



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء السابع

إنشاء - أيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ خَاصَّةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ »

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من برد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(الترمذي الحديث)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٦ هـ - ١٩٨٦ م

طباعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٢ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

ما أنشأ طلبيا بالوضع ، فطلب به تحصيل غير حاصل في الخارج . فإن كان المطلوب ذكر الماهية فهو الاستفهام . وإن كان المطلوب إيجاب الماهية فهو أمر ، أو الكف عنها فهو نهي . وهكذا .

إنشاء

التعريف :

الثاني : الإنشاء غير الطلبي .
ويذهب بعض الأصوليين إلى أن قسمه الكلام ثلاثية ، فهو إما خبر ، أو طلب ، أو إنشاء . يخص أصحاب هذا القول المطلب بما سواه غيرهم الإنشاء الطلبي ، والإنشاء لما عداه ، كالفاظ العقيد نحو : بعث واشترت .

قال الشهابي : والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ، وأن معنى (أشرب) مثلا وهو طلب الضرب ، مفترق بلفظه . ولما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب ، لا الطلب نفسه .

هذا ، ويدخل في الإنشاء الطلبي : الأمر والهي والأستفهام والتعني والنداء .

ويدخل في الإنشاء غير الطلبي أقوال المدح والذم ، وقولا التعجب ، والقسم .

٣ - واختلف الفقهاء والأصوليون في ألفاظ المفرد كبعث واشترت ، وألفاظ الغموض كطلقت وأعتقت ، ونحوها كظلمت ، وصيغ لفهاء انقاضي كقولهم : حكمت بكذا ، أمي خير أم إنشاء ؟ ومحل اختلاف ليس ما أريد به الإخبار عن عقد سابق أو تصرف سابق ، كقول القاتل : أعتقت هدي لمسي ، ووقعت داري اليوم ، بل الخلاف فيها أريد به إنشاء العقد أو التصرف ، أي اللفظ الموجب لذلك ، وهو الإيجاب والقبول في العقد ، كبعث واشترت مثلا .

١ - الإنشاء : لفظة ابتداء الشيء ورفعها ، ومنه قوله تعالى : ﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات﴾^(١) وفعله المجرد : أنشأ ، ومنه نشأ السحاب نشأة ونشوا ، إذا ارتفع وبتدا . وقوله تعالى : ﴿وله الجوز المشآت في البحر كالأعلام﴾^(٢) قال الزجاج والفراء : المشآت السفن المرفوعة للقرع .^(٣)

والإنشاء عند أهل الأدب ، قال القليني : هو كل مرجع من صناعة الكتابة إلى تأليف الكلام وترتيب أجزائه .^(٤) وأما في اصطلاح الياسين والأصوليين فالإنشاء أحد قسمي الكلام ، إذ الكلام عندهم إما : خبر أو إنشاء .

فالخبر هو : ما احتمل الصديق والكذب لذاته ، كقام زيد ، وأنت أخي . والإنشاء : الكلام الذي لا يحصل الصديق والكذب ، إذ ليس له في الخارج نسبة تطابقه أو لا تطابقه . وسمي إنشاء لأنه لا يشك في أي ابتكرته ، ولم يكن له في الخارج وجود .

٢ - والإنشاء نوعان :

الأول : الإنشاء لطلبي : وسمى طلبيا ، وهو

(١) سورة الأنعام : ١٦١

(٢) سورة الرحمن : ١٦

(٣) لغة العرب .

(٤) صيغ الماضي في صناعة الإنشاء ١٨ ٤١ ط دار الكتب المصرية

أنصاب

التصريف :

١ - الأنصاب : جمع مفردة نصب، وقيل : النصب جمع مفردة نصب، والنصب : كل ما نصب فجعل عليا، وقيل : النصب هي الأصنام. وقيل : النصب كل ما عبد من دون الله ، قاله القراء : كان النصب الألهة التي كانت تعبد من أحجار. والأنصاب حجارة كانت حول الكعبة تصب فيها زبد ودمع عليها لغبر الله تعالى ، وروي مثل ذلك عن مجاهد وقشافة وابن جريج ، قالوا : إن النصب أحجار منصوبة كانوا يبدونها ويقربون الذبائح لها. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

الأصنام والأوثان :

٢ - الأصنام : جمع صنم، والصنم : قيل هو الوثن اتخذ من الحجارة أو الخشب، ويروى ذلك عن ابن عباس.

وقيل الصنم : جثة من لحية لونه حمار أو خشب كانوا يبدونها متقربين بها إلى الله تعالى .

فقال الشافعية : هي إنشاء ، لأن دلالة لفظ (بعت) مثلا على المعنى المروج للبيع ، وهو الحادث في الذهن عند إحداث البيع ، هي دلالة بالعبارة ، فهو مقول عرفا عن المعنى الخبري إلى الإنشاء ، قالوا : ولو كانت خبرا لكانت محتملة للتصديق والتكذيب . ولكنها لا تحتملها ، ولكان لها خارج تطابقه أولا تطابقه .

وعند الحنفية : هي إخبار ، لأن دلالتها بالانقضاء لا بالعبارة ، ووجه كون دلالتها بالانقضاء : أنها حكاية عن تحصيل البيع ، وهو متوقف على حصول للمعنى الموجب للبيع ، فالمعنى المروج لازم متقدم ، أما العبارة فهي : إخبار عن ذلك المعنى ، واحتجوا بأن العبارة موصوفة للإخبار ، والتقل عنه إلى الإنشاء لم يثبت .

ورجح التهانوي - وهو حنفي - قول الشافعية . وهو قول البانين أيضا. (٢)

ونظر تفصيل القول في هذا للمحقق الأصولي .

انشغال الذمة

انظر : ذمة .

(١) لسان العرب، والصباح الخبر، والقرآن الكريم، وطلبه الطلبة في ١٤٨ ط دار الطباعة العلمية، وأحكام القرآن للبيضاوي ٢/ ٣٨٠ ط المطبعة البهية، وتفسير القرطبي ١/ ٤٧ ط دار الكتب، ومفاتيح الصلح ١/ ٢٧٦ ط الإلم، والمهلب ٢٨٧/٢

(٢) كتشاف اصطلاحات الفنون (مطبعة: خير، نفاذ ١٢/٢)، ١٣٦٠/٩ ط الهند، وشرح مسلم الأيوبي ٢/ ١٠٤-١٠٩، والمهلب طي مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٢٢، وشرح ترمذي كفتاح وجوابه ٩/ ٢٢٤ ط عيسى الحلبي، والتحريرات للمرحوم.

أنصاب الحرم :

١ - حرم مكة هو ما أحاط بها من جوانبها، جعل الله حكمه حكمها في الحرمة، وللمحرم علامات مبينة، وهي أنصاب مبينة في جميع جوانبها. قيل أون من نصبها إبراهيم الخليل عليه السلام بدلالة جبريل له، فقيل نصبها إسحاق عليه السلام. ثم تابع ذلك حتى نصبها النبي ﷺ عام الفتح، ثم الخلفاء من بعده. (١) ورد أعلام الحرم.

والفرق بينها وبين أنصاب الكفار: أن أعلام الحرم علامات تبين حدود الحرم دون نفوس أو عبادة، أما أنصاب الكفار فكانت مقدس ويتقرب بها للغير الله ومذبح عليها.

حكم الذبح على النصب :

٥ - الذبح على النصب كان عادة من عادات أهل الجاهلية، وتصبون الأحجار ويقدمونها وتقربون إليها بالذبايح. وقد بين الله تعالى أن هذه الذبايح لا تحس. قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الرِّبَا وَالرِّبَا مَعْدُومٌ وَلَمْ يَنْزِلْ بِرُؤْسِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَكَ بِهِ حَقٌّ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ أَمْسَلَ ظُلْمَ فِئْتِهِمْ وَأَقْبَلَهُمْ وَاللَّهُ بِظُلْمِهِمْ شَهِيدٌ﴾ (٢) ما ذكبت وما ذبح على النصب (٣)

قال ابن جريج: القنى: والنية فيها تعظيم النصب.

وقال ابن زيد: ما ذبح على النصب وما أهل به لغير الله شي. واحد.

وقيل: النصب مكان على صورة حيوان.

وقيل: كل ما عبد من دون الله تعالى يقال له صنم. (٤)

والفرق بين الأنصاب والأصنام، أن الأصنام مصورة منقوشة، وليس كذلك الأنصاب لأنها حجارة منصوبة. (٥)

وفي أحكام القرآن للجصاص: الوثن كالنصب سواء، ويذل على أن الوثن اسم يقع على ما ليس بمصنوع، أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم حين جاءه وفي عنقه صليب: والى هذا الوثن من عنقك (٦) فسمى الصليب وثنا، فذل ذلك على أن النصب والوثن اسم ما نصب للعبادة، وإن لم يكن مصورا ولا منقوشا، فعلى هذا الرأي تكون الأنصاب كالأوثان في أنها غير مصورة. (٧) وعلى الرأي الأول يكون الفرق بين الأنصاب والأوثان أن الأنصاب غير مصورة، والأوثان مصورة.

التمثيل :

٣ - التماثيل: جمع تمثال، وهو الصورة من حجر أو غيره سواء عبد من دون الله أم لم يعبد. (٨)

(١) لسلك العرب، والمصباح للثير، والفرقات للمصباح، والجلد ١٢/٢ ط دار المعرفة

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣٨١/٢، وطهري ٥٠٨/٩ ط دار المعرف

(٣) حديث، والى هذا الوثن من عنقك. والعرب الترمذي والنجفة ١٩٢/٨ ط النجفة) وقيل: هذا حديث مرسل، وخطيب بن أمية - يعني الذي في إسناد - ليس بمعروف في الحديث.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٣٨٠/٢، والفرقات للمصباح.

(٥) لسلك العرب، والمصباح للثير.

(٦) شفاء الغرم بأخبار البلد الحرام ١٩/٦ ط حبي الخليل.

(٧) سورة المائدة ٢/٢

وقال ابن عطية: مذبح على النصب جزء مما أهل به تقير الله، ولكن خص بالذكر بعد جنسه لشهرة الأمر.^(١)

حكم صنعها وبيعها واقتناها:

٦- الأنصاب بالمعنى العام الشامل لكل ما صنع ليعبد من دون الله تعتبر وجسا من عمل الشيطان كما ورد في الآية الكريمة: ﴿إِنَّهَا الْخَمَرُ وَالْمَسْكَرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا﴾^(٢)

وكل ما حرّمه الله تعالى يحرم صنعه وبيعها واقتناها.

وقد اتفق الفقهاء على أن صنعة التماثيل المجددة للإنسان أو حيوان حرام على فاعليها سواء أكانت من حجر أم خشب أم طين أم غير ذلك، لما روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «السدن يصنعون هذه الصور يمشون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم»^(٣) وعن مسروق قال: دخلنا مع عبد الله بن مسعود في غزاة، فقال ثعلبة: فقال رسول الله ﷺ: «إن أشد الناس عذابا يوم القيامة للصورون»^(٤) والأمر بعدهم محرم كعمله^(٥) بل إن

الأجرة على صنع مثل هذه الأشياء لا تجوز. وهذا في مطلق التصاوير المجددة، فإذا كانت مما يعبد من دون الله فذلك أشد تحريما.

ففي الفتاوى الهندية: لو استأجر رجلا يصنع له تمثالا لشيء له،^(٦) والإجارة على المعاصي لا تصح.^(٧)

ويقول بعض الفقهاء: إنه لا تطع في سرفة صنم وصليب، لأن التوصل إلى إزالة المعصية مندوب إليه، فصار شبهة كإزالة الخمر.^(٨) (و: سرفة).

٧- وكما يحرم صنع هذه الأشياء يحرم بيعها واقتناها، فقد ورد في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والمثانة والخنزير والأصنام»^(٩) يقول ابن القيم: استفاد من هذا الحديث تحريم بيع كل آلة متخذة لتشرك على أي وجه كانت، ومن أي نوع كانت. صنما أو وثنا أو صليبا، فهذا كلها يجب إزالتها وإعدامها، وبيعها ذريعة إلى اقتنائها واقتنائها، وبذلك يحرم البيع.^(١٠)

(١) ٦٩/٢، وبتأليف الفتاوى ١٦٩/٥ ط بلخية، وقليوبى ٢٩٧/٣ ط عيسى العلمي.

(٢) فتاوى الحلبي ١/٤ ٥٠٠ ط المكتبة الإسلامية - تركيا.

(٣) ابن عابدين ٣٥٢ ط ذك.

(٤) بذائع الصنع ١٦٩/٥، وفتح المنيل ١٦٩/٢، وفي المحتج ١٦٩/٤، والتهذيب ٢٩٧/٤، والمغني ٦/٢.

(٥) حديث: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والمثانة والخنزير والأصنام» أخرجه البخاري (الفتح ١/٤ ٢٢١)، ط البلخية، وشرح ١٢٠٧/٣ ط الحلبي.

(٦) زاد المعاد ١/٤ ٢٤٥ ط مصطفى العلمي.

(١) المسير القرظي ٥٧/٦ ط دار الكتب.

(٢) سورة البقرة ١٠٩.

(٣) حديث: «إن السدن يصنعون هذه الصور...» أخرجه البخاري (الفتح ١/١٠ ٣٨٣)، ط السلفية.

(٤) حديث: «إن أشد الناس عذابا يوم القيامة الصورون» أخرجه البخاري (الفتح ١/١٠ ٣٨٣)، ط السلفية.

(٥) الفتاوى ٧/٢، وفتح الخليل ١٦٩/٢، ١٦٩/٢، والمصنف ٥

إنصات

التعريف :

١ - الإنصات لغة واصطلاحاً: السكوت للاستماع. ^(١) وعرفه البعض بالسكوت. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستماع :

٢ - الاستماع فصد السماع بغية فهم المسموع أو الاستفادة منه ، فالإنصات سكوت بقصد الاستماع. ^(٣)

وفي القسوق في اللغة : أن الاستماع استضاد المسموع بالإحسان إليه ليفهم ، ولهذا لا يقال إن الله يستمع. ^(٤)

بل إن المادة التي تصنع منها هذه الأشياء سواء كانت حجراً أم خشباً أم غير ذلك - وإن كانت مالا وتنتفع بها - لا يجوز بيعها لمن يتخذها لخل ذلك ، كمالا يصح عند جمهور الفقهاء بيع الخشب لمن يتخذ به خيراً ، ولا يبيع أدوات القمار ولا يبيع دار لتعمل كنيسة ، ولا يبيع الخشب لمن يتخذها صلياً ، ولا يبيع النحاس لمن يتخذ ناقوساً ، وكذلك كل شيء علم أن المشتري قصد به أمراً لا يجوز. ^(٥)

وفي المبسوط في باب الأشرية لورد النرخسي قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ ^(٦) ثم قال بعد ذلك : بين الله تعالى أن كل ذلك رجس ، والمرجس ما هو محرم العين وأنه من عمل الشيطان ^(٧)

حكم ضياع إتلاف الأنصاب ونحوها :

٨ - يقول بعض الفقهاء : من كسر صلياً أو صنتاً لم يفسده ، لأنه لا يجعل بيده لفظ النبي ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْخَتْمِ وَالْخَتْمِ وَالْخَتْمِ وَالْخَتْمِ وَالْخَتْمِ» ^(٨) (ر : ضياع)

(١) المختار في الحديث ١/١٥٠ ، والمطالع ١/٢٥٤ ، ٢٥٤ ، ط شيخنا
إبي ، والمحرر ١/١١٤ ط دار صادر ، وضع الجليل ١/١٦٩ ،
والمجلد ١/١٩٩ ، ٢٤٨ ، ٢٨١ ، وضع المحتاج ١/١٦٩ ، والمفتي
١/٢٨٢ ، ٣٠١/٥ ، وشرح منتهى الإرادات ١/١٥٠ ط دار
المعتمد

(٢) سورة النحل ١/٩٠

(٣) المبسوط ٣/٢٢٩ ط دار المعرفة بيروت.

(٤) ابن عديم ١/١٣٣ ، والمفتي ٣٠١/٥ ، وضع المحتاج
٢٨٥/٢

وحيث «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَمَ بَيْعَ الْخَمْرِ» ١. سئل الحريري
(هـ/٧).

(١) المعصوم ، والمصباح للشير ، ولسان العرب ، مادة : إنصت .
وأحكام القرآن للجصاص ١/٩٩ ط البهجة ، وتفسير الرازي
١/١٠٣ ط البهجة ، والنظم المنصوب هاشم المجلد ١/٨١
شرح دار المعرفة ، والمفتي ١/٢٨٠ ط المحقق .

(٢) روح المعاني ١/١٥٠ ط لمبيرة ، والمجموع ١/٢٢٣ ط
المسيلة ، والمطلع ١/١٢١ ط ثولي .

(٣) مصدقات الشرايع (السيون مع القسم) ، والمفتي ١/١٦٣ ط
الشريعة ، والمصباح المنير ، والقسوق في اللغة ص ٨١ ط دار
الأفك ، والمجموع ١/٢٢٣

(٤) القسوق في اللغة ص ٨١

ب - السماع :

٣ - سماع مصدر (سمع) ولا يشترط في السماع قصد المستمع ، ويشترط في الإنصات قصد^(١).

انضباط

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

التعريف :

١ - لم يرد الانضباط فيما بين أيدينا من معاجم اللغة القديمة ، وإنما ورد فعله في لعجم الوسيط حيث قال : (انضبط مطاوع صبط) . ومعنى الضبط : الحفظ بالحزم . والاضباطة : التقاعده . والجمع ضوابط^(٢).

والانضباط في الاصطلاح : الاندراج والانتظام تحت صابط أي حكم كلي^(٣) . وبه يكون الشيء معلوما^(٤).

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب الأصوليون إلى أن من شرائط العلة أن تكون وصفاً ضابطاً للحكمة ، لا حكمة مجردة لعدم انضباطها ، وذلك كالشفة ، فإنه من الواضح البين أنه لم يعتبر كل فطر منها ، بل فطر معين ، وهو غير مضبوط في ذاته ، فقط بمقتله وهي السفر . ولو وجدت الحكمة منهضلة حازرابط الحكم بها لعدم اتساع ، بل يجب لأنها التناسب المؤثر في الحقيقة . وقيل لا يجوز ربط الحكم بها ولو مع انضباطها^(٥) . ونظام الكلام فيه محله الملحق الأصولي .

(١) الدراج : صبط .

(٢) الفرج للعلاني

(٣) سبأ المحتاج ١/ ١٩٦

(٤) فوائد الرحموت ٢/ ٢٧٤

(١) الفرج السابق

(٢) المجموع ١/ ٥٣٣ ، ٥٦٥ من التفسيرية ، وابن عديم ١/ ٣٦٦ ، والمغني ٢/ ٣٤٠ ، ٣٢٥

(٣) ابن قايمن ١/ ٢٦٦ ، وشرح القروص ١/ ٩٨-٩٩ ، وصبراهر الإقبال ١/ ٩٠ ، ١٠٣ ، شريعة المغرب ، والمطاب ٢/ ١٩٦

ط ليلى ، والمغني ٢/ ٢٨٧ ، وكشاهد الفتاح ١/ ٣٤٣ ، التنصير الحديثة ، وشكاهم القرآن للجصاص ٣/ ٥١

(٤) سورة الأعراف ١/ ٢٠٤ ، والظهر بين عديم ١/ ٣٦٦ ، ٣٦٧

و أدلة الشريعة ١/ ٣٢٨ ، والقصر الزاوي ١/ ١٠٢

ثانيا : الانضباط في القصاص :

١ - يشترط في قصاص مملوك النفس أن تكون الجناية منضبطة كالقطع من 'الفصل' ، فإن لم يمكن انضباطها كالجرائف فلا يجب ، بخلاف قصاص النفس فلا يشترط الانضباط في جراحته لثبوت سرته إليها .^(١)

ثالثا : الانضباط في العين المدعاة :

٢ - على المدعي إذا ادعى عينا تضبط أن يصفها بعينه السليم ، ولا يفرق في ذلك بين أن تكون العين مثلية كالحيوب ، أو قيعية كالحيوان ، على خلاف وتفصيل يرجع إليه في باب السلم .^(٢)

من مواطن البحث :

٦ - ذكر الأصوليون الانضباط في كلامهم على عدة القياس ، وفي آداب المناظرة ضمن الاستئلة الواردة على القياس .

وذكره الفقهاء في كلامهم على شروط السلم والقصاص والمدعوى .^(٣)

إنظار

اسطر : إمهال

وإذا قد كان الأمر على ما بينا فقد اعتراض على ألف ثلثين بالنسبة بأن المنسب وصف غير منضبط مثل الخرج والزجر ونحوهما ، فإنها مشكوكات ، ولا يعتبر كل قسم من أحوالها . والجرم أن الوصف المنسب منضبط ، وطرق انضباطه ثلاثة :

الأولى : أن يضبط بنفسه بأن يعتبر مطلق كالإيهان لو قيل بتشريك اليقين ، فالتعبر مطلق اليقين في أي فرد تحقق من أفراد المختلقة .

الثانية : أن يضبط في العرف كالمنفعة والمضرة ، فإنها وصفان مضبوطان عرفا .

الثالثة : أن يضبط في الشرع بالمنفعة كالسفر ، فإن مرتبة الخرج إنما تتعين به ، وكالحل فإنه به يتحدد مقدار الزجر .^(٤)

ومن أمثلة الانضباط عند الفقهاء :

أولا : انضباط الشتم فيه :

٣ - يصح الشتم في المختلط بسبب الصنعة ، إذا انضبطت عند أهل تلك الصنعة الأجزاء المقصودة التي يصنع منها المسلم فيه ، وذلك كالتعائين وهو ما ركب من قطن وحبرير ، وكالحز وهو ما ركب من حبرير ووبر وصوف ، فلا بد لكل من المتعاقدين معروفة وزن كل من هذه الأجزاء لأن التقييم والاغراض تتفاوت بذلك تفاوتاً ظاهراً ،^(٥) فإذا لم تضبط هذه الأمور أدى ذلك إلى النزاع ، ومن باب أولى إذا كانت بحيث لا يمكن ضبطها .

(١) للتبوي ١١٢/١

(٢) هليلوي ٣٣٦/١

(٣) المراسم السابقة

(٤) فرائع الرصود ٢٤١/٢

(٥) بداية المعراج ١٦٥/٤ ، ١٦٦

أنعام

التعريف :

١ - الأنعام لغة: جمع مفردة نعم، وهي نوات الخف والمظلف، وهي الإبل، والبقر، والغنم، وأكثر ما يقع على الإبل. والنعم مذكر، فيقال هذا نعم وارد. والأنعام تذكر وتؤنث، ونفس الثوري عن أسواحدي: اتفق أهل اللغة على ثلاثة على الإبل، والبقر، والغنم. ومن تطلق الأنعام على هذه الثلاثة، فإذا انفردت الإبل فهي نعم، وإن انفردت البقر والغنم لم تسم نعاماً.^(١)

وعند الفقهاء الأنعام هي الإبل، والبقر، والغنم^(٢) سميت نعاماً لكثرة نعم الله تعالى فيها على خلقه بالنعم، والولادة، واللبن، والصوف، والوبر، والشعر، وعموم الانتفاع.^(٣)

الأحكام المتعلقة بالأنعام ومواطن البحث :

٢ - تحب الزكاة في الأنعام إذ بلغت نصابها بالثفاق الفقهاء.^(٤)

روى أسود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «ممن صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يزدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وتضمن تطعمه مفرونها وتعلز، بأعفائها، كلها تغذت آخرها عادت عليه لولاها حتى يقضى بين الناس»^(٥) وتفصيل النصاب في الأنعام بأنواعها الثلاثة والواجب فيها ينظر في (الزكاة).

ولا يشرع الهدي والأصحية ونحوهما من الذبائح المسماة المطلوبة شرعاً كالنقيصة إلا من الأنعام تشرق الله تعالى: «ويذكر واسم الله في أيام معلومت على ملاوتهم من بيعة الأنعام فكلوا منها وأطعموا إبلالس الفقير»^(٦)

ولأفضل في الهدي الإبل ثم البقر ثم الغنم.^(٧) لما روى أبوهريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من غسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة. ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة. ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيعة»^(٨)

(١) حديث أبي ذر: «ممن صاحب إبل...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٣/٣٣٢ ط السلفية) وأحمد (٥/١٥٨ - ١٥٩ ط ميمية) والعلل.

وانظر ابن عابدين ١٩/٢، المحي بحاشي الفاسوي، وصحبا ٥٨/٢ وخروم الإكليل ١١٩/١، والملي ٥٩٦/٣ (٢) سورة الحج ٢٨/٢

(٣) المحي مع النسخ تكبير ٥٢٩/٢ - ٥٢٩ ط انظر الأولى.

(٤) حديث ابن غنبل يوم الجمعة (أخرجه الطبراني والفتح ٣٢٦/١ ط السلفية) ورسم ٥٨٦/٢ ط المحي

(٥) المصباح القبر، والمصباح: سنة (١٥٤)، والقليوبي وصبرة

٣/٢ ط هيس محلي

(٦) القليوبي ٢٠٣/٢ - ٢٠٣/٢

(٧) جواهر الإكليل ١١٨/١، نشر دار البير.

(٨) ابن عابدين ١٧/١، ط بلاق الأولى، وجواهر الإكليل

١٨/١، والقليوبي وصبرة على محلي ٢/٢ - ٢، والملي

٥٩٦/٣ - ٥٩٦ ط الرباض

فصل الشيء عن غيره : تقول : عزلت الشيء عن الشيء إذا نحسبه عنه ، ومنه عزلت النائب أو الوكيل : إذا أخرجته عما كان له من الحكم ^(١) .
ويفهم من استعمال الفقهاء أن المراد به عندهم : خروج ذي الولاية عما كان له من حق التصرف .
والانعزال قد يكون بالعزل ، أو يكون حكماً ، كالعزل المرئد للمجنون ^(٢) .

الحكم الاجمالي :

١ - الأصل أن من تولى عملاً بأهلية معينة ، أو شروط خاصة ، ثم فقد هذه الأهلية ، أو شرطاً من الشروط الأساسية (لا شروط الأولوية) فإنه يتعزل حكماً من غير حاجة إلى عزل . هذا في الجملة .
وفي تطبيقات هذا الأصل تفصيل يرجع إليه في كل مصطلح ذي صلة ، كالإمامة ، والقضاء ، والوقف (انظر) والولاية على التبني ونحوه .

هذا ، وهناك فرق بين الانعزال واستحقاق العزل ، فإن الانعزال قد لا يحتاج إلى العزل ، ولا ينشأ شيء من تصرفات من انعزل . أما استحقاق العزل فيكون بأن يرتكب ذو الولاية أمراً يوجب على ولي الأمر ، أو على الأصيل أن يعزل ، كفسق القاضي ، أو حكمه باهوى ، أو أخذه الرشوة ^(٣) .

(١) : شأن العرب والمصليغ (عزل) .

(٢) : لوجيز القزالي ٢/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٣) : ابن حبان ١/ ٣٠٤ ، ٣١٢ ، جامع الفصولين ١٧/١ ، وشائع

الصالح ٢/ ٢٤٢ ، والشرح لمصليغ ١٩٦/٤ ، وسلسلة

مندسولي ٢/ ٣٩٦ ، والشرح مع صبر ٢/ ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٤٣

٣١٤ ، ١٧٨/٣ ، والشمس ٥/ ٦٠١ ، ١٤٤/٦ ، ١٠٢/٩ ،

والحكم السلطانية لأي بطر من ١ - ١٢ .

والأنعام التي تحمل هدبا أو عقبة أو أخصبة أحكام خاصة تنظر في مصطلحاتها .
ويحل ذبح الأنعام وأكلها في الحل والحرم ، وحالة الإحرام بخلاف الصيد من الحيوان الوحشي ، وبخلاف ما حرم منه من الميتة ونحوها مما تفصيله في (أطعمة) .
فقول الله سبحانه : ﴿ أحلت لكم بيضة الأنعام إلا ما يتل عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم ﴾ ^(١)

والأفضل في نكبة الأنعام : النحر في الإبل ، والذبح في البقر والغنم .

وبالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء عن رسم إبل الصدقة عند كلامهم في قسم الصدقات ^(٢) .
وفي خيار الرد بالنصرية ^(٣) عند من يقول به ، ترى أن البعض يحمل الخيار خاصة بالنعم دون غيرها ، والبحض بخير في رد النصرية من نسم وغيره ، وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في خيار العيب ^(٤) .

انعزال

التمريف :

١ - الانعزال : انفصال من العزل ، والعزل : هو

(١) : سورة المائدة ١

(٢) : الفرعي أول سورة مائدة

(٣) : النصرية أن يترك الشئ فلا يطعمها أبداً حتى يجمع اللبن في ضررها .

(٤) : الفرعي ٢/ ٢٩٠

الأركان والشروط، أما الانعقاد فإنه قد يحصل وإن لم تتم الشروط.^(١)

ما يتحقق به الانعقاد :

٣ - انعقاد العقود يكون ثارة بالفرد، وثارة بالفعل، فالقول كالإتباط الحاصل بسبب صيغ العقود للعترة شرعا كالتكاح ونحوه.^(٢)

والفعل كالمعاونة عند أغلب الفقهاء، وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في صيغ العقود.

والانعقاد قد يقع بالكتابة مع النية، وقد يشترط فيه اللفظ لصريح.

فالأول نحو من تصرف مستقل به الشخص كالعقاري، والعناق والإبراء.^(٣) فإن هذه الأشياء تعتقد بالكتابة مع النية، وكذا مالا يستقل به اشخص من العقود، وكان مما يقبل التعليق كالمكتاتبة والخلع، فإن كان العقد لا يقبل التعليق ففي انعقاده خلاف، ويفصل الفقهاء ذلك في صيغ العقود.^(٤)

انعقاد

التعريف :

١ - الانعقاد في اللغة: خد الانحلال، ومنه انعقاد الحبل، ومن معانيه أيضا التروجب، والارتباط، والتأكد.^(٥)

وعند الفقهاء يختلف المراد منه باختلاف الموضوع، فانعقاد العبادة من صلاة، وصوم: ابتدؤها صحيحة،^(٦) وانعقاد الولد على الأم به،^(٧) وانعقاد ما يترقب على صيغة من العقود: هو ارتباط الإيجاب بالقول على الوجه المعتمد شرعا.^(٨)

الألفاظ ذات الصلة :

الصحة :

٢ - بمرجهون لفقهاء عن الصحة بالانعقاد، فقولهم: تعتقد الصلاة بقراءة الآية معناه: تصبح بها، إلا أن الظن في اللغطين يجد أن هناك فرقا بين الصحة والانعقاد، فالصحة لا تحصل إلا بعد تمام

(١) استصفى ١٦٣٨ ط بلاق الأولى، وفتح الرحمن حقه ١٢٩/١

(٢) ابن حنبل ٥/٤ وما بعدها ط بلاق، وجرهم الإكليل ٢/٢ ط مكتبة المكتبة، وانجسج ١٦٦/٩، ١٦٣ نشر المكتبة العلمية، والقي مع شرح الطبري ١٦٣ ط المنار الأولى.

(٣) لرفع السئلة

(٤) انجسج ١٦٦/٩، ١٦٧ - والبروصة ٣٣٨/٣ ط الكتب الإسلامي، والأشياء والظاهر للسلطوي ١٤٩ ط التجارة، والأشياء والظاهر لابن نجيم ص ٢١٧/١، والمي ٣٣٠/٩، ٣٣١ ط الرضا، وجرهم الإكليل ٢٩٨/٢

(٥) لسان العرب المحيط والصباح، وهدى الأساء والذات مادة (عقد)

(٦) القسوي ١٦٤/٩، ٥٩ ط مصطفى الحلبي

(٧) القسوي ١٧٧/٩

(٨) المكتبة علم الهدى مع شرح نص القدير ١٥٦/٥ نشر دار إحياء نراث العرب.

بانتهاء العلة كاتضاء حرمة الخمر يزوال
إسكانها.^(١)

وعند الانعكاس الاطراد، كما ان ضد العكس
الطراد. (ر: اطراد).

٢ - ذهب جمهور الأصوليين إلى أن الانعكاس مع
الاطراد مسلث من مسالك التي بها تعرف العلة،
ولم يعبه به الحنفية ويكثر من الأشعرية كالغزالي
والأندلسي من مسالك العلة.^(٢)

كما ذهب بعض الأصوليين إلى أن الانعكاس
من شرائط العلة، والآخرين لم يشترطوا فيها هذا
الشرط.^(٣)

ونظام التكلام على ذلك موطنه الملحق الأصولي.

مواطن البحث :

٣ - ذكر الأصوليون الانعكاس في مباحث العلة من
القياس، في شروطها، وفي مسالكها، باعتباره أحد
شروطها ومسالكها على الخلاف الذي تقدم.

كما ذكروه في مبحث الترجيحات القياسية
باعتباره أحد طرفي الترجيع بين الأنيسة،^(٤) وفي
الكلام على الحكمة والظنة، وأنه لا يجب في مغلظة
الحكمة الطرد وانعكس،^(٥) وفي الكلام على قواعد
علة.^(٦)

(١) كشاف اصطلاحات الفنون (طرد)، والمصنف ٢/٢٠٧.

(٢) فوائده المرحومة ٢/١٨٢.

(٣) مضمّن التوبة ٢/٢٠٠، وإرشاد المصنفين ٢/٢٢٠ طم الحلي

(٤) فوائده المرحومة ٢/٢٨٢، وشرح جمع المصنفين ٢/٢٨٣ طم
الحلي

(٥) فوائده المرحومة ٢/٢٨٨

(٦) فوائده المرحومة ٢/٢٧٤

(٧) شرح جمع المصنفين ٢/٣٠٨ طم الحلي

غالباً في كتب السياسة الشرعية والأحكام
السلطانية.^(٧)

مواطن البحث :

٤ - يتكلم الفقهاء في الأيمان عن انعقاد اليمين،
ومواطن الانعقاد يصعب سردها لذا يرجع إلى كل
عبارة أو تصرف في موطنه لبيان الانعقاد من
عدمه.^(٨)

انعكاس

التعريف :

١ - الانعكاس في اللغة : مصدر انعكس مطاوع
عكس.^(٩) والعكس : رد أول انشيء على آخره
يقال : عكسه بعكسه حكماً من باب ضرب.^(١٠)
ومنه قيد 'العكس' عند الأصوليين وهو : إثبات
عكس حكم شيء، لكأنه لنعكسها في العلة، كما في
حديث مسلم : إياي أحدنا شهوته ويكون له فيها
'جبر' قال : أرايت لو وضعها في حرام أكان عليه
فيها وزر؟^(١١)

والانعكاس عند الأصوليين : انقضاء الحكم

(١) الأحكام السلطانية للملوك من ٦٩، والأحكام السلطانية

أي يمس من ٤٨

(٢) ابن عسك ١٨٨/٣ وما بعدها، ومغلطوي ١/١٧٧

(٣) تاج المروم (عكس)

(٤) الصياح (عكس)

(٥) حديث : إياي أحدنا شهوته ... وأمره مسلم ٦٩٨/٢

ط الحلي

عنه وأن النبي ﷺ سجد ومكن جبهته وأنفه على الأرض^(١).

وقال الخنيفة: إنه واجب، وهو رواية للحنابلة والفقول المرحوم عند المالكية، لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة - وأشار بيده إلى أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين»^(٢) واشملوه إلى أنفه تدن على أنه أراد^(٣).

د - وصول شيء إلى جوف الصائم

عن طريق الأنف :

هـ - إذا استنشق الصائم فوصل الماء إلى جوفه أو حلقه أو دماغه فسد صومه وعليه القضاء، وعند المالكية لا يفسد إلا بالوصول إلى الجوف أو الحلق - كذلك من استنشق فوصل الماء إلى جوفه أو حلقه فسد صومه عند المالكية وفي قول للشافعية. وللحنابلة والشافعية إذا بالغ في الاستنشاق فوصل الماء إلى جوفه أو حلقه رأيان: الفسد وعدمه^(٤).

(١) حديث: «أن النبي ﷺ سجد» أخرجه لمحمد (١/١٠٧٤) - طهرت جيد دلس (وصححه ابن خزيمة (١/٣٢٣) ط المكتب الإسلامي).
(٢) حديث: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» أخرجه البخاري (١/٣٩٧) - فتح - ط السلفية، ورسلم (١/٣٥٤) - ط المطبوع.
(٣) للحنابلة (١/١٦٦) ط طريفي، والتهذيب (١/٨٣) ط دار المعرفة، والبدائع (١/٢٠٨) ط الحلبية، ومنع الجليل (١/١٥١) ط النجاح ليبيا.

(٤) مشيئ الإبراهيم (١/١٤٧) ط دار الفكر، وافقي (٣/١٠٨)، والتهذيب (١/١٨٩ - ١٩٠)، ومنع الجليل (١/٣٩٩ - ٤٠٠)، والهداية (١/١٢٥) ط المكتبة الإسلامية.

أنف

التعريف :

١ - الأنف: النخر وهو معروف، والجمع آناف وأنوف^(١).

ما يتعلق به من الأحكام :

تختلف الأحكام التي تتعلق بالأنف باختلاف مواضعه، ومن ذلك.

أ - في الوضوء :

٢ - غسل الأنف من الداخل (الاستنشاق) سنة، وغسله من الظاهر فرض باعتباره جزءاً من الوجه، وتفصيل ذلك في مصطلح (وضوء).

ب - في الغسل :

٣ - غسل ظاهر الأنف في الغسل فرض عند جميع الفقهاء - وغسل باطنه (وهو الاستنشاق) فرض عند الحنفية، وسنة عند غيرهم، وتفصيل ذلك في مصطلح (غسل).

ج - السجود على الأنف في الصلاة :

٤ - تكبيل الأنف مع الجبهة في السجود سنة عند جمهور الفقهاء، لما روي أبو حميد رضي الله تعالى

(١) لسان العرب والصحاح الثير

هـ - الجنابة على الأنف :

٦ - الجنابة على الأنف عمداً توجب انفصاله من
أمكن استيفاء المثل بلا حيف .

والانفصال واجب لقوله تعالى : ﴿وَالْأَنْفَ
بِالْأَنْفِ﴾^(١)

فإذا لم يمكن استيفاء المثل أو كانت الجنابة خطأ
فالواجب هو الندية .

وفي ذهاب الشم وحده الندية

وفي ذهاب الشم ومارن الأنف وبتان .

وإن قطع جزءاً من الأنف وجب فيه الندية
بقدومه^(٢) .

وفي الموضوع تفصيل كثير (ر : جنابة ، ودية ،
وأطواف ، وجراح) .

مواطن البحث :

٧ - للأنف أحكام تتعلق به وفرد في مسائل متعددة
من أبواب الفقه ، وذلك كالاشتقاق في باب
الموضوع ، وباب الغسل ، وغسل الكيت ، وفي صب
لبن الموضع فيه ، وهل يوجب حرمة المصاهرة بذلك
أم لا ، وذلك في باب الرضاع ، ونحوه أنف من
ذهب أو نقص ، وذلك في باب اللباس

أنفال

التعريف :

١ - النفل بالتحريك : الغنيمة ، وفي التثنية
العزيز : ﴿يَكُونُكَ عَنْ الْأَنْفَالِ﴾^(١) سألوا عنه
لأنها كانت حراماً على من كان قبلهم فحلها الله
لهم . وأصل معنى الأنفال من النفل - يسكون الفاء
- أي الزيادة^(٢) .

واصطلاحاً : اختلص في تعريفها على خمسة
أقوال .

٢ - الأول : هي الغنائم ، وهو قول ابن عباس في
رواية ، ومجاهد في رواية ، والضحاك وقتادة وعكرمة
وعطاء في رواية .

٣ - الثاني : القبيح ، وهي الرواية الأخرى عن كل
من ابن عباس وعطاء ، وهو ما يصل إلى المسلمين
من أموال المشركين بغير قتال ، فذلك للبيد
بصعده حيث يشاء .

٤ - الثالث : الخمس ، وهي الرواية الأخرى عن
مجاهد .

٥ - الرابع : التفضيل ، وهو ما أخذ قبل إحياء
الغنيمة بدار الإسلام وقسمتها ، فأما بعد ذلك فلا
يجوز التفضيل إلا من الخمس^(٣) . وتفضيله في

إنفاق

انظر : نفقة .

(١) سورة المائدة / ٦٨١

(٢) لسان العرب والمصباح المفرد ، والفرقات في مرئب القرآن

للأصفهاني مادة (نفل)

(٣) أحكام القرآن للرجباني ٤٥ / ٢

(١) سورة المائدة / ٥

(٢) منتهى الإرادات ٣ / ٢٩٩ ط ١٣١٧ ، والهدى ٢ / ١٨٠ - ٢٠٣ ،

وسمع الجليلي ١ / ٣٦٦ ، ١ - ٢ ، ١٠٨ ، البدائع ٧ / ٢٩٧ - ٣١٦

مصطلح (تفخيل)

٦ - خامسا : السلب ، وهو الذي يدفع إلى انفصال زائدا عن سهمه من المعنى ، ترغيبا له في الاقتال ، كما إذا قال الإمام : ومن قتل قتيلا فله سلبه أو قال لسيوف : ما أحببت فسرلكنم ، أو يقول : فلكم نصفه أو ثلثه أو ربعه .^(١)

٧ - والافتعال بناء على هذه الأقوال تطلق على أموال الحربيين التي آلت إلى المسلمين يقتال أو غير قتال ، ويدخل فيها الغنيمة والتي ، قال ابن العربي : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثلاثه أسماء : الأفعال ، والغنائم ، والتي ،

فالغفل الزيادة ، وتدخل فيه الغنيمة ، وهي ما أخذ من أموال الكفار يقتل .

والتي ، وهو ما أخذ بقبر قتال ، وسمي كذلك لأنه رجع إلى موضعه الذي يستحقه وهو انتفاع المؤمن به .^(٢)

ويطلق أيضا على ما بذله الكفار لتكف عن قتالهم ، وكذلك ما أخذ بتغير تخويف كالحزبية والخراج ، والعشو ، ومال الرقعة ، ومال من مات من الكفار ولا وارث له .^(٣)

الغنائم ، تخديده إلى ولي الأمر ، لمؤمن ينوب عنه كقائد الجيش يحظى لمن حضر المعركة ، وأعان على القتال ، من النساء ، والصبيان ، ونحوهم ، وكذلك الذميون والعبيد بقدر ما يذلون من جهده ، مثل ما إذا الجرحى والمرضى ، ولدا لالة على الطريق ، وغير ذلك .^(٤)

الحكم الإجمالي :

٩ - يختلف حكم الأنفال بحسب مفرداتها السابقة من : غنيمة ، وليه ، سلب ، ورضخ ، وتفخيل ، وينظر حكم كل من ذلك في مصطلحه .^(٥)

انفراد

التعريف :

١ - الانفراد في اللغة : مصدر انفراد (هو بمعنى نفرد)^(٦)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك .^(٧)

الانفاظ ذات الصلة :

أ - الرضخ .

٨ - الرضخ لغة : العطاء غير الكثير ، واصطلاحا : مال من الغنيمة لا يزيد على سهم واحد من

(١) الميسر ١/١٠٦ ، وفتح المظهر ١/٣٣٦ ، والموجز ١/١٩٠ ، والمغني ١/٢١٥ ط الطبعة الأولى ، والقواعد لابن رجب ص ٣١٩ ط دار المعرفة - طبعة ١٣٣١ ط دار صادر

(٢) ابن عابدين ١/١٢٨ ط ١٢٨ ، وفتح المظهر ١/٢٤٢ ، وحاشية كدسوقي ١/١٩٠ ط دار المنكر ، ومعجم الصحاح ١/١٠٢ ط مطبعة الحلبي ، والمغني ١/٢٧٨ ط الرينيس
(٣) شال العرب : الحط ، وفتح الصحاح ، والصحاح للبرماني ط بيروت
(٤) شرح فتح المظهر ١/٨٩ ، وما يندعا ، وحاشية كدسوقي ص ١٢٨ ط المطبعة
(٥) شرح الكبير ١/٣٩٢ ، والمهذب ١/٣٥٣ ، وكشاف الصحاح ١/٥٠٠ ط ما يندعا

(١) الفهرست الرازي ١/١٥٠ ط الطبعة الأولى
(٢) أحكام القرآن لأبي القاسم ١/٢٥٠
(٣) الموجز ١/٢٨٨ ، والميسر ١/١٠٠ ، والعملي على الخرشني ١/٢٢٨ ، والصحاح للبرماني ط المطبعة

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستبداد :

٢ - الاستبداد : مصدر استبد، يقال استبد بالامر إذا انفرد به من غير مشارك له فيه .^(١)

ب - الاستقلال :

٣ - من معاني الاستقلال : الاعتداد على النفس، والاستبداد بالامر، وهو بهذا المعنى يرادف الانفراد، خبر أنه يخالفه في غير ذلك من إطلاقه اللغوية، فيكون من القوة ومن الارتفاع .^(٢)

ج - الاشتراك :

٤ - الاشتراك ضد الانفراد .

أحكام الانفراد :

الانفراد في الصلاة :

٥ - صلاة المفرد جائزة ولو تغير عمر، والجماعة ليست بشروط لصحة الصلوات الخمس عند الجمهور (إلا في الجمعة بالاتفاق، والعديد على خلافه)، وفي صلاة المفرد أجر لقول النبي ﷺ في حديث ابن عمر قال: قال النبي ﷺ وإن صلاة الجماعة تفضل صلاة ألف تسبيح وخمسين درجة^(٣)

(١) لسان العرب: مادة (سب) وتشاك الفاع ٥/ ٥٠٠، وحاشية الدمشقي ٣٥٢/٣، والتهذيب ٣٥٣/١

(٢) لسان العرب، والمصباح، ونج المعري مادة (ظل)، محرف

(٣) حديث : وصلاة الجماعة تفضل صلاة ألف تسبيح وخمسين درجة، أخرجه البخاري (الفتح ١/ ١٣١) - ط (المنهاج)، ومسلم (١/ ٤٥٠) - ط (المعجم)، من حديث ابن عمر .

وفي رواية أخرى ويخمس وخمسين درجة^(١)، لأنه يلزم من ثبوت النسبة بينهما - بجزء معلوم - ثبوت الآخر فيها، وإلا فلا نسبة ولا تقدير.

ولا ينقص أجر المصلي منفردا مع العشرة لما ورد أن النبي ﷺ قال : وإذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقيما^(٢)، ولا لحجب الإحسان لمرض على من صلاة وحده .

أما صلاة الجماعة فهي سنة مؤكدة للرجال عند الجمهور، وقيل: هي واجبة إلا في جمعة فشرط، وكذا العبد على الفول بموجب للعبد عند من يراه واجبا .^(٣)

(ر : صلاة الجماعة).

الانفراد في التصرفات :

أ - انفراد أحد الأولياء بالتزويج :

٦ - إن اجتمع اشان أو أكثر من الأولياء المتساويين في جهة القرابة والدرجة والمرة كالإخوة الأشقاء، أو الأب والأعمام كذلك، وتشاحوا فيها بينهم، وطلب كل منهم أن يتولى العقد. فعند الشافعية والحنابلة يسرع بينهم قطعا للنزاع، ولتساويهم في الحق،

(١) الرواية الأخرى من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ١٣١) ومسلم (١/ ٤٥٠)

(٢) حديث : وإذا مرض العبد أو سافر . . . أخرجه البخاري (الفتح ١/ ١٣١) - ط (المنهاج).

(٣) رد المحتار ١/ ٣٦٨، ٣٧١ - ٣٧٣ وما بعدها، وشرح فتح القدر ١/ ١٢٢، ٢٢٩، ٣٠٠، وحاشية الدرر ١/ ٢٠٠، ٢٥٥، ٣١٩، ٣٢٣، والشرح الصغير ١/ ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، وبإضافة المحتاج ٢/ ١٢٨ - ١٢٩، ١٣٠، وما بعدها، والجميع شرح المصباح ١/ ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١

أحدهم عن غيره.

ولو أذنت لهم في التزويج، فزوجهما أحد الأولياء المستورين في النجوة، وزوجهما الآخر من غيره، فإن عرف انسان فهو الصحيح والاخر باطل، وإن وقع العقدان في زمن واحد، أو جهل السابق منهما، فباطلان، وهذا باتفاق^(١)

والفصل في مصطلحي وتكاح، وولاية.

ب - انفراد أحد الأولياء بالتصرف في مال الصغير: ٨ - قال فقهاء المالكية: إن مات الرجل عن أولاد صغرى، ولم يوص إلى أحد عليهم، فتصرف في أموالهم أحد أمهاتهم، أو أخوتهم الكبار بالصلحة، فتصرف ماض، بل ويان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب^(٢)

ولم يشتر على تعدد الأولياء وانفراد أحدهم بالتصرف في المال سوى ما سبق ذكره في المذهب المالكي.

وإذا تعدد الأولياء أو الأوصياء فإن اتفقوا في التصرف فالأمر ظاهر، وإن اختلفوا يرفع للحاكم. وفي المسألة تفصيل وعلافا يرجع إليه في مصطلحي (إيصاء) (ولاية).

ج - انفراد أحد الوكيلين بالتصرف:

٩ - لكل من الوكيلين الانفراد بالتصرف، إن جعل

وتعذر الجميع بينهم، فمن خرجت قرعته زوج. فإن سبق غير من خرجت له القرعة فزوج، وقالت أذنت لكل واحد منهم صح التزويج، لأنه صوم من ولي كامل الولاية بإذن موليته فصيح منه، كما لو انفرد بالولاية، ولأن القرعة شرعت لإزالة المشاحة لا لسلب الولاية^(٣)

وعند المالكية: عند تساويهم درجة وقراءة بنظر الحاكم فيمن يراه أحسنهم رأيا ليتولى العقد^(٤). وعند الحنفية: يكون لكل واحد منهم أن يتولى العقد ويزوج، رضي الآخر أو سخطه إذا كان التزويج من كفه ومهره وفر^(٥). وهذا إذا اتحد الخطاب.

٧ - أما إذا تعدد الخطاب، فالتزويج لمن قرعاه المرأة، لأن لها الحق عندهم أن تزوج نفسها من كفه إذا كانت بالغة رشيدة، ولا يزوجه إلا الولي الذي قرعاه بوكالة. فإن لم تعين المرأة واحدا من المستورين درجة وقراءة، وأذنت لكل منهم بالتفرد، أو قالت: أذنت في فلان، فمن شاء منكس فليس زوجي منه، صح التزويج من كل واحد منهم، لوجود سبب الولاية في كل واحد منهم كما يقول المالكية، والشافعية، والحنابلة، فإن باهر أحدهم فزوجهما من كفه، فإنه يصح لأنه لم يوجد ما يبر

(١) النووي: حواشي المغني للوارث، انظر ابن عابدين ١/ ٢٩٥، ونبذة المحتاج ١/ ٣٤٦-٣٤٤، وروضة الطالبين ١/ ٨٧، ٨٨، والفتاوى لابن قدامة ١/ ٥٩١، ٥٩٢، ومطالع لوكي ص ٧٢، ٧٣

(٢) حاشية الفصولي ٢/ ٦٣٣، وحواشي إكثيل ١/ ٦٠٣
(٣) بدائع ١/ ٢٥١، وقروح منبع الفقه ١/ ١٦٢، ١٨٣، ١٨٥

(١) للمراجع السابقة.
(٢) حاشية المسبري على الشرح الكبير ٢/ ٢٥٦، ١٥٢٤ ط
عيسى الحلبي بصحر، وحواشي الإكثيل ١/ ٩٩

أو وكلا جميعا .

والتوكيل على مال كأن يكون وكلها على بيع ،
أو شراء ، أو قضاء دين ، ونحو المال : كطلاق زوجة
وروث وغير ذلك .^(١) والتفصيل يكون في
مصطلح : (وكالة) .

د- أفراد أحد المستحقين للشفعة يطلبها :

١٠- إن كان أحد الشفعاء استحقق للشفعة
حاضرا أو قدم من السفر، وكان بعضهم غائبا
وطلب الحاضر الشفعة، فليس له إلا أخذ الكل ،
أو تركه لأنه لم يعلم الآن مطالب سواء، ولأن في
أخذه البعض تبعضا لصفقة المشتري ، ولا يجوز له
ذلك، ولا يمكن تأخير حقه إلى أن يقدم شركاؤه
لأن في التأخير إضرارا بالمشتري .

وإن كان الشفعاء كلهم غائبين لم تسقط الشفعة
لوضع العذر . فإذا أخذ من حضر جميع الشفعص
المشروع، ثم حضر شركاء آخر قاسمه إن شاء لأن
المطالبة إسم وجدت منها، وإن غاب باقي الشفعص
للاول . فإن قاسمه ثم حضر الثالث قاسمها إن
أحب الأخذ بالشفعة، وطلبت النسبة الأولى،
لأنه بين أن لها شريكا لم يقاسم ولم يأذن، وإن غاب
الثالث عن شفعتها بقي الشفعص للأول، لأنه لا
مشاركة لها وهذا عند جمهور الفقهاء^(٢)
«التفصيل يكون في مصطلح : (شفعة)» .

الموكيل الأفراد بالتصرف لكل واحد منهما، وهذا
قال الحنابلة والشافعية، لأنه مأثور له فيه، فإن لم
يجعل له الأفراد فليس له ذلك، لأنه لم يأذن له
به .^(٣)

وعند الحنفية : يجوز لأحد الوكيلين أن يتصرف
بالتصرف فيها لا يحتاج فيه إلى اجتماع رأيها كتوكيل
الموكل لها في الخصومة، فلا يشترط اجتماعها، لأن
اجتماعها فيها متعذر لإقضاء إلى الشغب في
مجلس القضاء، ولابد من صيائه عن الشغب،
لأن المقصود فيه إظهار الحق، وهذا لو خاصم
أحدهما بدون الآخر جاز ونسأل بحضر الآخر، عند
علمة مشايخ الحنفية . وقال بعضهم : يشترط حضوره
أثناء خصامة الأول، وتوكيله لها بطلاق زوجته
بغير عوض، أو بعين عبده بغير عوض، أو بريد
ودبعة عنده، أو بقضاء دين على الموكل، لأن هذه
الأشياء أداء الوكالة فيها تعبير محض فكلام الموكل
ومجابهة المشي والواحد سواء لعدم اختلاف المعنى،
أما ما يحتاج إلى رأي كالبيع والشراء والتزويج
فلا بد من اجتماعهما .^(٤)

وقال المالكية : يجوز لأحد الوكيلين على مال
ونحوه الأفراد بما يقبله عن موكله، دون إطلاق
الوكيل لآخر، إلا لشرط من الموكل ألا يستبد أي
واحد منهما، أو ألا يستبد فلان، فحترضا ليس
لواحد منهما الاستبداد، وسواء فيها ذكر إن كانت
وكالتها على التعاقب، علم أحدهما بالآخر أم لا،

(١) حاشية نسوي ٣٩٩/٢، وجواهر الإكنيل ٢/ ١٣٠ .
(٢) رد المحتار على الدر المختار ١٤١/٥ وسامعنا، وحاشية
الناصري ١٢/ ١٩٠، والهاب ١٨/ ٣٨٨، ونبذة النجاشي ٥/ ٢١٢ .
- ٩١٢، وهي لابن قتيبة ٣٦٧/٥، وكشاف النجاشي ١٢٨/٥ .

(٣) المهذب ١/ ٣٥٨، وحاشية الترمذاني على محله للنجاشي شرح
النجاشي ٥/ ٣٤٢، وكشاف النجاشي ٥/ ١٧٣، واللحي ٥/ ٤٩ .
(٤) شرح فتح القدير ١/ ٨٩، ٩٠، والمهذب ٣/ ١٤٨ .

هـ - انفراد أحد الشريكين بالتصرف :

١١ - إذا كانت الشركة شركة ملك ، كمر ورثوا داراً ولم يقسموها ، فليس لأحد الشركان الانفراد بالتصرف في جميع الدار إلا بالتراضي ، أو بالتأجيل أي استقلال كل واحد منهم بالاتفاق بجميعها زناً محدداً وهكذا .

أما في شركات العقد ، فهي شركة العنان^(١) يجوز لأحد الشركاء عند الإطلاق أن ينفرد بالتصرف بإجماع الفقهاء ، لأنها مبنية على الوكالة والأمانة ، لأن كل واحد منها يدفع المال إلى صاحبه اسمه ، ويأخذ له في التصرف وقته ، ومن شروط صحتها ، أن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف ، فإن أذن له فلهما في جميع التجارات تصرف فيها ، ويجوز لكل واحد منهما أن يبيع ويشترى مساومة ، ومراجعة ، وتولية ، ومواصفة ، وكفيلاً وإلى المصلحة ، لأن هذا عمله التجار ، وأن بنفس المبيع ، والتميز ، ويقضونها ، ويحاسبهم في الدين ويطالب به ، ويحبل ويغسل أخواته ، ويود بالمع في وليه هو ، وفيه ولي صاحبه ، وأن يشاجر من مال الشركة ويؤجر ، وأن يعمل كل ما حوت به عماله أمثاله من التجار ، إذا رأى فيه منتهى ، لتداوله لأن ذلك له ، دون الشراء ، واخطيئة ، والفرص ، وفروجه ، لأنه ليس بتجارة وإنما فوض

إليه العمل براه في التجارة .

وإن عين أحد الشريكين للأخر جسداً ، أو موعداً أو شئاً ، تصرف فيه دون غيره ، لأنه متصرف بالآذن فوق عليه^(٢) . وإن أذن أحدهما ولم يأذن الآخر تصرف المأذون له في الجميع ، ولا يتصرف الآخر إلا في نصيبه . وبعداً عند الشافعية^(٣) . وإليه ما قيل يكون في مصطلح (شركة)

و - انفراد أحد الوصيين أو الناظرين بالتصرف :
١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوصي إذا أوصى لأثنين معاً أو على انتعاق ، وأطلق أو نص على وجوب اجتماعهما ، فلا يجوز لأحدهما الانفراد .

ثم إذا نص على جواز الانفراد ، فلكل منهما أن ينفرد بالتصرف ، عملاً بقول الوصي . وذهب أبو يوسف إلى أنه يجوز الانفراد ، ولو نص على الاحتئاع لأحد من قبل أخلاقه ، وأخيه يترتب عن استحلف في كل ما يملكه ، وفي المسائل التي لا تحتاج إلى تادل الرأي كحد الوديعة ، وشراء حبات الطمطل ، وشراء كس الميت ، ورد المفسوس ، وقضاء الدين ، فقد صرح الفقهاء بجواز انفراد أحد الوصيين بالتصرف فيها . وهذا ، وإن أحكام السوق مستقاة غالباً من

(١) شرح فتح القدير ٣/٤٠٣ - ٤٠٤ ، ورد المحار ٣/٣١٤ ، وحاشية قدسري ٣/٣٨١ ، رسالة المحتاج ٤/٥ ، والمغني لأبي عمارة ٣/٤١٤ ، ٢٢ ، وكشف الخفاء ٤/٩٥٨ ، ٩٥٠ ، وما بعدها .

(٢) حاشية المحتاج ٤/٩٥٨ ، والمذهب ٣/٣٨١ ، والشفا نوي أن قوله عند المذهب الأسرى لأبني هذه البلدان ، لأن التصرف بين منس الإذن وليس عند منس

(١) هي أن يشرك المالك فكتبر يقرها لعملاقه منها ورده بها حتى حسب ما تصرفه ، أو يشرك شئاً فكتبر يقرها على أن يعمل في أحدها بشرط أن يكون للعامل من الربح أكثر من ربح مالك . ليكون الجزء الرائد في نظر ماله مال الشركة . حاشية المسوق ٣/٣٨١ ، رسالة المحتاج ٤/١٥٠ ، وكشف الخفاء ٤/٩٥٨ ، ورد المحار ٣/٣١٤ .

أحكام الوصية، وما يجري على الوصيين هنا يجري كذلك على نفاذ الوقف.^(١)
وتفصيل ذلك في (وصية، وكالة، وأوقف).

انفساخ

ز - انفراد الزوجة بمسكن^(٢)

١٣ - للزوجة حق الانفراد بمسكن خاص بها له غلق ومراقب،^(٣) ولو كان في دار واحدة، ونسكن ضربها في جزء مستقل منه. وكذلك أهل زوجها، وليس للزوجة أن تنزع قفل زوجها غير المقيم من مسكني معها. وهذا عند جمهور الفقهاء.^(٤)
وذهب المالكية إلى أن الزوجة إذا اشترط عليها سكناها مع قارب الزوج أوقع ضربها فليس لها أن تطالب بسكن منفرد، وكذلك إذا كان مستواها الاجتماعي يسمح بذلك.^(٥)

والشرط الواجب لوفائها في مسكن الزوجة وتقدير مستواه يكون في مصطلح: (بيت الطاعة) (ونفقة).

(١) القم لفتح الله ورد اعتبار ١٩٩٥، ١٥٠، والاختصار شرح

الفتاوى ٦٧/٥، وشرح التحرير وحاشية المدسوقي ٨٨/١.

١٥٣، وحواشيه إكفيل ٩٠٨/١، والمطالع ٣٣٦، ٣٣٧،

وحاشية المحتاج ١٧-١٦، وروضة الطالبين ٣٦٨/٥، ولغوي

١٣٦/١، ١٤٢، وكشاف الفتاوى ١٧٣/١

(٢) مسكن الزوجية في اصطلاح الفقهاء: هل مفرد مع شخص بزوجته ليس له مشاركة بها بعد من كل مدار له خلق بمعه ومراقب.

انظر: رد المحتار ٩٦٢/٢، ٦٦٤، والشرح الصغير ٥١٧/٢

ومباينها

(٣) رد المحتار ٩٦١/٥، ٩٦٤، والشرح مع القدير ١٠٧/١، ومباينها

المحتاج ٣٧٥/١، وشرح الشهاب ٣٠٠/٢، ومباينها، وكشاف

الفتاوى ١٩٩/٥، ومباينها، ولغوي لأثر الفتاوى ١٧، ١٩٦/٢

(٤) الشرح الكبير حاشية المدسوقي ٥١٩/١، ٥١٤، شيء من

تصرف

التعريف:

١ - الانفساخ: مصدر انفسخ، وهو مطاوع فسخ، ومن معناه: النقص والزوال. يقال: فسخت الشيء فانفسخ أي: نقصته فانقص، وفسخت العقد أي: رعبته.^(١)

والانفساخ في اصطلاح الفقهاء: هو انحلال العقد إما بنفسه، وبإرادة المتعاقدين، أو بإرادة أحدهما.^(٢)

وقد يكون الانفساخ أثرًا للمفسخ، فهو هذا المعنى مطاوع لنفسه ونتيجة له، كما سيأتي في أسباب الانفساخ.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الإقالة.

٢ - الإقالة في اللغة، عبارة عن الرفع،^(٣) وفي المشرع: رفع العقد، وإزالته برفض الطرفين، وهذا التقدير متفق عليه بين الفقهاء، لكنهم اختلفوا في اعتبارها فسخًا أو عقدًا جديدًا.^(٤)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (إقالة).

(١) ادراج اسم واحد العرب لغة (فيخ)

(٢) الألفية والنصائر لابن حزم ص ٣٣٨، والألفية للسيوطي ص

٢٤٤، والقواعد لابن رجب ص ١٠٧، والرواق للفرق

٢٩٩/٣

(٣) فصاح للبردة وغيره

(٤) الشرح الصغير للبردة ص ٩٣-٩٢، وهو عهد ابن رجب د

ب - الانتهاء : ولا يترتب عليه حكم من نقل الملكية أو العيان أو غيره .

٣ - انتهاء الشيء : بلوغه أقصى مداه ، وانتهى الأمر : بلغ النهاية .^(١) وانتهاء العقد : منته بلوغه نهايته ، وهذا يكون سلم المقود عليه كالاتجار لأداء عمل فاته الأجير ، أو انقضاء مدة العقد كاستئجار مسكن أو أرض لمدة محدودة . وقد يستعمل في العقود المستمرة كاتهاء عقد الزواج بالوفاة أو الطلاق .^(٢)

وعلى ذلك فالفرق بين الانقضاء والانتهاء ، أن الانقضاء يستعمل في جميع العقود ، ويكرن في عقود المدة قبل نهايتها أيضا ، بخلاف الانتهاء . وبعضهم يستعمل الانقضاء مكان الانتهاء وبالعكس .^(٣)

ج - البطالان :

١ - البطالان لغة : هاد الشيء ، ورواله ، ورتني بمعنى : النقص والفسوط .^(٤) والبطالان يطرأ على العبادات والمعاملات إذا وجد سبب من أسبابه ، وسرأف الفساد إذا استعمل في العبادات عند المعقاه إلا في الحج .^(٥)

أما في العقود فالباطل عند الحنفية ، هو ما لم يكن مشروعاً لا بأصله ولا وصفه ، بأن فقد ركنا من أركانه ، أو ورد العقد على غير عمله ،

٥ - الفساد يقضي الصلاح ، وفساد العبادات بطلانها إلا في بعض مسائل الحج كما سبق ، والقاسم من المقود عند الحنفية هو ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه ، وأما عند غيرهم فيطلق الفساد والباطل على كل تصرف غير مشروع ، والفساد عند الحنفية قد يترتب عليه بعض الأحكام ، فبيع الماسد عندهم إذا اتصل به القبض أفاد الملك ، ولكنه ملك خبيث ، يجب بيع العقد ما دام العين قائمة ، طبق الشارع .^(٦)

ويعتبر العقد الفاسد عقداً موجوداً ذا أثر ، لكنه عقد غير لازم ، يجب شرعاً فسخه رفعا للفساد .^(٧)

(١) التمرينات للرحماني ص ١١٥ ، والربيعي ١٤٤/٢ ، ١٠٣ ، ١٤٣/٥ ، والأشباه للمسوقي ص ١٢٢ ، وبقية المسالك ٤٦/٣ ، ومباني المحتاج ٥/٣١٣ ، ٣١٤ .
(٢) التمرينات للرحماني ص ١٤٢ ، والأشباه لابن نجيم ص ٣٣٧ .
(٣) البديع ٥/٥٠٠ ، والقرطبي ١٤٩/٢ ، ١٥٠ ، وغلبي ١٨٩/١ ، والأشباه والنظام للمسوقي ص ١٢٢ ، ومجلة الأحكام المعدلة م ١٠٩ - ١٧١ ، وبقية المسالك ٨٦/٣ .

١ - ص ١٠٩ ، ٣٧٩ ، وغلبي ١٦٩/٢ ، وطه الدين ٥/٣٠٦ ، ومجلة الأحكام المعدلة م ١٦٣ ، ١٩١ ، ١٩٤ .
(١) لصاح غير مائة (غيره) .
(٢) طه الدين ٢٢٣/٤ .
(٣) طه الدين ١٢٢/٢ ، ٢٢٤ .
(٤) لصاح غير مائة (بطل) .
(٥) الأشباه لابن نجيم ص ٣٣٧ .

هـ - الفسخ :

٦ - الفسخ : هو حل الرضا العقد، وهذا يكون بإرادة أحد المتعاقدين أو كليهما، أو بحكم القاضي، فهو عمل المتعاقدين غالباً، وفعل الحاكم في بعض الأحوال كما هو مبين في موضعه.

كما أن الفسخ : فهو انحلال الرضا العقد، سواء أكان أمراً للفسخ، أو نتيجة لتعامل عبر احتيرية. فإذا كان الانحلال أمراً للفسخ كانت العلاقة بين الفسخ والانسحاب علاقة السبب بالنتيجة، كما إذا فسخ أحد المتعاقدين عقد البيع بسبب الغيب في المبيع مثلاً، فالانسحاب في هذه الحالة نتيجة للفسخ الذي مارسه المتعاقد اختياراً يقول القرافي : الفسخ قلب كل واحد من المتعاقدين لفصاحبه، والانسحاب انقلاب كل واحد من المتعاقدين لفصاحبه، فالأول فعل المتعاقدين إذا ظفروا بالتعقد المحرم، والثاني صفة المتعاقدين، فالأول سبب شرعي، والثاني حكم شرعي، فهذان فرعان : فالأول من جهة الموضوعات، والثاني من جهة الأسباب والسيئات^(١)

ومثله ما جاء في المتن المذكور، إلا أنه أطلق ولم يقيد الفسخ بالتعقد المحرم، لأن الفسخ يمكن أن يقع في العقود غير المحرمة، وذلك بإرادة أحد المتعاقدين أو كليهما كما هو الحال عالياً^(٢)

أما إذا لم يكن الانسحاب أمراً للفسخ، بل نتيجة لتعامل خارجة عن إرادة المتعاقدين، كموث أحد المتعاقدين في العقد غير اللازم مثلاً، فلا يوجد بين

الفسخ والانسحاب علاقة السببية التي قررها القرافي.

٧ - ومن الأمثلة التي قرر الفقهاء فيها انفساخ العقد من غير فسخ ما يأتي :

أ - تفق الفقهاء على أنه إن تلفت العين المستأجرة انفسخت الإجارة، كما إذا تلفت الدابة المئنة، أو تهدمت الدار المستأجرة^(٣)

ب - لو عصب العين المستأجرة من يد المستاجر سقط الأجر لزوال التمكن من الانتفاع، ونفسخ الإجارة عند الخسفة والناكبة، لكن الشافعية والحنبلة قالوا : لا يفسخ العقد نفسه، بل يفسخ خيار الفسخ للمشتري^(٤)

ج - إذا مات أحد المتعاقدين أو كلاهما في العقود غير اللازمة^(٥)، كالعارية والوكالة انفسخ العقد.

د - يفسخ عقد الإجارة بسوت أحد المتعاقدين أو كليهما عند الحذية، خلافاً للمجهور، وكذلك يفسخ الإجارة بالأعذار^(٦) على خلاف وتفصيل يذكر في أسباب الانفساخ.

وسوف يقتصر الكلام في هذا البحث على الانفساخ الذي لا يكون أمراً للفسخ، أما الانسحاب الذي هو أمر للفسخ فيرجع إليه تحت عنوان (فسخ).

(١) ابن عابدين ٥٢/٥، والشرح الصغير ١٩/٤، ومباني المحتاج ٢٠١/٥، والإبصار على تنقيح شهابي ٢٥٠/٥، والتميز ٢٥/٥

(٢) ترمذي ١٠٠٥/٥، وابن عابدين ٨/٥، والشرح الصغير ١٩/٤، ومباني المحتاج ٢٠١/٥، والتميز ٢٥/٥

(٣) لم يوجد غير اللازمة من ما للمعقد لفسخه ولو لم يكن العقد الآخر أصلياً (الشبهة لابن نعمان ١٩٢)

(٤) ابن عابدين ٥٠/٥، والشرح الصغير ١٩/٤، ومباني المحتاج ٢٠١/٥، والتميز ٢٥/٥

(١) المفروق للقرافي ٢٤٩/٤

(٢) المقهور لمرزوقي ١٢/٥

يقول ابنكاسان: ما ينقض به العقد نوعان: اختياري وقسري، فالاختياري هو أن يقول: فسخت العقد لوقفتني ونحوه، والقسري: أن يملك المبيع قبل القبض مثلاً.^(١)

الأسباب الاختيارية:

أولاً: الفسخ:

١٠ - المراد بالفسخ هنا ما يقع به حكم العقد بإزالة أحد العاقدين أو كليهما، وهذا يكون في العقود غير اللازمة بطبيعتها، كعقدي العارية والوكالة مثلاً، أو ما يكون فيه أحد الخيارات، فبسبب الأعداء التي يتعرض بها استمرار العقد، فبسبب الفساد.

وينظر حكم ذلك كله في مصطلحي: (إقالة وفسخ).

ثانياً: الإقالة:

١١ - الإقالة رفع العقد بإزالة برضى الطرفين،^(٢) وهي سبب من أسباب الانقضاء الاختيارية، وترد على العقود اللازمة، كالبيع والإجارة. أما إذا كان العقد غير لازم كالعارية، أو لازماً بطبيعته ولكن فيه أحد الخيارات فلا حاجة فيه للإقالة، لجواز فسخه بطريقة أخرى، كما تقدم.^(٣)

وينظر الكلام فيه تحت عنوان: (إقالة).

ما يرد عليه الانقضاء:

٨ - محل الانقضاء العقد لا غيره، سواء كان سببه الفسخ أم غيره، لأهم عرفوا الانقضاء بالانحلال ارتباط العقد، وهذا المعنى لا يتصور إلا إذا كان هناك ارتباط بين الطرفين بواسطة العقد.^(٤)

لما إذا أريد من الانقضاء البطلان والنقص، فيمكن أن يرد على التصرفات التي تنشأ عن إرادة واحدة، وكذلك العقود والنوع، كما يستعمل أحياناً في العيادات ويرد على الثبات، كالفسخ نية صلاصة الفسخ إلى النقل، وكذلك تنسخ المخرج بالعمرة عند المناقلة، فإنهم قالوا: إذا أحرمت بالمخرج فصرته إلى العمرة بنسخ المخرج إلى العمرة. وأضافهم في ذلك الحنفية والشافعية في الجديد.

قال ابن عابدين: ولا يجوز أن يفسخ نية المخرج بعدما أحرمت، ويقطع أفعاله، ويجعل إحرامه وأفعاله للعمرة.^(٥)

ونفصل ذلك في مصطلح: (إحرام).

أسباب الانقضاء:

٩ - الانقضاء له أسباب غلظة: منها ما هو اختياري، وهو ما يأتي بإرادة أحد العاقدين أو بإرادة كليهما فربحكم القاضي، ومنه ما هو قسري وهو ما يأتي بدون إرادة العاقدين أو القاضي، بل بعوامل خارجة عن الإرادة لا يمكن فستمرار العقد معها.

(١) المتن للمؤلف ١٣/٤٥ - والأشبه لا ينجم من ٣٢٨

(٢) ابن عابدين ١٢/١٦٢، والشافعية ٣٨٩/٣. ونفصل في حواشي وهدم حواشي انقضاء المخرج للعمرة، وما ورد فيه من الأحكام وأما للغير من المتن راجع فتح القدير ٣/٢٩٥، ٣٩٦

(١) الدالعي ٥/٢٩٨

(٢) ابن عابدين ١٢/١٦٢، ومجلة الأحكام ١٦٢

(٣) البذيلع ٥/٣٠٦، والمؤلف ٣/٢٧٣

وأخلق الخنفة والشافعية القول بالمضلع البيع إذا هلك البيع قبل قبضه . قال المرقندي : ولو هلك المبيع قبل التسليم فالمضلع يكون على البائع ، يعني يسقط الثمن وينسخ العقد .^(١) وبطله ما جاء في القليوبي : البيع قبل قبضه من ضمان البائع ، فإن تلف بأقعة سلوية انسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري .^(٢)

١٣ . وهذا كله إذا تلف المبيع ، أما إذا تلف الثمن ، فإن كان معينا دراهايم أو ذنانير أو غيرهما فحكمه حكم المبيع ، لو تلف الفسخ عند الشافعية . وقال الخنفة : إذا هلك الثمن قبل القبض فإن كان مثليا لا ينسخ العقد ، لأنه يمكن تسليم مثله ، بخلاف المبيع ، لأنه عين والمثمن أغراض في الأعيان . أما إن هلك الثمن وليس له مثل في الحال ففيه خلاف . ولا أثر لطلب الثمن في الانقضاء إذا لم يكن معينا بأن كان نقدا دراهايم أو ذنانير ، لأنه ليس مقصودا بالعقد^(٣) ، ولأن الدراهم والذنانير لا تعين بالمتعين في العقد .

هذه . وأما إن تلف المبيع قبل القبض إن كان من قبل البائع ينسخ به العقد بلا خلاف . وإن كان من قبل المشتري يعتبر قبضا يوجب ضمان عليه .^(٤)

أسباب الانقضاء غير الاختيارية :
أولا : تلف المعقود عليه :

تلف المعقود عليه له أثر في انقضاء بعض المعقود ، والمعقود نوهان :

١٢ - الأول : المعقود الفورية : وهي التي لا يحتاج تنفيذها إلى زمن محدد يشغله باستمرار ، بل يتم تنفيذها فوراً دفعة واحدة في الوقت الذي يختاره المعاقدان ، كالبيع المطلق والصلح والمبة وغيرها .

وهذا النوع من المعقود لا ينسخ بتلف المعقود عليه إذا تم قبضه . فعقد البيع مثلا يتم بالإيجاب والقبول ، وإذا قبض المشتري المبيع وهلك بيده لا ينسخ العقد ، لأن المالك ملك المشتري ، والمالك هو الذي يتحمل تبعه المالك كما هو معروف ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء .^(١)

أما إذا هلك المبيع بعد الإيجاب والقبول وقبل القبض ففيه تفصيل وبيان :

فقد صرح المالكية - وهو المذهب من كلام الحنابلة - أنه إذا كان المبيع معاقبة حتى توفية لمشتريه ، وهو المال الخليل من مكمل لوموزون أو مسدود ، ينسخ العقد بالتلف والغيبان على البائع . أما إذا كان المبيع معينا وكان عقداً أو من الأموال الثمنية التي ليس لمشتريها حق فورية فلا ينسخ العقد بالتلف ، وينقل الضمان إلى المشتري بالعقد الصحيح اللازم .^(٢)

(١) نسخة الفقهاء للمرقندي الحنفى ٥١٦/٢ ، وانظر ابن عابدين

١٦/٤

(٢) القليوبي ٢١٠/٢ ، ٢١١

(٣) القليوبي ١٦٣/٢ ، ونسخة الفقهاء ٥٢/٢ ، ٥٦

(٤) القليوبي ٢١٦/٢ ، وابن عابدين ٤٤٦/٤ ، والنفى ٥٦٦/٢

(١) مختصر مصنف للدرهم ١١٥/٢ ، والنفى ٥٦٩/٢ ، ونسخة

النفى للمرقندي ٥٦٦/٢ ، والقليوبي ٢٠١/٢ ، والإقناع على

النفى في شجاع ص ٧٢

(٢) مختصر الصغير للدرهم ١١٥/٢ ، ١١٦ ، والنفى ٥٦٩/٢

ظاهر مذهب الحنفية والأصح عند الشافعية) وذلك لزوال الاسم بفوات السكس، لأن المنفعة المعقود عليها تلفت فانقضت الإجازة، كما لو استأجر دابة ليركبها فزنت (أي مرضت مرضاً مزمناً) بحيث لا تصلح إلا للدور في الرعى.

وفي قول عند الحنفية، وهو مقبل الأصح عند الشافعية: لا يفسخ العقد ذكناً له الفسخ، لأن أصل المعقود عليه لا يفوت، لأن الانتفاع بالمرصة (وهي أرض البني) يمكن بدون البناء، إلا أنه ناقص، ففساد كالعيب.^(١)

ومن العقود المشبهة التي تفسخ بتلف المعقود عليه عقد الشركة وعقد المضاربة، كما هو مبين في موضعهما. وكذلك عقد العارية بتلف العار، ونشبه الركابة الخاصة بفوات محل الوكالة، كما هو مبين في مصطلحي (عارة، ووكالة).

أما إذا غصب المحل وحل بين الشخص المتفع وأصحب المتفع بها فلا يفسخ به العقد من تلقاء نفسه عند الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية) بل للمستأجر حق الفسخ. وقال بعض الحنفية: إن الغصب أيضاً موجب لانقضاء، لزوال انتمكناً من الانتفاع، كما سيأتي.^(٢)

١٤ - الثاني: العقود المستمرة: وهي التي يشرع تفهدها مدة من الزمن وتعد بامتداد الزمن حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين والتي تقتضيها طبيعة هذه العقود، كالإجازة والإعارة والوكالة وأمثالها.

وهذا النوع من العقود يفسخ بتلف المعقود عليه، سواء أكان قبل القبض أم بعده. وهذا متفق عليه بين الفقهاء في الجملة.

فقدت الإجازة مثلاً بتفسخ هلاك العين المستأجرة. فإن تلفت قبل القبض أو عقب القبض قبل مضي مدة يتمكن المستأجر من الانتفاع بها يفسخ العقد من أصله ويسقط لأجره. وإن تلفت العين المستأجرة بعد مضي شيء من المدة فإن الإجازة تفسخ فيها بقي من المدة، دون ما مضى، ويكون للمستأجر من الأجر بقدر ما استوفى من المنفعة أو بقدر ما مضى من المدة.^(٣)

وفي إجازة الدواب صرح الفقهاء: أنه إذا وقعت الإجازة على دواب يعينها لحمل المتاع، فهانت انقضت الإجازة بخلاف ما إذا وقعت على دواب لا يعينها وسلم الأجر إليه فهانت لا يفسخ العقد، وعلى التاجر أن يئتي بغير ذلك للمستأجر.^(٤)

وكذلك إذا وقع على العين ما يمنع تفهدها بالكلية، كما لو أصبحت الدار المستأجرة غير صالحة للسكنى عند الجمهور (المالكية والحنابلة) وهو

(١) كج ١/١٩٦، والأختار ٢/٦٦، والشرح الصغير ١/٥٠.

والفتاوى ١/١٨١، والمغني ١/١٥١، ١٩٩.

(٢) جلية المحتاج ١/٣٩٨، وابن حنبلين ١/٨٠، والشرح الصغير

١/١٤٨، ٥١، والمغني ١/٤٥٨، ٤٥٥، ٣٨١، ٣٠.

والزيلي ١/٥٠٨.

(٣) المغني ١/٤٨٣، والحساب ١/٤٣٦، والفتاوى الحنفية

١/٤٦١، والفتاوى ١/٨١، والوجيز للقرافي ١/٢٣٦.

(٤) الفتاوى الحنفية ١/٤٦١، والرجز ١/١٣٦، والشرح الصغير

للدمير ١/٤٦١.

ثانيا : موت أحد العاقدين أو كليهما :

١٥ - لا يؤثر الموت في انقضاء جميع العقود على حد سواء ، فبعض العقود يتم الغرض منها بعد الإيجاب والقبول قورا ، فلا يحتاج إلى العاقدين وأهليتهما بعد انعقادها ، كالبيع الذي يفيد ذلك المشتري المبيع ، وتلك البائع اتشمن فور إنشائه إن لم يكن مقرونا بالخيار . فإذا مات أحد العاقدين أو كلاهما بعد إتمام العقد وانتقال ملكية البديلين لا ينسخ العقد . وعلى عكس ذلك ينتهي عقد النكاح بموت أحد لعاقدين ، لأن الغرض منه دوام العشرة وقد زان بالموت .

وهذا مما اتفق الفقهاء عليه .

وهناك عقود تختلف الفقهاء في انقضاءها بالموت ، كعقد الإجارة والمزارعة والمساقاة ، وعقد أخرى اتفقوا على انقضاءها بالموت في الجسة ولكنهم اختلفوا في كيفية انقضاءها وتعليلها ، كعقد العارية والوديعة والشركة .^(١) وتفصيل ذلك فيما يأتي :

أ - انقضاء العقود اللازمة :

١٦ - العقود اللازمة هي مالا يستبد أحد العاقدين بنسخها ، كالبيع والإجارة والصنع ونحوها . وبعض هذه العقود لا يحتاج إلى امتداد الزمن ، فلا أثر للموت في انقضاءها بعد إتمامها ، كعقد البيع ، فإنه لا ينسخ ب وفاة البائع أو المشتري بعد ما تم العقد بينهما ، ويقوم الورثة مقام المورث فيما نشأ من أثر العقد .

وهناك نوع آخر من العقود اللازمة يتوقف أثرها

على مرور الزمن ، كعقد الإجارة ، وفي انقضاء عقد الإجارة يموت أحد لعاقدين أو كليهما خلاف بين الفقهاء :

فجمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) على أن عقد الإجارة لا ينسخ بموت العاقدين أو أحدهما ، بل تبقى إلى انقضاء المدة ، لأنها عقد لازم ، فلا ينسخ بالموت ، كعقد البيع . ويختلف المستأجر وأثره في استبداء النفعة

وهذا في الجملة مع خلاف بينهم في بعض الفروع سيأتي ذكره .^(٢)

وقال الحنفية : إن الإجارة تنسخ بموت أحد العاقدين إن عقدها لنفسه ، لأنها عقد على المنفعة وهي تحدث شيئا فشيئا ، فتستعقد الإجارة بعينيتها شيئا فشيئا ، فلا تبقى بدون العاقد . وإن عقدها لغيره لم تنسخ كالوصي والتولي وفيه الوفاء ، ولأن من وقع عليه الموت إن كان هو المؤجر فالعقد يقتضي استيفاء المنافع من ملكه ، ولو بقي بعد موته لاستوفيت المنافع من ملك غيره ، وهذا خلاف مقتضى العقد ، وإن كان هو المستأجر فالعقد يقتضي استحقاق الأجرة من ماله ، ولو بقي العقد بعد موته لاستحققت الأجرة من مال غيره ، وهذا خلاف مقتضى العقد . بخلاف ما إذا مات من لم يقع له العقد كالوكيل ونحوه ، لأنه لا يقتضي استحقاق المنافع ولا استحقاق الأجرة من ملكه ، فإبقاء العقد بعد موته لا يوجب تغيير موجب العقد .^(٣)

(١) الإفتاء على الفقهاء شجاع ١/ ٧٦ ، وبيان السلك ١/ ٥٠ ، والمغني ١٦٧/ ٢٥ - ١٦٨ .

(٢) الاحكام ١/ ٦١ ، والمبدع ١/ ٢٢٢ .

(٣) سنن الموت ١/ ١٧٥ ، وهو موضح مع الطرح ١/ ١٧٨ .

ب - افساح الموت في العقود غير اللازمة :

١٧ - العقد غير اللازم (الجائزة) هي ما يستبد أحد التعاقدين بفسخها كتعاقري والوكالة والشركة والتوديعة ونحوها .

وهذه العقود تفسح بواء أحد التعاقدين أو كليهما ، لأنها عقود جائزة يجوز لكل واحد من الطرفين فسخها في حياته ، وإذا ما توفي فقد ذهبت بؤدته ، وانتهت وحيته ، فبطلت آثار هذه العقود التي كانت تستمر باستمرار إرادة التعاقدين . وهذا الحكم متفق عليه بين الفقهاء في الجملة .

فقد الإعارة يفسخ بموت المغير أو المستعير عند جمهور الفقهاء : (الحنفية والشافعية والحنابلة) لأنها عقد على المنافع ، وهي تحدث شيئاً ، فتجسد العقد حسب حدوث المنافع ، ولا يمكن وثق مدته وفاة أحد التعاقدين ، كي علته الحنفية ^(١) . ولأن عبارة إباحة المنافع ، وهي تحتاج إلى الإذن ، وقد بطلت بالموت ، فامسحت الإعارة . كما علته الشافعية والحنابلة ^(٢) .

أما الملكية فالتعاقري عندهم عقد لازم ، إذا كانت مقيدة بأجل أو عمل ، فلا تفسخ بموت المغير أو المستعير ، وإلزم إلى أن تتم مدة ، أما إذا كانت التعاقري مطلقة ففي افساحها عند الملكية . ويشار طاهرها عدم افساحها إلى العمل أو الموضع المعتاد ^(٣) .

وكذلك عقد الوكالة يفسخ بموت الوكيل أو الموكل عند عامة الفقهاء ، لأنها عقد حائر بفسخ

وأصل الخلاف يرجع إلى تكيف الإجارة في نقل المنافع . فالجمهور على أن الإجارة إذا تمت وكانت على مدة معينة مثلت المستأجر المنافع المقفود عليها إلى المدة ، ويكون حدوثها على ملكه . وكذلك المؤجر يملك الأجرة بمجرد العقد عند الشافعية والحنابلة إذا لم يشترط فيها التأجيل ، كما يملك المبتاع الثمن بالبيع . فبما مات أحد التعاقدين بعد تمام العقد وقبل انقضاء المدة يقوم المورثة مقام المرفق ولا يفسخ العقد ^(٤) .

وبالحنفية : إن المقفود عليه في الإجارة المنفعة ، والأجرة تستحق بسببها أو باشتراط التمجيل . ولا يمكن استيفاء المنفعة لدى العقد لأنها تحدث شيئاً شيئاً ، وهي عقد معاوضة . فتمتضي المساواة فلا تجب الأجرة بفسخ العقد ، فإذا استولى لتعقد عليه استحق الأجرة عملاً بالمساواة ^(٥) .

وقول الجمهور بعدم افساح عقد الإجارة بموت التعاقدين لا يعني أنهم يقامون في افساح في جميع الحالات . فقد صرحوا : أن عقد الإجارة يفسخ بموت الأخير المغير ، وموت المرفعه ، وموت المصلي المستأجر لتعليقه بمعنى وفاءه . وقد فصل عن الشافعية في موت المصلي اعتبار أو الموضع فون أخر يهدم افساح ^(٦) .

(١) المغني ٥/ ١٤٢ ، ١٤٣ ، والشرح المصم ١٩/ ١٠١ ، وظهير ٨٤/ ٢٠

(٢) لاسل ٥٥/ ٢٠

(٣) المحقق ٣٢٢/ ١ ، والمص ٥٩٩/ ٥ ، والإعارة على الفقهاء في السماع ٧٢٠/ ٢ ، والمذهب ١٧٢/ ٢ ، والوجيز للمرفعي

٣٩٩/ ٢

(٤) الزيلعي ٨٤/ ٦ ، وابن علقين ٢٠٧/ ٢

(٥) حاشية الحناج ١٣٠/ ٥ ، والمص ٢١٥/ ٥

(٦) أسوة ١٦٥/ ١٥ ، وسوام الإكليل ١٤٢/ ٢

أثبت عند الجمهور (الحنفية والمالكية، والشافعية) وهو رواية عند الحنابلة، ويحصل الدين من تركه المتروكي، ولو ماتنا حياً فطالبني أخذه من أي التركين. ولو مات المكفول له يحل الوديعة محله في المطالبة.

وفي رواية أخرى عند الحنابلة لا يحل الدين المتروك بل يموت الكفيل أو المكفول، وحتى مؤجلاً كما هو.^(١)

أثر الموت في انفصاخ عقد الرهن :

١٩ - اتفق الفقهاء على أن عقد الرهن لا ينسخ بموت أحد العاقدين بعد قبض المرهون، فإذا مات الراهن أو المرتهن يقوم الورثة مقام المتوفى، ويبقى العين المرهونة تحت يد المرتهن أو ورثته، ولا سبل إلى خلاص الرهن إلا بقضاء الدين أو إبراء من له الحق. والمرتهن أحق بالرهن وبشبهه إن بيع في حياة الراهن أو بعد وفاته.^(٢)

وعقد المرهن قبل قبض المرهون عقد غير لازم عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) وكان المصروض أن ينسخ بموت أحد العاقدين كسائر العقود الخائفة، إلا أنهم اختلفوا في انفصاخه قبل القبض :

فقال الحنابلة - وهو الأصح عند الشافعية - لا يفسخ بموت أحد العاقدين. فإن مات المرتهن قام

بالمعزل، والموت في حكم عزل الوكيل. وإذا مات الوكيل زالت أهليته للتصرف، وإذا مات للموكل زالت صلاحيته تنفيع الأمر إلى الوكيل قبطل الوكالة.

هذا ولا يشترط جمهور الفقهاء في انفصاخ الوكالة علم الوكيل بموت الموكل. واشترط بعض المالكية (وهو رواية عند الحنابلة) علم الوكيل بموت الموكل في انفصاخ الوكالة كما ذكره ابن رشد.^(٣)

وهكذا الحكم في سائر العقود الجسدية كعقد الشراكة، والوديعة وغيرهما تنسخ بموت أحد العاقدين على تفصيل في بعض الفروع يرجع إليها في مواضعها.

هذا، وهناك عقود أخرى تعتبر لازمة من جانب أحد العاقدين، جائزة من جانب العاقد الآخر، كمعقد الكفالة، فهي لازمة من ناحية الكفيل الذي لا يستبد بفسخها، دون إذن المكفول له، لكنها جائزة من جانب المكفول له يستبد بفسخها. ومعقد الرهن، فهو لازم من قبل الراهن، جائز من قبل المرهن الذي يستطيع فسخه بدون إذن الراهن، وفيها يلي أثر الموت في انفصاخ هذين العقدين :

أثر الموت في انفصاخ عقد الكفالة :

٢٠ - موت الكفيل أو المكفول لا تنسخ به الكفالة، ولا يمنع مطالبة المكفول له بالدين، فإذا مات الكفيل أو المكفول يحل الدين المؤجل على

(١) إمام الحرمين ١٧٥/٢، رسالة الحاج ٢١٩/٢، والمص ١٠٢/٢، والمطلب ١٠١/٢.

(٢) ابن عابدين ٣٢١/٢، والبدائع ١١٥/٢، وعصر الطحاوي ص ٩٥، والمبدئية ٢٠٩/٢، والفتاوى ٢٧٣/٢، ٢٧٥/٢، والفتاوى ٢١٨، ٢١٩/٢.

(٣) السراج للمعزلي ١٨٧/٢، ٢٢٥، والعلوي ٥٩/٢، وابن عابدين ٢١٧/٢، وبداية المجتهد ٢٧٣/٢، والمص ١٢٣/٢، وبداية الحاج ٥٥/٢، والعاقدون للطنطا لأبى جزي ص ٢١٦.

وارثه مقامه في القبض، نكن إن مات الرهن لم يلزم ورثته الإقباض.

وقال الخنفي: وهي الرواية الثانية عند انشاعة العقد الرهن يتفسخ بموت أحد العاقلين قبل القبض، لأنه عقد جائز.^(١٢)

أما المالكية فصرحوا بأن الرهن يلزم بالعقد، ويجوز إرأه على التمسيم، إلا أن يترأخي الرهن عن المطالبة، وعلى ذلك فلا يتفسخ بوفاء المرحوم، ويقوم ورثته مقام مورثهم في مطالبة المدين وقبض الرهن، نكتهم نصوا على أن الرهن يتفسخ بموت الرهن وفلسه قبل حوزة ولو جدد به.^(١٣)

أثر تغير الأهلية في انفساخ العقود:

٢٠ - الأهلية: صلاحية الإنسان لوحوب الحقوق له وعليه، ولصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً.^(١٤) وتعرض للأهلية أمور تغيرها وتحددها فتتغير بها الأحكام الشرعية، كما سباني في الملحق الأصولي.

وتغير الأهلية بما يعرض من بعض العواض، كالجنون أو الإقياء أو الارتداد ونحوها، له أثر في انفساخ بعض العقود، فقد صرح جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) أن العقود الجائزة: مثل المضاربة، والشركة، والوكالة، ولوديعة، والعارية، تنسخ بجنون أحد المتعاقدين أو كنيها^(١٥)

أما المالكية فعقد المضاربة عندهم عقد لازم بعد الشروع في العمل ولهذا يورث، وكذلك عقد العارية إذا كانت مقبلة بأجل أو عمل، فلا يفسخان بالجنون.

أما في عقد الوكالة فقد صرح للمالكية أن جنون الوكيل لا يوجب عزله، إن برأ، وكذا جنون الموكل وإن لم يبرأ، فإن طال نظر السلطان في أمره

وبعضهم من ذلك حكم الشركة، لأن الشريك يعتبر وكيلًا عن صاحبه في تصرفاته التي يقوم بها عنه، وكلاهما من العقود غير اللازمة (الجائزة)^(١٦) أما العقود اللازمة كالبيع والإجارة، فلا تنسخ بالجنون بعد تمامها عند عامة الفقهاء.

حتى أن أحنفية الذين يقولون بانفساخ الإجارة بالموت، لأنها عقد على النافع - وهي تحدث شيئاً فشيئاً - صرحوا بعدم انفساخها بالجنون، فهي المتأخر المتأخرة: الإجارة لا تنسخ بجنون الأجر أو المستأجر ولا بارتدادهما، وإذا ارتد الأجر أو المستأجر في مدة الإجارة لحق بدار الحرب ونقض القاضي بلحاظه بطلت الإجارة، وإن عذ مسلماً إلى دار الإسلام في مدة الإجارة عادت الإجارة.^(١٧)

ولحل دليل التفرقة بين انفساخ الإجارة بالموت وعدم انفساخها بالجنون عند الحنفية هو أن الموت سبب نقل الملكية، ولو أقبضا العقد لاستوفيت

(١٢) ابن عديم ٣٠٨/٥، والمغني ٣٦٠/٤، وبهية المحتاج ٢٥٦/٤

(١٣) بداية المجتهد ٢٧٦/٧، ومشرح العنبر ٣٦٦/٣

(١٤) التوضيح والوضح ٦٦٦/٢، ٦٦٦/٢

(١٥) ابن عديم ٣٠٦/٤، ٣٠٦/٤، والذائع ٢٨٨/٦، والموسم ١٩٧/١، ٢٧٥، وقليوبي ٥٩٢/٥، ١٩٨، وصاية المجتهد

٥٥٥/٥، والمغني ١٧٦/٥، ١٧٣، ومطلب الولي ١٥٣/٢

(١٦) بداية المجتهد ٢٧٦/٢، ٢٥٣، ٢٩٧، ومع بلبل ٣٩٢/٣

(١٧) العاوي غنية ١٦٣/٤، ونظر ابن عديم ٥٢/٥

للمنافع أو الأجرة من ملك الغير (الورثة) وهذا خلاف مقتضى العقد، بخلاف الجنون لأنه ليس سببا لانقضاء الملكية، فبقاء الإجارة لأن استيفاء المنافع والأجرة من ملك العاقدين. (١١)

٢١ - ومن العقود اللازمة التي لا تنسخ تلقائيا بالجنون عقد النكاح، لكنه يعتبر عيبا يثبت به الخيار في نسخ العقد في الجملة عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) (نكاح. فسخ)

٢٢ - ورثة أحد الزوجين موجهة لانقضاء عقد النكاح عند عامة الفقهاء، بدليل قوله تعالى: ﴿لَا مِنْ حِلِّهِمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُ﴾ (١٢)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبُوا بَعْضَ الْكُوفَرِ﴾ (١٣).

فلذا ارتد أحدهما وكان ذلك قبل الدخول انسخ النكاح في الحال ولم يثبت أحدهما الآخر، وإن كان بعد الدخول قال الشافعية - وهو رواية عند الحنابلة - حيل بينهما إلى انقضاء العدة، فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضي العدة فالعصمة باقية، وإن لم يرجع إلى الإسلام انسخ النكاح بلا طلاق. (١٤) وقال أبو حنيفة وأبو سفيان وهو رواية عند الحنابلة: إن ارتد أحد الزوجين تسع عاجل بلا قضاء فلا يقصص عدد الطلاق، سواء أكان قبل الدخول أم بعده. (١٥) وقال المالكية، وهو قول محمد من الحنفية: إذا ارتد أحد الزوجين انسخ النكاح

بطلاق بائن. (١٦)

أما إذا أسلم أحد الزوجين وتختلف الآخر، عالم بكن المتخلف زوجة كتابية - حتى انقضت عدة المرأة انفسخ النكاح في قول الجمهور، سواء أكانا بدار الإسلام أم بدار الحرب.

وهذه الحنفية إلى أنه إن كان المتخلف عن الإسلام بدار الحرب فاحكم كذلك، أما إن كان بدار الإسلام فلا بد من عرض الإسلام عليه، فإن أسلم وإلا فرق بينهما.

وهل يعتبر هذا الانقضاء طلاقا أم لا؟ اختلفوا فيه: فعند أبي حنيفة ومحمد - وهو رواية عند المالكية - إذا امتنع الزوج عن الإسلام يعتبر هذا التفريق طلاقا ينتهض السد، بخلاف ما إذا امتنع المرأة عن الإسلام حيث يعتبر التفريق فسخا، لأنها لا تملك الطلاق.

وهذه الجمهور (الشافعية والحنابلة والمالكية في المشهور وأبو يوسف من أخصبة) إلى أنه تسع لا طلاق في كلتا الحالتين. (١٧)

أثر تعذر أو تعسر تنفيذ العقد:

٢٣ - السواد بذلك صعوبة دوام العقد (١٨)، وهو أعم من التلف، فيشمل الضياع والمرض والغيب وغير ذلك. (١٩)

وهذا يكون بأمر، منها هلاك محل العقد، وقد

(١١) السرمي ١/ ٢٧٠، وابن عثيمين ٢/ ٢٩٢

(١٢) ابن عثيمين ٢/ ٣٨٩، والفتي ٦/ ٩١٤، والبدوي

١/ ٢٧٠، والألم ٥/ ٤٥، ٨

(١٣) قال العرب مائة (عذر)

(١٤) شرح الصغير ١/ ٤٩، والفتي ٦/ ٢٠٠

(١٥) البدائع ٤/ ٢٩٢

(١٦) سورة الممتعة ١٠٠

(١٧) سورة الممتعة ٦٠

(١٨) الأم ٢/ ٤٨، والفتي ٦/ ٢٩٨، ٦٢٩

(١٩) ابن عثيمين ٢/ ٤٩٣، ٣٤٤، والفتي ٦/ ٢٩٨

تقدم الكلام عليه، ومنها الاستحقاق وبيانته
فجاء:

أثر الاستحقاق في الانقاص :

٢٤ - الاستحقاق: ظهور كون الشيء حقا واجبا
للغير،^(١) فإذا بيع أو استأجر شيء، ثم ظهر بالبينة
أنه حق لمغير الدرع أو المأجر فهل يتفسخ العقد؟
صرح الحنفية أن الحكم بالاستحقاق لا يوجب
فسخ العقد، بل يوجب ترفقه على إجازة
المشتري. فإذا لم يميز المشتري العقد، أو وجع
المشتري على بانه بالثمن، أو طلب المشتري من
القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن، فحكم
له بذلك بتفسخ العقد فيأخذ المستحق المبيع،
ويترد المشتري الثمن من البائع.^(٢)

وانقاص المبيع باستحقاق المبيع هو ما ذهب إليه
المالكية والشافعية والحنابلة.^(٣)

هذا إذا كان الاستحقاق قد ثبت بالبينة اتفاقا،
وكذلك إذا ثبت بإقرار المشتري لمؤكوله عند عرض
الفقهاء.

وهذا إذا استحق كل المبيع. أما إذا استحق
بعض المبيع، فقول: يتفسخ العقد في الكل، وقيل:
يتفسخ في الجزء المستحق فقط، وقيل: يجرى
المشتري بين فسخ العقد في الجميع وبين فسخه في
البعض المستحق. وبعضهم فصلوا بين ما إذا كان
الجزء المستحق معينا أو مشاعا.^(٤)

(١) القوانين الخفية لأن حزي ص ٢٦٦، وابن عديم ٢٤٢/٤

(٢) ابن عديم ١٩١/٢

(٣) القواعد لابن رجب ص ٣٨٣، والمعي ٤٩٨/٢، وبه إجماع
المجتهد ٣٢٥/٢، والهدى ٢٩٥/٢، وأثر الخلاف ٢٥٠/٢

(٤) ابن عديم ٢٠٠/٤، ٢٠١، والمعي لابن قدامة ٤٩٨/٢،
والأم للشافعي ٢٢١/٢، والندوي على التبرع الكبير
١٢٩، ١٣٥/٢

هذا، وللاستحقاق أثر في انقاص عقد
الإجارة والرهن والهبة وعقد المساقاة وغيرهما ما
فصله الفقهاء في مواضعه، وللتفصيل ينظر
مصطلح: (استحقاق).

ثالثا - الغصب :

٢٥ - غصب عن العقد يوجب الانقاص في بعض
العقود. ففي عقد الإجارة مثلا صرح الحنفية
أن لو غصب العين المستأجرة من يد المستأجر سقط
الأجر كله فيها إذا غصب في جميع المدة. وإن
غصب في بعضها سقط بحسبها لزوال التمكن من
الانقاص. ويتفسخ الإجارة بالغصب في المشهور
عند الحنفية، خلافا للقاضي خان. فلزوال الغصب
قبل مبادء المدة لا تعود الإجارة على المشهور، وتعود
على قول قاضي خان فيستوفى باقي المدة.^(١)

وأما المالكية الغصب بثلف المحل فتحكموا
بانقاص العقد به. فقد صرحوا أن الإجارة تنسخ
تعدرا عما يستوفى من المنفعة، والتعذر أعم من
الثقل، فيشمل الضياع والمرض والغصب وغلط
الحواشي فمرا وغير ذلك.^(٢)

أما الشافعية واختابله فقالوا: إن غصب العين
المستأجرة بالمستأجر الفسخ، لأن فيه تأخير حق،
فإن فسخ فالحكم فيه كما لو انسخ، وإن لم يفسخ
حتى انقضت مدة الإجارة فله التحيل بين الفسخ
والرجوع بالمسمى، وبين البقاء على العقد ومطالبة
الغاصب بأجر المثل.^(٣)

(١) الرعي ١٠٠/٢، وابن عديم ١٥٠/٢، والعلوي حدة
١٣٧/١

(٢) الدرر - تصدير للتدوير ١٩٠/٢

(٣) حاشية الخليل ٣١٨/٥، والمعي ٤١٧/٤، ٤٥٣، والمطيري
٨٥/٢

في أرض استأجرها للزراعة، انفسخ العقد فيها عند البعض لزوال الاسم، ولأن المنفعة التي وقع عليها العقد تلفت، ولا تنفسخ عند الآخرين، لأن المنفعة لم تبطل جملة، فأنشبه ما لو نفص نفعها مع بقائها، فعلى هذا يجوز المستأجر بين الفسخ والإمضاء.^(١)

الانفساخ في الجزء وأثره في الكل :

٢٧ - انفساخ العقد في جزء من العقود عليه بسبب من الأسباب يؤدي في بعض الأحوال إلى الانفساخ في العقود عليه كنه. وهذا إن لم يكن الجزء الذي يفسخ فيه العقد قد قدر نصيبه من الموضع، أو كان في تجزئة لعقد ضروريين لأحد لعاقدين، أو يجمع في عقد واحد بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز.

وهذا ما يمر عنه الفقهاء بتفريق الصفة. فإذا جع في العقد ما يجوز عليه وما لا يجوز يبطل فيما لا يجوز مبيع خلاف، وهل يبطل في الباقي، يختلف ذلك باختلاف العقود، وإمكان التجزئة والاجتناب عن إلحاق الضرر بأحد الطرفين. وفي ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح: (تفريق الصفة).

٢٨ - ومن هذا القبيل ما ذكر الفقهاء من المسائل الآتية :

أ- إن وقع العقد على مكيل أو موزون تلتف بعضه قبل قبضه ثم يفسخ العقد في الباقي، ويأخذ

ولعرفة تأثير الغصب في انفساخ العقود الأخرى يرجع إلى هذه العقود وإلى مصطلح (غصب).
٢٦ - هذا، وهناك أنواع أخرى من التعذر توجب انفساخ العقد، أو تعطي للعائد خيار الفسخ، منها مايلي :

أولاً : عجز العائد عن المضي في موجب العقد شرعاً، بأن كان المضي فيه حراماً، كما إذا استأجر شخصاً على قلع القمريس إذا اشتكت ثم سكنت، أو على قطع اليد المشاكلة إذا برأت، أو استيفاء الفصاح إذا سقط بالعقد، ففي هذه الحالات تنفسخ الإيجارة بنفسها.^(٢)

ثانياً : تضمن الضرر بأن كان المضي في موجب العقد غير ممكن إلا بتحمل ضرر رابئ لم يتحج بالعهدة، كما إذا استأجر الطباخ للوليمة ثم خدع المولدة، أو استأجر دابة ليسافر عليها ففاته وقت الحج أو مرض، أو استأجر تكمراً فحبلت، ففي هذه الصور وأمثالها اختلف الفقهاء بين قائل بانفساخ العقد بنفسه، وقائل باستحقاق المستأجر الجزاء في الفسخ.^(٣)

ثالثاً : زوال المنفعة المقصود عليها، كدار انهدمت وأرض غرقت وانقطع ماؤها. فهذه الصور إن لم يبق فيها نفع أصلاً فهي كالثالثة تنفسخ بها العقد، كما سبق. وإن بقي فيها نفع غير ما استأجرها له، مثل أن يمكنه الانتفاع بعرضه الدار، والأرض بوضع حطب فيها، أو نصب خيمة

(١) الجدلج ١٤/ ٢٠٠، والقطب ١/ ١٣٣، رهبانة المحتاج ٣٦١/ ٥، والوجيز ١/ ٢٣٩، والمهي ٥/ ١٢٩.

(٢) الزيلعي ٥/ ١٢٩، والبدائع ١/ ٢١٠، وأحطاب ١/ ٢٣٣، والفتاوى ٣/ ٨٤، والمهي ٥/ ١٢٨.

(٣) البدائع ٥/ ٢٩٦، والزمخشري ٥/ ١٢٦، والمهي ٥/ ١٢٦، والشرح الصغير ١/ ١٢٩، وأحطاب ١/ ٢٣٣.

المشتري الباقى بحصته من الثمن، لأن العقد وقع صحيحاً، فذهاب بعض العقود عليه لا يفسخه، لإمكان تعرضه مع عدم إلحاق الضرر بأحد الجانبين، كما صرح به الحنفية والشافعية^(١).

ب- وفي القواعد لابن رجب الخنيلي أنه: إذا طرأ ما يقتضي تحريم إحدى المؤثرين بعين، كزوجة ورفضاً اختصت بالانقضاء، النكاح وحدها بغير خلاف. وإن طرأ ما يقتضي تحريم الجميع بينهما، فإن لم يكن لإحدهما مزية، بأن صارنا أصواتنا بالانقضاء، ففي ذلك روايتان: أصحابها يختص الانقضاء بالأم وحدها، لأنه لم يدخل بها، لأن الاستدامة أقوى من الابتداء، فهو بمن أسلم على أم وبنت لم يدخل بها، فإنه ثبت نكاح البنت دون الأم^(٢).

ج- سبق أن مذهب الحنفية انقضاء عقد الإجارة بصوت أحد العاقلين أو كليهما، فإذا أجز رجلان داراً من رجل ثم مات أحد المؤجرين فإن الإجارة تعطل (تنفسخ) في نصيبه فقط، وتبقى بالبنة لئلا يضر المحي عنى خالفوا. وكذا إذا مات أحد التستاجرين. ولو استأجر دارين ففقطت إحدهما، فإنه أن يتركها. لأن العقد عليهما صفقة واحدة، وقد تحرقت، حيث له أخبار^(٣).

د- لو باع دارين ففقطت إحدهما قبل قبضها انفسخ البيع فيها تلف كما هو معلوم. أما فيما لم ينفذ فذهب صرح الحنفية، وهو المذهب عند الشافعية، أنه لا ينفسخ وإن لم يقبض، بل يتخير المشتري بين

انفسخ والإجازة، فإن إجازة فحصته من الثمن، وفي قول عند الشافعية بجميع الثمن، وينفسخ في الجميع عندهم في أحد القولين^(٤).

هـ- لو استحق بعض البيع انفسخ العقد كله في قول عند الشافعية، وهو رواية عند الحنابلة كما ذهب إليه المالكية إذا كان الجزء المستحق هو الأكثر. وينفسخ العقد في الجزء المستحق وحده في قول آخر عند الشافعية، وهو ما ذهب إليه الحنفية، إن كان المستحق في بعض النقص وكان البيع مما لا يضر بغيره، كما إذا اشترى ثوبين فاستحق أحدهما.

وذهب بعض الفقهاء إلى بسط الخيار للمشتري بين انفسخ في الكل وبين الإبقاء في الباقي^(٥)، عنى تعصيل يطر في مصطلح: (مستحقاق).

أنار الانقضاء :

٢٩- أثار الانقضاء تختلف باختلاف العقود واختلاف أسباب الانقضاء، وطبيعة العقود عليه، وهل هو راق عنى حله أم طرأ عليه التغيير من الريادة أو الشقصا وغير ذلك. فلا تجمعها قواعد كلية وأحكام شاملة؟

ومما أجله الفقهاء من بعض الآثار في أنواع

(١) الشافعية ١/١٨٨، واستقروا للمؤلفين ١/١٠٧، وتكلف (المؤثرين) ٢/١١٦.

(٢) الشافعية ١/٥٩٨، وأقام للشافعية ٢/٢٢٤، وابن علقين ١/١٠١، وفتح المظهر ١/٥١٢، والسنن ١/١٣٨، وحبلى

المروق ١/١١١، الفروع المقررة ١/١٢١.

(٣) ابن علقين ١/١٠١، وأما ٢/٢٢٤.

(٤) قواعد لابن رجب ١/١١١.

(٥) البدائع ١/١٩٧، ٢/٢٢١.

خاصة من العقود، لا يخلو عن استثناءات حسب طبيعة هذه العقود وما يؤثر على انقضاءها من عوامل، وفيما يلي تفصيل بعض هذه الآثار.

أولاً : إعادة الطرفين إلى ما قبل العقد :

أ- في العقود الفورية :

٣٠- ذكر الفقهاء في أكثر من موضع أن الانقضاء يجعل العقد كأن لم يكن^(١).

وهذا صحيح في الجلسة في العقود الفورية (التي لا تتمتع بمدة) فبعد البيع مثلاً إذا انفسخ بسبب هلاك المبيع قبل القبض يرفع للعقد من الأصل ويكون كأن لم يبعه أصلاً، فيرجع المشتري على البائع بالثمن إذا سلمه له، لأن الضمان قبل قبض المبيع يكون على البائع على تفصيل بين المذلول والمعتل كما تقدم^(٢).

ب- في العقود المستمرة :

٣١- أما الانقضاء في العقود المستمرة (التي تتعلق بالمدة) فإثره يرفع العقد من حينه قطعاً، لا من أصله. ففي عقد الإجارة مثلاً، صرح الفقهاء أن المعتقد عليه - الأجير المعون والداية المعينة - إذا تلف ينفسخ العقد في الزمان المستقبل لا في الزمان الماضي، فيلزمه أجره ما مضى بحساب، وما لم يحصل فلا شيء عليه فيه^(٣).

وكذلك الحكم في عقود العارية والمشاركة والمضاربة والوكالة ونحوها، إذا انفسخت فالانقضاء فيها يرفع العقد من حينه لا من أصله. وهذا في الجلسة وتفصيله في مصطلحاتنا.

ثانياً : أثر تغيير المحل قبل الانقضاء :

٣٢- انقضاء العقد يوجب زوال أثر العقد ورد المعتقد عليه إلى من كان له قبل العقد.

فإذا كان قائماً ولم يتغير يرد عينه كالمبيع إذا انفسخ البيع بسبب الفساد أو الإزالة أو الخلل أو الاستحقاق ونحوها. ففي هذه الحالات والمثاله ترد العين المعتقد عليها إلى صاحبها الأصلي، ويسترد المشتري الثمن من البائع. وكذلك إذا انفسخت الإجارة بموت أحد المعتقدين أو بالاستحقاق أو بانتهاء المدة، تقرر العين المجردة إلى صاحبها، إذا كانت قائمة ولم تتغير.

وهكذا الحكم في عقود الإيداع والإعارة والرمز إن انفسخت ترد السوداء والمعار والمهرسون إلى أصحابها بعينها إذا كانت قائمة.

٣٣- أما لتغيير المعتقد عليه بأن زاد المبيع مثلاً فالحكم يختلف باختلاف سبب الانقضاء، ففي انقضاء البيع بسبب الفساد، إن كانت الزيادة في المبيع منفصلة عنه كالشجرة واللبين والوند، أو متصلة متولدة من الأصل، فإن هذا لا يمنع من رد أصل المبيع مع الزيادة إلى البائع عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والمالكية)^(٤).

(١) الزيلعي ٣٧/١، والبدائي ١٩٦/١.

(٢) الشرح الصغير ١٩٥/٣، ١٩٦، والمغني ٤٢٩/٣، وابن حنبلين ١٦/٤، والعلوي ٣١-٣٢/٢.

(٣) البدائي ١٩٦/٤، والشرح الصغير ٤٩/٤، ٥٠، ومجلة المحتاج ٢٩٦/٥، ٣١٤، والمغني ٤٨٣/٢، والفتاوى الحنفية ٤٩٦/١.

والقواعد لابن رجب ص ٤٧.

(٤) البدائي ٣٠٢/٥، والمدايع مع شروحها ١٩/١، ومغني المحتاج ٤٠١/٢، ٢٨٦، والمذهب ٣٥٥/١، والمغني لابن قدامة ١٥٢/١.

فالأول تحر كل عضو يجرم النظر إليه قبل الانفصال
فإن يجرم النظر إليه بعد الانفصال. فأجزاء العورة
لا فرق في حرمة النظر إليها قبل الانفصال^(١)
وبعد، على خلاف وتفصيل ينظر في أحكام النظر
من باب الخطر والإباحة.

٥ - وما يتغير حكمه بالانفصال استدخال المرأة
الذكر المقطوع، فلا حد فيه، وإن حرم ذلك
الفعل.^(٢)

٦ - وما تفصل من أجزاء أئب أخذ حكمه عند
النعش، بفصل ويصلى عليه، وسدق، لإجماع
الصحاب رضي الله عنهم، قال أحمد: على
أبراهيم علي رجل، وعلى عمر علي عظام
الشام، وعلى أبو عبدة علي رؤوس الشام،
روي ذلك عبدالله بن أحمد بإسناد، وقال
الشافعي: ألقى طائر بده بككة من وقعة الجمل
فصرمت بالشام، وكانت يد عبدالرحمن بن
عقاب بن أسد، صلى عليها أهل مكة، وكان
ذلك، بحضور من الصحابة، ولم يعرف من
المصاحبة بخائف في ذلك.

وقال أبو حنيفة، ومالك: إن وجد الأكثر يصل
عليه، وإلا فلا، لأنه بعض لا يزيد على النصف
فمن يصل عليه، كالذي كان في حياة صاحبه كأنه
والظفر.

ويؤيد روق الحنيفة والمالكية بين أجزاء أخي
ويؤيد راء الميت المفصلة عنه، وقال الشافعية:
يستحب كف ودفن ما انفصل من حي كبد مطروق،

والمراد بالضماد أداء العمل في المائيات وأداء
القيمة في القبيات.^(٣) وهذا كله في الجملة،
وتفصيله في مصطلح: (ضمان).

انفصال

التعريف:

١ - الانفصال لغة: الانقطاع، يقال: فصل
الشيء فانفصل أي قطعه فانقطع، فهو مقطوع
فصل، وموضع الاتصال.^(٤) والانفصال هو
الانقطاع لظاهر، والانقطاع يكون ظاهراً
وخلوياً،^(٥) وهذا من حيث اللغة.
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - البينة:

٢ - البينة تأتي بمعنى الانفصال،^(٦) وكثرت على
السنة انفصاه في الظلالي غير لرجعي.

الحكم الإجمالي، ومواضع البحث:

٤ - الأجزاء التي تنفصل من البدن نابة تبقى لها
الاستكامة المتعلقة بها قبل الانفصال، وتارة تنفرد،

١ - ١٠٠ - ١٠٦، ونواحد من ربح ٥٥ - ٦١، والدرابن الصعبة
لا من حزي ١٠٦ - ١٨٠

(١) مجلة الأحكام ١١٦، والفقه ٣٢٣/٢

(٢) شأن نحر، الحبل، وكشك - استعلامات - هتوت (مصل).

(٣) الفرق في اللغة ص ١٤١

(٤) شأن نحر، الحبل ص ١٤١

(١) لغو وعاشية ابن عيسى ص ٢٣٨

(٢) بجزي على الخطب ١١٦/٢ ط الحلي، نطقطوري على

مراتي علاج ص ٥٣ ط دار الإبانة، ونشر الترويح ١٢٠/١

فانحصر في قول بالتسمية، والبعض يسميها،
ويتكلمون عن ذلك في بحث (الحنيفة
والحنائ) (١١).

ولا يثبت من انفصل بنفسه ميتا بانطلاق الفقهاء،
وكذا إذا انفصل بفعل عند أغلب الفقهاء لا يثبت،
وقال الحنفية: إنه من جملة الورثة يورث ويورث،
لأن الشرع لما أوجب على الجدائي النقرة فقد حكم
بحياته (١٢)، ويذكر الفقهاء ذلك في (الإرث)،
والبعض يذكره في (المحار).

٨ - وانفصال الزوجين يكون بإحدى ثلاث أمور،
الفسخ أو الانفصاح، والطلاق، والموت.

٩ - وانفصال المستثنى عن المستثنى منه زمن طويلا
في صبح الإقرار واليمين ونحوهما يخلل الاستثناء،
وفيل يصح التأخير مادام المجلس، (١٣) وتكلم
الأصوليون عن ذلك في شرائط الاستثناء، والفقهاء
في الإقرار، والطلاق قالوا.

وبالإضافة إلى ما تقدم يذكر الانفصال في
العسل (١٤)، والبيع - الزيادة المستفصلة - وفي الرهن -
زيادة الموهون المنفصلة، وفي الوصية.

وظفر، وعقبة، وشعر، واستظهر بعضهم وجوب
لف اليد ودفعها (١٥).

وتنتهي المدة بانفصال الوالد عن رحم أمه
انفصلا كاملا، وفي انفصال المصغة تفصيل يذكر
في (المدة) (١٦).

انفصال السقط -

٧ - السقط إن انفصل من ثم ملك فإنه كالنكبر في
التسمية، والإرث، والجنسية عليه، وفي غسله
وتكفينه، والصلاة عليه، ودبه، واستثنى بعض
المالكية من ذلك التسمية إن مات قبل اليوم السابع
من ولادته (١٧).

وإن انفصل ميتا، فإنه لا يصلى عليه، لكنه
يدفن، وفي غسله خلاف بين الفقهاء: منهم من
أوجب الغسل إن نفع فيه الروح، ومنهم من كره
تغيبيل السقط مطلقا، وبعض الفقهاء يوجب
تكفينه، والبعض يكفي بلفه بخوذة، ويفصل
الفقهاء ذلك في كتاب (الجلد) (١٨).

وتسمية من ولد ميتا فيها خلاف كذلك،

(١) شرح الروض ٣١٣/١، والمغني ٥٣٩/٢، والمحرض ١٢١/٢،
والطحاوي ص ٣١٩.

(٢) بقاء المحتاج ١٢٧/٢، ١٣٨.
(٣) البحر شرائع ١٠٢/٢ ط العلمية، والمحرض ٣٣٨/٢ ط دار
مبارك، وشرح الروض ٣١٣/١ ط المصنف، والمغني ١٢٢/٢ ط
الردائي.

(٤) البحر المحرض ١٩٨/١، ٢٠٤، والمحرض ١١٣/٢، وشرح
الروض ٣١٢/٢، وابن علقين ٤٩٠/١ ط الرصاص.

(١) البحر المختار ٢٠٢/٢، والمحرض ١٣٨/٢، وبقاء المحتاج

(٢) ١٣٩/٨ ط مطبع الخليلي، والمغني ٥٣٣/٢ ط قريش

(٣) الفصول المختارة ١٥٦/١ ط ديوان الأمل، ومطحاوي على

مواقي المصالح ص ٣٢٧ ط دار الإبيسان، ولقني مع الشرح

١٩٨/٨ ط دار الأولى، وشرح السراج ٣٢١ ط الكرمي

(٤) مسلم التوبة ٢٢١/١ ط دار عالم

(٥) شرح الروض ٩٥/١

السورة . وقال الشيخ خليل والشيخ عثيمين من المالكية بعدم جواز بيع نقض العقار الموقوف.^(١)

ثانيا : حكم نقض الأبنية الخفائية -

الأبنية : ما أن يقيمها الإنسان في ملك نفسه أو في ملك غيره .

ما يقيمها الإنسان في ملك نفسه -

٣ - ما يقيمها الإنسان في ملك نفسه وكان فيه ضرر على الغير بحقه نفسه ، وذلك كمن أخرج جناحا إلى الطريق وكان يضر بالمارة فإنه يجب نقضه لقول النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »^(٢) . وهذا بالتفلي . وما تولد من سقوطه فهو مضمون على صاحبه .

وهذا في الجملة^(٣) وفي ذلك تفصيل : (ر : جندبة - ثلث - صان) .

ما يقيمها الإنسان في ملك غيره :

٤ - ما يقيمها الإنسان في ملك غيره ، إما أن يكون مآذن صاحبه أو بدون إذنه .

أنقاض

التعريف :

١ - أنقاض : جمع مفردة نقض .

والتنقض - بكسر الون وصحها - التفاوض أي الهدم .

والتنقض : اسم لبناء المتقوض إذا هدم ، والنقض - بالفتح - الهدم^(١) واستعمله الفقهاء بالمعنى نفسه^(٢) .

الأحكام التي تتعلق به -

أولا - حكم التصرف في أنقاض الوقت :

٢ - ما انهدم من بناء الوقت فإنه ينتفع بأنقاضه في عمارته ، فإن تعذر إعادة عيه بيع ومصرف الثمن في عمارته .

وكذلك الحكم في المسجد إذا انهدم ، فإذا لم يمكن الانقاع بالمسجد ولا إعادة فإنه تنفع بأنقاضه أو ببنائها في مسجد آخر .

وهذا عند الحنابلة ، والحنفية غير محمد ، وبعض إمامية كابن رجب وابن لبادنة ، وكذلك عند الشافعية . إلا أنه عندهم إذا لم ينتفع بأنقاض

المسجد في مسجد آخر فإنه يحفظ ولا يباع وعند محمد بن الحسن يعود إلى لبنائه أو إلى

(١) - سبهي الإجازات ١/١٥ ط دار فقه مصر ، وعليه ط ١٣٦١ ط الرعي ، وهديج ١/٢٩١ ط المجلية ، وابن عابد بن ٣/٣٨٢ ط ١٣٨٣ ط ثالثة ، وفتح القصور ١/٥٤٦ ط دار إحياء التراث العربي . ومعه المختار ١/٢٩٨ ط الحلبي ، وفتح المجلد ١/٢٩٨ ط النجاشي ، والمراقب سبهي الخطاب ١/٢٩٨ ط طحطاح .

(٢) - حديث : « لا ضرر ولا ضرار » أخرجه ابن ماجه ١/٢٦٠ ط ٢٨٦ ط الحلي ، وقول النووي : « لا يلزم بيع بعضها بعضا » جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص ٢٨٦) ط الحلبي .

(٣) - جواهر الإكليل ١/٢٢٢ ط دار المعرفة بيروت ، والهداية ١/٢٩١ ط دار المعرفة بيروت ، والاختيار ١/٥٤٦ ط دار المعرفة بيروت ، ومبهم الإجازات ١/٢٩٨ ط ٢٨٦ ط الحلي .

(١) - لسان العرب : وناح المروص ، والنهاية لابن الأثير ص ١٠٧ ط ١٣٦١ ط دار الفكر .

أ- ما يفهمه الإنسان في ملك غيره بإذن صاحبه وذلك كمن يستعير أرضاً للبناء بإذن صاحبه.

فإن كانت العارية مطلقة أو مؤقتة بوقت، وبشرط المعير على الاستعير بنقض البناء عند انتهاء الوقت أو عند الرجوع، فإن المستعير يلزم بنقض البناء لحديث: «والملكون على شروطهم»^(١).

وإن كان المعير لم يشترط النقص، فإن رضى المستعير بالنقص نقض، وإن أبى لم يجبر عليه لفهم حديث: «ليس لعرق ظالم حق»^(٢)، ولأنه بني بإذن رب الأرض، ولم يشترط عليه قلمه، وفي انقاع ضرر بنقص قيمته بذلك. ويكون في هذه الحالة - الخيار للمعير بين أخذ البناء بقيمته، وبين قلمه مع ضمان نقصانه جمعا بين الحقين، أو ببقية بأجر مثله.

وهذا عند الحنابلة والشافعية.^(٣)

وعند الحنفية إن كانت العارية مطلقة أو مؤقتة وانتهى وقتها فللمالك أن يجبر المستعير على نقض البناء، لأن في الترك ضرراً بالمعير، لأنه لا نهاية له ولا غرر من جهته.

وإن كانت مؤقتة ولراد إتمامه قبل الوقت فلا يجبر المستعير على النقص بل يكون بالخيار. إن شاء ضمن صاحب الأرض قيمة البناء قائماً صليماً وتركه له، وإن شاء أخذه بناءً ولا شيء على

صاحب الأرض.

ثم إنما يثبت نقض البناء إذا لم يكن النقص مضراً بالأرض، فإن كان مضراً - فالحق للمالك، لأن الأرض أصل وأبناء تابع. فكان المالك صاحب أصل فله الخيار، إن شاء أمسك البناء بالقيمة، وإن شاء رضى بالنقص.^(٤)

وعند المالكية: إذا انقضت مدة الإعارة المشتركة أو العتادة وفي الأرض بناء، فالمعير بالخيار بين إلزام المستعير بالهدم، وبين أخذ البناء ودفع قيمته منقوضاً.^(٥)

ب- ما يفهمه الإنسان في ملك غيره بغير إذن صاحبه، كمن غصب أرضاً وبني فيها، فإن الغاصب يجبر على نقض البناء متى طالبه رب الأرض بذلك، ويلزم بتسويتها وأرضي نقصها، وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة.^(٦)

إلا أنه عند الحنفية إذا كانت الأرض تنقص بالنقص للمالك أحد البناء وضمان قيمته منقوضاً، وهو أيضاً رأي المجاذبيين لجمية من الحنابلة. وقال الكرخي من الحنفية: إن كانت قبة البناء أكثر فإن الغاصب يضمن قبة الأرض ولا يؤمر بالقطع.

وعند المالكية يجبر المالك بين أخذ البناء ودفع قيمته منقوضاً، وبين أمر الغاصب بهدمه وتسوية لوضعه.^(٧)

(١) حديث «الملكون على شروطهم». أخرجه الترمذي في المعجم (٨٨٢/١ ط السلفية) وله طرق يشهد بعضها لبعض.
(٢) حديث: «ليس لعرق ظالم حق» أخرجه أبو داود (٣/١٥١) ط عزت عبد الغني، وقوله ابن حجر في فتح (١٩/١٥) ط السلفية.

(٣) مشهور الإشارات (١/٢٩٤)، وفيه المحتاج (٢/٢٧١، ٢٧٢).

(١) خاتمة المحتاج (١/٢٩٦).

(٢) خاتمة المحتاج (١/٢٩٦) ط ز شكري.

(٣) كشافة الفضا (٤/٨١) ط مصر بالبريد، وفي المحتاج (١/٢٩٦).

(٤) رابح الدين (١/١٢٦) ط ز شكري.

(٥) في المجموع (١/٢٩٦).

ومن غصب بيا أو أجرا أو خشية فأدخلها في البناء، فمنه الخالبة والشافعية يلزم الغاصب بردها وإن انتقص البناء.

انقراض

التعريف :

١ - الانقراض لغة : الانقطاع، والموت. ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك.^(١)

الحكم الإجمالي .

٢ - أ - يختلف الأصوليون في انقراض عصر أهل الإجماع، فهو شرط في حجية الإجماع؟

ذهب الجمهور إلى أنه لا يشترط، وذهب جماعة

من الفقهاء إلى أنه يشترط، وقيل إن كان الإجماع

بالقول والغسل أو بأحد هما فلا يشترط، وإن كان

الإجماع بالسكوت عن مخالفة القائل فيشرط،

وويهدا عن أبي علي الجبائي، وقال الجويني . إن

كان عن قياس كلاً شرطاً.^(٢) وتفصيل ذلك في

الملحق الأصولي (إجماع).

٣ - ب - وفي ١ وقف، يرى الحنفية والشافعية

والخالبة أنه الوقف لا يصح على من يفرض

كالوقف على الأولاد، لاسم بشرط طعن التأييد في

الوقف، ويصح عنه المالكية، وفي هذه الحال، إذا

انقضى الموقوف عليهم،^(٣) لهم تفصيلات فيمن

يرجع إليه الوقف، تنظر في مصطلح (وقف).

وعند الحنفية لا يملك المالك الاسترداد لأن

المغضوب بالإدخال في البناء منار شيئاً آخر غير

الأول. ولذلك لا يقضى البناء. وقال الكرخي

وأبو جعفر: لا ينقض البناء إذا كان البناء حول

الخشيبة لأنه غير متعد في البناء، أما إذا بني عليها

بقض البناء

وعند المالكية يجبر المالك بين هدم البناء وأخذ

ما غصب منه، وبين إبقائه وأخذ قيمته يرم

الغصب.^(٤)

مواطن البحث .

٥ - ينقض البناء يأتي في مواطن متعددة في كتب

الفقه، فهو يرد في إحياء الموات في ملك الغير أو

بدون إذن الإمام،^(٥) وفي الشعبة فيمن اشترى

رضاً وبني فيها ثم حصر الشقيع وقضى له شععة

الأرض،^(٦) وفي باب الإجدرة فيها إذا س المساح

وانتهت مدة الإجارة،^(٧) وفي الشركة إذا طلب

لشريك نقص حائط مشترك،^(٨) وفي التصليح^(٩)

(١) المراجع السابق ل المص

(٢) معي المحتاج ٣٦٩/٢

(٣) نتائج الفتاوى ٥٩/٥

(٤) المهذب ١١٢/١

(٥) المشي ٢٨٦/٢

(٦) المشي ٣٦٨/٢

(١) السائد العرب، المحيط، ترتيب القاموس (مرفوض)، التمام

المتعلقات دأش المهذب ١٢٩/١. بشر دار افرة

(٢) إرنست الفحول، من تحف الخ من علم الأصول ص ٨٣ - ٨٤

ط مطبع المكي

(٣) من جامع ص ٣٦٩/٣، ٣٦٧ ط برلاني لأوس، والحرسني =

انقضى، ويستعمل كذلك بمعنى الكف عن الشيء، ويعمى بلوغ الشيء - واليومسول إليه - يقال: انتهى عن شيء وانتهى إليه.^(١)

الحكم الإجمالي :

ما يتعلق بالانقضاء من أحكام يكاد يتحصر في أسبابه وأثاره، وبيان ذلك فيما يلي.

أسباب الانقضاء وأثاره :

١ - تختلف أسباب الانقضاء، وأثاره باختلاف الموضوعات والمائل المقتضية، مما قد يكون سببا لانقضاء شيء لا يكون سببا لانقضاء غيره، بل قد تنسج الأسباب والأثار في موضوع واحد كما في العقود، وعدة لمراء، وغيرهما. ولا كان الانقضاء هو بلوغ النهاية في كل شيء بحسبه، لأن كل حادث لا بد له من نهاية، فإنه من الصبر استنقضاء ذلك في كل الموضوعات.

لذلك سنكتفي بذكر الأمثلة التي توضح ذلك.

أولا العقود :

تنقضي العقود لأسباب متنوعة. ومنها :

انتهاء المقصود من العقد :

٥ - كل عقد له غاية أو غرض من إيقاعه، ويعتبر العقد منقضاء شحوق ثمانية أو الغرض منه، ومن أمثلة ذلك :

١ - عقد الإجارة :

إذا كان عقد الإجارة لمدة معينة أو لمنفعة معينة

(١) لسان العرب المحط، والبدائع ٢٢٢/١، ١١٣/٩، ١١٤.

انقضاء

التعريف :

١ - الانقضاء: مطاوع القضاء. ومن معانيه لغة : ذهاب الشيء وفناؤه، وانقضى الشيء : إذا اضم. ويأتي بمعنى الخروج من الشيء والانفصال منه. قال الزهري والقاضي عياض: قضى في اللغة على رجوعه، مرجعها إلى انقطاع الشيء ونهاية والانفصال منه.^(١) ويستعمله الفقهاء بهذه المعاني.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - إنهاء :

٢ - يستعمل لفظ الإنهاء بمعنى الإنهاء، يقال : أنهضت المرأة عدتها أي أنهتها، ويستعمل كذلك في إنفاذ الشيء، يقال أنهض القاضي حكمه : بمعنى أنهضه.^(٣)

ب - انتهاء :

٣ - يستعمل لفظ الانتهاء بمعنى الانقضاء ويقال : انتهت مدة بمعنى انقضت، وانتهى العقد بمعنى

١ - ٨٩، ٩١، والمهذب ٤٤٨/١، تسردار للعرب، والروضة

٢٢٦/٥، وكشاف القناع ٢٥٩/٥

٢ - لسان العرب، والقصاص الشير، وشروق الأور، مادة (نقض)

٣ - البستان ١٢٢/٤، ٢٢٣، ١٩٨١/٩، والمطالع ٤٦٨/٢،

والمهذب ٢٩/١، والمعي ١٧٤/٧، ١٧٥

(٣) لسان العرب المحط (معي)

أ - تمجيل مقضي الحث بالغى قبل مضي مدة الإيلاء (وهي أربعة أشهر) بأن يفعل ما حلف على تركه وهو الوطء ، ويلزمه التكفير .

ب - تكفير اليمين والوطء بعد المدة المحلوف عليها .

ج - مضي مدة الإيلاء وهي الأربعة الأشهر عند الحنفية ، إذ تبين الزوجة عنه بذلك من غير حاجة إلى قضاء القاضي ، ويترتب على انقضاء أجل الإيلاء إما وجوب النفي أو لطلاق الرجعي كما يقول الجمهور ، أو البائن كما يقول الحنفية ، إلا إذا رضيت الزوجة بالمقام معه دون فيه كما يقول الجمهور^(١) ونظر تفصيل ذلك في (إيلاء) .

خامساً : المسح على الخفين :

١٤ - ينقض حكم المسح على الخفين بالغسل الفواحش ، وتطرق الخف كثيراً ، وبزغره ، وبمضي المدة ، وغير ذلك^(٢) .

ويترتب على ذلك بطلان المسح ، (و) المسح على الخفين) .

سادساً : صلاة المسافر :

١٣ - مما ينقض به حكم قصر الصلاة للمسافر انقضاء مدة الإقامة المبيحة للقصر ، على خلاف بين الفقهاء في كونها أربعة أيام أو خمسة عشر ،

وهذا عند جمهور الفقهاء (اختية والشافعية والحنبلة) ، وعند المالكية تكون حضنة الذكر بلوغه ، ولأنه لدخول الروح بها .

أما إذا افتقر الأبرار فإن الحضنة تكون نلام أولاً عند جرح الفقهاء ، لكنهم يختلفون في وقت انقضاء حضنتها . فعند الشافعية والحنبلة تنقضي حضنة الأم عند سن التمييز ، وحددها الحنبلة بسبع سنين . قال الشافعية : لو ثلثي سنين ، ثم تكون الحضنة لمن يختاره الطفل من أبويه إلى وقت البلوغ ، سواء أكان الطفل ذكراً أم أنثى كما يقول الشافعية ، أما الحنابلة فيجعلون لتخير للذكور ، أما الأنثى فتستقل حضنتها إلى الأب دون تخيير . وعند المالكية تظل الحضنة نلام ثلثة بعد طلقتها ، ولا تنقضي حضنتها إلا ببلوغ الذكر ودخول الأنثى . ويقول الحنفية : تنقضي حضنة الأم ببلوغ الأنثى وباستغناء الذكر ، بأن يأكل وحده ، ويشرب وحده ، ويستحي وحده ، دون تقدير من ، وذكر الحنفية سبع سنين أو ثلثي سنين .

وإذا استغنى الذكر أو بلغ سبع سنين أو ثلثيا كما يقول الحنفية انتقلت حضنته نلاب إلى بلوغه^(٣) (و) حضنة) .

رابعا : الإيلاء :

١١ - ينقض الإيلاء (وهو الحلف على ترك وطء الزوجة) بالأنثى :

(١) البدائع ١٧٥/٣ ، ١٧٩ - ١٧٩ ، واختار ١٥٩/٣ ، وجوه الإكمال ٣٦٩/١ ، والمذهب ١١٠/٥ ، والمحرم ٣٠١/٥ ، ٣٦٩ ، ٣٦٩/١ .
(٢) البدائع ١٦٣/١ ، وجوه الإكمال ٢٥١/١ ، والمذهب ٢٩٩/١ ، والمحرم ٢٨٧/١ .

(٣) البدائع ١٢٧/١ ، ١٢٧ ، منح المجلد ١٥٩/١ ، والمذهب ١٧٢ ، ١٧٢/١ ، ١٧٢/١ .

أمنية في ذلك، وقد انتهت في ذلك فتختلف كالتدوير^(١).

ب - في جواهر الإكليل: إن اختلف البائع والمشتري في انقضاء الأجل (بالنسبة للمشتري) لاختلافهما في مبدئه بأن ذلك البائع: أول الشهر وثمان المئتين متصفه، ولا بينة لأحدهما، وثالث السنة والقرن لذكر التقضي، أي انقضاء الأجل مشتريا كان أو بائعا، يبينه إن أمه سواء أمه الأتزام لا، لأن الأصل عدم انقضائه، فإن لم نفت السبعة حنفاً وغيغ التبع^(٢).

ج - في المذهب: إن اختلف الزوجان في انقضاء مدة الإيلاء عادت المرأة لانقضائها وأنكر الزوج فالقول قول الزوج، لأن الأصل أنها لم تنقض، ولأن هذا اختلاف في وقت الإيلاء فكان القول فيه قوله^(٣).

وكذلك ينقضي بنية الإنعام، ويدخل الوطن، وغير ذلك^(٤) (ر: صلاة المسافر).

مابها: انقضاء الأجل:

١٤ - ينقضي الأجل إما بالإسقاط أو بالسقوط. ومثاله في الإسقاط: إسقاط الدين حقه من الأجل. وترتب على ذلك أن يصبح الدين حالاً. ومثاله في السقوط: انتهاء مدته، وترتب عليه إما بدء تنفيذ الالتزام، كوجوب الزكاة بانقضاء الحول على ملك التصب، وإما إنهاء الالتزام كإلزام القيد بزم، وإما تنقضي بانقضاء الأجل. وينظر تفصيل ذلك في (أجل).

هذه بعض أمثلة للانقضاء، وغيرها كثير، كإنقضاء الحيض والنفس بانقطاع الدم، وإنقضاء الحجر بالرشد، وإنقضاء خيار الشرط بانتهاء مدته أو بانصراف من له الحق. وينظر تفصيل ذلك في مواضعه.

الاختلاف في الانقضاء:

١٥ - إذا تنازع طرفان في انقضاء شيء أو بقاءه، فإن الحكم بالانقضاء وعنده يختلف باختلاف المصروفات.

ومن أمثلة ذلك:

أ - في الهداية: إذا قالت المعتدة انقضت عدتي وكذلك الزوج، كان القول قولها مع البعدين، لأنها

(١) الهداية ٢/ ٣٠

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٦٥

(٣) المذهب ١/ ١٥٦

(٤) تلح طبروسي، وترتيب القنوس مادة (طلع)

(٥) المدافع ١/ ٩٧، والموسلي ١/ ٣٦٢، ونهى الإزاحة

٢٧٨/١

انقطاع

التعريف:

١ - يأتي الانقطاع في اللغة بمعنى عدة منها: التوقف والتفريق^(١).

ويستعمله الفقهاء بهذه المعاني، كما يطلعون

لفظ المتقطع على الصغير الذي فقد أمه من بني آدم.^(١)

والانقطاع عند المحدثين: عدم اتصال سند الحديث، سواء سقط ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، وصوابه أن كان الراوي لمجدداً لم أكثر، على التوالي أو غيره، فيشمل المرسل، والمعلق، والمعضل، والمندلس، إلا أن الغالب استعماله في رواية من دون التاميم عن الصحابي، كالك عن ابن عمر.^(٢) وهذا أحد معانيه، وله بعض المعاني يتكلم عنها الأصوليون في مبحث السنة (المرسل).

قبل انقطاع دمها، واختلفوا هل يكون لفصل شرط لحل الاستئصال بعد انقطاع الدم، لو يكتفي أن تكون في حكم الطاهرات؟

فذهب الجمهور إلى تحريم الوطء حتى تغسل أو تتيمم إن كانت أمهلاً، وقال أبو حنيفة: إن انقطع دمها لأكثر الحيض وهو عشرة أيام حله حل السوط في الحبال، وإن انقطع لأقله لم يحل حتى تغسل أو تتيمم، لو نصير الصلاة ديناً في فتنها، بأن يمضي وقت بعد انقطاع الدم يتبع للغسل أو التيمم والصلاة^(٣)، وتفصيل ذلك في باب الحيض والغسل.

انقطاع الاغتسال بنية المفارقة :

١ - ينقطع الاغتسال في الصلاة من جناب الموم إن نوى مفارقة إمامه، وفي كون الصلاة مع المفارقة صحيحة أو باطلة خلافاً بين الفقهاء، منهم من يرى أنها صحيحة مطلقاً، ومنهم من يرى أنها باطلة مطلقاً، ويفرق البعض بين نية المفارقة مع العذر وبدونه، فهي مع العذر صحيحة، وباطلة بدونه^(٤)، ويفصل الفقهاء ذلك في صلاة الجماعة والاعتداء.

وكذلك تنقطع القدرة بخروج الإمام من صلاته وبسبب خروجه ثبناً بعض الأحكام، فقد تبطل صلاته وصلاة المومنين، وقد يستخلف وتصح الصلاة^(٥)، ويفصل الفقهاء ذلك في (صلاة

الألفاظ ذات الصلة :

الانقراض :

١ - يعبر الفقهاء بالانقطاع عن الشيء الذي لم يوجد أصلاً كالوقوف على منقطع الأول، أما الانقراض ليعود في الأشياء التي وجدت ثم انتهت.^(٦)

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف الحكم في الانقطاع باختلاف ملابض إليه، ففي انقطاع دم الحيض أو الغسل يكون الحكم كالآتي :

اتفق الفقهاء على حرمة وطء الحائض ولغتفاء

(١) المجموع ٢/ ٣٧٠ - ٣٧١، ٣٨٠.

(٢) الفقه ٢/ ٣٣٢، والخطاب ٢/ ١٢٧، واللمعة على سرائر الفلاح من ١٨١.

(٣) مني المحتاج ١/ ٢٥٩ ط مصطفى الحلبي، واللمعة على سرائر الفلاح من ١٢٩.

(٤) الدعوى ٢/ ١٨٩ ط مصطفى الحلبي، وجوه الإكمال ١/ ٢٢١، نشر دار الباز، واللمعة على سرائر الفلاح من ٨١ نشر دار الإيمان.

(٥) كشال، اصطلاحات الفنون مادة (قطع).

(٦) نظم السندب ج ١ من ١٢٨/١.

موطن البحث :

• بذكر الفقهاء الانقطاع في المواضع الآتية:

في انقطاع السابع في صوم الكفارات التي يجب فيها التابع، ككفارة القتل والظهار والإفطار في رمضان.

وفي اللوقف في شرط الموقوف عليه، وهل يصح الوقف إن كان على منقطع الأول أو الآخر أو الوسط^(١)

وفي إحياء الموات، وحقوق الارتفاق أو المنافع المشتركة: إنشاء الكلام عن بدل مياه الآبار إذا كانت تنقطع أو تستخلف، وعسا إذا حفر بشرا فانقطع به ماء يثر جاره^(٢).

وفي النكاح: عند الكلام عن الغيبة المنقطعة، ونقل الولاية بينها.

وفي القضاء: عند الكلام على انقطاع الإنسان للقضاء والفتيا، ووزن القاضي للمنقطع لها، وعند الكلام عن انقطاع المحصرمة باليمين^(٣).

إنكار

التعريف :

١ - الإنكار لغة: مصدر أنكر وبأنى في اللغة بثلاثة معان:

الأول - الجهل بالشخص أو الشيء أو الأمر.
نقول: أنكرت زيدا وأنكرت الخبر إنكاراً، وبكرته، إذا لم تعرفه. قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾^(١).
وقد يكون في الإنكار مع عدم المعرفة بالشيء، البقرة منه والخوف، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطَ الْمُرْسَلُونَ قَالِ يَاكُمْ قومٌ مُنْكَرُونَ﴾^(٢) أي تنكرون نفسي وتنفرون منكم. فأخاف أن تطرّفوني بشر.

الثاني: نفي الشيء المدعى، أو المسنون عنه.

والثالث: تغيير الأمر الشكر وعينه والشيء عنه.

والنكر هو الأمر القبيح، خلاف المعروف.
واسم المصدر هنا (النكير)، ومعناه (الإنكار)^(٣)
أما في اصطلاح الفقهاء فيرد استعمال (الإنكار) بمعنى الخفض، ومعنى تغيير النكر، ولم يستدل على وروده بمعنى الجهل بالشيء، في كلامهم.

انقلاب العين

انظر: تحول.

(١) المجموع ٢/ ٣٩١، واللمعة ٣/ ١٠٢، ١٨٩.

(٢) التكميل لابن عبد البر ٢/ ٩١٤.

(٣) المحرر ٢/ ٢٠٩ ط المكتب الإسلامي، وكشاف القضاء.

٢/ ٢٩٦ ط الريفي.

(١) سورة يوسف ٨٨.

(٢) سورة الحجر ٦٢.

(٣) لسان العرب، والمصباح اللغوي: (نكر).

والرجوع في الشهادة أن يقول الشاهد أبطلت شهادتي، أو فسختها، أو ردتها. وقد يكون الرجوع عن الإقرار بادعاء الغلط ونحوه.^(١)

د- الإنكار :

٦- الاستنكار يأتي بمعنى عذ الشيء منكر، وبمعنى الاستفهام عما نكروه، وبمعنى جهالة الشيء، مع حصول الاشتباه.^(٢)

وهذا يتبين أن الاستنكار يوافق الإنكار في مجيئها بمعنى الجهالة، وينفرد الإنكار بمجيئه بمعنى الجحد، وينفرد الاستنكار بمجيئه بمعنى الاستفهام عما ينكر.

الأحكام الشرعية المتعلقة بالإنكار في الدعوى :

٧- يجب على المدعي لإثبات حقه أن يأتي بينة تثبت دعواه، فإن لم تكن له بينة فإن المدعي عليه يلزمه الجواب عما ادعى عليه به، فلما أن يقر، وإما أن ينكر.

فإن أقر قومه الحق، وإن أنكر، فعلى المدعي البينة، فإن أقام البينة قضى له، وإن لم يقدمها وطلب اليمين من المدعي عليه حلفه الحاكم، فإن حلف برىء من المدعي، وإن نكل حكم عليه. وقيل: ترد اليمين على المدعي. هذا طريق الحكم إجمالاً، لقول النبي ﷺ: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»^(٣)

أولاً : الإنكار بمعنى الجحد

المقارنة بين الإنكار بهذا المعنى والجحد والجمود:
٢- سألوا بعض علماء اللغة في المعنى بين الإنكار وبين الجحد والجمود.

قال في اللسان: الجحد والجمود نفى الإقرار، كالإنكار والمعرفة.

وقال الجوهري: الجحد الإنكار مع العلم، يقال: جحدته حقه وبطله.^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

أ- النفي :

٣- النفي يكون بمعنى الإنكار أو الجحد، وهو مقابل الإيجاب: وقبل الفرق بين النفي وبين الجحد أن الثاني إن كان صادقاً سمي كلامه نفيًا ولا يسمى جحداً، وإن كان كاذباً سمي جحداً ونفيًا أيضاً، فكل جحد نفي، وليس كل نفي جحداً. ذكره أبو جعفر النحاس. قالوا: ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْكُمُوا بِهَا وَاسْتَبَقْتَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعَلْمًا﴾^(٥)

ب- النكول :

٤- النكول أن يمتنع من الحلف من توجهت عليه اليمين في الدعوى. بقوله: أنا ناكل، أو يقول له للقاضي: أحلف، فيقول: لا أحلف. أو سكنت سكوتاً يدل على الامتناع.

ج- الرجوع :

٥- الرجوع عن الشيء تركه بعد الإقدام عليه.

(١) اللغوي ١/ ٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) لسان العرب، ومعجم اللغة، والمرجع في اللغة.

(٣) حديث: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر».

(٤) لسان العرب (جحد).

(٥) سورة النحل ١٦٠، وانظر كتاب اصطلاحات الفنون.

١/ ٢٩٦، ٢٩٧ ط الحيد.

وفي ذلك تفصيلات نظري، (البيان، ودعوى حلف، إقرار، نكول).

ما به يتحقق الإنكار :

أولاً - النطق :

٨ - يتحقق الإنكار بالنطق، ويشترط في النطق أن يكون صريحاً بحيث لا يشمل إلا الإنكار، كان يقول لم تسلمني مائة درهم. وهناك الفاظ يختلف أعلامها في كونها صريحة أم غير صريحة، كان يقول : لا حتى ته عيني. فإنه لا يكون إنكاراً. وهذا هو القول المقدم عند المالكية، وهو قول ابن القاسم، ومذهب الحنفية. والبول الآخر عند المالكية، وهو قول شافعية، وقول الخليل أن يكون إنكاراً، لأن نفي المصنوع يشمل نفي نفيده. فلو لم يسلم له علي حتى نفي مطلق نفي المدعي، لم يكن سده. فيعبر جواباً كذا وإنكاراً موحى لتختلف بشروطه.^(١)

ثانياً - الامتناع عن الإقرار والإنكار :

٩ - لو قول ادعى عليه لا أقول ولا أنكر، فقد اختلفت أقوال الفقهاء في حكم امتناعه. فذهب بعض أصحابنا إلى حنيفة، وهم الله : هو إنكار، فيسحلف بعد.

وعند الحنابلة وهو قول المالكية - إن لونه لا أقول ولا أنكر بمنزلة النكول، فينقض لا استصحاب، كما ينقض على السائل عن التبين، بذلك بعد أن

١ - أصرح البيهقي في سنة ١٠١٠، ٥٠٦ ط حيدرabad وبعده
في الصلاح كما في جميع المصوم والحكمة ٢٩١ - ط
الحلي.

(١) معين الأحكام ص ٥٨، ومصرع الحكم ١٠٦٢، والمظنبي
(٢) ٣٣٨، وشرح منهي الإراءات ١٨٥، ٣

بعينه القاضي أنه إن لم يقر ولم ينكر حكم عليه. وقال أسحقية، وهو قول المالكية المتقدم عندهم : إن قال لا أقول ولا أنكر لا يستحلف، لأنه لم يظهر الإنكار، ويحسم حتى يقر أو ينكر.

وفي مذهب المالكية التصريح بأن القاضي يؤذيه حتى يقر أو ينكر، فإن استمر على امتناعه حكم عليه بغير بين.

ونقل الكاشاني عن بعض الحنفية أن قوله لا أقول ولا أنكر إقرار.^(٢)

ولم نر لشافعية نقياً في هذه المسألة.

ثالثاً : السكوت :

١٠ - من ادعى عليه اسم المقتضاء فكيف، ففي امتناعه سكونه إنكاراً أقوالاً.

الأول : إن سكوته إنكار، وهذه قول أبي يوسف من الحنفية، وعليه اتفقوا عندهم، لأن الفتوى على قوله هي بتعني بالقضاء، وهو مذهب الشافعية. قال صاحب البدائع : لأن استدعوى ثوبت الجواب عنه، وإجابت إما إقرار وإما إنكار، فلا من حيث السكوت على أحدهما، والحمل على الإنكار أولى، لأن العاقل يلتزم لا يسكت عن إظهار الحق المستحق تغيره مع القدرة عليه، فكان من السكوت على الإنكار أولى، فكان السكوت إنكاراً دلالة.

وهذا إن كان سكونه لغير غرض، فإن كان لعذر كما لو كان في سببه أنه قدمه عن الكلام، أو في

(١) من حاشيت ١٢٣، ومصرع الحكم ص ٧٥، وشرح الحكم
(٢) ٩٠١، ومصرع الحكم ١٠٦٣، ٢٩٩، وشرح منهي
٩٠٥، ٣، وتبدائع ٢٩٠، ٣

عليه، لم يحز الحكم عليه عند أبي حنيفة. وكذا إذا سمعت البيعة عليه ثم غاب قبل القضاء، لأن الشرط قيام الإنكار وقت القضاء.

وخالفه أبو يوسف رحمه الله، فقال بصحة القضاء في هذه الحال، لأن الشرط عنده الإصرار على الإنكار، إنى وقت القضاء، والإصرار ثابت بعد غيبته بالاستصحاب.

وكذلك الحكم عند الشافعية القائلين بجواز القضاء على القائب أصلاً.

وقال الحنابلة: يقضى على القائب في الحقوق كلها والأعمال والندائيات واليوكالات وصائر الحقوق إلا العفل وحده، فإنه لا يحكم عليه فيه إلا أن تطول غيبته ويضر ذلك بخصمه.^(١)

حكم المتكر:

١٤ - إذا ادعى على إنسان بشيء فأنكره، فإن البيعة تطلب من خصمه، فإن أقامها حكم له، وإن لم يتمكن من إقامتها فإن القاضي يستحلف المتكر إذا طلب خصمه تحليفه، فإن حلف حكم ببراءته من المدعى، وإن مكمل قضى عليه عند الحنفية والحنابلة، أما عند المالكية والشافعية فلا يقضى عليه حتى يرد اليمين على طالب الحق، فإن حلف الطالب حيث قضى له.^(٢)

ودليل استحلاف المتكر حديث: «البيعة على المدعى واليمين على من أنكره»^(٣) السابق،

سمعه ما ينعنه من سياق الكلام، فلا يعد سكوتُه إنكاراً.

وذكر الشافعية من الإعذار أيضاً أن يسكت لدعشة أو غياوة. أما الآخرى فقالوا: إن تركه الإشارة بعزلة السكوت.^(٤)

فعلى هذا القول يطلب القاضي من المدعي البيعة، على ما صرح به في دور الحكم^(٥)

١١ - القول الثاني مذهب المالكية والحنابلة، وهو نافي قولين لشافعية: أن سكوت المدعي عليه بعزلة التكول، فيحكم عليه القاضي بالسكوت كما يحكم على المتكر الناشئ عن اليمين، بعد أن يعلنه القاضي بحكم سكوت، فيقول له: إن أجبت عن دعواه وإلا جعلتك ناكلاً وفضيت عليك، وهذا هو المذهب عند الحنابلة. على أنه لا يحكم عليه إلا بعد رد اليمين على المدعي عند الشافعية والحنابلة.

١٢ - القول الثالث: وهو قول للحنابلة أيضاً: يعميه القاضي حتى يجيب عن الدعوى.^(٦)

غية المدعي عليه بعد إنكاره:

١٣ - إذا حصر المدعى عليه بين بشي القاضي، فأنكر ما ادعى عليه به، ثم غاب قبل إقامة البيعة

(١) شرح البيعة للأمامي ١١٨/٦، وطه دمج ٣٩٢٥/٨، حجة الإسلام، وابن عابد بن زاهر المختار ١٢٣/٤، ومعين الحكام ص ٧٩، وشرح النهج مع حاشية الشلبي ومجربة ٣٣٨/٤

(٢) دور الحكم ٥٧٤/٤

(٣) شرح النهج وحاشية الطهوي ٣٢٨/٤، والفتح ٣/١٦٦ ط الصلفية، وشرح المنع بملل الفنى ١١/١٣٠، وقبصرة ٢٠٦/١

(١) فتح القدير ٤٠١/٦، الطهوي ٣٠٨/٤، وفتح ٣/٢٢١

(٢) الطرقي الحنكية ١١٦

(٣) حديث: «البيعة على المدعي، واليمين على من أنكره» سبق ترجمه (٧ ف)

ب - أن يكون المدعي عليه في دعوى التعدي والنصب ونحوهما ممرقاً بمثل ما ادعى عليه به ، فإن لم يكن منها بمثله لم يستحلف^(١) وتفصيل ذلك في : دعوى ، وقضاء ، وبين .

المواضع التي يستحلف فيها المنكر والتي لا يستحلف فيها :

١٦ - إنه وإن كانت القاعدة أن اليمين على من أنكره إلا أن بعض الأمور لا استحلاف فيها ، لأن الحقوق نوعان :

الأول : حقوق الله تعالى ، كالعبادات والكفارات والحنود : فيرى أبو حنيفة ومالك والشافعي والليث ، أن المنكر يستحلف فيها إذا اتهم . وقد حكى عن الشافعي فيمن تزوج من لا تحلل له ، ثم ادعى الجهل . أنه يحلف على دعواه . وكذا قال إسحاق في طلاق السكران : يحلف أنه ما كان يعقل ، وفي طلاق النسي : يحلف على سيئه .

وقال الحنابلة : لا استحلاف في حقوق الله تعالى أصلاً . نص عليه أحمد في الزكاة ، وبه قال طائوس والثوري .

الثاني : حقوق المبدأ . أجمع الفقهاء على الاستحلاف في الأموال ، واختلفوا في غير ما :

فقال الشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنه : يستحلف في جميع حقوق الأديين .

وحديث وإثل بن حجر ، وفيه أن رجلاً من حضرموت ، ورجلاً من كنفة أتيا رسول الله ﷺ ، فقالا للحضرمي : إن هذا غلبني على أرض لي ورثتها عن أبي . وقال الكندي : أرضي وفي يدي لا حتى له فيها . فقال النبي ﷺ : شاهداك أو يمينه . قال : إنه لا يتزوج عن شيء . قال : ليس لك إلا ذلك^(١) .

شرط استحلاف المنكر :

١٥ - انفراد المالكية عن بقية المذاهب بأشراط شرطين لاستحلاف المنكر ، وعليه فقهاء المدينة السبعة على ما ذكره ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين :

أ - أن يكون بين الخصامين مخالطة بدين لمو تكرير بيع ولو مرة ، فإن لم يكن بينها مخالطة ، وأنكر ، ولم تكن بيعة ، لم يثبت على المنكر شيء ، ولم يطلب يمين .

والمخالطة عندهم في كل معاملة بحسبها . واستثنوا مواضع تجب فيها اليمين بدون خلطة منها : أهل الظلم ، والظيئ ، والمثمم ، والمريض ، والصناع فيما ادعى عليهم استصناعه ، وأرباب الأسواق والحرايت فيما ادعى عليهم بيعه ، والرفقاء في السفر يدعي بعضهم على بعض ، والوديعه إذا ادعت على أهلها ، وللزانية إذا ادعى على من حفرها أنه اشترى المعروض للبيع^(٢) .

(١) حديث : شاهداك أو يمينه ، أخرجه البخاري (فتح ١٨٠/٥) . ط السفة وسلم (١٢٢/١) - ط المعنى .

(٢) نهضة الحكماء ١٩٦/١ ، ٢٠١ ، وصواعق الإكليل ٢١٦/٢ ، والدستوري ١٤٥/٤ ، وفتح المير لابن حجر الهيتمي ص ٢٤٢ ، وجميع العلوم والحكم لابن رجب ص ٢٩٩ .

(١) نهضة الحكماء ٣٦٢/١ ، ٣٦٨ ، وجميع العلوم والحكم ص ٢٩٩ .

رسال مالك : لا يستحلف إلا في كل دعوى لا يحتاج إلى شاهدين .

وعن أحمد : لا يستحلف إلا في بضع بدنة .
وفي رواية ثالثة : لا يستحلف إلا فيما يقضى فيه بالنكول .

ومثل له ابن القيم بعض ادعى دينا على ميت ، وللميت وصي يقضاه دينه وتعيبه وصاياه ، فأنكر .
فإن كان للمدعى بنة حكم بها وإن لم تكن له بنة ، وأراد تحليف الوصي على نفي العلم ، لم يكن له ذلك ، لأن مقصود التحليف أن يقضى عليه بالنكول ، والنومس لا يقبل إفراة بالندين ، ونوكل لم يقض عليه ، فلا فائدة في تحليفه .

وهذا الخلاف لتقدم في حقوق الأدميين هو .
غير المؤثرين ، أما المؤثرين ففيه ثلثان : الأول : وهو قول أبي حنيفة ومالك في رواية عنه ، والمشافعي وأكثر الخبابة ، عليه التمسك لأنه منكر فيه دليل في عموم الحديث السابق : لا يمين على من أنكره .

الثاني : لا يمين لأنه صدقه ، ولا يمين مع التصديق ، وهو قول الحارث العكلي .

الثالث : وهو الرواية الأخرى عن مالك ، وهو نفي أحمد : لا يمين عليه إلا أن ينهم ، لأنه إذا قامت قرينة تنافي معنى الإيمان فقد انحل الإيمان .^(١)

وتفصيل ما عند أخوية في هذه المسألة ، أن الاستحلاف لا يكون في الحدود والملعان ، بأن

(١) جامع العلوم والحكم ص ٢٠٠ ، وانظر الفتح المبين شرح الأرمين ص ٢٤٤ . وانظر المحكية لأبن القيم ص ١٠٨ ، والإصابة ١١٢/١ ، ومقتضا

دعت على زوجها أنه قدفها بما يوجب اللعان وأنكر الزوج ذلك ، لأن الحدود تسدرى ، بالشبهات ، والملعان في مصاه ، فلا يؤخذ فيها بالنكول .

واختلف قولهم فيما عدا ذلك . فقال أبو حنيفة : لا يستحلف لنكر في الشكاح والرجعة والنفي ، في الإيلاء والرفق والاستيلاء والتولية . وقال أبو يوسف ومحمد : يستحلف فيها . واقتوى عن قورها . وقيل عند المتأخرين : يسمى لنقضه أن يطر في حال المدعى عنه ، فإن رآه منعته بحقه أخذاً بقولها ، وإن رآه مظلوماً لا يجلفه أخذ بقول أبي حنيفة .

ثم قد قل صاحب الأثرية : لا يستحلف في إحدى وثلاثين صورة . ونقل هذا صاحب الدرر عددها بالتعجيل ، وأضاف إليها موزن عددين من الصور ما أتت به تسعة وستر صورة .^(٢)

حكم الإنكار كذبا

١٧ - يجوز للمدعى عليه الإنكار إن لم يكن للمدعي عنه حق وكان مطلقا في دعواه . أما إن كان المدعى عليه عاك بحق المدعي عنه ، فلا يعمل له الإنكار .

واستثنى أخوية مسألتيين يجوز فيهما الإنكار ، مع علمه بأن المدعي محق :

الأولى : دعوى لعب القديم ، كما إذا ادعى المشتري أن نسال الذي اشتريته منك فيه كذا ، فطلب تبع - ولو كان واقفا على العيب القديم - أن

(٢) تكملة فتح المغيث ١/٦٩ ، ١/٧٠ ، هـ المسئلة ، وحاشية ابن عابدس ١١٧/٣ ، ١١٨ ، ١١٩ .

ينكر وجوده حتى يشته المشتري، ويرد إليه لينسحب بدوره أن يرتد عنى من باعه إياه.

الثانية - لو سي التوقى أن ينكر دين الميت ولو كان عتلاً بذلك.

هذا ما ذكره في ذرر الحكام، وفي شرح الأناسي عسى المجلة ما يفيد أن القاعدة في ذلك أنه يسوغ له الإنكار إن تحققت حاجته إلى البينة قال: وهذا في مسائل منها: استحق المبيع في يد المشتري يعز في الإنكار، وإن علم صدق المدعى، إلا لو أنه هو لم يرجع عنى بآثمه باليمين^(١).

وعند الشافعية إذا نصب القاضي سحرًا أو غير ذلك للمدعى عليه ينكر عن البائع جاز للمسحور الإنكار وإن كان كاذبًا. وعلموا ذلك بالصحة^(٢) بأعدهم بقصدون مصلحة تمكين المدعى من إقامة البينة، لتكون البينة شاه على إنكار سكر

يذكر المالكية أنه يجوز الإنكار في حال الخوف على النفس أو المال، وجعلوا ذلك من باب الإكراه. قالوا: إذا استخفى الرجل عند الرجل من السلطان الجائر الذي يريد دمه أو ماله، فضله السلطان عنه، فقتله عليه. وجحد أن يكون عنه، فقال له: اختلف أنه ليس عندك، ويختلف أنه ليس عندى، ليدفع عن نفسه ودمه، أو ماله دور ذلك من ماله، فلا شيء عليه إن كان كاذبًا عسى نفسه. أما إن كان أمينًا على نفسه، وإن أراد أن يقيه يبعه فقد أجر فيها فعل، وإلزامه الخلف بها خلف

قالوا: وكذلك فعل مالك في هذا سبته. أما لتخلص من مثل هذا المأزق بالكفر، بل والنورية فينظر في مصطلح (نورية)^(٣).

جحد من عليه الحق كذبا، إن كان الآخر جاحدا لحقه:

١٨ - ذكر المالكية والخاتمة أن من عليه الدين ليس له أن يجمده حتى في حالة مالهو كان له دين قبل المدعى، وكان المدعى قد جحده، لقول النبي ﷺ: وأت الأمانة إلى من ائتمك ولا تخن من حديثه^(٤).

ولأن الدين الذي على المدعى عليه إن كان من غير جنس دينه، كأد يكون دين أحدهما ذهبًا ودين الآخر فضة، فإن الجحد هنا يكون كبيع الدين بالدين، وهو لا يجوز ولو تراصبا. وإن كان الدين من جنس واحد كان ذلك من قبيل لمقاصة، وهو لا يجوز إلا بالتراضي. إذ ليس له تعيين حقه، غير صاحبه

وأما الشافعية فليمدن جحد دين من جحد دينه، إذ كان على الجاحد مثل ماله عليه، أو أكثر منه، فتحصل المقاصة بين الدينين، وإن لم توجد شرطتها للمصرورة. فإن كان له دون ما للأحر جحد من حقه، فمردود^(٥).

ولا تجد للمخضة تعرض لهذه المسألة

(١) تبصرة الحكام ١/ ٣٠٠، ١/ ١٩٠، وشرح القسري ٢٩١/ ٢٤. والعلوي ٢٤١/ ٢٤.

(٢) حديث: (أما الأسنة من سر أسنتك، ولا تخن من حاسنك) أخرجه أبو داود ٣١/ ٨٠٦. طهرت جيد دعوى وإخلاف ٢٦/ ٢٦. ط (أداة المعرفة) (١٢) وصححه وراى المدعى

(٣) شرح الأنصاع ٢٦/ ٢٥٨، وشرح المنتهى ٢٣/ ٥١٣.

(٤) حرر المختصر شرح البينة ٢٤/ ٢٧٨، وشرح المختص

للأناسي ٩٦/ ٢٦.

(٥) العلوي ٢٤١/ ٢٤.

تعريض القاضي بالإلزام في الحدود :

١٩ - المفهومة في حكم تعريض القاضي بالإلزام
لنقض بحد ، ثلاثة أقوال :

الأول : وهو قول الحنفية والحنابلة وهو اختيار
بعض المالكية ، والقول الصحيح عند الشافعية - كم
قال النووي - " من أنكر الذي الحاكم ابتداء ، أو بعد
دهوى ، بما يستوجب عقوبة لحق الله تعالى ،
كالزني والسرقه ، فإن للمحاكم أن يعرض له
بالرجوع عن الإقرار . وهذا عند الشافعية على
سبيل الخوازه وعند الحنفية والحنابلة على سبيل
الاستصحاب .

واحتجوا بذلك بقول النبي ﷺ لما عزلما أقر
بشئني : « لعلك قبلت ، أو غمرت ، أو نظرت »^(١)
وقوله ﷺ لنبي أقر بالسرقه : « ما أنعالت
سرقته »^(٢)

القول الثاني : وهو للشافعية ، أنه لا يجوز
التعريض بالإلزام في ذلك أصلاً .

والقول الثالث : وهو للشافعية أيضاً ، أنه
يعرض له بالرجوع إن كان المضر لا يعلم أن له
الرجوع . فإن كان يعلم ذلك لا يعرض له .

أما الصريح بالرجوع عن الإقرار بالحد ، وتبين
المضر ذلك ، فقد صرح الشافعية بعدم جواز

فأولاً : لا يقول له : « ارجع عن إنكارك » وأجازه
الحنفية والحنابلة ، فقالوا : لا بأس بتلقيه الرجوع .
وهذا يفتهم منه جواز التصريح . ويؤيده احتجاج
صاحب الغني من الحنابلة بما رواه سعيد بن منصور
عن أبي الدرداء أنه أتى بحارية سوداء قد سرقته ،
فقال لها : « أسرقته ؟ قولي : لا » فقالت : لا ، فعلى
سبيلها^(٣)

الضمان بعد إنكار الحق :

٢٠ - إذا أنكر المودع الوديعة بعد طلب ربتها لها ،
دخلت في ضمانه ، فإن تلفت بعد إنكاره ، كأن
كانت دابة فهلك ، أو داراً فاهلكت ، يتضرر عليه
ضمانها . ويضمنها بقبضتها . لأنه بإنكاره لها يكون
غاصب . ولأن له بعد بيع بطاب المالك الوديعة
وإنكاره مودع لها ، لأنه بإنكاره عزل نفسه عن
الحفظ الذي هو مقتضى العقد ، فيبقى ذلك الغير
ببده بغير إذن ، فيكون مضموناً ، فإذا هلك
ضده

ولو أن المودع عاد بعد إنكاره ، فأقر بالوديعة ، لم
يرد عنه الضمان .

وقال حنبل الحنفية : لا يضمن المودع لوديعة
بالإنكار ، إلا إن غفلها من مكانها الذي كانت فيه
وقت الإنكار ، إن كنت محققاً . وإن لم يغفلها من
ذلك المكان بعد الجحود ، فهلك ، لا يضمن .

أما إن رد الوديعة إلى صاحبها بعد الإنكار وقبل

(١) وانظر للمزني ١٦٠/٢٦ . وجملة المعتمد بحاشية مشروحة
٢٩٢/١٠ ط هجينة ، والمدة ١٦٠/٢٦

(٢) حديث : « لعلك قبلت ، أو غمرت ، أو نظرت » أخرجه
الإمامي في التلخيص ١٢٥/١٨ ط السلفية

(٣) حديث : « ما أنعالت سرقته » أخرجه أحمد (٤) ٢٩٣/٢٠
البيهقي : وأبو داود (٥) ٤١٣/١ ط عزت جيبه وعليل وأعله
المطاني كمال التلخيص لأبي جابر (٦) ٦٦/٣ ط شركة المطبعة
القنية المتحدة

(١) حديث أبي الدرداء ، الذي يجاز به سوداء قد سرقته . . .
أخرجه البيهقي في سنن (٢) ٢٧٠/٨ ط دائرة المعارف (التهذيب)
وإسناده حسن

و علم حاشية القلوبي (٣) ١٩٦/١ ، وتصرة (٤) ٢٨٤/٨
والنقح (٥) ٢٩٢/٨

ويرجع إلى تفصيل هذه المسألة والخلاف فيها إلى مصطلح : (سرقه).

الإنكار بعد الإقرار

٢١ - من أقرب بحث ثم رجع عن إقراره، إما أن يكون إقراره في الحدود التي حق الله، أو في غير ذلك

أ - الإنكار بعد الإقرار بما هو حق لله :

٢٢ - لو أقر رجل بالزنى أو نحوه مما فيه حق الله، ثم أنكره أو رجع عنه، فليقضاه في ذلك التحملات ثلاثة :

الأول : وهو قول الحنفية والحنابلة، والقول المتقدم عند كل من المالكية والشافعية : لا يلزمه حكم إقراره، بل إذا رجع وأنكر السبب أو أكذب نفسه، أو أنكر إقراره به، أو أكذب الشهود - أي شهود الإقرار - سقط الحد. فلم يبق عليه. ولو كان رجوعه أثناء إقامة الحد سقط ربه.

قال الشريفي : لأن الرجوع خير مما حصل له من الحق، كالإقرار، وإيسر أحد يكذب فيه، فتتحقق الشبهة في الإقرار، بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحده القذف، لوجود من يكذبه، وليس كذلك ما هو حق يخص للشرع.^(١)

ومثل حقه الزنى في ذلك حد السرقة وشرب الخمر. الثاني : أن الحد إذا ثبت بالإقرار لم يسقط بإنكاره أو الرجوع عنه.

تفهما فيزول الضمان، فلو أودعه بها مرة ثانية فتلفت فإنه لا يضمن.^(٢)

قطع منكر العارية

مذهب الحنفية والشافعية، وهو رواية عن أحمد : أنه لا قطع على منكر الوديعة أو عارية أو إمانة، وكذلك مذهب المالكية، كما يجمع من تلامهم، وذلك لعدم الأخذ من حرز. فقلوا : والحديث : ليس على خائى ولا منتهب، ولا مختلس، قطع.^(٣)

والخائى هو حاحد الوديعة وسحره.

والرواية الأخرى عند الحنابلة، وهي المذهب، عدم وجوب القطع عليهم، إلا جاحد العارية خاصة يجب قطعه باعتبار أنه سارق، لا ورد أن امرأة كانت تستعير ثيابا وتمجده فأمر النبي ﷺ بقطع بعدها.^(٤)

قال أحمد : لا أضرم شيئا يندفعه وقال الجمهور : في حديث الخسروية هذا، إن أكثر رواياته أنها مسرقة، فيؤخذ بها، ويحتمل أنها كانت تستعير وتمجده، وكانت تسرق فقطعت بسرقتها لا لجحودها.^(٥)

(١) ابن هبدين ٢٩٨/١، وتبعه الحكيم ٥٢١/٢، وشرح الحافظ ١٦٦/٣، ١٦٦/٤، وسبب المحتاج ١٢٠/٢، والتميم ١٢٩/٢ ط ٢٥٢.

(٢) حديث : صبر على المنصب ولا على الخسيس ولا على الخسائر قطع أخرجه الترمذي (٥٢/٤) ط الخليلي وهو حديث صحيح لطريقه، وذكرها ابن حجر في التلخيص (١٦٥/٢) ط ١٦٥ ط ١٦٦ ط ١٦٧ ط ١٦٨ ط ١٦٩ ط ١٧٠ ط ١٧١ ط ١٧٢ ط ١٧٣ ط ١٧٤ ط ١٧٥ ط ١٧٦ ط ١٧٧ ط ١٧٨ ط ١٧٩ ط ١٨٠ ط ١٨١ ط ١٨٢ ط ١٨٣ ط ١٨٤ ط ١٨٥ ط ١٨٦ ط ١٨٧ ط ١٨٨ ط ١٨٩ ط ١٩٠ ط ١٩١ ط ١٩٢ ط ١٩٣ ط ١٩٤ ط ١٩٥ ط ١٩٦ ط ١٩٧ ط ١٩٨ ط ١٩٩ ط ٢٠٠ ط ٢٠١ ط ٢٠٢ ط ٢٠٣ ط ٢٠٤ ط ٢٠٥ ط ٢٠٦ ط ٢٠٧ ط ٢٠٨ ط ٢٠٩ ط ٢١٠ ط ٢١١ ط ٢١٢ ط ٢١٣ ط ٢١٤ ط ٢١٥ ط ٢١٦ ط ٢١٧ ط ٢١٨ ط ٢١٩ ط ٢٢٠ ط ٢٢١ ط ٢٢٢ ط ٢٢٣ ط ٢٢٤ ط ٢٢٥ ط ٢٢٦ ط ٢٢٧ ط ٢٢٨ ط ٢٢٩ ط ٢٣٠ ط ٢٣١ ط ٢٣٢ ط ٢٣٣ ط ٢٣٤ ط ٢٣٥ ط ٢٣٦ ط ٢٣٧ ط ٢٣٨ ط ٢٣٩ ط ٢٤٠ ط ٢٤١ ط ٢٤٢ ط ٢٤٣ ط ٢٤٤ ط ٢٤٥ ط ٢٤٦ ط ٢٤٧ ط ٢٤٨ ط ٢٤٩ ط ٢٥٠ ط ٢٥١ ط ٢٥٢ ط ٢٥٣ ط ٢٥٤ ط ٢٥٥ ط ٢٥٦ ط ٢٥٧ ط ٢٥٨ ط ٢٥٩ ط ٢٦٠ ط ٢٦١ ط ٢٦٢ ط ٢٦٣ ط ٢٦٤ ط ٢٦٥ ط ٢٦٦ ط ٢٦٧ ط ٢٦٨ ط ٢٦٩ ط ٢٧٠ ط ٢٧١ ط ٢٧٢ ط ٢٧٣ ط ٢٧٤ ط ٢٧٥ ط ٢٧٦ ط ٢٧٧ ط ٢٧٨ ط ٢٧٩ ط ٢٨٠ ط ٢٨١ ط ٢٨٢ ط ٢٨٣ ط ٢٨٤ ط ٢٨٥ ط ٢٨٦ ط ٢٨٧ ط ٢٨٨ ط ٢٨٩ ط ٢٩٠ ط ٢٩١ ط ٢٩٢ ط ٢٩٣ ط ٢٩٤ ط ٢٩٥ ط ٢٩٦ ط ٢٩٧ ط ٢٩٨ ط ٢٩٩ ط ٣٠٠ ط ٣٠١ ط ٣٠٢ ط ٣٠٣ ط ٣٠٤ ط ٣٠٥ ط ٣٠٦ ط ٣٠٧ ط ٣٠٨ ط ٣٠٩ ط ٣١٠ ط ٣١١ ط ٣١٢ ط ٣١٣ ط ٣١٤ ط ٣١٥ ط ٣١٦ ط ٣١٧ ط ٣١٨ ط ٣١٩ ط ٣٢٠ ط ٣٢١ ط ٣٢٢ ط ٣٢٣ ط ٣٢٤ ط ٣٢٥ ط ٣٢٦ ط ٣٢٧ ط ٣٢٨ ط ٣٢٩ ط ٣٣٠ ط ٣٣١ ط ٣٣٢ ط ٣٣٣ ط ٣٣٤ ط ٣٣٥ ط ٣٣٦ ط ٣٣٧ ط ٣٣٨ ط ٣٣٩ ط ٣٤٠ ط ٣٤١ ط ٣٤٢ ط ٣٤٣ ط ٣٤٤ ط ٣٤٥ ط ٣٤٦ ط ٣٤٧ ط ٣٤٨ ط ٣٤٩ ط ٣٥٠ ط ٣٥١ ط ٣٥٢ ط ٣٥٣ ط ٣٥٤ ط ٣٥٥ ط ٣٥٦ ط ٣٥٧ ط ٣٥٨ ط ٣٥٩ ط ٣٦٠ ط ٣٦١ ط ٣٦٢ ط ٣٦٣ ط ٣٦٤ ط ٣٦٥ ط ٣٦٦ ط ٣٦٧ ط ٣٦٨ ط ٣٦٩ ط ٣٧٠ ط ٣٧١ ط ٣٧٢ ط ٣٧٣ ط ٣٧٤ ط ٣٧٥ ط ٣٧٦ ط ٣٧٧ ط ٣٧٨ ط ٣٧٩ ط ٣٨٠ ط ٣٨١ ط ٣٨٢ ط ٣٨٣ ط ٣٨٤ ط ٣٨٥ ط ٣٨٦ ط ٣٨٧ ط ٣٨٨ ط ٣٨٩ ط ٣٩٠ ط ٣٩١ ط ٣٩٢ ط ٣٩٣ ط ٣٩٤ ط ٣٩٥ ط ٣٩٦ ط ٣٩٧ ط ٣٩٨ ط ٣٩٩ ط ٤٠٠ ط ٤٠١ ط ٤٠٢ ط ٤٠٣ ط ٤٠٤ ط ٤٠٥ ط ٤٠٦ ط ٤٠٧ ط ٤٠٨ ط ٤٠٩ ط ٤١٠ ط ٤١١ ط ٤١٢ ط ٤١٣ ط ٤١٤ ط ٤١٥ ط ٤١٦ ط ٤١٧ ط ٤١٨ ط ٤١٩ ط ٤٢٠ ط ٤٢١ ط ٤٢٢ ط ٤٢٣ ط ٤٢٤ ط ٤٢٥ ط ٤٢٦ ط ٤٢٧ ط ٤٢٨ ط ٤٢٩ ط ٤٣٠ ط ٤٣١ ط ٤٣٢ ط ٤٣٣ ط ٤٣٤ ط ٤٣٥ ط ٤٣٦ ط ٤٣٧ ط ٤٣٨ ط ٤٣٩ ط ٤٤٠ ط ٤٤١ ط ٤٤٢ ط ٤٤٣ ط ٤٤٤ ط ٤٤٥ ط ٤٤٦ ط ٤٤٧ ط ٤٤٨ ط ٤٤٩ ط ٤٥٠ ط ٤٥١ ط ٤٥٢ ط ٤٥٣ ط ٤٥٤ ط ٤٥٥ ط ٤٥٦ ط ٤٥٧ ط ٤٥٨ ط ٤٥٩ ط ٤٦٠ ط ٤٦١ ط ٤٦٢ ط ٤٦٣ ط ٤٦٤ ط ٤٦٥ ط ٤٦٦ ط ٤٦٧ ط ٤٦٨ ط ٤٦٩ ط ٤٧٠ ط ٤٧١ ط ٤٧٢ ط ٤٧٣ ط ٤٧٤ ط ٤٧٥ ط ٤٧٦ ط ٤٧٧ ط ٤٧٨ ط ٤٧٩ ط ٤٨٠ ط ٤٨١ ط ٤٨٢ ط ٤٨٣ ط ٤٨٤ ط ٤٨٥ ط ٤٨٦ ط ٤٨٧ ط ٤٨٨ ط ٤٨٩ ط ٤٩٠ ط ٤٩١ ط ٤٩٢ ط ٤٩٣ ط ٤٩٤ ط ٤٩٥ ط ٤٩٦ ط ٤٩٧ ط ٤٩٨ ط ٤٩٩ ط ٥٠٠ ط ٥٠١ ط ٥٠٢ ط ٥٠٣ ط ٥٠٤ ط ٥٠٥ ط ٥٠٦ ط ٥٠٧ ط ٥٠٨ ط ٥٠٩ ط ٥١٠ ط ٥١١ ط ٥١٢ ط ٥١٣ ط ٥١٤ ط ٥١٥ ط ٥١٦ ط ٥١٧ ط ٥١٨ ط ٥١٩ ط ٥٢٠ ط ٥٢١ ط ٥٢٢ ط ٥٢٣ ط ٥٢٤ ط ٥٢٥ ط ٥٢٦ ط ٥٢٧ ط ٥٢٨ ط ٥٢٩ ط ٥٣٠ ط ٥٣١ ط ٥٣٢ ط ٥٣٣ ط ٥٣٤ ط ٥٣٥ ط ٥٣٦ ط ٥٣٧ ط ٥٣٨ ط ٥٣٩ ط ٥٤٠ ط ٥٤١ ط ٥٤٢ ط ٥٤٣ ط ٥٤٤ ط ٥٤٥ ط ٥٤٦ ط ٥٤٧ ط ٥٤٨ ط ٥٤٩ ط ٥٥٠ ط ٥٥١ ط ٥٥٢ ط ٥٥٣ ط ٥٥٤ ط ٥٥٥ ط ٥٥٦ ط ٥٥٧ ط ٥٥٨ ط ٥٥٩ ط ٥٦٠ ط ٥٦١ ط ٥٦٢ ط ٥٦٣ ط ٥٦٤ ط ٥٦٥ ط ٥٦٦ ط ٥٦٧ ط ٥٦٨ ط ٥٦٩ ط ٥٧٠ ط ٥٧١ ط ٥٧٢ ط ٥٧٣ ط ٥٧٤ ط ٥٧٥ ط ٥٧٦ ط ٥٧٧ ط ٥٧٨ ط ٥٧٩ ط ٥٨٠ ط ٥٨١ ط ٥٨٢ ط ٥٨٣ ط ٥٨٤ ط ٥٨٥ ط ٥٨٦ ط ٥٨٧ ط ٥٨٨ ط ٥٨٩ ط ٥٩٠ ط ٥٩١ ط ٥٩٢ ط ٥٩٣ ط ٥٩٤ ط ٥٩٥ ط ٥٩٦ ط ٥٩٧ ط ٥٩٨ ط ٥٩٩ ط ٦٠٠ ط ٦٠١ ط ٦٠٢ ط ٦٠٣ ط ٦٠٤ ط ٦٠٥ ط ٦٠٦ ط ٦٠٧ ط ٦٠٨ ط ٦٠٩ ط ٦١٠ ط ٦١١ ط ٦١٢ ط ٦١٣ ط ٦١٤ ط ٦١٥ ط ٦١٦ ط ٦١٧ ط ٦١٨ ط ٦١٩ ط ٦٢٠ ط ٦٢١ ط ٦٢٢ ط ٦٢٣ ط ٦٢٤ ط ٦٢٥ ط ٦٢٦ ط ٦٢٧ ط ٦٢٨ ط ٦٢٩ ط ٦٣٠ ط ٦٣١ ط ٦٣٢ ط ٦٣٣ ط ٦٣٤ ط ٦٣٥ ط ٦٣٦ ط ٦٣٧ ط ٦٣٨ ط ٦٣٩ ط ٦٤٠ ط ٦٤١ ط ٦٤٢ ط ٦٤٣ ط ٦٤٤ ط ٦٤٥ ط ٦٤٦ ط ٦٤٧ ط ٦٤٨ ط ٦٤٩ ط ٦٥٠ ط ٦٥١ ط ٦٥٢ ط ٦٥٣ ط ٦٥٤ ط ٦٥٥ ط ٦٥٦ ط ٦٥٧ ط ٦٥٨ ط ٦٥٩ ط ٦٦٠ ط ٦٦١ ط ٦٦٢ ط ٦٦٣ ط ٦٦٤ ط ٦٦٥ ط ٦٦٦ ط ٦٦٧ ط ٦٦٨ ط ٦٦٩ ط ٦٧٠ ط ٦٧١ ط ٦٧٢ ط ٦٧٣ ط ٦٧٤ ط ٦٧٥ ط ٦٧٦ ط ٦٧٧ ط ٦٧٨ ط ٦٧٩ ط ٦٨٠ ط ٦٨١ ط ٦٨٢ ط ٦٨٣ ط ٦٨٤ ط ٦٨٥ ط ٦٨٦ ط ٦٨٧ ط ٦٨٨ ط ٦٨٩ ط ٦٩٠ ط ٦٩١ ط ٦٩٢ ط ٦٩٣ ط ٦٩٤ ط ٦٩٥ ط ٦٩٦ ط ٦٩٧ ط ٦٩٨ ط ٦٩٩ ط ٧٠٠ ط ٧٠١ ط ٧٠٢ ط ٧٠٣ ط ٧٠٤ ط ٧٠٥ ط ٧٠٦ ط ٧٠٧ ط ٧٠٨ ط ٧٠٩ ط ٧١٠ ط ٧١١ ط ٧١٢ ط ٧١٣ ط ٧١٤ ط ٧١٥ ط ٧١٦ ط ٧١٧ ط ٧١٨ ط ٧١٩ ط ٧٢٠ ط ٧٢١ ط ٧٢٢ ط ٧٢٣ ط ٧٢٤ ط ٧٢٥ ط ٧٢٦ ط ٧٢٧ ط ٧٢٨ ط ٧٢٩ ط ٧٣٠ ط ٧٣١ ط ٧٣٢ ط ٧٣٣ ط ٧٣٤ ط ٧٣٥ ط ٧٣٦ ط ٧٣٧ ط ٧٣٨ ط ٧٣٩ ط ٧٤٠ ط ٧٤١ ط ٧٤٢ ط ٧٤٣ ط ٧٤٤ ط ٧٤٥ ط ٧٤٦ ط ٧٤٧ ط ٧٤٨ ط ٧٤٩ ط ٧٥٠ ط ٧٥١ ط ٧٥٢ ط ٧٥٣ ط ٧٥٤ ط ٧٥٥ ط ٧٥٦ ط ٧٥٧ ط ٧٥٨ ط ٧٥٩ ط ٧٦٠ ط ٧٦١ ط ٧٦٢ ط ٧٦٣ ط ٧٦٤ ط ٧٦٥ ط ٧٦٦ ط ٧٦٧ ط ٧٦٨ ط ٧٦٩ ط ٧٧٠ ط ٧٧١ ط ٧٧٢ ط ٧٧٣ ط ٧٧٤ ط ٧٧٥ ط ٧٧٦ ط ٧٧٧ ط ٧٧٨ ط ٧٧٩ ط ٧٨٠ ط ٧٨١ ط ٧٨٢ ط ٧٨٣ ط ٧٨٤ ط ٧٨٥ ط ٧٨٦ ط ٧٨٧ ط ٧٨٨ ط ٧٨٩ ط ٧٩٠ ط ٧٩١ ط ٧٩٢ ط ٧٩٣ ط ٧٩٤ ط ٧٩٥ ط ٧٩٦ ط ٧٩٧ ط ٧٩٨ ط ٧٩٩ ط ٨٠٠ ط ٨٠١ ط ٨٠٢ ط ٨٠٣ ط ٨٠٤ ط ٨٠٥ ط ٨٠٦ ط ٨٠٧ ط ٨٠٨ ط ٨٠٩ ط ٨١٠ ط ٨١١ ط ٨١٢ ط ٨١٣ ط ٨١٤ ط ٨١٥ ط ٨١٦ ط ٨١٧ ط ٨١٨ ط ٨١٩ ط ٨٢٠ ط ٨٢١ ط ٨٢٢ ط ٨٢٣ ط ٨٢٤ ط ٨٢٥ ط ٨٢٦ ط ٨٢٧ ط ٨٢٨ ط ٨٢٩ ط ٨٣٠ ط ٨٣١ ط ٨٣٢ ط ٨٣٣ ط ٨٣٤ ط ٨٣٥ ط ٨٣٦ ط ٨٣٧ ط ٨٣٨ ط ٨٣٩ ط ٨٤٠ ط ٨٤١ ط ٨٤٢ ط ٨٤٣ ط ٨٤٤ ط ٨٤٥ ط ٨٤٦ ط ٨٤٧ ط ٨٤٨ ط ٨٤٩ ط ٨٥٠ ط ٨٥١ ط ٨٥٢ ط ٨٥٣ ط ٨٥٤ ط ٨٥٥ ط ٨٥٦ ط ٨٥٧ ط ٨٥٨ ط ٨٥٩ ط ٨٦٠ ط ٨٦١ ط ٨٦٢ ط ٨٦٣ ط ٨٦٤ ط ٨٦٥ ط ٨٦٦ ط ٨٦٧ ط ٨٦٨ ط ٨٦٩ ط ٨٧٠ ط ٨٧١ ط ٨٧٢ ط ٨٧٣ ط ٨٧٤ ط ٨٧٥ ط ٨٧٦ ط ٨٧٧ ط ٨٧٨ ط ٨٧٩ ط ٨٨٠ ط ٨٨١ ط ٨٨٢ ط ٨٨٣ ط ٨٨٤ ط ٨٨٥ ط ٨٨٦ ط ٨٨٧ ط ٨٨٨ ط ٨٨٩ ط ٨٩٠ ط ٨٩١ ط ٨٩٢ ط ٨٩٣ ط ٨٩٤ ط ٨٩٥ ط ٨٩٦ ط ٨٩٧ ط ٨٩٨ ط ٨٩٩ ط ٩٠٠ ط ٩٠١ ط ٩٠٢ ط ٩٠٣ ط ٩٠٤ ط ٩٠٥ ط ٩٠٦ ط ٩٠٧ ط ٩٠٨ ط ٩٠٩ ط ٩١٠ ط ٩١١ ط ٩١٢ ط ٩١٣ ط ٩١٤ ط ٩١٥ ط ٩١٦ ط ٩١٧ ط ٩١٨ ط ٩١٩ ط ٩٢٠ ط ٩٢١ ط ٩٢٢ ط ٩٢٣ ط ٩٢٤ ط ٩٢٥ ط ٩٢٦ ط ٩٢٧ ط ٩٢٨ ط ٩٢٩ ط ٩٣٠ ط ٩٣١ ط ٩٣٢ ط ٩٣٣ ط ٩٣٤ ط ٩٣٥ ط ٩٣٦ ط ٩٣٧ ط ٩٣٨ ط ٩٣٩ ط ٩٤٠ ط ٩٤١ ط ٩٤٢ ط ٩٤٣ ط ٩٤٤ ط ٩٤٥ ط ٩٤٦ ط ٩٤٧ ط ٩٤٨ ط ٩٤٩ ط ٩٥٠ ط ٩٥١ ط ٩٥٢ ط ٩٥٣ ط ٩٥٤ ط ٩٥٥ ط ٩٥٦ ط ٩٥٧ ط ٩٥٨ ط ٩٥٩ ط ٩٦٠ ط ٩٦١ ط ٩٦٢ ط ٩٦٣ ط ٩٦٤ ط ٩٦٥ ط ٩٦٦ ط ٩٦٧ ط ٩٦٨ ط ٩٦٩ ط ٩٧٠ ط ٩٧١ ط ٩٧٢ ط ٩٧٣ ط ٩٧٤ ط ٩٧٥ ط ٩٧٦ ط ٩٧٧ ط ٩٧٨ ط ٩٧٩ ط ٩٨٠ ط ٩٨١ ط ٩٨٢ ط ٩٨٣ ط ٩٨٤ ط ٩٨٥ ط ٩٨٦ ط ٩٨٧ ط ٩٨٨ ط ٩٨٩ ط ٩٩٠ ط ٩٩١ ط ٩٩٢ ط ٩٩٣ ط ٩٩٤ ط ٩٩٥ ط ٩٩٦ ط ٩٩٧ ط ٩٩٨ ط ٩٩٩ ط ١٠٠٠ ط ١٠٠١ ط ١٠٠٢ ط ١٠٠٣ ط ١٠٠٤ ط ١٠٠٥ ط ١٠٠٦ ط ١٠٠٧ ط ١٠٠٨ ط ١٠٠٩ ط ١٠١٠ ط ١٠١١ ط ١٠١٢ ط ١٠١٣ ط ١٠١٤ ط ١٠١٥ ط ١٠١٦ ط ١٠١٧ ط ١٠١٨ ط ١٠١٩ ط ١٠٢٠ ط ١٠٢١ ط ١٠٢٢ ط ١٠٢٣ ط ١٠٢٤ ط ١٠٢٥ ط ١٠٢٦ ط ١٠٢٧ ط ١٠٢٨ ط ١٠٢٩ ط ١٠٣٠ ط ١٠٣١ ط ١٠٣٢ ط ١٠٣٣ ط ١٠٣٤ ط ١٠٣٥ ط ١٠٣٦ ط ١٠٣٧ ط ١٠٣٨ ط ١٠٣٩ ط ١٠٤٠ ط ١٠٤١ ط ١٠٤٢ ط ١٠٤٣ ط ١٠٤٤ ط ١٠٤٥ ط ١٠٤٦ ط ١٠٤٧ ط ١٠٤٨ ط ١٠٤٩ ط ١٠٥٠ ط ١٠٥١ ط ١٠٥٢ ط ١٠٥٣ ط ١٠٥٤ ط ١٠٥٥ ط ١٠٥٦ ط ١٠٥٧ ط ١٠٥٨ ط ١٠٥٩ ط ١٠٦٠ ط ١٠٦١ ط ١٠٦٢ ط ١٠٦٣ ط ١٠٦٤ ط ١٠٦٥ ط ١٠٦٦ ط ١٠٦٧ ط ١٠٦٨ ط ١٠٦٩ ط ١٠٧٠ ط ١٠٧١ ط ١٠٧٢ ط ١٠٧٣ ط ١٠٧٤ ط ١٠٧٥ ط ١٠٧٦ ط ١٠٧٧ ط ١٠٧٨ ط ١٠٧٩ ط ١٠٨٠ ط ١٠٨١ ط ١٠٨٢ ط ١٠٨٣ ط ١٠٨٤ ط ١٠٨٥ ط ١٠٨٦ ط ١٠٨٧ ط ١٠٨٨ ط ١٠٨٩ ط ١٠٩٠ ط ١٠٩١ ط ١٠٩٢ ط ١٠٩٣ ط ١٠٩٤ ط ١٠٩٥ ط ١٠٩٦ ط ١٠٩٧ ط ١٠٩٨ ط ١٠٩٩ ط ١١٠٠ ط ١١٠١ ط ١١٠٢ ط ١١٠٣ ط ١١٠٤ ط ١١٠٥ ط ١١٠٦ ط ١١٠٧ ط ١١٠٨ ط ١١٠٩ ط ١١١٠ ط ١١١١ ط ١١١٢ ط ١١١٣ ط ١١١٤ ط ١١١٥ ط ١١١٦ ط ١١١٧ ط ١١١٨ ط ١١١٩ ط ١١٢٠ ط ١١٢١ ط ١١٢٢ ط ١١٢٣ ط ١١٢٤ ط ١١٢٥ ط ١١٢٦ ط ١١٢٧ ط ١١٢٨ ط ١١٢٩ ط ١١٣٠ ط ١١٣١ ط ١١٣٢ ط ١١٣٣ ط ١١٣٤ ط ١١٣٥ ط ١١٣٦ ط ١١٣٧ ط ١١٣٨ ط ١١٣٩ ط ١١٤٠ ط ١١٤١ ط ١١٤٢ ط ١١٤٣ ط ١١٤٤ ط ١١٤٥ ط ١١٤٦ ط ١١٤٧ ط ١١٤٨ ط ١١٤٩ ط ١١٥٠ ط ١١٥١ ط ١١٥٢ ط ١١٥٣ ط ١١٥٤ ط ١١٥٥ ط ١١٥٦ ط ١١٥٧ ط ١١٥٨ ط ١١٥٩ ط ١١٦٠ ط ١١٦١ ط ١١٦٢ ط ١١٦٣ ط ١١٦٤ ط ١١٦٥ ط ١١٦٦ ط ١١٦٧ ط ١١٦٨ ط ١١٦٩ ط ١١٧٠ ط ١١٧١ ط ١١٧٢ ط ١١٧٣ ط ١١٧٤ ط ١١٧٥ ط ١١٧٦ ط ١١٧٧ ط ١١٧٨ ط ١١٧٩ ط ١١٨٠ ط ١١٨١ ط ١١٨٢ ط ١١٨٣ ط ١١٨٤ ط ١١٨٥ ط ١١٨٦ ط ١١٨٧ ط ١١٨٨ ط ١١٨٩ ط ١١٩٠ ط ١١٩١ ط ١١٩٢ ط ١١٩٣ ط ١١٩٤ ط ١١٩٥ ط ١١٩٦ ط ١١٩٧ ط ١١٩٨ ط ١١٩٩ ط ١٢٠٠ ط ١٢٠١ ط ١٢٠٢ ط ١٢٠٣ ط ١٢٠٤ ط ١٢٠٥ ط ١٢٠٦ ط ١٢٠٧ ط ١٢٠٨ ط ١٢٠٩ ط ١٢١٠ ط ١٢١١ ط ١٢١٢ ط ١٢١٣ ط ١٢١٤ ط ١٢١٥ ط ١٢١٦ ط ١٢١٧ ط ١٢١٨ ط ١٢١٩ ط ١٢٢٠ ط ١٢٢١ ط ١٢٢٢ ط ١٢٢٣ ط ١٢٢٤ ط ١٢٢٥ ط ١٢٢٦ ط ١٢٢٧ ط ١٢٢٨ ط ١٢٢٩ ط ١٢٣٠ ط ١٢٣١ ط ١٢٣٢ ط ١٢٣٣ ط ١٢٣٤ ط ١٢٣٥ ط ١٢٣٦ ط ١٢٣٧ ط ١٢٣٨ ط ١٢٣٩ ط ١٢٤٠ ط ١٢٤١ ط ١٢٤٢ ط ١٢٤٣ ط ١٢٤٤ ط ١٢٤٥ ط ١٢٤٦ ط ١٢٤٧ ط ١٢٤٨ ط ١٢٤٩ ط ١٢٥٠ ط ١٢٥١ ط ١٢٥٢ ط ١٢٥٣ ط ١٢٥٤ ط ١٢٥٥ ط ١٢٥٦ ط ١٢٥٧ ط ١٢٥٨ ط ١٢٥٩ ط ١٢٦٠ ط ١٢٦١ ط ١٢٦٢ ط ١٢٦٣ ط ١٢٦٤ ط ١٢٦٥ ط ١٢٦٦ ط ١٢٦٧ ط ١٢٦٨ ط ١٢٦٩ ط ١٢٧٠ ط ١٢٧١ ط ١٢٧٢ ط ١٢٧٣ ط ١٢٧٤ ط ١٢٧٥ ط ١٢٧٦ ط ١٢٧٧ ط ١٢٧٨ ط ١٢٧٩ ط ١٢٨٠ ط ١٢٨١ ط ١٢٨٢ ط ١٢٨٣ ط ١٢٨٤ ط ١٢٨٥ ط ١٢٨٦ ط ١٢٨٧ ط ١٢٨٨ ط ١٢٨٩ ط ١٢٩٠ ط ١٢٩١ ط ١٢٩٢ ط ١٢٩٣ ط ١٢٩٤ ط ١٢٩٥ ط ١٢٩٦ ط ١٢٩٧ ط ١٢٩٨ ط ١٢٩٩ ط ١٣٠٠ ط ١٣٠١ ط ١٣٠٢ ط ١٣٠٣ ط ١٣٠٤ ط ١٣٠٥ ط ١٣٠٦ ط ١٣٠٧ ط ١٣٠٨ ط ١٣٠٩ ط ١٣١٠ ط ١٣١١ ط ١٣١٢ ط ١٣١٣ ط ١٣١٤ ط ١٣١٥ ط ١٣١٦ ط ١٣١٧ ط ١٣١٨ ط ١٣١٩ ط ١٣٢٠ ط ١٣٢١ ط ١٣٢٢ ط ١٣٢٣ ط ١٣٢٤ ط ١٣٢٥ ط ١٣٢٦ ط ١٣٢٧ ط ١٣٢٨ ط ١٣٢٩ ط ١٣٣٠ ط ١٣٣١ ط ١٣٣٢ ط ١٣٣٣ ط ١٣٣٤ ط ١٣٣٥ ط ١٣٣٦ ط ١٣٣٧ ط ١٣٣٨ ط ١٣٣٩ ط ١٣٤٠ ط ١٣٤١ ط ١٣٤٢ ط ١٣٤٣ ط ١٣٤٤ ط ١٣٤٥ ط ١٣٤٦ ط ١٣٤٧ ط ١٣٤٨ ط ١٣٤٩ ط ١٣٥٠ ط ١٣٥١ ط ١٣٥٢ ط ١٣٥٣ ط ١٣٥٤ ط ١٣٥٥ ط ١٣٥٦ ط ١٣٥٧ ط ١٣٥٨ ط ١٣٥٩ ط ١٣٦٠ ط ١٣٦١ ط ١٣٦٢ ط ١٣٦٣ ط ١٣٦٤ ط ١٣٦٥ ط ١٣٦٦ ط ١٣٦٧ ط ١٣٦٨ ط ١٣٦٩ ط ١٣٧٠ ط ١٣٧١ ط ١٣٧٢ ط ١٣٧٣ ط ١٣٧٤ ط ١٣٧٥ ط ١٣٧٦ ط ١٣٧٧ ط ١٣٧٨ ط ١٣٧٩ ط ١٣٨٠ ط ١٣٨١ ط ١٣٨٢ ط ١٣٨٣ ط ١٣٨٤ ط ١٣٨٥ ط ١٣٨٦ ط ١٣٨٧ ط ١٣٨٨ ط ١٣٨٩ ط ١٣٩٠ ط ١٣٩١ ط ١٣٩٢ ط ١٣٩٣ ط ١٣٩٤ ط ١٣٩٥ ط ١٣٩٦ ط ١٣٩٧ ط ١٣٩٨ ط ١٣٩٩ ط ١٤٠٠ ط ١٤٠١ ط ١٤٠٢ ط ١٤٠٣ ط ١٤٠٤ ط ١٤٠٥ ط ١٤٠٦ ط ١٤٠٧ ط ١٤٠٨ ط ١٤٠٩ ط ١٤١٠ ط ١٤١١ ط ١٤١٢ ط ١٤١٣ ط ١٤١٤ ط ١٤١٥ ط ١٤١٦ ط ١٤١٧ ط ١٤١٨ ط ١٤١٩ ط ١٤٢٠ ط ١٤٢١ ط ١٤٢٢ ط ١٤٢٣ ط ١٤٢٤ ط ١٤٢٥ ط ١٤٢٦ ط ١٤٢٧ ط ١٤٢٨ ط ١٤٢٩ ط ١٤٣٠ ط ١٤٣١ ط ١٤٣٢ ط ١٤٣٣ ط ١

لأن العادة حاربة بالإقرار قبل القبض، فيحتمل صحة ما قلناه، فينبغي أن يستحلف خصمه لغير الاحتياط.^(١)

أثر جحود العقود في انقضاءها :

٢٤ - إذا جحد أحد المتبايعين لبيع أو غيره من العقود اللازمة - غير الكاح - لم يترتب على إنكاره له انقضاء العقد، وكان للأخر انفسخ بالعقد، وله بعد الإثبات المطالبة بشتره، لكن إن رضى هذا الآخر بالفسخ قولاً، أو بتركه المصومة مع فعل يدل على الرضى بالفسخ، كقفله المبيع إلى منزله، يفسخ العقد، فلو كان الثالث: اشترى مني هذه الدابة، وأنكر الآخر الشراء، فرضى البائع، فانفسخ البيع، وكان له أن يركب الدابة، ولو أن اشترى مني الشراء بعد رضى البائع بالفسخ لا يضل، لانفساخ العقد.

أما النكاح فلوحده الرجل أنه تزوج المرأة، ثم ادعى الزواج ونكحها، يقبل منه برهانه عند الحنفية لأن النكاح لا يعتمد لنسخ بساتر الأسلوب فكذلك بهذا السبب.^(٢)

وبواطن المالكية والشافعية والحنابلة الحنفية على أن إنكار الزوج النكاح لا يكون فسخاً.

وليس هو أيضاً طلاقاً عند الحنفية، والشافعية والحنابلة، ولونواه لأن الجمود هو لعقد النكاح، لا لكونه سرّاً، بخلاف ما لو قال: نيس هي

وهذا قول للشافعية في السرة خاصة.^(٣)
الثالث: وهو قول للمالكية فإنه أشبهه وردي عن مالك، أن الرجوع لا يقبل إلا بالبر بغيره المقر - لا مطلقاً - ومثال ما يعذبه المقر أن يقول طلقت زوجتي أو أمتي وهي حائض، فطلعت أنه زنى.^(٤)

ب - الإنكار بعد الإقرار لها هو حق للعباد :
٢٣ - قال ابن قدامة : حقوق الأعميين وحقوق الله التي لا تدور بالشبهات كالزكاة والكفارات لا يقبل رجوعه عن إقراره بها. لا نعلم في هذا خلافاً.^(٥)
حتى أنه لو أقر بالسرقة، لم يرجع عنها ثبت المال لأنه حق العبد، وسقط القطع لأنه حق الله.
عبر أن للشبهة التي عرضت من احتساب أن يكون صادقاً في رجوعه عن إقراره، دعت بعض الفقهاء أن يقولوا إن القاضي، إن رجع المقر في إقراره، لا يقضي عليه إلا بعد استخلاف خصمه، أن الإقرار لم يكن باطلاً.

قال ابن قدامة : لو أقر أنه وهب وأقبض الهبة، أو أنه ميسر المبيع، أو أقر المتاجر، ثم أنكر ذلك وسأل إحلاله خصمه، فإنه لا يستحلف على رواية عن أحمد، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، لأن دعواه تكذيب لإقراره، ولأن الإقرار أقوى من البينة، ولو شهدت البينة فقال: حلفوه لي مع بيته لم يستحلف، فكذلك هنا.

قال: وفي الرواية الثانية يستحلف وهو قول الشافعي وأبي يوسف، وعليه المختار عند الحنفية

(١) المغني ١/١٩٦ ط ثلاثة، ورواه المختار ١/٤٥٨، ونجده الأحكام ٢٠/٢٢

(٢) الشر المختار ١/٣٦٣، وفتح المغني مع حواشيه ١/٢١٨

(٣) حاشية شرح المنهاج ١/١٩٦، ومبينة المحتاج ١/١١١

(٤) المختار ١/٨٩

(٥) نفس لابن قدامة ١/٤٥٩ ط ثلاثة

الصلح مع الإنكار :

٢٦ - الصلح عقد يتوصل به إلى الإصلاح بين المتخاصمين .

والصلح في الأموال نوعان : صلح مع الإنكار ، و صلح مع الإقرار .

والصلح مع الإنكار عندما يكون المدعى عليه يرى أنه لا حق عليه ، فيدفع إلى المدعي شيئا اقتداءً ببيته وقطعا للمخصوصة ، وصيانة لنفسه عن التبدل بالخاصة في مجالس القضاء .

وقد اختلف الفقهاء في صحة مثل هذا الصلح ، فأجازوه الجمهور ، منهم أبو حنيفة ومالك وأحمد ، ومنعه الشافعي .

وأما من كان المدعى عليه مقرا ، لحق فصالح عنه ببعضه ، فهو المسمى بالصلح مع الإقرار .^(١) وينظر تفصيل القول في نوعي الصلح تحت عنوان (صلح) .

إنكار شيء من أمور الدين :

٢٧ - لا يجوز للمسلم أن ينكر شيئا من دين الإسلام .

ولكن من أنكر شيئا من أمور الدين لا يحكم بكفره ، إلا إن كان ما أنكره أمرا مجمعا عليه قد علم قطعا بحجيته انتهى رحمته عليه به . كوجوب الصلاة والزكاة ، ولم يكن ذلك المنكر جاهلا بالحكم ولا مكهرا ، وهذا قول جمهور الحنفية والمالكية والشافعية .

والشرط لبعض الحنفية وبعض المالكية وبعض الشافعية أن يكون الجحود قد علم بحجيته انتهى رحمته عليه به بالفسردة ، أي علما ضروريا لا يتوقف على

إسرائي ، فإنه إن نوى الطلاق وقع طلاقا . وعند المالكية : لو نوى الطلاق بجهل التنكح يكون طلاقا ، كأنهم جعلوه من كتابات الطلاق .^(٢)

أثر إنكار الردة في حصول التوبة منها :

٢٨ - إذا ثبتت ردة إنسان بالبيينة ، فأنكر أن يكون ارتد ، فخلقه في اعتبار ذلك الإنكار منه توبة قولان :

الأول : وهو قول الحنفية : إن من شهد عليه البيينة بالردة ، وهو ينكرها ، وهو مقر بالتوحيد وبمعرفة النبي صلى الله عليه وسلم وبدين الإسلام ، فلا يتعرض له ، لا لتكذيب الشهود ، بل لأن إكباره توبة ورجوع ، فيمنع القتل فقط ، وثبت بقية أحكام الردة ، كحبس وعمل ومطالاة وقب . الخ .^(٣) الثاني : وهو قول الشافعية واختلافه : يحكم بردته ، وطرقه أن يأتي بها يصير به الكافر مسلما . فإن لم يفعل استيب ، فإن تاب وألا قتل .^(٤)

ولم يتعرض المالكية لهذه المسألة فيما اطلعت عليه من كلامهم . وهذا قصد نص المناظرة على أنه إن كان ثبوت رده بالإقرار . فإن إنكاره يكون توبة ، ولا يتعرض له ، كما في مسائل الجهاد .^(٥) ولم نجد نصير المناظرة نصا في ذلك ، والظاهر أنه موضع اتفاق .

(١) الفتاوى الهندية ١/ ٣٧٥ ، خلا من البدع ، ووجه الإجماع

١/ ٣٢٢ ، ومائة المحتاج ٨/ ٣١٢ ، شرح منتهى الإرادات

١٨١/٣

(٢) الدر المختار ٣/ ٢٩٩

(٣) الطهري ٤/ ٢٧٩

(٤) شرح المنهاج ٣/ ٢٩٢

(٥) لنقي ١/ ٢٧٦

ويظهر تفصيل في هذه المسألة تحت عنوان
(زكاة)

ثانياً

الإنكار في الشكرات

٢٨ - إنكار الذكر هو النهي عن معصية الله تعالى أو
مالمسلم، أو بالقلب. فمن رأى حدود الله انتهكت
شرع له التغيير. يقول الله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَتَذَكَّرُ إِذْ
أُفْرِجْتَ أُولَئِكَ تُمَوِّنُ بِالْمَعْرُوفِ. إِنَّهُمْ عَنْ الشُّكْرِ
كَافُونَ﴾^(١) ويقول النبي ﷺ: «من رأى منكراً
مكراً يغيّره، يده، فبئس ما يستعمله، فإن لم
يستطع فقله، وذلك أصح للإيمان»^(٢)
وتفصيل القول في هذا الأمر، وبيان آداب النهي
عن المنكر يظهر تحت عنوان: (أداء رب العرف
والحج عن المنكر).

هذا، وإن قرأ لبي بكراً، (إنكار على غيره من
الأفعال)، أو ما يسميه من الأقوال، يدل على حوز
ذلك لعمل أو قول، وأنه لا يشرع شرعاً. وهذا
الذي هو أحد أصول الأدلة الشرعية، وهو نوع من
إسقاط لغة البرية، وسببه الأساسيون (الإنكار)
أو (الندب) ، ويظهر تفصيل من حله تحت عنوان
(تفويض) وفي باب (استقام من المنكر لأصوب).

مطر واستدلال أو في غير البعض. يعرفه كل
المسلمين

قال ابن القيم في المسألة: «وأما ما سمع عليه،
ولم يسمع أحد الضرورة، كما ستحكي في باب الآيات
التي سمع مع البنت بإجماع المسلمين، فظهر كلام
جمهور المتبعة لإكفار ما سمعوا، فإجماع بشرط
مبني القطع في اليقين. وأما عدم شرط كونه
معلوم بالضرورة فلا يكفر عنه من جحد مثل هذا
الحكم.

ويظهر من عديد من بعض حنفية أن المسائل
الإجماعية تارة يصحها لتوافق مع صاحب الشرع،
وتارة لا يصحها. فإذن يكفر بجهلته لمخالفته
التوافق لا لخالفته لإجماع. ويظهر ابن حجر المني
مثل ذلك عن بعض الشافعية.

وقد رتب من قول من اشترط في المعتمد، وإن
يكفر معلوماً من الدين بالضرورة قول خاتمة.
فإن اشترطوا لا يكفر بآثاره أن يكون ظاهر بين
المسلمين لأشبهه فيه، وعبارة شرع النهي. من
جحد حكماً ظاهراً بين المسلمين - بخلاف (نحو)
فرض التمسك لفت الآيات مع بث الصلب، وكان
ذلك الحكم جمعت عليه إجماعاً قطعياً لا شكاً،
إذ فيه - أي لإجماع السكوني - شبهة، كجحد
تحرير العزبي، أو جحد تحريم غم الحزير، أو
مدانة هبة الأنعام والدجاج، ومنه لا يجحد كونه
بشأن المسلمين، أو كونه مثله بينهم، ويصوب
حكمه، وأصحب على الحمد، كفى»^(٣)

= مع حاشية الصبور ومعه ١٧٥/١. وشرح شهر لإيراد
١٨٠٠

١٠ - سورة البقرة ١٩٠

١١ - حدثت في أول منار من طبعه سنة ١٢٠٠ هـ وأخرجه
سنة ١٢٠٠ هـ ط الحاشية

(١١) ابن عسدين ١٨٠/٢، وأعلام شواطيح لإجماع لا في غير
المفسر، طبع في الروم ١٢٠٠ هـ ٢٣٠/٢، وشرح النجاشي

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التثمير والاستثمار :

٢ - التثمير والاستثمار كالإسماه أيضا ، يقال : ثمر ماله إذا ثمره .^(١)

ب - التجارة :

٣ - التجارة تعاقب المال بالمعاوضة لغرض الربح . فهي بذلك من الأعمال التي يطلب بها زيادة المال وتعتبر وسيلة من وسائل تسميته .^(٢)

ج - الاكتساب :

٤ - الاكتساب هو طلب الرزق . وأفضل الكسب الحسمي في طلب الرزق والمعيشة ، وفي الحديث : «أطيب ما أكل الرجل من كسبه» ، ولله من كسبه .^(٣)

٥ - لاكتساب هو طلب المال ، سواء أكان تنمية ماله موجود ، أم بالعمل بغير ماله ، كمن يعمل بأجرة .

أما الإنماء فهو العمل على زيادة المثل ، وذلك يكون لاكتساب أنفس من الإنماء .^(٤)

٥ - الزينة :

٥ - الإنماء هو فعل ما يزيد به الشيء ، كما سبق ، أما

١ - ساء العرب والمصري ١/ ٥٧٤ - وضع القدير ١٧٩١
٢ - فضاء العرب وقصوبي ١/ ٢٨ ط بحسب المحقق . ومنه
الأردب ١/ ٣٧٠

٣ - حديث «أطيب ما أكل نمرح» . أخرجه ابن رابعة
١/ ٢٦٨ - ٢٦٩ ط مجمع البحار وأبو رزق كمال ط
القدسي للشارح ١/ ٣١٥ ط المكتبة التجارية

٤ - تاريخ العرب والنصائح للمع والاعمال ١/ ١٧٢

إنشاء

التعريف :

١ - لإنشاء لغة مصدر بمعنى ، وهو من نوع يحيى نساء وإنشاء . وفي لغة . ناسموا ، أي زاد وكثره وسميت الشيء نسبة حدثه يسمى . وإنشاء والتنمية : فعل مانه يزيد الشيء ويكثر

وعنى الصيد غلب ، وإنشاء أن يرمي الصيد فينب عن عينه ثم يدركه ماله ، وعن ابن عباس مرهونا : كل ما أصعب . وذبح ما أنشيت .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عما ورد في المعنى اللغوي .^(٢)

ثم إنشاء هو الزيادة ، أي يكون نتيجة الإنشاء غالبا ، كما يقول الأدباء ، وقد يكون إنشاء ذاتيا وإنشاء نوعان : حقيقي وتقليدي ، فالحقيقي لزيادة الماتوال والتنازل والتجارب . والتقليدي : لتتمكن من الزيادة يكون المال في يده أو يد ماله .^(٣)

والإنشاء العرب . والنصائح العرب والترانيم عرب الفداء التاسع ص ٩٠ ، ٩٢٩ ط وزارة الأوقاف

وحديث ابن عباس «كل ما أنشيت ومع ما أنشيت» أخرجه الطبراني في المعجم (١/ ١٧٠) (١/ ١٢٧) ط العربية فإن المبني والجمع (١/ ٣١٠) وبه اتفاق من صدر من إنشاء لغوي وهو مذكور

٢ - العظم للتعريف بأصل المهد ١/ ١٢٨ ط دار المعرفة وبت . والمبني ١/ ٥٧٢ ، ٥٥٢ ط الربيع الحديث . والاحتياط ١/ ٩٨ ، ٩٨ ط دار المعرفة بروت . وحسنه الأكسل ١/ ١٢٨ ط دار المعرفة بروت . وشبه الإرداب ١/ ٥٠٥ ط دار الفكر . ومع المحقق ١/ ١٢٨ ط الصحاح ليد

٣ - الاحتياط ١/ ١٢٨ . والهدب ١/ ٣١٠ ط ابن خلدون ١/ ١٢٨ ط

داني ليد

و- تعطيل :

٧- التعطيل التفرغ، والتعطيل الموت من الأرض، وإبطل معطلة لا داعي لها، وتعطل الدار أحلاها، وتعطل الرجل إذا بقي لا عمل له، ويضول الفقهاء: من نجر أرضاً وترك عملاتها، قيل له: إما أن تعمروها أن ترفع يدك، فإن استمر تعطيلها فمن عمرها فهو أحق بها،^(١) لقول عمر رضي الله عنه: من نجر أرضاً فعطّلها ثلاث سنين فحده قوم فعمروها فهم أحق بها.^(٢)
فالتعطيل أيضاً ضد الإبقاء.

ز- القنية :

٨- القنية (بكسر ايماء وضمة) الكسبة، واقتنيت: كسبه، ويقال: اقتنيت أي اتخذته لنفسك قنية لا فلنجارة، والقنية الإمساك، وفي الرامز: القنية: المال الذي يؤثله الرجل ويؤثره، ولا يبيعه لينعله.

والفقهاء يفرقون في وجوب الزكاة بين ما يتخذ للقبضة أي للملك وما يتخذ للنجارة.^(٣)
فالقنية أيضاً تعطيل للمال عن الإبقاء.

ح- ادخار :

٩- الادخار: إبعاد الشيء، وإمساكه لاستعماله

الزيادة فهي الشيء المزداد أو المزيد على غيره، وفي الصروق في اللغة: الفعل ما يزيد زيادة من نفسه، وزاد لا يزيد ذلك. يقال: زاد ما كان بها ورثه عن والده ولا يقال ذلك في نهب. ومعنى ذلك أن الإلب، هو العمل على أن تكون الزيادة تابعة من نفس الشيء وليست من خارج، أما الزيادة فتتكون من خارج فهي اعم.

ويقسم الفقهاء الزيادة إلى متصلة ومنفصلة، ويقسمون كلا منهما إلى متولدة وغير متولدة، فالزيادة المتصلة المتولدة كالتسليم والخياطة، والزيادة المتصلة المتولدة كالولد والشمع، وغير المتولدة كالأجرة.^(٤)

هـ- الكثر :

١٠- الكثر مصدر كثر، وهو أيضاً اسم للمال إذا أحرز في بقاء وقيل: بالكسر المال المدفون، وتسمي العرب كل شئ مجموع يتنافس فيه كثرًا، ويطلق على المال المحزون والمضون، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْسِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبُخْسَهُمْ نَعْدَابُ اللَّهِ﴾^(٥) وفي الحديث: وكل مال لا تؤذي وكأنه فهو كثره،^(٦) والكثر ضد الإبقاء.

(١) لسان العرب، والسيوطي في اللغة ص ١٧٣ ط ٤ دار الأحياء الحديثية، وابن عبد البر ١/ ٨١، ١٣٢، ومنهج الإزداعات ١/ ١٠٦، ١٠٧، والمهاجر ٣/ ٣٩٧، ومنع عقيل ٢/ ٢٦٢.

(٢) سورة النور ٢٤.

(٣) لسان العرب، والدرج المبر والظم المستجاب ما من الهدى ١٩١، وحديث: لكل مال لا تؤذي زكاته فهو كثر، أخرجه البيهقي في الزكاة من سنن (٨٩٦) مؤلفه، ولنا به خبر الصحيح ثم ذكر أنه يروي به يروي وقال ليس بالعمري، وقد صنف السيوطي فيس القديم (٢/ ٢٩٨).

(٤) لسان العرب، ولغتي ٢/ ٢٧٠.

(٥) أخرجه عمر رضي الله عنه، ورد في المخرج أبي يوسف ومن ٦٩ ط الشريعة، لمسلم، من كتابه آرس لم تركها ثلاث سنين علم بصرها مصروها قوم أحرار لهم أضيها، وقال من جبر وعقده غلات (الدراية ص ٢١٥).

(٦) لسان العرب والرامز ص ١٥٨، ٣-٣، والهدى ١/ ١٦٦، والمهني ٣/ ٣٩٣، وموجز الإقبال ١/ ٣٩١.

لوقت الحاجة، وفي الحديث: «كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأصاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم»^(١).

فالإتياء في حال الادخار معطل عن الإتياء.

(أولاً)

الإتياء (يعني زيادة المال)

حكم إتياء المال :

تحية :

١٠ - الإنسان دائسبة للمال : إما أن يكون مالكا للربة (العين) وللتصرف فيها، كالثي الذي يملكه الإنسان بشرائه أو هبة أو إرث ويكون تحت يده وأهلا للتصرف فيه : وإما أن يكون مالكا للربة فقط دون التصرف كالسجور عليه، وإما أن يكون مالكا للتصرف فقط دون الرقة كالولي والوصي والوكيل وناظر الوقف والقاضي والسفطان فيما يرجع إلى بيت المال، وإما أن يكون لا يملك للربة ولا التصرف كالغائب والعضوي والمترين والمودع والمقتط في مدة التعريف.

حكم الإتياء بالنسبة لمالك الرقة والتصرف.

مشروعيته :

١١ - إتياء المال الذي يملكه الإنسان ويملك التصرف فيه جائز مشروع، والخليل على مشروعيته، أن الله تعالى أحل البيع والتجارة حتى

في مواسم الحج، وذلك العمل وسهولة لإسهاء كما يقول الفقهاء^(٢).

يقول الله تعالى : ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣) ويقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٤) ويقول : ﴿وَأَقْرَبُونَ بِمُضَيِّقِينَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَفِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٥) أي يسافرون للتجارة، ويقول : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَتَغَوَّا فُضُلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٦) يعني في مواسم الحج^(٧).

كما ورد أن النبي ﷺ دقّع إلى عروة البازي ديناراً ليشتري له شاة فاشترى شاتين فباع إحداهما بدينار وأتى النبي ﷺ بشاة ودينار فدعا له بالبركة^(٨) وكذلك يقول النبي ﷺ «التاجر الصدوق الأمين مع البين والتصدقين والشهداء»^(٩) ويقول : «الجالب مرزوق والمستكر

(١) الدرر ١/ ٥٨ ط المحبّة.

(٢) سورة البقرة / ٢٧٥

(٣) سورة النساء / ٢٩

(٤) سورة المائدة / ٦٠

(٥) سورة الفرقان / ١٩٨

(٦) بطرقي ١/ ١٢٣ ط دار الكتب، وأحكام عراقي للبحراني

(٧) ٢/ ٢٦٠، وسامعيا ط لطفة البية، والمهدب ١/ ٢٦١ ط دار

المعرفة بيروت. والمغني ٢/ ٢٩٠ ط مكتبة الرضى، والاحتيار

(٨) ١/ ١٩ ط بيروت، والفتاوى ٢/ ٢٦٠، والاحتيار ١/ ١٩٠،

١٩٧٢، وصحاح الإجازات ٢/ ٤١٠، ٤١١ ط دار الفكر،

والمهدب ١/ ٢٦٢

(٩) حديث عروة البازي أخرجه البخاري في فضائل

(١٠) ١/ ١٢٢ ط طهفة، وأخرجه أبو داود في السبع

(١١) ١/ ٢٧٧ ط طهفة، والفتاوى، والفتاوى له.

(١٢) حديث، وأخرجه الصدوق الأمين مع التبيين والتصدقين

والشهداء، أخرجه الرمزي في البين (٣) ١/ ٢٦٠ ط

الحلي، وحاشيته، والمصنف ١/ ٢٦٠ ط دار المكتبات المصرية

(١٣) المصنف الصغير والمهدب ١/ ١٩٧، وصحاح الإجازات ١/ ٢٦١،

وحديث: «كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأصاحي فوق ثلاث

فأمسكوا ما بدا لكم» أخرجه مسلم في الأصاحي

(١٤) ١/ ١٩٧ ط طهفة

لمصلحته ومصصلحة الجماعة، والمحافظة على المال مقصد من مقاصد الشريعة، ولذلك منع منه السفهاء حتى لا يضيعوه. ومن وسائل حفظه تجنبه بتجارة أو زراعة أو صناعة أو غير ذلك، ولذلك يقول الفقهاء في الحكمة من مشروعية الشركة: الشركة وضعت لاستئثار المال بالتجارة لأن غالب نيل المال بالتجارة، والناس في الاهتداء إلى التجارة مختلفون بعضهم أهدي من بعض، فشرعت الشركة لتحصيل غرض الاستئثار، وحاجة الناس إلى استئثار المال منصفة، فشرعت هذه العقود لمصالح العباد.

وفي القراض يقول الفقهاء: إن الضرورة تدعو إلى لا احتياج الناس إلى التصرف في أموالهم وتسميتها بالتجر فيها، فهو من المصالح العامة، وليس كل أحد يقدر عليه بنفسه، فيضطر إلى الاستئثار عليه.^(١)

إنهاء المال بحسب نية الشخص :

١٣ - الإنهاء، نوع من أسواع الاكتساب، وتختلف حكمه بحسب الغرض منه

فيقرض إن كان لتحصيل المال بقدر الكفاية لنفسه وعياله وأقضاء ديونه.

ويستحب الرائد على الحاجة إذا كان الغرض منه عواسة الفقير ونعم المريب وهو جئت أفضل من التمرغ لنيل العباد.

محرم (أو معلوم)؛^(١) وقول: ولا يقرض مسلم خرسا ولا يزرع زرعاً قبل كل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة،^(٢) ويقول: نعم المال الصالح للرجل الصالح.^(٣)

ولتحصيل هذا الغرض (وهو الإنهاء) تبحث الشريعة أنواعاً من العقود كالشركات.

وقد روي عن جماعة من الصحابة أنهم دفعوا مال اليتيم مقاربة، كذلك بُعث النبي ﷺ والناس يتعاملون بالشركة والمضاربة فأقرهم ولم يكر عليهم.^(٤)

حكمه المشروعية :

١٢ - شرع للإنسان نسبة ماله حفاظاً على المال

عن طريق المهر البصري عن أبي سعيد، وأبو إسحق عن أبي سعيد، بما تقدم ذلك مما لا يفي في جميع التحصيل وهو (١٩٧) قاضيه منقطع قال المصنف: وله شواهد عند المصنفين. (فيض القاري ٢/٢٧٨).

(١) حديث: المصنف مروي والمحتكر محرم، (أو معلوم) أخرجه ابن عساق في المعجم من سنة (٢١٨/٢٢٨) وقال في المرواني: في إسناده علي بن زيد عن سعد بن عبد الله وهو ضعيف وحديثه احتفظ ابن حجر في الشخص الأخير (١٢/٢٢) في المكتبة الأثرية.

(٢) حديث: ولا يقرض مسلم خرسا ولا يزرع زرعاً قبل كل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة، أخرجه مسلم في المسألة (١١٨٨/١١٨٨) في المصنف وأخرجه البجلي في شرح السنة (١١٩/٢٢٦) في الملوك الإسلامية.

(٣) لمحي ٣/٥٦، ولا اختيار ١/١٦٠، ١٧٦، والمهند ١/٣٦٢ وحديث: نعم المال الصالح للرجل الصالح. أخرجه أحمد في المسند (١٩٧/٢٠٢) عن عمرو بن العاص في الكتب الإسلامية.

(٤) البدائع ١/٥٨، ٧٩، والقي ٢/٢٦، والمهند ١/٣٩٦، ومع لمحي ٢/٢٨٠ في الصحاح لبيبا، والاختيار ٣/١١، ١٩، وشعبي الإزدي ٢/٢١٩.

(١) صحيح الجليل ٣/٦٦٢، والبدائع ١/٥٨، ٧٩، والمهند ١/٣٩٦، ٢/٢٨٠ في المكتبة الإسلامية، والقي ٢/٢٦، ٣٧.

ويباح الزائد إذا كان مغروس التحمل والنعيم لقول النبي ﷺ: «نعم المال المصالح للرجل المصالح»^(١)

ويكره (أي كراهة غريم) الزائد إذا كان للنفاعة والتكاثر والبطر والأشر وإن كان من حل - لقول النبي ﷺ: «من ظلمها حلالا حكايا لها مفاخرها لقي الله تعالى وهو عليه غضبان»^(٢)

حكم الإنهاء بالنسبة لمن يملك التصرف دون الرقبة

١٤ - من يملك التصرف في المال دون الرقبة كالولي والوصي وناحط الوقف والسوكيل والقاضي والسultan هؤلاء يتصرفون فيها بكونه من أموال التمس والغصن وأموال الوقف ولوقل بيت المال بلذن شرعي، وهم أملاك على هذه الأموال، ونظرم فيها يكون من فيه الخط لأربابها، ولذلك يجوز لهم إيه هذه الأموال لأنه أوفر حظا.

يقول الفقهاء: السوكيل والوصي والولي والقاضي والسultan فيما يرجع إلى بيت المال يتصرفون به دون شرعي

والوصي دفع المال إلى من يعمل فيه مضاربة سياسة عن التمس، والقاضي - حيث لا وصي -

(١) حديث «نعم المال المصالح» - مسند صحيح (ص ٩٤)

(٢) الإخبار ١٧٢/٤

وحديث: «من ظلمها حلالا حكايا لها مفاخرها لقي الله تعالى وهو عليه غضبان» - أخرجه أبو نعيم في الحلية (ص ٢١٥) وهو من طريق مكحول عن أبي هريرة - وقال خلقي أن جامع التحصيل (ص ٢٥٢) عن مكحول في الدرر النظم (نقل ما هو في البحر منقول)

إعطاء مال لوقف والمائب والبقطه والتميم مصرية.

ولأنظر الوقف سمعته بإيجاز أو زرع أو غير ذلك. ونظام الخريف يرجع إلى بيت المال بالتتميم والإصلاح. وقد استدلل الفقهاء على حواز تصرف هؤلاء المذكورين بالإعلاء فيها بكونه من أموال بالآتي:

١ - ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال: «من ولي شيئا من مال فليجعله لله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»^(١)

٢ - ما روي عن جماعة من الصحابة أنهم دفعوا ما كان بينهم مصرية، منهم: عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

٣ - ما روي أن النبي ﷺ: «دفع إلى عروة البارقي دينارا يشتري له شاة، فأشترى شتين، فباع إحداهما بدينار، وأتى النبي ﷺ بشاة ودينار، فدعا له بالبركة»^(٢)

٤ - استدلال على أن الإمام له الظرف في أموال بيت المال بالتتميم والإصلاح، بما روي أن عبد الله وعبد الله أبي عمر بن الخطاب أمضا من أبي موسى الأشعري - وهو أمير البصرة - مالا من بيت المال لبيتها وبعده ثم يؤدى رأس المال إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فأبى عمر، وجعل المال

(١) حديث: «من ولي شيئا من مال فليجعله لله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» - أخرجه البيهقي في الزكاة من مسنده (٢٤١: ٢٢٢: ٢٤١) في طريقه، وفيه ما لا يروى في هذا الحديث من طريقه، بل هو في إسناده طلال. لأن النبي ﷺ في الحديث.

(٢) حديث عروا جاري سبل صحيح (ص ٢١٠)

(ثانياً)

الإنهاء (بمعنى نفي الصيد بعد رميه)

١٨ - التعبير بالإنهاء بمعنى رمي الصيد حتى غاب عن العين بعد رميه، ورد منسوماً لابن عباس رضي الله تعالى عنهما، والقال أن الغفهاء لا يستعملون هذا اللفظ، وإنما ذكروا المسألة واستدلوا على رأيهم بقول ابن عباس، جاء في يدائع الصائغ: إذا رمى الصيد وتوارى عن عينه وقعد عن طلبه ثم وجده لم يؤكل، فلما إذا لم يتوار أو توارى لكنه لم يقعد عن الطلب حتى وجده يؤكل استعمائاً، والقياس أنه لا يؤكل، وروي عن ابن عباس أنه مثل عن ذلك فقال: كل ما أصيبت وقع ما أميت.^(١)

قال أبو يوسف رحمه الله: الإنهاء ما عاينه، والإنهاء ما توارى عنه. وقال هشام: الإنهاء ما توارى عن بصرك، إلا أنه أقيم الطلب مقام البصر للضرورة، ولا ضرورة عند عدم الطلب.^(٢)

وفي المغني لأبن قدامة: إذا رمى الصيد فغاب عن عينه فوجده ميتاً ومهجه فيه ولا أثر به غيره حل أكله، وهذا هو المشهور عن أحد، وكذلك لو أرسل كلبه على صيد فغاب عن عينه ثم وجده ميتاً ومعه كلبه حل، وعن أحمد إن غاب نهاراً فلا بأس، وإن غاب ليلاً لم يأكله، وعن أحمد ما يبدل على أنه إن غاب مدة طويلة لم يبيع، وإن كانت يسيرة أبيع، لأنه قيل له: أن غاب يوماً؟ قال: يوم كبير، ووجه ذلك قول ابن عباس إذا رميت فأقعصت فكل،

(١) الأثر عن ابن عباس رضي الله عنه . سنن ترمذ (٢٤٨١).

(٢) يدائع الصائغ ٥٩/٥

ولذلك يحرم تنمية المال عن طريق غير مشروع كالربا والغش والتجارة بالخمر ونحو ذلك.^(١) وقوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»^(٢) وقول النبي ﷺ في الحكر: «لن الله شارب» وساقها وساقها ومبتاعها...^(٣) الحديث. وقوله ﷺ: «إن الله ورسوله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير والأصنام».^(٤)

ما يتعلق بالغشاء من أحكام:

١٧ - المال سواء أكان في يد مالكه أو يد المصروف فيه. أم كان أمانة أو غصباً، إذا تم، سواء أكان نكاحاً طليعاً أو نكاحاً يعمل، فلن الله أحكام، تختلف باختلاف مواضعها.

ولعرفة تفاصيل ذلك ينظر مصطلح (زبادة).^(٥)

(١) كفتية الفقهاء الرباني ٣٣٩/٢ ط مطبعي الخليل، والذهب ٣٧٤/١، وجميع الأصول ١٠، ٥٦٥ ط الفلاح (٢) سورة البقرة ٢٧٥

(٣) حديث: «لن الله الحمر وشربها ومبتاعها وباعها وصنامها، وحامرها ومصرفها وصيداتها والميتة».

أخرجه أبو داود في الأشربة من سننه ٣١٧٤/٨٢/٤ ط المحلى ١- وابن علقمة في الأشربة ١١٦٦/٢/٤ ط المحلى في هاشم بن الحبر ٣٢/٤: روى الزبيدي وابن علقمة ورواه لفظ

(٤) حديث: «إن الله ورسوله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير والأصنام». أخرجه البخاري في صحيح ٢٢٩/١/٤ ط الشبلية، وسلم في المسألة ١٧٠٧/٣/٥٨١ ط المحلى.

(٥) يدائع الصائغ ٤١/٢ ط شرح الطبري، العلبة ط أهل، والخصر الزقاق ٢٣٩/١، وأصله ١٥٥/٢، والاختيار ٣/٢٤، والمغني ١٢/٥٧٧، ١٢٦٠، ١٢٦١، ٢٦٠/٥، وصح ١٢/١٢٠٠، ١٢٨/٢، وبني المحتاج ٣/٣٨٠، ٣٩٨، ١٢٩/٢، وجامع المحلى ١/١٨٨، ١٨٨

الألفاظ ذات الصلة :

أ - البرنامج :

٢ - البرنامج : هو ورقة الخدمة للحساب وهو مغرب «برنامج»^(١)

وفي المغرب : هي النسخة المكتوب فيها عدد التيب والامعة وأنواعها المبعوث بها من تيمال لآخر فالبرنامج هو تلك النسخة التي فيها عدد المبعوث، ومنه قول الشاعر : رثا وزد الحمولة في البرنامج كذا^(٢)

ونص فقهاء المالكية على أن البرنامج : هو الدفتر المكتوب فيه صفة مالي النوعاء من التيب النبعة^(٣)، وتلتفصيل بنظر مصطلح : (برنامج).

ب - المرقم :

٣ - المرقم : من رفعت الشيء إذا علمته بعلامة لينز، عن غيره كالتكتابة ونحوها^(٤) وفسره الحنفية في قولهم البيع بالرقم بأنه علامة يعرف بها مقدار ما يقع به البيع^(٥).

وقال الحنفية : بأنه التمس المكتوب على التوب^(٦) وهو أوضح من غيره. وللتفصيل ينظر : (البيع بالرقم)

وإن ربيت فوجدت فيه سهلك من يومك لو ليئتلك فكل، وإن بات غدت ليلة فلا تأكل، فإنك لا تدري ما حدث فيه بعد ذلك^(٧) ولشافعي فيه قولان لأن ابن عباس قال : كل ما أصبت، وما أنميت فلا تأكل.

قال المحكم : الإصبة الإنعاص، يعني أنه يبروت في الخان، والإنهاء أن يغيب عنك يعني أنه لا يبروت في الخال^(٨).

وينظر تفصيل الموضوع في (صبي).

أنموذج

التعريف :

١ - لأنموذج معان منها : أنه ما يدل على صفة الشيء، كأن يرى إنسان إنسانا صاعا من صبرة قمح مثلا، ويصعب الصبرة على أنها من جنس ذلك الصاع، ويقال له أيضا نموذج : قال التيمياني :

لنموذج : مثال الشيء الذي يعمل عليه، وهو مغرب^(٩).

(١) كتاب العروض لمؤلف برنامج، وفيه أنها بفتح الباء والياء، وقيل بكسر الهمزة، وقيل بكسرهما.

(٢) المغرب مثلا وبرنامج.

(٣) التشرح تصغير ١/٢، وهو ما كان قد أورد في التشرح بحسب نصه أنه دفتر المكتوب فيه صفة مالي العدل من التيب.

النية إلا أن الرقة مالم - (طرماء).

(٤) التصابع التيم مائة، لم.

(٥) حنيفة ابن ماجين ٢٩/٨.

(٦) لغني لامن فدية ٢٠٧/١ - ط الرافعي، طاف أولي التيس ٢٠/٣.

(٧) الآثار من ابن حبان رضي الله عنه سبق ترجمته (١/٦).

(٨) فتاوى ١٨، ٤٥٣، ٤٥٤.

(٩) التصابع للتيس ١٩٧/٢، وكذلك الطنصاع هي من الإقناع.

١٩٣/٣ - ط مطبعة العصر الحديثة، ومثالبه ابن حبانين.

١٩٦/١، ومباح نظائير ١٩٦/١.

الحكم الإلهامي :

٤ - أورد الخنفة في كتاب البيوع أن البيع ينعقد بالإيجاب والقبول ، وأنه لا بد للعاقدين من معرفة البيع معرفة نافية للجهالة المنطوية للمنازعة .

فإن كان البيع ساجداً اكتفى بالإشارة إليه ، لأنها موجبة للتعريف فاطعة للمنازعة . وإن كان غامضاً فإن كان مما يعرف بالأمم كالكبلي والورني والعدي المتقلب موزة الأمم كروية الجميع إلا أن يختلف فيكون له خيار العيب ، أو خيار فوات الصرف المرغوب فيه . وإن كان مما لا يعرف بالأمم كالثوب والميوان فيذكر له جميع الأوصاف قطعاً للمنازعة ويكون له خيار الرؤية .

كما أنه لا بد كذلك من معرفة مقدار الثمن وصفته إذا كان في الدقة قطعاً للمنازعة ، وإن أطلق الثمن فهو على غالب نقد البلد ، وإن لم ينعلموا بها انصرف إلى المعتاد عندهم . ويكفي أن يرى المشتري من البيع ما يدل على العلم ، لأن رؤية جميع المبيع غير مشروطة لتعديدها كوجه صبرة لا تضللت أحواله .^(١) فمتى كان الأمم قد دل على ما في الصبرة من مبيع دلالة نافية للجهالة ، وكان مما لا تضللت أحواله ، وكان الثمن معلوماً ، كان البيع به صحيحاً وبغيره لا .

هذا ما عليه الفقهاء ، فقد شرطوا فيها بغيره به البيع : معرفة العاقدين بالبيع والثمن معرفة نافية للجهالة ، وأن رؤية بعض المبيع تكفي إن دلت على الباقي فيها لا يختلف أمزلاء واختلافينا .

وقال الشافعية في الأمم المذموم المذموم

الأجزاء كالمخرب : إن رؤيته تكفي عن رؤية باقيه البيع ، والبيع به جائز . وإذا حضر البائع الأمم وقال : بعثك من هذا النوع كذا فهو باطل ، لأنه لم يعبئ مالا ليكون بيعه . ولم يراع شرط السلم ، ولا يقوم ذلك مقام الوصف في العلم ، لأن الوصف باللفظ يرجع إليه عند النزاع ، فإن عين الثمن وبينه حاز .

وقال الخنفة : إن البيع بالأمم لا يصح إذا لم ير البيع وقت العقد ، أما إذا رؤي في وقته وكان على مثاله فإنه يصح .^(٢)

إشياء

التعريف :

١ - الإتيان في اللغة : يكون بمعنى الإعلام ، والإبلاغ ، يقال أتيت الأمر إلى الحاكم أي علمته به . ويكون بمعنى الإتمام والإنجاز . يقال : أتم العمل إذا أنجزه .^(٣)

وقد استعمله المالكية والشافعية بمعنى إبلاغ القاضي قاضي آخر بحكمه ليفعله ، لو بها حصل عنه ما هو دون الحكم ، كسباغ الدعوى لقاضي آخر لينممه . ويكون إما مشافهة أو بكتاب أو

(١) النشر الكبير ٢٤/٣ ، وبجواهر الإكليل ٦/٢٠٦ ، وفيه شرح شرح المشي على مباح الطالين ١٥٢/٢ - ١٥٣ ، ١٦١ - ١٦٣ ، وكشاف القناع ١٢/٢٠٦ ، طبع بيروت .

(٢) الصحاح والتهذيب الكبير ، ومجيب الأمية والملك ، والمراجع لمباحات الملايكة ، مادة (بيع) .

(٣) المحلل شرح المختار ٤/٢٠٦ ، طار المصنف ، وابن عديم ٦٦ ، ٦٥ ، ٢١ ، ٥/٤

بشاهدين^(١) ومرجع في تفصيل ذلك إلى (دهري. قضاء).

وأما بالمعنى الثاني فقد استعمله الفقهاء كذلك ، ويرجع إلى بحث (المهام).

أنوثة

التعريف :

١ - الأنوثة خلاف الذكورة ، والأنثى - كما جاء في الصحاح وغيره من كتب اللغة - خلاف الذكر ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ﴾^(٢) ، ولجميع على إنثى وأنثى ، وامرأة أنثى : أي كلمة في أنوثتها .

والأنثيان : المحصنات .^(٣) (ر : خصام).

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .

هذا ، ويذكر الفقهاء للأنوثة علامات وأمارات تميزها عن الذكورة فضلاً عن أعضاء الأنوثة ، وتلك الامارات إما حبة كالخيط ، وإما ممنونة كالطباع .

وسأتي بيان ذلك في مصطلح (خشي).

الألفاظ ذات المصلة :

الخنوثة :

٢ - الخنوثة حالة بين الذكورة والأنوثة .

ويذكر كتب اللغة أن الخشي عن له والمرجال وأنثاء جميعاً^(٤) .

وأما عند الفقهاء ، فقد قال النووي : الخشي

ضربان : ضرب له فرج المرأة وذكر الرجال ، وضرب ليس له واحد منهما^(٥) .

وللتفصيل بنظر مصطلح : (خشي).

احكام الانوثة

انثى الأدمي :

أولاً : تكريم الإسلام للأنثى :

بتمثل تكريم الإسلام للأنثى فيما يأتي :

حسن استقبالها عند ولادها :

٣ - كان استقبال الأنثى في العرب قبل الإسلام استقبالا ميثاء يتقدمون بها ، وفسود وجوههم ، ويتوارون عن الأعين ، إذ هي في نظرهم حبة للفقر أو للعلم ، فكأنوا يتدربوا حبة ، ويستكثر الرجال عليها الفقة التي لا يستكرها على عيده أو حيوانه^(٦) ، فبس الله سبحانه وتعالى المسلمين عن ذلك ، وبم هذا الفعل الشنيع ، وبين أن من فعل ذلك فقد ياء بالخسران المبين ، ﴿ قَدْ خَبِرَ الْمَلِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾^(٧) .

(١) شرح الدرراني ١/ ١٥٠ ، ١٥١ ط دار الفكر . وبمصر : الحكم بياض خنوي ط ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، وبمكة : المطبع ١٩٠٩ ط

مصطفى الحلبي ، والهيوي وصية ٢/ ٣٠٩

(٢) سورة الحجر ١٣

(٣) الصحاح ١/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ باب إنشاء لصل لألف ، ط دار الكتاب العربي ، والفاخرين لشعب ، والصحاح الثير ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

(٤) للصحاح ص ١٠٠ ، ١٠١ ، وبحث ، والصحاح والفاخرين .

(٥) الأبيد والفاخرين للسيوطي ص ١٤١ ط الحلبي ، وللبي ١/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ط المعرف .

(٦) تفسير الطبري ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ ط ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ط مصطفى الحلبي .

(٧) سورة الأنعام ١٤٠

ولله ابنه يقول: الأنبياء كانوا أبناء بنات، ويقول:
قد جاء في الميثاق ما علمت.^(١)

الحق عنها:

٤- العنيفة عن المولود سنة، ويستوى في السنة
الذكر والأنثى، فكما يقع الولي عن الذكر يوم
السابع يقع عن الأنثى أيضاً،^(٢) ولكن يقع عن
الأنثى شاء، وعن الذكر شاتان. وينظر تفصيل ذكر
في (عقيدة).

تسميتها باسم حسن:

٥- من السنة تسمية المولود باسم حسن، ويروي
في ذلك الذكر والأنثى، وكما كان النبي يغير أسماء
الذكور من القبيح إلى الحسن، فإنه كذلك كان
يغير أسماء الإناث من القبيح إلى الحسن،^(٣) فقد
روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن ابنة عمر رضي الله تعالى عنه كان يقال لها
عاصية فسمها النبي ﷺ جيلة.^(٤)

والكيفية من الأمور المحسوسة، يقول النووي:
من الأدب أن يجازب أهل الفضل ومن قاربهم
بالكنية، وقد كني النبي ﷺ بأبي القاسم، بإبنة
القاسم.

والكنية كما تكون للذكر تكون للأنثى. قال

ونبه الإسلام إلى أن حق الوجود وحق الحياة
هبة من الله سبحانه وتعالى لكل إنسان من ذكر أو
أنثى، قال الله تعالى: ﴿وَتَبَّ لَنِ بَشَاءٍ إِنَّا لِلَّهِ وَنُبَّ
لِنِ بَشَاءٍ الذَّكُورِ﴾.^(٥)

قال ابن قيم الجوزية:^(٦) قدم الله سبحانه
وتعالى ما كانت تؤخره الجاهلية من أسر البنات
حتى كاسوا بطنهن، أي هذا النوع المؤخر الحفير
عندكم مقدم عندي في الذكر. والمقصود أن
التسخط بالإناث من أخلاق أهل الجاهلية الذين
ذمهم الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ
أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ،
يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ، يُؤْتِيكَ عَلَى
هُنْدٍ أَم يَبْذُكَ فِي الثَّرَابِ إِلَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.^(٧)
وقال قتادة فيما رواه الطبري: أخبر الله تعالى
بخبث صبيهم، فأما المؤمن فهو حقيق أن يرضى
بما قسم الله له، وقضاء الله له خير من قضاء غيره
نفسه، ولعمري ما يدرى أنه خير، فرب جارية
خير لأهلها من غلام، وإما أخبركم الله بصبيهم
لتحببوه وتتهوا عنه، وكان أحدهم يخلو كله ويثد
إبته.^(٨)

والإسلام لا يكتفي من المسلم بأن يحب وقد
البنت، بل يرتقي بالمسلم إلى درجة الإنسانية
الكلية، فيأبى عنه أن يترجم بذرية البنات، ويتلفى
ولادتهن بالتعبوس والانعاف، بل يتقبلها بالرض
واحمد، قال صالح ابن الإمام أحمد: كان أحد إذا

(١) تحفة المودع ص ١٢

(٢) جوامع الإكليل ١/ ٢٦١، والمغني ٨/ ٦١٣

(٣) ابن عابدين ٥/ ٢٦٨، وتحفة المودع ص ٧٦، وجامع الأصول
لأبي الأثير ١/ ٣٧٩

(٤) حديث: ولدت ابنة لعمر رضي الله عنه فقال ما عاصية...
لمخرجه مسلم ٣/ ١٦٨٧، ط الحلي، والبخاري في الأب المهرود
ص ٢٨٩، ط السقيفة

(٥) سورة النور، ١/ ١٩

(٦) تحفة المودع لمؤلفه المولود ص ٦١

(٧) سورة النحل، ١/ ٨١

(٨) غير الطبري ١/ ١٢٣، ط مصطفى الخليلي.

قول الله تعالى: (للمرجل نصيب). الآية في أم كجدة ونسبتها وتعلية وأوس بن سويد^(١) وهم من الأنصار. وكان أحدهم زوجها ولاخر عم ولدها، فقالت: يا رسول الله توفي زوجي وتركني وابنته ولم تُورث، فقال عم ولدها يا رسول الله: ولدها لا يركب فرس ولا يحمل كلاً، ولا يشكأ عدواً يُكسب عليها ولا تُكسب فنزلت هذه الآية.^(٢)

ورد كذلك في سبب نزول قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خِطِّ الْأُنثَى﴾^(٣) ما روي عن جابر قال: وجاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قتل أبوهما معك في يوم أحد شهيداً، وإن عمهما أخذ ماها فلم يدع لها مالاً، ولا يتكفهان إلا وفيها مال فقال: يقضي الله في ذلك، فنزلت آية الميراث، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما فقتل - أعطى بنتي سعد الثلثين، وأمهما الثلص، وما بقي فهو لك،^(٤)

النسوي: وروى بالأسانيد الصحيحة في سنن أبي داود وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: يا رسول الله كل صواحي لمن كنى، قال: أفانكني بأمك عبد الله، قال الراوي: يعني عبد الله بن الزبير وهو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر، وكانت عائشة تكنى أم عبد الله.^(٥)

لها نصيب في الميراث:

٩- جعل الله سبحانه وتعالى للأش نصيباً في الميراث كما للذكر نصيب، وقد كانوا في الجاهلية لا يورثون إلا النساء. قال سعيد بن جبير وقتادة: كان المشركون يجعلون المال للرجل الكبير ولا يورثون النساء ولا الأطفال شيئاً، فنزل الله تعالى: ﴿لِلرَّجُلِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾^(٦) أي الجميع فيه سواء في حكم الله تعالى يستورون في أصل الورثة وإن تفاوتوا بحسب ما فرض الله لكل منهم.^(٧)

وقال المازني في تفسيره: سبب نزول هذه الآية أن أهل الجاهلية كانوا يورثون الذكور دون الإناث، فروي ابن حريج عن عكرمة قال: نزل

(١) ابن عثيمين ٢/١٨٨، والتمك للزوي ص ٢٤٩ - ٢٥٣ ط دار الفلاح للطباعة والنشر

وحدث: الكشي بأمك عبد الله، أخرجه أبو داود ٢٥٣٠ - ٢٥٣١ هـ عزت عبيد بن عمير، وصححه الزوي في الأثر (ص ٢٦١ - ح القليلة).

(٢) سورة النساء ٢/١

(٣) تفسير الطبري ٣/ ٢٦٢ ط مطبعتي الخليلي، والنصر تفسير ابن كثير ١/ ٣٩٠

(١) يقول المصنف: الصحيح أن اسمه أوس بن ثابت الأنصاري.
(٢) تفسير المحمدي ١/ ٣٦١، ٣٨٣ ط مطابع مطبوعي الكويت، وشرح الخضر ٢/ ٣٩٩

وحدث سبب نزول آية (للمرجل نصيب...) (المرجعة بن جبر ١/ ٣٦٣ ط الخليلي) عن حديث عكرمة مرفوعاً بإسناد ضعیف لإرساله، وذكر له ابن كثير في تفسيره ٢/ ٣٠٧ - ط (الأنلس) ط ريقاً أخر بطريقه

(٣) سورة النساء ١/ ٦١

(٤) خضر تفسير ابن كثير ١/ ٣٩٧

وحدث «بعض الله في ماله... فنزلت آية الميراث» أخرجه الدرراني وشمس الأحدي ١/ ٣٦٧ - (الكتبة المنسلة) والحاكم ١/ ٣٣٤ ط دائرة المعارف الشافعية ومعه - ووافقه الذهبي

المستقبل، فبشي مما يحرم من التصور صور لعل البنات فإنها لا تحرم، وقد روي استصحابها، وصنعها ويحبها وشروطها غير، لأهل تدريس بذلك على رعاية الأطفال، وقد تفاق لعائشة رضي الله تعالى عن حب جوار بلاعبها بصور تلك المصنوعة من نحو خشب، فإذا رأين الرسول ﷺ يستحي منهن ويضعهن، وكان النبي ﷺ يشترها لهذا^(١) (روا: تصوير).

إحرام الأنثى حين تكون زوجة.

٨- أمر الله تعالى بـحان معاشره الزوجة فقال: ﴿وَمَشِيرَةٌ مِّنْ دُونِهِمْ﴾^(٢) قال ابن كثير: أي طبع أحوالكم من، وحسنوا أفعالكم وميزانكم بحسب قدرتكم، كما تحب ذلك منها فافعل أب ما مثله. قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ تَرْضَىٰ عَنْهُ لَمَكَرْنَا لَكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٣) وقال رسول الله ﷺ: «خيركم خيركم لأهله وأب خيركم لأهله»^(٤) وكان من اختلافه ﷺ أنه جعل العشرة قائم البشر، بداع أهله ويتطلف بهم ويوسع عليهم في النفقة ويضد حرك سله، حتى أنه كان يبيع عتقه أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها يتودد إليها بذلك،

رعاية طفولتها، وعدم تفضيل الذكر عليها.

٧- يعتني الإسلام بالأنثى في كل أطوار حياتها صرعها وهي طفلة، ويجعل رعايتها سترًا من انحر وسبلا إلى الحمة. فقد روي مسلم ولازمدي عن انس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة لما وهو، وضيم أصابعه»^(١).

ولا يجوز أن ينصل الذكر عنها في التريفة والعباية، فقد قيل للنبي ﷺ: «ومن كانت له أنثى قسم يشدق ولم يهب ولم يؤثر ولده» (يعني المذكور) عليها أدعته له الجنة^(٢). وعن انس أن رجلا كان جالسًا مع النبي ﷺ فقال: «يا نبي الله، أجبني في حصره، ثم جاءت بنته فأجلسها فأجلسه، إلى جنبه فقبل النبي ﷺ، «وما عدلت بينهن»^(٣). وفي الفتاوى المكية لا يجوز تفضيل الذكر على الأنثى في العطية^(٤). وقال المالكية: يحل الموقوف إذا وقف على وجه المذكور دون بنته، لأنه من عمل الخادمة^(٥).

وتشمل العباية ما في طفولتها تأهيتها حياتها

(١) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٢) حديث: «من كانت له أنثى لم يشدق» (٣) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٤) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٥) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة»

(١) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٢) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٣) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٤) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٥) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة»

(١) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٢) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٣) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٤) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة» (٥) حديث: «من عال جاريتين حتى تنكحاه يوم القيامة»

من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك،^(١)
وجعل النبي ﷺ رضاها طريقاً إلى الجنة، فقد
قال رجل: يا رسول الله أردت الغزو وحيث
استشيرك، فقال: فهل لك من أم؟ قال: نعم،
قال: فالرهما، فإن الجنة عند رجليها،^(٢)

ثانياً: الحقوق التي تساوي فيها مع الرجل:
تساوى المرأة والرجل في كثير من الحقوق العامة
مع التنفيذ في بعض الفروع بما يتواءم مع طبيعتها،
وقبها يأتي بعض هذه الحقوق:

١- حق التعليم:

٩- للمرأة حق التعليم مثل الرجل: فقد قال النبي
ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»،^(٣)
وهو يصدق على المسلمة أيضاً، فقد قال الحافظ
السخاوي: قد لحق بعض الصغرى بآخر هذا
الحديث (ومسلمة) وليس لها ذكر شيء من طرف
وإن كان معناها صحيحاً،^(٤)

وقال النبي ﷺ: «من كانت له بنت فادبها
فأحسن أدبها، وعلمها فأحسن تعليمها، وأسغ

(١) حديث: «من أحب بحسن صحبتي» أخرجه البخاري
: ٩٠٦/١٠ - ط السلفية، وسنن ١٩٧٤/٤ - ط
الحلي.

(٢) قصص تفسير ابن كثير ٣٧٤/٢، وجامع الأصول لابن الأثير
٣٩٧/١ - ٣٩٨/١.

وحديث: «الرهما لأن الجنة عند رجليها» . . . أخرجه
: ٦١/٣ - ط التكنية (الجارية) والحاكم (١٥٦/٤) - ط
دائرة المعارف (مناقب) وصححه وأوافقه الذهبي.

(٣) حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» . . . أخرجه
ابن عبد البر في المصنف (٧٢٤) - ط المطبعة، وصححه الأبي كمال
: ٢٧٦ - ط الحلي.

(٤) المقصد الحسن (٢٧٧).

قلت: ساقى رسول الله ﷺ فبقته وذلك قبل أن
أحصل اللحم، ثم ساقته بعد ما حلت اللحم
فبقي فقال: «هذه ينك»،^(١) وكان إذا صلى
العشاء يدخل منزله يسمر مع أهله قليلاً قبل أن
ينام،^(٢)

ويشفي الصبر على الزوجة حتى لو كرهها،
قال الله تعالى: «فبأن كرهتوهن فمس أن
تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً»^(٣) فإن
ابن كثير، أي غمسي أن يكون صبركم في
إسكاتهن مع الكراهة فيه خير كثير لكم في الدنيا
والآخرة، كما قال ابن عباس: هو أن يعطف عليها
قبر ذئب منها وسداً ويكون في ذلك الولد خير كثير،
وفي الحديث الصحيح: «لا يترك مؤمن مؤمنة، إن
كره منها خلقاً رضي منها آخر»،^(٤)

هذا: وحقوق الزوجة على زوجها مبسطة في
باب النكاح من كتب الفقه، وتذكر هنا مثلاً واحداً
كما ذكره الفقهاء، يتصل بإكرام أمومة الأنثى، فقد
أكثر النبي ﷺ من الوصاية بالأم وقدمها في الرعاية
على الأب، روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ
فقال: يا رسول الله من أحق بحسن صحابتي؟
قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم

(١) حديث: «هذه ينك» أخرجه أبو داود (٦٦/٣) - ط حريث عبيد
الحلي، وأحمد (٢٩/١) - ط السلفية، وإسناده صحيح.

(٢) حديث: «كان إذا صلى العشاء يدخل منزله يسمر مع أهله»
أخرجه البخاري والمصنف (٦٦٢/١) - ط السلفية، ولا (٩٣٨/٤).

وفيها التصريح بالصبر.

(٣) سورة النساء ١٩.

(٤) حديث: «لا يترك مؤمن مؤمنة، إن كره منها...» أخرجه مسلم
(١٠٩٩/١) - ط الحلي.

السكر والكذب والغيبة وشبهها، وأهم بالبلوغ يدخلون في التكليف، وهذا التعليم واجب على الصحيح، وأجرة التعليم تكون في مال الصبي، فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته، وقد جعل الشافعي والأصحاب للأُم مدخلاً في وجوب التعليم، لكونه من التربية وهي واجبة عليها كالنفقة^(١).

ومن العلوم غير الشرعية ما يعتبر ضرورة بالنسبة للأُنثى كعلم النساء حتى لا يطلع الرجال على عورات النساء. جاء في الفتاوى الهندية: امرأة أصابها فرحة في موضع لا يحل للرجل أن ينظر إليه، لا يحل أن ينظر إليه لكن يعلم امرأة شداوب، فإن لم يجدوا امرأة ندأبها ولا امرأة تتعلم ذلك إذا علمت، ونهت عليها البلاء أو الوجد أو الغلاك فإنه يستتر فيها كل شيء إلا موضع تلك الفرح، ثم يدلوها الرجل، ويغض بصره ما استطاع إلا عن ذلك الموضع^(٢).

١٠ - وإذن، فلا خلاف في مشروعية تعليم الأُنثى. لكن في الحدود التي لا مخالفة فيها للشرع وذلك من القواحي الآتية:

أ - أن تحظر الاختلاط بالشباب في فاعات النوس، فلا تلبس المرأة بجانب الرجل، فقد جعل النبي ﷺ للنساء يوماً غير يوم الرجال يعظهن فيه. بل حتى في العبادة لا يخالطن الرجال، بل

عليها من نعم الله التي أصبح عليه كانت قد بشر أو جبالاً من النار^(١).

وقد كان النساء في زمن النبي ﷺ يسمعن إلى العلم. روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: قالت النساء للنبي ﷺ: وغبت عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن يوماً ليقمن فيه فوعظهن وأمرهن^(٢). وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: ونعم النساء نساء لأنصار لم يسمعن الحياة أن ينقضن في الدين^(٣). وقال النبي ﷺ: «مُرُوا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٤).

قال النووي: وأحدث يتناول بمنعوقه الصبي والصبيبة، وأنه لا فرق بينهما بخلاف، ثم قال النووي: قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: على الأبواء والأمهات تعليم أولادهم الصغار الطهارة والصلاة والصوم ونحوها، وتعليمهم تحريم الزنى والمواطء والسرقة، وشرب

(١) تفسير القرطبي ١٠/١٦٨.

وحديث: من قامت فديت عليها، وأمره أبو نعيم في الحلية ٥/٢٧ - ط الحلي.

(٢) فتح الباري ١/٢٥٨.

وحديث: قالت النساء للنبي ﷺ: وأمره البخاري (الفتح ١٩٥/٦ - ط الشافعي).

(٣) حديث عائشة: ونعم النساء نساء لأنصار... أخرجه مسلم ٢٦٦/١ - ط الحلي.

(٤) حديث: أمر أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع... أخرجه أبو داود ٣٢٤/١ - ط عزت حيد (حسن) وحسن النووي في المصنف (ص ١٤٨ - ط الكتب الإسلامية).

(١) المجموع للنووي ١/١٠٠ - ١١/٣٠٠ - ط الكتب المألفة بالمشيخة.

لحق محمد بن عبد النبي الطيمي، والفرقة البدائي ١/١٦٤.

(٢) الفتاوى الهندية ٥/٣٠٠ - والاحتياط ١/١٥١ - وابن عابدين ٢٣٧/٥.

يقول الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِمَّنْ ذَكَرُوا
أَنْتَ وَهُوَ مَوْسَىٰ فَتَحْنِيَّةَ حَيَاةٍ طَيِّبَةٍ وَلَتَجْزِيَنَّهُمْ
أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١) ويؤكد الله
سبحانه وتعالى هذا المعنى في قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ
وَالصَّالِحِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُتَّقَاتِ
وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ
وَالْحَاشِعِينَ وَالْحَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ
وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ
وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ
أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢) فيروي في باب
نزول هذه الآية أن ابن عباس رضي الله عنهما
قال: قال: السلام للنبي ﷺ مثله يذكر المؤمنين
ولا يذكر المؤمنين، فنزلت. وعن أم سلمة أنها
قالت: قلت يا رسول الله: أذكر الرجال في كل
شيء ولا تذكر؟ أنزلت هذه الآية.^(٣)

وفي استجابة الله تعالى لنزول المؤمنين، قال:
﴿فَاتَّخَذَتْ لَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ أَنْ لَا يَصْبِيحَ عَمَلٌ عَامِلًا
مِنْكُمْ مَنْ ذَكَرُوا أَنِّي بِبَعْضِكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾^(٤)
واقتضد روي في باب نزولها ما روي في باب نزول
آية السابغة، ويقول ابن كثير: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ
بَعْضٍ﴾ أي جميعكم في ثوابي سواء. وسبح الله
سبحانه وتعالى أن الذي يؤذي المؤمنين هو في
الإثم كمن يؤذي المؤمنين، يقول الله تعالى:

يَكُنْ فِي تِلْكَ أُمَّةٌ مِنْهُمْ بِسْمِ اللَّهِ إِلَى السَّعْيِ وَيُؤَدِّينَ
لِلصَّلَاةِ، وَلَا يَجِبُ اسْتِحْدَاثُ مَكَانٍ خَاصٍ
لِلصَّلَاةِ، أَوْ بِلُغَةِ حَاجِرٍ مِنْ صَفْوَتَيْنِ وَصَفْوَةٍ
لِلرِّجَالِ.

ب- أن تكون مختصة غير مبرجة برتبة
لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلَنَّ مِنْ يَدَيْهِمْ إِلَّا مَا ظَهَرَ
مِنْهَا﴾^(٥) وفي اتساع ذلك ما يمنع من القننة وإلغاة
الفساد.^(٦)

ب- أهليتها للتكاليف الشرعية:

١١- امرأة لها في التكليف الشرعية مثل الرجل،
روى أسرها مطابق بأسرها بأداء العبادات،
وتعينها لخدمة الصغر، لما جاء في قول النبي ﷺ
وَمُرُوا وَلَدَكُمْ لِلصَّلَاةِ وَهُمْ أُنْثَاءٌ صَبِيحٌ سَمِينٌ،
وَأَصْبُوهُمْ بِأَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وروى عنهم في
انضاجه^(٧) وأحدث ساول الأمشي بلا خلاف كما
قال النووي.^(٨)

وهي بعد النوى مكلفة بالعبادات من صلاة
وصوم وزكاة وحج، وليس لأحد - زوج أو غيره -
منعه من أداء الفرائض. فجعلته المتعاند
والعبادات والأخلاق والأحكام التي شرعها الله
للإنسان يستوى في التكليف بها وإخضاعها إليها الذكر
والأنثى.^(٩)

(١) سورة النحل: ٩٧.

(٢) تفسير طبري ١/٢٧٧، ١٠. وتفسير تفسير ابن كثير ١/٢٧٧.

(٣) الكلام على الآية ٢٨٠ من سورة الأحزاب.

(٤) حديث أوسط، انظر الرجل: ١٠٧١.

(٥) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٦) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٧) سورة النور: ٢٤.

(٨) المعنى ٣٧٥، ٣٧٦. والفرق الثاني ٣٧٧، ٣٧٨.

(٩) الحديث سبق لمحمد ٩١.

(١٠) انجم للنوري ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨.

(١١) إعلام الموقعين ٢٢، ٢٣.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ ما اكتسبوا فقد احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾^(١)

وهي مطلوبة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالرجل، بقول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَمُرُّونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِذَا اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢)

والجهاد كذلك يتعين على المرأة إذا هاجم العدو البلاد. يقول الفقهاء: إذا غشي العدو محلة قوم كان الجهاد فرض عين على الجميع ذكورا وإناثا ويخرج المرأة بنهر إذن الزوج، لأن حق الزوج لا يظهر في مقابلة فرض العين.^(٣)

وقد خفف الله عنها في العبادات في فترات تعبها من الحيض والحمل والنفاس والرضاع. وتظهر الأحكام الخاصة بذلك في (حيض، حمل، نفاس، رضاع)

جـ - احترام إرادتها :

١٩ - للأثني حرية الإرادة والتعبير عما في نفسها، وقد منحها الله سبحانه وتعالى هذا الحق الذي سببته منها الجاهلية وحرمتها منه. فقد كانت حين يسمون زوجها لا تملك من أمر نفسها شيئاً، وكان يرثها من يرث مال زوجها. روى البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا نِسَاءَ كُرْهًا﴾^(٤) قال: كانوا إذا

مات الزوج كان لوليها، الحق بإمراته، إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاءوا زوجوها، وإن شاءوا لم يزوجهن فهم الحق بها من أهلها.^(٥) نزلت هذه الآية، وقال زيد بن أسلم كان أهل يثرب إذا مات الرجل منهم في الجاهلية ورث امرأته من يرث ماله، وكان بعضهم حتى يرثها أو يزوجهن من وليها، وكان أهل تهامة يسيء الرجل صحبة المرأة حتى يطلقها ويشترط عليها ألا تنكح إلا من أراد حتى تفندي منه بعض ما أعطاهما، فمنه الله المؤمنين عن ذلك.

وقال ابن جريج: نزلت هذه الآية في كيسة بنت مع بن عاصم بن الأوص، توفي عنها أبو قيس بن الأسدي، فخنق عليها ابنه، فجاءت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله لا أنا ورثت زوجي، ولا أنا تركت فأكسح، فأنزل الله هذه الآية. قال ابن كثير: قالية نعم ما كان يفعل أهل الجاهلية، وكل ما كان فيه نوع من ذلك.^(٦)

ورددت كذلك معنوة في نكاحها، فقد قال النبي ﷺ فبما يرويه البخاري: «ولا تنكح الأيم حتى تستأمر»، ولا تنكح البكر حتى تستأذن.^(٧) والاستئجار في حق الثيب الكبيرة العاقلة واجب ماقتضى الفقهاء، وإذا زوجت بنهر إذنها فتكاحها موقوف على إجازتها، على ما هو معلوم في باب النكاح وهو في حق البكر البالغة العاقلة مستحب

(١) اثر ابن عباس: «كانوا إذا مات الرجل... والعرجة البخاري (المصحح ٢٤٥/٨ ط السنية)

(٢) مختصر مجمع ابن كثير ١/٣٦٨، تفسير الطبري ١/٣٧٢

(٣) حديث: «ولا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح...» أخرجه البخاري والمصنف ١/٣٦٩ - ٣٦٨، سلفه.

(٤) سورة الأحزاب ٤٨/١

(٥) سورة طه ٢٠/١

(٦) تنويع الدرر ١/١٩٣، ٢/٣٦١، ولاختصار ١/١٨٨

(٧) سورة البقرة ٢/١٩

الجاهلية ما نعد تلبساء أمراً، حتى أنزل الله فيهن ما أنزل، وقسم لمن ما قسم، قال: فيينا أنا في أمر أئانته إذ قالت امرأتي: لو صنعت كذا وكذا، قال: فقلت لها: مالك ولما هذا، فيها تكلفك في أمر أريدك؟ فقلت لي: عجباً لك يا ابن الخطاب، عاتريد أن تراجع أنت، وإن ابتك لتراجع رسول الله ﷺ حتى يظل يومه غضبان، فقام عمر فأتى رداءه مكانه حتى دخل على حفصة، فقال لها: يا هنية إنك لتراجعين رسول الله ﷺ حتى يظل يومه غضبان؟ فقلت: حفصة: والله إنا لتراجعه.

فقلت: تعلمين أني أحذرك حقوبة الله، وغضب رسول الله ﷺ، يا هنية لا يفرنك هذه التي أصعبها حسنها حب رسول الله ﷺ إياها - يريد عائشة - قال: خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقوابلي منها فكلمتها، فقالت أم سلمة: عجباً لك يا ابن الخطاب، دخلت في كل شيء، حتى تنهي أن تدخل بين رسول الله ﷺ ولزواجه، فأخذني والله أخذاً كسبونني عن بعض ما كنت أجهد، فخرجت من عندها، وكان لي صاحب من الأنصار إذا غبت أناسي بالخبر، وإذا غاب كنت أنا أتبه بالخبر، ونحن نتخوف منكم من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسر إلينا، فقد امتلأت همونا منه،

فإذا صاحبي الأنصاري يلقى الباب، فقال: افتح افتح، فقلت: جاء الغساني؟ فقال: بل أشد من ذلك، انحزل رسول الله ﷺ أزواجه، فقلت رخم أنفس حفصة وعائشة، فأخذت ثوبي، فأنخرج حتى جئت، فإذا رسول الله ﷺ في مشربة له يرفق عليها بعجلة، وغلام لرسول الله ﷺ أسود على رأس الدرجة، فقلت له: قل هذا عمر بن الخطاب،

عند جمهور الفقهاء، وروي عن عطاء قال: وكان النبي ﷺ يستأمر به إذا أتكهن،^(١) واستأمر بها واجب عند الحنفية، بل إنا يجوز لها تزويج نفسها عند الحنفية، جاء في الاختيار: عبارة النساء معتبرة في النكاح، حتى لو زوجت الحرة العاقلة البالغة نفسها جاز، وكذلك لو زوجت غيرها بالولاية أو الوكالة، وكذا إذا وكلت غيرها في تزويجها، أو زوجها غيرها فأجازت، وهذا قول أبي حنيفة وزفر والحسن وظاهر الرابضة عن أبي يوسف، ويستدلون به في البخاري بأن خنساء بنت حزام أنكحها أبوها وهي كارهة، فرد النبي ﷺ^(٢) وروي أن امرأة زوجت بنتها برضاها فجاء الأولياء وعاصمها إلى علي رضي الله تعالى عنه فأجاز النكاح، هذا دليل الانعقاد بعسرة النساء، وأنه أجاز النكاح بغير ولي، لأنهم كانوا عاقبتين، لأنها تصرفت في خالص حنفها، ولا ضرورة لغيرها فينفذ، كتصرفها في مالها.^(٣)

هذا ما انفرد به الحنفية، وتفصيل الخلاف في هذا ينظر في (نكاح).

وللمرأة أيضاً مشاركة زوجها الرأي بل ومعاوضته، قال عمر بن الخطاب: والله إن كنا في

(١) حديث: وكان النبي ﷺ يستأمر... أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٣٦/٤) وورد منه البهقي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مصلاً وزوج البهقي كونه مرسلاً من حديث البهقي من عكرمة الخزومي (١٢٢/٧) ط دائرة المعارف السلفية.

(٢) حديث: وخنساء بنت حزام... أخرجه البخاري والفتح (١٩٤/٩) ط السلفية.

(٣) البهقي لابن قدامة (١٨٨/٩)، والاختيار (٩٠/٣)، (٩١/١) وفتاوى الإيجل (١٢٨/١) والفتاوى (٢٨١/٢).

وللمرأة أن عقد الأمان مع الكافر، ويرى ذلك على المسلمين، ففي الغني: إذا عقدت المرأة الأمان للكافر جاز عقدها، وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: إن كانت أمة لتعجز عن المسلمين فيجوز، وفي أم هانئ: وأنها قالت: نزلت ولله إني أحسرت أحماني وأغلقت عليهم، وإن أمي أراد فخلبني، فقال ما رسول الله ﷺ: قد أجرت من أحسرت يالم هانئ،^(١) وأجارت زبيب بنت رسول الله ﷺ زوجها أن انعصم بن الربيع قبل أن يصم فأعضه رسول الله ﷺ^(٢)

٥ - منها المالية :

٩٣ - الأمان دمة مالية مستقلة كالرحل، وحفظها في التصرف في مالها أمر مقرر في الشريعة ما دامت رشدها، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَنتُمْ عَنْهُمْ مُشْرِدًا فَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٣) وهذا أن تصير في رضا كنه عن طريق المعلومة بدون إذن من أحد، وهذا باتفاق الفقهاء، أما تصرفها في مالها عن طريق الشرع به، فعند جمهور الفقهاء: يجوز لها التصرف في قل مالها بالشرع عند الحنفية والشافعية وابن السكيت ورواية عن الإمام أحمد، لا روي أن النبي قال: وما معشر النساء تصدن ولو من خيلكن^(٤)

فأذن لي. قال عمر: ففصحت على رسول الله ﷺ هذا الحديث، لما نعت حديث أم سلمة نسيم رسول الله ﷺ وإنه لعلي حضير ما بينه وبينه شيء، ونعت رأسه وسادة من أدم حشوها ليف، وإن عند رجليه قرطاً مصوراً، وعد رأسه ذهب معنقة، لرايت أثر المحصر في جبه فبكيت، فقال: ما بكيك؟ فقلت يا رسول الله، إن كسري وقصر عيالي ما فيه، وأنت رسول الله، فقال: أما ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة؟^(٥)

واستشاره الشراء فيما يتقبل يشترى النساء أو غيرها لذبح خيرة به مطلوبة، بأصل ندب المشورة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرِهِمْ ثَوْرِي يَنْهَى﴾^(٦) وحديث أم سلمة أنه: لما مرع النبي ﷺ من كتاب الصبح قال لأصحابه: قوموا فاحرقوا ثم احلقوا، مما قام منهم رجلى حتى قال النبي ﷺ ذلك ثلاث مرات، فلما لم يبق منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس، قالت له: يا نبي الله أأفك ذلك؟ أأحرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة، حتى تنحر بدنتك، وتدعو جوفك فيحرقك، فتخرج رسول الله ﷺ فلم يكلم أحدا منهم حتى عدل ذلك، بحر بدنه، ودعا حالقه فحلقه، فلما راوا ذلك قاموا فاحرقوا وجعل بعضهم يخلق بعضا^(٧)

(١) حديث: أنه أحسرت من أحمات يالم هانئ، والعرجة البخاري (الفتح ٥٦٩/١) وصلم (١٩٨/١) ط الخليلي

(٢) الغني ١٨/٢٧

وحديث: أجارت زبيب زوجها أن انعصم بن الربيع البخاري (٩٥ - طرد لذة العارل الضيقة والطرد في التكميم كذا في مجمع الزوائد ١٩٦/١٩٦ - ط الطبعي) ما تسانن بقوى شعدها الآخر

(٣) سورة النساء ١/١

(٤) مختصر نصير بن كثير ٣/٢١

وحديث: عمر بن الخطاب رواه ابن عباس: العرجة البخاري (الفتح ١٩٨/١٩٨ - ط البستاني) وسلم (١١١/١١١ - ط الخليلي)

(٥) سورة التوري ٨/٨

(٦) حديث أم سلمة: قوموا فاحرقوا ثم احلقوا

أحمد الطبري (٣٣٦/٣٣٦ - الفتح - ط السليمان)

التي ^(١) : « المرأة راحية في بيت زوجها ومشولة عن وعيها » ^(٢) . وهي غير مطالة بالإغراق على نفسها، فتفتتها واجبة على أبيها وأورجها . لذلك كان رجال عملها هو البيت ، وعملها في البيت يساوي عمل المجاهدين . ^(٣)

ومع ذلك فالإسلام لا يمنع المرأة من العمل فلها أن تباع وتشتري ، وأن تزكّل عبرها ، ويؤكلها غيرها ، وأن تتاجر بهاها ، وليس لأحد منعها من ذلك ما دامت مراعية أحكام الشرع وآدابها ، ونفسك ليس لها كشف وجهها وكشفها ، قال الفقهاء : « لأن الحاجة تدعو إلى إبراز الوجه للبيع والشراء ، وإلى إبراز الكف للأخذ والإعطاء . »

وفي الاختيار : لا ينظر الرجل إلى امرأة الأجنبية إلا إلى « وجهه والكفين ... » لأن في ذلك ضرورة للأخذ والإعطاء ، ومعرفة وجهها عند المعاملة مع الأجانب ، لإقامة معاشها ومعادها لعدم من يقوم بأسباب معاشها . ^(٤)

والتخصص الدالة على حواز عمل المرأة كثيرة ، والذي يمكن استخلاصه منها ، أن للمرأة الحق في العمل بشرط إذن الزوج للخروج ، إن استدعى عملها الخروج وكانت ذات زوج ، وسقط حقه في الإذن إذا امتنع عن الإضيق عليها .

وأين تصدق فضل صدقتهن ، ولم يبق ولم يستفصل ^(٥) . ولهذا جاز لها التصرف بدون إذن زوجها ، لأن المرأة من أهل التصرف ، ولا حق لزوجها في ماله ، فلم يملك الحجر عليها في التصرف بجميعه

وعنه الإمام مالك ، وفي رواية عن الإمام أحمد : أنه يجوز لها التصرف في حدود الثلث ، ولا يجوز لها التبرع بزيادة على الثلث إلا بإذن زوجها ^(٦) . ولأن للمرأة ذمة مالية مستقلة فقد أجاز الفقهاء لها أن تقض غيرها ، جاء في الحنفية : يصح صياك كل جائز التصرف في ماله ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، لأن عقد يقصد به المال ، يصح من امرأة كالبيع .

وهذا عند من يجوز لها التبرع بكل ماله ، أما من لا يجوز لها التبرع بأكثر من الثلث إلا بإذن زوجها ، فإنهم يجوزون لها الصياك في حدود ثلث ماله أو مزايد يسيراً باعتبار أن الصياك من التصرفات ، وأب ما زاد على الثلث فإنه يصح ويترفع على إجازة الزوج . ^(٧)

هـ - حق العمل :

١٤ - الأصل أن وظيفة المرأة الأولى هي إدارة بيتها ورعاية أسرتها وتربية أبنائها وحسن تجميلها ، يقول

(١) حديث : « المرأة راحة في بيت زوجها » أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٠/٢ ط الباقين) ومسلم (١٤٥٩/٣) ط الحنفية

(٢) مختصر تفسير ابن كثير ١٢/٤ ، والقاضي ١٠٢/٥ ، وابن عثيمين ١٥٨ ، ١٧٢/٢

(٣) ملهوب ١/١ ، والمفتي ٦٠٩/١ ، والاختيار ١/١

(٤) حديث : « وما معشر النساء تصدن وتكون حليكن » أخرجه البخاري (الفتح ٤٠٥/٦ ط الشافعية) ومسلم (٨٩/١) ط الحنفية

(٥) الاختيار ١٦/٢ ، ١٦/٢ ، وصواله الإجماع ١٠٢/٢ ، والمبسوط ٣٧٨/١٢ ، والمفتي ٥١٣/١ ، ٥١٤

(٦) معج الجليل ٢٤٥/٢ ، والمفتي ٥٩٨/١

دفعها دلا لمن ينجر فيه ببعض ربحه، فلا ينجر عليها به اتفاقا، لأنه من الجلالة. (١)

١٥ - ثم إننا لو عملت مع الزوج كان كسبها لها. جاء في الفتاوى البزازية: أفش القاضي الإمام في زوجين سعيًا وحصل أموالًا لها، لأنها معينة له، إلا إذا كان لها كسب على حدة فلها ذلك، وفي الفتاوى: امرأة مدمنة، يعينها الزوج أحيانًا بالحاصل له، وفي النفاذ السبلة إذا انفصل فهو بينهما نصفًا. (٢)

كما أن للاب أن يزوج ابنته لعميل: جاء في حاشية ابن عابدين: للاب أن يدفع ابنته لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة. (٣)

وإذا عملت المرأة فجب أن يكون في حلود لا تتنافى مع ما يجب من صيانة العرض والمعافاة والشرف. ويمكن تحديد ذلك بما يأتي:

(١) ألا يكون العمل محضية كالغناء والنهوض، ولا يكون مبيعًا موزيًا تعير به أسرهما، جاء في البدائع والفتاوى الفتوية: إذا أجرت المرأة نفسها بما يعاب به كان لأهلها أن يخرجوها من تلك الإجارة، وفي المثل السائر: نجوع، الحرة ولا تأكل بثدييها، وعن محمد رحمه الله تعالى في امرأة نكحة أو صاحب طبل أو زممار اكتسب مالا فهو محصية. (٤)

(٢) ألا يكون عملها مما يكون فيه خلوة

جاء في نهاية المحتاج: إذا أعسر الزوج بالنفقة وتحقق الإعسار فالأظهر إهماله ثلاثة أيام، ولها الفسخ صبيحة الرابع، ولزوجة - وإن كانت غنية - اخروج من المنة نهاية لتحصيل النفقة بنحو كسب، وليس له منعها لأن النكح في مقابل النفقة. (٥)

وفي منتهى الإرادات: إذا أعسر الزوج بالنفقة خبرت الزوجة بين الفسخ وبين المقام معه مع منع نفسها، فإن لم تمنع نفسها منه ومكنته من الاستمتاع بها فلا يمنعها نكحها، ولا يجبرها مع عسره - إذ لم تنسخ لأنه إصرار بها وسوء، كانت عتية أو فقيرة، لأنه إنما يملك حبسها إذا كفها ثلثية وأغناها عما لا يلد لها منه. (٦)

وكذلك إذا كان العمل من عروض الكفاية. جاء في فتح القدير: إن كانت المرأة قابلة، أو كان لها حق على آخر، أو لاخر عليها حق تخرج بالإذن وبغير الإذن، ومثل ذلك في حاشية سعدني جني عن مجموع التوازل (٧) إلا أن ابن عابدين يحد أن تغل ما في الفتح قال: وفي البحر عن الحاشية تقييد خروجها بالإذن، لأن حقه مقدم على عرض الكفاية. (٨)

هذا، وإذا كان له مال فلها أن تساجره مع غيرها، كان شراكه أو تدفعه مضاربة دون إذن من أحد. جاء في جواهر الإكليلي: فراض الزوجة أي

(١) حواشر الإكس ١٠/٢٧، ومنع الخليل ٢٨١/٤، وحاشية

سعدني على المحرشي ٣٩/٩

(٢) فتاوى التوازل ج ٥ ح ٣٧٨/٥

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٧١/٩

(٤) البدائع ١٩٩/١، والفتاوى الفتوية ١٦١/٥ و ٢٤٩/٥، وفي

عابدين ٢٧٢/٥

(٥) نهاية المحتاج ١٤٢/٧

(٦) شرح منتهى الإرادات ٢٥٩/٢

(٧) فتح القدير ١٠٨/٩، وحاشية سعدني ج ٥ ح ٣٧٨/٥

٢٠٧/٩

(٨) ابن عابدين ١٦٥/٩

بالعورة وما يتصل بها، ومنها الأحكام التي تقترب
على الزوجاتها بزواج، ومنها الأحكام الخاصة
بالعبادات أو الولادات أو الجنائز. وهكذا :
وبيان ذلك فيما يأتي :

بول الأنثى المرضية التي لم تأكل الطعام -

١٦ - يختلف الحكم في إزالة نجاسة بول الأنثى
الرحيمة التي لم تأكل الطعام عن بول الذكر الرضيع
الذي لم يأكل الطعام. وذلك عند المشايخ
والحنابلة. فيجزي عندهم في التطهير من بول
الغلام نضجه بالماء (أي أن يرشه بالماء) ولا يكفي
ذلك في إزالة بول الأنثى، بل لابد من غسله كثير
من النجاسات، وذلك لحديث أم قيس بنت محص
وأنها أتت باين فاحسبته لم يأكل الطعام، لم أنس
نحوه فاجلسه في حجره، فقال علي ثوبه، فدعا به
فغسله ولم يغسله. ^(١) متفق عليه، وقد قال أنس
: إنا نغسل من بول الأنثى، ونسحق من بول
الذكر. ^(٢)

أما الحمية والمالكية فلا يفرقون بينهما فيغل ما
أصابه يول كل من العبي أو الصبية لنجاته،
لا تطلق قوله ﷺ : «استزها عن السول»^(١٣)

بأجني. جاء في البدائع: قره بوحيفة استخدام المرأة والاختلاء بها، ما قد يؤدي إلى الفتنة، وهو قول أبي يوسف ومحمد، أما الخنوة، فلأن الخنوة بالاجتنب معصية، وأما الاستخدام، فإنه لا يؤمن معه الاطلاع عليها والرتوع في المعصية.^{٤٩١}

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يخلو رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما»^(١) ولأنه لا يؤمن مع الخلوة موافقة المحظور.^(٢)

(٤) ألا تخرج لصلواتك متبرجة متزينة بما يثير
الفتنة، قال ابن عابدين: «وحيث أبحناها الخروج
فوقنا يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة إلى
ما يكون داعية لنظر الرجال والاستيلاء، قال الله
تعالى: ﴿وَلَا تَبْرَجْنَ تَرَجًا جَاهِلِيًّا أَلَوِي﴾»^(١)
وقال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ ولا مظهر
منها،^(٢) وفي الحديث: «والزينة في الزينة في غير
أعضائها كمثل: خضمة يوم القيامة لا نور لها»^(٣)

ثالثاً : الأحكام التي تتعلق بالأنتم :

فلأني أحكام فقهية متنوعة فجمعها ما يختص

(١) يدافع العالم ١٨٩/١

(٢) حديث: «لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما»

الحرجة نازمي (۱۳۶۷) : علم اخلاقی، د لک : حسن حسینی

(٣) الخزانة السودانية، ١٩٨١/٢، وانظر، ص ٢٠٢.

(١٤) سورة الأحزاب (٣٣)

(*) من باب التبرع

١٠) **مجلس القضاء** : يتكون من خمسة أعضاء ، برئاسة الرئيس ، ويتولى مراقبة السلطة التنفيذية والتجديس.

(١) استناداً إلى الترتيب في السجلات الرسمية، فإن:

(أ) من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ - طرابلس، ليبيا

(١١/٧) - لا تخفي (الذي) فقد عذبت (التي) لا من عذبت

جومی پر مہرکت، وموہی پر جہاد یضحت فی الحقیقت من فیض
موتی و جہاد

سید محمد، و ہر سید

والنظر حاشية ابن عابد بن ١٦٥٠، ونظر تفسير ابن كثير

(١) صوت مرقع الذي به انطقه ويومعه . واخرجه

الخيار رقم ٣٢٦/١ - ط الحقة

7. بعد ذلك، وأيضاً من أجل ذلك، ينبغي أن يكون

دانشگاه تهران، دانشکده مدیریت، تهران، ایران

١٥٨١

[illegible][illegible]

(١٢) ابن عابد بن ١٠٢/١، راجع إلى ١٠٢/١، وأما ١٠٢/١، راجع إلى ١٠٢/١.

چهارمین خطبات ۱۰۸/۱، وائیلند ۱۹۹۸، ویرجینس

الأحكام التي تتصلب بها تختص به من حيض وحمل :
 ١٧ - من الفطرة التي خلق الله سبحانه وتعالى
 الإنسان عليها أن كلا من الذكور والإناث يميل
 إلى الآخر، وجعل الاتصال الشرجي بينهما وسيلة
 لاستداد الجنس الشرعي بالناسل والنسب.
 واختص الأنثى من ذلك بأنها هي التي تحيض
 وتحمل وتلد وترضع.

وهذه الأمور يترتب عليها بعض الأحكام
 الفقهية يوجزها فيما يلي :

(١) يعتبر الحيض والحمل من علامات بلوغ
 الأنثى .

(٢) التحقيق عنها في العبادة في هذه الأحوال .
 منقطع عنها الصلاة أثناء الحيض دون قضاء ،
 ويجب عليها الإفطار مع القضاء في أيام آخر، وجواز
 الإفطار أثناء الحمل أو الرضاعة، إن كان الصيام
 يصير لها أو مولدها .

(٣) والاعتبار بالحيض وبالحمل في احتساب
 النعمة .

(٤) والامتناع عن قراءة القرآن، وعن دخول
 المسجد، وعن تحكيك زوجها من أثناء الحيض
 والنفاس .

(٥) وجوب الغسل عند 'تقطع' دم الحيض
 ونفاس .

وهذا في 'الجمعة' ^(١) وينظر تفصيل ذلك في
 (حيض، حمل، نفاس، رضاء) .

لبن الأنثى :

١٨ - لا يختلف لبن الأنثى بالنسبة لظهوره عن لبن
 الذكر - لو كان له لبن - فلبن الأنثى طاهر باقيا .
 ولكنه يختلف عنه في أن لبن الأنثى يتعلق به
 حرمة الرضاع ^(٢)

أما الرجل فلو كان له لبن فلا يتعلق به
 التحريم . والتفصيل ينظر (الرضاع، والنكاح) .

خصال الفطرة بالنسبة للأنثى :

١٩ - تختص المرأة من خصال الفطرة بأنه يسر لها
 إزالة لحيتها لو نبتت . والسنة في عانتها التزلف . ولا
 يجب ختانها في وجه وإنما هو مكروه . وثنع من حلق
 رأسها ^(٣)

عورة الأنثى :

٢٠ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية أن بدن
 أنثى أحررة البالغة كله عورة بالنسبة لأهله عدا
 الوجه والكفين . وهو الصحيح من القذهب عند
 مخالفة بالنسبة للوجه . وفي رواية بالنسبة للكفين ،
 وفي الرواية الأخرى هم عورة .

واختلف الحنفية في ظاهر الكفين ، ففي ظاهر
 الرواية هما عورة ، وفي شرح الشبابة : الأصح أنها
 ليسا بعورة ، واعتمد الشرنبلالي .

وأما القدمان فهما عورة عند المالكية والشافعية
 غير لمزني . وهو المنذهب عنه الخنابلة ، وهو رأي
 بعض الحنفية .

والاعتماد عند الحنفية أنها ليست بعورة . وهو رأي
 لمزني من الشافعية ، والشبابة في الدين امن تبعية

(١) حاشية الشارح ١/٢٠٦ - ٢٠٧

(٢) الأشباه للمسويهي ص ٣٢٧ ط طهني .

• وحديث داود بن أبي داود . أخرجه الدرر المنيرة
 (١٢٨١) ط شركة طباعة طبعته من حديث أبي هريرة رقا

لكتاب مرسى

(١٤) الفقه ٣٠٦ - ٣٠٧

من الخيانة.^(١) وتفصيل ذلك في مصطلح (عورة).

والدليل على أن بدن المرأة عورة قول النبي ﷺ: «المرأة عورة»^(٢) وقوله: «ولا يَحْتَلِلُ اللهُ صَلَاةَ حائضٍ إِلَّا بِغَيْرِهِ»^(٣) والمراد باختصاص البالغة انتفاض الوضوء بلمس الأنتى:

٢١ - يختلف الفقهاء في انتفاض الوضوء بلمس الرجل للأنتى الشهوة.

فذهب الحنفية، وفي رواية عن الإمام أحمد أن الوضوء لا ينتقض باللمس، وأرواية عاتشة رضي الله تعالى عنها: أن النبي ﷺ تبذل بعض ثيابه، ثم صلى ولم يتوضأ،^(٤) وروي ذلك عن علي وابن عباس وعطاء وطاوس والحسن ومروان.

وعند المالكية ينتقض الوضوء باللمس إن قصد اللذة أو وجدها حين اللمس، وهو المشهور من مذهب أحمد رحمه الله، وهو أن لمس النساء شهوة ينتقض الوضوء، ولا ينتقض الوضوء إن كان اللمس بغير شهوة. وهو قول حلقمة وأبي عبيدة

(١) الترمذي ٩٦/١، وابن حبان ٢٧١/١، ٢٧٢، ولاختصار ٤٦/١، والبيهقي ٢١٣/١، ٢١٤، وفيه للحاج ١٨٥/١ وبإسناد للحاج ٩/٢، والهيثم ٧٦/١، والفتي ٦٠٦/١ - ٦٠٣، والإمام ٤٤٩/١، ٤٥٢ - ٤٥٣، وشعر الإبراهيم ١٤٢/١

(٢) حديث (المرأة عورة). أخرجه الترمذي ٤٦٧/٢ ط الحلي، وإسناده صحيح

(٣) حديث «لا يَحْتَلِلُ اللهُ صَلَاةَ حائِضٍ إِلَّا بِغَيْرِهِ» أخرجه ابن ماجه ٢١٥/١ - ط الحلي، والترمذي ٢١٥/٢ - ط الحلي، ورجله.

(٤) حديث عاتشة. وقيل بعض ثيابه ثم صلى ولم يتوضأ. أخرجه الترمذي ١٣٣/١ - ط الحلي، وصححه ابن عبد البر كما في نصب الرعية للزبيدي ٧٢/١ - ط المجلس العظمي.

والشامي واختكم محمد والثوري وإسحاق والشامي.

والقبلة بالغم تنقض مطلقا عند المالكية، أي دون تقييد بقصد اللذة أو وجدانها، إلا إذا كانت لوداع أو رحمة فلا تنقض.

وعند الشافعية، وفي رواية ثالثة عن الإمام أحمد: أن اللمس ينتقض الوضوء بكل حال، لمعوم قوله تعالى: «وَأُولَٰئِكَ هُمُ النَّسَاءُ»^(١)

ولا ينتقض الوضوء بلمس الأنتى الصغيرة التي لا تستهي، وذلك عند المالكية والشافعية. وعند الحنابلة فيه الأقوال السابقة.

ولا ينتقض الوضوء كذلك بلمس المحرم على الأصح عند المالكية، وفي الأخير عند الشافعية، وهو على الروايات السابقة عند الحنابلة.^(٢) وينظر تفصيل ذلك في (وضوء).

حكم دخول المرأة الحمامات العامة:

٢٢ - ينيى حكم دخول النساء الحمامات العامة على كشف العورة وسرّها عند الحنفية والمالكية.

فإن كانت الممورة مستورة، ولا ترى واحدة عورة الأخرى فالدخول جائز، وألا كان الدخول مكروها محرّبا، كما يقول الحنفية، وغير جائز كما يقول المالكية. ولم يستحسنه الإمام مالك مطلقا، وعند الشافعية قيل: يكره، وقيل: يحرم

ولم يجوزوا اغتساله، لا روي أن رسول الله ﷺ

(١) سورة النساء ١٣/١

(٢) ابن حبان ٩٩/١، والأختصار ٦٠/١، وصواهر الإكمال

٢٠/١، ومصابدة المحتاج ١٠٠٢/١، والبيهقي ٣٢٢/١، والمصنف

١٩٤ - ١٩٦/١

لأنها لتعلق القصر فيه . يقول الفقهاء : لا بأس
نقبت أذان النسوان ، ولا بأس بنقبت أذان الأطفال
من البنات . لأنهم كانوا يفعلون ذلك في زمان
رسول الله ﷺ من غير إنكار ، يقول ابن القيم :
الأنتى محتاجة للحلية نقبت الأذن مصلحة في
حفظها ^(١)

قال : مستفتح عليكم أرض المعجم وستجدون فيها
حمامات . فامسوا ساءكم إلا خائضا أو نقباء ^(٢)
وعلى ذلك فإنه يجوز لها دخول الحمام لعذر من
حيض أو نفاس أو مرض ^(٣)

المحافظة على مظاهر الأنودة :

ويباح لها التزين بلبس الحرير والذهب دون
الرجال ، لأنه من زينة النساء ، فقد روى أبو موسى
أن رسول الله ﷺ قال : حرام لباس الحرير
والذهب على ذكر أمتي ، وأهل إناثهم ^(٤) قال
ابن قدامة : أباح التحلل في حق المرأة لحاجتها إلى
التزين للزوج والتجمل عنده ^(٥) كذلك يجوز لها
أن تغضب يديها ، وأن تعش الخرز في شعرها ، ونحو
ذلك من ضرور الزينة ^(٦)

٢٣ - يعني الإسلام بجعل الأنتى تحافظ على
مظاهر أنودتها ، تحرم عليها التثيب بالرجال في أي
مظهر من لباس أو حديث أو أي تصرف . وقد لعن
رسول الله ﷺ المنتهبات من النساء بالرجال . وفي
الطبراني أن امرأة عرت على رسول الله ﷺ متقلدة
قوما ، فقال : لعن الله المنتهبات من النساء
بالرجال ، والمنتهبين من الرجال بالنساء ^(٧)

وقد ذكر ابن القيم أن من التكبير : فرجل المرأة
وتحت الرجل ^(٨)

وقد أباح لها الإسلام أن تتخذ من وسائل الزينة
ما يكفل لها المحافظة على أنودتها ، فيجل نقب

٢٤ - إذا خرجت المرأة لحاجتها لا تخرج إلا
مستورة . قال ابن عابدين : وحيث أباحت لها
الخروج فإنه يباح بشرط عدم الزينة ، وعدم تغيير
الهيئة إلى ما يكون داعية لظفر الرجال

(١) حديث : مستفتح عليكم أرض المعجم أخرجه أبو يعقوب
(١٠٢/٤ ط عرت عبت معلنين) وابن ماجة (٢/ ٢٣٣) ط
الحلي وأما المتن في بعض أحد ، وأنه يخص سن لي دود
١٥/١ نشر في المعلقة بيروت

(٢) نسخ المفسر ٨/ ٩٧ - ١٠٠ ط الأميرية ، وحاشية معصوي
١١/ ١٠ ط المارة ، وحاشية ابن عابدن ٥/ ٣٢ ، ٣٣ ، وحاشية
لعلوي على المطرشي ١٢/ ٤٢ ، وحاشية الشافعي على مزاوكر
٧/ ٤٤ ، والأشبه للمبسرهي ٢٢٧ ط الحلبي ، وللنهي
١/ ٢٢١ ط الرياض

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٢١

وحديث : لعن الله المنتهبات من النساء بالرجال
أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس كما في جميع
المرويات (١٠٣/٨) وقال المشي : رواه الطبراني في الأوسط من
شعبة على من الرازي وهو ليس ، وفيه رجله نقبت
(٤) إعلام المؤمن ١/ ١٠٢

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٧١ . والفتاوى المندة ٥/ ٣٥٧ ، ولجنة
الدعوة ١٢٥

(٢) حديث : حرم لباس الحرير والذهب على ذكر . . .
أخرجه أحمد ١/ ٣٩٢ ط المعينة ، والنسائي ٨/ ١٦١ ط
المكتبة التجارية من حديث أبي موسى الأشعري ، وهو صحيح
نظرا له

(٣) من حديثين ٥/ ٢٢١ ، ومنع بلجبل ١/ ٢٣ ، والفتي ١/ ٧٧ ،
٥٨٨ ، ٥٩١

(٤) الفتاوى المصرية ٥/ ٣٥٩ ، والفتاوى الدعوية ١/ ٢-٣

والاستئصال،^(١) قال الله تعالى: (وَلَا تَبْرَحُنَّ فِي بَيْتِ
الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)^(٢)

قال مجاهد: كانت المرأة تخرج لشيء بين يدي
الرجال، فذلك تخرج الجاهلية. وقال قتادة: كانت
لمن مثلية تكسر وتفتج، فهي الله سبحانه وتعالى
عن ذلك^(٣)

ولا يجوز أن تكون اثنيان التي تظهر بها أمام
الناس مما يظهر معه شيء من جسدها الواجب
ستره، وكذلك إذا كان يشق عما تحته، لأنه إذا
لمبتان جسدها كانت كاسية عارية حقيقة^(٤) وقد
قال النبي ﷺ: «يكون في آخر أمي نساء
كاسيات عاريات، على رؤوسهن كاسية
البحث، الثمرهن ذاهب ملونات»^(٥)

وفي الفساقه البدوي: لا يلبس النساء من
لرفيق ما يفهمن إذا خرجن من بيوتهن، والخروج
ليس بيقيد، وحاصل الشئ: أنه يحرم على المرأة
بمس ما يرى منه جسدها بحضرة من لا يحل له
الانظر^(٦)

ولا يجوز لها أن تأتي من الأعمال ما بلغت النظر
إليها ويترتب عليه الافتتان بها، قال تعالى: (وَلَا
يُضْرِبْنَ بَأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ)^(٧) قال

ابن كثير: كانت المرأة في الجاهلية إذا كانت غشي
في الطريق، وفي دخلها خلخال صامت لا يعظم
صوته، ضربت برجلها الأرض فيسمع الرجال
طينته، فهي الله سبحانه وتعالى المؤمنات عن مثل
ذلك، وكذلك إذا كان شيء من زينتها مستورا،
فحركات بحركة تظهر ما هو محرم في هذا
الشئ لقوله تعالى: (وَلَا يَضْرِبْنَ بَأَرْجُلِهِنَّ)

ومن ذلك أنها تنهى عن التعطر والتطيب عند
خروجها من بيتها فيشم الرجال طيبها، فقد قال
النبي ﷺ: «كل عيب زانية، والمرأة إذا استعطرت
فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا»^(٨) يعني زانية.

ومن ذلك أيضا أنه ينهى عن المشي في وسط
الطريق، لما روى حمزة بن أبي أسيد الأنصاري عن
أبيه أنه سمع النبي ﷺ، وهو خارج من المسجد،
وقد اختلط النساء مع الرجال في الطريق، فقال
رسول الله ﷺ للنساء: «استأخرن، فإنه ليس لكم
أن تحفضن الطريق، عليكن بحافات الطريق»^(٩)
ولا يجوز خلوة المرأة بالأجنبي ولو في عمل،
والمرأة بالخلوة المبيح عنها أن تكون المرأة مع الرجل
في مكان بأعمال فيه من دخول ثالث. (و: خلوة).

قال أبو حنيفة: أكره أن يسافر الرجل امرأة حرة
يستخفها ويظهر بها، لأن الخلوة بالمرأة الأجنبية
ممنوعة^(١٠) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم:

(١) حاشية ابن عابد ١/٢٠٥، واللواك القلواني ١/٢٠٩

(٢) سورة الاحزاب / ٣٢

(٣) مختصر تفسير ابن كثير ١/٢٠٩، ١/٢٠٩، ١/٢٠٩

(٤) بدائع الصالح ١/٢٢٣

(٥) حديث: «يكون في آخر أمي نساء كاسيات عاريات»

(٦) أخرجه أحمد ٢/٢٢٣ - ط الميمنية وقال الميمني: «رواه أحمد
والطبراني في ثلاثة، ورجال أحمد رجال الصحيح (بجمع
للزوائد ١/١٣٦) - ط القسبي»

(٧) اللواك القلواني ١/٢٠٩

(٨) سورة النور / ٣١

(٩) حديث: «كل عيب زانية، والمرأة إذا استعطرت - أخرجه
أحمد ١/٢٠٩، ط الميمنية والترمذي ١/٢٠٩ - ط الحلبي

وقال حسن صحيح

(١٠) مختصر تفسير ابن كثير ١/٢٠٩

وحديث: «استأخرن فإنه ليس لكم» - أخرجه أبو داود

١/٢٢٢ ط عزت سعيد دحس (وفي إسناده جوهرة (ميران

الإعداد للقصي ١/٢٢٢ ط الحسي

(١١) بدائع الصالح ١/٢٢٣، واللواك القلواني ١/٢٠٩

ينظر في (صلاة الجمعة).

(٤) ومنها حضور المرأة الجمعة والعديد من صلاة الجمعة مع الرجال: فيجوز عند جمهور الفقهاء حضور المرأة صلاة الجمعة مع الرجال في المسجد، وكذلك حضورها الجمعة والعديد^(١)، وانظر للتفصيل (صلاة الجمعة، صلاة الجمعة، صلاة العبد).

هـ - هيأتها في الصلاة :

٢٦ - الأصل أنه لا فرق بين الرجال والنساء في عمل العبادات، إلا أن المرأة تخص ببعض الهيئات في الصلاة، وذلك كما يأتي :

يستحب أن تجمع المرأة نفسها في الركوع، فتضم مرفقيها إلى الجنبين ولا تحافيهما، وتحني قليلا في ركوعها، ولا تعتمد، ولا تخرج بين أصابعها، بل تضمهما، ترفع يديها على ركبتيها، وتحني ركبتيها، وتلمص مرفقيها بيدها.

وفي سجودها تفرش ذراعها، وتضم وتلصق يديها بطنها فتخديها لأن ذلك أسهل لها، فلا يسن لها التجافي كالرجال، بحيث زيد بن أبي حبيب أن النبي ﷺ مر على امرأتين فصليان فقال: «إذا سجدت فضع بعض اللحم إلى بعض، فإن المرأة ليست في ذلك كالرجل»^(٢).

(١) شرح الصبر ٤٤٧/٢، والفرق المداوي ٢٤٦/١، والجمع ٨١/٢، ٨٢، وصفي للحنبل ٢١٩/١، ٢٢٠، وصفي للإمام ٢٤٥/١، ولفي ١٠٠/٢، ٢٠٣، ٢٠٤.
(٢) حديث: «إذا سجدت فضع بعض اللحم...» أخرجه أبو داود في حريته كما في نسخة الأثراف للزمري ١٣٦/١، ١٣٧، ط الدار العلمية، من حديث زيد بن أبي حبيب مرسلًا رتبته ضعيف لإسناده.

«لا يحملون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما»^(١)، ومنع الاختلاط المريب بين الرجال والنساء على ما سبق تفصيله في مصطلح (اختلاط)^(٢).

الأحكام التي تخص النساء بالنسبة للعبادة :

٢٥ - الأصل أنه لا فرق بين الرجال والرجال في أهلية العبادة.

إلا أنه نظرا لكونها مأمورة بالشعر وعدم الاختلاط المريب بالرجال لأحباب فإنها تخص ببعض الأحكام في عبادتها^(٣)، ومن ذلك :
(١) الأذان والإقامة: فالأصل أنها لا تؤذن ولا تقم (ر: أذان، إقامة).

(٢) ولا تؤم الرجال، بل يكسوها عند بعض المذاهب أن تؤم النساء^(٤) (ر: إمامة).

(٣) ومنها صلاة الجمعة إمامة إحداهن - فالأصل عند الحنفية والمالكية أن الجمعة غير مشروعة من في تلك الحال، خلافا للشافعية والحنابلة القائلين بسنها لمن، ولو لم يؤمهن رجال، وتفصيل ذلك

- ومنه الإجازات ١٢/٢، ولفي ٥٢/١، والأحكام السلطانية للفرعي ٩٤٨، ٩٥٧، والنصارا يمشي فتح لفي ٦٩٦/١.
(٢) حديث: «لا يحملون رجل بامرأة...» سنن أبي داود ١٤٠.
(٣) الموسوعة الفقهية في الكويت ٢٩٠/٢.
(٤) حاشية ابن عابدين ٢٢٢/١ - ٢٢٤، وحاشية شرح الحديث ٢٢١/١، ط دار إحياء التراث، وحاشية نسفاوي ١٩٥/١، ٢٠٠، وحاشية المحضاج ٣٨٨/١، ٣٨٩، ولفي ١١٣/١، ١٢٩، وكذلك حقايق ٢٤٢/١، ٢٤٣.
(٥) الاختيار ٥٨١/١، وسواء الإكمال ٧٨/١، والأحكام السلطانية للفرعي ص ١٠٦، وأبو بصير ص ٩١، وأبو داود ص ١٠٦، ١٠٧، ط السرياني، ومنه الإجازات ٢٦٠/١، ٢٦١، والجمع شرح المصطلح ١٣٥/١، ١٣٦، ط المكتبة العلمية بفتحها لحن محمد نجيب الطنسي.

لكن الفقهاء يختلفون في وجوب الحج على المرأة دون زوج أو محرم. فمذهب الحنفية، والمذهب عند الحنابلة. أنه لا يجب عليها الحج، لأنها إذا لم يكن معها زوج ولا محرم لا يؤمن عليها، إذ النساء لهم على وضم، إلا ما دبر عنه. ^(١) وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (حج)

وهذا بالنسبة لحج الفريضة، أما النفل فلا يجوز لها الخروج له دون الزوج أو المحرم. ^(٢)

الثاني: بالنسبة لبعض الأعمال فالمرأة كالرجل في أركان الحج والعمرة، إلا أنها تختلف عنه في بعض الأعمال ومن ذلك:

١- أنها تلبس الخيط كالقميص والقباء والبراييل واخفين وما هو أسهل لها، لأن بدنها عورة، ولا تنف ولا تلبس القفازين. ^(٣) وفي ذلك خلاف وتفصيل (ر: إحرار).

٢- وليس على المرأة زمل في طوفانها، ولا إسراع بين الميادين الأخضرين في التعميم، وليس عليها اضطباع أيضا. ^(٤)

والمشروع للمرأة التفسير دون الخلق ^(٥) (ر: حج).

ولأنها عورة فالأنيق بها الانقباض. كذلك ينبغي لها أن تكتف جلبابها وتحديه راحة وساجدة، لئلا تصفها ثيابها، وأن تحفض صوتها، وتجنس مترعة، لأن ابن عمر كان يأمر النساء أن يترعن في الصلاة، أو سدل رجليها عن يمينها، وهو أفصل من التربع، لأنه غالب. فعل عائشة رضي الله تعالى عنها وأحبها بجلسة الرجل، وهو ما قاله الإمام الشافعي والإمام أحمد.

كما أنه يستحب أن ينصرف النساء عقب الصلاة قبل الرجال، حتى لا يختلطن بالرجال.

فقد روت أم سلمة قالت: «كان النبي ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه، وهو يمشي في مكانه يسيرا قبل أن يقوم». قالت: نرى - والله أعلم - أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يتركهن الرجال. ^(٦)

و- الحج:

٢٧- ما ينصل بفرض الحج على المرأة ثمران:

الأول: بالنسبة للوجوب. ويبان ذلك كما يأتي:

من المقصود أن الاستضاعه - بالزاد والراحلة وغيرهما - من شرائط وجوب الحج مطلقا، ويزاد على ذلك بالنسبة للمرأة: أن يكون معها زوج أو محرم، للأحاديث التي وردت في ذلك، وهذا باتفاق.

(١) ابن عابدين ٢٢٩/١، وحيد الخ ٢١٠/١، وعائشة لقسوي ٢١٣/١، ٢١٩، ٢٢٠، والمذهب ١/١، ٨٢، والمبسوط ٢/١، ١٥١، ١٥٢، وسنن إمام ١/١، ١٩٣، وقشاش الفتاوى ١/١، ٢٩٢، والمغني ١/١، ٥٦٢.

والحديث: «كان إذا سلم النبي ﷺ قام النساء...» أخرجه البخاري المصحح ٢٢٩/٢، في «سنة».

(١) ابن عابدين ١٢٦/٢، وحيد الخ ٢٢٢/٢، والمغني ٢/٢، ٢٢٩.

(٢) منع الحليل ١/١، ١٤٠، والبدوي ٢/٢، ٩، ومنه المحتاج ١/١، ٢٦٧، والمبسوط شرح المصنف ١/١، ٦٠، غير مكيب الإرسال، والمغني ٢/٢، ٢٢٧.

(٣) البدائع ٢/٢، ٩٨٥، وابن عابدين ٢/٢، ١١٠، ومنه الجليل ١/١، ٥٠٢، ومنه المحتاج ١/١، ٥١٩، والمبسوط ٢/٢، ٢٩٩، والمغني ٢/٢، ٢٩٩.

(٤) ابن عابدين ٢/٢، ١١٠، وعائشة لقسوي ١/١، ١١٠، ١١١، والمبسوط ٢/٢، ٢٩٩، والمغني ٢/٢، ٢٩٩.

(٥) المحتاج ١/١، ١١١، والمبسوط ١/١، ١١١، والهدى ١/١، ١١١.

- ولا ترفع المرأة صوتها بالأنينة إلا بمقدار ما تسمع رفيقتها. (ر: حجج. ثلثية).

ز - الخروج من المنزل :

٢٨ - إذا كانت المرأة متزوجة فإنها ترتبط في خروجها من المنزل بإذن زوجها. وقد روى ابن عمر قال : « رأيت امرأة أنت إلى النبي ﷺ وقالت يا رسول الله ما حق الزوج علي زوجته؟ قال : حقها عليها أن لا تخرج من بيتها إلا بإذنه ، فإن فعلت لعنها الله وملائكة الرحمة وملائكة القصب حتى تقرب أو فرجع. »^(١) ولأن حق الزوج واجب ، فلا يجوز تركه بها ليس بواجب .

وخروج الزوجة من غير إذن زوجها يجعلها ناشزاً ، ويسقط حقها في النفقة في الجملة ، لكن لا ينبغي للزوج أن يمنع زوجته من زيارة أبيها وعيادتها ، لأن عدم الزيارة نوع من العقوق وقطيعة الرحم .

كذلك لا ينبغي أن يمنعها من الصلاة في المسجد وحضور الجمعة والعيدين ودروس الوعظ ، لقول النبي ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وفي رواية : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها. »^(٢)

لكن هذا مفيد بها إذا أمن عليها ، وكان لا يخشى الفتنة من خروجها ، فإن كان يخشى الفتنة فله منعها . وكمر متأخرو الحنفية خروجها ولو عجزوا فساد الزمباب ، لما روي عن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها أن قالت : « لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل. »^(٣)

ح - التطوع بالعبادات :

٢٩ - الزوجة مرتبطة كذلك بإذن الزوج في التطوع بعبادات ، فلا يجوز لها إذا كان زوجها حاضراً أن تطوع بصلاة أو صوم أو حج أو اعتكاف بدون إذنه ، إذا كان ذلك يشغلها عن حقها ، لأن حق الزوج فرض ، فلا يجوز تركه بفسل ، ولأن له حق الاستمتاع بها ، ولا يمكنه ذلك أثناء الصوم أو الحج أو الاعتكاف ، وقد روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد (أي حاضر) إلا بإذنه. »^(٤) رواه البخاري .

فإن تطوعت بصوم أو حج أو اعتكاف دون إذنه فله أن ينظرها في الصوم ، ويحللها من الحج ، ويخرجها من الاعتكاف لما فيه من تعزيت حتى

١ - ٢٣٥/١ ، والمثني ٢/٢٩٦ ، ومعجم الحنبلي ١/١٨١ ، وصحاح المطيع ٢٩٤/٢ ، والمثني ٣/٣٢٠ .

٢ (أ) حديث : « حق الزوج على زوجته أن لا تخرج ... » أخرجه طبراني في المعجم حسن بن قس وهو ضعيف ، كما في مجمع الرواة ٣٠٦/١ - ط القدسي .

٣ (أ) حديث : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » أخرجه أبو داود (٢٨٢/١) ط حوت محمد صالح والحديث ٢٠٩/١ - ط دائرة المعارف الثمينة (صحة) ووافقه الذهبي .

(١) ابن علقمة ١/٢٨٠ ، والمطيع ٢/٣٢١ ، وأخذه ١٠/٢ ، وأبو داود ٢٩٤/٢ ، ومعجم الحنبلي ١/١٨١ ، وأبو داود ٢٩٤/٢ ، والمثني ٢/٢٠٧ ، وصحاح الإبراهيم ٢٨٣/١ ، والمصنف ٨٢/١ ، والمثني ٢/٢٠٧ ، وصحاح الإبراهيم ٢٨٣/١ ، وحديث عائشة - أخرجه رسول الله ﷺ ما أحدث النساء ... » أخرجه البخاري (المطيع ٢/٣٢٩) ط الشافعية .

(٢) حديث : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد. » أخرجه البخاري (المطيع ٢/٢٩٠) ط الشافعية .

منها ما :

وإن كان في زمان سهم ، فله المنع عند المالكية
إلا إذا دخلت فيه . وهو على وجهين عند الشافعية
والحنبلية .^(١)

ما يتعلق بالأش من أحكام الولايات :

٣٠ - الولايات - كالإمامة والفساد والوصاية
والخفظة وغيرها - مناصب تحتاج إلى استعدادات
خاصة ، بدنية ونفسية ، كالقدرة والكفاية والخبرة
والسرعية والحنان وحسن التصرف . وتختلف
الولايات عن بعضها فيما تحتاج إليه من صفات .

وإذا كان أقرجال مقدمين في بعض المناصب
على النساء ، فذلك لغرض التكوين الطبيعي لكل
منها . ولما منح الله سبحانه وتعالى كل جنس من
صفات خاصة .

وكذلك تقدم النساء في بعض الولايات ،
لتناسبها مع تكوينهن واستعدادهن الفطري .

قال القرافي : اعلم أنه يجب أن يقدم في كل
ولاية من هو أقوم بمصالحها على من هو أدنى ،
فبقدم في ولاية الحروب من هو أعرف بمكانة
الحروب وسلامة الجيوش ، ويقدم في القضاء من هو
أعرف بالأحكام الشرعية وأشد تفهماً للحجاج
الخصوم وعدوهم . ويقدم في أمارة البني من هو

غيرها بغير إذنه ، فكان لرب الحق المنع .

وهذا باتفاق ، ويستثنى الشافعية الصوم للزنا
كعرة وعاشوراء ، فلا يمنعهما منه لكانت ، وكذلك
صلاة التمل المطلق لقصر زمة .

وإن أذن الزوج لما أن تطوع صوم أو اعتكاف
أو حج ، فقد الشافعية والحنبلية : له أن يمنعهما من
الصوم أو الاعتكاف ولو كانت شرعت فيه ، لأن
النبي ﷺ أذن لعائشة وحفصة وزينب رضي الله
تعالى عنهن في الاعتكاف ، ثم منعهن منه بعد أن
دخلن فيه . فقد أخرج الشيخان عن عائشة : أن
رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من
رمضان ، فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت
حفصة عائشة أن تستأذن لها فاعتذرت ، فلما رأته
فلك زينب بث جعش فموت بيننا فبني لها .
فأنت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى
بناته ، فأبصر الأبية فقال : ما هذا قالوا : بناء
عائشة وحفصة وزينب . فقال رسول الله ﷺ : أليس
أؤذن بهذا ؟ ما أنا بعتكف .^(٢)

وعند الحنفية ليس له أن يمنعهما ، لأنه لما أذن لها
فقد ملكها منافع الاستمتاع بها ، وهي من أهل
الملك فلا يملك الرجوع عن ذلك . وعند المالكية :
له أن يمنعهما ما لم يشرع في العدة ، فإن شرعت
فلا يمنعهما .

وما وجبت المرأة على نفسها ينفر ، فإن كان ينفر
إذنه فله أن يمنعهما منه ، وهذا باتفاق .

وإن كان بإذنه ، فإن كان في زمان معين فليس له

(١) هيدالغ ١-١٠-١٠٧/١-١٠٩-١١٢ ، وابن عسكدين
١١٢٧-١١٢٨ ، والسنوني ١١٢٩ ، وفتح المجلد ١/١١٧ ،
١١٢٧-١١٢٨ ، ومنه المصنوع ١/٤٤٩ ، ١٤٨ ، ١٣٩/٥
والهذه ١/١٩٥-١٩٧ ، ٢٢٤ ، والمجموع ١/٣٦٣-٣٦٤ ،
والنبي ١/٢٠٧-٢٠٨ ، ١٤٠ ، ومنه الإزدي ١/٤٦٩ ،
١٢٦

(٢) حديث : أنه رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر
الأواخر . . . أخرجه البخاري (فتح تباري ١/٢٨٥ ط
السلفية) ومسلم (٢/٨٣٩ ط الحسبي)

وأستور وأصحاب السراي، لما روي أن عمر رضي الله عنه أوصى إلى حفصة، ولأنها من أهل الشهادة فأشبهت الرجل^(١)

قال الحطيطي القسري: أم الأحصال أوصى من غيرها من النساء عبد، احتجنا بالضرورة، لوفور شعقتها وتخرجها من خلاف الاصططحي، فإنه يرى أنها تل بعد الأب والجد، وكذا هي أولى من الرجال أيضا لما ذكر، إذ كان فيها، متفهم من الكفاية والأستراح ونحوهما، وإلا فلا، قال الأفرعسي: ركم من مح مشفق لا يفسد على تحصيل الأرباع والمصالح النافعة من بلي أمره^(٢) هذا، وشهادتها عند الجمهور تكون في الأمور ونوبتها فقط، وعند الحنفية تكون فيها عند القود والحدود، وشهادتها على النصف من شهادة الرجل لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْضَلُ بِكُنْيا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ﴾^(٣) تفصل شهادتها دون الرجال فيما لا يطلع عليه الرجال^(٤) وينظر تفصيل ذلك في (شهادة).

والولاية على مال الصغر تكون للذكور عند جمهور الفقهاء، لأن الولاية ثبتت بالشرع، فلم تثبت للأثني، لكن يجوز أن يرعى إليها، فتصير وصية بالإبصار. وفي رأي الاصططحي من الشافعية، وهو خلاف الأصح عندهم، وقول القاضي أبي يعلى، وابن تيمية من الحنابلة: أن

أعلم بتسمية أموال الثأمي بتقدير أموال الفقهاء. وإنما مقدمات في باب الحضانة على الرجال لأنهم أصغر على التحصيل وأشد شفقة ورقة. فتقدم لذلك وأخير الرجال عين، وأخير في الإمامة وأخروب وغيرهما من المناصب، لأن الرجال أقوم بمصالح تلك الولايات منهن^(٥) والقضاء من الولايات التي يقدم فيها الرجال عند جمهور الفقهاء.

ويجوز عند اختبة أن تنقض في غير حد وقود، إلا أنه يكره توليتها انفشاء، وبأنه من يوليها إذا فيه من عداوة الرجال، ومنه أمرهن على السر، قال ابن عابدن: ولو قضت في حد وقود فرفع إلى قاضي آخر يرى جوازها، فأما ليس نفي، وإطائه^(٦) وحكي عن ابن جرير الطبري أنه لا يشترط الذكورية في القاضي، لأن المرأة يجوز أن تكون مفقية، فيجوز أن تكون قاضية.

ومن الولايات التي يصح أن تسند إلى الأثني: الشهادة والوصاية ونظارة الموقوف، قال ابن عابدن: تصلح امرأة باخرة توقف وصية لغيره، وفي هذه، فصح تحريرها في النظر والشهادة في الأوقاف^(٧)

قال ابن قدامة: تصح الوصية إلى المرأة في قول أكثر أهل العلم، وروي ذلك عن شريح: وبه قال مالك والشافعي والأوزاعي وإسحاق والشافعي

(١) القسري ٣٧٦/٩

(٢) مع المحتاج ٧٥/٣

(٣) سورة البقرة ٢٥١

(٤) ابن عابدن ٣٧٦/٩، والمعي ١٥١/٩، والنفق ١٥٩، والنفق ١٥٩

النفق ١٥٩

(٥) الشروط للسراي ١٥٥/٩، هرق ١٥٦، والأحكام السلطانية

المورد ٦٥

(٦) القسري ٣٧٦/٩، وتيسرة بطل من العمل ١١٦/٩، والاعتبار

١٥٩/٩، وابن عابدن ٣٧٦/٩

(٧) ابن عابدن ٣٧٦/٩

ما يتصل بالمرأة من أحكام الجنابيات :
 ٣٠ - يرى علما العلماء أنه لا فرق بين الرجل والمرأة
 في أحكام الفصاحش في الجملة ، فالأنثى تقفل
 بالذكور ، والذكر يقفل بالأنثى .^(١)
 وأما الديات ، فبعض الفقهاء ذهب إلى أن دية
 المرأة نصف دية الرجل .^(٢)
 وفي ذلك تفصيل ينظر في (دية) .

أنثى الحيوان

٣١ - تخص أنثى الحيوان بأحكام يجعلها فيها إلى :
 أ - زكاة الإبل :

الأصل فيها يؤخذ في زكاة الإبل الإناث ، ويمحور
 عند الملكية والشاغعية واختلاف أخذ من اللبن
 بدلا من بنت الخاص عند فقدها ، أو عند وجودها
 إن كانت معيبة ، وأما عند الحنفية فإن الذكور لا
 تحزى في زكاة الإبل إلا بقية الإناث .
 هذه بخلاف البقر والغنم ، فإن المالك يغير .^(٣)
 هذا ، والتفصيل محله مصطلح (زكاة) .

ب - في الأضحية :

ذكر الشاغعية كما في الأشياء والنظار لمسيوطي

الأم تكون لها السيادة بعد الأب والجد ، لأنها أحد
 الأبوين ، وأكثر شفقة على الابن .
 ولا ولاية للأنثى كذلك في النكاح عند جمهور
 الفقهاء ، لأن المرأة لا تملك تزويج نفسها
 ولا غيرها ، لقول النبي ﷺ : لا تنكح المرأة المرأة ،
 ولا المرأة نفسها .^(٤) وعند أبي حنيفة وزفر
 والحسن بن زياد ، وهو ظاهر الرواية عن
 أبي يوسف : أن المرأة يجوز أن تزوج نفسها ، وأن
 تزوج غيرها بالولايات أو الوكالة ، لقوله تعالى :
 ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ مِنْ
 مَعْرُوفٍ﴾^(٥) فأضاف النكاح والفعل إليهن ، وذلك
 يدل على صحة عبارتهن ونفاذها ، لأنه أضافه
 إليهن على سبيل الاستقلال ، إذ لم يذكر معها
 غيرها ، وقد روي أن امرأة زوجت بنتها برضاها ،
 فبجاء الأولياء ونكحوها إلى علي رضي الله تعالى
 عنه ، فأجاز لنكاح . وهذا دليل الانعقاد بعبارة
 النساء ، وأنه أجاز النكاح بغير ولي ، لأنهم كانوا
 غالبين ، لأنها تصرفت في خالص حقها ، ولا ضرر
 فيه لغيرها ، فينبذ كنصرها في مالها ، والولاية في
 النكاح أسرع ثبوتها منها في المال ، ولأن النكاح
 خالص حقها ، حتى يجبر الولي عليه عند طلبها ،
 وهي أهل لاستيفاء حقوقها .^(٦) وتفصيل ذلك في
 (نكاح) .

(١) السدح ٣٧٧/٢ ، ٣١٠ ، والاعتبار ٢٧/٥ ، ومنع الحليل
 ٣٥٠/٤ ، والمهدب ١٧٤/٢ ، والمغني ١٧٨/٢ ط الرضا .
 (٢) المبدع ٢٥٤/٢ ، والكنز لابن حنبل ٢١٠٩/٢ ، ١١١٠ ،
 والمهدب ١٧٨/٢ ، والمغني ١٧٧/٢ ، ١٧٨ .
 (٣) أبي حنبلين ١٦٢/٢ - ١٦٨ ط المصرية ، وجامع الإكمل ١١٩/٢
 ط دار المعرفة ، وجامع المحتاج ١٨٢/٢ ط المكتبة الإسلامية ،
 وكتاب الفتاوى ١٨٨/٢

(٤) حديث ، لا تنكح المرأة المرأة ولا امرأة نفسها ، أخرجه
 الدعوقي ٢٧٧/٣ ، ط دار المعين ، وإسناده حسن
 (٥) سورة البقرة ٢٥٠
 (٦) ابن عابدين ٣٩١/٢ ، ٣٩٢ ، والاعتبار ٢٧/٢ ، ٢٨ ، ومنع
 الحليل ٢٤/٢ ، ومنع المحتاج ١٧٢/٢ ، ونهاية المحتاج
 ٣٩٣/٤ ، والمهدب ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩/٢ ، والمغني ١٢٩/٢ ، ١٣٠
 المرق ١٠٠/٢ ، ١٠١ ، والمغني ١٦٥/٢

مدبوغ. واستعمال الفقهاء لفظ الجلد لما هو أعم من جلد الحيوان، فيشمن جلد الإنسان. (١)

أن التصحية بالذكر أولى من التصحية بالأنثى في المشهور. (٢)

والإحصاء على مصطلح (أضحية).
جد = الدبة :

الدبة المخالطة إذا كانت من الإبل فكلها من الإناث عند جميع الفقهاء، وكذا الدبة المخمضة عند الحنفية، ويحوز عند المالكية والشافعية والحنابلة دخول الذكور في الدبة المخمضة. (٣)
والإحصاء على مصطلح (دبة).

الأحكام المتعلقة بالإهاب :

١ - جلد المذكي ذكاة شرعية :

٢ - الحيوانات على نوعين : حيوانات مأكولة اللحم، وحيوانات غير مأكولة اللحم.

فالحيوانات مأكولة اللحم إذا ذبحت الذبيح لشري كان جلدها طاهراً بالاتفاق، وإن لم يدبغ.

أما الحيوانات غير المأكولة اللحم فهي على نوعين أيضاً : نجسة في حال الحياة، وطاهرة. أما نجسة الميت، وهي الخنزير والتمسك، والكلب عند الشافعية والحنابلة، فإن الذكاة لا تظهر جلدها.

ولما غير نجسة العين مما لا يترك لحمه، فقد اختلف الفقهاء في تطهير إهابها بالذكاة، فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يظهر بالذبح، وحجة هؤلاء أن رسول الله ﷺ دهن عن أقرش جلود المساع (٤) وزكوب النمل (٥). وهو علم في المذكي وغيره، ولأنه ذبح لا يظهر اللحم فظهر الجلد.

التعريف :

١ - الإهاب في السنة : الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يدبغ. (٦)
وظاهر هذا أن جلد الإنسان لا يسمى إهاباً. ويطلق الفقهاء الإهاب على ما يطلقه علم أهل اللغة. قال في فتح القدير : الإهاب : اسم لغير المدبوغ من الجلد. (٧)
والجلد أعم من أن يكون مذبوغاً أو غير

إهاب

(١) الصحاح : ضمير، وانظر لغة العرب، ومفردات الرامح الأصبهاني مادة : وجلد.

(٢) حديث ابن عمر عن جلد البعير : أخرجه أحمد (٧٩/٥)، ٧٥ ط الكتب الإسلامية، وأبو داود في السليمان (١٣٩/٣٧٩)، ط المدعي، والحاكم في المحلة (١٤٤/١) ط الكتاب العربي، وصححه إسماعيل وأبو داود.

(٣) حديث ابن عمر عن زكوب النمل : أخرجه أبو داود في المصنف (٤٧٣٩/١٣٧)، ط عزت المدعي، وابن ماجة في المصنف (٣٥٦/١٢٠٥)، ط محمد الشوكاني في التلخيص (٨٨/٢).

(٤) الأثر، وانظر السبكي ص ٣٣٨ ط المجلس.
(٥) ابن عديم ص ٣٨٨/٥ ط نصرة، وهو الإكليل ٢٩/٢٥ ط دار المعرفة، وطروسة ٢٥٥/٩ ط كتب الإسلام، وكتب الفتاوى ١٩/٦.
(٦) لغة العرب والصحاح الثم.
(٧) فتح القدير ١/٦٥، طع بولاق، والنهاية في غريب الحديث، وعبد القاري ١/٣٣٣، الطبعة الجديدة.

في جهارته بعد الدباغ على اتجاهات

٤ - الاتجاه الأول : أنه لا يظهر شيء من الخلود بالدباغة. وهو أشهر الروايتين عن الإمام أحمد، واحدى الروايتين عن الإمام مالك، نقل النووي: وروى هذا لمسلم عن عشرين الخطباء - وليس بمحورز عنه كلها حقها - وعن محمد بن عمر، وعن عائشة ثم أنس بن مالك، واستدل هؤلاء برواه عبد الله بن حكيم عن أن رسول الله ﷺ قال غسل موته بشهر: «لأنهم» من الميتة بإهاب ولا عصب»^(١)

٥ - الاتجاه الثاني : أن جلود الميتة كلها - ومنها الكلب والخنزير - تظهر بالدباغة ظاهراً وباطناً، وهذا انتزعت مروى عن الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ونصه أنه ذكر في نيل الأوطار، واستدل هؤلاء بعموم الأحاديث. فإذا الأحاديث لم تفرق بين خنزير وغيره

٦ - الاتجاه الثالث : يظهر بالدباغة جلود جميع الحيوانات الميتة إلا الخنزير، ويظهر بالدباغ ظاهراً وحيداً وباطناً، ويجوز استعماله في الأشياء اليابسة والمستنصعة، ولا فرق في ذلك بين مكحول اللحم وغيره، وهو مذهب أبي حنيفة، واحتجوا لذلك بقوله رسول الله ﷺ: «إذا دبح الإهاب فقد ظهر»^(٢)، وأما استثناء الخنزير فقد كان بقوله

كدبح المدحوسى لو لم يذبح غير مشروع، فأشبه الأكل، ثم إن المذبح إنما يؤكل في مكحول اللحم فكذلك ميتته.

ذهب الحنفية والمالكية إلى طهارة الإهاب بالدباغة الشرعية، واستدل هؤلاء بقول رسول الله ﷺ: «دبح الأديم ذكاته»^(٣)، ولأن الذكاة تعمل عمل الدباغ في إزالة نطوئيات النجسة، أما النبي عن ابن عمر أنه جلود البع وركوب البعور فلا أن ذلك مركب أهل خيلاء، أو أنهم كانوا يعملونها من غير أن تدبغ»^(٤)

ونسب الحنفية من ذابح إهاب الحيوان الذي لا يحصل الدباغة، كإهاب الدابة، وإهاب الحية الصغيرة - لا يؤكل - فإنه لا تطهر الذكاة»^(٥)

ب - إهاب الميتة

٣ - إهاب الميتة تحبس بلا خلاف^(٦)، ولا يجوز الانتفاع به قبل الدباغ بالأنثى، إلا ما روى عن محمد بن شهاب الزهري من جوار الانتفاع بجلود ميتة قبل الدباغ^(٧)، فإنه دبح فقد اختلف الفقهاء

(١) حدث - دبح الأديم ذكاته - أخرجه أحمد (١٧٧، ١٧٨) ط الألبان الإسلامي، والحاكم في المستدرج (١١٦، ١١٧) ط دار الكتب المصرية. وقال: وهذا حديث صحيح الإسناد، ورواه الحمصي وقال: لموطأ ابن سيرين في تنبيه الخليل (١٩٠) ط إسناده صحيح

(٢) ابن أزار ٢٨٠/١ صح مصنفى البيهقي الطلي.

(٣) فتح القدير ٦٠/١، وحاشية ابن عابدين ١٢٩/١ وما بعده، طيبة ولان الأثر، وأمين ٧١/١، وما بعدا، ورواه الحسن (٨٠/١)، نشر دار الفكر في بيروت، والإحصاح الأخير من جزء ١٥/١، وأمسى المظلل ١٧/١

(٤) القلي ١٦/١

(٥) عدة الخاري ٥٣٣/٢٩

(٦) حديث : «أن لا تنصرف من الميتة بإهاب ولا عصب» أخرجه إبدان في القسوع (١٧٥) ط الحلبي، وصفه المحقق من غير تنبيه خير (١٤/١)

(٧) حديث : «إذا دبح الإهاب فقد ظهر» أخرجه مسلم في المصنف (١٧٧، ١٧٨) ط الباني الطلي

ذبح الحيوان غير المأكول من أجل إهابه :

١١ - اختلف الفقهاء في حل ذبح أو صيد غير مأكول اللحم من أجل الانتفاع بجلده أو شعره أو ريشه .

ذهب الشافعية إلى تحريم ذبح ما لا يؤكل ، كخنزل وحمار للانتفاع بجلده^(١) ، للمني عن ذبح الحيوان إلا للذكاة^(٢) .

وذهب الحنفية إلى حل اصطيد ما لا يؤكل لحمه ، لمنفعة جلده أو شعره أو ريشه ، لأن الانتفاع غايته مشروعة^(٣) ، وهو ما يفهم من مذهب المالكية في اعتبار المنفعة مسوغاً للذكاة ما لا يؤكل^(٤) . ولم نعتز على مذهب الحنابلة في ذلك .

بيع الحيوان من أجل إهابه :

١٢ - اختلف الفقهاء في جواز بيع الحيوان السني

- مصطفى البياضي الحنفية ، والإصباح ٥١/١ ، وشكل الأثر ٢١/١ ، وصف حيد الشراعي ٧٧/١ طبع المكتب الإسلامي في بيروت ، وحاشية ابن عثيمين ١٢٦/١ ، وقع الطبر ١٢٢/١ ، وبدائع الصنائع ١٧٠/١ ، طبع مطبعة الإمام بريدميدج ، وأثر أبي يوسف ٣٣١ ، والشيخ والإقبال بنحس مواهب الحبيب ١١١/١ ، والشرح الصغير ٥٢/١ ، وكسنى الطالب ١٦٨/١ ، وحاشية القسوي ١٨٨/١ ، والمفاتيح ٢٦/١ ، ولميدج ، والمجروح شرح المجلد ٢١٤/١ ، ولميدج نشر المكتبة السلفية في المدينة المنورة .

(١) كسنى الطالب ١٦٨/١

(٢) القمي عن نوح الحيوان ... فكله حديث : ما من إنسان يفلح حصواً في فرطها خير حظاً ، إلا صدق الله من أجل هذا قيل : يا رسول الله وما حظها ؟ قال يلحقها بها كلبها ، ولا يقطع رأسها فيرمي بها . أخرجه الترمذي في المعجم (٢٠٧/٧) ومنه الحفاظ ابن سيرين في التلخيص الكبير (١٥٤/٢) لأن في سنة صحيح موسى ابن عامر وكل من بين الحفاظ تحديد .

(٣) حاشية ابن عثيمين ١٢٦/١

(٤) القسوي ١٠٨/٢

تعالى : ﴿وَأُولَٰئِكَ جُنُوزٌ فَإِنْ ذُبِحُوا فَأُولَٰئِكَ يَفْعَلُ اللَّهُ بِمَا يُحِبُّ﴾^(١) حيث جعقوا الضحير في (إنه) عائداً إلى المضاف إليه ، وهو كلمة (جُنُوزٍ) .

٧ - الاتجاه الرابع : كالثالث ، إلا أنهم قالوا : إن الدباغة لا تظهر جلد الخنزير والكلب ، حيث قاسوا الكلب على الخنزير للنجاسة ، وهو مذهب الشافعي ومحمد بن الحسن ، وحكاه النووي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود .

٨ - الاتجاه الخامس : كالثالث إلا أنهم قالوا : إن الدباغة لا تظهر جلد الخنزير والكلب والبقيل ، وهو قول الإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة .

٩ - الاتجاه السادس : يظهر بالدباغة جلد مأكول اللحم ولا يظهر غيره ، وهو مذهب الأوزاعي وعبد الله بن المبارك وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ، واستدل هؤلاء بقول رسول الله ﷺ في الأهاب ودباغها ذكاتها^(٢) أي ذكاتها ، ولذلك كان المنية بها في الحديث لا يحمل بها غير المأكول ، فكذلك (الدباغ) المنية لا يظهر جلد غير المأكول .

١٠ - الاتجاه السابع : يظهر بالدباغ ظاهر جلد المنية دون باطنه ، وعلى هذا فإنه يحمل الانتفاع به في الأشياء اليابسة دون المتاع ، وهو المشهور من مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى ، وشيبه بهذا الاتجاه إحدى الروايتين عند الحنابلة ، وهي جواز الانتفاع بجلد المنية المدبوغ في اليابسات^(٣) .

(١) سورة الأنعام / ١٤٥

(٢) حديث : ودباغها ذكاتها ، ... لمصنف أحمد (١٧٦/٣) طبع المكتب الإسلامي ، قال الخليل ابن حجر في التلخيص الكبير

(٣) ١٤٩/١ - إسناده صحيح

(٤) حاشية القسوي ١٢٦/١ ، وشرح النووي لمصنف مسلم ٥٤/٢ طبع المطبعة المصرية ، ونيل الأوطار ٧٧/١ طبع .

قبل أن تزحف روحها فقد أساء، وجاز أكملها، لأن زيادة ألمها لا تقضي تحريم أكملها.^(١)

بيع إهاب الأصحية وما في معناه :

١٤ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز أن يدفع الإهاب ولا شيء من الأصحية إلى الجزار أجره له على ذبحها.

ولكنهم اختلفوا في جواز بيع جلد الأصحية.

فذهب الحسن البصري والشافعي وأبو حنيفة، وروي ذلك عن الأوزاعي إلى جواز بيعه مقابلته بألة البيت كالغريال والمنخل ونحو ذلك، مما نبض عنه دون ما يستهلك، لأنه يتطوع به هو وغيره، فجري مجرى تغريق النحيم، فإن ياعه يدرأهم كره له ذلك وجاز، إلا أن يتصدق بالثلث فلا يكره عند محمد خاصة، وروي عن ابن عمر وإسحاق بن راهوية.

وذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يجوز بيع إهاب الأصحية مطلقاً لا بألة البيت ولا بغيرها.^(٢)

أما الكلام عن دباغ الإهاب فينظر في (دباغة).

لا يتطوع به حيوان أجل إهابه، فكان الشافعية لا يجوز بيعه، وفي ذلك يقول الشافعي ذكره الأصماري: يبيع غير الجوارح الملعنة كالأسد والذئب باطل، ولا نظر لشفقة الجلد بعد الموت، ولا لمصلحة الرمي.^(٣)

وقد تقدم أن الشافعية والحنابلة لا يبيعون ذبح الحيوان من أجل جلده.

وقال الحنفية والمالكية: يجوز بيع الحيوان الذي لا يتطوع به حيوان، كالسبع غير المعلم والمروم ونحوه للجلد.^(٤) لأنهم اعتبروا الانتفاع بالجلد منفعة مشروعة مقصودة، فها هو الحيوان متطوعاً به، فيجوز بيعه.

سلخ إهاب الذبيحة :

١٣ - اتفق الفقهاء على كراهة سلخ إهاب الذبيحة قبل ذوق دبرها، ثم رسول الله ﷺ عن ذلك، فصي حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ بعث بديل بن ورقاء الخزاعي على جبل أرق، فصبح في فجاج منى: «لا تعجلوا الأنفس أن تزحف»،^(٥) ولما في ذلك من زيادة ألم الحيوان، وليس هذا من إحسان الذبيحة الذي أمر به رسول الله ﷺ بقوله: «ولذا ذبحتم فأحسنوا الذبيح»^(٦). فإن سلخ إهابها

(١) وأسن الطالب ١٠/٢.

(٢) الترح المصنف ٢٤/٣، وطرح كشف القناع ١٥٦/٣، ولين جابدين ٧/١ طبراني.

(٣) حديث: «ألا ولا تعجلوا الأنفس أن تزحف...» أخرجه الدارقطني في المعيد (٤٥/٢٨٢/١) ط دار المعتمد. وقد نبهه عليه البيهقي في فضله (١٧٨/٩).

(٤) حديث: «وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبيح...» أخرجه مسلم في المعيد (١٥١٨/٣) ط المحي. والمزني في اللباب (١٤٠٩/٣) ط أحمد دار.

(١) شرح الزواهي على حليز ١٢/٣، وأسن الطالب ١٠/١، وتبيين الطالب شرح كنز الدقائق ١٩٩/٥ نشر دار المعرف في بيروت، وكشاف اللب ٢١١/٥.

(٢) الإصحاح ٢٠-٢١، وسامعها، وأسن ٢٣٤/٨ وما بعدها، وابن عابدين ٢٠٨/٥، وأسن الطالب ١٠/١.

إهانة

التعريف :

١ - الإهانة في اللغة : مصدر أهان ، وأهمل الفعل
هان بمعنى ذل وحقر ، وفيه مهانة أي : ذل
وخضف ، والإهانة من صور الاستهزاء
والاستخفاف .^(١)

وقد سبق الكلام عن الاستخفاف في مصطلحه
(جـ ٣ / ٢١٨)

الحكم الإجمالي .

٢ - الإهانة تعتبر مدلولاً لبعض التصرفات القولية
كالسب والشتم ، أو الفعلية كالضرب وما شابه مما
يعتبر إهانة ، وهي ترد عند الفقهاء باعتبارين
مختلفين :

الأول : باعتبار أن الإهانة مدلول لتصرفات
تستوجب العقوبة .

٣ - وبذلك تكون الإهانة أمراً غير مشروع ،
ويكون الحكم بحسب قدر المهادن ، وبحسب عظم
الإهانة وصغرها .

فالإهانة التي تلحق بالعقيدة والشريعة
كالمسجد للصنم ، أو إلقاء مصحف في قاذورة ، أو
كشابهة بنجس ، أو سب الأنبياء والملائكة ، أو تحقير

(١) لسان العرب والمصباح المنير

شيء مما علم من الدين بالضرورة تعتبر كفراً .^(٢)
(ر : دة - استخفاف) .

والإهانة التي تلحق بالناموس تعتبر حق من سب
وشتم وضرب ، تعتبر معصية .^(٣) (ر : قذف ،
تعزير ، استخفاف)

على أن من الأفعال ما يكون في ظاهره إهانة
لكن الغرض أو الضرورة لم القرائن تبعه عن
ذلك ، فإيضاح على اللوح لا يعتبر إهانة ، إذا
قصد به الإهانة على نحو للكتابة .^(٤)

ولو أشرقت سمينة على الفرق ، واحتيج إلى
إلقاء حمل من المصاحف مثلاً خارج ذلك ، لأن حفظ
الروح مقدم ، والضرورة تمنع كونه امتحاناً .^(٥)

الاعتبار الثاني : بمعنى العقوبة :

٤ - فتكون الإهانة عقوبة مفرقة ، سواء أكانت
بالقول أم بالفعل .

فأخذ الجزية من الكفار تكون مع الإهانة
لهم .^(٦) لقولته تعالى : (حتى يُغَطُوا الجزية عن يد
وهم صاغرون)^(٧)

وكالإهانة من يعتدي على غيره بشتى مثلاً ، جاء

(١) المطالب ومصلحة المولى ٧٨٥/١ - ٧٨٦ ط النجاشي ١١٤٠ ، ومأية
الاحتجاج ٣٩١/٧ ط المكتبة الإسلامية ، وابن عديم ٣/ ٢٩٢ ،
٢٩٩ وما يعضدها ، وآلاف الشريعة ٢٩٧/٢ ط الميراث ،
ومنها الإبداعات ١/ ٧٢

(٢) ابن عديم ٣/ ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، والمصباح ١١٤٠
فتح البلي ١٢/ ٣٠٧ ط دار المعرفة

(٣) للبغوي ١/ ١٧ ط المحقق

(٤) ابن عديم ١/ ١٢٨

(٥) فتح الملق ١/ ٢٨٩ ، والمصباح ١١٤٠

(٦) سورة التوبة ٢٩

أهل الأهواء

التعريف :

١ - الأهواء مفردة هاء: هوى: وهو حمية الإنسان الشيء وغيبته على قلبه. (١)

وهو في الاصطلاح: ميل النفس إلى خلاف ما يقضيه الشرع. (٢)

وأهل الأهواء من المسلمين هم: من زاغ عن الطريقة المثلى من أهل القبلة كالجبرية، وهم الذين يقولون: إن الإنسان لا كسب له ولا اختيار، وكالقدرية وهم الذين ينكرون القدر، ويقولون: إن الأمر أتى لم يسبق به علم الله، وقد نسي الجبرية (قدرية) لأنهم غلوا في إثبات القدر، وكالمعتلة وهم الذين يفتنون صفات الخلق عز وجل، وكالشبهة وهم الذين يفعلون صفاته تعالى من جنس صفات المخلوقين، ونحوهم. (٣)

في منح الجليل: من شتم وجلا بقوله له: يا كلب فإن قيل ذلك لذي الفضل والحيمة والشرف عوقب مضرة خطيرة يهين بها، ولا يبلغ به السجن، وإن كان من غير ذوى المرتبة عوقب بالتوبيخ، ولا يبلغ به الإهانة ولا السجن.

وكإهانة الابن والتلمذ للتأديب والتصليم. (٤)
وتختلف الإهانة كمقومة باختلاف مقدار الإهانة كعدوان، واختلاف قدر المهان. (٥)
وللإهانة كمقومة مسيات مختلفة عند الفقهاء، فقد تسمى حدا أو تعزيراً أو توقيفاً. (٦: حد، تعزير، توقيف).

مواطن البحث :

ه - الإهانة هي عدوان من جانب، وتأتي في أبواب الردة والقذف عالياً. وهي عقوبة من جانب آخر، وتأتي في التعزير، والردة، والقذف.
ونظرمع ذلك بحث (استخفاف، وامتهان).

إهداء

انظر: هدية

أهل

انظر: آل

(١) لسيد العرب مادة (هوى)، وانظر مستور شمله ٢١٢/١ طبع دارالمنار النظامية - حيدر أباد

(٢) مستور الطراز، والعرب للفظري مادة (هوى).

(٣) حاشية ابن عابدين ١٤٦/٥ طبع بولاق الأولى، وتصريفات الخريسان، وطلب الأسبغ واللغات، والكلية ٧٥٧/١ طبع وزارة الثقافة السود ١٩٧٤، والمقالة تحصل ذلك يرجع إلى كتاب الفخر بن الحسن في أبي منصور عبد الصاصر بن طاهر البغدادي ص ٢٦ وإسنادها طبع ١٣٦٧، وشرح الطيبة للخطابة ص ٢٠٥، ٩٢.

(٤) رجع الجليل ٥٥/٤، وابن عابدين ١٨٣/٢، ١٨٤
(٥) ابن عابدين ١٨٣/٣، ١٨٤، والقبصر ٢١/٢٠٧، رجع الجليل ٥٥٤/١

الألفاظ ذات الصلة :

هجر أهل الأهواء :

أ - المبتدعة :

٥ - الأصل أنه يحرم هجران المسلم فوق ثلاث إلا لوجه شرعي، لحديث رسول الله ﷺ : « لا تجل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لسان يلتغيان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ صاحبه بالسلم »^(١).

٢ - المبتدعة من غم طريفة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية^(٢).

ب - الملاحدة :

وقد اعتمد السلف وجمهور الأئمة الابتداع في المعاشد من الأسباب المشروعة للهجر، وأوجبوا هجر أهل الأهواء من المبتدعة، الذين يعلمون بدعهم أو يدعون إليها^(٣).

٣ - الملاحدة والزنادقة والدعويون - هم الذين لا يؤمنون بالله تعالى ولا بمحمد رسول الله ﷺ^(٤). وعلى هذا فالفرق بينهم وبين أهل الأهواء كبير، إذ أن أهل الأهواء من جملة المسلمين، يؤمنون بالله تعالى وبمحمد رسول الله ﷺ.

توبة أهل الأهواء :

أهل الأهواء على نوعين :

مناظرة أهل الأهواء وكشف شبههم :

٦ - باطنية وغير باطنية: أما الباطنية: فهم الذين يظهر من غير ما يعنون، فهم يظهر من الصوم والفصالة، ويصنون القول بالتسبيح وحل الحرام والزنى، والقول في محمد ﷺ بما لا يليق. وقد اختلف العلماء في قبول توبة هؤلاء على قرنين:

٤ - ينبغي لعلماء المسلمين أن يأخذوا أهل الأهواء بالحجة، يكشفوا شبههم، ويبينوا لهم فساد مذهبهم، وصحة مذهب أهل السنة، ليدنوا باحق الذي رضي الله تعالى لعباده، أوليجنتهم العامة، وليس للعامة أن ينظروا في كتبهم، بل عفيهم محجورهم، فقد كان السلف ينهون عن مجالة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم^(٥).

الأول : أنهم لا تقبل توبتهم، لأن نحلهم تبيح هم أن يظهر من غير ما يعنون، والله تعالى يقول: (ألا الذين تابوا وأصلحووا وينبؤا)^(٦) وهؤلاء الباطنية لا تظهر منهم علامة تبين رجوعهم وتوبتهم، لأنهم كانوا مظهرين للإسلام مسررين للكفر، وأنس هذا ذهب علي بن أبي طالب

(١) الألفاظ الشرعية لا ص ٢٣٥/١ طبع مكتبة الرياض الحديثة، والاعتقاد الشافعي ١/ ١٩ طبع مطبعي نجد، ونظر ابن علقم ١/ ٣٧٧، وصور العلماء ١/ ٢٣٢، والكليات ١/ ٢٢١/١

(٢) حديث لا يحمل المسلم... أخرجه البخاري ١٠٠/ ٢٩٢ ط النسخة، وسلم ١/ ١٨٤ ط الحلبي

(٣) نصح الصغير ١/ ٧٤٩، والآداب الشرعية ١/ ١٤٧، ٢٥٨، ٢٩٦، وحاشية كلبوني ١/ ١٩٩، وقفاوي بن ثمة ١/ ١٧٥، ١٧٦ ط مطبع طرابلس ١٣٥٢.

(٤) سورة البقرة ١٦٠

(٥) ابن علقم ١/ ٣٧٧، وصور العلماء ١/ ٢٣٢

(٦) فوائح الترمذ ١/ ١١١، والفتاوى الهندية ١/ ٢٧٧ طبعة بولاق الثانية سنة ١٣١٠، والآداب الشرعية ١/ ١٣٧، ١٣٤.

٢٦٨ ط مكتبة الرياض الحديثة.

والجدير بالذكر أن هذه التوبة لا يترتب عليها من الآثار إلا الآثار الدينية فحسب، من حيث استحقاقه التعزير وعدم استحقاقه، أما فيما بين وبين الله تعالى فإن أمره موكول إليه، فإن كان صادقاً في توبته تجاوز الله عنه إن شاء، وإن لم يكن صادقاً في توبته، ردت وخلف وخسر.

عقوبة أهل الأهواء :

٨ - إذا كانت البدعة التي يتحللها أهل الأهواء مكفرة فإنهم يعاملون معاملة المرتدين، ويطبق عليهم حد الردة.

لما إن لم تكن مكفرة فإن عقوبتهم التعزير بالاتفاق، ويفرق بين الدعاة منهم وبين غير الدعاة، فغير الدعاة يعزرون بالضرب أو الحبس، أو بما يغلب على الظن أنه نافع لهم، وكره الإعدام أحد حبسهم. وقال: إن لهم وأئذات وأخوات.

أما الدعاة منهم والروضاء فيجوز أن يبلغ بهم التعزير إلى القتل سياسة، قطعاً لمداير الإفساد في الأرض، وعلى هذا الخلفية، وطائفة من أصحاب الشافعي، وأصحاب أحمد، وكثير من أصحاب الإمام مالك رحمهم الله تعالى.^(١)

شهادة أهل الأهواء :

٩ - اختلف الفقهاء في قبول شهادة أهل الأهواء الذين لا يحكم بكفرهم، فذهب مالك وأحمد بن

إبراهيم وأبو حنيفة والشافعية والحنابلة والحنفية والشافعية في إفتى به عندهم، والليث بن سعد وإسحاق بن راهوية وغيرهم.

الثاني : أنهم يقبل توبتهم كغير أهل الأهواء - كما سيأتي - وهو أحد القولين عند الحنفية والشافعية، ولكننا لا نقبل إن كانت بعد أخذهم. كما يقول حنيفة.^(٢)

٧ - وأما غير الباطنية فهم الذين يكون سرهم كعلائقهم ونحوهم، هؤلاء قد اختلف الفقهاء في قبول توبتهم.

فالمجهود على قبول توبتهم، وإن اشترط انفس كالتروفي تأجيلهم سنة حتى يعلم إخلاصهم في توبتهم، أحداً من تصرف عمر بن الخطاب مع صبيغ بن عسل التميمي حين انتظر به سنة، فلما علم صلب توبته عقاً عنه.

وذهب البعض منهم ابن شاذلان الخنلي إلى أنه لا يقبل توبتهم، واحتج لذلك بقوله ﷺ : « من شئت سنة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينقص من أوزانهم شيء »^(٣) وماتروني أبو حفص العكبري بإسناده عن ثمن مرفوع وإن الله احتجرت التوبة على صاحب بدعة.^(٤)

(١) فتح القدير ٢/٨ طبعه بولاق الأولى سنة ١٣١٦هـ، وطائفة

من مبادئ ٢/٣، وقفاوي اقتبته ٣/٥، ٣٨٩/٥، وحاشية

طوبى ١/١٧٧، ورواه الإكلى ١/٢٥٦، ولفظ ١/١٧٦،

والآداب الشرعية ١/٢٤

(٢) حديث ابن من سنة سنة - أخرجه مسلم ١/٤١٠،

٢٠٤ ط الحلي.

(٣) الآداب الشرعية ١/٢٤

وحديث : « إن الله يعجز التوبة عن صاحب بدعة »

أخرجه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان،

والصالح في اختيار من حديث أبي رضى الله عنه - وسكت عنه -

فقد منح الرواية عنهم ابن سيرين ومالك، وابن عيينة والحميدي وريوس بن أبي إسحاق وعلي ابن حرب وغيرهم. وحجة هؤلاء:

أهل الأهواء: إما كفار أرساق، ولا تحمل الرواية عن هؤلاء، ولأن في ترك الرواية عنهم إهانة لهم ومجرا، ونحن مأمورون بذلك ودعا لهم عن الحسنى، ولأن الهوى لا يؤمن معه الكذب، لاسيما إذا كانت الرواية بما يعضد هوى الراوي ورخص أبو حنيفة والشافعي ويحيى بن سعيد وعنى بن السديني وغيرهم في الرواية عن أهل الأهواء، إذا عرفوا بالصديق ولم يتهموا بالكذب كالمخارج، دون من بينهم من أهل الأهواء بالكذب.

وفرق جماعة بين الداعية من أهل الأهواء وغيره، فنبهوا الرواية عن الداعية منهم دون غيره. ومن هؤلاء ابن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، حتى قال في فرائض المرحوم: وعلى هذا أئمة الفقه والحديث كلهم، ولأن الحاجة والدعوة إلى الهوى سبب دواعي النفل، فلا يؤمن على حديثه.^(١)

وفرق جماعة بين من يغتو في هواء ومن لا يغلو، وقرب من هذا قول من يفرق بين البدع المخلطة، كالنجم والفساد، والبدع المخففة ذات الشبهة كالإرجاء. قال الإمام أحمد بن حنبل في رواية أبي داود: احتملوا من المراجعة الحديث، ويكتب عن القادي إذا لم يكن داعية.^(٢)

حنبل وشريك وأبو عبيد - انقسام من سلام - وأبو ثور إلى رد شهادتهم لأنهم فسقة، ولا يعذرون بالقول.^(٣)

وذهب الحنفية والشافعية ومحمد بن أبي ليلى وسعيان الثوري إلى قبول شهادة أهل الأهواء، إلا الخطايا، فإنهم لا تقبل شهادتهم.^(٤)

وقد فرق الشافعية في قبول شهادة أهل الأهواء بين الدعاة وغيرهم، فقبلوا شهادة المتعلقة منهم، وردوا شهادة الدعاة لأنهم مفسدون في الأرض، وقد احتج هؤلاء في قبول شهادة أهل الأهواء بأن الهوى ناشئ عن التعمق في الدين، وذلك يصده عن الكذب.

وإنما ردوا شهادة الخطايا منهم لأنهم يعتقدون أن أصحابهم لا يكذبون - أي يعتقدون أن كل من كان على عقيدتهم لا يكذب - فإذا أراه في قضية شهدوا له بمجرد التصديق، وإن لم يعلموا حقيقة الحال.^(٥)

رواية أهل الأهواء للحديث:

١٠ - اختلاف العلماء في قبول رواية أهل الأهواء للحديث.

(١) الشرح الصغير ٢١٠/٢، والمقي ١٩/٦٥.

(٢) في كتاب التفرق بين الصديق من ٢٥٥: أنه الخطايا كلها حليسون، يذهبون حول روح الإله في حفر الصدف، ويحده في الخطايا الأسدي. قال: تهدف الطائفة كلها من هذه البهجة. وفي الزبلي على الكسر ١٩٢/٤. أهم كانوا يستجرون أن يشهدوا لمسلمي إذا علف عندهم قنن، ويشهدون: المسلم لا يكذب، ولعلهم قد كانوا يعتقدون أن من ادعى منهم شيئا على غير يجب أن يشهد له بقية نفسه.

(٣) انظر حاشية ابن حبان ١/٣٧٧، وفرائض المرحوم شرح مسلم للبيهقي ١٠٠/١، وحاشية قليوبي ١٤/٣٦٢، وحاشية الجليل ٣٨٩/٤ طبع مقر فريد التراث.

(١) فرائض المرحوم ٢/١٤٠.

(٢) انظر: شرح على الحديث لابن زبني حاش ٨٣ وسليمان -

١١ - إمامة أهل الأهواء في الخلافة .

يختلف المصنف في الاقتداء بأهل الأهواء في الخلافة .

أهل الحرب

التعريف .

١ - أهل الحرب أو المحاربون هم غير المسلمين الذين لم يدخلوا في عقد الذمة ، ولا يتمتعون بأمان المسلمين ولا عهدهم^(١) .

الألفاظ ذات الصلة .

أ - أهل الذمة :

٢ - أهل الذمة هم الكفار الذين أقروا في دار الإسلام على كفرهم بالنزاع الجزية وبغوا أحكام الإسلام فيهم^(٢) .

ب - أهل البيعة :

٣ - أهل البيعة أو البيعة هم فرقة خرجت على إمام المسلمين لمع حق أو لخلق ، وهم أهل شقاق^(٣) .

أهل البيت

انظر : آل

(١) صحيح القدير ٣٧٨/١ ، ٩٨٤ ، والقاري المصنف ١٧٩/٢ ، ومصاب الجليل ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ ، والشرح الصغير ١٦٧/٢ ، ومابعدهما ، ومهبة المحتاج ١٩١/٢ ، ونبي المحتاج ١٠٩/٢ ، ومبداً - أولي النص ١٠٨/٢ ، وكشاف القناع ١٨٠/٣ ، والمص ٣٥٣/٢ ، ٣٥٤ ، ومابعدهما .

(٢) حواشي الإكليل ١٠٥/١ ، وكشاف القناع ١٠٥/٢ ، (٣) مباحث الخليل ١٧٩/٢ ، والشرح الكبير مع تفسيره ٣١٠/٢ ، والشرح الصغير ١٦٩/٢ ، والقوانين الفقهية ٣٩٣ ، والم ٢١٤/٢ ، ومبداً - مباحث الأضرحة ، ونبي المحتاج ١٦٩/٢ ، ومابعدهما ، ونبي ١٠٤/٢ ، ومابعدهما .

- طبع رواية لأصحاب العراق ، ويقدم ابن الصلاح ١٠٣ طبع مطبعة الأمير بطبع ، وطراح الرعوت ١٤٠/٢ (١) كشف القناع ١٢٩/٢ ، ونبي ١٨٦/٢ (٢) شرح الرعوت على غلب ١٤٩/٢ (٣) حاشية ابن عابد ٣٧٩/٢ ، وكشف القناع ١٤٩/٢

لإمام بعد بلوغه عاقته^(١) وجوزا عند الجمهور، وجوزا عند الشافعية.

ولا خلاف في محاربه إذا حارب للمسلمين أو أعلن أهل الحرب، ولالإمام أن ينتدبه بالحرب، قال الله تعالى: ﴿وَأِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ، وَطَعَنُوا فِي دِيْعِكُمْ، فَقَاتِلُوا أَتْبَعُ الْكُفْرِ، إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ، لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾^(٢)، وحسباً تقضت فريش صلح الحديبية، صار إليهم الرسول ﷺ عام الفتح سنة ثمان من الهجرة، حتى فتح مكة. وعندما نقض بنو قريظة العهد سنة خمس، قتل النبي ﷺ رجالهم، وسبي ذراريهم، وأخذ أموالهم، وكذلك سواهم لما نقضوا العهد، حاصرهم الرسول ﷺ سنة أربع، وأجلهم^(٣).

وهناك اتجاهان في أسباب نقض اللزمة^(٤): الأول، مذهب الحنفية: وهو أنه لا ينقض عهد المسلمين، إلا أن يكون لهم منعة يجاربون بها المسلمين، ثم يلحقون بداء الحرب، أو يغلبون على موضع، فيحاربوننا.

والخبي: هو الامتناع من طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية بمغالبة، ولو ناولا^(٥).

جـ - أهل العهد:

٤ - هم الذين صالحهم إمام المسلمين على إنهاء الحرب مدة معلومة تفصله براءه، والمعاهد: من العهد: وهو الصلح المؤقت، وسعى الهدنة والمهادنة والمعاهدة والمسالمة والمواذعة^(٦).

د - المستأمنون:

٥ - المستأمن في الأصل: الطالب للأمان، وهو الكافر يدخل دار الإسلام بأمان، أو المسلم إذا دخل دار الكفار بأمان^(٧).

انقلاب الذمي أو المعاهد أو المستأمن حربياً:

٦ - يصبح الذمي والمعاهد والمستأمن في حكم الخريم والملاحق باختباره بداء الحرب متربها فيها، أو إذا نقض عهد ذاته فيحصل دمه وماله،^(٨) ويحاربه

(١) مؤلف الجليل ٢٧٨/٦

(٢) فتح قدس ٢٩٢/١ وما بعدها، والفتاوى الهندية ١٨٦/٦.

والحرشي ١٧٥/٣ ط الأولى، وضع علي الفاك لتفتح حليش

١/٣٣٢، والشرح الكبير للدردير ١٩٠/٢، والقوانين المحكية

ص ١٥٤، وسفي النجاشي ٦٦٠/١ وما بعدها، والألم ٦٦٠

وما بعدها الأثرية، ومائة المتاج ١٢٥/٢، وكشاف الفتاح

٢/١٠٣، وما بعدها، والمقي ٨/٤٩٩ - ٤٩٩، وزاد المتداولين

القيم ٢/٣٦، والمحرر في الفقه الحنبلي ١٨٢/٢، والاحكامات

الغنية لأبي تيمية ص ١٨٨

(٣) درر الحكام ٢٦٧/١، وحاشية أبي السعود (فتح الله القرن) على

ملا مسكين ٢/٤٠، وقدر المختار ٢٧٢/٢ ط بلاق.

(٤) السار المختار ورد المختار ٢/٣٧٥ - ٣٠٣، والشرح الصغير

٢/٣٦٦، وسفي المحتاج ٢/٢٤٨ - ٢٤٨، والمقي ٨/٤٥٨

وما بعدها ٥٢٢ وما بعدها.

(١) إيلاخ الحسن: هو الإمام من دار الإسلام، والمسلم: كل مكان

يأمن فيه الشخص على نفسه وماله، وإيلاخ الحسن نوع من هؤلاء

يخضع.

(٢) سورة القرة ٢/٢٢

(٣) فقر على الموقدات في حبر: ابن هشام ٢/١٤٠ - ١٤٢، ٣٣٣ -

٣٨٧، ١٠٦

(٤) فتح القدیر ٢٨١/٤ وما بعدها، وصح الأمر ١/٥١٩، والقوة

والحرشي ٢١٢/٢، والشرح الكبير مع التيسير ٢/١٨٨ وما بعدها،

والحرشي ٣/١٤٩، والمفسر ٢/١٢، والألم ٤/١٠٩ ط

الأثرية، وسفي المتاج ١/٢٥٨، والمذهب ٢/٢٥٢، والمقي

١٨/٤٥٥، ومطالع أولي النسي ٢/٢٢١ - ٢٢٣، والأحكام

السلطنة لأبي علي ص ١٤٥، المحرر في الفقه الحنبلي ١/١٨٢

الإسلام، هذا رجع إليهم ونولفهم داره، انتهى
ثامنه^(١).

هذا، وكل ما ينتقص به عهد الذمي، ينتقص
به أمان المسلمين، على حسب الاتفاقيات
السابقة، لأن عقد الذمة أمان مؤبد، وأكد من
الأمان المؤقت، ولأن المسلمين كالذمى بشرم
مطبق أحكام الإسلام.

ومن نقض أمانه بفض العهد يبد إليه يعلم
ثامن عند الجمهور، ويخسر الأمان في شأنه
كالأجير الحربي، من قتل ومن هدد وغيره عند
الخصامة^(٢).

انقلاب الحربي إلى مستامن :

٩ - يصير الحربي مستاماً بالحصول على أمان من
كس مسلم بالغ عاقل عند الجمهور، أو حتى من غير
عند آخرين^(٣).

دخول الحربي بلاد المسلمين بغير أمان :

١٠ - ليس لأهل الحرب دخول دار الإسلام بغير
إذن، لأن لا يؤمن أن يدخل جليوساً، أو

الثاني، مدع الجمهور، تنتقص الذمة
بمخالفة مقتضى العهد، على ما يأتي في مصطلح
(أهل الذمة).

انقلاب الحربي ذمياً :

٧ - يصبح الحربي ذمياً إما بالترضي، أو بالإقامة
لمدة سنة في دار الإسلام، أو بانزواج، أو بالعيلة
والفتح، على خلاف وتقصير يأتي بيانه في
مصطلح (أهل الذمة).

انقلاب المستامن إلى حربي :

٨ - المستامن : هو الحربي المقيم إقامة مؤقتة في دار
الإسلام،^(٤) فيعود حربياً أحسنه بانتهاء مدة إقامته
المفروضة له في بلاده، لكن يبلغ أمانه بقوله تعالى :
(إلا الذين عاهدتم من المشركين، ثم لم ينقصوكم
شيئاً، ولم يظأهروا عليكم أحداً، فاستأجروهم إليهم
عقدهم إلى مذهبكم)،^(٥) أو بحد العهد، أي بفضه
من جانب المسلمين، لوجود دلالة على الخيانة،
لقوله تعالى : (وما تخافون من قوم خيانة، فأنبذ
إليهم على سواك، إن الله لا يحب الخائنين)،^(٦)
وهي في أهل المدينة أو الأمان، لا في أهل جزيرة،
فلا ينبذ عقد الذمة، لأنه مؤبد، وهذا معاوضة
فهو أكد من عقد المدينة.

وقد يصير المستامن حربياً بقتل الأمان من
جانبه هو، أو بعودته لدار الحرب بنية الإقامة، لا
التجارة أو الفتر لو خشيته بقتلها، ثم يعود إلى دار

(١) لفر المختار ورد المختار ٢٣/ ٢٧٥، والمغني ٢/ ٤٠٠.

(٢) المسومة ٢/ ٤٢٨، والمغني ٣/ ٢٨٠، وشرح التنوير والفسري

٢/ ١٧٨، والمختار للمصنف ٨/ ٩٨، ومعنى المحتاج ١/ ٢٢٨.

و٢٦٢، ونسخ القدير ١/ ٣٠٠، وتصحيح الفروع ٢/ ٦٦٣.

وكتابات الفتاوى ٣/ ١٠٠.

(٣) لا تحمد لأول الجمهور أبي حنيفة وأبي يوسف والنسائي
وأحمد في رواية عنه.

والإمام الثاني بإمام مالك وأحمد ومحمد بن الحسن
ومطبعة ترى أن المرجح الأخير لما في الأمر من عهد في ذلك
مصلحة الله ولة.

(٤) شرح السير الكبير ١/ ١٠٧، والتهذيب ١٥/ ٢٨١، و٢٦/ ٢٩٦.

(٥) سورة البقرة ١٧١.

(٦) سورة الأنفال ٨١.

أهل الحرب ١٠

أحدهما: يقبل تغيب لحقن دمه. كما يقبل من
الرسول والشاعر.

والثاني: لا يقبل، لأن إقامة البينة عليه ممكنة.
فإن كان مسلم: أنا أمته، قبل قوله، لأنه يملك أن
يؤممه، فقبل قوله فيه، كالحاكم إذا قال: حكمت
بعلان على فلان سق^(١).

وقال المالكية^(٢): إن أخذ الحربي بأرض
الحريين حال كونه مقبلاً علينا، أو قال: جث
أغلب الأمان منكم، أو أخذ بأرضنا ومعه تحاربة،
وقال لنا: إياها دخلت أرضكم بلا أمان، لأنّي ظننت
أنكم لا تتعرضون لناجر، أو أخذ على الحدود بين
أرضنا وأرضهم، وقال ما ذكره، فيرد لمسه في هذه
الحالات.

فإن وجدت قرية كذب، لم يرد للمته.

أما إن دخل الحربي بلاد المسلمين بشير أمان،
ولم يتحقق حادثة من الحوادث السابقة، فعند
الجمهور يعتبر كالأسير أو الجاسوس، فيحبر فيه
الإمام بين القتل والأمن فاق والممن والأخذ به بحسب
لفصلحه. وفي قول أبي حنيفة يكون فيها جماعة
لمسلمين.^(٣)

متلصص، أو لشرك سلاح، فيضرب بالمسلمين.^(٤)
فإن فلت: دخلت لبيع كلام الله تعالى، أو
دخلت رسولاً، سواء كان معه كتاب أم لم يكن، أو
دخلت بأمر من مسلم، صدق ولا يتعرض له،
لا احتساب ما يدعيه، وقصد ذلك يؤممه من غير
احتياج إلى تأمين،^(٥) لقوله تعالى: ﴿وإن أحد من
المشركين استجارك فأجهزه﴾، حتى يسمع كلام الله،
ثم أبلغه ثأنته^(٦)، وهذا قول الشافعية.

وقيل الحنيفة: إن ادعى الأمان لا يصدق فيه،
بل يطالب ببينة، لإمكانها غالباً، ولأن الناس
بالبينة كالثابت بالعابنة.

ونزب من هذا قول المختلة: أن من دخل من
الحريين دار الإسلام يشير أماناً، وادعى أنه
رسول، أو ناجر ومعه متاع يبيعه، قبل منه، ويحقق
دمه، إن صدقته عادة، كدخول نجارهم إينا
ونحوه، لأن ما ادعاه ممكن، فيكون شبهة في دمه
القتل، ولأنه يتعذر إقامة البينة على ذلك، فلا
يتعرض له، والجريان العادة مجرى الشرط.

فيصنف إن كان معه نجارة يتحربها، لأن التجارة
لا تحصل بشير حال، ويصنف مدعي الرسالة إن
كان معه رسالة يؤديه. وإن قال: أمشي مسمم،
ففيه وجهان:

(١) المحي ١/٨، والتهذيب ٢/٢٤٩.

(٢) سنن المحتاج ٢/٢٤٣.

(٣) والمختلة ترى أن هذا الأسر من الخطورة بمكان، ولا بد من

التثبت من صدق ادعائه.

(٤) سورة التوبة ٢٤.

(١) القيسوط ١/٩٣، رد المحتار ١٣/١١٨، وشرح المسير الكبير

١/١٩٨، ومعني المحتاج ٤/٢٩٢، وتكشف الفتاح ١٠/٢٣.

والحي ١٨/١٣٧، ٩٩٣.

وأجنبية ومعهم المختلة المبرهنة التصديق برسول أو يكون

معه كتاب يشهد أن يكون نجار ملك، وإن ادعى أنه مختل،

لأن الرسول آمن، كما جرى به عرف الجماعة والإسلام. وأما

الشافعية فلم يشترطوا وجود كتاب معه، كما ذكر أهله.

(٢) الشرح الكبير ٢/١٨٩، وشرح المنصور ٢/٢٨٩.

(٣) المسوط ١/٩٣، وشرح المسير الكبير ١/١٩٨، والفتاوى.

دعاهم كدعائنا، وأمولهم كامولنا. ^(١١) (و: أهمل
الذمة).

ولا تتحقق هذه الأحكام إلا بمشروعية الجهاد،
كما ذكرني الفتاوى الهندية، ^(١٢) ففيها: يشترط
لإباحة الجهاد شرطان:

أحدهما: امتناع العدو عن قبول ما دعي إليه من
الدين الحق، وعدم الأمان والعهد بيننا وبينهم.
والثاني: أن يرجو الإمام الشوكة والقوة لأهل
الإسلام، باجتهاده أو باجتهاد من بعده باجتهاده
ورأيه. وإن كان لا يرجو القوة والشركة للمسلمين
في انتقام، فإن لا يحل له القتال، لما فيه من إغناء
النفس في التهلكة.

ب- في حالة العهد: العهد من ذمة أو هدنة أو
أمان يعصم الدم والمال بالنسبة للحربي، فإن وجد
عهد يعصم دمه وماله، وإن لم يوجد فهو على
الأصل مهدد الدم والمال. ويتبع هذا أمور:

أولاً: قتل المسلم أو الذمي حربياً:

١٤ - جمهور الفقهاء ^(١٣) على أنه لا يقتض من

دعاء أهل الحرب وأموالهم:

١١ - الحرب - كما هو معروف - حالة عداء وكفاح
مستطع بين فريقين، تقتضي إباحة الدعاء والأموال،
وعذا يقتضي بحث حالة العدو في غير حالة
العهد، وفي حالة العهد:

أ- في غير حالة العهد: الحربي غير المعاهد
مهدد الدم والمال، يجوز قتل المقاتلين، لأن كل
من يقتل فإنه يجوز قتله، وتصبح الأموات من
عقارات ومنقولات غنمة للمسلمين، ونصير بلاد
العدو بالقبضة أو الفتح ملكاً للمسلمين، ويكون
ولي الأمر مخيراً في الأسرى بين أمور: هي القتل،
والاسترقاق، وإمن (إطلاق سراح الأسير بلا
مقابل)، والغداء (تبادل الأسرى أو أخذ المال فدية
عنهم)، وفرض الجزية على الرجال القادرين. ^(١٤)
فإن قبلوا الجزية وعقد الإمام لهم الذمة، أصبحوا
أهل ذمة، ويكون لهم ما للمسلمين من
الإنصاف، وعليهم ما عليهم من الانصاف، قال
علي رضي الله عنه: إنما يفلوا الجزية لتكون

- الفتاوى ١/١٤٦، رد المحتار ٣/٢٤٩، والشرح مبكر

١/٢٤٩، والشرح الصغير ٢/٢٤٩، والهدى ٢/٢٤٩.

وكشاف الفتاوى ٣/١٠٠، والمغني ٢/٥١٢.

وعنه مسائل رتبة. والفتاوى ترى أنه يراعى الآن ما هو
الأصلح.

١٥ - فتح القدير ٤/٢٧٨، وسابغة، ١٩٤، وسابغة، ٢٠٣.

١٦ - ٣٣٨، وتبيين الحقائق ٣/٢٤٩، والرد المحتار ٣/٢٢٩.

١٧ - والقوانين الفقهية ص ١١٨، والشرح الصغير ٢/٢٧٨.

والأحكام السلطانية للمؤرخي ص ١٦، وسابغة، ومعني فتاوى

١/٢٢٢، وسابغة، ٢٠٠، وسابغة، والمغني ٢/١٧٨.

وسابغة، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣١، ومائل

كإمام أحد ص ٢٢٩، وسابغة.

(١١) الأثر من علي رضي الله عنه وإنا يعلق لجربة تكون.
المرطبي في نصب الإمامة ٣/٣٨١، واستغفر به، وذكر أن الأمر
من علي رضي الله عنه، وعمر إلى الشامي وذكر علي وألفظه
أمر كثر له عندنا فخدمه كدشاً وجيشه كدشاً، وفي إسناده
كثير الجور وهو ضعيف الحديث كذا قال الزيلعي.

(١٢) فتاوى مفتية ٢/١٧٩.

(١٣) فقه الصغ ٥/٢٣٥، وسابغة، ٢٥٢، وسابغة، والرد المحتار

٥/٢٧٨، وسابغة، وتكملة فتح القدير ٢/١٥١، وسابغة،

والشرح الكبير ٢/٢٢٧، ١١٢، وسابغة، والفتاوى الفقهية

ص ٣٤٤، وبديع المصنف ٢/٣٩١، ورواه الجليل ١/٢٢٢

وسابغة، ومعني المحتاج ٢/٢٥٨، وسابغة، والهدى -

للحربي، فلامه غطاب بالمحرمات، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْذَهُمْ الزَّيْبَ وَقَدْ نَبَأُ عَنْهُمْ﴾^(١) وآيات تحريم الزَّيْبَ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ زَوَّجَ الزَّيْبَ﴾^(٢) وسائر الآيات والأخبار الدالة على تحريم الزَّيْبَ، وهي عامة تناول الزَّيْبَ في كل مكان وزمان.

وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى جواز ذلك، مستدلين بأن المسلم يحمل له أخذ ما من الحربي من غير خيانة ولا غدر، لأن المعصية متفية عن ماله، فتبطله مباح، وفي عقد الزَّيْبَ وتحريمه الاعتقادان راضيان، فلا غدر فيه، والرضا يحسم كل اختلاف المال، وهو جائز. قال محمد في السير الكبير: وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان، فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم تطيب أنفسهم بأي وجه كان، لأنه إنما أخذ السَّاحَ على وجه عرا عن الغدر، فيكون ذلك طيباً منه.

وأما خيانة المسلم المستامن عنهم فمحرومة، لأنهم إنما أعطوا الأمان للمسلم أو لأهله مشروطاً بتركه خيانتهم، وإن لم يكن ذلك مذكوراً في اللفظ، فهو معلوم في الغنى، ولذلك من جاءنا منهم بلمان فخاننا، كان ناقضاً لعهدده. وإذا ثبت هذا لم يحل للمسلم حيلة الحربيين إذا دخل دارهم بأمان، لأنه غدر، ولا يصلح في ديننا الغدر، وقد قال النبي ﷺ: «المسلمون عند شروطهم»^(٣) فإن

المسلم والذي يقتل الحربي، ولو كان مستامناً، كما لا دية عليها يقتل الحربي غير المستامن، بسبب وجود الشبهة في برأحة دم الحربي، ولكونه مباح الدم في الأصل. وشروط القصاص ووجوب الدية: كون المقتول معصوم الدم أو محنون الدم، أي يحرم الاعتداء على حياته، بل لا تحب الكفارة عند الفاتنين بلزومها في حالة قتل مباح الدم - كالحربي - قتلاً عبداً.^(٤)

ثانياً: حصول المسلم أو الذي على شيء من مال الحربي بمعاملة يجرمها الإسلام:

١٣ - إذا دخل المسلم أو الذي دار الحرب بأمان فصاقت حربياً عقداً مثل الزَّيْبَ، أو غيره من العقود الفاسدة في حكم الإسلام، أو أخذ ماله باليسر ونحوه مما حرمه الإسلام، لم يحل له ذلك عند الجمهور، ومنهم أبو يوسف من الحنفية.^(٥)

وامتدلو بأن حرمة الزَّيْبَ نابتة في حق المستمن والحربي، أما بالنسبة للمستمن فظاهر، لأن المستمن ملتزم بأحكام الإسلام حيثما يكون، وأما بالنسبة

١ - ١٧٣/٢، والرد المحتار للسوي ١٢٨/٩، و١٥٠، و١٥١، والمص ١٢٨/٢، و١٥٢، و١٥٣، وكشاف القناع ٥/٥٥٥، و٥٥٧، وطلب أولي النهي ١/٥٨٠.

٢ - ومع التالفة (مخني المباح ١٠٢/١)، الهدى ٢/٢١٧، (٣) السيوط ١٠٠/٩٥، وشرح السير الكبير ٤/٣٠٣، وورد

على سير الأوزاعي أبي يوسف عن ١٦، والمص ١٩٢/٥، و١٤٠/٧، و١٣١، ورواه المختار ٣/٣٥٠، والرد المحتار ١٢٣/٣، و٢٠٧/٣، ط فضلي، والألم ٤/١٦٥، و٢٢٢/٧، و٢٢٣ ط

الأمير، ورواه فتاوى ٢/١٤، وطلب أولي النهي ٢/٥٨٦، المص ١٥٨/٨.

(١) سورة النساء ١٦١

(٢) سورة البقرة ١٧٥

(٣) حديث «المسلمون عند شروطهم» أخرجه الترمذي (المعجم الأحادي ١/٥٥٥ ط المسند) وقال طه حبيب حسن صحيح. وفي صحيح الترمذي طه حديث نظر، فإنني إن شاء الله كثيرين يفتاح من عمرو بن عمرو وهو ضعيف جداً. وفي صحيحه من حديث أبي هريرة: «عند أحمد ٣٩٦/٢»

الأسير ، لأنه غير مسئول ، فيباح له التعرض للمال والدم ، وإن أظفوه طوعا .

ب - في حالة عدم العهد والأمان :

١٥ - في حال الحرب يجوز بالاتفاق إتلاف أشجار العدو ، وبيع مواشيهم ، وإتلاف سائر أموالهم إن كان في ذلك مصلحة للمسلمين ، كإتلاف ما يتقوون به من الآليات والحصون والسلاح والخيول ، وإتلاف الأشجار الذي يشربون به ، أو يعرق المملات الحربية ، أو يحتاج المسلمون لقطعها لتوسيع طريق ، أو تمكن من صد شجرة ، أو احتاجوا إليه للأكل ، أو يكون الكفار يفعلون بنا ذلك ، ففعل بهم مثله لئلا يتهنؤوا ، فهذا يجوز بغیر خلاف .

وأما إتلاف ذلك لغیر مصلحة إلا لمراقبة الكفار والإضرار بهم والإفساد عليهم ، فقد اختلف الفقهاء في ذلك . فذهب الحنفية والمالكية وأحمد في رواية في الأشجار والزروع : إلى أن ذلك جائز ، لقول الله تعالى : ﴿ وما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴾ ^(١) . وقوله تعالى : ﴿ ولا يبالون من فلو نبلا إلا كتب لهم به عمل صالح ﴾ ^(٢) ، لكن قال ابن القيم : هذا إذا لم يطلب على الظن أنهم مانعون من بغیر ذلك فإن كان الظاهر أنهم مانعون ، وأن الفتح ياد (أي ظاهر قريب) كره ذلك ، لأنه إفساد في غير محل الحاجة فيجب ألا فاعل .

خانهم ، أو سرق منهم ، أو اقتصر ض شيئا ، وجب عليه رد ما أخذ إلى أربابه ، فإن جاء أربابه إلى دار الإسلام بأمان ، أو إيمان ، رده عليهم ، وإلا نعت به إليهم ، لأنه أخذه على وجه حرم عليه أخذه ، فله رد ما أخذ ، كما لو أخذه من مال مسلم . قال الإمام الشافعي في الأم : ^(٣) « وما يوافق التنزيل والسنة ويعقل المسلمون ، ويستمعون عليه أن الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر ، والحرام في دار الإسلام حرام في بلاد الكفر ، فمن أصاب حراما ، فقد حله الله على ما شاء منه ، ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئا .

نات : إتلاف ممتلكات أهل الحرب :

أ - في حالة الأمان أو العهد :

١٤ - العهد يعصم الدماء والأموال ، ويوجب الكف عن أعمال القتال ، قال بعض فقهاء الحنفية : ^(٤) « إذا دخل المسلم دار الحرب تاجرا (بأمان) ، فلا يحل له أن يتعرض لشيء من أموالهم ولا من دماءهم ، لأنه ضمن ألا يتعرض لهم بالاعتداء ، فالتعرض بعد ذلك يكون عدوا والقتل حرام ، إلا إذا غدر به ملكهم ، فأخذ أمواله أو حبيسه ، أو فعل ذلك غير الملك يعلم الملك ولم يمنعه ، لأنهم هم الذين نقضوا العهد ، بخلاف

١ - والهاشم (١٩/٢) قال : هو كافي بعد أن ذكر طرق الحديث المختلفة : لا يعني أن الأحاديث المذكورة والفرق بينها بعضها ببعض ، فقلل أموالها أن يكون ذلك الذي أصبحت عليه حسنة (نيل الأثر ٥/ ٣٢٨ ، ط جاز الخليل)

(١) الأم ١/ ١٦٥ ، ١٢٢/ ٢ ، ٣٢٢

(٢) مقدمة وفتح القدير ٤/ ٣٢٧ ، وما بعدها .

(١٦) سورة الحشر ٤

(٢٢) سورة النجم ١٠

كالذي، وقد روي: «أن النبي ﷺ أعطى عمر حلة، فقال: يا رسول الله، أكونيتها، وقد كنت في حلة عطار ما قلت؟ فقال رسول الله ﷺ: إني لم أكنكها لتلبسها، فكساها عمر أنها له شركا بكنة»^(١).

وعن أسية بنت أبي بكر رضي الله عنها، قالت: «أتتني أمي رغبة في عهد قرش، وهي مشركة، فسألت النبي ﷺ: أصله؟ قال: نعم». زاد البخاري، قال ابن عينة: «فأنزل الله فيها: ﴿لَا يَنْتَهِكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ...﴾ الآية، ومعنى الرغبة: أي طامعة نسائي شيئا»^(٢).

فهذان فيها صفة أهل الحرب وبرهم، ثم قد حصل الإجماع على جواز أخية والوصية في معناها.

ومن أدلة الجواز: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبَايَعُوا عَلَى أَنْ تُشْرِكُوا بِي مَالِكِكُمْ﴾، فلا تطغى، وصاحبها في الدنيا معروفًا»^(٣).

ب - الوقف على أهل الحرب :

١٧ - اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنه لا يجوز الوقف على الحربين، والوقف باطل، لأن أموالهم

وقال الخنابلة في رواية والأوزاعي والليث وأبو ثور: لا يجوز ذلك لأنه إلتاف محض^(١).

عمل ما يقع أهل الحرب وتوهم

أ - الوصية لأهل الحرب :

١٦ - هناك الجاهان في الوصية لأهل الحرب:

الاتجاه الأول: «لا تصح الوصية للحربي إذا كان في دار الحرب، لأن في ذلك قوة لهم، فالتبرع بملكه المالك يكون إغانة له على الحرب، وأنه لا يجوز، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ...﴾ وأخبر بكونكم من دياركم، وظاهره على إغرائكم أن تولوكم، ومن يتوهم فأولئك هم الظالمون»^(٢).

فدل ذلك على أن من تأملنا لا يحمل به، وهذا اتجاه الحنفية والمالكية.

والاتجاه الثاني: «لشأنه في الأصح والحنابلة - يميز الوصية لحربي معين، لا لعامة الحربين، سواء أكان بدار الحرب أم بدارنا، لأن تصح الحبة والصلفة له، فصحت له الوصية

(١) المنى ٨/ ٤٥١، ٤٥٥ ط الرضا، وفتح الصغير ١/ ٢٨٩ ط بولاق، والشرح الكبير مع التسوي ٢/ ١٧٧، والنج والإكمال ٣/ ٣٥٥، والشرح الصغير ٢/ ٢٨١، وبلدية المنتقى ١/ ٤٠٧، والألم ٢/ ٢٨٧، ط الأثرية، والهاج ٢/ ٢٥٦، ومغني المحتاج ١/ ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، والأحكام السلطانية لغيره من ١٩، وجامع الترمذي بشرح ابن العربي ٢/ ٤٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى من ٣٣ وما بعدها.

(٢) البدیع ١٧/ ٢١٩، فتاوى والإكمال مع مواهب الجليل ١/ ٢٤.

(٣) سورة الفتنحة ٩.

(٤) مغني المحتاج ٢/ ٤٣، والمنى ١٠٤/ ٩ وما بعدها، ومطلب آري الخمي ١/ ١٧٧.

(١) حديث: «روي أن النبي ﷺ أعطى عمر حلة...» أخرجه البخاري ومالك واللفظ له وفتح الباري ١/ ٢٩٩ ط طهطا، والوفا ٩/ ٩١٧، ٩١٨ ط الخلفي.

(٢) حديث أسية بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «أتتني أمي رغبة...» أخرجه البخاري وفتح الباري ١/ ٤١٣ ط السخية.

(٣) سورة الفتن ٩.

د- نوارث الذمي والحربي :

١٩ - يرى جمهور الفقهاء أن اختلاف الدارين لا يمنع من التوارث بين الكفار، ويرى بعض الفقهاء أن اختلاف الدارين يمنع التوارث.^(١) وفي ذلك تفصيل تقدم في (إرث ج/٣).

هـ - إرث المسلم الحربي، والحربي المسلم :

٢٠ - ذهب الجمهور إلى أنه لا يرث المسلم كافراً، والكفار مسلماً.^(٢) وفي ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في: (إرث).

و- الانحياز مع أهل الحرب :

٢١ - تدل عبارات الفقهاء على جواز الانحياز مع الحربيين،^(٣) فلتسلم أو الذمي دخول دار الحرب بأمان للتجارة، وللحربي دخول دارنا نتخا بأمان، وتلحق العشور على التجارة العابرة عند اجتياز حدود دار الإسلام. ولكن لا يجوز إمداد المحاربين بما يقوهم من السلاح والآلات والمواد التي يصنع منها السلاح، كما لا يجوز السماح بالانحياز بالمحظورات الشرعية كالتخمس والختانير ومائر المنكرات، لأنها مفاسد متنوعة شرعاً، ويجب

مباحة في الأصل، ويجوز أخذها منهم بالتفهر والغلبة، فما يتجدد لهم أولى، والوقف لا يجوز أن يكون مباح الأخذ، لأنه تحميس الأصل، ولأنه يشترط في الوقف أن يكون مربة في ذاته، وعند التصرف، والوقف على الحربي مهيبة وليس مربة.^(٤)

جـ- الصلقة على أهل الحرب :

١٨ - اتفق الأئمة الأربعة^(٥) على صحة الصدقة أو الهبة للحربي، لأنه ثبت في السيرة أن النبي ﷺ وأهله إلى أبي سفيان فر عجرة، حين كان بمكة محارباً، واستهذه أعماء. وبعث بخمسة مائة دينار إلى أهل مكة حين فتحوا لتوزع بين فقرائهم ومساكينهم.^(٦)

وفي قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّلَامَ عَلَى حَيْثُ بَنَيْنَا وَيَنِيهَا وَأَسْبَاءَ إِنَّمَا اتَّعَمَكُم لِنُجِئَ اللَّهُ لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾^(٧)، قال الحسن: كان رسول الله ﷺ يؤتى بالأسير، فيدفعه إلى بعض المسلمين، فيقول: وأحب إلى أن يكون عندة اليهودين والثلاثة، فيؤثره على نفسه. وعند عامة العلماء: يجوز للإحسان إلى الكفار في دار الإسلام، ومن ثلادة: كان أسيرهم يوفد المشرك.^(٨)

(١) تهذيب المسائل ١/٦، والشرح المظهر ٢/٢٤٧، والشرح الصغير ٢/٦٩٠، والفتاوى العظمى ٢/٣٩٤، وصاحبها، والنجاشي على المصنف ٢/٢٣٨، وحاشية الشرح ٢/١٨٨، والألم ٤/٤، ومطلب ذوي النسي ٤٤١/٤.
(٢) شرح السراجية ص ٢١، والمرتبة الفقهاء ٢/٣٩٤، ومطلب المصنف ٢/٢٤١، والفتاوى ٢/٢٤١.
(٣) تفسير مثلاً البوط ١٠/٩١، شرح السير الكبير ٣/٢٧٣، والشرح المظهر ٢/٢٨٩، ومطلب المصنف ٢/٢٣٧، والفتاوى ٢/٢٨٩، ٢٢٢.

(١) الفتاوى المشقة ٢/٢٩٢، والشرح المظهر ٣/٣٩٠، والفتاوى والإكثار ٢/٢٤١، ومطلب المصنف ٢/٣٨٠، والفتاوى ٢/٨٩٩.
(٢) الفتاوى المشقة ٢/٣٨٧، والشرح المظهر ٢/١٤١، ومطلب المصنف ٢/٢٩٢، والفتاوى ٢/١٠٤، والفتاوى ٢/٢٩٢، والشرح المظهر الكبير ١/٢٠.
(٣) الميراث ١/١٠٠، والشرح المظهر الكبير ١/٢٠.
(٤) سورة البقر ٨ - ١٠.
(٥) تفسير الكشاف للقرطبي ٢/٢٩١، ط المطب.

وصدقت محمدًا ﷺ وأنت به، وأيم الله الذي نفس نائمة بيده، لا تأتاكم حبة من البعثة - وكانت ريف مكة - حتى يأذن فيها محمد ﷺ، وانصرف إلى بلد، ومنع الحسن إلى مكة، حتى جهدت قريش، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ يسألونه بأرحامهم أن يكتب إلى نائمة، يحصل إليهم الطعام، ففعل رسول الله ﷺ. ^(١) فهذا يدل على جواز تصدير الأطعمة ونحوها إلى الأعداء، حتى ولو كانت حالة الحرب قائمة معهم.

ومن الأدلة أيضا الأحاديث السابقة المذكورة في بحث الصدقة على أهل الحرب والوصية لهم (قصة إهداء التمر لأمي سفيان، وصلة أسباغ أمها المشتركة، وإطعام المسلمين الأسرى).

أما الدليل على حظر تصدير الأسلحة ونحوها، فمعه:

حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع السلاح في الفتنة ^(٢)، والفتنة: الحروب الداخلية، وفتنة غير المسلمين أشد عليهم، فكان أولى ألا يباع لهم.

وقال الحسن البصري: لا يجل نسلهم أن يحمل إلى عذر المسلمين سلاحا بقوسهم به على المسلمين، ولا كراعها، ولا ما يستعان به على السلاح والكراع. ^(٣)

مقاومتها. ونيس للحربي السئامن شراء الأسلحة من بلاد الإسلام. ^(١)

وفيها عدا هذه القيود يجوز أن تظل حرية التجارة قائمة. إلا أن المالكية انفردوا بالقول بمنع التصدير من بلادنا، ومتاجرة المسلمين في دار الحرب إذا كانت أحكامهم تحري على التجارة، لأن في تصدير أي شيء إليهم تقصوة لهم على المسلمين، ولأن النسل ممنوع من الإقامة في دار الشرك، قال رسول الله ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين». ^(٢)

كما أنه لا يجوز تصدير الأطعمة ونحوها إلا إذا كانت هناك هدنة مع العدو، لما في غير الهدنة فلا يجوز. ^(٣)

والأدلة على جواز التصدير من بلادنا منها: حديث نائمة بن أشال الحنفي بعد أن أسلم، فإنه قال لأهل مكة حين قالوا له: صيوت؟ فقال: ذلي والله ما صيوت، ولكني والله أسلمت.

(١) المحرر لأبي يوسف من ١٩٩، شرح السير الكبير ١٧٧/٣، وحاشية الطحاوي ١٢٥/٢، وفتح المغيرة ٣١٧/٤، وما يندرج والفتوى المشقة ٢٢٥/٢، وفي الفتاوى ١١٧/٢، والشرح الكبير مع المعنى ١٠٨/١٠.

(٢) حديث: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين»، أخرجه إمامه أبو داود ١٠٤/٣، طه حوت عبيد بن عباس، وفتح المغيرة ١٥٥/٤، طه حنفي، ورجال عبد القادر الأرنؤوط طه حنفي جميع الأصول: رجال إسناده ثقات وذكر: صحيح البخاري وأبو حنيفة وأبو داود والترمذي والدارقطني إسناده إلى محمد بن أبي حازم، والحدائق شاهد بمصداق (فتح الأصول ٤٩٦/١، تلخ مكتبة الخزان).

(٣) المدونة ١٠٤/١٠، والمفاتيح المصنوعة ١٥٥/٢، وفتح المغيرة ٣٧١/١، الملك ٣٣١/٢، ومروءة الخليل ٣١٤/٢، ٣٧٤.

(١) حديث نائمة بن أشال الحنفي، أخرجه القصة جلد الفسيفساري (فتح طحاوي ٨٧/٢، طه حنفي)، وفتح المغيرة ١٣٨٩/٢، ١٣٨٧ طه حنفي، وفتح المغيرة ١٣٨٩/٢.

(٢) حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، قال البيهقي عنه: «صواب ثم معروف» (فتح المغيرة ٣٩١/٢).

(٣) المحرر لأبي يوسف من ١٩٠.

هذا وإن في بيع السلاح للأعداء بغربة لهم على قتال المسلمين، وبإعانة لهم على شن الحروب، ومواصلة القتال لاستعانتهم به، وذلك يقتضي المنع.

تكاح المسلم الحرمة الكتابية :

٢٢ - صريح القرآن أنه يحل للمسلم التزوج بالمرأة الكتابية، ويدخل في ذلك الذميات منهن، كما تدخل الحريات الكتابيات لا فرق بين الضعيف، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا غَنِمْنَا مِنْ أَثَرِ الْقَوْمِ أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ وَمِنْ أُولَئِكَ نَعْتَدُ لَكُمْ ذِكْرًا ۚ وَالْمُعْتَدَاتُ مِمَّنْ زَكَرْنَا فِي الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ فَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ ۚ فَزَكَرْنَ لِلْجَنَّةِ كَمَا زَكَرْنَا لِلْجَنَّةِ وَأُولَئِكَ هُنَّ الْمُتَزَوِّجَاتُ ۚ﴾ على أن في ذلك خلافاً وتفصيلاً يرجع إليه في بحث (تكاح).^(١)

للنفقة على الزوجة والأقارب الحريين

أولاً : نفقة الزوجة الحرية :

٢٣ - اتفق الفقهاء^(٢) على وجوب النفقة للزوجة مطلقاً، فالكتابية كالمسلمة في استحقاق النفقة وغيرها من حقوق الزواج، سواء أكانت الزوجة في

أنشاء لزواج فعلاً، أم في العدة، لا شراكها (أي المسلمة وغيرها) في رابطة الزوجية، وفي سبب الاستحقاق وشروطه، فهي محبوسة على الزوج يمنحها من التصرف والاكتساب، فوجبت نفقتها عليه. والله تعالى أثبت للزوجة حق النفقة على زوجها، لقوله عز وجل: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۚ وَمَنْ يَبْذُرْ عَلَيْهِ بَرْقًا ۚ فَلْيَنْفَقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ شَيْئًا إِلَّا مَا آتَاهُ ۚ﴾^(٣)، ولم يفرق النصوص بين المسلمة والكتابية. (د: نفقة).

ثانياً : نفقة الأقارب الحريين :

٢٤ - يرى المالكية على المشهور والشافعية^(٤) أنه يجب على المؤمن المسلم نفقة أقاربه المعسرين، ولو كانوا كفلاء، أي ولو كان هناك اختلاف في المدين، لكن بعض أصحاب هذا الاتجاه يقصرون إيجاب النفقة على الوالدین والولد فقط، فتجب عندهم النفقة على الولد لأبويه المعسرين فقط، كما يجب نفقة الولد المعسر على أبيه المعسر، سواء أكان الولد كافراً والأبوان مسلمين، أم كان لولده مسلياً والأبوان كافرين.

والشافعية يوجبون نفقة الوالد وإن عملاً، ونفقة الولد وإن مفلأ، وإن اختلفت ملتهما.

ودليل الشافعية: وجود الموجب للنفقة، وهو الجزئية والتبعية بين الوالد والولد، كالحكم مرد

(١) سورة الفتح / ٥

(٢) حاشية ابن عثيمين ٢/ ٢٩٧، والشرح الكبير للدرر ٤/ ٢٧٧، ومغني المحتاج ٢/ ١٨٧، وفتاوى ١/ ٥٨٩ وما يندرج.

(٣) البديع ٢/ ١٦، وفتح القدير ٣/ ٣٢١، وسواها في الجليل ٢/ ١٨١ وما يندرج، والشرح الصغير ٢/ ٧٢٩ - ٧٣٠، وبداية

الجهاد ٢/ ٥٣، والفتاوى الفقهية من ١٢٣، وآلام ٥/ ٨٧ ط الأزهرية، ١٩٧/ ٥ ط الأميرية، ومغني المحتاج ٣/ ١٨٨،

المغني ٧/ ٥٦٣ وما يندرج، ومطلب الولي المي ٦/ ١٧٧، وكشاف النجاشي ٥/ ٣٦٩ وما يندرج

(١) سورة طلاق / ٢

(٢) مطالع الجليل ٢/ ٦٠٩، والشرح الصغير ٢/ ٧٥٠، وما يندرج، وآلام ٥/ ٩٠ ط الأزهرية، ومغني المحتاج ٣/ ١١٩،

وما يندرج.

الشهادة بسبب الولادة. (ر: نفقة).

ويرى الحنفية والحنابلة: ^(١) أنه لا تجب النفقة بسبب اختلاف الدين، فلا تجب على المسلم نفقة أيوه الحربين، ولا يجبر الحربي على الإنفاق على أبيه المسلم أو الذمي، لأن استحقاق النفقة بطريق الصلة والسر والسلمة، ولا تستحق الصلة للحربي، انتهى من برهم، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلَكُمْ فِي الدِّينِ﴾، وأخرجكم من دياركم، وضأروا على إخراجكم، إن تَوَلَّوْهُمْ، ومن يتولم فأولئك هم الظالمون ^(٢)، ولأنها غير متواترة، فلم يجب لأحدهما على الآخر نفقته بالقرابة.

أهل الحل والعقد

التعريف:

١ - يطلق لفظ أهل الحل والعقد على أهل الشوكة من العلماء والرؤساء ووجه الناس الذين يحصل بهم مفعود السلاية ^(٣)، وهو القدرة والشك، وهو مأخوذ من حل الأمور وعقدها ^(٤).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - أهل الاختيار:

٢ - أهل الاختيار هم الذين وكل إليهم اختيار الأسماء. وهم جماعة من أهل الحل والعقد، وقد يكونون جميع أهل الحل والعقد، وقد يكونون بعض منهم ^(٥).

ب - أهل الشورى:

٣ - المستشري، الحوادث الشاربع بهذا أن هناك فرقا

وتختلف عن نفقة الزوجات، لأن نفقة الزوجات موض تجب مع الإعسار، فلم ينأها باختلاف الدين كالصداق والأجرة، ولأن نفقة الزوجين صلة ومواساة كما ذكر، فلا تجب مع اختلاف الدين، كأداء زكاته إليه، وإرضائه.

لكن يقول الحنابلة، والكاظمي من الحنفية: تجب النفقة بين الذمي والمسلم، أو بين المسلمين في قوابة الأصول والفروع، لأن اختلاف الدين لا يمنع من الإلزام بالنفقة في حق الولادة.

(١) كلام الفقهاء في هذا البحث حتى على قواعد المصلحة أرسلنا، المعلق لفضل الموجه لنباسة الشريعة، ولا يمنع ذلك من استنباط طرق أخرى إذا كانت تحقق المصلحة ولا تضر مصول الشريعة (المصلحة).

(٢) مادة أهل في لسان العرب، والتعريف، والمصاحف، وساج المصروف، وانظر من مباحج الاصل من ٥٨ جميع المصلحة السلفية، وتفسير القرطبي، ١٤٠٩، في تفسير قوله تعالى ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، وتفسير المصالح، ١٠٩/٢، طبع المكتبة الإسلامية، وعائلة القاري ١٧٣/٤، طبع طبعي الحلبي.

(٣) الأحكام السلطانية للبحراني، ٨، وأبي على من ١٠.

(٤) الفتاوى الهندية ١/ ٢٩٩ - ٥٠٠، وتيسر المختصر ٣/ ٦٣، والمصالح ٣٧٦ - ٣٧٧، وقلي ١٧/ ٥٨٤، ومصلحة، وكشاف الشام ٥/ ٥٥٩، وطبعة المصالح ٢/ ٢٤٢، ومبادئ الإمام أحمد من ٢١٧.

(٥) سورة المائدة ٩/

أهل الحل والعقد ٤ - ٦

د - أن يكون من ذوي الشوكة الذين يتبعهم الناس ، ويصنعون عن رأيهم ، ليحصل بهم مقصود الولاية. ^(١)
هـ - الإخلاص والتضيعة للمسلمين. ^(٢)

نعين (أهل الاختيار) من أهل الحل والعقد :

٥ - الأهل أن أهل الحل والعقد هم كل من توافر فيه الصفات السابقة ، إلا أن من يباشر الاختيار منهم هم فئة منهم في الغالب يطلق عليها أهل الاختيار.

ونتم تعيين أهل الاختيار (وهم مجموعة من أهل الحل والعقد) بأحد طريقتين :

أ - تعيين الخليفة لهم : كما فعل عمر بن الخطاب بتعيين ستة من أهل الحل والعقد ليختاروا واحدا منهم خليفة للمسلمين بعده ، وكان ذلك بمحض من الصحابة دون نزاع

ب - التعيين بالخطور. إذا لم يعين الخليفة جماعة من أهل الحل والعقد فإن من يشر حضوره منهم تتعقد به البيعة ، ويقوم الحضور مقام التعيين. ^(٣)

أهل الحل والعقد :

٦ - من ذلك :

أ - تولية الخليفة : وهذا إجماع لا خلاف فيه

بين أهل الشورى وأهل الحل والعقد ، إذ الصفة البارزة في أهل الشورى هي العلم ، لكن الصفة البارزة في أهل الحل والعقد هي «الشوكة» .

فقد ورد أن أبا بكر رضي الله عنه كان إذا حزبه أمر استدعى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي من كعب وزيد بن ثابت وكل هؤلاء كان يعطي في خلافة أبي بكر ، فاستشارهم ^(١) في حين كان من بين الذين تولوابيعة أبي بكر من أهل الحل والعقد بشير بن سعد ، ولم يكن بشير من أهل الشورى من الصحابة ، ولكنه كان مسرع للكلمة في فومه . الخزرج . ويقال إنه أول من تابع أبا بكر الصديق يوم السقيفة من الأنصار. ^(٢)

صفات أهل الحل والعقد :

١ - لا يسط بأهل الحل والعقد عمل معين . وهو تعيين الخلفاء . كان لابد من أن تتوفر فيهم الصفات التالية :

أ - العدالة الجامعة بشروطها الواجبة في الشهادات من الإسلام والعقل والبلوغ وعدم الفسق واكتمال المروءة .

ب - العلم الذي يوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتمدة فيها .

ج - الوأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصح. ^(٣)

(١) المتفق من مباح الأئمة من ٥١

(٢) حجة الله البالغة للعلوي من ٧٣٨ ، فتح دار الكتب الحديث بالقاهرة ومكتبة المتى ببيروت

(٣) أمسون شمين لعبد الحامد بندهادي من ٨-٩ ، طبع سطبول سنة ١٣٩٦ هـ ، ورجلته تليوي ١٤ / ١٣٢

(١) كنز العمال ٥ / ٩٢٢ ، والمهلب لنشراوي ٢ / ٢٩٢

(٢) أسد الغابة ، ترجمة بشير بن سعد

(٣) حاشية التلويص ٤ / ١٧٢ ، وأسن المطالب ٤ / ١٠٩ ، والأحكام السلطانية للبرودي من ٩ ، رأي بطري من ٢ - ٣

أهل الحل والعقد ٧، أهل الخبرة، أهل الحطة

طائفة: لا تعتقد إلا بآئرية أهل الحل والعقد من كل بلد، ليكون الرضى به عاماً، والنظيم لإمامته إجماعاً. وهو ما ذهب إليه الحنابلة، قال الإمام أحمد: الإمام الذي يجتمع عليه، كلهم يقول: هذا إمام. (١)

وقالت طائفة أخرى: أنزل من تعتقد به منهم خمسة، يجتمعون على عقدها، أو يعقدها أحدهم برضى الأربعة.

والذي عليه الحنفية والمالكية أن الإمامة تعتقد بتولية جماعة من أهل الحل والعقد دون تحديد عند معين. (٢)

وتفصيل ما أجمل هنا موطنه مصطلح (الإمامة الكبرى).

أهل الخبرة

انظر: خبرة.

أهل الحطة

انظر: أهل الحطة.

أحد من أهل السنة والجماعة. (١)

ب - تحديد البيعة لمن عهد إليه بالإمامة عند وفاة الإمام، إذا كان حين عهد إليه غير منبجج لشروط انعقاد الإمامة، قال الماوردي: تعتبر شروط الإمامة في المولى من وقت العهد إليه، فإن كان صغيراً أو فاسقاً وقت العهد، ثم أصبح بالغاً عدلاً عند موت المولى لم تصح خلافته، حتى يستأنف أهل الاختيار بيعته. (٢)

ج - استقدام المهود إليه الثالث عند موت الإمام. (٣)

د - تعيين نائب للإمام الذي ولى غائباً إلى أن يقدم، قال الماوردي: إذا عهد الإمام إلى غائب، ومات الإمام والمعهد إليه على غيبته، استقدمه أهل الاختيار، فإن بعدت غيبته وامتنعوا، تأخير النظر في أمورهم استتاب أهل الاختيار نائباً عنه، يبايعونه بالنيابة دون الخلافة. (٤)

هـ - عزل الإمام عند وجود ما يقتضيه وينظر في إمامته. (٥)

عند من تعتقد بهم الإمامة من أهل الحل والعقد:

٧ - تختلف العلماء في عدد من تعتقد بهم الإمامة من أهل الحل والعقد على مذاهب شتى. فقالت

(١) انظر الترمذ في الصلاة، والقروى للأبي وشرحه للبحر جازي ٣٤١/٨، طبع مطبعة السعدي بمصر ١٣٢٥، وقال الشيخ الإمامة: يعرف الإمام بمنص.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦١.

(٣) الزوج لسابق.

(٤) أنس الغالب ١١٠/٤، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٦١.

(٥) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦١، وأبي يعنى ص ١١.

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعنى ص ٦٠.

(٢) الماوردي ص ٦-٧، وأبو يعنى ص ٨، وحلبي ابن طيغرين

٣٦٩/١، وحاشية الطبري ١٧٢/١، والقرواني على نسخة

٧٦/٨، وأصول الدين للبيهقي ص ٨-٩.

من الأهل والأموال ومن يقوم بها من الجيوش
والعيا.^(١)

أهل الديوان

التعريف :

١ - الديوان : لفظ فارسي معرب معناه : مجتمع
الصف والكتاب، يكتب فيه أهل الخيش وأهل
الخطبة .

والديوان : جريمة الحساب ثم أطلق على
الحساب ثم أطلق على موضح الحساب.^(٢)
ويسمى بمجموع شعر الشاعر ديوانا، قال صاحب
التلحاح : فمعانيه خمسة : الكنية، وعلمهم، والدفتر،
وكن كتاب، ومجموع الشعر.

والديوان عند الفقهاء : هو الدفتر الذي يشت
فيه أسماء الدائنين في الدولة ولهم رزق أو عطاء في
بيت المال، ويراد به أيضا المكان الذي فيه الدفتر
المذكور وكتابه.

وأهل الديوان : هم هؤلاء الذين يأخذون رزقا
منه.^(٣)

ووظيفة الديوان : حفظ ما يتعلق بحقوق الدولة

أصناف أهل الديوان :

٣ - سبق أن أهل الديوان هم من يرزقون منه، وهم
عدة أصناف منهم :

(١) - الاحتكام السلطانية لأي يولى من ٢٥٠ . والاحتكام السلطانية

للملوك من ١٧٥

(٢) - الاحتكام السلطانية للملوك من ١٧٥ . والاحتكام السلطانية

لأي يولى من ١٧٩

(١) - لسان العرب، وتاج العروس والشيخ خير ملة، ص ٤٠١.

وكلمة «ديوان» فارسية وهي في الأصلية اسم للشاهين،
سمى بها الكليات خلفهم بالأمور وعمرتهم بالحق والحقى . ثم
سمى مكان حلوسهم باسمهم (الاحتكام السلطانية للملوك من
١٧٥)

(٢) - ابن هاشم ٣٠٠ - ٤٠٢ هـ، والجل، على التبع، ص ١٢١
قليوبي وصغير ٣٠٣ / ١٩٩ هـ، الحلبي، وسواهم للإقبال ١ / ٢٥٦،
والاحتكام السلطانية للملوك من ١٩٩ هـ، الحلبي

وسابقتها ، والرجل وغنوه ، والرجل وبلاؤه ،
والرجل وحاجته ،^(١)

القول الضابط في المصارف :

١ - قال إمام الحرمين : من يرعاه الإمام بما في يده
من المال ثلاثة أصناف :

(١) صنف منهم محتاجون ، والإمام ينبغي سد
حاجاتهم ، وهؤلاء معظم مستحقي الزكوات ،
الذين ورد ذكرهم في الآية فإنها الصدقات للفقراء
والمساكين ...^(٢)

(٢) أفوام ينبغي الإمام كفايتهم ، ويدبر عنهم بالمال
لوظيفهم حاجتهم ، ويتركهم مكفين ليكنوا
متجربين لما هم بصدده من مهم الإسلام ، وهؤلاء
صنفان :

١ - المرتزقة : وهم نجدة المسلمين وعدتهم ووزرهم
وشوكتهم ، فينبغي أن يصرف إليهم ما يرم غلتهم
ويسد حاجتهم .

ب - الذين انصبوا لإقامة أركان الدين ، وانظموا
بسبب اشتغالهم واستقلالهم بها عن التوصل إلى
ما يقيم أودهم ويسد غلتهم ، ولولا قيامهم بها
لأسبوه لتعطلت أركان الإيمان ، فعلى الإمام أن
يكفيهم مؤنتهم ، حتى يشربوا فيها تصدوا له ،
وهؤلاء هم الفضلاء والحكام والقسام والمفتون
والتفتون ، وكل من يقوم بقاعدة من فواعد الدين
يلقيه قيامه عما فيه مداده وقوامه .

(٣) قوم بصرف إليهم طائفة من ما يربح المال
على غنائم واستظهارهم ، ولا يتوقف استحقاقهم

أ - أفراد الجيش :
لا بد لإتقانهم في الديوان من شروط أوردها
المعروفي وهي :

(١) البلوغ : فإن الصبي من جملة السناري
والأنواع ، فكان عطلوه جاريا في عطاء الدراري .

(٢) الحرية : لأن المملوك تابع لسيد ، فكان
داخل في عطائه ، وخالف في هذا الشرط
أبو حنيفة ، وهو رأي أبي بكر الصديق
رضي الله عنه .

(٣) الإسلام : ليدفع عن اللة باعتفائه ويوثق
بتصحه واجتهاده .

(٤) السلامة من الأفت المانعة من القتال .

(٥) أن يكون فيه إقدام على الحرب ومعرفة
بقتال .

(٦) أن يتجرد عن كل عمل^(٣) .
ولا يخفى أن هذه الشروط تنظيمية قابضة للخطر
فيها بحسب اختلاف الأزمت والأمكنة بما يحقق
المصلحة .

ب - ذور السويات ، كالولاء والفضاء والعلاء
والجدة على المال جمعا وحفظا وقمة ونحو ذلك ،
وأمة الصلاة والمؤنن^(٤) .

ج - ذور الحسبات ، لأثر عمر رضي الله عنه ،
وليس أحد أعز من أحد ، إنما هو الرجل

(١) نظر الشية فخرية ص ١٥

(٢) سورة التوبة / ٦٠

(١) الأحكام السلطانية للمعروفي ص ١٧٩

(٢) نسابة الشريعة لابن تيمية ص ٤٤

أهل الديوان ٥ - ٦ : أهل الذمة ١

علاقة أهل الديوان بالعاقلة :

على سد حاجة ، وهم بنسب هاشم وسوا الخليل ،
المسبون في كتاب الله : (ذوي القربى) .^(١)

الفاضل في المطاء بين أهل الديوان :

٥ - اختلف الصحابة رضي الله عنهم في عطاء أهل
الديوان :

فقد كان أبو بكر الصديق وعلي رضي الله عنهما
يرسان التسوية بين أهل الديوان في المطاء ،
ولا يرسان التفصيل بالسابقة ، وإلى هذا ذهب
الشافعي ومالك .

أما عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما فقد
كانا يرسان التفصيل بالسابقة في الإسلام ، وراى
عمر التفصيل بالقرابة من رسول الله ﷺ مع
السابقة في الإسلام .

وأخذ موفوا من الفقهاء أبو حنيفة وأحمد وفقهاء
العراق .^(٢)

وقد تأخر عمر أبا بكر حين سوى بين الناس
فقال : وأتسوي بين من هاجر فجزين وصلى إلى
القبيلتين ، ومن أسلم عام الفتح خوف سيف ؟
فقال له أبو بكر : إنما صلى الله وأخبرهم على الله .
وتسأ الدنيا دأوبلاغ ، فقال عمر : لا يجيز من
قاتل رسول الله ﷺ كمن قاتل معه .^(٣)

أهل الذمة

التعريف :

١ - الذمة في اللغة : الأمان والعهد ، فأهل الذمة
أهل العهد ، والتلزم : هم المعاهد .^(٤) والمراد بأهل

(١) ابن عباس ج ٥ : ١٦٠ - ١٦١ . والفتاوى الحنفية عايش القلبي

١٤٨٦ ط بلاق . وخواهر الإكليل ١٢٧١/٢ . ومواف الجليل

١٦٦/٢ . وحاشية هاشمي على شرح الزرطاني ١٥٠/٢ . واشفي

٢٨٢/٢ . ٢٨٦ . وبغني المحتاج ٩٥/١ وسامعها ، وبجيرمي

على الخليل ١٠٤/٢ . ١٠٥ ط مصطفى الحلبي

(٢) المصباح لمروسل العرب واللائوس مادة : أقسم .

(٣) ثبات الأسم ج ١٨٦ وما بعدها ط دار الدعوة

(٤) الأحكام السلطانية بالمرادي ج ١٧٦ ، ١٧٧ . والأحكام

السلطانية لأمي يعل ج ٢٢٦ ، والمراج لأمي يوسف ج ١١

وما بعدها

(٥) الأحكام السلطانية لمرادي ج ٢٧٦ ، ٢٧٧

الإسلام على أمان مؤقت من قبل الإمام أو أحد المسلمين، على تفصيل يذكر في مصطلحه. وعنى ذلك خالفاً بينه وبين أهل الذمة، أن الأمان لأهل الذمة مؤبد، وللمسلمين مؤقت.^(١)

ج - أهل الحرب :

٤ - المراد بأهل الحرب: الكفار من أهل الكتاب والمشركين الذين امتنعوا عن قبول دعوة الإسلام، ولم يعقد لهم عقد ذمة ولا أمان، ويقاتلون في دار الحرب التي لا تظن فيها أحكام الإسلام. فهم أعداء المسلمين الذين يعلن عليهم بجهاد مرة أو مرتين كل عام.^(٢) وتفصيله في مصطلحه.

ما يكون به غير المسلم ذمياً :

٥ - يصير غير المسلم ذمياً بالعقد، أو بقرائن معينة تدل على رضاه بالذمة، أو بالثبوت لغيره، أو بالقبض والفتح.

وفيما يأتي تفصيل هذه الحالات :

أولاً - عقد الذمة :

٦ - عقد الذمة: إقرار بعض الكفار على كسره بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الإسلام المدنية، والفرض منه، أن يترك الدمي القتال،

الذمة في اصطلاح الفقهاء الدميون، والنعمى نسبة إلى الذمة، أي العهد من الإمام - أو من ينوب عنه - بالأمان على نفسه وماله نظير التزام الجزية ونفوذ أحكام الإسلام.^(٣)

وتحصل الذمة لأهل الكتاب ومن لم يحكمهم بالعقد أو القرائن أو التبعية، فيقرون على كفرهم في مقابل الجزية، كما سيأتي تفصيله.

١- الألفاظ ذات الصلة :

أ - أهل الكتاب :

٢ - قال الحنفية والحنابلة: أهل الكتاب هم اليهود والنصارى ومن دان بدينهم، فيدخل في اليهود السامرة، لأنهم يدينون بكتوراة وبعهد لون شريعة موسى عليه السلام، ويدخل في النصارى كل من دان بالإنجيل وانتسب إلى عيسى عليه السلام بالأدعاء والعمل بشريعته. وقال الشافعية والمالكية: أهل الكتاب هم اليهود والنصارى.^(٤)

وأهل الذمة قد يكونون من أهل الكتاب، وقد يكونون من غيرهم كالمجوس، فالنسبة بين أهل الذمة وأهل الكتاب: أن كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه، وأخص منه من وجه آخر، فيجتمعان في الكفاية إذا كان من أهل الذمة.

ب - أهل الأمان (المستأمنون) :

٣ - المراد بالمستأمن عند الفقهاء: من دخل دار

(١) البدائع ١/٧، وابن عديم ٢/٤٨٨، وحواشر إكنيل ٢٤٨/١، والشرح المفصل للدردير ٢/٢٨٢، والفتاوى ٢٢٥/٢، والهي ١٠/٤٣٢، ١٣٣.

(٢) انصبي للفتاوى ١٩٥/٨، والبدائع ١/٧، والشرح الصغير للدردير ١/٢٦٢، ٢٦٢، والجهاد ٢/٢٨٨، والهي ٢/٢٨٢.

(١) حواشر الإكنيل ١٠٥/١، وكشاف الفتاوى ١١٦/٢، وأحكام أهل الذمة لابن القيم ٧/٢٧٥.

(٢) ابن عديم ٢/٢٦٨، والفتاوى ١٠/٣، والفتاوى ١٠/٣، والجهاد ٢/٢٠٥، والهي ١٠/٤٩٦، ٥٠١.

من يصح له عقد الذمة :

٨- اتفق الفقهاء على جواز عقد الذمة لأهل الكتاب والمجوس، كما اتفقوا على عدم جوازه للمرتد. أما فيها عدا ذلك فقد اختلفوا:

فقال الشافعية والحنابلة في المشهور عندهم: لا يجوز عقد الذمة لقبول أهل الكتاب والمجوس، بدليل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١) وهذا عام يخص منه أهل الكتاب بآية الجزية في سورة التوبة / ٢٩، وخص منهم المجوس بقوله عليه الصلاة والسلام: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب...»^(٢) فمن عداهم من الكفار يضى على بقية العموم.^(٣)

وقال الحنفية، وهو رواية عند المالكية، ورواية عن أحمد: يجوز عقد الذمة بجميع الكفار، إلا عبدة الأوثان من العرب، لأن عقد الذمة لرجاء الإسلام عن طريق المخالطة بالمسلمين والوقوف على محاسن الدين، وهذا لا يحصل بعقد الذمة مع مشركي العرب، لأن القرآن نزل بلغتهم، وحلوا الرسالة، فليس لهم أدنى شبهة في رفضهم الإيمان بالله

مع احتساب دخولهم الإسلام عن طريق مخالطته بالمسلمين، ووقوفه على محاسن الدين. فكان عقد الذمة للدعوة إلى الإسلام، لا للرغبة أو الطمع فيها يؤخذ منهم من الجزية.^(٤)

وينتقد هذا العقد بإيجاب قبول باللفظ، أو مايقوم مقامه، ولا تشترط كتابته كما هو الشأن في سائر العقود، ومع هذا فكتابة العقد أمر مستحسن لأجل الإثبات، ودفعاً لمضرة الإنكار والجهود.^(٥) من يتولى إبرام العقد :

٧- جمهور الفقهاء: (المالكية والشافعية والحنابلة) على أن عقد الذمة مع غير المسلم يتولى إبرامه الإمام أو نائبه، فلا يصح من غيرها، لأن ذلك يتعلق بنظر الإمام ومايوأه من المصلحة، ولأن عقد الذمة عقد مؤبد، فلم يجوز أن ينتات به على الإمام.^(٦)

وأجاز ذلك الحنفية لكل مسلم، لأن عقد الذمة خلف من الإسلام، فهو بمنزلة الدعوة إليه. ولأنه مقابل الجزية، فتحقق فيه المصلحة، ولأنه مفسر وض عند طلبهم له، ولي انعقاده إسقاط الفرض عن الإمام وعامة المسلمين، فيجزز لكل مسلم.^(٧)

(١) سورة التوبة / ٨

(٢) حديث: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب... الحديث جدا للفظ طرقة جميعها ضعيفة. انظر نصب الرتبة للزملي ٤١٨/٣، نشر دار الفکر، بيروت سن ١٣٥٧ هـ. ولكن لفظة الحديث شاع

في البخاري (فتح الباري ٦/ ٢٥٧ ج ٣) وأما كتاب صدر من الخطاب قبل موته بسنة: فرسوا بين كل فني حر من المجوس. ولا يمكن حصر لمعد الجزية من المجوس حتى شهد عدها من بن حوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس مبرا.

(٣) القليوبي ٤/ ٢٢٩، واللمني ٤/ ١٩٩، ٥-٦، وآلام ٦/ ٢٤٠. وأحكام القرآن لابن العربي ٨٨٩/٩

(٤) البدائع ١١٦/٢، وابن حليبي ٣٣٥/٣، وكشاف القناع ١١٦/٣، والمحرشي ١١٣/٣، والخطاب ٦٨١/٣، وسنن للبخاري ٢٩٦/٤

(٥) مطي للبخاري ٢٤٢/٤، واللمني ٥٣٤/٨، وتاريخ الخلفاء ٢٢٨/٥، والأسوال لأبي سعيد ٨٧، والخطاب ٦٢٥/٢، وأحكام الشافعية للزملي ١١٥، والبدائع ١١٠/٣

(٦) المحرشي ١١٣/٣، والقليوبي ٢٢٨/٤، ومضي البخاري ٢٤٢/٤، واللمني لابن حليبي ٥٠٥/٨، وكشاف القناع ١١٦/٣

(٧) فتح الباري والمختار على القليوبي ٢٦٣/٣، ٢٦٤

(٢) والألا يذكرُوا رسولَ الله ﷺ بكذبٍ له ولا لزومًا.

(٣) والألا يذكرُوا دينَ الإسلامِ بدمٍ له ولا فِدْحٍ فيه.

(٤) والألا يصيروا مسلمةَ بزنًى ولا باسمِ نكاحٍ.

(٥) والألا يقتلوا مسلماً عن دينه ولا يتعرضوا لماله.

(٦) والألا يعينوا أهلَ الحربِ ولا يؤدوا للمُحاربينَ عينا (جاسوسًا).

قال الماوردي: فهذه حقوق ملزمة، فتلزمهم بغير شرط، وإنما تشترط إشعاراً لهم وتأكيداً لتعظيم العهد عليهم، ويكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً للعهد^(١).

ومثله ما ذكره أبو يعلى من الخليفة^(٢)، وإنما لم يذكرها الآخرون لدخولها في شرط التزام أحكام الإسلام^(٣).

١١ - هذا، وزاد بعضهم شروطاً أخرى كاستضافة المسلمين، وعدم إظهار منكر في دار الإسلام وغيرها، واختلفوا في وجوب أو استحباب اشتراط هذا النوع من الشروط، وحجة ذلك أنه ينبغي للإمام عند العقد أن يشترط عليهم شروطاً تحرموا شرطه عمداً رضي الله عنه، وقد رويت عن عمر رضي الله عنه في ذلك أخباره منها ما رواه الخلال

ورسوله، فتعين السيف داعياً لهم إلى الإسلام، ولهذا لم يقبل رسول الله ﷺ منهم الجزية^(٤).

وفي المشهور عند المالكية: يجوز عقد الذمة لجميع أصناف الكفار، لا فرق بين كوفي وغيره، ولا فرق بين وثني عربي، ووثني غير عربي^(٥).

شروط عقد الذمة:

٩ - جمهور الفقهاء على أنه يشترط في عقد الذمة أن يكون مؤبداً، لأن عقد الذمة في إفادة العصمة كالخلف من عقد الإسلام، وعقد الإسلام لا يصح إلا مؤبداً، فكذلك عقد الذمة. وفي قول عند الشافعية يصح مؤقتاً.

وكذلك يشترط في هذا العقد قبول والتزام أحكام الإسلام في غير العبادات، من حقوق الأديمين في المعاملات وغرامة الخلفات، وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنى والسرقة، كما يشترط في حق الرجال منهم قبول بذل الجزية كل عام^(٦).

١٠ - وذكر بعض الفقهاء شروطاً أخرى لم يذكرها الآخرون. قال الماوردي من الشافعية: يشترط عليهم ستة أشياء:

(١) ألا يذكرُوا كتبَ الله تعالى بظمن ولا تحريف له.

(١) البهاقي ١١٦/٧، وبيوهر الإكمال ٢١٦/١، والمحطاب ٣٨٠/٣، والقي ٥١١/٨.

(٢) المحطاب ٣٨٠/٣، ٣٨١، وبيوهر الإكمال ٢١٦/١، ٢١٧. ونرى اللجنة قوة هذا الرأي ووجاهة تاريخها، لأن قواد الحرب غالباً كانوا قبل أن يقتلوا أي قوم برسول عليهم الإسلام أو الجزية.

(٣) البهاقي ١١٦/٧، ومضى المحتاج ٦٢٢/١، ٦٢٣، والقي لابن قدامة ٥٠٥/٨، وكذلك الفتاوى ١١٧/٣، ١٢١.

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي من ١١٤، وانظر مضي المحتاج ٦٢٣/٤.

(٥) الأحكام السلطانية لأبي يعلى من ١١٦.

(٦) والجنة ترى أن المذهب للفتية الآخرين وإن لم نصرح بشرطه على الشروط إلا أنهم يقولون بوجوب التزام أهل الذمة به الشرط، وأن جدهم يكون متروكاً إذا فعلوا شيئاً لا تكرر.

نجزر مقامهم ورومتنا، ولا تغرق نواحيننا، ونشده
السزنانير على أوساطنا، ولا نقش غواصيننا
بالعربية، ولا نركب السروج، ولا نتخذ شيتان من
السلح، ولا نحمله، ولا نتقلد السيوف، وأن نوفر
المسلمين في مجالسهم، ونرشد الطريق، ونقوم لهم
عن المجالس إذا أرادوا المجالس، ولا نطلع
عليهم في منازلهم، ولا نعلم أولادنا القرآن، ولا
بشارك أحد منا مسلماً في تجارة إلا أن يكون إلى
المسلم أسرار التجارة، وأن نصيف كل مسلم حابر
سبيل ثلاثة أيام، ونعلمه من الوسط ما نجد،
فمننا ذلك على أنفسنا وقراريينا وأزواجنا
وساكنتنا، وإن نحن غرب أو خالفنا عما شرطنا
على أنفسنا وبقينا الأمان عليه فلا ذمة لنا، وقد حل
لك منا ما يحل لأهل المعاهدة والشفاق. فكتب
بذلك عبد الرحمن بن غنم إلى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، فكتب لهم عمرو: أن أمض لهم ما
سألوهم.^(١)

ولا شك أن بعض هذه الشروط واجب،
ويقض بمخالفته عقد الذمة كما سيأتي.

ثانياً : حصول الذمة بالقرائن :

وهو أنواع :

أ - الإقعة في دار الإسلام :

١٢ - الأصل أن غير المسلم الذي لم يحصل على
الذمة لا يمكن من الإقامة الدائمة في دار الإسلام،

بإسناده عن إسماعيل بن عياش قال : حدثنا غير
واحد من أهل العلم، قالوا : كتب أهل الجزيرة
إلى عبدالرحمن بن غنم : أنا حين قدمنا من بلادنا
طلبنا إليك الأمان لأنفسنا وأهل ملتنا، على أننا
شرطنا لك على أنفسنا ألا نحدث في حديثنا كنية
ولا فيها حوضاً دبراً ولا قلاية^(١) ولا صومعة وأهيب
ولا نجدد ما حرب من كناشتنا، ولا ما كان منها في
خطط المسلمين، ولا نمنع كناشتنا من المسلمين أن
ينزلوها في الليل والنهار، وأن نوضح أبوابها للهار
وابن الليل، ولا نؤوي فيها ولا في منازلنا
جاسوساً، وإذا كنتم أمر من غش المسلمين، وإذا
تضرب موافقنا إلا ضرباً خفياً في جوف كناشتنا،
ولا تظهر عليها حلياً، ولا نرفع أصواتنا في الصلاة
ولا القراءة في كناشتنا فيها يحضره المسلمون،
ولا نخرج صليتنا ولا كناشنا في سوق المسلمين،
وإذا نخرج باعوتنا ولا شحاتين^(٢) ولا نرفع أصواتنا
مع أصواتنا، ولا تظهر النيران معهم في أسواق
المسلمين، وإذا تجاورهم بالخنازير ولا يبيع
المحسور ولا تظهر شركنا، ولا نرغب في ديننا ولا
ندعوا إليه أحداً، ولا نتخذ شيتاً من الرقيق الذين
جوت عليهم سهام المسلمين، وألا نمنع أحداً من
أقربائنا إذا أراد الدخول في الإسلام، وأن نلزم زينا
حيثما كنا، وألا نشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة
ولا عمامة ولا نعلين ولا عرق شعر ولا في مركبهم،
ولا نتكلم بكلامهم، وألا نتكلم بكناشهم، وأن

(١) القلاية : ما بيني لأهلب وسده، وتكون مربعة كالقلاية، وليس
للاصباح بل للانفراد. (استقام أهل الذمة لابن القيم ١/ ١٦٨)

(٢) الباصوت : استنباط الصلوات. كما في الظفر، والشتاتين.

أحمد لم يأت في أحكام أهل الذمة لابن القيم ص ٢٦١

(١) البداية على معاهدة ١/ ٨٣٧، والمضي لابن قدامة ٨/ ٥٦٩.

٥٦٥. والأحكام السلطانية للهيومي ص ١٢٥، والأي على ص

ب - زواج الحربية من المسلم أو الذمي :
١٣ - صرح الحنفية بأن الحربية المستأنسة إذا تزوجت مسلماً أو ذمياً فقد توطئت وصارت ذمية ، لأن المرأة في السكن تابعة للزوج ، ألا ترى أنها لا تملك الخروج إلا بإذنه ، فجعلها نفسها تابعة لمن هو في دارنا رضى بالتوصلين في دارنا على التأييد ، ورضاهما بذلك دلالة كالأرض بطريق الإفصاح ، فلهذا صار ذمية . بخلاف المستأنس إذا تزوج ذمية ، لأن الزوج لا يكون تابعاً لامرأته في المقام ، فزواجه من الذمية لا يدل على رضاه بالبقاء في دار الإسلام ، فلا يصير ذمياً .^(١)

وأما الخنابلة ، فلقطاعهم أنهم مخالفوا الحنفية في هذا الحكم ، قال صاحب المنهاج : إذا دخلت الحربية البيت بأمان ، غنم وجنت ذمياً في دارنا ، ثم أرادت الرجوع لم غنم إذا رضى زوجها أو فارقتها . وقال أبو حنيفة : غنم .^(٢)
ولم نثر في كتب المالكية والشافعية على هذا الحكم .

ج - شراء الأراضي الخراجية :

١٤ - قرر الحنفية أن المستأنس إذا اشترى أرضاً خراجية في دار الإسلام فزرعها ، يوضع عليه خراج الأرض ويصير ذمياً ، لأن وظيفة الخراج تختص بالمسلم في دار الإسلام ، فإذا قبلها فقد رضى بكونه من أهل دار الإسلام فيصير ذمياً . ولربما قيل أن يجزى خراجها لا يصير ذمياً ، لأن دليل قبول الذمة

وإنما يمكن من الإقامة البصرة بالأمان المؤقت ، ويسمى صاحب الأمان (المستأنس) ، وجهود الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) على أن مدة الإقامة في دار الإسلام للمستأنس لا تبلغ سنة ، فإذا أقام فيه سنة كاملة أو أكثر تفرض عليه الجزية ويصير بعدها ذمياً .

فطول إقامة غير المسلمين قريبة على رضاهم بالإقامة الدائمة وفيهم شروط أهل الذمة .^(٣)

هذا ، وقد فصل فقهاء الحنفية في هذا الموضوع فقالوا : الأصل أن الحربي إذا دخل دار الإسلام بأمان ينبغي للإمام أن يتقدم إليه ، فيضرب له مدة معلومة ، على حسب ما يقتضيه رأيه ، ويقول له : إن جاوزت المدة جعلت من أهل الذمة ، فإذا جازتها صار ذمياً ، فإذا أقام سنة من يوم ما قاتل له الإمام أخذت منه الجزية .^(٤) وإذا لم يضرب له مدة قال أكثر الحنفية : يصير ذمياً بإقامته سنة ، وقال بعضهم : إن أقام المستأنس ، فأضال المقام أسر بالخروج ، فإن أقام بعد ذلك حولا وضعت عليه الجزية ، وعلى هذا فاعتبار السنة من تاريخ إنذار الإجماع له بالخروج ، فلو أقام سنين من غير أنه يتقدم إليه الإمام بالخروج ، فله الرجوع إلى دار الحرب ، ولا يصير ذمياً .^(٥)

ولم نجد نصاً للمالكية في تقدير مدة الأمان للمستأنس ويصير وروته ذمياً .

(١) البغداد ١١٠/٧ ، والأحكام السلطانية للهاشمي ١٤٦ ، والأحكام السلطانية لأبي يحيى ٦١٥

(٢) تهذيب ١١٠/٧

(٣) فتح البدر على الهداية ٢٧٢/٥ ، والمراجع لأبي يوسف من

(٤) البهجة للبرقي ٨٤/٦٠ ، وهديت ١١٠/٧ ، وهجر الكبير

١١٠/٧ ، والزيلع ٢٩٩/١

(٥) المفتي ١/٢٠٨

وجوب الخراج لا نفس الشراء، فما لم يوضع عليه الخراج لا يصير ذميا

وقال بعضهم: إنما يصير ذميا بشرط تنبيهه على أنه في حالة عدم بيعه الأرض ورجوعه إلى بلاده سيكون ذميا، إذ لا يصح جعله ذميا بلا رضى منه أو قرينة معتبرة تكشف من رضاه^(١).

هذا، ولم نجد لساتر المقله رأيا في هذه المسألة.

ثالثا - صيرورته ذميا بالبيعة :

١٥ - هناك حالات يصير فيها غير المسلم ذميا تبعا لغيره، لعلاقة بينها تستوجب هذه التبعية في الذمة منها:

أ - الأولاد الصغار والزوجة :

١٦ - صرح جمهور الفقهاء: (الحنفية والشافعية والحنابلة) أن الأولاد الصغار يدخلون في الذمة تبعا لأبائهم أو أمهاتهم إذا دخلوا في الذمة،^(٢) لأن عقد الذمة فيه التزام أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات، والصغير في مثل هذا يتبع غير الوالدين، كما عليه الحنفية. وهذا ما يفهم من كلام المالكية، حيث قالوا: لا تعقد الذمة إلا للكافر حر بالغ ذكر، فالأمر المرأة والعبد والصبي فهم أئباع^(٣) وإذا بلغ صبيان أهل الذمة تزوج منهم لجزية دون حاجة إلى عقد جديد، وهذا مذهب الحنفية

والمالكية والحنابلة، وهو وجه عند الشافعية، لأنه لم يأت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من خلفائه تحديد العقد هؤلاء. ولأنهم تبعوا الأب في الأمان، فتبعوه في الذمة.^(٤)

والأصح عند الشافعية أنه يستأنف نه عقد الذمة، لأن العقد الأول كان للأب دونه، فعلى هذا جزئته على ما تبع عليه الفراهضي^(٥).

ومثل هذا الحكم أن التبعية في الذمة يجري على الزوجة عند الحنفية، فإنهم قالوا: لو أن زوجين مسلمانين دخلا دار الإسلام بالأمان، أو تزوج مسلمان مسلمات في دارنا ثم صار الرجل ذميا، أو دخلت حربية دار الإسلام بأمان فتزوجت ذميا، صارت ذميا تبعا للزوج، لأن المرأة في المقام تابعة لزوجها.^(٦)

ب - اللقيط :

١٧ - وإذا وجد اللقيط في مكان أهل الذمة، كفرتهم^(٧) أربعة أو خمسة يعتبر ذميا تبعا لهم، ولو انقضى مسلم في قاهر الرومية عند الحنفية، وهو المشهور عند المالكية.^(٨)

وقال الشافعية والحنابلة: إذا وجد اللقيط في دار الإسلام - وفيها أهل ذمة - أو بدا أو فتحها المسلمون وأقروها ببد الكفار صلحا، أو أقروها بيدهم بعد

(١) قسرك الكبير ١/ ١٨٧٠، وهرايين الفقهية ص ١٠١، والمهلب ٢٥٣/٢، والروضة ١/ ٣٠٠، والمغني ٨/ ٥٠٨.

(٢) المهلب للبيهقي ٢/ ٢٥٣، والروضة ١/ ٣٠٠.

(٣) قسرك الكبير ١/ ١٨٦٨، وهرايين الفقهية ٢/ ٢٣٥.

(٤) ابن عابدين ٢/ ٣٦٦، والمهلب ١/ ٨٢، ويروى في المثل

٢٢٠/٢

(٥) القليل ١/ ٣٠٠، وابن عابدين ٢/ ٣٦٦، والروضة ١/ ٣٠٠.

(٦) قسرك الكبير ١/ ١٨٧٠، والمهلب للبيهقي ٢/ ٢٥٣، والمغني ٨/ ٥٠٨.

(٧) القرائن الفقهية لابن عزي ص ١٠١.

والتواجبات، وذلك بسبب كفرهم وعدم التزامهم
أحكام الإسلام.

وفيما يلي نذكر ما يتمتع به أهل الذمة من
الحقوق:

أولا - حماية الدولة لهم :

٢٠ - يعتبر أهل الذمة من أهل دار الإسلام، لأن
المسلمين حين أعطوهم الذمة فقد التزموا دفع
الضلع عنهم والحفاظ على عيهم، وصاروا أهل دار
الإسلام. كما صرح الفقهاء بذلك.^(١)

وعلى ذلك فلاهل الذمة حق الإقامة آمنين
مطمئنين على دعاتهم وأموالهم وأعراضهم، وعلى
الإمام حمايتهم من كل من أراد بهم سوءا من
المسلمين أو أهل الحرب أو أهل الذمة، لأنه التزم
بالعهد حفظهم من الاعتداء عليهم، فيجب عليه
الشد عنهم، ومنع من يقصدهم بالأذى من
المسلمين أو الكفار، واستقذ من أسروهم،
واسترجاع ما أخذ من أموالهم، سواء أكانوا مع
المسلمين أم مفردين عنهم في بلد لهم، لأنهم يدلوا
الجزية لحفظهم وحفظ أموالهم.^(٢)

ومن مقتضيات عقد الذمة أن أهل الذمة لا
يقاتلون ولا يؤذون، قال النبي ﷺ: **وَأَلَا مَنْ ظَلَمَ**
مَعَاهِدًا أَوْ انْقَضَتْ حَقُّهُ، أَوْ كَفَّرَ فَوْقَ طَاعَتِهِ، أَوْ

ملكها بجزية وفيها منهم - ولو واحدا - حكم
بإسلام المقيط، لأنه يجعل أن يكون لذلك المسلم
تظليما للإسلام. وإن لم يكن فيها فتمسوها مسلم
فالمقيط كافرا.^(٣)

رابعا - الذمة بالغلبة والفتح :

١٨ - هذا النوع من الذمة يتحقق فيها إذا فتح
المسلمون بلادا غير إسلامية، ورأى الإمام ترك
أهل هذه البلاد آمروا بالذمة، وضرب الجزية
عليهم. كما فعل عمر بن الخطاب في فتح سواد
المراق.^(٤)

حقوق أهل الذمة

١٩ - القاعدة العامة في حقوق أهل الذمة. أن هم
ما لنا وعليهم ما علينا، وهذه القاعدة جرت على
لسان فقهاء الحنفية، وتدل عليها عبارات فقهاء
المالكية، والشافعية، والحنابلة.^(٥) ويؤيدها بعض
الآثار عن السلف، فقد روي عن علي بن
أبي طالب أنه قال: **إِنَّمَا قَبِلُوا الْجِزْيَةَ لِتَكُونَ**
أَمْوَالَهُمْ كَأَمْوَالِنَا، وَدَعَاؤُهُمْ كَدَعَائِنَا

لكن هذه القاعدة غير مطبقة على إطلاقها،
فالذميون ليسوا كالمسلمين في جميع الحقوق

(١) حاشية القلوبي ١/٣، والمغني لابن قدامة ١/٤٨٨.

(٢) المحلى لابن قدامة ١/١١١، ١١٩، وحاشية القلوبي ١/٣١٦.

وأحكام أهل الذمة لابن القيم ١/١٠٥.

(٣) جامع الصالح للكاظمي ١/١١١، وفتاوى اللجنة الدائمة ١/١٠٥.

ص ١٠٥، والمذهب للشيخ ابن قدامة ١/٢٤٦، والأحكام للشيخ

العلوي ص ٢٤٦، والمغني لابن قدامة ١/٤٨٨، ص ٣٣٠.

(٤) فتح الباري ١/٢٨٦، وشرح السيرة الكبرى ١/١٠١.

والمغني ١/٣٦٦.

(٥) البذلح ١/١١٧، وفتاوى اللجنة الدائمة ١/٢٧٣.

١/٤٨، والمذهب ١/٢٤٦، وكشاف القناع ١/١٣٩.

والمغني ١/٣٣٥.

العرب^(١).

كما في غيرها من المدن والقرى في دار الإسلام فيجوز لأهل الذمة أن يكتوا فيها مع المسلمين أو منفردين ، لكن ليس لهم دفع ثألهم على المسلمين بقصد التعصبي ، وإذا لزم من سكانهم في المصرين المسلمين تقليل الجزية أمروا بالسكنى في ناحية خارج المصر . نرى فيها جماعة المسلمين إذا ظهرت المصلحة في ذلك^(٢).

٢٢ - وأما حق التنقل فيمنع أهل الذمة به في دار الإسلام أيها يشاءون للتجارة وغيرها ، إلا أن في دخولهم مكة والمدينة وأرض الحجاز تفصيل سبق بيانه في مصطلح (أرض العرب).

ثالثا - عدم التمرض لهم في عقيدتهم وعبادتهم :

٢٣ - إن من مقتضى عقد الذمة ألا يتعرض المسلمون لأهل الذمة في عقيدتهم وأداء عبادتهم دون إظهار شعائرهم ، فعقد الذمة إقرار الكفول على كفرهم بشرط بدل الجزية والتزام أحكام الله ، وإذا كان هناك احتكاك دخول الذمي في الإسلام

أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه ، فأننا حججه يوم القيامة^(٣).

حتى إن الفقهاء صرحوا بأن أهل الحرب إذا استولوا على أهل الذمة ، فبهم وأخذوا أموالهم ، ثم قدر عليهم ، وجب ردّهم إلى ذمتهم ، ولم يجر استرقاقهم ، وهذا في قون عامة أهل العنم ، كما قال صاحب المغنى : لأن ذمتهم باقية ، ولم يوجد منهم ما يقتضيه ، وحكم أموالهم حكم أموال المسلمين في حرمتها^(٤).

ثانيا - حق الإقامة والتنقل :

٢١ - لأهل الذمة أن يقيموا في دار الإسلام أينما طمأنين على أنفسهم وأموالهم ، مانع يظهر منهم ما ينتقض به عهدهم ، لأنهم إنما بذلوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا ، والمسلمون على شروطهم.

لكن الفقهاء انفقوا على عدم جواز إقامة الذمي واستيطانة في مكة والمدينة ، على خلاف وتفصيل ليسوا سواها . ينظر في مصطلح (أرض العرب)^(٥) لقوله ﷺ : « لا يجتمع في أرض العرب دينان »^(٦) ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لئن عشت - إن شاء الله - لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة

(١) ابن عابدين ٢٧٥/٣ ، وجوه القس الإكليل ٢٦٧/١ ، وفاروق من ١٢٧ ، والمعي ٥٢٩/٨ ، وأحكام قبل الذمة لأين القيم ١٢٦/١ - ١٨٦.

والحديث : « لئن عشت إن شاء الله لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب » أخرجه مسلم (٣/١٣٨١) نشر جسي الحلبي ١٣٢٥ هـ ، وهو مصلي ١/١٥٢ ح ١١٦٠ ، نشر مصطفى الحسي مصر ١٣٩٨ هـ والنظ للزميني . وقال : حسن صحيح .

(٢) ابن عابدين ٢٧٥/٣ ، ٢٧٦ ، والأحكام السلطانية للهيدي ١١٥ ، ١١٨ ، وأبي يعلى من ١١٤ ، والمعي ٥٢٤/٨ ، ٥٣٠ ، وجوه الإكليل ٢٦٧/١ ، وكشاف النام ١٢٦/٣

(٣) حديث : « لا من ظلم معاينة » . أخرجه السيوطي ١٣٧/٣ ح ٣٠٥٢ ، قال العراقي : إسناده جيد (نزه العروة ١/٨٢٢) نشر مكتبة القاهرة .

(٤) ابن عابدين ٢٧٥/٣ ، ٢٨١ ، والمعي ٢٥٣/٢ ، والمعي ١١٤/٨

(٥) مجموعة الفتاوى في الكويت ١٢٦/٢
(٦) حديث : « لا يجتمع في أرض العرب دينان » أخرجه أبو جبه في الأموال من ١٢٨ نشر دار الفكر سنة ١٣٩٥ هـ

يجوز أن يشترط فيه عمامة للكفر، ولو هادفهم الإمام على التمكن من ذلك فالمغفد باطل.^(١)

الثاني : ما فتحه المسلمون عنوة، فلا يجوز فيه إحياء شيء من ذلك بالانصاف، لأنه صار ملكا للمسلمين، وما كان فيه شيء من ذلك هل يجب هدمه؟ قال المالكية : وهو روجه عند الحنابلة :

لا يجب هدمه، لأن الصحابة رضي الله عنهم جحوا كثيرا من البلاد عنوة فلم يعمروا شيئا من الكنائس.

ويشهد لصحة هذا وجود الكنائس باليمن في البلاد التي فتحها المسلمون عنوة، وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله : ألا يهدموا بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار.

وفي الأصح عند الشافعية، وهو روجه عند الحنابلة : يجب هدمه، فلا يقرؤون على كنيسة كانت فيه، لأنها بلاد مملوكة للمسلمين، فلم يجوز أن تكون فيها بيعة، كإيلاد التي اختطها المسلمون.

وذهب الخنفية إلى أنها لا تهدم، ولكن تضي بأيديهم مساكن، ويعتقون من اتخاذها للعبادة.^(٢)

عن طريق مخالطته للمسلمين ووقوفه على عادات الدين، فهذا يكون عن طريق الدعوة لا عن طريق الإكراه، وقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(٣) وفي كتاب النبي ﷺ لأهل نجران : ولئن جئنا وحاشيتنا جوار الله وجمعة محمد رسول الله على أموالهم ومنهم وبيعتهم وكل ما نعتت أيديهم...^(٤) وهذا الأصل متفق عليه بين الفقهاء، لكن هناك تفصيل وخلاف في بعض الفروع تذكره فيما يلي :

أ- معابد أهل الذمة :

٢٤ - قسم الغنم، أمصار المسلمين على ثلاثة أقسام :

الأول : ما اختطه المسلمون ونشوه كالكنيسة والبصرة وبغداد وواسط، فلا يجوز فيه إحياء كنيسة ولا بيعة ولا مجتمع لصلاتهم ولا صومعة بإجماع أهل العلم، ولا يمكنون فيه من شرب الخمر واتخاذ الخنازير وضرب الناقوس، لقول النبي ﷺ : ولا تبني كنيسة في دار الإسلام، ولا يجند ما غلب منها^(٥) ولأن هذا البلد ملك للمسلمين فلا

(١) مسند القراء ٢٥٩/١

(٢) حديث وكتاب النبي ﷺ لأهل نجران : والعرج تيهي في لأهل البصرة ٣٨٥/٥ تصحيح الكتب العلمية. بيروت سنة ١٤٠٥ هـ. وفي إحصاء جباله (الهندية والصينية) لابن كثير ٤/٥ - شرح الكتب. بيروت سنة ١٤٠٤ هـ.

(٣) المخرج لأبي يوسف ص ٧٢، والبدع ١١٢/٧، والديلمي ٢٠٤/٢، وكتاب الفتح ١١٦/٣، ١٣٣.

(٤) حديث : لا تبني كنيسة في دار الإسلام، ولا بني ما غلب منها... قال القزويني في نصب الرعية ١٥٤/٣ - شرحه دار المسعود بيروت ١٣٥٧ هـ - لمرجعه ابن حنبل في التكميل وقال : سند ضعيف.

(١) فتح البدر ٣٠٠/٥، وجماعة الإكمال ٢٦٨/١، ومعي المحتج ٢٠٢/٤، والمعي لأن فقهه ٢٦٦/٨.

(٢) المهمل ٢٥٩/٢، والديلمي ٢٠٤/٢، ومسند الإكمال ٢٦٨/١، والمعي لأن فقهه ٢٦٦/٨.

(٣) فتح البدر ٣٠٠/٥، راس عيسى ٢٦٣/٣ ط بولاق، ومعي المحتج ٢٠٤/٤، وأسنن الطالب ٢٦٠/٤، والبرقي ٢٣١/٤.

وبيعها. أو الأكل والشرب في نهار رمضان، وغير ذلك فيما بينهم، أو إذا اقروا بقرية. ويشترط في جميع هذا ألا يظهرها ولا يجرها واجبا بين المسلمين، وإلا منعوا وعزروا، وهذا بالتقاضي المذاهب، فقد جاء في شروط أهل الذمة لعبد الرحمن بن غنم: «ألا تغرب ناقوسا إلا فمربة خفية في خوف كنائسنا، ولا تظهر عليها صليبا، ولا نرفع أصواتنا في الصلاة ولا القراءة في كنائسنا، ولا تظهر صليبا ولا كنانا في سوق المسلمين» (١).

هذا، وقد فصل بعض الحنفية بين أنصار المسلمين وبين القرى، فقالوا: لا يتمتعون من إظهار شيء من بيع الخمر والخنزير والصليب وضرب الناقوس في قرية، أو موضع ليس من أنصار المسلمين، ولو كان فيه عدد كثير من أهل الإسلام، وإنما يكره ذلك في أنصار المسلمين، وهي التي تقام فيها الجمع والأعياد والحدود، لأن المنع من إظهار هذه الأُمُيَّة لكونه إظهارا لشعائر الكفر في مكان - إظهارا لشعائر الإسلام، فيختص المنع بالمكان المعد لإظهار الشعائر، وهو أنصار الجاهل (٢).

وفصل الشافعية بين القرى العلة والقرى التي ينشر بها أهل الذمة، فلا يتمتعون في الأخيرة من إظهار عباداتهم (٣).

الثالث: ما تمنحه المسلمون صلحاء، فإن صالحهم الإمام على أن الأرض لهم والخراج لنا، فلهم أحداث ما يحتاجون إليه فيها من الكنائس عند الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية، لأن الملك والدار لهم، فيصرفون فيها كيف شاءوا. وفي مقابل الأصح عند الشافعية: المنع، لأن البلد تحت حكم الإسلام.

وإن صالحهم على أن الدار لنا، ويؤمنون الجزية، فالحكم في الكنائس على ما يقع عليه الصلح، والأولى ألا يصلحهم إلا على ما وقع عليه صلح عمر رضي الله عنه من عدم أحداث شيء منها.

وإن وقع الصلح مطلقا، لا يجوز الأحداث عند الجمهور: (الحنفية والشافعية والحنابلة)، ويجوز في بلد ليس فيه أحد من المسلمين عند المالكية. ولا يتعرض للمقدمة عند الحنفية والحنابلة، وهو المفهوم من كلام المالكية، والأصح عند الشافعية المنع من إيقاتها كنائس (٤).

ب - إجراؤه عباداتهم :

٢٥ - الأصل في أهل الذمة تركهم وما يدعون، فيفرون على الكفر وعقائدهم وأعبائهم التي يعتبرونها من أمور دينهم، كضرب الناقوس خفيا في داخل مصابدهم، وقراءة التوراة والإنجيل فيما بينهم، ولا يتمتعون من ارتكاب المصاصي التي يمتثلون بجوازها، كشرب الخمر، والتخلل اختنازير

(١) الرسالة على المسألة ٤/٨٣٧، وابن حنبلين ٢/٢٧٦، والدميقي ٢/٤٠٤، وفي المحتاج ١/٢٥٧، وكنة المحتاج ١٣٣٢.

(٢) يعالج الصلح للكنائس ١/١٦٣.

(٣) التلخيص ١/٢٦٦.

(٤) فتح القدير ٥/٣٠٠، والدميقي ٢/٤٠٤، وصوامر الإكليل

١/٢٦٨، وفي المحتاج ٤/٢٥٦، والمضي لاينقضاء

٨/٢٦٦، ٨/٢٦٧.

وأبصار اختيار العمل :

٢٦ - يتمتع الذمي باختيار العمل الذي يراه مناسباً للتكسب، فيشتغل بالتجارة والصناعة كما يشاء، فقد صرح الفقهاء أن الذمي في المعاملات كالسليم، هذا هو الأصل، وهناك استثناءات في هذا المجال ستأتي في بحث مايتبع منه التذييل.

أما الأشخاص والوظائف العامة، فما يشترط فيه الإسلام كالخلافة، والإمارة على الجهاد، والوزارة وأمثالها، فلا يجوز أن يعهد بذلك إلى ذمي، وما لا يشترط فيه الإسلام كتعليم الصغار الكتابة، وتنفيذ ما يأمر به الإمام أو الأمير، يجوز أن يمارسه الذميون.^(١) وتفصيل هذه الوظائف في مصطلحاتها، وانظر كذلك مصطلح: (استانة).

المعاملات المالية لأهل الذمة :

٢٧ - القاعدة العامة أن أهل الذمة في المعاملات كالبيوع والإجارة وسائر التصرفات المالية كالمسلمين (إلا ما استثنى من المعاملة بالخمر والخنزير ونحوهما كما سيأتي). وبذلك لأن الذمي ملتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات المالية، فيصح منهم البيع والإجارة والمضاربة والمزاعة ونحوها من العقود والتصرفات التي تصح من المسلمين، ولا تصح منهم عقود الربا والعقود الفاسدة والمحظورة التي لا تصح من المسلمين، كما صرح به فقهاء المذاهب.

قال الجصاص من الخنيفة: إن الذميين في

المعاملات والتجارات كالبيوع وسائر التصرفات كالمسلمين،^(٢) ومثله ما قاله الإمام القرشي في المبسوط، وصرح به الكاساني في البدائع حيث قال: كل ما جاز من بيع المولى من بيع المولى أهل الذمة، وما يطل أو يفسد من بيع المولى يطل ويفسد من بيعهم، إلا الخمر والخنزير.^(٣) بل إن الشافعية صرحوا بطلان بيع الخمر والخنزير بينهم أيضاً قبل القبض. وتكلام المالكية والحنابلة أيضاً يدل على صحة هذه القاعدة في الجملة، لأن أهل الذمة من أهل دار الإسلام، ويلتزمون أحكام الإسلام في المعاملات.^(٤)

قال الإمام الشافعي في الأم: تبطل بينهم البيوع التي تبطل بين المسلمين كلها، فإذا مضت واستهلكتم لم تبطلها. وقال: فإن جاء رجلان منهم قد تبايعا خرا ولم يتبايعاها أبطلنا البيع، وإن تبايعاها لم نرده، لأنه قد مضى.^(٥)

إلا أن هناك ما يستثنى من هذه القاعدة نجسناه فيبابي:

أ - المعاملة بالخمر والخنزير :

٢٨ - اتفق الفقهاء على أنه لا تجوز المعاملة بالخمر والخنزير بين المسلمين مطلقاً، لأنها لا يعتبران مالا متقوماً عند المسلمين، وقد روي عن النبي ﷺ أنه

(١) تفسير الأحكام الجصاص ١٣٦/٢. وانظر ابن علقين ١٢٩/٢

(٢) مبسوط القرشي ٨١/١٠. والبدائع للكاساني ١٧٦/٤

(٣) المحقق ٨/٥٠٥، ٥١٥/٥. وكتاتيب النجاشي ١١٧/٣. وجواهر الإكليل ٢٥٠/٢. والامتنع ٢٠٠/٢

(٤) الأم للشافعي ٢١٥/١

(١) ابن علقين ٢٧٧/٣. وجواهر الإكليل ٢٥٤/٢. والامتنع السلطانية للقرشي ص ٢٦ - ٢٥. والأحكام السلطانية لأبي جنى ص ١٢ - ١٥

لكن الخفية صرحوا بفساد متلفها لأهل الذمة، لأنها مال منقوض في حقهم، وهذا قال المالكية، إذا لم يظهر الذمي الخمر والخنزير،^(١) وتصله في مصطلح: (ضمان)

ج - استجار الذمي مسلماً للخدمة :

٣٠ - يجوز معاملة الإيجار والاستجار بين المسلمين وأهل الذمة في الجملة، لكنه إذا استجار الذمي مسلماً لإجراؤه عمل، فهذا كان العمل الذي يؤجر المسلم للقيام به، مما يجوز لغيره كالحياضة والبناء والحديث فلا بأس به، أما إذا كان لا يجوز له أن يمسسه كعصر الخمر ورعي الخنازير ونحو ذلك فلا يجوز.

وقال بعض الفقهاء: لا يجوز استجار مسلم للخدمة الذمي الشخصية، لما فيه من إلال المسلمين لخدمة الكافر.^(٢) وتصله في مصطلح: (إجارة)^(٣)

د - وكالة الذمي في تكليف المسلمة :

٣١ - لا يصح أن يوكل مسلم كافراً في عقد النكاح له من مسلمة عند الشافعية والحنابلة، لأن الذمي لا يملك عقد هذا النكاح لنفسه فلا يجوز وكالته. وقال الحنفية والمالكية: يصح هذه الوكالة، لأن الشرط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يعقل

قال: ولا إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والخنزير واليسنة والأصنام،^(١) لكنهم أقروا المعاملة بالخمر والخنزير بين أهل الذمة، بنحو شرب أوبيع أوهبة أو مثنها، بشرط عدم الإظهار، لأن مقتضى عقد الذمة: أن يقر الذمي على الكفر مقابل الجزية، ويترك هو وشأنه فيما يعتنقه من الحلال والحرام، والمعاملة بالخمر والخنزير مما يعتد جوازها.

وهذا محل اتفاق بين الفقهاء في الجملة.^(٢) ويشدل الحنفية لذلك بقوله: إن الخمر والخنزير مال منقوض في حقهم، كالخمر واليسنة للمسلمين، فيجوز بيعه، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى عثمان بن الأشج: أن يؤهم بيعها، ويغلقوا العشر من أثمانها، ولو لم يجر بيع الخمر منهم لما أمرهم بتوليهم البيع.^(٣)

ب - ضمان الإثلاف :

٢٩ - إذا أظف الخمر والخنزير لمسلم فلا ضمان فتأثم، لعدم تقصيرها في حق المسلمين. وكذلك إسلامها لأهل الذمة عند الشافعية والحنابلة، لأن مالاً يكون مضموناً في حق المسلم لا يكون مضموناً في حق غيره.^(١)

(١) حديث: «لا إله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام». أ. لمصرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٦٤) ح ٢٢٢٩ تصوير من الطبعة السنية:

(٢) البدائع للكبائي ١/١٢٣، رساير الإكمال ١/٤٧٠، رجالية المصطلح ١/٤٨١، والأحكام السلطانية للهاردي ص ١١٥، والأحكام السلطانية لامي على ص ١١٣، والمغني لأن قدامة ٢/٢٢٣

جوز ليدفع ١/٣٣

(٣) مغني المحتاج ١/١٨٥، والمغني لأن للذمة ٢/٢٢٣

(١) البدائع ١/١١٥، ١١٣، والزمكاني على خنزير ١/٢٦٣

(٢) البدائع ١/١٨٩، وشرح الصغير ١/٣٥، ومصرجه الإكمال

١/١٨٨، والطهري ١/١٢٣، والمغني ١/٢٢٨

(٣) (مؤخر) في الوسوسة الفقهية ١/١٨٨، ص ١٠١

اختصة وإن اختلفت مللهم ، ماداموا عذولا في دينهم ، لما روي أن النبي ﷺ أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض^(١) ولأن بعضهم أولياء بعض ، فتقبل شهادة بعضهم على بعض^(٢) .

هذا ، وهناك استثناءات أخرى في مسائل الوصية وإثبات الشفعة والملك بإيجاب الموات وسبورها ، نظر في مصطلحاتها وفي مفادها من كتب الفقه .

أنكحة أهل الذمة وما يتعلق بها

٣٤ - لا يختلف أحكام نكاح أهل الذمة عن غيرهم من أهل الكتاب وسائر الكفار ، إلا أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كاتبة

ولا يجوز زواج المسلمة من غير المسلم ، ولو كان ذميا أو كاتبا . وذلك بانقضاء الفقهاء لقوله تعالى :

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾^(١) ولقوله تعالى : ﴿فَلَا تَزْجِرْهُمْ إِيَّيْكَ فَكُفِّرْ ، وَلَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾^(٢) ولا يجوز زواج مسلم من ذمية غير كتابية ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا

فعل ما وكل به ، وأن يكون الوكيل عاقلا ، مسلما كان أو غير مسلم^(٣) .

٣٥ - عدم تمكين الذمي من شراء المصحف وكتب الحديث :

٣٦ - لا يجوز تمكين الذمي من شراء المصحف أو دفتر فيه أحاديث عند جمهور الفقهاء والمالكية والشافعية والحنابلة لأن ذلك قد يؤدي إلى انتزاعه^(٤) .

ولا يُعسر في كتب الحنفية على ما يبيع ذلك ، إلا أن أبا حنيفة وأبا يوسف يمتنعان الذمي من مس المصحف ، وجزوه محمد بن أحمد ، فغسل لذلك^(٥) وتفصيله في مصطلح : (مصحف) .

٣٧ - شهادة أهل الذمة :

٣٨ - لا تقبل شهادة أهل الذمة على المسلمين اتفاقا ، إلا في الوصية في السيرة إذا لم يوجد غيرهم عند المناقشة ، ويعمل الفقهاء عدم قبول الشهادة منهم بأن الشهادة فيها معنى الولائية ، ولا ولاية للكافر على المسلم .

كذلك لا تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض عند جمهور الفقهاء : المالكية والشافعية والحنابلة ، بنقل قول تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذُرِّي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ، والكافر ليس بذی عدل ، وأجازها

(١) حديث : أن النبي ﷺ أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض . أخرجه ابن ماجة ١٦٩/١ ج ٢ ص ٢٣٧ ، نشره إحيه الكتب - القاهرة ١٣٧٧ هـ - وهو في ١٠٠/١٠٠٠ للمخالف من محروفي تلخيص المقيم ١٦٨/١ نشر للكتبة الأثرية . أخرجه ابن ماجة ، وفي إسناده جهل وموسى الخط .

(٢) البداية ٢٨٠/٦ ، والفتاوى الهندية ٣٩٦/٣ ، والمحرمي على خليل ١٦٩/١٧ ، والمهملب ٣٠٥/٦ ، والسنن لابن خزيمة ١٨٤ - ١٨٦/١٩

(٣) سورة البقرة ٢٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٩

(٥) سورة المائدة ١٠٠

(١) عبد الله ١٠٠/١٠٠ ، وهو على حالي ١٢٨/٣ ، والمغني لابن قدامة ٨٨٠/٥

(٢) حواشي الإكمال ٣١٢ ، والألم لتتامي ٢٢٦/١٩ ، والمغني ٦٦١/١٩

(٣) ابن خزيمة ١٦٩/١٩

ب - الحراج : وهو ما وضع على وقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها.^(١)
وهو إما أن يكون خراج الوظيفة الذي يفرض على الأرض بالنسبة إلى ماحتها ونوع زراعتها، وإما أن يكون خراج القناسة الذي يفرض على الخارج من الأرض كالتخمس أو السدس أو نحو ذلك،^(٢) كما هو مبين في مصطلح : (خراج).

جـ - العشور : وهي التي تفرض على أسواق أهل الذمة المعدة للتجارة، إذا انتقلوا بها من بلد إلى بلد داخل دار الإسلام، ومقدارها نصف العشر، وتؤخذ مرة واحدة في السنة حين الانتقال عند جمهور الفقهاء، خلافاً للأكثية حيث أوجبوها في كل مرة ينتقلون بها.^(٣) وتخصيه في مصطلح : (عش).

ما يمنع منه أهل الذمة :

٣٦ - يجب على أهل الذمة الامتناع عما فيه غضاضة على المسلمين، وانقاص دين الإسلام، مثل ذكر الله سبحانه وتعالى أو كتابه أو رسوله أو دينه بسوء، لأن إظهار هذه الأفعال استخفاف بالمسلمين وإهراء بحقيقتهم. وعدم التزام الذمي بما ذكر يؤدي إلى انتقاص ذمة عند جمهور الفقهاء، خلافاً للحنفية، كما سيأتي في بحث ما يتفرض به عهد الذمة .

(١) الأحكام السلطانية للبردي ص ١١٦ . ولاي ينفى ص ١٦٦
(٢) ابن عابد بن ٢٠٠/٢ . وحواشم الإكليل ١/ ١٦٠ ، ولبيري ٢١٦/٢ ، والمقي ٢١٦/٢
(٣) الفتاوى الحنفية ١/ ١٦٣ ، والمقي ٨/ ٥١٨ ، والابن أبي جبد ص ٣٣٢

المشركات حتى يؤمن^(١) ويجوز للمسلم أن يتزوج ذمية ، إذا كانت كتابية كاليهودية والنصرانية ، لقوله تعالى : ﴿البرم لجن لكم العيبات﴾ إلى قوله تعالى : ﴿والحصص من الذين آتوا الكتاب من قبلكم﴾^(٢) وتفصيل ذلك في النكاح وغيره .^(٣)

واجبات أهل الذمة المالية

٣٥ - على أهل الذمة واجبات وتكاليف مالية يلتزمون بها قبل الدولة الإسلامية مقابل ما يتمتعون به من الحماية والحقوق، وهذه الواجبات عبارة عن الجزية والحراج والعشور، وهما يلي نجل أحكامها :

أ - الجزية : وهي المال الذي تعقد عليه الذمة لغير المسلم لأمنه واستقراره، تحت حكم الإسلام وصونه.^(١) وتؤخذ كل سنة من العاقل البالغ الذكر، ولا تجب على العميان والنساء والمجانين أفتاق، كما يشترط في وجوبها : السلامة من الزمانة والعسى والكر عند جمهور الفقهاء .

وفي مقدارها ووقت وجوبها وما تسقط به الجزية وغيرها من الأحكام تفصيل وتختلف بنظر في مصطلح : (جزية).

(١) سورة البقرة ٢٩١

(٢) سورة المائدة ٥

(٣) الجصاص ٢/ ٢٤٤ ، والبدائع ٢/ ٢٥٢ ، والحرشي ٣/ ٢٢٦ ، ٨/ ٦٦ ، والمهذب ٢/ ١٥٠ ، ٤٦ ، والإكناح ٢/ ٢١ ، ٢٢ ، والفتي ١٦/ ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٧/ ٨٠٠ ، وابن عابد بن ٢٠٠/ ٢ ، والبرلي ٢/ ١٧٣ .

(٤) ابن عابد بن ٢٠٠/ ٣ ، والباية لابن الأثير ١/ ١٦٦ ، ومنح بفعل ١/ ٧٥٦ ، والبري ١٤/ ٢٢٨ ، والمقي ٨/ ٤٩٥

أ - ذهب الشافعية والحابلة وأبو يوسف إلى المساواة في تطبيق عقوبة الرجم على الذمي والمسلم، ولو كان متزوجاً من ذمية، لعدم التصور في تطبيق هذه العقوبة، ولما ورد أن النبي ﷺ أمر برجم يهوديين^(١).

وصرح أبو حنيفة ومالك بأن الزاني من أهل الذمة إذا كان متزوجاً لا يرمى، لاشتراط الإسلام في تطبيق الرجم عندهما، وكذلك المسلم المتزوج بالكتابة لا يرمى عند أبي حنيفة، لأنه يشترط في الإحصان: الإسلام والزواج من مسلمة^(٢) مستدلاً بما قاله المحقق ﷺ لحديثه حين أراد أن يسرع يهودية: ودعها فإنها لا تحصى^(٣).

ب - لا حد على من قذف أحد من أهل الذمة، بل يصزر، سواء أكان القاذف مسلماً أم من أهل الذمة، لأنه يشترط في القذف أن يكون المظلوم مسلماً، وهذا باتفاق الفقهاء^(٤).

ج - يطبق حد السرقة على المسارق المسلم أو الذمي، سواء أكان المسروق منه مسلماً أم من أهل الذمة اتفاقاً، إلا إذا كان المسروق خراً أو خنزيراً،

كذلك يمنع أهل الذمة من إظهار بيع الخمر واختلاطهم في أسواق المسلمين، أو إدخالها بها على وجه الشهرة والظهور. ويعتقون كذلك من إظهار غشى يعتقدون حرمة كالفواحش ونحوها.

ويؤخذ أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيم ومراكبهم وملابسهم، ولا يهدرون في مجالس، وذلك إظهاراً للخصار عنهم، وصيانة لضعفة المسلمين عن الاغترار بهم أو موالاتهم^(٥) وتفصيل ما يجزبه أهل الذمة عن المسلمين في الزيم والملابس والمركب وغيرها من المسائل تنظر في كتب الفقه، عند الكلام عن الجزية وعقد الذمة.

جرائم أهل الذمة وعقوباتهم

أولاً - ما يخص بأهل الذمة في الحدود:

٣٧ - إذا ارتكب أحد من أهل الذمة جريمة من جرائم الحدود، كالزنى أو القذف أو السرقة أو قطع الطريق، يصاب بالعتاب المحدد لهذه الجرائم شأنهم في ذلك شأن المسلمين، إلا شرب الخمر حيث لا يتعرض لهم فيه، لا يعتقدون من حلها، ومراجعة العهد للذمة، إلا إن أظهر واشربها، فعززون. وهذا عند جمهور الفقهاء في الجملة، ولا أن هناك بعض الأحكام يختص بها أهل الذمة نجعلها فيما يأتي:

(٢) حديث: «ورجم اليهوديين». أخرجه البخاري (فتح الباري ١٢/١٦٦ ج ١/٢٨١) مسطور عن طيبة السلف.

(٣) هيدامع ٢٨/٢، وصحاح النووي ٢٩٠/٤، ونسفي شرح أبوط ٢٣١/٢، والهدب ٢٦٨/٢، والمقي لاين قديمة ٢٩/١.

(٤) حديث: «وليس لأحد منكم». أخرجه الدارقطني من كتاب من مالك (٢٨/٣) شرماد العباسي (١٣٨٦ هـ) وقال فيه أبو بكر بن مريم وهو ضعيف.

(٥) ابن حنبل ١١٨/٣، وأحمد الفقهاني ٩٠/٧، والخطاب ٢٩٨/٧، والهدب ٢٦٢/٢، والمقي ٢١٠/٨.

(١) الجينية على الخدمية ٨٤٠/٤، والبدائع للبكاساني ١١٣/١، وسواهمر الإكفيل ٢٦٨/١، وسفي العسلج ٢٦٧/١، وقشاك الفناع ١٢٩/٣، ١٢٧، والأحكام السلطانية للمباردي ص ١٤، والأحكام السلطانية لأبي على ص ١٤١، ١٤٥.

يقتصر من المسلم للذمي، وهذا قول المالكية أيضا إذا قتل المسلم غيلة (خديعة) أو لأجل المال، وتفصيله في مصطلح (قصاص).^(١)

ب - لا فرق بين المسلم والذمي في وجوب الغية في القتل الخطأ وشبه العمد وشبه الخطأ على عاقلة القاتل، سواء أكان القاتل مسلما أم من أهل الذمة.

وفي مقدار دية الذمي المقتول، ومن يشترك في تحصيلها من عاقلة الذمي القاتل تفصيل وخلاف^(٢) ينظر في مصطلح: (دية) و(عاقلة).

ولا يجب الكفارة على الذمي عند اختبة والمالكية، لما فيها من معنى الغربة، والكافر ليس من أهلها، ويجب عند الشافعية والحنابلة لأنها حق مالي يستوي فيه المسلم والذمي، لا إن كانت صياما.^(٣) (ر: كفارة).

ج - لا يقتصر من المسلم للذمي في جرائم الاعتداء ليسا بكون النفس، من الجرح وقطع الأعضاء، إذا وقعت بين المسلمين وأهل الذمة عند الشافعية والحنابلة، ويقتصر من الذمي للمسلم، وقال الحنابلة بالقصاص بينهم مطلقا إذا توفرت

لعدم تقويمها،^(٤) كما هو مبين في مصطلح: (سوق).

د - إذا بنى جماعة من أهل الذمة منفردين عن المسلمين انتقض عهدهم عند جمهور الفقهاء، إلا إذا كان بينهم عن ظلم ركبهم عند المالكية، وإذا بقوا مع اليقظة المسلمين فبقية تفصيل وخلاف^(٥) ينظر في مصطلح: (بني).

هـ - ويحارب أهل الذمة بعثرة قطع الطريق (الحرابة) إذا توفرت شروطها كالمسلمين بلا خلاف.^(٦)

ثانيا - ما يختص بأهل الذمة في القصاص:

٣٨ - أ - إذا ارتكب الذمي القتل العمد وجب عليه القصاص، إذا كان القاتل مسلما أو من أهل الذمة بلا خلاف، وكذلك إن كان القاتل مسلما عند جمهور الفقهاء، خلافا لأبي حنيفة حيث قال: إن عصبة المسلمين مؤمنة، فكان في حق دمه شبهة تسقط القصاص.

أما إذا قتل مسلم ذميا بوزنية عمد، فقد قال الشافعية والحنابلة: لا قصاص على المسلم، لقوله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافرا»^(٧) وعند اخفية

(١) الهدى ٢٧/٢، والحري ٩٢/٨، والمهلب ٢/٢٨٦، والمضي ٢٦٩/٨.

(٢) الهدى ٢٧/١١٣، ومضي للحجاج ١٦٨/٤، ٢٥٩، والحري ١٢٩/٣، والمضي ١٢١/٨، والأحكام السلطانية لأبي يحيى ص ١٤٩.

(٣) البسوط ٩٥/٩، وجواهر الإكليل ٢٦٩/١، والمضي ٢٩٨/٨.

(٤) حديث: «لا يقتل مسلم بكافر...» أخرجه الفيضاني عن علي بن أبي طالب (رحم الله البصري) ٢٠١/١٢٦٦ مصور عن الطبعة السلفية.

(٥) ابن عابدين ١٢٩/٣، والمهلب ٢/٢٨٦، ومضي للحجاج ٢٢٦/٧، ومضي القصاص ١٦/٤، والمهلب ٢/١٨٦، والحري ٣/٨-٩.

وجواهر الإكليل ٢٥٥/٢، والمضي ٢٥٢/٢٧، ٢٥٣.

(٦) ابن عابدين ٢٦٩/٣، والبدائع ٢/٢٥٩، والحري ٣٦١/٨، ٢٢٢، وجواهر الإكليل ٢٧١/٢، والتعليق ١٥٥/٢١، والمضي ٢٩٣/٧.

(٧) الهدى ٢٧/٢٥٢، والحري ١٩/٨، ومضي المحتج ١١-١٠٧/١، والمضي لابن قدامة ٩٤/٨.

الشروط، ومنع المائكة الفصاص فيما دون العس بين المسلمين وبين أهل الذمة مطلقاً، بحجة عدم الملائمة.

ولا خلاف في تطبيق الفصاص إذا كانت الجروح فيما بين أهل الذمة^(١) وتوفرت الشروط. (ر: قصاص)

ثالثاً - التعزيرات :

٣٩ - العقوبات التعزيرية بقدرها ولي الأمر حسب ظروف الجريمة والمجرم، فتنطق على المسلمين وأهل الذمة، ويكون التعزير مناسباً مع الجريمة شدة وضعفاً ومع حالة المجرم.^(٢) ونقصه في مصطلح: (تعزير).

خضوع أهل الذمة لولاية القضاء العامة

٤٠ - جهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة على عدم جواز تقليد الذمي لقضاء على الذميين، وإنما يخلصون إلى جهة القضاء العامة التي يخضع لها المسلمون. وقيلوا: وأما جريان العادة بنصب حاكم من أهل الذمة عندهم، فإنها هي رئاسة وزعامة، لا تقليد حكم وقضاء، فلا يلزمهم حكمه بإلزامه، بل بالتزامهم.

وقال الحنفية: إن حكم الذمي بين أهل الذمة جاز، في كل ما يمكن التحكيم فيه، لأنه أهل

لشهادة بين أهل الذمة، فجاز تحكيمه بينهم، إلا أنهم اتفقوا على: أنه لا يجوز تحكيم أهل الذمة فيما هو حق خالص لله تعالى كحد الزنى، وأما تحكيمهم في الفصاص ففيه خلاف بين الحنفية.^(٣)

٤١ - وإذا رفعت الدعوى إلى القضاء العام يحكم القاضي المسلم في خصوصيات أهل الذمة وجوباً، إذا كان أحد الخصمين مسلماً بانطلاق الفقهاء. أما إذا كان كلهم من أهل الذمة، فيجب الحكم بينهم أيضاً عند الحنفية والشافعية، وهو رواية عند الحنابلة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾^(٤)، وفي رواية أخرى للحنابلة: القاضي غير بين الأمرين: الحكم أو الإعراض^(٥) بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَامِداً فاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾.^(٦)

أما المالكية فقد اشترطوا التراجع من قبل الخصمين في جميع الدعاوى، وفي هذه الحالة يجيز القاضي في النظر في الدعوى أو عدم النظر فيها^(٧) ونقصه في مصطلح: (قضاء) و(ولاية).

وفي جميع الأحوال إذا حكم القاضي المسلم بين

(١) الفتاوى الهندية ٣٩٧/٣، وابن عابدون ٢٩٩/٤، وجوه الإكليل ٣٢١/٢، ومضى المحتج ٣٧٧/٤، والمضي لاين عداة ٣٩٠/٨

(٢) سورة النكاح ٤٩

(٣) تبصرة ص ٢١٢/٢، والفتاوى ٢٤٩/٣، ومضى المحتج ٣٧٧/٤، والمضي لاين عداة ٣٩٠/٨، والمضي لاين عداة ٣٩٠/٨

(٤) سورة المائدة ٤٢

(٥) جواهر الإكليل ٣٩٩/١، ٣٩٩/٢

(٦) ابن عابدون ٣٠٩/٥، وجواهر الإكليل ٢٤٩/٢، ومضى المحتج ٣٧٧/٤

(٧) ابن عابدون ٣٧٧/٣، وجواهر الإكليل ٢٩٩/٢، والمضي لاين عداة ٣٩٠/٨، والمضي لاين عداة ٣٩٠/٨

فقد قال المالكية: ينتقض عهد الذمة بالتمرد على الأحكام الشرعية، بإظهار عدم المبالاة بها، وبإكراه حرة مسلمة على الزنى بما إذا زنى بها بالفعل، وبغزورها وتزوجها ووطئها، وبطلعه على هورات المسلمين، وبسب نبيٍّ مجمع على نبوته عندنا بما لم يقر على كفره به. ^(١٩) فإن سبها أقر على كفره به لم ينتقض عهده. كما إذا قال: عيسى إنه مثلاً، فإنه لا ينتقض عهد،

وقال الشافعية: لو زنى ذمي بمسلمة، أو صابها سكاخ، أو ذل أهل الحرب على عبوة المسلمين، أو غن مسلماً عن دينه، أو طعن في الإسلام أو لفرآن، أو ذكر الرسول ﷺ بسوء، فالأصح أنه إن شرط انتقاض العهد بها انتقض، وإلا فلا ينتقض، لمخالفته الشرط في الأول دون الثاني. ^(٢٠)

وقال الحنابلة في الرواية المشهورة، وهو وجه عند الشافعية: إن فعلوا ما ذكر أو شيئاً منه نقض العهد مطلقاً، ولو لم يشترط عليهم، لأن ذلك هو مقتضى العهد. ^(٢١)

أما الحنفية فقد صرحوا بأن الذمي لو سب النبي ﷺ لا ينتقض عهده إذا لم يعلن السب، لأن هذا زيادة كفر، والعقد يبقى مع أصل الكفر، فكذا مع الزيادة، وإذا عُلمن قُبل، ولو امرأة، ولو قتل مسلماً لو زنى بمسلمة لا ينتقض عهده، بل تطبق عليه

غير المسلمين لا يحكم إلا بالشرعية الإسلامية، لقول تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاتَّقِ اللَّهَ أَنْ يَمُوتَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾. ^(٢٢)

ما ينتقض به عهد الذمة

٤٢ - ينتهي عهد الذمة بإسلام الذمي، لأن عقد الذمة عقد وسيلة للإسلام، وقد حصل المقصود. وينتقض عهد الذمة بلحق الذمي دار الحرب، أو يفتنهم على موضع يجاروناً منه، لأنهم صاروا حرباً علينا، فيخلو عهد الذمة عن الفائدة، وهو دفع شر الحرب. وهذا متفق المذاهب. ^(٢٣)

وجهور الفقهاء على أن عقد الذمة ينتقض أيضاً بالامتناع عن الجزية، لمخالفته مقتضى العقد. ^(٢٤)

وقال الحنفية: لو امتنع الذمي عن إعطاء الجزية لا ينتقض عهده، لأن القاية التي ينتهي بها التقال التزام الجزية لا فداؤها، والالتزام باقٍ، ويحتمل أن يكون الامتناع لعذر العجز المالي، فلا ينتقض العهد بالشك. ^(٢٥)

٤٣ - وهناك أسباب أخرى اعتبرها بعض الفقهاء ناقضة للعهد مطلقاً، وبعضهم بشروط:

(١٩) سورة التوبة ٢٤.

(٢٠) لمعة مع الفتح ٣٠٣/٥، وجامع الإكمال ١٠٧/١، ومغني المحتاج ٢٥٨/٢، والأحكام السلطانية لأبي بصير ص ١٤٤، ١٤٥.

(٢١) بواصر الإكمال ١٠٧/١، ومغني المحتاج ٢٥٨/٢، والأحكام السلطانية لأبي بصير ص ١١٩.

(٢٢) البلاغ ١١٣/٧، وفهم الفقير على القيد ٣٠٢/٥، ٣٠٣.

(١) بواصر الإكمال ٢٦٩/١.

(٢) مغني المحتاج ٢٥٨/٢، ٢٥٩.

(٣) الأحكام السلطانية لأبي بصير ص ١١٢، ١١٥، والمغني لأبي

نعمان ٥٦٥/٨، وتكشاف الفتاوى ١١٣/٣.

الاعظم، بل يختار الإمام فيه قتلا أو رقاً أو مئاً أو
فداءه. (١)

أما الخنابلة، فلم يفرقوا بين أسباب النقص في
الرواية المشهورة، وقالوا: خبر الإمام فيه بين أربعة
أشياء: القتل والاسترقاق والفداء والمن، كالأمير
الحربي، لأنه كافر قدرنا عليه في دارنا بغير عهد ولا
عهد، فقتله اللص الحربي، ومصرم قتله بسبب
نقص العهد إذا أسلم. (٢)

هذا، ولا يبطل أمان ذمتهم ونساقهم بنقص
عهدهم عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية
والحنابلة) لأن النقص إنما يرد من الرجال البالغين
دون الذرية، فيجب أن يختص حكمه بهم. ومنهم
من كلام المالكية أنه تسترق ذمتهم. (٣)

أهل الشورى

انظر: مشورة

عقوبة القتل والزنى، لأن هذه معاص ارتكبوها،
وهي دون الكفر في الفجح والحرمة، وبقيت الذمة
مع الكفر، فمع العصبة الأولى. (٤)

حكم من نقض العهد منهم :

٤٤ - إذا نقض النسي العهد لهوسنة الرد في
جميع أحكامه، ويحكم بموته باللعن بدار الحرب،
لأنه التحق بالأموال، وثبت منه زوجته الذمية التي
خلفها في دار الإسلام، وتقسم تركته، وإذا تاب
ورجع تقبل توبته وتمود ذمته، إلا أنه لو غلب عليه
المسلمون وأصر يترق، بخلاف المرتد، وهذا كله
عند الحنفية. (٥)

وفصل المالكية والشافعية في حكم ناقض
العهد، حسب اختلاف أسباب النقص، فقال
المالكية: قتل يسب نبي بما لم يكفره وجوباً،
ويقتصب مسلحة على الزنى، أو غرورها بإسلامه
فتزوجه، وهو غير مسلم، وأبى الإسلام بعد
ذلك، أما المطلق على عورات المسلمين فيرى
الإسلام فيه رآه بقتل أو استرقاق. ومن التحق بدار
الحرب ثم أسره المسلمون جاز استرقاقه، وإن خرج
لظلم لحقه لا يترق ويرد بجزته. (٦)

وقال الشافعية: من انتقض عهده بقتال بقتل،
وإن انتقض عهده بغيره لم يجب إبلاغه مأمته في

(١) فقه ١١٣/٧، والمضام مع فتح المذير ٢٠٢/٥، ٢٠٣.

(٢) ابن عابدين ٢٧٧/٢، والفتاوى على الهداية ٢٤٢/٥.

(٣) جواهر الإكليل ١/١٦٩، والشرح الكبير للدريني على عاشر
المسئولي ٢٠٥/٢.

(٤) مبني للمعاج ١/٢٥٨، ٢٥٩.

(٥) كتاب الفتاوى ١٤٤/٣، والفتاوى ٢٥٩/٨، ٢٦٩.

(٦) ابن عابدين ٢٧٧/٣، وجواهر الإكليل ١/٢٦٩، ومبني

للمعاج ٢٥٩/١، وكتاب الفتاوى ١٤٤/٣.

ابن قدامة من الحنابلة: أنهم إن وافقوا اليهود والنصارى في أصول دينهم: من تصديق الرسل والإيمان بالكتب كانوا منهم، وإن عاينهم في أصول دينهم لم يكونوا منهم، وكان حكمهم حكم عبدة الأوثان. (١)

أما المجوس، فقد اتفق الفقهاء على أنهم ليسوا من أهل الكتاب، وإن كانوا يعاملون معاملتهم في قبول الجزية فقط. ولم يخالف في ذلك إلا أبو ثور، فاعتبرهم من أهل الكتاب في كل أحكامهم. واستدل الجمهور بحديث: «سأبهم شه أهل الكتاب...» (٢) فإنه يدل على أنهم غيرهم، ولو كانوا من أهل الكتاب لما توقف عمر في أخذ الجزية منهم حتى روى له الحديث المذكور. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

١- الكفار

٢- الكفار ثلاثة أقسام : قسم أهل كتاب، وقد سبق بيانهم، وقسم لهم شبهة كتاب، وهم المجوس، وقسم لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب، وهم من عبدة هذين المفسمين من عبدة الأوثان

أهل الكتاب

التصريف :

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن (أهل الكتاب) هم: اليهود والنصارى بفرقهم المختلفة. (١) وتوسع الحنفية فقالوا: إن أهل الكتاب هم: كل من يؤمن بنبي ويقر بكتاب، ويشمل اليهود والنصارى، ومن آمن بزيور داود، وصحف إبراهيم وإسحق. وذلك لأنهم يعتقدون ديناً سائوا من لا بكتاب.

واستدل الجمهور بقوله تعالى: (أَنْ تَقُولُوا إِنَّا أَنْزَلْنَا الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا) (٢) قالوا: ولأن تلك الصحف كانت مرعوظة وأمثالاً لا أحكام فيها، فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على أحكام.

والسامرة من اليهود، وإن كانوا يخالفونهم في أكثر الأحكام.

واختلف الفقهاء في الصابئة، فذهب أبو حنيفة إلى أنهم من أهل الكتاب من اليهود أو النصارى. وفي قول لأحمد، وهو أحد وجهين عند الشافعية: أنهم جنس من النصارى.

واذهب عنه الشافعي، وهو ما صححه

(١) ابن عسك ١/٢٠٨، وضع القدم ٣٧٧/٢ ط بولاق، وتفسير الصراط ١/٢١٠ ط دار الكتب، والمصنف ٢/٢٥٠ ط الحلي، والمفاتيح مع الشرح الكبير ١/١٧٧.

(٢) سورة الأنعام ١٦٦.

(١) القلي ٢/٢٩٦، ٢٩٧ ط الرياض، والمطالع ١/٢٩٦. (٢) حديث: «سأبهم شه أهل الكتاب» (المعنى هذا النقط طرقة جميعها ضعيفة، انظر نصب الرأية للزبيدي ٣/٢١٨، ولكن لقصة الحديث شاهد في البخاري في الجزية (الفتح ١/٢٥٧/٣١٨) وأما كتاب عمر بن الخطاب ليس مؤثراً: فهو ما بين كل ذي هرم من المجوس. ولا يمكن حصر أقط الجزية من المجوس. حتى شهد عبد الرحمن بن حوف أنه رسول الله ﷺ ألعاس بن عيسى بن عيسى.

(٣) ابن عسك ١/٢٢٦، وأحكام عمل السنة ١/٦١، والمفاتيح ١/٢٩٨ ط الرياض.

وجسواز أكل ذبيحتهم، وحل نكاح نسائهم للمسلمين، وغير ذلك من الأحكام النقيية، لأنهم أهل ملة واحدة وإن اختلفت نحلهم، ولأنه يجمعهم اعتقاد الشرك والإنكار لنبوة سيدنا محمد ﷺ. (١)

ب - أهل اللغة :

٣ - أهل الذمة هم : المعاهدون من اليهود والنصارى وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام. ويقرون على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الإسلام الدينية. (٢)
فلا تلتزم بين أهل الذمة وأهل الكتاب، فقد يكون ذميا غير كتابي، وقد يكون كتابيا غير ذمي، وهم من كان في غير دار الإسلام من اليهود والنصارى.

الانجاء الثاني : أن النصرانية شر من اليهودية. وهذا مذكرة بعض فقهاء الحنفية، منهم ابن نجيم وصاحب الدرر وابن علقدين، وإليه ذهب بعض المفسرين، وقرعوا على هذا الفرق بقولهم : يلزم على هذا كون الولد المتولد من يهودية ونصرانية أو عكسه نكاحا لليهودي لا النصراني.

وقائله شقة المعقولة في الآخرة، حيث أن في الآخرة يكون النصراني أشد عذابا، لأن نزاع النصراني في الإحيات، ونزاع اليهود في التواتر. وكذا في النقي، لما ذكره اللؤلؤجي من كتاب الأضحية أنه : يكره الأكل من طعام المجوسي والنصراني، لأن المجوسي يطبخ المشقة والموقودة والمقودة، والنصراني لا ذبيحة له، وإنما يأكل ذبيحة السلم أو يحنقها، ولا بأس بطعام اليهودي، لأنه لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي أو المسلم، فعلم أن النصراني شر من اليهودي في أحكام الدنيا أيضا. (٣)

والانجاء الثالث : ما ذكره في الذخيرة، منقولاً عن الخلاصة أيضا، وهو قول لبعض المفسرين : أن

(١) البسيط ١/ ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦،

عقد الذمة، وكان فيه مصلحة للمسلمين، وجب على الإمام إيجابتهم إليه^(١). ولتفصيل أحكام عقد الذمة، وما يتقضى به، ومقدار الجزية، وعلى من تفرض، وما يتقضى به عقد الذمة يرجع إلى مصطلح (أهل الذمة) (جزية).

فوائد أهل الكتاب :

٦ - قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على رباحة ذبائح أهل الكتاب ، لقول الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جُلٌّ لَكُمْ ﴾^(٢) يعني ذبائحهم . قال ابن عباس : طعماهم ذبائحهم ، وكذلك قال مجاهد وقادة ، وروي مائة عن ابن مسعود .

وأكثر أهل العلم يرون رباحة صيدهم أيضا ، قال ذلك عطاء ، والبيهقي والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا نعلم أحدا ثبت عنه تحريم صيد أهل الكتاب .

ولا فرق بين العدل والفاسق من المسلمين وأهل الكتاب .

ولا فرق بين الحربي والذمي في رباحة ذبيحة الكتابي منهم ، وتحريم ذبيحة من سواه . ومثله أحد عن ذبائح نصارى أهل الحرب فقال : لا بأس بها . وقال ابن كثير : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، منهم مجاهد والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي ، ولا فرق بين الكتابي العربي وغيرهم ، لعموم الآية فيهم .

فإن كان أحد أبوي الكتابي من لا محل

لكفر اليهود أغلظ من كفر النصارى ، لأنهم يمجسون نسوة نبيينا عليه السلام وبسوة عيسى عليه السلام ، وكفر النصارى أخف لأنهم يمجدون نسوة نبي واحد ، وأن اليهود أشد جميع الناس عداوة للمؤمنين ، وأصنهم في ذلك ، وأما النصارى فهم الذين عريكة من اليهود ، وأقرب إلى المسلمين منهم^(٣).

عقد الذمة لأهل الكتاب :

٥ - يجوز لإمام المسلمين أن يبرم عقد الذمة مع أهل الكتاب ، على اختلاف السابق في المراد بهم ، واختلف في غيرهم من الكفار ، ودليل الاتفاق على جواز عقد الذمة لأهل الكتاب قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٤) . ويترتب على العقد أن يلتزموا أحكام الإمام ، والمراد بالترام الأحكام : قبول ما يحكم به عليهم من أدب حتى أو ترك محرم ، وأن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، والمراد بالإعطاء : التزامة والإجابة إلى بذله ، لا حفيضة الإعطاء ، ولا جريان الأحكام فعلا ، وباعتقاد تعصم فعلهم وأموالهم ، لأن عقد الذمة يخالف عن الإسلام في إقامة العصمة^(٥) . وقال المالكية والشافعية : إذا غلب أهل الكتاب

(١) سورة التوبة / ٢٩ .

(٢) المصنف السابقة ، وضع الأمير بطشوكاني ١٢٣٩ ، ٦٥ .

(٣) كتابي ١١٦/٤ ، واسمي ٥٠٠/٨ ، وطبري ١١٣/٣ .

للكتابية للآية السابقة والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب من قبلهم^(١) وروى عن أحمد تحريم
نكاح نساء نصاري بني تغلب. والصحيح عنه:
أنهم كفيرهم من أهل الكتاب. وعن ابن عباس
أنه خص الجواز بنساء أهل العهد دون أهل
الحرب. والجمهور على أنه لا فرق بين الحرية
وغيرها^(٢).

ونظر لتفصيل مصطلح (نكاح).

استعمال آية أهل الكتاب :

٨ - ذهب الحنفية والمالكية، وهو أحد قولين عند
الحنابلة : إلى جواز استعمال آية أهل الكتاب إلا
إذا ثبت عدم طهارتها. وصرح القرطبي المالكي بأذا
جميع ما يصنع أهل الكتاب من الأطعمة وغيرها
محمول على الطهارة. ومذهب الشافعية، والرواية
الأخرى عند الحنابلة : أنه يكره استعمال آراء أهل
الكتاب، إلا أن يثبت طهارتها فلا كراهة، وقد
سبق تفصيل الأحكام في مصطلح (آية)^(٣).

دية أهل الكتاب :

٩ - دية الكشاني نصف دية المسلم عند مالك
وأحمد، والمرأة منهم على النصف من ذلك، وعند
الشافعية دية الكشاني ثلث دية المسلم، ودية المرأة

ذبيحته، والأخرى من تحمل ذبيحته، قال الحنابلة :
لا يحمل صيده ولا ذبيحته. وقال الشافعي : إن كان
الأب غير كتابي لا تحمل، وإن كان الأب كتابيا ففيه
قولان : أحدهما : نباح، وهو قول مالك وأبي ثور
والثاني : لا نباح، لأنه وجد ما يقتضي التحريم
والإباحة، فغلب ما يقتضي التحريم.

وقال أبو حنيفة : نباح ذبيحته بكل حال نعموم
النس، ولأنه كتابي يقر على دية، فتحل ذبيحته،
كما لو كان ابن كتابين.

وأما إن كان ابن وثنين أو مجوسين (وهو من أهل
الكتاب) فمقتضى مذهب الأئمة الثلاثة تحريمه،
ومقتضى مذهب أبي حنيفة حله، لأن الاعتبار
بدين القاذب لا بدين أبيه، بدليل أن الاعتبار في
قبول الحرية بذلك، ولعموم النص وانقباض^(٤).

وأما ذبيح الكشاني ما يملكه المسلم، فقد اختلف
فقهاء المالكية في إباحة ذلك أو منعه على قولين،
وجعل ابن عرفة الكراهة قولاً ثالثاً، والراجح من
تلك الأقوال القول بالكراهة^(٥).

ما غير المالكية فلم نعر لهم على نص في
ذلك، وإنما أطلقوا القول في حل ذبيحة الكشاني كما
سبق. ولم يفصلوا كما انفصل المالكية. والظاهر من
عباراتهم الحل.

نكاح نساء أهل الكتاب :

٧ - فقهاء المذاهب متفقون على جواز نكاح المسلم

(١) سورة البقرة / ٢٢٠

(٢) المحاصص ٣٩١/١، ٣٩٦، والشرح الكبير ٣٦٧/٢، ومجابهة

المتن ٢٨٤/٩، والفي ١٧/٨، والفرط ٧٩/٩

(٣) الموسوعة الفقهية - الكويت ١١/١ - ١٢

(٤) لغتي ٦٧/٨، ٦٨

(٥) حاشية غزالي ٢/٢ - ١

أ- أنه يمنع المشركون وأهل الكتاب من دخول الحرم، ولودخل لمشرك الحرم مستترا ومات، نبط قبره، وأخرجت عظامه، فليس لهم الاستيطان ولا الاجتياز.

فإذا جاء رسول منهم خرج الإمام إلى الحل لسميع مايقول.

وأما جزيرة العرب، فقال مالك والشافعي : يخرج من هذه المواضع من كان على غير ديس الإسلام، ولا يعتنون من المشرقة مسافرين، ويضرب لهم أجل للخروج خلال ثلاثة أيام، كما ضرب عمر رضي الله عنه حين أجلاهم.

وفيسا يعتبر من جزيرة العرب ومالا يعتبر، وأحكام دخول الكفار إليها ينظر (أرض العرب).

ب- ومنها أن يمنع أهل الكتاب والمشركون من دخول المساجد كلها، وبذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله مستدلا بالآية ﴿إِنَّهَا لِلَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَأَيُّهَا الْمُشْرِكُونَ﴾^(١) ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿فِي بَيْوتِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينًا لَّغِيًّا﴾^(٢) الخ، ودخول الكفار فيها يتنقض رفعها.

وعند الإمام الشافعي أن الآية عامة في جميع المشركين، خاصة بالمسجد الحرام، فلا يعتنون من غير المسجد الحرام.

وعند الحنفية في دخول المشركين وأهل الكتاب المسجد الحرام روايتان : إحداهما في السير الكبير بالنسخ، والثانية في الجامع الصغير بعدم النسخ.

وعند الحنابلة أنهم يعتنون من الحرم بكل حال.

(١) سورة التوبة / ٢٨

(٢) سورة التور / ٢٩

المخذل والمرجف، قال الكافر أولى^(١)

كما شرط الإمام البيهقي وأخرون شرطاً آخر، وهو: أن يكثر المسلمون، بحيث لو خان المسلمان بهم، وانضموا إلى الشنئين يغزونها، أمكنهم مقاومتهم جميعاً.

وشرط الماوردي : أن يخالفوا معتقد العدو، كاليهود والنصارى^(٢).

ويرى المالكية معامداً ابن حبيب، وجماعة من أهل العلم، منهم ابن المنذر والجمهور جاني - أنه لا يجوز الاستعانة بمشرك، لقوله عليه الصلاة والسلام «فارجع فتن أمتين بمشرك»^(٣) ولا بأس أن يكونوا في غير المقاتلة، بل في خدمات الجيش^(٤) وتفصيل ذلك (ر: جهاد).

ترك أهل الكتاب وما يدينون :

١٢ - إن كان أهل الكتاب أهل ذمة في دار الإسلام، فتجسري عليهم أحكام المسلمين في حقوق الأديين في العقود والعاملات وعمرات التلغات، ويشركون وما يدينون فيما يتعلق بعقائدهم وعباداتهم بشروط. وتفصيل ذلك في مصطلح (أهل الذمة).

الأحكام المشتركة بين أهل الكتاب والمشركين :

١٣ - يشترك أهل الكتاب والمشركون في أحكام من :

(١) روضة الطالبين ١/١٠٠، والمغني ١/٨٨، وكتاب الحج ١٨/٤

(٢) روضة الطالبين ١/١٠٠

(٣) حديث : «أرجع فتن أمتين مشرك» . والعرب مسلم في الجهاد (١/١٨١٧/٣)

(٤) المصنف ٤/٣٥٦، والمبدية الكبرى ٢/ ١٠٠، وفتح القدير ١١٤٢/٤، والمغني ١٨/١١٤

والولاية صلة، فلا قيامع معادة الكفار.^(١)
والنصليات يرجع إليها في أبواب النكاح والنهاية
والنضام، وفي مصطلح (كفر).

بطلان زواج أهل الكتاب بالنسليات :

١٥ - والأصل في هذا قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ
فَامْتَحِنُوهُنَّ إِنَّهُنَّ غَالِيَاتٌ غِلْمَتُهُنَّ
مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ
وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.^(٢) قال المفسرون في تفسير
الآية قوله ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ الآية : أي
لا يحل الله مؤمنة لكافر، ولا نكاح مؤمن
لمشركة.^(٣)

العدل بين الزوجات المسلمات والكتابيات .

١٦ - العدل بين الزوجات - ولو مختلفات في الدين -
واجب. قال ابن المنذر : أجمع كل من حفظ عنه
من أهل العلم على أن القسم بين المسلمة والنعمة
سواء. وذلك لأن القسم من حقوق الزوجية،
فأمسوت فيه المسلمة والكتابية، كالنفقة والسكنى،
وهذا عند جميع الفقهاء.^(٤)

حكم التعامل مع أهل الكتاب :

١٧ - التعامل مع أهل الكتاب جائز، فقد ثبت عن

قائذا امتنع أهل الكتاب من دفع الجزية بغائلون
كما يقاسل المشركون، لأنهم إنما يعصمون دماءهم
يدفع الجزية.

قائذا منعوها ساووا المشركين في إهدار دمهم.^(١)
ج - ومن الأمور المشتركة ألا يحدوا معينا في دار
الإسلام، ولا يدفع أحد منهم في مقابر
المسلمين.^(٢)

ولاية أهل الكتاب على المسلمين :

١٨ - لا ولاية لكافر على مسلم، لا ولاية عامة
ولا خاصة، فلا يكون الكافر إماما على المسلمين،
ولا قاضيا عليهم، ولا شاهدا، ولا ولاية له في
زواج مسلمة، ولا حضنة له لمسلم، ولا يكون وليا
عليه ولا وصيا.^(٣)

والأصل في ذلك قول الله تعالى : ﴿لَا تُجِدُوا
غَدُوِّي وَعَدُوِّي أَوْلِيَاءَ يَلْقَوْنَ إِلَهُم بِالْمُؤْتَةِ﴾.^(٤)

والولاية شقبة التولي، فكانت توليتهم نوعا من
توليهم، وقد حكم الله تعالى بأن من تولاهم فإنه
منهم، ولا يثم الإيثار إلا بالبراءة منهم، والولاية
تتأني البراءة، فلا تجتمع البراءة والولاية أبدا.
والولاية يعزل، فلا تجتمع هي وإذلال الكفر أبدا.

(١) أحكام أهل الذمة لابن القيم ٢٤٦/١ طدار العلم للتالين، بيروت

(٢) سورة الشعة / ١٠

(٣) القرطبي ١/ ١٢، ١٢

(٤) ابن عابدين ٢/ ١٠٠، والشرح الكبير ٢/ ٣٣٩، والهاشب

٣٨/٢، والمثني ٣٨/٢

(١) ابن عابدين ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٣، والقرطبي ١/ ١٠٤،
والهاشب ٢/ ٢٥٧، والمثني ٣٨/ ٥٣١

(٢) ابن عابدين ٢/ ١٢١

(٣) ابن عابدين في القضاء والتهنئة والنكاح - وكتب في المظالم
في هذا الأبواب.

(٤) سورة الشعة / ١

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العاقلة :

٢ - العاقلة هم : قبيلة الشخص وعشيرته وإن بدلوا.

وفي الصباح : دافع المدينة عاقل ، والجمع عاقلة ، وسيت المدينة عفا تسمية بالمعسر ، لأن الإبل كانت تعقل بفناء وفي الغنبل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على المدينة ، إلا كانت أو تقودا^(١).

وأهل المحلة قد تكون بينهم قرابة وقد لا تكون.

ب - القبيلة :

القبيلة : من القبيل الذي يطلق على الجماعة ، ثلاثة فصاعدا من قوم شتى ، والقبيلة لغة يراد بها : بنو أب واحد^(٢) ، وأهل المحلة قد لا يكونون من أب واحد.

ج - أهل الحطة :

يراد بالحطة موضع ما عطف الإمام ووضعه ليسكنه القوم^(٣).

د - أهل السكة :

السكة والشارع : ما يكون بين البيوت من فراخ ثمره المشاة والحداب وغيرها.

(١) التصحاح للنزهة : ٥٠٠ ، وفي الأوطار ٨٦/٢٧

(٢) فستان العرب المعبط ، والزاهر في كليات الشامي ص ١٩٢ ، والتصحاح الكبير.

(٣) الخلف ٨/٦٥

النبي ﷺ أنه اشترى من يهودي سلعة إلى الميسرة^(١) وثبت عنه ﷺ أنه اشترى من يهودي طعاما إلى أجل ووهبه سرعه^(٢) فقبه دليل على جواز معاملتهم ، وثبت عنه أنه أكل من طعامهم وساقاهم^(٣) وثبت عنه أنه أكل من طعامهم وهناك وقائع كثيرة غير ما ذكر ، وهناك تفصيلات في مشاركتهم يرجع إليها في مواضعها^(٤).

أهل المحلة

التعريف :

١ - أهل المحلة في اللغة : القوم ينزلون بموضع ما يصمرونه بالإقامة به ، ويصح أهل على أهلين ، وربما قيل : أهالي للمحلة . ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي^(٥).

(١) حديث : « اشترى من يهودي سلعة إلى الميسرة ... » أخرجه أحمد والفتح الربيعي ١٥/٦٨٨ ط - وفي الشهاب ، وفي حديث الساجي : أخرجه نسائي والحاكم وصححه الحاكم وأقره المصنف.

(٢) حديث : « إن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما » أخرجه البخاري في الرحمن (الفتح ٥/١٢٦٩) ط - وفي السفة . وسلم في السفة (٣/١٢٦٩) ط - المعجم .

(٣) أحكام أهل قلندة لابن القيم ١/١١٩ - ٢٧٠ ط - وفي الثلاثين .

(٤) حديث أنه عطف عنه أنه وفرهم وساقاهم ... » أخرجه البخاري في المحرر والمزاج (الفتح ٥/١٢٦٨) ط - السفة .

(٥) للتصحاح الكبير ، ولسان العرب المعبط ، سانا : أهل ، حلق . والجمهوري ٢/١٢١

ولا يئنه له. لقوله ﷺ «أهلون حسن يميناً منكم»^(١) فإن لم يخلصوا حلف لدعي عليهم (أهل المحلة) حسن يميناً، لقوله ﷺ في قصة عبدالله بن سهل: «أهلون حسن يميناً فتستحقون صاحبكم»، قالوا: كيف تأخذ أفعال قوم كفار؟ قال: فعمله النبي ﷺ من عنده»^(٢).

ويرى الحنفية أن أهل المحلة التي يوجد القبل فيها هم الذين يشتركون أولاً بالقسامة، ثم يقرمون القسامة، وذلك لحديث عبدالله بن سهل قال: «إن رسول الله ﷺ قال: «وتترككم يهود بحسين»...»^(٣) الحديث.

وذكر الزهري عن سعيد بن المسيب: أن القسامة كانت من أحكام الجاهلية، ففرها رسول الله ﷺ في قبل من الأنصار وحده في حي يهود، فأكرم الرسول ﷺ لليهود القسامة (دية) والقسامة^(٤) (أ: قسامة - دية).

(١) حديث: «أهلون حسن يميناً منكم» أخرجه الطحاوي ٧/٢٠٧ ط النكبة النجدية؛ وأحمد في صحيح مسلم ٧/٢٠٧ ط المحلى.

(٢) أخرجه الصبر ٤/٢٦١ ط دار المعارف، وحاشية البيهقي ٢/٢٢١ ط المحلى، وأحمد ٧/٢٠٧ ط الرضا، وحديث: «أهلون حسن يميناً فتستحقون صاحبكم» أخرجه مسلم ٧/٢٢١ ط المحلى.

(٣) حديث: «أهلون حسن يميناً فتستحقون صاحبكم» أخرجه مسلم ٧/٢٢١ ط دار المعارف، وأحمد ٧/٢٠٧ ط البسيط.

(٤) حديث: «أهلون حسن يميناً فتستحقون صاحبكم» أخرجه مسلم ٧/٢٢١ ط دار المعارف، وأحمد ٧/٢٠٧ ط البسيط، وعقود بن عبد الرحمن في القسامة ١٠٢/٢١ ط المحلى، وعقود بن عبد الرحمن في القسامة ١٠٢/٢١ ط المحلى.

أحكام أهل المحلة :
٣ - لأهل المحلة أحكام تختص بها لما يضاف إليها.

فإنهم أهل المحلة يكون أولى من غيره إذا كان ممن تصح إمامته، وإن كان غيره أفضل منه قراءة أو علماً عند جمهور الفقهاء.

وفذلك لما روي أن ابن عمر رضي الله عنهما أن أرساه عند مسجد بصل فيه مولى له، فصرى ابن عمر رضي الله عنهما معهم، فسأله أن يؤمهم فأبى، وقال: «صاحب المسجد أحق»^(١).

وأذا كان أهل المحلة في مسجدهم يعني المصلين عن الأذان، إذا كان بحيث يسمعهم عند جمهور الفقهاء، وهو قديم مذهب الشافعي^(٢).

وفي جديد المذهب: يندب الأذان للمصل وإن سمع أذان أهل المحلة^(٣).

وفي مسألة اشتراك أهل المحلة بالقسامة والدية إذا وجد فيها قبل لا يعرف قائله - وهناك مؤيد - جمهور الفقهاء على أن المذني يقسم هو المذني حسين يميناً، بأن أهل المحلة أو بعضهم فذلك

(١) حاشية ابن عابدين ١/٣٧٤ ط ٣٧٤ ط بولاق، وأخطأ ١/٣٧٤ ط التلخيص، وحاشية الشرواني وابن التلخيص ١/٣٧٤ ط المحلى، ٢/٢٠٧ ط الرضا، وكذلك الفتاوى ١/٣٧٤ ط الرضا.

(٢) والأثر من ابن عمر رضي الله عنهما الذي أرساه عند مسجد، أخرجه البيهقي ١/٣٧٤ ط دار المعارف، (عقود بن عبد الرحمن) ١٠٢/٢١ ط البسيط.

(٣) عبد الله ١/٣٧٤ ط شركة المطبوعات، وعقود بن عبد الرحمن ١/٣٧٤ ط دار المعارف، وعقود بن عبد الرحمن ١/٣٧٤ ط المحلى، والمحلى ١/٣٧٤ ط الرضا.

(٤) عقود بن عبد الرحمن ١/٣٧٤ ط المحلى.

فالنسبة لمن يتب إليه من جهة الأب، لأن
النسب إلى الآباء. ^(١)

وعند الشافعية والحنابلة لم يقل: وقفت على من
يتنسب إلي، لم يقل: وقفت على أولادي المتببون
إلي، فإن السرفق يكون على من يتب إليه من
جهة الأب، ولا يدخل في ذلك أولاد البنات،
لأنهم لا يتببون إليه بل إلى آبائهم، ^(٢) لقوله
تعالى: ﴿ادعوهم لأبائهم﴾. ^(٣)

ويذكر الشافعية: أن الواقف لو كان امرأة دخل
لأولاد بناتها، لأن ذكر الانساب في حقها لبيان
الواقع لا للإخراج، فاعلموا فيها بالنسبة المنقولة لا
الشرعية، ويكون كلام الفقهاء محمولا على وقف
الرجل. ^(٤)

ويظهر أن الحكم عند المالكية كبقية المذاهب،
فقد قالوا: إن نسب الولد إنما هو لأبيه لا لأمه. ^(٥)

ولم يصرحوا في أغلب كتبهم بتعريف مما ورد
عند بقية الفقهاء، إلا أنه ورد في الرهوي: من
قال: حبس على ولدي وأبائهم، ففي دخول ولد
البنات في حبس جدهم للأب في المذهب قولان،
قيل: إنهم لا يدخلون إلا أن يخصوا بلفظ
الدخول، وقيل: إنهم يدخلون. ^(٦)

(١) الاختيار ٧٨/٥ ط دار المعرفة، وابن علقين ١٥٣/٥ ط دار
الكتب.

(٢) القلي ١١٧/٥، ومجلة الصحاح ٣٧٩/٥

(٣) سورة الأعراف ١

(٤) نهاية الناصح ٣٧٩/٥

(٥) منح الجليل ٧٢/٤

(٦) الرهوي ١١٦/٢ ط بولاق.

أهل النسب

التعريف:

١- الأهل: أهل البيت، والأصل فيه القرابة، وقد
أطلق على الأبياع.

وأهل الرجل: أخص الناس به، وأهل الرجل:
عشيرته وذو قريبه.

وأهل المنع: من يدعي به.

والنسب: القرابة، وهو الاشتراك من جهة أحد
الأبوين، وقيل هو في الأبياء خاصة، أي:
الاشتراك من جهة الأب فقط. ^(١)

وعلى ذلك فلفظ النسب لغة: هم الأقارب من
جهة الأبوين، وقيل من جهة الأب فقط.

والفقهاء يعتبرون النسب ما كان من جهة الأب
فقط. ^(٢)

الحكم الإجمالي:

٢- يتفق الفقهاء على أن النسب هو ما كان من
جهة الأب فقط، ولذلك لا يختلف الحكم
عندهم، إلا أن التعبير بلفظ (أهل النسب) لم يرد
إلا عند الحنفية، فقد قالوا: من أوصى لأهل نسبه

(١) إسنان المغرب وفتح المروسي والمصباح للثير والمهرات للرافعي.

(٢) جيدائع ٣٥٠/٧ ط المحبلة، وفتح الجليل ٧٢/٤ ط الصحاح
ليبيا، ومجلة الصحاح ٣٧٩/٥، والقلي ١١٧/٥ ط بولاق.

مواطن البحث :

٣ - جاء ذكر أهل النسب عند الحنفية في باب الرخصة، وشيبهه عند الفقهاء في بابي التسمية والوقف (ر: رعية - وقف).

الحكم الإجمالي :

٣ - غلب رؤية هلال ومضان ليلة الثلاثين من شعبان محل خلاف بين الفقهاء، بعضهم يقول : يستحب للناس ترائي الهلال ليلة الثلاثين من شعبان وتطليه، ليعتاطوا بذلك لصيامهم، ويسلموا من الاختلاف، وقد روي أن النبي ﷺ قال : «أحسوا هلال شعبان ترمضان»^(١).

والبعض يرى أن التماس هلال رمضان يجب على الكفاية، لأنه يتوصل به إلى الفرض^(٢) ولا يثبت هلال سائر أشهر غير هلال ومضان إلا بشهادة رجلين، بهذا قال العلماء كافة (إلا أبا ثور، فحكى عنه أنه وقيل في هلال شوال عدل واحد كهلال رمضان).

أما هلال ومضان ففيه خلاف : فبعض الفقهاء يشترط عدلين، والبعض يكفي بواحد^(٣).

وأكثر الفقهاء على أن من رأى هلال رمضان وحده لزمه الصوم، ونجى عليه الكفاية لو جامع فيه، لقوله ﷺ : «صوموا لرؤيته وأنظروا لرؤيته»^(٤) وقال أبو حنيفة : يلزمه الصوم، ولكن إن جامع فيه فلا كفارة، وقال عطية والحسن وابن سيرين وأبو ثور وإسحق بن راهويه : لا يلزمه الصوم.

ومن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر كذلك

إهلال

التعريف :

١ - أصل الإهلال : رفع الصوت عند رؤية الهلال، ثم كثر استعماله حتى قيل لكل رافع صوته : مهل ومستهل^(١)، ومن معانيه النظري الهلال، وظهور الهلال، ووقع الصوت بالتلبية^(٢).

ويعمله الفقهاء بالمعاني السابقة، ومعنى : ذكر اسم معظم عند الذبح.

صلته بالاستهلال :

٢ - كثيرا ما يأتي الاستهلال بمعنى الإهلال أي : رفع الصوت، غير أن من الفقهاء من أطلق استهلال الصبي على : كل ما يدل على حيطة الولود، سواء كان رفع صوت أو حركة عضو بعد الولادة^(٣).

(١) حديث : «أحسوا هلال شعبان ترمضان...» أخرجه الترمذي

(٢) ١٢/٣ - ط الحلي، والبيهقي ١٦/١٦٥ - ط نسخة المصنف

الشيباني، وصححه ووافقه الطبري، وانظر الفتاوى ٨٧/٣

(٣) الطحطاوي على مرآة الفلاح ص ٣٥٤

(٤) المجموع ٦/٢٨٠، ٢٨١

(٥) حديث : «صوموا لرؤيته وأنظروا لرؤيته...» أخرجه البخاري

(الفتح ١١٩/٤ - ط السابقة) من حديث أبي هريرة.

(١) المصباح دأما هلال، والنظم المستطاب مجلس المطب ٢٠٨/١

نظر دار المردة، والفروع الربانية شرح الأذكار غنوية ٣٣٠/٤

(٢) ترتيب المفردات والمصباح دأما هلال.

(٣) المبسوط ١١٩/١١، وابن عابدين ٣٧٧/٥، والبحر الرائق

٢٠٢/٢ ط العلمية.

بذكرها التفهيم في التصيد والتبائح والاصحية، وقد أقرت ابن نجيم رسالة هذه المسألة.^(١)

موطن البحث :

٦- بالإضافة إلى المواطن السابقة، يتكلم الفقهاء عن إهلال المولود في الصلاة عليه، وفي التسمية، وفي الإرث، والحائض عليه، وتفصيل ذلك كله ذكر في بحث (استهلال).

أهلية

التعريف :

١- الأهلية مصدو صناعي تكملة (أهل) ومعناها لغة - كما في أصول البيهقي - : الصلاحية.^(٢)

ينتضج تعريف لأهلية في الاصطلاح من خلال تعريف نوعها: أهلية الوجوب، وأهلية الأداء.

فأهلية الوجوب هي : صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه.

وأهلية الأداء هي : صلاحية الإنسان لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعاً.^(٣)

عند أغلب الفقهاء، للحديث السابق، وقال مالك والليث وأحمد: لا يجوز له الأكل فيه.^(٤)

وظهور الإهلال في الشهادة به عند بعض الفقهاء للجنة الثمانية، ويترق آخرون بين ظهوره قبل الزوال فيكون لفيلة الماضية، بعده فيكون لفيلة التتبية.^(٥)

وظهور الإهلال في بلد يوجب الصيام على أهلها، أما غير أهل بلد الرؤية ففي وجوب الصوم عليهم خلاف بين الفقهاء. ولمس في ذلك تفصيلات موطنها مصطلح : (الصوم).^(٦)

٤- والإهلال بالنسك معنى الإحرام، وهو إما أن يكون بحج أو عمره أو منى، ويفصل التفهيم أحكامه في الحج عند الكلام عن المنع، والإفراد، والقرآن، وفي الإحرام من الميقات بالحج أو العمرة أو منى.

كما يكون الإهلال بمعنى التسمية، ورفع الصوت بها.^(٧) ونظر مصطلح (إحرام) (ج ١ ص ١٢٨).

٥- والإهلال بالذبح يجب أن يكون باسم الله. فإن أكل بالذبح لغير الله. وذلك بأن يذكر عليه اسم غير الله سبحانه، كأن يقول : باسم المسيح أو العنزة مثلاً، فلا يحس أكل الذبوح.^(٨)

وهذا في الجملة، ولغده المسألة تفصيلات

(١) المجموع ٢/ ٢٨٠

(٢) مجموع ٢/ ٢٧٢، ٢٧٣

(٣) المحصر ١/ ٢٧٤

(٤) المحطاب ٢/ ٢٠، ٢٣، وأما ٢- ٢/ ٢٠ بشرط المعرفة، وابن

عديون ١/ ١٩١

(٥) التشرع الصغير ١/ ١٥٨، ١٥٩ دار المعارف، والروضة ٣/ ٢٠٥ ط

الكتب الإسلامي

(٦) رسائل ابن نجيم ج ٢ ص ٢٧ ط مكتبة الملائكة

(٧) كشف الأسرار عن أصول البيهقي ٢/ ٢٣٧، وفقاهوس

المحضر، وبيان العرب، والعيان مائة، (أهل)

(٨) التتويج عن التتويج ١/ ١٩١، صبيح، والخصر ١/ ١٩١

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التكليف :

٢ - التكليف معناه في اللغة : إزام ما فيه كلفة ومثقة^(١).

وهو في الاصطلاح كذلك ، حيث قالوا : التكليف إلزام المخاطب بما فيه كلفة ومثقة من فعل أو ترك .

فالأهلية وصف للمكلف .

ب - الذمة :

٣ - الذمة معناها في اللغة : العهد والضيان والأمان .^(٢)

وأما في الاصطلاح فإنها : وصف يصير الشخص به أهلا للإلزام والالتزام^(٣) . فالفرق بين الأهلية والذمة : أن الأهلية أثر لوجود الذمة .

مناط الأهلية ومحلها :

٤ - الأهلية معناها المستخدم مناطها أي محلها الإنسان ، من حيث الأطوار التي يمر بها ، فإنه في البداية يكون جنينا في بطن أمه ، فتثبت له أحكام الأهلية الخاصة بالجنين ، وبعد الولادة إلى سن التمييز يكون طفلا ، فتثبت له أحكام الأهلية

الخاصة بالطفل ، وبعد التمييز تثبت له أحكام الأهلية الخاصة بالميز إلى أن يصل به الأمر إلى سن البلوغ ، فتثبت له الأهلية الكاملة ، ما لم يسع من ذلك مانع ، كطروء عارض يمنع ثبوت تلك الأهلية الكاملة له ، وسببتي بيان ذلك عند الكلام على أقسام الأهلية وعوارضها .

أقسام الأهلية وأنواعها :

٥ - الأهلية قسمان : أهلية وجوب ، وأهلية أداء . وأهلية الوجوب قد تكون كاملة ، وقد تكون ناقصة .

وكذا أهلية الأداء ، وبيان ذلك فيما يلي :

أولا : أهلية الوجوب :

٦ - سبق أن معنى أهلية الوجوب : صلاحية الشخص لوجوب الحقوق الشروعة له وعليه معا ، أوله ، وآخره .^(٤)

وأهلية الوجوب تنقسم فروعا وتعدد بحسب انقسام الأحكام ، فالعصي أهل لبعض الأحكام ، وليس بأهل لبعضها أصلا ، وهو أهل لبعضها بواسطة رأي الرب ، فكانت هذه الأهلية متقسمة نظرا إلى أفراد الأحكام ، وأصلها واحد ، وهو الصلاح للمحكم ، فمن كان أهلا لحكم الوجوب بوجه كان هو أهلا للوجوب ، ومن لا فلا^(٥) .

ومبنى أهلية الوجوب هذه على الذمة ، أي أن هذه الأهلية لا تثبت إلا بعد وجود ذمة صالحة ، لأن

- والتفسير ١٦٤/٣ ط الأولى بولاق ، وكشف الأسرار عن أصول البزدي ٢٣٧/١ ط دار الكتاب العربي ، وتوضيح الرواح ١٥٦/١ ط دار صادر .

(١) للمصالح على كلفة .

(٢) المصالح المبررة : أقدمه .

(٣) كشف الأسرار عن أصول البزدي ٢٣٨/٤ ، ٢٣٩ ط دار الكتاب العربي ، وحاشية للبزدي ٢٨٥/٥ ط المحلى

(٤) التلويح على التوضيح ١٦١/٢ ط صبيح ، وتفسير وتفسير ١٦١/٢ ط الأممية ، وكشف الأسرار عن أصول البزدي

٢٣٧/٤ ط دار الكتاب العربي

(٥) أصول البزدي مع شروحه ٢٣٧/١ ط دار الكتاب العربي .

منع سن التمييز، لقدوته حينئذ على فهم الخطأ
ويو على سبيل الإحمال، وقدوته على القيام ببعض
الأعباء. تثبت له أهلية الأداء القاصرة، وهي التي
تتأهبه مادام نموه لم يكتمل جسدياً وعقلياً، فإذا
اكتمل بلوغه ورشدته ثبت له أهلية الأداء
الكاملة، فيكون حينئذ أهلاً لتحمّل كل والأداء،
بخلاف غير التمييز، فإنه لا تثبت له هذه الأهلية
لانتهاء القدرتين عنه.

أنواع أهلية الأداء :

١ - أهلية الأداء نوعان

أ - أهلية أداء قاصرة، وهي التي تثبت بقدره
قاصرة.

ب - أهلية أداء كاملة، وهي التي تثبت بقدره
كاملة^(١).

والمراد بالقدره هـ : قدرة الجسم أو العقل، أو
هما معاً، لأن الأداء - كما قال السيد خوي - يشمل
بقدرتين. قدرة فهم الخطاب وذلك بالعقل، وقدرة
المعامل به وهي بالبدن، والإنسان في أول أحواله
عديم القدرتين، لكن فيه استعداداً وصلاحيّة لأن
توجد فيه كل واحدة من القدرتين شيئاً مشيئ
بخلق الله تعالى، أي أن تبلغ كل واحدة منهما
درجة الكمال، فقبل بلوغ درجة الكمال كانت كل
واحدة منهما قاصرة، كما هو الحال في الصبي المميز
قبل البلوغ، وقد تكون إحدىهما قاصرة، كما في
المتموه بعد البلوغ، فإنه قاصر العقل مثل الصبي،
وإن كان قوي البدن، ولهذا الحق بالصبي في
الأحكام.

الندسة هي محل الوجوب، ولهذا يضاف إليها ولا
يضاف إلى غيرها بحال، وهذا اختصاص الإنسان
بالوجوب دون سائر الحيوانات التي ليست لها دمة
وقد أجمع الفقهاء على ثبوت هذه الندسة
للإنسان منذ ولادته، حتى يكون صالحاً للوجوب
المحقوق له وعليه، فيثبت له ملك التكليف يتزويج
الولي بإياه، ويجب عليه المهر بعقد الولي^(٢).

أنواع أهلية الوجوب :

٧ - أهلية الوجوب نوعان :

أ - أهلية الوجوب الناقصة، وتتمثل في الجنين في
بطن أمه، بامتيازته نفساً مستقلة عن أمه فاحياة
خاصة، فإنه صالح للوجوب المحقوق له من وجه كما
سيأتي، لا عليه، لأن دمه لم يكتمل مادام في بطن
أمه.

ب - أهلية الوجوب الكاملة، وهي تثبت للإنسان
منذ ولادته، فإنه تثبت له أهلية الوجوب الكاملة،
لكمال دمه حينئذ من كل وجه، فيكون بهذا صاحبا
لوجوب الحقوق له وعليه^(٣).

ثانياً . أهلية الأداء :

٨ - سبق أن أهلية الأداء هي : صلاحية الإنسان
لتصديق الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً^(٤)
وأهلية الأداء هذه لا توجد عند الشخص إلا إذا

(١) كشف الاسترار ٢/ ٢٣٧، ط دار الكتاب العربي

(٢) التفسير والتبسيط ٣/ ١٦٥ ط الأنباري، والتلويح على التوضيح

١٦٢/١ ط صبح، وأصول المرحومي ١١/ ٣٣٣ ط دار المكنة.

العربي

(٣) التوضيح على التوضيح ٢/ ١١١ ط صبح، والتفسير والتبسيط

٣/ ١٦٢ ط الأنباري، وكشف الاسترار عن أصول السيد خوي

٢٣٧/١ ط دار الكتاب العربي

(٤) التلويح على التوضيح ٢/ ١٦٢ ط صبح.

والمراد بالقلم: الحجاب، والحجاب إنما يكون بعد لزوم الأداء، هذا على أن نثبت لا يثبت إلا بالأهلية الكاملة، وهي اعتدال الحجاب بالبلوغ عن عقل^(١).

أثر الأهلية في التصرفات :

٩ - التصرفات التي تحكمها الأهلية - سواء أكانت من حقوقهم أم من حقوق الآخرين - تختلف وتتنوع أحكامها تبعاً لاختلاف نوع الأهلية، وتنعكس باختلاف مراحل التمرر التي يمر بها الإنسان الذي هو مناط تلك الأهلية، فالأهلية - كما سبقت - إما أهلية وجوب وإما أهلية أداء، وكل واحدة منهما قد تكون ناقصة وقد تكون كاملة، ولكل حكمه.

هذا، وللوقوف على نواتج الأحكام، لا بد أن نتناول تلك المراحل التي يمر بها الإنسان، وبيننا الأحكام الخاصة به في كل مرحلة من تلك المراحل.

المراحل التي يمر بها الإنسان :

١١ - يمر الإنسان من حين نشأته بحسب مراحل أساسية، وهذه المراحل هي :

١ - رابودود والحكم هذا المسمى: وقد أجازوه الورود الخلفيين من طرقت عديدة يكلف مقاربة لم قال: وهذه طرقت جنوي بطيها بعضاً وقال حيدالقدر لأرتزود خلق جامع الأصول إسناده حسن وهو حديث صحيح بطريقه (فيص: تصدير ٢٨/١، وسنن أبي داود ٢/٢٨٨) وببعد صراط هرت حيد دعتي: والفتنك ٢/٣٨٩. وجامع الأصول بتعليق حيدالقدر الأتقود ٢/٥٠٦، ٥٠٧.

(١) كشف الأسرار من أصول طبرسي ١/٢٤٨، ٢٤٩ ط ٢ دار نكتات العربي

فالأهلية الكاملة: عبارة عن بلوغ القنوتين الأولى درجات الكمال، وهو المراد بالاعتدال في أساس الشرع، والقاصرة: عبارة عن القنوتين قبل بلوغها أو بلوغ إحداها درجة الكمال.

ثم الشرع ينسب على الأهلية القاصرة: صحة الأداء، وعلى الكساملة وجوب الأداء، ونسوجه الحطاب، لأنه لا يجوز إلزام الإنسان الأداء في أول أحواله، إذ لا قدرة له أصلاً. وإنزام مالا قدرة له عليه منتف شرع وعقلاً، وبعد وجود أصل العقل وأصل قدرة البدن قبل الكمال، ففي إلزام الأداء حرج، لأنه يخرج الفهم بأدنى عقبه، ويثقل عليه الأداء بأدنى قدرة البدن، والمخرج منتف أيضاً بقوله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾^(١) فلم يثقل شرها لأول أمره حكمه، ولأول ما يعقل ويعتقد صحة، إلى أن يعتدل عقله وقدرة بدنه فيتمسك عليه الفهم والفعل به.

ثم وقت الاعتدال يتفاوت في جنس البشر على وجه يتفاوت الوقتوف عليه، ولا يمكن إداركه إلا بعد نحرمة وتكلف عظيم، فأقام الشرع البلوغ الذي تعتدل عليه العتول في الأغلب مقام اعتدال العقل حقيقة، تيسيراً على العباد، وصار بهم وصف الكمال قبل هذا الحد، وتوهم بقاء الفصوب بعد هذا الحد سابقاً الاعتبار، لأن السبب الظاهر من أقيم مقام المعنى البسطن دار الحكم معه وجوداً وعدماً، وأبد هذا كنه قوله عليه السلام: «رُفِعَ السُّلَّمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ الْعَصْبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»^(٢).

(١) سورة الحج ١٧٨

(٢) حديث: «رفع السلم عن ثلاث: ... أخرجه أحمد بن حنبل»

أهلته للوجوب عليه، وعامله من جهة كونه نفسا مستقلة بحياة خاصة بكونه أهلا للوجوب له، وهذا لا يكون للجنين أهلية وجوب كاملة، بل أهلية وجوب ناقصة.^(١)

١٣ - وقد اتفق الفقهاء على إثبات بعض الحقوق للجس، كحقه في النسب، وحقه في الإرث، وحقه في الوصية، وحقه في الوضوء.

فلما حقه في النسب من أمه: فإنه لو تزوج رجل وأنت امرأته بولد ثبت نسب مه، إذا توافرت شروط ثبوت النسب المينة في موضعها.^(٢) (ن: نسب).

وأما حقه في الإرث: فهو ثابت بإجماع الصحابة كليا عام في الفتاوى الهندية.^(٣) وقد اتفق الفقهاء على استعفاء الحمل للإرث متى قام به سبب استحقاقه وتوافرت فيه شروطه.

وكذلك اتفق الفقهاء على صحة الوصية له.^(٤) وأما حقه في الرق: فقد أجاز الحنفية والمالكية الوقف عليه، قياسا على الوصية، ويستحقه إن استهل.

(١) مرحلة ما قبل الولادة، أي حين يكون جنينا في بطن أمه.

(٢) مرحلة الطفولة والصغر، أي بعد انفصاله عن أمه، وقبل بلوغه من التمييز.

(٣) مرحلة التمييز، أي من حين بلوغه من التمييز إلى البلوغ.

(٤) مرحلة البلوغ، أي بعد انفصاله من سن الصغر إلى سن الكبر.

(٥) مرحلة الرشد، أي اكتمال العقل. هذا، ولكل مرحلة من هذه المراحل أحكام خاصة نذكرها فيما يلي.

المرحلة الأولى - الجنين

١٢ - الجنين في اللغة: ما عوذ من الاحتقان، وهو الخفاء، وهو وصف للولد ما دام في بطن أمه، والفقهاء في تعريفهم للجنين لا يخرجون عن هذا المعنى، إذ معناه عندهم: وصف للولد ما دام في البطن.^(١)

والحين إذا نظر إليه من جهة كونه كالجذء من أمه يتفدى بذاتها بحكم عدم استقلاله، فلا تثبت له ذمة، وبالتالي فلا يجب له ولا عليه شيء.

وإذا نظر إليه من جهة كونه نفسا مستقلة بحياة خاصة بحكم بثبوت الذمة له، وبذلك يكون أهلا لوجوب الحقوق له وعليه. ولما لم يمكن ترجيح إحدى الجهتين على الأخرى من كل وجه، فإن الشرع عامله من جهة كونه جزءا من أمه بعدم

(١) القاموس للزحبي ١٦٥/٢ ط الأثرية - والطوبى على النصح ١٩٣/٢ ط صبيح. وكشف الاسرار عن أسرار الجبروتي ١٣٩/١، ٢١٠ ط دار الكتب العربي.

(٢) ابن حاتمين ١٥٣/٢، وصواهر الإكليل ٣٨١/٢، والروضة ٣٥٢/٨، وكشف القناع ١٠٠/٥.

(٣) الفتاوى الهندية ٤٥٥/٦ ط المكتبة الإسلامية، وحاشية ابن عابد ٤١٨/٥ ط برلاق، وصواهر الإكليل ٣١٧/١ ط دار المعرفة، وحاشية قلوب ١٥٧/٣ ط الحلبي، وكشف القناع ٣٥١/١.

(٤) حاشية ابن عابد ٤١٨/٥ ط برلاق، وصواهر الإكليل ٣١٧/٢ ط دار المعرفة، وحاشية قلوب ١٥٧/٣ ط الحلبي، وكشف القناع ٣٥٦/٤ ط قصر.

(٥) لصباح الخير ملحة: (حسن)، وحاشية قلوب ١٥٩/٤ ط الحلبي.

بنيته، ولعدم قدرته على مباشرة الأداء بنفسه، فيؤدي عنه ولي ما أمكن أدلاء عنه، ولهذا فإن العلماء ذكروا تفصيلاً في الحنفية الواجبة عليه، والتي تؤدي عنه، سواء أكانت من حقوق الله أم حقوق المباد، كما ذكروا أيضاً حكم أنواع وأنواعه. وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً. حقوق العباد:

١٥ - حقوق العباد أنواع منها ما يجب أداءه عن الطفل لوجوبه عليه، ومنها ما لا يجب عليه ولا يؤدي عنه.

فحقوق العباد الواجبة والتي تؤدي عنه هي:

- أ - ما كان المقصود منه المال ويحتل التباية، فإنه يؤدي عنه، لوجوبه عليه كخبرم وانعوض.
- ب - ما كان صلة شبيهة بالمزك كنفقة الغريب، أو كصلة شبيهة بالأعراض كنفقة الزوجة، فإنه يؤدي عنه.

وأما حقوق العباد التي لا تجب عليه ولا تؤدي عنه فهي:

- أ - الصلة الشبيهة بالأجزرية كتحمل الدية مع العاقلة، فلا تجب عليه.
- ب - العقوبات كالقصاص، أو الأجزرية الشبيهة بها كخبرم من الميراث، فلا تجب عليه.

ثانياً: حقوق الله تعالى:

١٦ - هذه الحقوق أيضاً منها ما يجب على الطفل، ومنها ما لا يجب.

فالحقوق التي هي مشونة محضة كالعشر والحراج تجب عليه، وتؤدي عنه، لأن المقصود منها المال، فتثبت في ذمته، ويمكن أدلاء عنه.

ولم يجوز الشافعية الوقف عليه، لأن الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية^(١).

وأما المناهضة فلا يصح عندهم الوقف على حل أصالة، كأن يقف داره على ماني بطن هذه المرأة، لأنه قليلك، والحمل لا يصح عليك غير الإرث والوصية، أما إذا وقف على الحمل تبعاً لمن يصح الوقف عليه، كأن يقف على أولاده، أو على أولاد فلان وقبهم حمل، فإن الوقف يشملهم عندهم.^(٢)

المرحلة الثانية - الطفولة:

١٧ - تبدأ هذه المرحلة من حين انفصال الجنين عن أمه حياً، وتمتد إلى سن التمييز، ففي هذه المرحلة تثبت للمولود الذمة الكاملة، فيصير أهلاً للوجوب له وعليه، أما أهليته للوجوب له فهي ثابتة حتى قبل الولادة - كما سبق - فتثبت له بعدها بطريق الأولى، بل صرح الشافعية: بأن له يد واختصاصاً كالبالغ.^(٣)

ولما أهله للوجوب عليه ففيها تفصيل يأتي. ووجوب الحقوق الثابتة على الطفل في هذه المرحلة، المراد منه: حكمه، وهو أداء عنه، فكل ما يمكن أداءه عنه يجب عليه. وما لا فلا.

وإنما قيد الأداء بالممكن، لأن الطفل في هذه المرحلة، وإن كان يجب عليه كافة الحقوق كالبالغ، إلا أنه يحصل بها يناسبه في هذه المرحلة، لضعف

(١) حاشية ابن حبيب ٥/ ٤١٩ ط ديوان، وجواهر الإكليل

٣١٧/٦ ط دار المعرفة، وحاشية القوي ٣/ ٩٩ ط الحلبي،

رعاية المحتاج ٥/ ٣٨١ ط المكتبة الإسلامية

(٢) كشف القناع ٢/ ٤٩٩ ط العصر

(٣) حاشية القوي ٣/ ١٦٥ ط الحلبي.

المرحلة الثالثة : التمييز :

١٨ - التمييز في اللغة مأخوذة من : مُرْتَبِيزًا ، من باب باع ، وهو : عزل الشيء وفصله عن غيره .
ويكون في اشتبهات والمختلطات ، ومعنى تميز الشيء : انفصلته عن غيره ، ومن هنا فإن الفقهاء يقولون : سن التمييز ، ومراهم بذلك : تلك السن التي إذا انتهى إليها عرف مصاره ومنافعه ، وكأنه مأخوذة من ميزت الأشياء : إذا فرقها بعد للفرقة بها ، وبعض الناس يقولون : التمييز قوة في الدماغ يستطع بها المعاني .

وهذه المرحلة تبدأ بلوغ الصبي سبع سنين ، وهو سن التمييز كما حمله جمهور الفقهاء ، وتنتهي بالبلوغ ، فتشمل المراهق وهو الذي قارب البلوغ .^(١)

ففي هذه المرحلة يصبح عند الصبي مقدار من الإدراك والوعي يسمح له بمباشرة بعض التصرفات ، حيث له أهلية الأداء الفاعرة ، لأن نموه البدني والعقلي لم يكتمل بعد ، وبعد اكتمالها تثبت له أهلية الأداء الكاملة ، لأن أهلية الأداء الكاملة لا تثبت إلا باكتمال النمو البدني والنمو العقلي ، فمن لم يكتمل نموه البدني والعقلي معاً ، لم يكتمل فيه نمو أحدهما فأهلية الأداء فيه تكون ناقصة .

فالمتنوع كالصبي ، لعدم اكتمال العقل فيه ، وإن كان كاملاً من الناحية البدنية ، بخلاف أهلية الرجوب ، فإنها تثبت كاملة منذ الولادة ، فالطفل

وأما العبادات فلا تجب عليه ، سواء أكانت بدنية أم مالية .

أما البدنية كالصلاة والصوم والحج والجهاد وغيره ، فإنها لا تجب عليه لمعجزه عن الفهم وضبط بدنه .

وأما المالية ، فإن كانت زكاة فطره ، فإنها تجب في ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف والمالكية والشافعية واختلافه ، ولا تجب عليه عند محمد وزفر من الحنفية .

وإن كانت زكاة مال ، فإنها تجب في ماله عند جمهور الفقهاء ، لأنها ليست عبادة خالصة بل فيها معنى الدعوة ، فوجهها الله تعالى على الأغنياء حقاً للمحتاجين ، فتصح فيها النيابة كما في زكاة الفطر ، ولا تجب عليه عند فقهاء الحنفية ، لأنها عندهم عبادة خالصة ، وتحتاج إلى التنية ، ولا تصح فيها النيابة .

وأما إن كانت حقوق الله عقوبات كالحدود ، فإنها لا تلزمه ولا تجب عليه ، كما لم تلزمه العقوبات التي هي حقوق العباد كالتفصيص ، لأن العقوبة إنما وضعت جزاء للتقصير ، وهو لا يوصف به .^(٢)
ثالثاً : أقواله وأفعاله :

١٧ - أقوال الصبي وأفعاله غير معتبرة ، ولا يترتب عليها حكم ، لأنه ما دام لم يميز فلا اعتداد بأقواله وأفعاله .^(٣)

(١) الطلوح على التوضيح ١/ ١٦٣ ، ١٦٤ ط مسيح ، والظهر والنجير ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ ط الأسرية . وكذلك الأسرار من أصول الزهري ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ ط دار المكتب العربي ، وفتح الغفار على الفتاوى ٣/ ٨١ ط الحلبي .

(٢) المشهور للزركشي ٢/ ٢٠١ ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت ، وانظر لجنة مصلح عقل ، وصغير في التوسعة المعاصرة .

(٣) الصباغ الشيرعاني : مبصرة ، وحاشية ابن عابد ١/ ١٦٦ ط بولاق ، وحرر الإكمال ١/ ٢٢ ط دار المعرفة .

سنة، وأمر بوجوبه عليها العشر مئة، وفرقوا بينهم في المضامع.^(١)

وأما انعقاده كالأيمان، فقد ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه يصح من الصبي، فيعتبر إيمانه، لأنه خبر محض، وخالف في ذلك الشافعية فقالوا: إن إسلامه لا يصح حتى يبلغ، الحديث: ورع القلم عن ثلاث (ومنها) عن الصبي حتى يبلغ....^(٢)

وأما رده، فقد ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية إلى عدم صحة رده، لأنها ضرر محض.

وذهب أبو حنيفة ومحمد والمالكية إلى الحكم صحة رده، ويجزى عليه أحكام المولدين ما عدا انقضاء.

وقيل في السراخانية المنتقى وجوب أبي حنيفة إلى قول أبي يوسف.^(٣)

وأما حقوق الله سبحانه وتعالى المالية كالزكاة، فإنها تجب في ماله عند المالكية والشافعية والحنابلة، ولا تجب في ماله عند الحنفية.^(٤)

(١) الطبري على التوضيح ١٩٤/١، وقيل الأول ٣٢٧/١ ط دار احيل، ورواه الصليبي ١٥٥/١ ط الأولى، ورواه الإكمال ٢٤/١ ط دار المعرف، وحاشية قليوبي ١٢١/١ ط احيل، وكشف القناع ٢٢٥/١ ط النصر وحاشية «سراخانية»... «سرى ترجمه في مصطلح (الوقفة) ٩/١»

(٢) حاشية ابن عسك ٢٠٢/٢، والطبري على التوضيح ١٩٤/١، ورواه الإكمال ١٦٥، ورواه الإكمال ١٦٦/١، والشوق للأحكام ٢٩٥/٢، والمعي ١٢٣/٨ - ١٢٤

(٣) بناتج المناسك ١٠٤/٢ ط الأولى، ورواه الإكمال ٣٢٧/٢ ط دار المعرفة، والطبري ١٩٤/١ ط دار المعرف الإسلامي، وكشف القناع ١٦٩/١ ط النصر.

أهل الوجوب له وعليه، كما سبق^(١) وللتجيز أثره في التصرفات، فالصبي المتميز يجوز له بأهليته القاصرة مباشرة بعض التصرفات وتنصح منه، لأن الثابت مع الأهلية القاصرة صحة الأداء، ويصح من مباشرة بعض التصرفات الأخرى، وخاصة تلك التي يعمد ضررها عليه، فلا تصح منه.

ومن التصرفات أيضا ما يمنع على الصبي المتميز أن يباشرها نفسه، بل لا بد فيها من إذن الولي.

وقيل بل ما قاله الفقهاء في ذلك على سبيل الإجمال، أما التمسك بقي مصطلح (تميز).

تصرفات الصبي المتميز:

١٩ - التصرفات التي يباشرها الصبي المتميز، إما أن تكون في حقوق الله تعالى، وفي هذه الحالة إما أن تكون تلك الحقوق عبادات وعقائد، أو حقوقاً مالية، أو عقوبات، وإما: أن تكون تلك التصرفات في حقوق العباد، وهي إما: مالية أو غير مالية.

أ - حقوق الله تعالى:

٢٠ - أما العبادات البدنية كالصلاة، فلا خلاف بين العلماء في عدم وجوبها عليه إلا أنه يؤمر بأكملها في سنن المسابغة، ويضرب على تركها في سنن العاشرة، لقوله ﷺ في رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «مرو عبيدكم بالصلاة لسبع»

(١) الطبري على التوضيح ١٦٦/٢ ط وصيحي، وكشف الأسرار عن أصول البرزوي ٢٤٨/١ ط دار فكتات المبري

(١) تصرفات نافذة له نفعا محضا، وهي التي يترتب عليها دخول شيء في ملكه من غير مقابل، مثل قبول الهبة والصدقة والوصية والوقف، وهذه تصح منه، دون توقف على إجازة الولي أو الوصي، لأنها خير على كل حال.

(٢) تصرفات ضارة بالصغير ضررا محضا، وهي التي يترتب عليها خروج شيء من ملكه من غير مقابل، كالهبه والصدقة والوقف وبشر التبعات والطلاق والكمالة بالدين، وهذه لا تصح منه، بل تقع باطله، ولا تنفذ، حتى ولو أجازها الولي أو الوصي، لأنها لا يملكان مباشرتها في حق الصغير فلا يملكان إجازتها.

(٣) تصرفات دائره بين النفع والضرر بحسب أصل وضعها، كالبيع والإجازة وبشر المعاوضات المالية، وهذه يختلف الفقهاء فيها:

فعدد الحنفية يصح صدورها منه، باعتباره أنه من أصل الأهلية، ولا احتمال أن فيها نفعا له، إلا أنها تكون موقوفه على إجازة الولي أو الوصي لنقص أهليته، فإذا أجازها نفذت، وإن لم يجرها بطلت. وعند المالكية تقع صحيحة لكنها لا تكون لازمة، وتوقف لزومها على إجازة الولي أو الوصي.

وعند الشافعية والمجتهبة لا يصح صدورها من الصبي، فإذا وقعت كانت باطلة لا يترتب عليها أي أثر.

وأما العنقودات المتعلقة بحقوق الله سبحانه وتعالى كحط السرقة وغيره، فإنها لا تقام على الصبي، وهذا محل اتفاق عند الفقهاء.

ب - حقوق العباد :

٢١ - أما المالية منها كضمان المقتضات وأجرة الأجير ونفقة الزوجة والأقارب ونحو ذلك فإنها تحب في ماله، لأن المقصود منها هو المال، وأدائه يحصل النيابة، فيصح للصبي المميز أدائه، فإن لم يؤده أداه وليه.

وأما ما كان منها عمة كالتفصيص، فإنه لا يجب عليه عند الحنفية والمالكية والمجتهبة، لأن فعل الصبي لا يوصف بالتفصيص، فلا يصلح سببا للعقوبة لقصور معنى الجناية في فعله، ولكن يجب في جملة الذمة، لأنها وجب لعصمة المحل، والصبا لا ينفي عصمة المحل، ولأن المقصود من وجوبها المال، وأدائه قابل للنيابة، ووجوب الذمة في ماله عند الحنفية، وعلى عاقلة عند المالكية والمجتهبة. وخالف الشافعية في ذلك على الأصح عندهم، حيث قالوا، إن عهد الصبي في الجنايات عمد، فنحط عليه الذمة، ويحرم إرث من فاته.

٢٢ - أما تصرفاته المالية، ففيها تفصيل على النحو الآتي :

(١) الفتاوى الهندية ١/٢٤٩، ١٣٣ ط المكتبة الإسلامية، ورواها الإكامل ٢/٢٩٢ ط دار المعرفة، وصحاح المحتاج ١٧/١١٠ ط المكتبة الإسلامية، وكشاف الضاع ١/٢٦٩ ط النسخ

(٢) التفسير والتبصير ١/١٧٠ ط الأميرية، وتلويح على التوضيح ١/١٦٥ ط صحيح

(٣) الفتاوى الهندية ١/٢٠٦، ١، والبدوي ١/٢٢٧، والشور لزرشني ٢/٢٩٨، وكشاف الضاع ١/٥٢١

(١) التلويح على التوضيح ١/١٦٦، والفتاوى الهندية ١/٢٥٢، والتفسير والتبصير ١/١٧٠، والمدسوق ١/٢٦٥، والردغة ١/٢٢٤، ٢٢٣، وكشاف الضاع ١/٢٢٤

والرشد عند قنهاء الحيفة والمالكية والحنبلة.
حسن التصرف في المال، والقدرة على شئها
واستغلاله استغلالاً حسناً.
ومعنى الشافعية: صلاح النية والصلاح في
المال.

وهذا الرشد قد يأتي مع النور، وقد يتأخر عنه
فلا يلاؤك كثيراً، نعم للرؤية الشخصية وسعداده
وتعمد الحياة الاجتماعية وبساطتها، فإذا بلغ
الشخص رشداً كملت أهليته، وارتفعت الولاية
عنه وسلمت إليه أمره بالتقوى العفوية، يقول الله
تعالى: ﴿وَأَسْلُوا إِلَيْهِ آمَنِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ،
وَأَنْ أَسْتُمْ مَتَّعْتُمْ رُسُلًا فَادْعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(١)
وإذا بلغ عمر رشيداً، وكان عقله كملت
أهليته، وارتفعت الولاية عنه عند أبي حنيفة، إلا
أنه لا سلم إليه أمواله، بل تبقى في يد وليه أو وصيه
حتى يثبت رشده بالفعل، أو يبلغ حسناً وعشرين
سنة، فإذا بلغ هذه السن سلمت إليه أمواله، ولو
كان مسدراً لا حسن التصرف، لأن منع الماز عنه
كان على سبيل الاحتياط والتأديب، وليس على
سبيل الحجر عليه، لأن أب حنيفة لا يرى الحجر
على السفيه، والإنسان بعد بوعه هذه السن
وصلاحيته، لأن يكون جيداً لا يكون أهلاً
للتأديب.

وقال المالكية والشافعية وأحنابلة، وهو قول
أبي يوسف ومحمد من أختصة: إن الشخص إذا
بلغ غير رشيد كملت أهليته، ولكن لا ترتفع
الولاية عنه، ويبقى أمواله تحت يد وليه أو وصيه
حتى يثبت رشده، تقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا

المرحلة الرابعة - البلوغ :

٢٣ - البلوغ عند الفقه: قوة تحدث للشخص،
تفقد من حال الطفولة إلى حال الرجولة
وهو يحصل بظهور علامة من علاماته الطبيعية
كالاختلام، وبانجبل والحيض في الأنثى. فإن لم
يوجد شيء من هذه العلامات كان البلوغ بالنسبة
وقد اختلفت الفقه في تقديره، فقاره أبو حنيفة
بشأن عشرة سنة للذكر، وسبع عشرة سنة للأنثى،
وقدومه الناصحان والشافعية واحد، من عشرة
سنة، والمشهور عند المالكية تقديره بشأن عشرة سنة
لكل من الذكر والأنثى.^(٢)

وفي هذه المرحلة، وهي مرحلة البلوغ، يكتمل
فيها الإنسان نموه البدني والعقلي، فثبت له أهلية
الأداء الكاملة، فيصير أهلاً لأداء الواجبات وتحمّل
الامتعات، ويطلب بأداء كافة الحقوق المالية، وغير
المالية، سواء أكانت من حقوق الله أم من حقوق
العباد.

وهذا كله إذا اكتمل نموه العقلي مع اكتمال نموه
البدني، أما إذا وصل إلى سن البلوغ ولم يكتمل
نموه العقلي، بأن بلغ معتوها أو سفوها، فإنه يجري
عليه أحكام النقص المميز، ويستمر تحت الولاية
عليه، خلافاً لأبي حنيفة في السفيه.^(٣)

المرحلة الخامسة - الرشد :

٢٤ - الرشد في اللغة: المصلاح وإصانة
الضوابط.^(٤)

(١) ابن عابدين ٩٧/٢، وهو من الإكمال ٩٧/٢ طبع دار المعرفة،
وقطرطبي ٣٤-٣٦، وحاشية القليوبي ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) القلاوي فقهه ٩٦ طبع المكتبة الإسلامية

(٣) الفصاح الميز

(٤) سورة النحل ٩٦

لعقوبات المساوية: هي تلك الأمور التي ليس للعبد فيها اختيار، ولذا تنسب إلى السماء، وتزولها بالإنسان من غير اختياره وإرادته، وهي: الجنون، والعته، والنسيان، والنوم، والإغماء، والمرض، والحرق، والحبض، والثفاس، والموت.

والمكتسبة: هي تلك الأمور التي كسبها العبد أو ترك إزالتها، وهي إما أن تكون منه أو من غيره، فالحق تكون منه: الجهل، والسكر، والمزمل، والفسه، والإفلاس، والضر، والخطأ. والذي يكون من غيره الإكراه.^(١)

وفيما يلي ما يتعلق بهذه العوارض إجمالاً، مع إحالة التفصيل إلى العناوين الخاصة بها.

العوارض المساوية:

أولاً: الجنون:

٢٧ - الجنون في اللغة مأخوذ من: أجنه الله فجُنَّ، فهو مجنون، بالبناء للمفعول.^(٢)

وأما عند الأصوليين فإنه: اختلال للعقل يمنع من جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل.^(٣) والجنون يؤثر في أهلية الأداء، فهو مصفط للعبادات كالصلاة والصوم والحج.

وفي زكاة مال المجنون خلاف، مع مراعاة الفرق بين المجنون المطلق وغيره.

السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً، وزرّوهم فيها واكنسواهم، وقولوا لهم قولاً معروفاً، وانتقلوا إلى ما ينفعهم حتى إذا بقوا التكاثف، فإن أنشتم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالكم.^(٤) فانه منح الأولياء والأوصياء من دفع المال إلى السفهاء، ونطاق دفع المال إليهم بتوافر أمرين: البلوغ والرشد، فلا يجوز أن يدفع المال إليهم بالبلوغ مع عدم الرشد.^(٥)

أما إذا بلغ الشخص رشداً، ثم طرأ الفسه عليه بعد ذلك، فسيأتي الكلام على في هذا البحث، بين عوارض الأهلية.

عوارض الأهلية:

٢٥ - العوارض: جمع عارض أو عارضة، والعارض في اللغة معناه: الحجاب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زُلْزِلَ الْعَارِضُ امْتَشَقِلَ لُؤْدِيهِمْ فَأَنقَرُوا﴾ هذا عارض تحطرتا.^(٦)

وأما العوارض في الاصطلاح فمعناها: أحوال تطرأ على الإنسان بعد كماله أهلية الأداء، فتزول فيها بيزالتها أو نقصانها، أو تغير بعض الأحكام بالنسبة لمن عرضت له من غير تأثير في أهليته.^(٧)

أنواع عوارض الأهلية:

٢٦ - عوارض الأهلية نوعان: مساوية ومكتسبة:

(١) سورة النساء / ٥.

(٢) ابن عابدين ٩٥/٥، والفتاوى الهندية ٥٩/٥، وجمهر الإكملين

١/١١٩، ٩٥/٦، والروضة ١/١٧٧، ١٧٨، وحاشيتا

الفتاوى ٢/٣٠١، والفتاوى ٥٩/٥، وكتاب النكاح ٤٥٢/٤

(٣) سورة الأهلل ٢٤ ونظر الصحاح مادة عرض.

(٤) تفسير التحرير ١٧٢/٢ ط الأمانة، وكتاب الأسرار من

أصول البرهاني ٢٢٢/٢ ط دار الكتاب العربي

(١) النظر والتحصيل ١٧٢/٢ ط الأمانة، والطوط على التوضيح

١٧٢/٢ ط صحيح، وكتاب الأسرار من أصول البرهاني

١٧٢/٢ ط دار الكتاب العربي

(٢) الصبغ المبرقعة ١٧٢/٢ ط الأمانة، والفتاوى على التوضيح

(٣) النظر والتحصيل ١٧٢/٢ ط الأمانة، والفتاوى على التوضيح

١٧٢/٢ ط صحيح، وكتاب النكاح ٤٥٢/٤ ط الفتاوى

أحدهما: ترك الشيء على فعله وقفلة، وهو خلاف التذكر

وثانيتهما: الترك عن قصد، ومن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَصْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(١)

وفي الاصطلاح: عدم استحضار صورة الشيء في الذهن وقت الحاجة إليه^(٢) والنسيان لا يؤثر في أهلية الزوج، ولا يؤثر أيضا في أهلية الأداء لكل من المقتضى، وسع ذلك فإن السببان عند في حقوق الله تعالى في حق الإثم وعدمه، لعلمه بيقين^(٣) وأُضيف عن أمشي لحظا والنسيان...^(٤)

وللسببان أحكام تفصيلها في مصطلح: (نسيان).

رابعا: النوم.

٣٠ - النوم: غلبة ثقيلة تهجم على القلب فتقطعه عن المعرفة بالأشياء.

وفي الاصطلاح: فتور يعرض مع قيام العقل بوجوب العجز عن إدراك المحسوسات والأفعال الاختيارية واستعمال العقل^(١).

والنوم لا ينافي أهلية الزوج كعدم إخلاله بالخدمة، إلا أنه بوجوب تأخير ترحله الخطاب بالأداء.

وأما المعاملات، فحكمه فيها حكم لصبي غير المميز، فلا يعتد بأقواله لانقطاع عقله للمعاني.

وأما أهلية الزوج، فلا يؤثر فيها الجنون، فإن المجنون يرث ويملك لبقاء نفعه، والتلفات بسبب أفعاله مضمونة في ماله كالصبي الذي لم يصل إلى سن التمييز.

وتفصيل الأحكام الخاصة بالجنون ننظر في مصطلح: (جنون).

ثانيا: العته:

٢٨ - العته في اللغة: نقصان العقل من غير جنون أو دهرش^(١).

وفي الاصطلاح: آفة توجب خللا في العقل، فيصير صاحبها مختلا الكلام، فيهب بعض كلامه كلام العقل، وبعضه كلام المجنون^(٢).

والعته في تصرفاته كالصبي المميز، فثبت له أهلية الأداء الفاصلة، إذ لا فرق بينه وبين الصبي كما جاء في التلويح، إلا في مسألة واحدة وهي: أن امرأة المعتوه إذا أسلمت لا يؤخر عرض الإسلام عليه، كما لا يؤخر عرضه على ولي المجنون بخلاف الصبي، والفرق بينهما واضح، فإن الصبا مقدر بخلاف أفعاله والجنون. وتفصيل في مصطلح: (عته)^(٣).

ثالثا: النسيان:

٢٩ - النسيان في اللغة مشترك بين معنيين:

(١) لتصحيح ملحة: «عته»

(٢) التقرير والتحرير ١٢٦/٢ ط الأميرية.

(٣) التلويح على التوضيح ١٢٩/٢ ط مبيح، ونظر مصطلح: «عته».

(١) سورة البقرة ٢٢٧، ونظر الصحاح ملحة: «نسي»

(٢) التقرير والتحرير ١٢٦/٢ ط الأميرية.

(٣) حديث: «وضع من لحيه شعرا ونسيان» وأخرجه البيهقي والمصنف بهذا المتن وذكر السعدي طرق الحديث المختلفة والظنون الواردة فيها وقال: «مخرج هذه الطرق يظهر أنه للحديث أصلا» ويظهر لعدم ٧٣٦١/٢ والسنن ١٩٨/٢، والمفاهيد نسخة من ٩٢٨ - ٢٣٠ نشر مكتبة الحديث.

(٤) الصحاح ملحة: «نوم»، والتقرير والتحرير ١٢٧/٢ ط الأميرية.

صاحبا : الرق :

٣٢ - الرق في اللغة بكسر الراء : العبودية (١)

وأما في الشرع فهو : حجز حكمي عن التولية

والشهادة والقبض، وملكية المال والتزويج وغيرها (٢)

هذا ولاحكم الخاصة بالرفيق يرجع إليها في

مصطلح : (رق).

صاحبا : المرض :

٣٣ - المرض في اللغة : حالة خلرجة عن الطبع

ضارة بالنفس .

وفي الاصطلاح : ما يعرض لنبدن فيخرجه عن

الاعتدال الخاص (٣).

وهو لا يتأني أهلية التهرلات ، أي ثبوته ووجوبه

على الإطلاق ، سواء أكان من حقوق الله تعالى أم

من حقوق عباده ، لأنه لا يحمل بالعقل ولا يسهه

من استعماله ، يوضح ما تعلق بعبادته من العقود

وغيرها ، ولكنه لا كان سبب الموت بزاد الألام ،

وأنه أي الموت حجب خالص ، كان المرض من

أسباب العجز ، فشرعت المعادات معه بقدر

الممكنة ، فلا يلزم تكليفها ليس في الوسخ ، فيصلح

قاعدة إن لم يقدر على القيام ، ومضطجعا إن عجز

عنه ، ويعتبر المرض سببا للحجر على المريض

مرض الموت حفظا لحق الزاوت وحق التزويج إذا

إلى حال اليقظة ، لأنه في حال النوم عاجز عن

أنفهم فلا يناسب أن ينسخه إليه الخطأ حيثه .

فإذا أنبه من النوم أمكنه أنفهم ، وهذا فإن أنثم

مطالب بقضاه ما فاته من فصولات في أثناء نومه .

وأما عبارات فأنثم من الأقدير وغيرها فهي باطلة ،

ولا يعتد بها .

وتخصيل ذلك كله عنه مصطلح (نوم) .

صاحبا : الإغماء :

٣١ - الإغماء في اللغة : الخفاء ، وفي الاصطلاح :

الغبة في القلب أو اندماغ تعطيل القوي المدركة

والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل معدية (١)

وهو ضرب من المرض ، ولذا لم يعصم منه النبي

عليه الصلاة والسلام .

وتأثير الإغماء على النفس عليه أشد من تأثير

النوم على أنثم ، ولذا اعتبر فوق النوم ، لأن النوم

حالة طبيعية كثيرة الوفر ، وسبه شيء لطيف

سويح الفزوال ، والإغماء على خلافه في ذلك كفه ،

الأن ترى أنه التنبيه والانتباه من النوم في غاية

السرعة ، وأما التنبيه من الإغماء ، فغير ممكن (٢)

وحكم الإغماء في كونه عارضا من عوارض

الأهلية حكم النوم ، فلهذا ما لزب النوم ، وتكونه

يريد عنه جعله ناقضا للنفس في جميع الأحوال

حتى في اتصاله .

وتخصيل ذلك كله عنه مصطلح : (إغماء) .

(١) الصباح يومئذ : (رق) .

(٢) التفرير والتحرير ١/ ١٨٠ ط الأميرية ، وفتح التنقيح ١/ ٩١ ط

الخطي

(٣) الصباح ١/ ٩١ ط الأميرية ، والتفرير والتحرير ١/ ١٨٠ ط

الأميرية

(١) الصباح ١/ ٩١ ط الأميرية ، والتفرير والتحرير ١/ ١٨٠ ط الأميرية

(٢) التفرير والتحرير ١/ ١٨٠ ط الأميرية .

استكليف حكمها لسقوطه إلا في حق المائتم، أو ما شرع لحاجة نفسه أو حاجة غيره.

والأخرية حكمها لبقاء، سواء أكانت واجبة له على الغير، أم للغير عليه، من الحقوق المالية والنظام، أو ما يستحقه من ثواب بواسطة الطاعات، أو عقاب بواسطة العقاصي.^(١)

هذا، وعمل تفصيل هذه الأحكام مصطلح (موت)

العوارض المكتسبة

٣٦ - العوارض المكتسبة إما من الإنسان، وإما من غيره كما تقدم

أولاً - العوارض المكتسبة التي من الإنسان هي:
أ - الجهل:

٣٧ - معنى الجهل في اللغة: خلاف العلم.^(٢)
وفي الاصطلاح: عدم العلم من شأنه العلم.^(٣)

والجهل لا يؤثر في الأهلية مطلقاً، وله أقسام بعضها يصلح عدلاً، وبعضها لا يصلح عدلاً، وتفصيل ذلك في مصطلح (جهل)^(٤)

اتصل به الموت، وذلك لأن المرض الميت هو سبب الحجر لا نفس المرض.^(٥)

هذا، وتفصيل الأحكام الخاصة بالمرض يرجع إليها في مصطلح (مرض)

ثانياً: الحيفض والتفاس:

٣٤ - الحيفض معناه في اللغة: السيلان، ومنه الحوض.

وفي الاصطلاح: السدم الخارج من الرحم لا لولادة ولا لعدة.^(٦)

وأما التفاس فمعناه في اللغة: الولادة.

وفي الاصطلاح: السدم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل.^(٧)

والحيفض والتفاس لا يؤثران في أهلية الموجب، ولا في أهلية الأدلة، إلا أنها اعتباراً من العوارض لأن الظهارة منها شرط لصحة كل عبادة بشرط لبس الظهارة كالأضلاع مثلاً.^(٨)

وتفصيل الأحكام الخاصة بالحيفض والتفاس محله مصطلح (حيفض، وتفاس).

ثالثاً: الموت:

٣٥ - الأحكام المتعلقة بالموت تلتخص في أن تلك الأحكام إما دنيوية أو أخروية، والدنيوية من حيث

(١) القاموس والتعريف ١/٢٢٩ هـ الأبريق، والتلويح على التوضيح

(٢) ١/٢٦٨ ط صبح، ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

(٣) المصباح ١/٢٦٨ ط صبح.

(٤) ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

(٥) ١/٢٦٨ ط صبح، ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

(٦) ١/٢٦٨ ط صبح.

(٧) ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

(٨) المصباح ١/٢٦٨ ط صبح، ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

والقمر ١/٢٦٨ ط صبح، ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

(٩) ١/٢٦٨ ط صبح، ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

(١٠) ١/٢٦٨ ط صبح، ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

(١١) ١/٢٦٨ ط صبح، ربيع الغفر ١٢/٩٨ ط الحبي.

ب - السكر :

٣٨ - من معاني السكر: زوال العقل، وهو ما عرّف من السكره الشراب: أي أزال عقله^(١).

وفي الاصطلاح: حالة تمرض للإنسان من تناول السكر، تعطيل معها عقله، فلا يميز بين الأمور الحسنة والفتيحة^(٢).

والسكر حرام باتفاق الفقهاء، وخاصة إن كان طريقه محرماً، كان تناول السكر مختاراً علماً بأن ما يشربه يغيث العقل.

وشلاصة ما قاله الفقهاء في السكر هو: أنهم لم يجعلوا السكر مقبلاً للتكليف ولا مضيعاً للحدوث، ولا مبعثاً لقتل الجنائيات التي تصدر من السكران، لأنه جنابة، والجنابة لا يصح أن يستفد منها صاحبها. وتفصيل الأحكام الخاصة بالسكر محلها مصطلح: (سكر).

ج - الهزل :

٣٩ - الهزل ضد الجسد، أو هو اللعب، وهو في اللغة: مأخوذ من هزل في كلامه هزلاً: إذا مزح.

وفي الاصطلاح: الأبراد بالناسخ المسمى الخفيفي ولا المجازي، بل مراد به غيرهما^(٣).

واضرل لا ينشئ الأهلية، إلا أنه يؤثر في بعض الأحكام بالنسبة للمهازل.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (هزل).

د - السفه :

٤٠ - السفه معناه في اللغة: نقص في العقل، وأصله الخفة.

وفي الاصطلاح: خفة تعثر الإنسان فتبعته على التصرف في ماله بخلاف مقتضى العقل، مع عدم الاحتلال في العقل^(٤).

وإنما كان السفه من العوارض المكتسبة، ولم يكن من العوارض السببية، لأن السفه باختياره يعمل على خلاف مقتضى العقل مع بقاء النفس^(٥).

والفرق بين السفه ولعبه ظاهر، فإن لعبه يشابه المجنون في بعض أفعاله وأقواله، بخلاف السفه فإنه لا يشابه المجنون لكن تعثر به خفة، فتباح مقتضاها في الأمور المالية من غير نظر ورؤية في عواقبها، فينف على أن عواقبها محدودة أو مضمومة^(٦).

والسفه لا يؤثر في الأهلية بنفسها، ولا ينشئ شيئاً من الأحكام التشريعية، فالسفه يتوجه إليه الخطأ، بحقوق الله وحقوق العباد، إلا أن الشريعة راعت ما فيه الصلحة، ففروث أن يمنع السفه من حرية التصرف في ماله عبثاً له، وفي ذلك تفصيل على مصطلح: (سفه).

هـ - السفر :

٤١ - السفر - بفتحين - معناه في اللغة: قطع

(١) المصباح مادة: سفه - وتطويع على التوضيح ١٩١/٢ ط

صحيح، والفرق والتحرير ٢٠١/٢ ط الأميرة. وكشف الأسرار

٣٦٩/١ ط دار المكتب العربي.

(٢) فتح النظار ١٩١/٣ ط الحلبي

(٣) الفروع على التوضيح ١٨٨/٢ ط صحيح

(١) المصباح المفرد مادة: سكر.

(٢) المفروض على التوضيح ١٨٨/٢ ط صحيح. وضع المنار

١٠٦/٣ ط الحلبي.

(٣) المصباح مادة: هزل - والفرق والتحرير ١٩١/٢ ط الأميرة.

والفرق على التوضيح ١٨٨/٢ ط صحيح.

موجود معه، واختصاصه فيه من جهة عدم التثبت،
ولذا يؤخذ به من هذه الجهة، فلا تقدر العقوبة فيه
بقدر الحساب تمهيداً، وإنما بقدر عدم التثبت الذي
أدى إلى حتميته.

والخطأ بعنونه في حقوق الله سبحانه وتعالى إذا
احتمد، كما في مسألة جهة القبلة في الصلاة،
واعترضه الشارع شبهة تدرك الخطأ عندا فيها، وإذا
أما حقوق العدد فلا يعتبر الخطأ عندا فيها، وإذا
كان المخطئ، يضمن ما ترتب على خطئه من ضرر
أو تلف.^(١)

وفي ذلك تفصيل عنه مصطلح (خطأ).

ثانياً : العوارض المكتبة التي من غير الإنسان
تقوله :

٤٢ - وهي عارضة واحد فقط وهو الإكراه :
ويعني في اللغة : إكراه على الأمر قهراً.^(٢)
وفي الاصطلاح : حل الغير على ما لا يرضاه
من قول أو فعل ، ولا يختار منكرته لو ترك
ونفسه.^(٣)

وهو معدوم للمرضى لا للاختيار، لأن الفعل
يصدر عن الفكره باختياره، لكنه قد يقدر الاختيار
أن يجعله مستنداً إلى الخبر آخر، وقد لا يقصده
بأن ينفي القاعل مستقلاً في قصده
هذا، والإكراه سواء أكان ملجئاً أم غير ملجئ.

المسافة، ويقال ذلك إذا أخرج فلا رتمال أو لقصده
موضع فوق مسافة العدوى، لأن العرب لا يسمون
مسافة العدوى سفرًا.^(٤)

وفي الشرع : المخرج بقصد السفر من محل
الإقامة إلى موضع بينه وبين ذلك الموضع مسيرة
ثلاثة أيام في أوقافها يسير الإبل ومشي الأقدام.^(٥)
على خلاف بين الفقهاء في ذلك.

والسفر لا يؤثر في الأهلية بقسميهما، إلا أنهم
جعلوه من المصروف، لأن الشارع جعله سبباً
للتخفيف في العبادات، كقصر الصلاة الرابعة
والفطر في السفر للمسلمين.^(٦)

وفي ذلك تفصيل عنه مصطلح : (سفر).

و الخطأ :

٤٢ - الخطأ في اللغة يطلق ويراد به : ما قاس
أمره، ويطلق ويراد به : ما قابل العدد، وهذا
لمعنى هو المراد به في عوارض الأهلية.^(٧)
وفي الاصطلاح : فعل يصدر من الإنسان بلا
قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود سواء.^(٨)
والخطأ لا ينافي الأهلية نوعيهما، لأن لعن

(١) الصياح ملحة «عدو» والعدوى طلبات إلى وادعائك على
من غلبت، أي يتقدم به باعتدائك عليك والفتنة بقرينة
مسافة العدوى، استلزام من سببها يصل فيها العذاب والعدو
بعدم واحد.

(٢) ككتاب الأسرار ٣٧٦/٤ ط دار الكتاب العربي.

(٣) التفريع ١٩٢/١ ط صبيح، وضع المصنف ١١٧/٣ ط الحلبي،
وتفسير والتعريب ٢٠٢/٢ ط الأسبرية، وخواهر الإقبال
٩٤/١ ط دار الفرقة، والروضة ٢٩٤/١ ط المكتب الإسلامي،
وقد انتمى ١-١٢١ ط النصر.

(٤) الصياح ملحة : خطأ.

(٥) التفريع ١٩٤/٢ ط صبيح.

(١) نظري والنصر ٢٠١/٢ ط : أميرة، وضع المصنف ١١٨/٣ ط
المسي.

(٢) الصياح ملحة : ذكره.

(٣) منقوس والنصير ٢٠١/٢ ط : أميرة، وكتاب ١٩٤/٢ ط

صبيح، وضع المصنف ١١٩/٢ ط الحلبي.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث -

٢ - الإهمال في الأمانات إذا أدى إلى هلاكها أو صبب عليها بوجوب النصان، سواء أكان أمانة بقصد الاستحسان^(١)، ووديعة^(٢)، أم كان أمانة ضمن عقد كالمأجور، أم كان بطرس الأمانة بدون عقد ولا قصد، كما لو ألفت الريح في دار أحد ثوب جاره^(٣).

فالتعيب المدوغة، - مثلاً الأصل فيها أن تكون أمانة في يده الوديع، - فإنه تلفت من غير تعدية ولا إهمال لم يضمن، لأن الأصل لا يضمن إلا بالتعدي أو الإهمال، لقوله - حجة - وليس على المسحوب غير العمل ضمان، ولا على المستودع غير العمل ضمان^(٤).

ويلتفصيل ينظر مصطلح : (إعارة، ووديعة)

وإهمال الأجير الخاص يستوجب الضمان، أما الأجير المشترك^(٥) فإنه ضمان مطلقاً عند جمهور

- كما قال الخبيرة - أو أكثرها حتى أو بعد حتى - كما قال الشافعية - لا يؤثر في أهلية السحوب لبقاء الذمة، ولا يؤثر في أهلية الأداء، لبقاء العمل والبلوغ، إلا أنهم عدوه من الموارض، فلا يبعد الاختيار، ويجعل المنكروء - بفتح الكاء - في معنى صورة كذا للمكروه - بكسر الراء^(٦) - ويفضّل ذلك كله على مصطلح : (إعارة)

إهمال

التعريف :

١ - الإهمال لغة : الترك، وإهمي أمره لم يحكمه، وإهملت الأمر تركته عن حكمة أو نسيان، وإهمله إهمالاً. خلى عنه وبين نفسه، أو تركه ولم يستعمله.

ومنه : الكلام المهمل، وهو خلاف المستعمل^(٧).

ولا يخرج معنى الإهمال في اصطلاح الفقهاء عما ورد من معنيته في اللغة حسبما ذكر.

(١) تفسير المحقق ٥/ ١٩٠ ط دار المعرفة، والقاضي المحقق ٥/ ٩٠ ط مكتبة الأنجلو، وهو مع الإقلال ٩٧/ ١ ط دار المعرفة، وحاشية قلوب ٢/ ٢٩٩، حاشية. وكشاف القناع ٣/ ١٦٦ ط السبكي، والمحموي على ابن نجيم ١/ ١٩١ ط العسقلاني، والمقر ٣/ ٢٤٥ ط طبع. والأشبال لابن الجيم ٢/ ١٩٠ ط دار

(٢) لك العسقلاني، والمصباح المنير وتصحيح ونساج المحمدي والمفهر من المعجم مادة دمل.

(١) مجلة الأحكام العدلية مادة (٧٦٤ - ٧٦٥)

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٥/ ٢٠٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٤١٩، ٤٣٦، ٤٣٧، والمفهر مع الشرح الكبير ٢٨٠/ ١٧

وحديث - ليس على المستجير غير العمل ضمان - أخرجه الدر نفوس من حديث محمد بن عمر رضي الله عنهم برقم ٢٠٠٠ في إسناده غير صحيح، وصححه محمد بن عبد الله بن عيسى، والناظر في شرح نصوص القاضي غير مرسوم، ومن تلوه في ٢/ ٢١٦ ط دار المعتمد، وتلخيص المعبر ٣/ ٩٧ ط شركة الطباعة نقلا عن نسخة.

(٣) الأجير المشترك هو الذي يعمل للمؤجر وغيره، كالطبيب والبناء، وهذا ما يؤيد من تضمنت الفقهاء جميعاً رد المحتار ٥/ ٩١، وحاشية الدسوقي ١/ ٩١، والمفهر ١/ ١٨٩، (٤) وكشف القناع ٣/ ١٦٦

إعمال الكلام أولى من إعماله :

٣ - من القواعد الفقهية قاعدة : إعمال الكلام أولى من إعماله، وهذا لأن المهمل لغوي، وكلام العاقل يعين عنه، فيجب حمله ما أمكن على أقرب وجه يجعله معسولا به من حقيقته بمكنة، وإلا فمجاز، وذلك لأن الأصل في الكلام الحقيقة، والمجاز فرع عنه وخلف له .

واتفق الأصوليون على أن الحقيقة إذا تضمنت، أو هجرت بصر إلى المجاز، وتعد الحقيقة إما معدوم، إمكاسها أصلا، لعدم وجود فرد لها من الخارج، كما لو وقف على أولاده، وليس له إلا أحفاد، فيصير إلى المجاز - وهو الصرف إلى الأحفاد - لتعدد الحقيقة .

أو معدوم إمكاسها شرعا : كالوقاية باخضومه، فإن حملها على الحقيقة - وهي التنازع - محظور شرعا، قال تعالى : ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾^(١)، ولذا يحمل على المجاز، وهو رفع الدعوى والإقرار والإنكار وبشاشة التعذر بالو حلف لا يأكل من هذا الفسدر، أو من هذه الشجرة، أو هذا السر، فإن الحقيقة، وهي الأكل من عينها بمكنة لكن بشقة، فيصير في الأمثلة الثلاثة إلى المجاز، وهو الأكل مما في الفسدر، أو من شجرة الشجرة إن كان، وإلا فمن نعمها، أو مما يتخذ من البر في الثالث

ولو أكل عين الشجرة مثلا لم يثبت .

ومثل تعدد الحقيقة هجرها، إذ المهجور شرعا أو عرفا كالتعذر، كما لو حلف لا يبيع قدحه في هذه الدار، فإن الحقيقة فيه ممكنة، لكن بما مهجورة، والمراد من ذلك في انصرف الذحول، فلو وضع قدمه

الفقهاء^(٢) على خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح : (إجارة، وضمان) .

ومستأجر الظاحون ونحوها، فإن إعمالها حتى سرق بعض أدواتها عليه ضمانه^(٣)، وإعمال الخادق من طيب أو خثاذ، أو علم يوجب ضمان ما يحدث بسبب إعماله .

قال سلم السوني النصبي إلى سماح ليعلمه السبابة، فتسلمه مفرق، وجب عليه دينه . وتفصيل ذلك في مصطلح : (ديعة) .

وإعمال القاطع الخادق في القصاص وقطع يد السارق بجنازه ما أمر به، أو انقطع في غير محل القطع يوجب الضمان، لأنه إبطال شئ عن إعماله، ولا يختلف ضمانه بالمعد والمخطأ .

وقال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافا^(٤) .

والحسم بعد القطع في حد السرقة مستحب للمصطوح على الأصح، لأن الغرض منه العاجلة وتدفع الهلاك عنه بنزف الدم، وهذا عند بعض الفقهاء، ومفاده أنه غير واجب على الإمام وقيل : إن الحسم من توابع الحد، وهو واجب عند الحنفية، فيلزم الإمام فعله، وليس له إعماله وتركه، ومستحب للإمام عند الشافعية^(٥) .

(١) المسدس ٢١١/٤، وتشرح تفسير ١٤٧/١، والهداية

١٦٥/١، وبشاشة المحتاج ٣٠٧/٦، ٣٠٧/٣، وكشاف القضاء

١٥٠/٤، والمهي ٥٢٤/٥ - ٥٢٧، ط الرنصر، والموسوعة الفقهية

مصطلح (إجارة) ١٨٨/١، ٢٩٧

(٢) جامع الفصولين ١٢٩/٩، إجارة ص ١٠٤ في الموسوعة الفقهية

(٣) شرح النجاشي وحاشيته تفسير ١٧٤/٤، وبشاشة المحتاج

٣٣٣/٧، والمهي مع الشرح الكبير ١٤٠/٩

(٤) رد المحتار على الدر المنثور ١٠٦/٣، وشرح التلخيص ١٤٨/٤،

وبشاشة المحتاج ١٤٤/٤، ٤٤٥، وشبكة التوسلي ٣٣٢/١،

والهي لابن قدامة ١٩٠/٨، ٢٧١

(٥) سورة الأنعام ١٦٧

فيها بدون دخول لا بحث، ولو دخلها واكبا حثت .
وان تعذرت الحقيقة والمجاز اعمل الكلام لعدم
الإمكان .

فإذا تعذر إعمال الكلام ، بأن كن لا يمكن حمله
على معنى حقيقي له ممكن ، لتعذر الحقيقة بوجه
من الوجوه المقدمة ، أو لتزاحم اشتباكين من
الحقائق تحتها ، ولا مرجح ، ولا على معنى مجازي
مستعمل ، أو كان بكذبه الظاهر من حس ، أو ما في
حكمه من نحو العادة ، فإنه يعمل حيثنذ ، أي
ينفي ولا يعمل به .

أما تزاحم الاشتباكين : فكما لو قلنم وم يعلم أنها
كفالة نفس أو مال ، فإنها لا تصح .

وأما تعذر الحقيقة ، وعدم إمكان الحمل على
المعنى المجازي لكونه غير مستعمل ، فكما لو قال
لمصروف النسب : هذا ابني ، فإنه كما لا يصح زيادة
الحقيقة منه ، لتوالت نسبة من الغير ، لا يصح أيضا
إزادة المجاز ، وهو الإيحاء له بإحلاله محل الابن في
أخذ مثل نصيبه من التركة ، لأن ذلك المجاز غير
مستعمل . والحقيقة إذا لم تكن مستعملة لا يصح
إيحاء ، فالمجاز أقوى .

وكذا لو قلنا لأمراءه المعروف لأبيي : هذه بنتي ،
لم تحرم بذلك أبا .

وأما تكذيب الحس : فكذلك في قتل المورث وهو
حي ، أو قطع العضو وهو قائم ، وكذلك في الدخول
بالزوجة وهو محبوب .

وأما ما في حكم الحس : فكذلك في البلوغ من
لا يتم له منه أرجسه ، وكذلك في صرف امتزجي أو
الوصفي على الوقف أو التصغير مبدعا لا يتم له
الظاهر ، فإن كل ذلك يلغى ، ولا يعتبر ولا يعمل

به ، وإن أقبلت عليه بنية ^(١) .
ومرجع فيها ذكر إلى مصطلحات (ترجيح ،
ووكالة ، وكفالة ، ووصاية ، ووصية ، ووقف) .

أوزان

نظر : مقادير

أوسق

انظر : مقادير .

أوصاف

نظر : صفة .

(١) الانتباه والتعذر لأين لجيد ، جماعة الطلبة من ١٣٥ ، ١٣٦ ،
وصاحبها ط دار مكتبة الهلال / بيروت ، والأستاذ والفقير
للشريعة في القواعد العشرة من ١٣٨ ، ١٣٩ ، وصاحبها ط مصطفى
الحسي بمصر ، وجامع الفصولين ١٨٦/٢ الطبعة الأولى بالمطبعة
الأميرية ، ورد الحث على الشر المختار ٢٥٣/٩ ، والتوضيح
على التنقيح ٣٣٩/١

أَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَعَشَاءً وَحِينَ يُظَاهَرُونَ﴾^{١١}

قال بعض المفسرين: إن المراد بالنسيح الصلاة، أي: صلوا حين تمسكون، أي حين تدخلون في وقت المساء، والمركبة انقرب والعشاء. والمراد بتصححون أفراد به صلاة الصبح. والمراد بقوله تعالى: ﴿وعشيا﴾ صلاة العصر، ويقول تعالى: ﴿وحيث ظهر﴾ صلاة الظهر. (١)

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ﴾^(٤)
 الْمُتَّسِلِينَ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ
 الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا^(٥)

وقد بينت السنة الشريفة أوقات الصلاة كحديث إمامة جبريل للنبي ﷺ . ونصه : «أُمِّي جبريلُ عند البيت مرتين ، فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان النبي مُشَلِّ السُّرَاكِ ، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله ، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأظطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى المحر حين نزل العجر وحرم الطعام على الصائم ، وصلى صلاة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله وقت العصر بالأمس ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب لوطنه الأول ، ثم صلى العشاء الاخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين سَفَرَت الأرض ، ثم

أوقات الصلاة

التعميق

١ - الوقت : مقدار من الزمان مقدراً بمرأى، وكل شيء قدرت له حتماً فقد وثقه نوبتاً. وأوقات الصلاة هي : الأربعة التي حددها الشارع لفعل الصلاة أداء، فالوقت سبب وجوب الصلاة، فلا تصح قبل دخولها، وتكون (قضاء) بعد خروجها. ^(١)

أقسام الصلوات التي لها وقت معين :

٢ - تنقسم الصلوات التي لها وقت معين إلى ثلاثة أقسام عند الخنقة :

القسم الأول : صلوات مفروضة، وهي
الصلوات الخمس .

القسم الثاني : صلاوات واجبة، وهي الفريضة والمعدية.

القسم الثالث : مملوكة مونة، كل من
القبيلة والحديثة للمملوكة الحاصي.

والجمهور لا يقرضون بين القرض والواجب،
والوتر عندهم سنة، وكذلك العبدان عند النازكية
والشافعية، وهي قرض كفاية عند الحنابلة.

أَرْقَاتُ الصَّلَوَاتِ الْمَغْرُورَةِ

أفضل من مجموعة هذه الأوقات :

٣- أحياء: مثل وعيد هذه الأرواح بحرف بالكتاب،

٤٤٠ هـ

24. الحناك والفز، الحارطس، ٦٤ / ٦٤

$$V_{A_1}(\rho) \leq V_{A_2}(\rho) \leq V_{A_3}(\rho) \leq \dots$$

١٤٠ المصليان ملقا الوقت، والطاهر الذي ص ٩٢

وافتقر بين الفجرين مقدار ثلاث درجات .
 وأسديس على ذلك حديث إمامة حبر بل للنبي
 ﷺ . حيث قال . « ثم صلى الفجر حين يرق الفجر
 وحرم الطعام على أصحابه ، وصلى المرة الثانية
 أصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إلى فقال :
 يا محمد هذا وقت الأضياء من فلكك ، وانصرفت فيما
 بين ههنا الوقتين »^(١)

٦ - أما نهاية وقت الصبح ، فعند أبي حنيفة
 وأصحابه . قبل طلوع الشمس ،^(٢) وذهب مالك
 في أحد الأقوال عنه إلى أن الوقت الاختياري
 للصبح إلى الإسفار ، وبعد الإسفار إلى طلوع
 الشمس وقت ضرورة لأصحاب الأعداء ،
 كالحائن ظهري بعد الإسفار ، ومن ذلك القضاء ،
 والنائم يستيقظ ، والمريض يرا من مرضه ، حاز
 هؤلاء الصلاة في هذا الوقت من غير كراهية ، وفي
 قول آخر عن مالك أن الصبح كل وقته
 اختياري .^(٣)

وذهب الشافعية إلى أن الصبح له أربعة
 أوقات : وقت فضيلة وهو أوله ، ووقت اختيار إلى
 الإسفار ، وحواليلا كراهة إلى الحمرة ، وكراهة بعد
 الحمرة ، والمراد بوقت الفضيلة ما فيه ثواب أكثر من
 وقت الاختيار ، والمراد بوقت الجواز بلا كراهة ما لا
 ثواب فيه .

وذهب أحمد بن حنبل رضي أن أقصر وقتها
 الاختياري الإسفار . وبعد الإسفار وقت عذر
 وضرورة حتى تطلع الشمس ، فمن نام عن صلاة

التفت إلى حبر بل وقال . يا محمد هذا وقت الأضياء
 من فلكك . والوقت فيما بين هذين الوقتين^(٤)
 حدد أوقات الصلوات المفروضة .
 ٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن عدد أوقات
 الصلوات المفروضة خمس بفطر عدد الصلوات ،
 وما روي عن أبي حنيفة من أن الموتر فرض فيكون
 عدد الأوقات ستا ليس صحيحا . بل إنه يقول :
 إن الموتر واجب ، وهو أقل رتبة من الفرض .^(٥)

مبدأ كل وقت ونهاية

مبدأ وقت الصبح ونهايته :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مبدأ وقت الصبح
 طلوع الفجر الصادق^(٦) ويسمى الفجر الثاني ،
 ويسمى صادقا ، لأنه بين وجه الصبح ووجهه ،
 وعلمانه بيضاء ينتشر في الأفق عرضا . أما الفجر
 الكاذب ، ويسمى الفجر الأول ، فلا يتعلق به
 حكم ، ولا يدخل به وقت الصبح ، وعلمانه بياض
 يظهر طويلا يطلع وسط السماء ثم ينحني بعد
 ذلك .

(١) حديث « لم يجرى عند البيت مرتين ، فصلى الظهر »
 أخرجه المزمعي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : هذا
 حديث حسن صحيح . وقال ابن عبد البر في التمهيد : وقد تكلم
 بخر الثاني في حديث أبي عباس هذا كلام لا وجه له . وروى
 تكلم مشهورون بأهم . ومنهم من يروي في ١٧٨/١ . ٢٨٥٠
 أحسن . وحسب قراءة ٢٩١/١ . وجميع الأصول ٢٠٩/٥ .
 ١١١٠

(٢) بدائع الصنائع ١٢٣/١ . الطبعة الأولى سنة ١٢٧٧هـ ، وبيان
 المنهاج ٢٧/١ . الطبعة المطبوعة بقر سنة ١٢٢٧هـ

(٣) البدائع ١١٢/١ . وبيان المنهاج ٥١/١ . والإقناع في شرح
 الفقهاء أبي شجاع ٢٧٣/١ . مطبعة بولاق . والمعني ٢٩٥/١ . مطبعة
 القادر بمصر

(١) حديث . « لم يجرى » . والمعني ٢٩٥/١ .
 (٢) ابن عثيمين ٢٤٠/١
 (٣) بدائع الصنائع ١٢٣/١

الشمس من وسط السماء، ودخل وقت الظهر.
والغدير على أن أول وقت الظهر المروال،
حديث إمامة جبريل المتقدم

وأما نهاية وقت الظهر فجمهور الفقهاء، ومعهم
الصالحين، إلى أن آخر وقت الظهر بلوغ ظل
الشيء مثله سوى في الزوال، لحديث إمامة
جبريل المتقدم وفيه أنه صلى به الظهر في اليوم
الثاني حين صار ظل كل شيء مثله^(١)

وأما عند أبي حنيفة: حين يبلغ ظل الشيء
مثله سوى في الزوال: والمراد في الزوال: الظل
الحاصل للأشياء حين تزول الشمس عن وسط
السماء، وسعي فيها، لأن الظل يرجع إلى الشرق
بعد أن كان في المغرب، ويختف ظل الزوال طولاً
وقصراً وبعد ما باختلاف الأزمنة والأمكنة. وكلما
بُعد المكان من خط الاستواء كلما كان في الزوال
أطول، وهو في الشتاء أطول منه في الصيف^(٢)

واستدل أبو حنيفة على أن آخر وقت الظهر بلوغ
ظل الشيء مثله سوى في الزوال، بما روي عنه
ﷺ أنه قال: «إنما يغتازكم فيها سلف قبلكم من
الأمم كان بين صلاة العصر إلى غروب الشمس»
أوتى أهل النبوة النبوة فعملوا حتى انقضى النهار
فغلبوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتى أهل
الإنجيل الإنجيل فعملوا إلى صلاة العصر ثم
غلبوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتى النصارى

الصبح ولم يستيقظ إلا بعد الإسفار، حازه أن
يصلي الصبح بلا كراهة.

وظاهره أنه إذا استيقظ عند طلوع الفجر، وآخر
صلاة الصبح إلى ما بعد الإسفار بدون عذر، كانت
صلاته مكرهه^(٣)

٧ - مما تقدم يعرف أن جمهور الفقهاء على أن آخر
وقت الصبح طلوع الشمس، لما روي عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه
قال: «إن للصلاة أولاً وآخر»، وإن أول وقت العجر
حين يطلع الفجر، وآخره حين تطلع الشمس^(٤)

مبدأ وقت الظهر ونهايته :

٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مبدأ من زوال
الشمس عن وسط المسلة تجاه المغرب، ولا يصح
أدواؤها قبل الزوال^(٥)

وحرف الزوال بأن تفرز خشبة مستوية في أرض
مستوية، والشمس لا زالت في المشرق، فما دام ظل
الخشبة ينتقص، فالشمس قبل الزوال، فإذا لم يكن
للخشبة ظل، أو تم نقص الظل، بأن كان الظل
أقل ما يكون، فالشمس في وسط السماء، وهو
الوقت الذي تحظر فيه الصلاة، فإذا انتقل الظل من
المغرب إلى المشرق، وبدأ في الزيادة، فقد زالت

(١) نهاية المحتاج ٣٥٣/١ ومابعد

(٢) حديث : « إن الصلاة طولاً وقصراً » أخرجه الترمذي مقولاً
بقال صيد اللغات الأرناؤوط بحث جميع الأصول، موهبت
حسن (متن الترمذي ٣٣٨/١، ٣٨٤ ط هلي، راجع
الأصول ٣١١/٥، ٣١٥)

(٣) بداية الجهد ٤٨/١

(٤) راجع الرابع المذكورة لجميع الفقهاء في أوقات الصلاة والمقتضى
٣٧٤/١، ٣٧٥ ط هرياس

(٥) ابن عثيمين ٢٤٠/١، بداية مسالك ٨٣/١، ونهاية المحتاج
٣٨٤/١، والمقتضى ٣٩٥/١

الظهر بعدد بروج الضل منه ، إلى ما قبل غروب الشمس يوفى لا يسع إلا صلاة العصر .^(١)

مبدأ وقت العصر ونهايته :

٩ - أما مبدأ وقت العصر فهو عند الصالحين وجمهور الفقهاء من حين الزيادة على المثل ، وعند أبي حنيفة من حين الزيادة على المثلين^(٢) وذهب أكثر المالكية إلى تدخل وتفي الظهر والعصر ، فلو أن شخصا صلى الظهر عند صبره ظل كل شيء منه ، وأحصر صلى العصر في هذا الوقت كانت صلاحها أدلة ، وخالف في هذا ابن حبيب وابن العربي .^(٣)

استدل أبو حنيفة بفهم الحديث الذي تقدم ، وهو قوله ﷺ : « إِنَّ مَثَلَكُمْ وَمَثَل من قبلكم من الأمم . . . » ، وقال أبو حنيفة : إذا كان مفهوم الحديث أن مدة العصر أقل من مدة الظهر ، فواجب أن يكون أول وقت العصر بعد الزيادة على المثلين .

واستدل الجمهور بحديث إمامة جبريل المتقدم ، وفيه أنه صلى بالنبي ﷺ العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، أي بعد الزيادة على المثل ، وإنما قالوا ذلك دفعا لتعارض في الحديث ، لأن ظاهر الحديث يدل على أنه صلى به والعصر حين صار ظل كل شيء مثله في اليوم الأول ، وهو يتعارض مع صلاته الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله . الأمر الذي يدل على تدخل

فعلنا إلى غروب الشمس ، فأعطيت قبرطين قبرطين ، فقال : أهل الكتابين : أي ربنا أعطيت هؤلاء قبرطين قبرطين ، وأعطيتنا قبراط قبراط ، ونحن كنا أكثر عملا ، قال : قال الله عز وجل : من ظلمكم من أجربكم من شيء ، قالوا : لا . قال : فهو فضل أوتيه من الله .^(٤)

دل الحديث على أن مدة العصر أقل من مدة الظهر ولا يكون ذلك إلا إذا كان آخر وقت الظهر المثلين .

واستدل أبي حنيفة كذلك بحديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « تُسَبِّحُوا بِالظُّهْرِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فُجَعِ جَهَنَّمَ » والإبراد لا يحصل إلا إذا كان ظل كل شيء مثله . لاسيما في صلاة الحارة كالحجاز .^(٥)

والشهور في مذهب الشافعي أن الظهر له وقت فضيلة وهو أوله ، ووقت اختيار إلى آخره ، ووقت عذر لمن يجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير ، فيصل الظهر في وقت لعصر عند الجمع .^(٦)

وذهب مالك إلى أن الوقت الاختياري للظهر إلى بروج ظل كل شيء مثله ، ووقته الضروي حين الجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير ، فيصل

(١) حديث : « إِنْ بَقِيتُمْ لِي مَثَلٌ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ كَمَا مِنْ عِلَادَةِ الْعَصْرِ » أخرجه البخاري من حديث ابن جبر رضي الله عنه ، فتح الباري ٢/ ٢٨٤ ط السلفي ، وحميد ط ١/ ٤٠ ط المبركة .

(٢) حديث أبي سعيد . « أَسْبَحُوا بِالظُّهْرِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فُجَعِ جَهَنَّمَ » أخرجه البخاري من قوله من حديث أبي سعيد رضي الله عنه فتح الباري ٢/ ٢٨٤ ط السلفي .

ونظر الباقين ١٢٢/ ١ ، ١٢٣ ، وبداية المجتهد ١٨٢/ ١

(٣) حاشية شرح الصالح ٢٧٠/ ٢

(١) حاشية السالك ١٨٠/ ١ ، ١٨٣ ط بيروت

(٢) المراجع القمعي في أوقات الصلاة .

(٣) بقية السالك ١٨٢/ ١

حرمة، وهو ما قبل آخر الوقت بوقت لا يسع جميعها^(٦٦).

مبدأ وقت المغرب وبهايته :

١١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مبدأ وقت المغرب من غروب الشمس، لحديث إمامة جبريل المتقدم، وفيه : أنه صلى به المغرب حين غربت الشمس في اليومين جميعهما.

أما آخر وقتها فقد اختلفت حين يغيب الشفق، وهو مذهب الحنابلة والشافعي في القديم، لقوله ﷺ : «وقت صلاة المغرب عالم يغيب الشفق»^(٦٧)، والقول المشهور عند المالكية أنه لا امتداد له، بل يقدر بقدر ثلاث ركعات بعد تحصيل شرطها من تكرار حدث وغيب وسر عورة^(٦٨)، ولحديث إمامة جبريل المتقدم، وفيه : أنه صلى المغرب بعد غروب الشمس في اليومين جميعا.

ومذهب الشافعي في الجديد : ينقضي وقتها بمضي قدر وضوء وسر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات، وهي ثلاث ركعات المغرب وركعتان سنة بعدها^(٦٩).

مبدأ وقت العشاء وبهايته :

١٢ - مبدأ وقت العشاء حين يغيب الشفق بلا خلاف بين أبي حنيفة ومالك، إلا أنهم اختلفوا

وفي الظهور والمصر، فدفعا لهذا التعارض قالوا : إنه صلى به العصر حين صار ظل كل شيء مثله، أي بعد الزيادة على المثل^(٧٠).

واستدل المالكية بظاهر حديث إمامة جبريل، وفيه : أنه صلى به العصر في اليوم الأول في الوقت الذي صلى به الظهر في اليوم الثاني، الأمر الذي يدل على ندخل الوقتين.

١٠ - أما نهاية وقت العصر عند أبي حنيفة فما لم تغيب الشمس، وهو مذهب الحنابلة، لقوله ﷺ : «من أتى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أتم العصر»^(٧١)، ويضيق الحنابلة : أن وقت الاختيار ينتهي بمبدأ اصفرار الشمس، وفي رواية : حين يصير ظل كل شيء مثليه.

ومذهب المالكية في إحدى الروايات عنهم إلى أن آخر وقتها عالم تصفر الشمس، لحديث : إذا صليت العصر فإنه وقت إلى أن تصفر الشمس^(٧٢)، ومذهب الشافعية إلى أن العصر له سبعة أوقات، فضيلة : أوله، ووقت اختيار : إلى الثلثين، ووقت عفر - لمن يجمع بين الظهور والعصر جمع تأخير - فيصور له أن يصلي الظهر والعصر في وقت العصر، ووقت ضرورة كالحائض والنفساء تطهران في آخر الوقت، والمريض يقرأ في آخر الوقت أيضا، ووقت جواز بلا كراهة وهو بعد الثلثين، ووقت كراهة

(٦٦) نهاية المحتاج ١/ ٢٥٣.

(٦٧) حديث : وقت صلاة المغرب . أخرجه مسلم (صحيح

مسلم ١/ ٢٧٧ ط جيس الحلي)

(٦٨) بداية الجهاد ١/ ٥١ - ٥٢.

(٦٩) الجهاد ١/ ٢٢٣، وجواهر الإكليل ١/ ٣٣. ونهاية المحتاج

١/ ٣٥٢، ٣٥٤. وهائية القلوبي ط الصاغ ١/ ١١١ ط

جيس الحلي، والمغني ١/ ٣٧١، ٣٧٥.

(٧٠) بدائع الصالح ١/ ٢٧٧.

(٧١) حديث : «من أتى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أتم العصر» أخرجه البخاري (فتح الباري

١/ ٥١ ط الشافعية)

(٧٢) حديث : «إذا صليت العصر فإنه وقت إلى أن تصفر الشمس» أخرجه مسلم (صحيح مسلم ١/ ٢٧٧ ط جيس

الحلي، وبداية الجهاد ١/ ٣٧١).

مغيب القمر في الليلة الثالثة^(١) وهو وقت مغيب الشفق الآخر.^(٢)

١٣ - أما نهاية وقت العشاء، فعين مطلع الفجر الصادق بلا خلاف بين أبي حنيفة وأصحابه، وهو مذهب الشافعية، وغير المشهور عند المالكية. لما روي عن أبي هريرة وأول وقت العشاء حين يغيب الشفق. وآخره حين يطلع الفجر^(٣) والمشهور في مذهب المالكية أن آخر وقتها ثلث الليل، لحديث إمامة جبريل الشافعي، وفيه: أنه صلاهما في اليوم الثاني في ثلث الليل.

في معنى الشفق، فذهب أبو حنيفة إلى أن الشفق هو البياض الذي يظهر في جو السماء بعد دغيب الحمرة التي تعقب غروب الشمس، وذهب الصحاح إلى أن الشفق هو الحمرة، وهو مذهب جمهور الفقهاء. والفرق بين الشافعيين بقدر ثلاث درجات، وهي ثلث اثني عشرة دقيقة. وذهب الشافعية إلى أن للعشاء ستة أوقات. وقت فضيلة وهو أوله، واختار إلى آخر ثلث الليل الأول، وقيل إلى نصف الليل لحديث: «لولا أن اشق على أمي لأعرت صلاة العشاء إلى نصف الليل»^(٤) وجواز بلا كراهة للمفسر الأول، وبكراهة إلى الفجر الثاني. ووقت حرمة وضروية ويعدو

استدل أبو حنيفة على أن الشفق هو البياض، بما روي عن أبي هريرة في حديث: «إن آخر وقت المغرب حين يسود الأفق»^(٥) وإني يسود إذا غابت الشمس في الظلام، وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

واستدل الجمهور على أن الشفق هو الحمرة بما روي عن النبي ﷺ: «أنه كان يصلي العشاء عند

١: حديث: «لولا أن أشق على أمتي لأعرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٢: حديث: «إن آخر وقت المغرب حين يسود الأفق» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه حديث، في هريرة حديث حسن صحيح وخفة الأخرى ٥٠٨/١ نشر الكتبة السليمانية

٣: حديث: «إن آخر وقت المغرب حين يسود الأفق» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٤: حديث: «إن آخر وقت المغرب حين يسود الأفق» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٥: حديث: «إن آخر وقت المغرب حين يسود الأفق» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٦: حديث: «إن آخر وقت المغرب حين يسود الأفق» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

١: حديث: «أنه كان يصلي العشاء عند مغيب القمر في الليلة الثالثة» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٢: حديث: «أنه كان يصلي العشاء عند مغيب القمر في الليلة الثالثة» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٣: حديث: «أنه كان يصلي العشاء عند مغيب القمر في الليلة الثالثة» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٤: حديث: «أنه كان يصلي العشاء عند مغيب القمر في الليلة الثالثة» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

٥: حديث: «أنه كان يصلي العشاء عند مغيب القمر في الليلة الثالثة» رواه الترمذي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه: «لولا أن أشق على أمتي لأعرتهم أن يؤمروا العشاء إلى ثلث الليل الآخر» رواه أحمد، وفيه: «وإنما يسود إذا غابت الشمس في الظلام» وهو وقت مغيب الشفق الأبيض.^(٦)

يتعلق بأي جزء من أجزاء الوقت ولا يتعلق بآخر الوقت.^(١٤)

ويظهر أثر الخلاف في مقيم مسافر في آخر وقت الظهر، فعند الحنفية حين يقضي الظهر يقضيه ركعتين، لأن وجوب الأداء يتعلق بآخر الوقت، وهو في آخر الوقت كأن مسافرا، فيقضي صلاة المسافرين، وعند غير الحنفية يقضي الظهر أربعة، لأن وجوب الأداء يتعلق بالجزء الأول من الوقت ومن بعده، وهو في الجزء الأول من الوقت كان مقبلا فوجب عليه قضاء صلاة المقيمين.

ومثل ذلك عند الحنفية إذا حاضمت المرأة أو نفست في آخر الوقت لوجن العاقل أو غشي عليه في آخر الوقت لا يجب عليهم قضاء هذا الفرض إذا زال المسامح، لأن وجوب الأداء يتعلق بآخر الوقت، وهذا لا يجعلا لبسرا^(١٥) أهلا للخطاب في آخر الوقت، وحيث لم يجب عليهم الأداء لم يجب عليهم القضاء.

الأوقات المستحبة للصلاة المفروضة :

وقت الصبح المستحب :^(١٦)

١٥ - ذهب الخنفية إلى أنه يستحب الإسراع بالعبادة أي تأخيرها إلى أن ينتشر الضوء ويتعكر كل من يريد الصلاة بحياضة في المسجد من أن يسير في ظن يقي مدون أن يلحقه ضرر، كأن تول قدمه، أو يقم في حفرة، أو غير ذلك من الأضرار التي تنشأ

وذهب الخنابلة إلى أن آخر وقتها الاختياري ثلث الليل، وبعد، إلى ظنوخ الفجر وقت ضرورية، بأن يكون مريضا شغيا من مرضه، أو حائضا أو نفساء ظهرتا.^(١٧)

انقسام الوقت إلى موسع ومضيق
وبيان وقت الوجوب ووجوب الأداء

١٤ - الوقت الموسع عند الحنفية لكل من الفرائض هو: من أول الوقت إلى ألا يبقى من الوقت أكثر مما يسع تكبيرة الإحرام للصلاة، فإذا لم يبق من الوقت إلا ما يسع تكبيرة الإحرام للصلاة فهو وقت مضيق، يحرم التأخير عنه. وعند زفر^(١٨) يتضيق الوقت إذا لم يبق إلا ما يسع لركعتي الصلاة. أما وقت الوجوب فهو من أول الوقت إلى ما قبل خروجه بزمان يسع تكبيرة الإحرام أو ثلاث ركعات بالمغرب مثلا.

وأما وقت وجوب الأداء فهو الوقت الباقي الذي يسع تكبيرة الإحرام أو ثلاث ركعات المغرب. هذا الذي ذكرناه هو مذهب الحنفية،^(١٩) ومن يشين أن وجوب الأداء يتعلق بآخر الوقت، وقبل آخر الوقت يكون المكلف عمرا بين أداء الصلاة في أي جزء من أجزاء الوقت وبين عدم أدائها، وذهب القشغرية والحنابلة إلى أن وجوب الأداء

(١٤) (شرح الزبدي ١/ ٢٨٦، ٢٨٧) - (الحلي وجانس الأصول ١/ ٢٦١، ٢٦٢) - (الدرية ١/ ١٠٣) ط الفخالة

(١٥) (طائفة المجتهد ١/ ٩١) - (جواهر الإكليل ١/ ٣٣٦) - (قابوسي ١/ ١٦٢) - (وأنظر ١/ ٣٨٦) - (ترجيح السلف)

(١٦) (دائع الصلح ١/ ٩١ - ٩٥)

(١٦) (قابوسي ١/ ١٦٥، ١٦٧) - (وأنظر ١/ ٣٩٧)

(١٧) (المستحسن هو من غلبه النبي ﷺ) - (أردت) - (فقه زهري) - (وأنظر ١/ ٣٩٧)

١٦ - أما وقت الطهر المستحب، فقد ذهب الحنفية، وهو مذهب اختالبة إلى الإسراع بظهر الصب، والتعجيل بظهر الشتاء، إلا في يوم غيم فيؤخر.^(١)

ومعنى الإسراع بالتظهر تأخير، أي أن تحف حدة الحر، ويتمكن المذهبون إلى المسجد من السير في ظلال الجدران، وإتاها كان التأخير أفضل لقوله ﷺ «أبردوا بالطهر فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٢)

ولأن في التأخير تكثير الجماعة، وفي التعجيل تقليلها فكان أفضل. أما ظهر الشتاء فيستحب تعجيله، لأن الصلاة في أول وقتها رضى الله، ولا مانع من التعجيل، لأن المانع من التعجيل في ظهر الصيف لحوق الضرر بالصليين، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الجماعة، وهذا المانع غير موجود في ظهر الشتاء، فكان التعجيل أفضل. أما في يوم الغيم فيؤخر، مخافة أن يصلي الظهر قبل دخول وقته.^(٣)

ودعت المالكية إلى أن التعجيل أفضل حقيقاً وشناء إلا لمن ينتظر جماعة، فيندب التأخير بربع الساعة، أما في شدة الحر فيندب التأخير حتى يبلغ الظل نصف قامة.^(٤)

والمراد بربع اقامة أو نصفها - اللذين يندب

من السير في الظلام، والدليل على ذلك قوله ﷺ: «أشعروا بالفجر فإنه أعظم للأجر»^(٥)

ولأن في الإسراع تكثيراً للجماعة، وفي التخليس أي السير في الظلمة تقليلها، فكان أفضل، هذا في حق الرجال، أما النساء فإني يصلي في بيوتهن أول الوقت، ويؤخر في ذلك الشابت والمعاثر، لاسيما في هذا الزمان الذي ظهر فيه الفساد في البر والبحر.

وكذلك اجماع في مزدلفة فجر يوم النحر، يصلي الفجر بغنس في أول الوقت، ليتسرع لواجب الوضوء الذي يبدأ بطلوع الفجر الثاني يوم النحر وأخبره طلوع الشمس منه، لأن الوقوف واجب من واجبات الحج.^(٦)

ودعب جمهور الفقهاء^(٧) إلى أن التخليس - أي السير في الظلام - أفضل، لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر مثل قعاب نصر وبيهن، ثم ينقلن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الخلس»^(٨)

(١) حديث: «أشعروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» . والمراد به أبو داود والترمذي واللفظ له وقال هنا حديث حسن صحيح قال الحافظ ابن حجر في فتح: رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد إسناد أبي داود ٢٩٤٦ ط استابور، ونسخة الأعمدي ١٧٧/١ - ١٧٩ نشر المكتبة العلمية، وضع البري ١/ ١٠ ط العلمية.

(٢) حاشية الطحاوي على المرقا ص ٩٨، وابن حبان ١٧٨/٢ ط الأثر، وبتبع المستدرك ١٣٥/١

(٣) بلغا السالك ٧٣/١، والإقناع ٣٧٨/١ - ٣٧٩، والنفى ١٠٥/١

(٤) حديث عائشة رضي الله عنها: «كن نساء المؤمنات، أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ١٠ ط العلمية)

(٥) شقة السالك ٧٣/١

(١) المراجع المذكورة للحنفية والشافعية في أوقات الصلاة.

(٢) حديث: «أبردوا بالطهر فإن شدة الحر من فيح جهنم» . سبق لفرجه (ق ٨)

(٣) والعلامة ترى أن هذا إما / يكن هناك ضوابط لوقت الصلاة وطورها

(٤) شقة السالك ٧٣/١

فلا يعيده، لأنه صلاة في وقته وضوء، وعند الجمهور بعد الزور والعشاء. أما الزور فلأنه صلاة في غير وقته، وأما العشاء فلأنه صلاة بغير وضوء^(١).

أما نهاية وقت الزور فهو طلوع الفجر الصادق لا نعلم خلافاً في ذلك، لحديث: «إن الله زادكم صلاة...» الذي تقدم ذكره^(٢).

ب- أما العبدان فوقهما بعد طلوع الشمس وارتفع معها قد رمح أورعيس، ويختلف وقتها باختلاف الأماكن.

وأما نهاية وقتها فزوال الشمس من وسط السماء، وهذا لا نعلم فيه خلافاً.

٢١ - أما السن التي خا وقت معين وتسمى السن الراتبة المؤكدة التي تطلب كل يوم، فعند أبي حنيفة وأصحابه: اثنا عشرة ركعة في اليوم واللييلة، وهي ركعتان قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وركعتان بعده، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وفي يوم الجمعة يصلي أربع ركعات قبل الجمعة، وأربعاً بعدها فتكون الركعات المطلوبة في يوم الجمعة أربع عشرة ركعة، بخلاف سائر الأيام، فإن المطلوب فيها في كل يوم اثنا عشرة ركعة.

والأصل في هذه السن ما روي عن عائشة رضي الله عنها من قوله ﷺ: «مَنْ ذَابَرَ عَلَى اثْنِي عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»؛ وركعتين قبل الفجر، وأربع قبل الظهر،

الزور هو يعينه مبدأ وقت العشاء، وهو مغيب الشفق الأبيض، إلا أنه لا يصلي الزور قبل العشاء للترتيب اللازم بينهما. وذهب الصالحان إلى أن مبدأ وقته بعد صلاة العشاء، وهو مذهب جمهور الفقهاء^(٣).

استدل أبو حنيفة بتدليل معقول، وهو أنه لو لم يصل العشاء حتى طلوع الفجر، لزمه قضاء الزور والعشاء بالتتابع، ولو كان وقته بعد صلاة العشاء لم يلزمه قضاء الزور، لأن لم يشغل وقته، لأن وقته بعد صلاة العشاء، وهو لم يصلها، ويستحيل أن تشغل ذمته بصلاة الزور بدون فعل العشاء، فدل ذلك على أن وقته هو وقت العشاء.

واستدل الجمهور بقوله ﷺ: «إِنْ أَفْهَ زَادَكُمْ صَلَاةً فَصَلُّوهَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ: الزُّورِ، الزُّورُ»^(٤) وكلمة (بين) في الحديث تدل على أن الزور بعد العشاء.

والخلاف بين الجمهور وبين أبي حنيفة حقيقي، بظهور أثره في حال ما إذا صلى العشاء بغير وضوء ناسياً، ثم تروأ وصلى الزور، ثم تذكر أنه صلى العشاء بغير وضوء، فعند أبي حنيفة يعيد العشاء دون الزور، لأنه صلى العشاء بغير وضوء، أما الزور

(١) انظر حاشية فطحططوي على ما في الصلاح ص ٢٨٨، وابن حارسين ١/ ٢١١، ٢٤٧، وجوامع الإكليل ١/ ٧٤، واللبوي ١/ ٢١١، والفتي ٢/ ٦٦١.

(٢) حلت ١/ ٢١١، فإن الله زادكم صلاة فصلوها فيما بين العشاء إلى صلاة صبح الزور الزور... روي بعد طرق منها ما أخرجه أحمد وظهر في في الكبير من حديث أبي بصير القناري، قال القسبي: له إسنادان عند أحمد، أحدهما ربه ورجال الصحيح هذا من إسحاق القسبي شيخ أحمد وهو ثقة (جميع الزوائد ٢/ ٢٢٩) نشر مكتبة اللطفي، وذهب القرطبي ١٠٨/٢ وما بعده.

(١) ملحق الصنائع ١/ ٢٧٢
(٢) الترمذ الشافعي

وركعتين بعده، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء^(١٦)

وأما الأربع التي بعد الجمعة فدل عليها قوله ﷺ: **وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا**^(١٧)

وذهب مالك إلى أن المطلوب أن تصل ركعتي النحر. قال: وتأكد لمن قبل الظهر وبعد الظهر، وبعد المغرب والعشاء فلا حد في الجمع، ويكفي في تحصيل المبدأ ركعتان.

وذهب الشافعي وحاشا له إلى أن المستوفى من الصلوات عشر ركعات: ركعتان قبل الصبح، وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعد الظهر، وركعتان قبل المغرب والعشاء^(١٨). الحديث ابن عمر رضي الله عنهما: **وَحَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ**^(١٩).

(١٦) حديث: **مَنْ كَثُرَ عَلَى نَفْسِهِ عَشْرَةُ رَكَعَاتٍ: أَرْبَعُ الرُّبُعِيَّاتِ (٣٧٣/٢) ط الخليلي، والبيهقي ٣٦٠/٥، ٣٦١ ط القصبة المصرية، وابن ماجة ٣٧٤/١ ط الخليلي من حديث عائشة رضي الله عنها برزوها وإسناده حسن كما قال البيهقي وصحبه وشيخ الألبان وأحمد الأصبغ ١١٧٣/٢ نشر الشافعي. وشرح ابن كثير شعب الأثر ١١٧٣/٤ وفي كتاب من لم يحضره ولي أمره أبي موسى رابن عمر. نقل الترمذي وحدث أم حنيفة من طريق عتبة حديث حسن صحيح**

(٢١) حديث: **مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَعَالِيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا** أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برزوها (صحيح مسلم ١٠٠/٣ ط الخليلي) وأثره في الدعاء ٢٨٤/١

(٣) الإقناع ٣٩٠/١ - ٣٩١ ط الخليلي، وشمس السالك ٣٧٤/١

(٤) حديث: **بَيْنَ عَمْرٍو وَحَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ**

٢٢ - أما المندوب عند الجمعة فأربع قبل العصر وقبل العشاء. وبعد. وست بعد المغرب^(٢٠) وذهب الشافعي إلى أن غير المؤكد أن يريد ركعتين أو ثلث ظهر وبعد الظهر، ويسبب أربع قبل العصر، وأثنان قبل العشاء. وتخصيه ورئي بنية المذاهب الرجوع إلى المندوب من الصلوات في (باب البرق).

أوقات الكراهة

أولاً - أوقات الكراهة لأمر في نفس الوقت عدد أوقات الكراهة:

٢٣ - ذهب الحنفية والشافعية وأحاشا إلى أن عددها ثلاثة: عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع بسفح الرمح^(٢١) ورمحين، وعند استوائها في وسط السماء حتى تروب، وعند امغرازها بحيث لا تنعكس العين رؤيتها إلى أن تغرب. ومنشئ الشافعية لصلاة بمكة ويوم الجمعة كما يأتي^(٢٢).

وأما كانت هذه الأوقات أوقات كراهة، وأن الشمس تطلع ونسوي ونصفر بين قرني الشيطان فتكون الصلاة في هذه الأوقات تنبها بمن يعدون الشمس، لأنهم يعدونها في هذه الأوقات. يدل على ذلك ما أخرجه مالك في الموطأ: **إِسْنَانِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لَشَمْسٍ طُلُعَ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْتَفَعَا، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ**

- ركعتان - المغرب البخاري (صح مسلم ٢٨٤/٢ ط السالك)

(١٦) السالك ٢٨٠/١

(٢١) ابن عثيمين ٢٤٦/١، والمصنف ٥٥٣/١، والبيهقي على الإقناع ١٠٩/٢ وأما

يخرج إليهم عمر ليخطب فيهم ، ولم ينكر عليهم ذلك .

٢٤ - ولا يعلم خلاف بين الفقهاء في كراهة التطوع المطلق في هذه الأوقات . أما السنن ، فقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى كراهتها^(١) لحديث عقبة بن عامر : ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهاه أن يصلي فيهن ، أو أن يقرأ فيهن موطأ : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس ، وحين تضيف الشمس للغروب - أي حين تغيب - حتى تغرب^(٢) . والمراد بغير الموطأ في الحديث صلاة الجفوة ، لا الدفن ، لأن الدفن في هذه الأوقات غير مكروه .

وعن مالك رواهان : إحداهما إباحة السنن في هذه الأوقات ، إلا تحية المسجد فإنها مكروهة عنه ، والثانية : كراهة السنن مطلقاً في هذه الأوقات .

وحجته على الرواية الأولى : أنه ورد في هذا الموضوع دليلان متعارضان يمكن الجمع بينهما (أحدهما) حديث عقبة المار ذكره ، والذي يدل على كراهة الصلاة أي صلاة كانت في هذه الأوقات . (ثانيهما) قوله ﷺ وإذا قرأ أحدكم عن الصلاة أو غُسل فليصلها إذا ذكرها^(٣) ، فإن هذا الحديث يدل على جواز الصلاة في كل وقت عند التذكير . وأشار ابن رشد إلى أنه يمكن الجمع بين

قآلهما ، فإذا زالت فلوغها ، فإذا دنت للغروب قآرتها ، فإذا غربت قآرتها ، وبني رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات^(٤) .

وذهب المالكية إلى أن عدد أوقات الكراهة اثنان : عند الطلوع وعند الاصفرار . أما وقت الاستواء فلا ذكره الصلاة فيه عندهم ، وحجتهم في ذلك عمل أهل المدينة ، لأنهم كانوا يصلون في وقت الاستواء ، وعمل أهل المدينة حجة عند مالك ، لأن المدينة موطن الرسول ﷺ وأصحابه ، والوحي كان ينزل بين ظهرانيهم ، فلو صح حديث عقبة بن نافع الذي سنذكره فيما بعد ، والذي يدل على النهي في وقت الاستواء ، لعمدوا به^(٥) .

وذهب الشافعية إلى أن الأوقات الثلاثة مكروهة إلا في مكة ، وإلا يوم الجمعة عند الاستواء . أما في مكة فنقلوه ﷺ : دها نبي هيد مناقب لا تفتنوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار^(٦) .

وأما يوم الجمعة عند الاستواء فلأن المسلمين كانوا يصلون في خلافة عمر في وقت الاستواء حتى

(١) حديث ٥٠٠ : إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان . أخرجه مالك في الموطأ واللقط له والنسائي وابن ماجه ، ولا الخلاف فهو صحيح . استشهد برسل ووجهه كانت الموطأ ٢١٩/١ ط الحلي ، ومنه حسامي ٢٧٥/١ ، ومن ابن ماجه ٢١٧/١ ط الحلي .

(٢) بداية الجهد ٥٢/١

(٣) المجموع على الإقناع ١٠٩/٢ ومعهما .

وحديث : جاءني عبد مالك لا سموا أحدا طاف . . . أخرجه الترمذي والبيهقي من حديث جبير بن مطعم وصححه ابن الترمذي ٢٢٠/٣ ط الحلي ، وشرح المست ٣٣١/٣ نشر المكتب الإسلامي .

(١) بداية المسالك ٣١٥/١ وما بعدها

(٢) حديث عقبة بن عامر . ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهاه أن يصلي . . . أخرجه مسلم (صحيح مسلم ٥٦٨/١ ، ٥٦٩ ط الحلي)

(٣) أخرجه مسلم (١٧٢/١) ط الحلي .

عقبة آثار ذكره. ودليلهم على صحة صلاة الجاهل وسجدة التلاوة مع الكراهة: أن ما وجب في وقت ناقص يؤدي في الناقص مع الكراهة، وما وجب في كامل لا يؤدي في الناقص. ومن أجل ذلك صح عصر اليوم مع الكراهة، إذ أدى في وقت الأصغر، لأنه وجب في ناقص يؤدي كما وجب، ولم يصح عصر أمس إذا أداه في وقت الأصغر، اليوم، لأنه وجب في كامل فلا يؤدي في الناقص.^(٢١) وذهب جمهور الفقهاء إلى جواز قضاء الفائت في هذه الأوقات الثلاثة. تحدث: إذا رُفِدَ أحدكم عن الصلاة لم يغفل عنها فليصلها إذا ذكرها، دل الحديث على جواز قضاء الفائت في كل وقت عند التذكر.^(٢٢)

ثانياً: أوقات الكراهة لأمر في غير الوقت

٢٦ - وهي عشرة أوقات، كما ذكره ابن رجب في: وأصلها ابن عباس رضي الله عنهما، في ثيف وثلاثين موضعاً، أهمها:^(٢٣)

الوقت الأول: قبل صلاة الصبح.

٢٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى كراهية التفتل قبل صلاة الصبح إلا بسنة الفجر. وذهب المالكية إلى أنه يجوز أن يفتل الور إذا كان من عادته أن يفتل بالليل، فلم يفتل حتى طلع الفجر.

واستدل الجمهور على كراهة التفتل قبل صلاة الصبح بقوله ﷺ: «يُفْتَلُ شَاهِدُكُمْ عَائِدُكُمْ».

الحديثين، بأن نستثني من الصلوات المهي عنها في حديث عقبة السري، ويكون النهي منعاً على الفرائض. أما السري فليست منهيها عنها.

وحجة مالك على إرواية الثانية، وهي كراهة النسي في هذه الأوقات. حديث عقبة الذي يدل على كراهة الصلاة مطلقاً فيها.^(٢٤)

وأجاز الشافعية صلاة التكيف ونحوه المسجد إذا دخل المسجد لا لغرض أن يصليها، بأن دخل المسجد لغرض حاجة، ثم صلى تحية المسجد.^(٢٥) وأجاز الحنابلة ركعتي الطلوع

٢٥ - وأما حكم صلاة الفجر والواجب في هذه الأوقات، فقد ذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز قضاء ما فاتته في هذه الأوقات، لحديث آثار ذكره، والذي يدل على النهي عن الصلاة فيها مطلقاً.

ولا يجوز صلاة الجنترة إذا حضرت في غير الوقت المكروه. ثم أخرجت الصلاة عليها بدون علم إمام الوقت المكروه. ولا يجوز سجدة ثلاثة قبل ابتداء أو سمعت في غير الوقت المكروه، ثم سجد هذا التالي أو السامع في الوقت المكروه. أما إذا حضرت الجنترة في الوقت المكروه، ثم صلى عليها في هذا الوقت، فهي صحيحة مع الكراهة.

ومثل ذلك سجدة التلاوة إذا نلت آيتها في الوقت المكروه، ثم سجد هذا الثاني أو السامع في هذا الوقت، فإنها تصح مع الكراهة.

ودليل الحنفية على عدم صحة صلاة الجاهل، إذ حضرت الجنترة في الوقت غير المكروه، ثم أخرجت الصلاة عنها إلى الوقت المكروه: حديث

(٢١) ابن رجب ٢/١٠٩.

(٢٢) بداية المجتهد ٢/١٠٩، ومجمعها، والمجموع على الإتيان

١٠٩/٢، ومجمعها، وفي ٢/١٠٩ ومجمعها.

(٢٣) ابن رجب ٢/١٠٩.

(٢٤) بداية المجتهد ٢/١٠٩.

(٢٥) المجموع على الإتيان ١٠٩/٢، ومجمعها.

وذهب الحنابلة إلى جواز الإتيان سنة الفجر بعد صلاة الصبح، إذا نسيتها ولم يندكرها إلا بعد صلاة الصبح، لما روي عن قيس بن فهذ قال: وخرج رسول الله ﷺ فأنهت الصلاة، نصبت معه الصبح، فوجدني أهلي، فقال: مهلا يا قيس أصلا أنت معاً؟ قلت: يا رسول الله إني لم تكن ركعت ركعتي للفجر قال: فلا إذن^(١)، ظن النبي ﷺ أن الرجل يصلي الصبح بعد أن صلاة معه، فأنكر عليه، من علم أنه يصلي سنة الفجر، ينكر عليه. ودنه ﷺ فقص سنة الظهر بعد العصر، وسنة الفجر في معناها^(٢).

الوقت الثالث: بعد صلاة العصر:

٢٩ - ذهب استنبة والمالكية والشافعية إلى كراهية النفل النطق بعد صلاة العصر، لحديث الشيخين الذي تقدم: «لا صلاة بعد صلاة العصر»^(٣). وذهب الحنابلة إلى جواز قضاء سنة الظهر بعد صلاة العصر، لأن النبي ﷺ صلى صلاة الظهر بعد صلاة العصر^(٤).

الوقت الرابع: قبل صلاة المغرب:

٣٠ - ذهب الحنفية والمالكية إلى كراهية النفل قبل صلاة المغرب، لقوله ﷺ: «بين كل أدائين صلاة»^(٥).

ولا تصلوا بعد الفجر إلا تسجدتين^(٦).
إني لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر^(٧).

الوقت الثاني: بعد صلاة الصبح:

٢٨ - اتفق الفقهاء على كراهية النفل نطقاً وهو ما لا يوجب له به صلاة الصبح^(٨)، لما رواه الشيخان أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس»، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس.

وذهب الشافعية إلى جواز أدائها في صلاة لها سبب، كالكسوف والاستسقاء والظواق، وسواء أكانت سنة فرضاً أم نفلاً، لأنه ﷺ صلى بعد العصر ركعتين وقال: «وما لكأن بعد الظهر»^(٩).

(١) حديث: «بلغت بكم غايكم، ولا تصلوا بعد الفجر إلا تسجدتين» أخرجه أبو داود والبيهقي والزيماني من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: حديث ابن عمر حديث فرقت لا نعرفه إلا من حديث ثقات من موسى وروى عنه غير واحد وذكر البرقي طرقاً أخرى للحديث من غير طريق ثقات من موسى، وقال: وكل ذلك ينكر عن النبي في قوله «لا تعرف إلا من حديث ثقات».

ورسل على ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم واللفظة من حديث حمزة، وكان رسول الله ﷺ يطلع العصر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين، وهذا ما روى ابن عمر، كما قال فرطني: «ينفذ وقد صلى بعد العصر لا يصلي إلا ركعتي الفجر» (رسن في الرد ٢٨٨/٢ ط استنبول، ومسن برقمي ١٧٩/٢، ٢٨٠ ط الخليل، وفتح الباري ٤٨٨/٣ ط البقعة، وصحيح مسلم ٥٠٠/١ ط الخليل، ونعت، لوك ٢٥٥/١، ٢٥٦).

(٢) الشافعية شرح مختصر بغداد في الطلعة الأربعة ٤٠/٢، وابن عابد ٢٥٤/١، والإقناع ١١٠/٢، والشمس ٤١٧/١، ولفظة المال ٧٣/١.

(٣) انظر جمع المسائل.

(٤) البيهقي في الطلوع ١٠٠/٢، وأخذت أخرجه البخاري في ١٠٠/٢.

(١) حديث قيس بن فهذ وخرج رسول الله ﷺ وأخرجه الترمذي ٢٨٥/٢ ط الخليل، وأحكام ٣٣٩/١، ٣٤٠ ط وفاء المعارف الطبرية، وصحاح ورواه الذهبي.

(٢) الشافعية ٧٥٧/١.

(٣) من هابدين ٢٥٤/٢، وسابغها، والشرح الصغير ١٠٤/١، والطبري رتب ٢١١/٢.

(٤) الشافعية ٧٥٥/١.

الوقت الخامس : عند خروج الخطيب حتى يخرج من صلاته .

٣٦ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى كراهة التعلل عند خروج الخطيب إلى المنبر ، لقوله ﷺ : «إذا قلت لصاحبك تعصب - والإمام يخطب» . فقد أفتوا^(١) : دل الحديث على أن من يأمر غيره بالاعتصام - كان أمره لعوام من الكلام مبيها عنه ، فإذا كان الأمر بالإعتصام - وهو أمر به فردود - لعوام من الكلام مبيها عنه ، كان التعلل لعوام من الأعمال مبيها عنه ، أنصف إلى ذلك أن التعلل يشوبه الذم ، إلى الخطيب الذي هو واجب ، فلا يترك الواجب من أجل لعل

واستثنى الشافعية والحنابلة تحية المسجد لمن دخل والإمام بخطب ، فأما زوال العمل ركعتين^(٢) لحديث حابر قال : جاء سلسك الغطاس في يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب فجلس ، فقال له : «ما شئت» ثم فارقه ركعتين ونحو : فيها^(٣) .

الوقت السادس : عند الإقامة .

٣٧ - ذهب الحنفية إلى كراهة التعلل عند الإقامة للصلاة المفروضة ، إلا أنه الصحر إذا لم يجب الموت المشقة ، أما إذا خاف فوثها تركها ، وإنما كره التعلل لقوله ﷺ : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة» إلا

(١) حدث : «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة تعصب - والإمام يخطب فقد لغو» وأخرج البهاري مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه دفعه البهاري ١٤٤/٢ ط الشافعية

(٢) أمر غاب عن ٢٤٥/١ وما بعدها ، والفتح المختصر ١/٢٢٢ ، وفتح مجي ١/١٦٩ ، وفتح ٢/٢٩٨ ط الزبيدي

(٣) حديث حابر . وقال حله شريك الخطابي : «أخرجه مسلم بصحيح مسلم ٤٩٠/٢ ط الحاشي

إلا المغرب»^(١) وأما بالأذانين : لأذان والإقامة . بين أذان الصبح وإمامة سنة الفجر ، وبين أذان الظهر وإمامة سنة الظهر الصلبية ، وبين أذان العصر وإمامة أربع ركعات مندوبة عند الحنفية ، وبين أذان العشاء وإمامة أربع ركعات مندوبة عند الحنفية إلا المغرب لعصر وقته

وقال الشافعية : صلاة ركعتين قبل المغرب سنة على الصحيح كما قال النووي ، للأمر به في حديث أبي ذؤيب وصلى قبل صلاة المغرب ركعتين^(٢) ، وقال الحنابلة : هما جائزتان . وليستما سنة^(٣) .

كما استدلوا أيضاً برواه مسلم عن أبي بن كعب : «كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدأوا السور»^(٤) ، في ركعتين ركعتين حتى ينال الرجل المغرب فيحمل السجدة ، فحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها^(٥) .

(١) حديث : «بين كل أذانين صلاة لا المغرب» أخرجه السديد وطبرقي والبيهقي في مسند أبي طريف حسن بن عبد الله القدوري من حديث حمزة بن عطاء : «أن عبد كل أذان ركعتين صلاة المغرب» ورواه الطبراني في مسنده وقال : لا تمام من روجه من أبي هريرة إلا حبان بن عبد الله وهو رجل مشهور عن أهل البصرة لا بأس به . والسنن الكبرى للبيهقي ١/١٧٤ ط الهدى . ومذهب الزائدة ١/١٤٠ . ومعدة خفري ٢/١٢٨ ط الميرزا

(٢) الحديث أخرجه البهاري ٢٩/٢٢

(٣) المراجع الشافعية ، وفتح ٢/٢٩٨

(٤) أي أسرج كل واحد منهم إلى عمود من أعمدة المسجد لصلاة الركعتين

(٥) الفقيه ١/٢٦٦

وحديث : «كنا بالمدينة» فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب أخرجه مسلم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه (صحيح مسلم ٢٢٢/٢ ط الفقيه) .

شرع فيها لا تنعقد، ويستوي في ذلك، سنة الصبر
وغمر هاسن الس، للمحدث لساني^(١)

الوقت السابع : قبل صلاة العيد وبعدها:

٣٣ - دعت الحنفية إلى كراهة التنفل قبل صلاة
العيد في المنزل والمسجد، وبعده الصلاة، يكره التنفل
في المسجد، ولا يكره في المنزل، لأن النبي ﷺ
وكان لا يصلي قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى
المنزل صلى ركعتيه^(٢)

وذهب الحنابلة إلى كراهة التنفل قبل صلاة
العيد وبعدها

وذهب المالكية إلى كراهة التنفل قبلها وبعدها
في المصلى في المسجد^(٣)

وذهب الشافعية أنه لا يكره التنفل قبلها
ولا بعدها عند ارتفاع الشمس لعبر الإمام^(٤)

الوقت الثامن : بين الصلاتين المجموعتين في كل
من عرفة ومزدلفة

٣٤ - ذهب الفقهاء إلى كراهة التنفل بين الصلاتين
المجموعتين جميعاً في عرفة، والمجموعتين جمع
تأخير في مزدلفة، وإذا جمع الإمام بين الظهر

المكسوبة،^(١) واستثنى من الحديث أنه إذا دخل المسجد فوجد
أخوه في المسجد

وذهب المالكية إلى أنه إذا دخل المسجد فوجد
الإمام يصلي الصبح، فوجد رجل معه في صلاته،
ويترك صلاة الصبح، وإن كان خارج المسجد، فإن
خالف أن يعينه الإمام بركعة ترك سنة الفجر ونضاه
بعد طلوع الشمس، وإن لم يجد أن يعينه الإمام
ركعة أتى بالسنة خارج المسجد^(٢)

والغمر في بين كونه خارج المسجد وكونه داخله
أنه إذا كان داخل المسجد وصلى مع الصبح،
والإمام يصلي الصبح، كانا صلاتين معاً في موضع
واحد، ويكونان معاً مع الإمام، فهو يصلي معاً،
والإمام يصلي ركعتيه وهو مني عنه، فأروي عن
أبي حنيفة عن عبد الرحمن قال: سمع قوم الإقامة،
يقسمون يصلون، فخرج عليهم رسول الله ﷺ
فقال: «أصلتان معاً أصلتان معاً» وذلك في
صلاة الصبح في الركعتين البتة قبل الصبح^(٣)

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا أقيمت
الصلاة فلا شرع في صلاة نافلة وسرورة، ولو

(١) حديث: «إذا أقيمت صلاة فلا صلاة ولا مكسوبة» أخرجه
مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (صحيح
مسلم ٤٩٣/١ ط الحنفية)
(٢) أخرجه الصبر ٤٠٩/١

(٣) حديث أبي سعيد بن عبد الرحمن قال: «سمع قوم الإقامة يقولون
هؤلاء» أخرجه مالك في الموطأ وقال من عند الثوري
بجانب الرواية من مالك في الموطأ هذا الحديث، وقال عبد العار
الأرميني وطه حبيب صاحب الأصول: في إسناده أيضاً ترمذي بن
مسدد بن أبي نصر، وهو حديث ضعيف، ولكن له في حقه
بسنده الموطأ للإمام مالك ١٩٨/١ ط عيسى الحنفية، جمع
الأصول ٢٢/١

(١) التلخيص للصبر ١٠٩/١ ط دار المعارف والتلخيص على
الخطوط ١٩٩ ط دار المعرفة، وكتف القناع ١٥٩/١، والشمس
٣٨٨/٢

(٢) حديث: «أن نهي ﷺ كان لا يصلي قبل العيد» أخرجه
أبو ماجة من حديث أبي سعيد الخدري قال الحافظ بر حبر
إسناده حسن، وقال الحافظ البوصيري في الزوائد: إسناده
صحيح ورجاله ثقات (سنن ابن سعة ١٩٩ ط الحلبي، وضع
الطبراني ١٧٩/٣ - المصنف)

(٣) أخرجه الصبر ١٨٩/١، والشمس ٢٨٨/٩
(٤) الخطوط ٣٠٨/١

حكم الصلاة في غير وقتها

تأخير الصلاة بلا عذر :

٣٦ - لا يعلم خلاف بين الفقهاء في أن تأخير الصلاة عن وقتها بدون عذر ذنب عظيم ، لا يرفع إلا بالتوبة والتندم على ما فرط من العبد ، وقد سمي النبي ﷺ من فعل ذلك بأنه مفرط أي مقصر ، حيث قال : « ليس التفريط في النوم ، إنما التفريط في اليقظة » .^(١)

٣٧ - أما تأخيرها بعذر النسيان ، فلا تعلم خلافا بين الفقهاء أيضا في أن العبد غير مؤخذ على هذا التأخير لقوله ﷺ : « رُفِعَ عَنِّي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .^(٢)

٣٨ - وأما تأخيرها بعذر النوم ، فالذي يفهم من قوله ﷺ : « ليس في النوم تفريط » ، إنما التفريط في اليقظة ، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصليها إذا ذكرها .^(٣)

إن النوم الذي يترتب عليه تأخير الصلاة عن وقتها لا يؤخذ عليه العبد ، ولا يعتبر مفرطا ، وقد نام النبي ﷺ عن صلاة الصبح في حديث الترمذي^(٤) عن أبي قتادة قال : « صرنا مع

والعصر بعرفة ، يصلي الظهر والعصر في وقت الظهر ، ويترك سنة الظهر البعيدة ، ومثل ذلك المغرب والعشاء . فيصلي المغرب والعشاء في وقت العشاء ، ويترك سنة المغرب البعيدة ، لأنه ﷺ لم يتطوع بينها .

قال القرطبي : فأما انفصل بين الصلاتين بعمل غير الصلاة ، فقد ثبت عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ لما جاء السؤلة تزل فتوضأ ، فأسبغ الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة فصلّى المغرب ، ثم أراح كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلّى ، ولم يصلي بينهما .^(٥) وقال ابن المنذر : لا أعلم خلافا في أن السنة إلا يتطوع بين الصلاتين .^(٦)

الوقت التاسع : عند ضيق وقت المكتوبة :

٣٥ - لا يعلم خلاف بين الفقهاء في أنه يحرم التنفل عند ضيق وقت المكتوبة ، فإذا ضاق وقت الظهر مثلا ، ولم يبق منه إلا ما يسع صلاته ، حرم التنفل ، لما في التنفل من ترك أداء الصلاة المقررة والاستغفال بالتنفل ، وصرح المالكية والخانبة بأنه لا تتعذر تأفلة - ولو دابة - مع ضيق الوقت .^(٧)

(١) حديث « ليس في النوم تفريط » إنما التفريط في اليقظة . أخرجه أبو داود والترمذي واللفظه . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأصل الحديث أخرجه مسلم مقولا (سنن لأحمد) ١/ ٣٣٥ ، ٣٣٥ ط الخليلي ، وسنن أبي داود ١/ ٣٠١ ط عزت عبد صالح ، وصحيح مسلم ١/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ ط الخليلي .

(٢) حديث : « رُفِعَ عَنِّي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . سنن أبي داود في مصطلح «هبة (ص) ٣٩ .

(٣) حديث : « ليس في النوم تفريط » . سبق تحريجه (ص) ٣٦ .

(٤) الترمذي : أنزل النوم للساكنين في مكان الاستراحة آخر الليل ، ثم وعظرون بعد ذلك .

(١) حديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ لما جاء السؤلة ... أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٢٨٠ ط السفة)

(٢) تفسير القرطبي ٢/ ٤٢١ ، ٤٢٢ في العصر ترقه تعالى : « فإذا أقدمت من عرشك في المسألة الحقة عشر ، وبداية السجدة ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وكتشاف السجدة ٢/ ٤٢٢ ، والظاهر المختار دهر المختار ١/ ٨٨٥ ، ورواه السجدة وساعة الطحطاوي من ١٣٩

(٣) كشف القناع ١/ ٢٦١ ، وبداية السجدة ٢/ ١١١ ، وابن عديم

١/ ٤٨٣ ، والمطلب ٢/ ٦٦

السفر أو المطر، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الجمع بمذخر السفر أو المطر^(١) لما رواه الشيخان عن ابن عمر قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا عجل به السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء»^(٢). وروى الشيخان عن أنس بن مالك قال: «كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس - أي قبل أن تزول الشمس عن وسط السماء - أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل، فجمع بينهما، فإن رابت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب»^(٣). دل الحديث الأول على أن النبي ﷺ إذا كان صافراً، وأسرع في السير، ليصل إلى غرضه في الوقت المناسب، أخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء. ودل الحديث الثاني على أنه ﷺ إذا ابتدأ السفر قبل دخول وقت الظهر، أخر الظهر وجمع بينها وبين العصر، وإذا ابتدأ السفر قبل دخول وقت الظهر، صلاها ثم صافراً، ولم يجمع بينها وبين العصر، ومستدل بجمهور أيضاً بالأحاديث الواردة في الجمع بين الصلاتين للسفر وغيره.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في عرفة ومزدلفة، في اليوم التاسع من ذي الحجة، فيجمع الإمام بين الظهر والعصر جمع تقديم، بأن يصلي الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفات، ويجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير بمزدلفة فيصل المغرب

رسول الله ﷺ ليلة، فقال بعض القوم: أو غرئت بنا يا رسول الله، قال: أخافت أن تنموا عن الصلاة، قال بلال: أما أوقفكم؟ فاضطجعوا، وأسند بلال ظهره إلى راحته، فبينما عنه فنام، فاستيقظ النبي ﷺ وقد صلى جميع حاجب الشمس فقال: يا بلال أين ما كنت؟ فقال: ما كنت على نومة مثلاً فقط، قال: إن الله يقض أرواحكم حين شاء، ووردها عليكم حين شاء، يا بلال هم كانوا الناس بالصلاة، فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس، وابتاحت، قام فصلى بالناس^(٤) غير أنه بينهم من هذا الحديث أنه إذا غلب على ظنه أنه لو نام ففوت الصلاة بكلت أحدًا بإيقاظه، وهو مبهم من مذهب الحنفية والمالكية^(٥). وقد قال الحنفية: إنه بكرة النوم قبل صلاة العشاء، وهو مذهب مالك والشافعية وأحمد، لحديث أنه ﷺ «كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها»^(٦).

وفي قول للشافعية بكرة النوم قبل الصلاة في جميع الأوقات، والظاهر عندهم كراهة النوم بعد دخول الوقت، أما قبل دخوله فيجوز عندهم^(٧).

٣٩ - ما تأخير الصلاة عن وقتها، أو تقديمها بعذر

(١) حديث أبي صالح بسند صحيح عن رسول الله ﷺ: «... أخرجه البخاري ورواهه أبو داود وابن ماجه وفتح بخاري ٦٦٢، ٦٦٣ ط الطيفي، وسنن أبي داود ٢٠٧/١ ط عزت عبد الحميد».

(٢) حاشية ابن عثيمين ٢٤٦/١، ولفظ السالك في أوقات الصلاة ٩٢٢/١ وما بعدها.

(٣) حديث... ودل النبي ﷺ بكرة النوم قبلها... أخرجه البخاري (الفتح ٤٩١/٢ - ط المصنف) ومسلم (٤٤٧/١ ط الحلي).

(٤) رد المحتار ٢٤٦/١، وشرح المحلى عن الشافعي ١١٥/١.

(١) حرام الإكثار ٩٢/١، وإكمال ١١٩/٢، والفتي ٥٠٩/١.
(٢) حديث أنس بن عمر أخرجه البيهقي والفتح ٥٧٩/٢ ط الطيفي.
(٣) مسند ٤٨٩/١ ط الحلي.
(٤) حديث أنس بن مالك أخرجه البخاري والفتح ٥٨٢/٢ ط الطيفي، ومسلم (٨٩/١ ط الحلي).

الأوقات الخمسة، كسكان المناطق لقطبية، فإن هذه المناطق تنقسم في سائر أثنى سنة أشهر، وفي كل دأتم سنة أشهر أخرى، كما يقول الجغرافيون، فهل يجب على سكان هذه المناطق - إن كانوا مسلمين - أن يصلوا الصلوات التي لم يجدوا وقتاً فناء ما أن يقدروا لكل صلاة وقت أو يسقط عنهم هذه الصلوات؟

وكذلك في بعض البلاد القريبة من المناطق القطبية، تأتي فيها فترات لا يوجد وقت العشاء، أو يطلع الفجر بعد مجيب الشفق مباشرة.

وفي بعض المناطق لا تغيب الشمس مطلقاً. ذهب بعض علماء الحنفية إلى عدم سقوط هذه الصلوات عنهم، ويقدرون لكل صلاة وقتاً في السنة الأشهر التي تستمر في سائر ثم يتنازلون للمغرب والشمس والوتر والجبر وقتاً، مثل ذلك السنة الأثني والأخري يقدرون للصبح والمظهر والمغرب وقتاً، باعتبار أقرب البلاد التي لا تنواري فيها الأوقات الخمسة.

وقد استدلوا على ذلك بالفقهاء على إمام الحديث، الذي هو من علامات الساعة الكبرى، فقد أمر النبي ﷺ بالتهديد بها، في الحديث الذي رواه مسلم قال: «ذكر لني ﷺ الدجال ولبه في الأرض أربعين يوم: يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم». قال (الراوي) قلنا: يا رسول الله! رأيت اليوم الذي قالته، فكيف نساقيه صلاة يوم؟ قال: لا، ولكن افقدوا له. أي صلوا صلاة سنة في اليوم الذي هو كسنة، وقادروا لكل صلاة وقتاً.^(١)

والعشاء في وقت العشاء.

واشترط أبو حنيفة لجواز هذا الجمع: أن يكون محرماً بحج لا عمره، وأن تكون هذه الصلاة بجماعة، وأن يكون الإمام في جمع عرفة هو السلطان أو نائبه.

ولم يشترط أبو يوسف وعبد - صاحب أبي حنيفة - أن تكون الصلاة بجماعة، وأجازوا للمحرم بحج أن يصلي صلاة اجمع ولو كان مفرداً، أما الجمع في مزدلفة فلا يشترط فيه غير الإحرام والمكان، وهو مزدلفة.

٤٠ - وقد تضمن مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسألة أمرين: (الأول) أنه يجوز الجمع في عرفة ومزدلفة بالشروط السابقة. (الثاني) لا يجوز الجمع في غير ذلك بعذر سفر أو مطر.

أما الأمر الأول فقليله: أن الدين ركزاً يستلبي ﷻ في حجه. اتفقوا على أنه كان يجمع هذا الجمع المذكور.

وأما الأمر الثاني - وهو أنه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومزدلفة بعذر سفر أو مطر - فقليله: أن الصلوات المفروضة عرفت مؤقتة بأوقاتها بالدلائل المقتطوع به من الكتاب والسنة المتواترة والإجماع، فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بنوع من الاستدلال وخبر الواحد، والسفر أو المطر لا أثر لهما في تأخير الصلاة عن وقتها أو تقديمها عن وقتها.^(٢)

من لم يجد بعض الأوقات الخمسة
٤١ - اختلف علماء الحنفية فيما لم يجد بعض

(١) حديث: «ذكر النبي ﷺ عبد الله بن مسعود في الأرض»

(٢) انظر رد المحتار ٢٥٩/١، وفتح الباري ٢٧٧

عروب الشمس، وإذا كانت مدة الليل في البلاد التي ليس فيها عتمة اثني عشرة ساعة، فيقدر منب الشفق عندهم بساعة ونصف من عروب الشمس، لأن مدة شفاء الشفق في أقرب البلاد إليهم ساعة، وهي تدخل اثنين من الليل، لأن الليل عندهم ثلثي ساعات، والبلاد التي ليس فيها عشاء وليلها اثنا عشرة ساعة، يقدر لعيب الشفق ثمن هذه المدة، وهي ساعة ونصف.

وذهب الشافعية إلى وجوب قضاء العشاء على أهل هذه البلاد، ولا يفسط عنهم^(١) قال ابن عابدس: هذه المسألة نقلوا فيها اختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم: الباقلي والملوب والبرحابي الكبير، وأفتى الباقلي: بعدم الوجوب، وقال: إن الحائز يفتي بالقضاء، ثم وافق الباقلي حينما أرسل إليه من يسأله عن أمعاء صلاة من اضلعت الخمس أكثر من فاجأت الباقلي المسائل، عن قطعت يده أو رجلاه كم فروض وضوئه؟ قال: ثلاث. قال: فكذلك الصلاة، فاستحسن الملوب، ورجع إلى قول الباقلي بعدم الوجوب. أما الكهان ابن المهدي فقد رجح القول بالوجوب، ومنع ما أفتى به الباقلي من القول بعدم الوجوب لعدم المنب وهو الوقت، كما يفسط عمل ليدين عن مقطوعهما.

وقال: لا يثبت متأمل في أبواب الفرق بين عدم على الفرض، وبين عدم المنب وهو الوقت، إلى أن قال: وانقضاء الدليل على الشيء لا يلزم فيه انقضاء هذا الشيء، بخلاف دليل آخر. وقد وجد وهو

وذهب بعض فقهاء الحنفية إلى سقوط الصلوات التي تجدد وقتها، لأن الوقت سبب للوجوب، فإذا عدم السبب، وهو الوقت، عدم السبب وهو الوجوب.^(٢)

وهذا ينطبق على البلاد التي يقصر فيها الليل أربعين ساعة في الصيف، فدليل أن يغيب الشفق الأحمر، يظهر لفجر المصادق فلا توجد وقت للعشاء، والنوتر، لأن أول وقت العشاء مغيب الشفق الأحمر، وقد ظهر الفجر الصادق قبل أن يغيب الشفق.

ذهب حص علماء الحنفية والمالكية إلى عدم سقوط النوتر والعشاء عن أهل هذه البلاد، بل يقدرون لعشاء والنوتر وقتا باعتبار قرب البلاد إليهم. وذهب بعض آخر من علماء الحنفية إلى سقوط البنر والعشاء، وهو الذي مش عليه صاحب موز الإصباح وبجانبه: ومن لم يجد وقتها لم تجب عليه، لكنه خلاف المذهب وما عليه النون.

وذهب بعض المالكية، وهو مذهب الشافعية^(٣) إلى تقدير مغيب شفق أقرب البلاد إليهم، فإذا كان أقرب البلاد إليهم يغيب فيها الشفق بعد ساعة من غروب الشمس، وهذه البلاد في هذه البلاد ثلثي ساعات، فيكون أول العشاء عندهم بعد ساعة من

١- أخرجه أحمد والترمذي مطولا من حديث الثوري بن سفيان الثوري، وقال: منوع. هذا حديث حسن صحيح عريب لا تحرمه إلا من حديث عبد الرحمن بن يزيد عن جابر بن عبد الله أحمد بن حنبل ١٨١/٢ ط المسند، وفي الترمذي ٢٤٠/٢ ط المحلى ٥١٩ ط المحلى.

٢- انظر المختار ورد المختار عليه ١١٢/٢ - ١١٤/٢

٣- طه الطحاك ٧٩/٢، والشيخ ٧١/٢

عن ثوابت عليه الجبار الإسراء، من فرض الله تعالى الصلوات الخمس، وجعلها شرعا عاما لأهل الأمان، لا تغيب بين قصر وفطر.

أوقات

نظر : أوقات الصلاة

أوقاص

التعريف .

١ - الأوقاص : جمع وقص يقصص ، وقد تسكن الذوق ، وأوقص من معناه في الشيء : قصر اعتق ، قال يدي جوف لصدر والكسر يقال : قصصت فقصته أي : كسرت وقصت .^(١)

وقد استعمل في الشرع لما بين التعريضين في أصح زكاة الإبل والبقر والحمير ، وهو ما بين التعريضين في العم والقمر ، وفي البقر خاصة ، وهو واحد الأوقاص

فصلاً في ثلاث المئة أربعين ، فيها شيء إلى أربع مئة وعشرين ، فإذا بلغت مئة وأحدى وعشرين ، فيها ثمانون ، فالثمانون شيء من الأربعين وبين المائة وأحدى وعشرين وقص .^(٢)

أوقات الكراهية

انظر : أوقات الصلاة

(١) إمام الحرمين ، والصدوق ، والقمي ، حاشية (وهي)

(٢) شرح المصنف مع حاشية الدرر ١ : ٤١٣ ط النسخة والنسخة

من المدة ١ : ١٩٤ ط الألفية ، زاد المعاد ٢ : ٢٢٢ ط

الصحيفة ، زبير الحقائق ١ : ٢٢٢ ط دار المعرفة ، وابن عابد

١ : ٢٠٠ ط المبركة

(١) من حاشية ١ : ٢٢٢ ط

(٢) والمصنف في الألفاظ التي تثار أوقات من أقاصد الترمذ

الألفاظ التي يزيد حديث المصنف ، وفي الموضع من الألفاظ

مصرفاً مرجع إليها في بعض الشكوك

الألفاظ ذات الصلة :

أحكام الإجمالي ومواطن البحث :

أوقاص الإبل :

أ- الاشتاق :

٤ - بحث عن الأحكام الخاصة بالأوقاص في مصطلح (زكاة) أي فيما يتعلق منها بركاة البعير، وهي الإبل والبقر والغنم، إذ الأوقاص كلها سبق ما بين الفريقتين من كل الأنعام، والمراد بالفريقتين الصائغ، فما بين كل نصابين يعتبر وقصا. هاء والأوقاص في الإبل على خمس مراتب:

الأولى : الأربعة التي تفصل بين ما تحب فيه الشاة وهي الخمس من الإبل، والشتان وهي العشرة والثلثات شياه وهي الخمس عشرة، والأربع شياه وهي العشرون، وست العناص وهي الخمس والعشرون.

الثانية : العشرة، وهي التي تفصل بين ما تحب فيه ست العناص، وهي الخمس والعشرون، وما تحب فيه ست القبون وهي الست والثلثون.

الثالثة : التسعة، وهي التي تفصل بين ما تحب فيه ست القبون وهي الست والثلثون، وما تحب فيه الحقة، وهي الست والأربعون.

الرابعة : الأربع عشرة، وهي التي تفصل بين ما تحب فيه الحقة وهي الست والأربعون، وما تحب فيه الجذعة وهي الإحدى والستون. وهي التي تفصل أيضا بين ما تحب فيه الجذعة وهي الإحدى والستون، وما تحب فيه بنتا الببون وهي الست والسبعون، والتي تفصل أيضا بين هذه وبين ما تحب فيه الحضان وهي الإحدى والستون.

الخامسة : التسع والعشرون، وهي التي تفصل بين ما تحب فيه الحضان وهي الإحدى والستون،

٢ - الاشتاق : جمع شق، هذا ومع في المصاح وغيره من كتب اللغة أن الشق يفتحون : ما بين الفريقتين، وبعضهم يقول : هو الوقص، وبعض الفقهاء يخص الشق بالإبل، والوقص بالبقر والغنم.

وقر مالك لشق ما يرى من الإبل بالنعيم كالحبس من الإبل فيها شاة، والعشيرة فيها شاتان، والخمس عشرة فيها ثلاث شياه، ولعشرين فيها أربع.^(١)

ب- الضم :

٣ - يقال لما بين الفريقتين أيضا : الضم، وهو في اللغة مصدر ضم، ومن معناه : المحو والإسقاط.^(٢)

وأما عبد الفقهاء فإنه كالوقص، بمعنى أنه الذي يفصل بين الواحد في زكاة البعير، لم يبق كل الأموال، ومنى غنوا لأنه محضه، أي لا زكاة فيه.^(٣)

(١) المصاح والمقاموس وسان العرب مادة شق، والحدود هي نرساله (٢٢٩/١) ط دار الشريعة، والدونة (٣١٠/١) ط المطبعة، وسرايت أحيل (٢٥٧/٢) ط النجاشي، وحاشيت الجمل (٢٢١/٢) ط الشافعي، وروضة الطالب (١٥٣/٢) ط المكتب الإسلامي، وكشاف القناع (١٥٩/٢) ط النصر.

(٢) المقاموس المجمع، والمصاح مادة : ضموا.

(٣) تفسير الخليلي (٢٦٠/١) ط دار المعرفة، وابن عابدين (٢٠٠/٢) ط المطبعة، وكشاف ختام (٨٩/١) ط النصر.

الثاني : التسعة عشر ، وهي التي تفصل بين العدد الذي يجب فيه خمسة أو تسعة على خلاف في ذلك وهو الأربعون ، والعدد الذي يتغير بعده الواجب بزيادة عشرة وهو الستون ، فإنها وقص لا زكاه فيه عدد المائكة والثمانية والخمسة وأربعين يوسف ومحمد من الحنيفة .^(١)

هذا وتذكر كتب الحنيفة ثلاث روايات عن أبي حنيفة في التغير بزيادة عشرة على الأربعين .
مبني ذكرها .

أوقاص الغنم :

١ - لأوقاص في الغنم تكون على النحو التالي :
أولاً : الشياطين ، وهي التي تفصل بين ما يجب فيه ابتداء الواحدة وهي الأربعون ، وما يجب فيه الشاةان وهي الإحدى والعشرون بعد المائة .

ثانياً : التسع والستون ، وهي التي تفصل بين ما يجب فيه الشاةان وهي الإحدى والعشرون بعد المائة ، وما يجب فيه الثلاث الشياه وهي الواحدة بعد المائتين .

ثالثاً : التسع والتسعون ، وهي التي تقع بعد العدد الذي يجب فيه الثلاث الشياه وهو الواحد بعد المائتين وقبل العدد الذي يتغير بعده الواجب بزيادة

وصا يجب فيه ثلاث بنات لبون وهي الإحدى والعشرون بعد المائة عدد من القاسم من المائكة وعند التسعين والخمسة ، إذ زيادة الواحد على المائة والعشرين تؤثر عندهم في تغيير الواجب وأما الحنيفة فقد ذكروا أن زيادة الواحد على المائة والعشرين لا تؤثر في تغيير الواجب ، وإنما يتغير الواجب عندهم بزيادة خمس ، فيستمر أخذ اثنين عندهم إلى أربع وعشرين بعد المائة .
فلمرة الخامسة من مراتب الرقص على هذا القول تكون ثلاثاً وثلاثين .

والذي ارتضاه الإمام مالك أن الواجب بعد المائة والعشرين يتغير بزيادة عشرة ، فإن كان الزائد أقل من ذلك ، فإن المدعي غير بين أخذ لفتين أو ثلاث بنات لبون .^(٢) والتفصيل مع الأدلة وما قيل فيها عند مصطلح (كذا) .

أوقاص البقر :

٥ - الأوقاص في البقر لا تخرج عن عددين :

أحدهما : التسعة ، وهي التي تفصل بين ما يجب فيه تسع أو تسعة ، وهما الثلاثون . وما يجب فيه اثنة أو تس وهو الأربعون ، وهي التي تقع أيضاً بعد العدد الذي يتغير فيه الواجب بزيادة عشرة اتفاقاً وهو الستون . وما فوقها كالتسعة التي بين الستين والسبعين .
وهكذا .^(٣)

المدوي على الرحلة ١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧ ط دار المعرفة ، وروضة الضعيف ١/ ٦٥٦ ط الكتب الإسلامية ، وكتاب التلخيص ١/ ١٩٦ ط البصر .

(١) تبين المصنف ١/ ٢٦٢ ط دار المعرفة ، وحاشية المدوي على ترجمة ١/ ٤١٩ ، ٤٢٠ ط دار المعرفة ، وروضة الضعيف ١/ ١٥٢ ط الكتب الإسلامية ، وكتاب طباط ١/ ١٩٦ ط البصر .

(٢) حاشية المدوي على الرحلة ١/ ٤٣٩ ، ٤٤٠ ط دار المعرفة ، وتبين المصنف ١/ ٢٦٠ ط دار المعرفة ، وروضة الضعيف ١/ ١٩٦ ط الكتب الإسلامية ، وكتاب طباط ١/ ١٨٦ ، ١٨٧ ط البصر .

(٣) تبين المصنف ١/ ١٩٦ ، ١٩٧ ط دار المعرفة ، وحاشية -

ويظهر أثر الخلاف كما جاء في حاشية ابن عبدبر بن - فيس عشت نسعا من الإس - فهلك بعد الخول منها أربعة ثم بسط شي، على الأوب، بسط على التي أربعة أنساغ شاة^(١) هذا وإنما الحاشية فقد ذكرنا أن الأوقاص لا زكاة فيها قولاً واحداً لأن الزكاة إنما تتعلق بالذهب فقط، فلو كان له سبع أيل مفصولة حولا، فخلص منها بعبر، أربعة خمس شاة^(٢).

زكاة أوقاص البقر .

٨ - اختلف الفقهاء في زكاة ما زاد على الأوب من البقر من البقر من ثلثة أوقال - أحدها - أن هذه الزيادة وفص لا زكاة فيها،

وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية وأخباره، وهو رواية عن أبي حنيفة وصاحبه، ودليل هذا القول أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذ إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تسعة أوبيع، ومن كل أربعين تسعة أوب، ففاسوا الأوقاص، فقال: ما أوردني به شيء، وسأسل رسول الله ﷺ إذا قدمت عليه، فلما قدم على رسول الله ﷺ سأله عن الأوقاص فقال: ليس فيها شيء^(٣).

وصورها بيان أن بعض روى سنن، وأن الأصل في الزكاة أن يكون بين كل واحد وقص،

مائة وهو الثلاثون، يستمر بعد ذلك الوقص على سبع وسبعين^(٤).

زكاة أوقاص الإبل

٧ - ذكر الخنيفة والمالكية والشافعية في زكاة أوقاص الإبل قولين

أحدهما - أنه لا زكاة فيها . لأن الزكاة إنما تتعلق بالنصاب فقط، ولأن الوقص يتم بعد النصاب كما هو غرض أنصبة قبل النصاب، ولأربعة أوقافعة بعد الخدمة وقبل العشرة عموم، إذ هي كالأربعة الزائدة قبل الخمس . وهذا القول هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وهو أيضاً أحد قولين في منع المالكية، وقول الشافعية أيضاً في العدة واحتديد^(٥).

الثاني - أنها تركي، وهو قول محمد وزفر من الخنيفة . وهو أصح لأنه قال الذي رجع إليه الإمام مالك، وهو أيضاً قول الشافعي في رواية الشوكلي، ودليل هذا القول حديث ترمذ في أربع وعشرين من الإبل فما فوق من الخمس في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت عاض أو ذو^(٦)، أحدها أن الفرس في النصاب وما زاد . ولأنه زيادة على نصاب دهم يكن شعرا، كزيادة على نصاب القطيع في السرقة^(٧).

(١) تبين المدة التي ١٩٣/٩، وحاشية المصنف على مرسلة

١٤٣/٩، ورواه الطائلي ١٥٣/٢، وكشف القناع ١٩٩/٩

١٩٩/٩، ابن عابد بن ٢٠٠/٩، وصحيفة المدري على المرسلة ١٣٩/٩،

واللهب ١٥٩/٩

(٢) حديث أصح في أربع وعشرين من الإبل، والمصرحة

البحاري في الفتح ٣١٧/٣ ط الباقية

(٣) ابن عابد بن ٧٠/٩ ط كسر به . وحاشية المدري على مرسلة

١٣٩/٩، واللهب ١٥٧/٩

(١) ابن عابد بن ٧٠/٩

(٢) كتاب الفتح ١٥٩/٩

(٣) حديثه، ولما بعث رسول الله ﷺ، وأخرجته إني ١٩٩/٩

ط شركة المطبعة الفنية وإدارتها في جميع المراتب ١٣٩/٩

طدار المطبعة وفصل الفحص لا يسامح فيه، يعني ابن الوليد

على وقف إلا المحسن من محارب، والخصم ضعيف، وقد روي عن

عطاء مرسلا

أوقاف

انظر / وقف .

أوقية

انظر / مقدير .

أولوية

التعريف :

١ - الأولوية لغة : مصدر صيغي للأول ، أي كون الشيء أولى من غيره . ويقال : هو أولى بكثرة : أي أحسن به وأجدر وأقرب وأحق ، مشتق من الأول : وهو القرب ^(١) . وقد استعمل الأصليون والمفتهاء الأولى بمعنى : الأخرى والأفضل ، إلا أن أفضل التفصيل هنا على غير باب . يدلل أن مقابل الأولى - وهو الخسر - عندهم بحلاف الأولى - لأفضل فيه ، بل فيه نوع قراءة لطيفة كما استعمل المفتهاء الأولى أيضا بمعنى

لأن توالي الواجبات غير مشروع فيها ، لا سيما فيما يؤدى إلى انتقص في المواشي ^(٢) .

الثاني : وهو قول أبي حنيفة في رواية الأصل عنه - وهي الرواية الثانية - أن ما زاد على الأربعين يجب فيه بحسابه إلى اثنين ، ففي الواجدة الزائدة ربع عشر مسنة ، أو ثلث عشر تبع ، وفي اثنين نصف عشر مسنة أو ثلث عشر تبع وهكذا .

ودليل هذا القول هو أن المال سببه الوجوب ، ونصب النصب بالرائي لا يجوز . وكذا إغلاؤه عن الواجب بعد تحققه فيه ، وأما حديث معاذ فهو غير ثابت ، لأنه لم يجتمع برسول الله ﷺ بحسابه إلى اليمن في الصحيح ^(٣) .

الثالث : وهو قول أبي حنيفة في رواية الحسن عنه - وهي الرواية الثالثة - أنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين ، فإذا بلغتها ففيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبع .

ودليل هذا القول هو أن الأوقاف من البئر تسع ، كما قبل الأربعين وبعد اثنين . هكذا هي ^(٤) .

ركاة أوقاف المقسم .

٩ - ولا زكاة في لأوقاف الغنم بالاتفاق ^(٥) .

(١) تبين الحقائق ١/ ٢٦٦ ، ومغنية الصديقي على الرسالة ١/ ٤١١ ، ٤٤٠ ، وروضة الطالبين ١/ ٢٤٧ ، وكشاف القناع ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٢) تبين الحقائق ١/ ٢٦٦ .

(٣) تبين الحقائق ١/ ١٩٢ ، وفتح القلم ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٢٨ ، وأنبوط ١/ ١٨٢ .

(٤) كشاف القناع ١/ ١٩١ ، تبين الحقائق ١/ ٢٦٣ ، وروضة الطالبين ٢/ ١٥٢ .

(٥) الحج والصباح ومغربات الزكف ونجاة ابن الأثير مادة « أول » والبحر المحيط لأبي حنيفة ١/ ٢٦٨ .

جزئياته لضرب فيكون منها عتاً أيضاً، ولا يجب في الدلالة أولوية المسكون في لحظ انطاط فيه.

وقيل: إنه تنبيه بالأسى على الأعلى فتشترط الأولوية على هذا، وتخرج ما فيه مساواة، ويسمى الأول عندئذ فحوى الخطاب، كما يطلق عليه (المفهوم الأولي) ويسمى الثاني (الحق الخطاب). والمشهور أن فحوى الخطاب وحس الخطاب مترادفان^(١)

رابعاً: قياس الأولي:

٥ - من أنواع القياس: القياس الجلي، وهو: ما قطع فيه ينفي الفارق، أو كان تأثير الفارق فيه احتمالاً ضعيفاً. فالأول قياس الأمانة على العبد في ضرورة حصة الشريك على شريكه الممتنع الموصر واعتقها عليه. وذلك ما كان فيه تأثير الفارق احتمالاً ضحيماً: قياس لعمياء على العوراء في المنع من الضحية، حيث أن العمياء ترشد للمرعى الحسن، بخلاف العوراء، فإنها توكل إلى بصورها - وهو ناقص - فلا تسمع، فيكون تصور مظنة الحرال. وجاء به أن المتصور إليه في عدم الإجزاء نقص الجهة بسبب نقص تمام الحلقة، لا نقص البس.

وقيل: الجلي: القياس الأولي، كقياس الضرب على التأنيف في التحريم، وعلى التعريف الأول يصدق بالأول كالمساوي^(٢)

وهناك خلاف في كون قياس الأولي من القياس الأصوري أو النوعي، ينظر في محله^(٣) وقام الكلام على ما سبق عنه المالحق الأصوري.

الأحق، على غير باب أفضل التفضيل أيضاً، بمعنى أنه المستحق للضرب، دون غيره^(٤)

الحكم الإجمالي:
أولاً:

٢ - يعبر الأصوليون والفقهاء أحداً عن ليدب الخفيف بالأولي، وقد يقولون: إن الأمر على سبيل الأولوية^(٥)

ثانياً:

٣ - الأمر بالنهي، بفيد النهي عن ضده في الجملة، فالأمر بفعل المتبادرات يستلزم منه النهي عن تركها، لكن لما كان تركه لا محبوب لا يستوجب إسماء، عبر عن ذلك الترك بأنه خلاف الأولي

وعند الحنفية أن من ارتكب خلاف الأولي فقد أساء، والإساءة عندهم دون الكراهة، أو أفحش، أو أنها وسط بين كراهة التنزيه والتحريم^(٦)

ثالثاً: الدلالة والفحوى:

٤ - من أنواع الدلالة اللفظية: الدلالة والفحوى، وهي: شئت حكم المصروف لزم - كوت لفهم مناط الحكم بالصفة، كقوله تعالى ﴿وَلَا تَقُلْ لَهَا إِنَّهَا﴾^(٧) وفيهم منه تحريم الضرب، لأجل أن مناط

النهي عنه هو الإيذاء، وهذا مفهوم لغة، من غير حاجة إلى نظر واستدلال، فكان منها عتاً، ومن

(١) ابن عابدين ٣٧٤/١ ط الأولى، والعلوي ١٢٩/٢، وشرح مع الجوامع ٨١/١ ط مصطفى الخليلي، وجامع الزهري ٤٠٩/١

(٢) شرح مع الجوامع ٨١/١، وابن عابدين ٣٧٤/١
(٣) ابن عابدين ٣٧٥/١ و ٣٨١، والمداية ٥٥/١، ١٨٧ ط الخليلي

(٤) سورة الإسراء ٢٣

(١) نواتج المحرمات ٤٠٩/١، وشرح مع الجوامع ١/١ - ٢٤٩

(٢) شرح مع الجوامع ٢/٢ - ٣١٠

(٣) شرح مع الجوامع ١/١ - ٢٤١

خاصا :

٦- من الألفاظ الدالة على الأولوية عند الحنفية
أسيما كلمة (لا يأس)، لكن الغالب استعملها فيما
نركه أولى، وإن كانت قد تستعمل في المستحب
أحيانا، فإن قالوا: لا يأس يكون دل على أن
المستحب غيره غالبا.^(١)

من مواطن البحث :

٧- يذكر الأصوليون مباحث الأولوية والأولى في
مباحث الحكم وأنواعه، وفي مباحث الدلالة وأنواع
القياس كما تقدم. كما يذكرها الفقهاء بمناسبة
الكلام على صيغة لا يأس وفي مواضع متفرقة
بحسب المناصب كالأولى بالإمامة وبالصلاة على
الحيث والدفن والذبح في الحج وبالمضامة وتربية
القطيع وسوا ذلك.

انرجاء وانقطع والامل فيه، واليأس مصدر يئس
يأس فهو يائس. وقد ورد في كلام العرب كثيرا:
يأس يأس فهو يائس.^(٢)

هذا، ويقال للرجل يائس ويأس، والمرأة يائسة
ويأسه، لكن إن أريد يأسها من طغيان خاصة
فيل: هي يائسة بدون تاء. وهو الأجرى على
قواعد اللغة، ويرد فيها أیسا في كلام الفقهاء
كثيرا. أبية.^(٣)

هذا، ويرد اليأس والإياس في كلام الفقهاء
بمعنيين:

الأول، وهو اصطلاح لم: أن يكون بمعنى
انقطاع الخيض عن المرأة بسبب الكبر والطفن في
السن.

والثاني: هو المعنى اللغوي المتقدم، ومنه
قولهم: اليأس من رحمة الله، وقولهم: ثوبه اليأس
أي ثوبه من يئس من الحياة. ومما يلي بيان أحكام
هذين المعنيين.

أولا :

الإياس بمعنى انقطاع الخيض بسبب الكبر :

٢- الإياس دور من حياة المرأة، ينقطع فيه الخيض

انظر : ولاية .

(١) لاح المصنوع واللسان، عامة: يأس، وانقطع عن ثوب
المنقطع من ٣٤٨، ورد المصدر ٩٠١/١، ٩٠٢، وانصرف في
ترتيب العرب المطبوع من ٥٠٩.

ومنه حديث: «إن الشيطان عدوكم من يئس المصلون، لرحمة
مسلم (٤/١٩٦) - ط الحنفى والزهدى (٤/٣٣٠) - ط
الحنفى.

(٢) الفتن لابن قدامة ٥٠٣/٧، الطبعة الثالثة وما يوافقها

(٣) ابن حزمين ٢١٠/٥، وشرح المباح مع حاشية الحلبي

٢٤٨/٧، والفتن ٤٥٨/٧، ٤٥٩.

أولياء

إياس

التعريف :

١- الإياس من الشيء، واليأس منه: انقطاع

(١) ابن حزمين ٨١/١، ٤٤١.

والحمل، سبب تعبرات نظراً على حسنها.

ويوافق هذا الانقطاع اضطراب في وظائف الأعضاء، واضطرابات عامة.^(١١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القعود :

٣ - قعود المرأة بمعنى إياسها. فقد مره أهل اللغة بانقطاع الحيض واسود عتب. قال ابن السكيت: امرأة قاعد إذا عذبت عن الحيض. فإذا أردت المنسوة قلت: هي قاعدة. وحميد فوحده. وقد فسره نعلاني: ^(١٢) والقباعه من تلك ^(١٣) من انقطع عن الحيض. وقال الرزحاني: من اللاتي قعدن عن الأزواج.^(١٤)

ب - العقر والعقم :

٤ - امرأة العقر: هي التي لا تلد. ويقال للمرأة أيضاً عاقرة. كان لا يولد له. والعقم أيضاً المرأة والرجل. يقال: قد عقرت المرأة بمعنى: أعقمها الله. فهي عقم وعقومة. ويقال للمرأة أيضاً: عقيم وإن كان لا يولد له.^(١٥)

ويظهر أن المرأة يقال لها: عاقرة وعقيم، إذا كانت لا تحمل ولو كانت ذات حيض، وبهذا تختلف الآية، فإن المرأة لا تكور أمة إلا إذا امتنع عنها الحيض بـ السر، ثم إن امتنع الحيض حب ذلك امتنع الحمل عادة ولا بد. فكل أمة عقم، ولا عكس.

ج - اعتداد الظهر :

٥ - قد سجع الحيض عن المرأة قبل سن الإياس لمعارض من هزال أو مرض أو وضع، فلا يسمى ذلك يأساً. وقد يكون اعتداله لسبب غير معلوم، فيقال لها في كل ذلك: أأحرقوا (تتدة الظهر) أو (منقصة الجبس). ويصرف في (الدر المنقش) بين هذين الاصطلاحين فقال: منقضة الجبس: هي التي بلغت عاشر أو خمس قط. ومنقضة الحيض: هي من حاصت ولو مرة، ثم ارتفع حيضها وأمد ظهرها، وإذا نسي مبتدة الظهر.^(١٦)

سن الإياس :

٦ - يقرر الأطباء أن طبيعة الحمل لدى المرأة تستمر لدى أمه. استوخ ٣٥ عام، تنهض لذيق بعدها وطبيعة الحمل والإنبات.

وقد تختلف العقدة في تحديد سن الإياس على أقوال:

(١) فقال بعضهم: لا حد لأكثره. وعليه فأي سن زمت فيها الدم فهو حيض. ولو كانت ذات بعد السنين. وهذا قول بعض الحنفية. قالوا: لا بعد لإياس بعدة، بل إياسها أن تنف من السر مالا يحيض مثلاً فيه. فإذا غصه، وقطع دمه، حكم بإياسها. فما رآه بعد الانقطاع حيض، فيظل به الاعتداد بالأشهر، وتسمى الأنكحة أي يظهر فساد نكاحها إذ كانت اعتدت بالأشهر وتزوجت، ثم رأت الدم.^(١٧)

(١١) أبو الحسن: وحاشه ابن خلدون ١٥/٢٥ ط جازي: الأولى. وله

عن بعض الحنفية بذلك بخط ابن خلدون في هذه الجملة باختراع

الحصن كما في ابن خلدون ١٥/٢٧ - ٢٦.

(١٢) سجع الظهر وصاحبة ابن خلدون ١٥/٢٧ - ٢٦. وضع السجع

١٥/٢٦ ط طبعة

(١٦) إخراج السيلك

(١٧) سورة النور ٦٠

(١٨) صان العرب، والصناع، وطاق.

(١٩) القنن.

(٦) وقيل: يحد بخمسين وخمسين سنة، وهو قول عند الحنفية، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، قيل فيه إن عليه الاعتقاد، وإن عليه أكثر المشايخ، فيما رأته من الدم بعدها فليس يحض في ظاهر المذهب، إلا إذا كان دماً خالصاً فحوض، حتى يبطل به الاعتقاد بالأشهر، إن جاءها قبل تمام الأشهر لا بعدها، حتى لا تفسد الأثنية، قالوا: وهو المختار للفتوى، وعليه فالتكاح إن وقع بعد انقضاء الأشهر ثم رأت الدم جائز. ^(١)

(٧) وذهب المالكية، والحنابلة فيما نقله الحنفية عن أحمد إلى أن إلياس له حدان: أعلى وأدنى، فأقله عندهم جميعاً خمسون سنة، وأعلىه عند المالكية سبعون. قالوا: فمن بلغت سبعين قدمها غير حيض قطعاً. ومن لم تبلغ سبعين قدمها حيض قطعاً. ولا يسأل النساء - أي ذوات الخبرة - فيها، وما بين ذلك يرجع فيه للنساء، لأنه مشكوك فيه. ^(٢)

وأعله عند أحمد على هذه الرواية ستون سنة، تياس بعدها بقبلاً. وما بين الخمسين والستين من الدم مشكوك فيه، لا ترك له الصوم والصلاة. ونفسي الصوم المفروض احتياطاً، قال ابن قدامة: الصحيح إن شاء الله أنه متى بلغت المرأة خمسين فأنقطع حيضها عن عادتها عدة مرات لم ير سبب فقد عادت آيسة، لأن وجود الحيض في حق هذه نادر، بدليل قلة وجوده، وقول عائشة: «لن تری المرأة في بطنها ولدا بعد الخمسين» فإذا انضم إلى هذا انقطاعه عن العادة مرات حصل إلياس من وجوده، فلها حينئذ أن تعد بالأشهر، وإن انقطع قبل ذلك فحكمها حكم من ارتفع حيضها لا تلد ما رفعه. أي فليس بحد تسعة أشهر لاشتبهاء الرحم، وثلاثة أشهر للعدا. وإن رأت

(٢) وقيل: يحد بخمسين وخمسين سنة، وهو قول عند الحنفية، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، قيل فيه إن عليه الاعتقاد، وإن عليه أكثر المشايخ، فيما رأته من الدم بعدها فليس يحض في ظاهر المذهب، إلا إذا كان دماً خالصاً فحوض، حتى يبطل به الاعتقاد بالأشهر، إن جاءها قبل تمام الأشهر لا بعدها، حتى لا تفسد الأثنية، قالوا: وهو المختار للفتوى، وعليه فالتكاح إن وقع بعد انقضاء الأشهر ثم رأت الدم جائز. ^(١)

(٣) وقيل يحد بخمسين سنة، وهو قول للحنفية، قال صاحب الدر: عليه المصنوع والفتوى في زماننا. وهو رواية عن أحمد ^(١). واحتج أصحاب هذا القول بقول عائشة رضي الله عنها: «لن تری المرأة في بطنها ولدا بعد الخمسين».

(٤) وقيل يحد سن إلياس بالنسبة إلى كل امرأة يمس نساء عشرتها من الأيوين، لثبوتها في الطبع. فإذا بلغت السن الذي ينقطع فيه حيضهن فقد بلغت سن إلياس، وهذا أحد قولي الشافعي. ^(٢)

(٥) والقول الجديد للشافعي: المعتبر من إلياس لجميع النساء بحسب ما يبلغ الخبر عنهن. وأقصاهما فيما علم اثنتان وستون سنة. وقيل: ستون. وقيل خمسون. ^(٣)

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ١/٢٠٦، وقطع القدير ١/٢٠٦.

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ١/٢٠٦، والفتاوى ١/٢٠٦.

(٣) شرح المنهاج للشيخ محمد بن عبد الله بن عيسى ١/٢٣، والمجلد ١/٢٣٥.

(٤) شرح المنهاج ١/٢٣، والمجلد ١/٢٣٥.

(١) الفتاوى ١/٢٠٦، ١/٢٠٦.

(٢) الفرقان على غلب في أبواب العدة ١/٢٠٦، والشرح الكبير

السنة والبدعة في تطهير الأيسة :

٩ - السنة في طلاق المرأة أن يكون في طهر لم يأتها فيه زوجها، أو أثناء الحمل . أما طلاقها أثناء الحيض، أو في طهر أمسيها فيه، فإنه طلاق بدعي . وأما الأيسة من الحيض فقد قيل : لا سنة لطلاقها ولا بدعة، وقال الحنفية : السنة في طلاقها أن تطلق على رأس كل شهر طرفة .

وقيل : طلاقها طلاق سني ولو بعد الوطء .^(١)
وينظر تفصيل ذلك في (طلاق) .

عدة طلاق الأيسة :

١٠ - تعدد ذات الأنراء من الطلاق بثلاثة أقراء .
والحامل عدتها إلى وضع حملها، أما التي أبست من الحيض، إن كانت حرة فعدتها من الطلاق ثلاثة أشهر من حين الطلاق . وهذا مطلق عليه .^(٢) لقول الله تعالى : ﴿وَأَسْلَافِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمُحِيضِينَ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ .^(٣)
والتفصيل في (عدة) .

من فأخذ حكم الأيسة من النساء :

١١ - إن المطلقة إذا ارتفع حيضها، وعرفت مارقته من رضاع أو مرض أو نقصان، فإنها تنتظر زوال المعارض وعود الدم وإن طال، إلا أن تصبر في سن

الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراء فيها فهو حيض في الصحيح، لأن دليل أخيه الموجد في زمن الإمكان، وهذا يمكن وجود أخيه فيه، وإن كان نادراً . وإن وأنه بعد الستين فقد يتبين أنه ليس بحيض لأنه لم يوجد ذلك .^(٤)

اشتراط انقطاع الدم مدة قبل الحكم بالإياس :

٧ - ذكر هذا الشرط الحنفية في سبيل القول بأن سن الإياس ٥٠ أو ٥٥ عاماً، قالوا : يشترط للحكم بالإياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طرفة، وهي ستة أشهر في الأصح . قالوا : والأصح ألا يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الإياس . بل لو كان منقطعاً قبل مدة الإياس، ثم تمت مدة الإياس، وطلقها زوجها بحكم بإياسها وتعدت بثلاثة أشهر^(٥) ولم يتعرض لهذا الشرط غير الحنفية فيها اطلما عليه .

إبراهيم من لم تحض :

٨ - لم يتعرض لهذه المسألة بالنص عليها فيها اطلما عليه غير الحنفية . فقد قالوا : إن المرأة إذا بلغت بالسن، واستمر امتناع الحيض، فإنها بحكم بإياسها متى بلغت ثلاثين عاماً . نقله في البحر عن الجملع .^(٦)

ومقتضى إطلاق غيرهم أنه لا يحكم بإيسها إلا متى بلغت سن الإياس المعتبر، كغيرها .

(١) ابن حبيب ١/ ١٩٩، وشرح للهاج وسلفية القليوبي
٢٤٨/٢، وشرح من الإزاعات ١٣٤/٢ مطبعة أنصار سنة .

(٢) ابن حبيب ١/ ١٩٩، وشرح للهاج ٢٢٠/٣، والفتي
١٦٥/٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ٥٠٣ .

(٣) سورة طلاق ١/٢

(٤) للفي ١/ ١٦٦

(٥) سلفية ابن حبيب ٢/ ١٠٧

(٦) ابن حبيب ٢/ ١٠٧، ١٠٦

عنه. وبقي: لا يأس بالشر منها بشئ ما يظهر غالباً وهو مذنب احتماله، إذ لا مذهب للرجال فهو، فأصبح لمن عالم يسع لغيره، وأُرسل عنه كلفته الاحتفظ الشبهة فن: ^(١١) لتقيا.

الإيلاس بمعنى انقطاع الرعاة

١٣ - الإيلاس من حصول بعض الأشياء جازوا ولا بأس به على استحصال الإيلاس من بعض الأشياء البعيدة خصوصاً قد يكون راحة لنفس من تطلبها وفي الحديث دأب الإيلاس بما في البدي الناس: ^(١٢)

ولكن لا يجوز للمؤمن اليأس من روح الله ورحمة.

ومن أمثلة الإيلاس من رحمة الله الإيلاس من الرزق أو نحوه كالولد، أو جود المفقود، أو يأس المريض من العافية، أو يأس المذنب من المغفرة.

والإيلاس من رحمة الله تعالى منهى عنه. وقد عده العنقاء من الكبائر قال ابن حجر المكي: عده ذلك كبيرة هو ما أطلقوا عليه، لما ورد فيه من الوعيد الشديد كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُؤْمِنُ مِنْ رُوحِ

إيلاس، فعند ذلك تعدد عدة الإيلاس: ^(١٣) أم إن كان ارتفاع حيفها بسبب لا نعلمه، وكانت حرة، فقد قيل: نرى بعض من: شدة شهوة للعص. ثم تعدد بثلاثة أشهر كالأيسة وقيل في عدة نرى بعضها غير ذلك: ^(١٤) (و عدة).

أحكام الإيلاس والنظر ونحوها بالنسبة للإيسة

١٢ - إن المرأة إذا جمعت لها مع الإيلاس انقطاع رجائها في الإنجاب ثبت لها نوع من الوعدة في كمال الاستمرار. قال الله تعالى: ﴿وَوَاعِدُكُمُ الْمَسْكُونَةُ أَنْ تَلِدْنَ لَا يُؤْمِنُونَ كِتَابَهَا فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَيْهِنَّ عَنْ مِيثَرَاتِ رَبِّهِنَّ﴾ ^(١٥) قال القرطبي في تفسيره: هن العجور اللاتي فعدن عن استصواب من أسن، وفعدن عن الولد. والمحض، حد: قول أكثر العلماء. وقد شويعه: هن اللاتي فعدن عن الولد، وليس ذلك مستقيم، لأن المرأة تفعد عن الولد، وفيها مستمتع. وإنما خص الواعد به الحكم - وهو جواز وضع الجلباب أو الرداء عنهن، إذا كان ما تحت من الثياب ساتراً لما يجب ستره - لأنصرف الأخص

(١١) تميمي ١٦٦، ١٦٧

(١٢) واللعنة تروى أن امرأة في ربيع من الإيلاس ولكن لم تكن ما لا متى بعد حالها لثبات شغل الحنفى وطعن في دعوا. كذلك أن حكمها في الأعداء ونحوه حكم الأيسة ولا فرق. لأن حكم الأيسة يعلق عليه أنها من إيلاس من أصبحه ومن ذلك أن تكون قد استحصلت بها إيلاساً وأمرهم بحيلة هريرة أو حيلة من عطفها برأفة العلاج الإيلاسي، فهي ما ذكره أهل الطب، ويجب مثل هذه من عليها الأنظار سنة. ولا أن ينظر من الإيلاس، بل دعوا لثبات أشهر على ما نفس عليه الأيسة

(١٣) سورة النور ١٠١

(١٤) تفسير القرطبي ٣٠٩، ٣١٠. وأحكام القرآن لابن العربي ١٢٨٨، ١٢٨٩ طبع طبع أخيري. ونسخ المتي ٤، ٣. وإن غاية من ٢٤٨، ٢٤٩. واللعنة ٢٤٩، ٢٥٠. ولعن ٢٥٠، ٢٥١

(١٥) حديث وأصبح إيلاس بما في إيلاس إيلاس - أ. ح. د. ١٢٠، ١٢١ طبع المتي ٢٤٩، ٢٥٠. وأمرهم بحيلة هريرة أو حيلة من عطفها برأفة العلاج الإيلاسي، فهي ما ذكره أهل الطب، ويجب مثل هذه من عليها الأنظار سنة. ولا أن ينظر من الإيلاس، بل دعوا لثبات أشهر على ما نفس عليه الأيسة

حلول المصيبة في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَسُوا بِهَا ذُنُوبَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْتَقِبُونَ. وَلَوْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنِ يَشَاءُ يَقْبِذُوهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١).

وورد النبي عن اليأس من مغفرة الذنوب في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٢).

فإن الله تعالى لا يتعاطفه سب أن يغفروه، فرحته وسعت كل شيء. ومن أجل ذلك فالإنيابة إلى الله تعالى مطلوبة، وباب التوبة إليه من الذنوب جميعا مفتوح للعبء مالم يغفره، أي حين يئس من الحياة.

توبة اليأس - وهي توبة من يئس من الحياة كالمحتضر - المشهورة بأنها غير مقبولة، كما بين اليأس. وهو قول الجمهور. وقرئ بعض الحنفية من توبة اليأس وإيمان اليأس، فقالوا بقبول الأول دون الثاني (٣) (ر: لمحتضر، توبة).

أما من مات على كفره فإنه هو اليأس حقا من مغفرة الله ورحمته، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَكُونُ مِنْهُمْ رَحِمًا، وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٤)، بخلاف من مات على الإيمان فإن الرحمة ترجى له.

الله إلا القوم الكافرون﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (٦).

وروى ابن أبي حاتم والبزار عن ابن عباس أن النبي ﷺ مثل: ما الكفار؟ وقال: الشرك بالله، والإيأس من روح الله، والأمن من مكر الله، وهذا أكبر الكبائر (٧) قيل: والأشبه أن يكون حديث موقوفاً، وبكونه أكبر الكبائر صرح ابن مسعود كما رواه عبد الرزاق والطبراني. ثم قال ابن حجر: وإنما كان اليأس من رحمة الله من الكبائر لأنه يستلزم تكذيب النصوص القطعية. ثم هذا اليأس قد ينضم إليه حالة هي أشد منه، وهي التصميم على عدم وقوع الرحمة له، وهذا هو القنوط، بحسب ما دل عليه سياق الآية: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ الشُّرَافِيُّونَ فَتَوَسَّطُوا﴾ (٨) وشارة ينضم إليه أنه مع اعتضاده عدم وقوع الرحمة له يرى أنه سيستد عذاب كالكفار. وهذا هو المراد بسوء الظن بالله تعالى. (٩)

وقد ورد النبي عن اليأس من الرزق في مثل قول النبي ﷺ حبه وسواء ابن خالده لا يئس من الرزق ما تميزت رؤوسكم (١٠).

وورد النبي عن القنوط بسبب الفقر والحاجة أو

(١) سورة يوسف / ٨٧

(٢) سورة البقرة / ١٦٠

(٣) حديث. والكثير، المرجع البزار والطبراني في مجمع

(٤) ١٠٤ - ١٠٥ ط الهندي وقال: ورجله منتقن

(٥) سورة فصلت / ١٩

(٦) الرواه عن أنس بن مالك الكبار لابن حجر بغيره قليل ١١ / ٨١.

٨٢

(٧) حديث: لا يئس من الرزق ما تميزت رؤوسكم أخرجه أحمد

(٨) ١٠٩ - ١١٠ ط البصرة وابن خالده ١٢ / ١٣٩٤ ط الهندي وقال

البوصيري بإسناده صحيح.

(١) سورة الزمر / ٣٠، ٣١

(٢) سورة طه / ٨٣

(٣) وانظر حاشية ابن عابدين ١ / ٤٧١ و ٣٧١ / ٢٨٩

(٤) سورة المتكوت / ٢٣

طالب الشارع بالفعل على سبيل الإقترام، وهو به مخالف الاختيار.

ومما: التلخيص الذي يفسر عن أحد العاقدين، وقد اختلف لفظها في تعريفه بهذا المعنى، فقال الحنفية: الإيجاب هو ما صدر لولا من أحد العاقدين بصيغة صالحة لإقامة العقد، والقبول ما صدر لغيره من أي جانب كان.

ويرى نحو الحنفية أن الإجماع: حاصله من
المشايخ، والمؤخر، والروضة، وأوليها، على
الاختلاف بين المذهب، سواء صدر أولاً أو آخر،
الاسم هم الذين يملكون. المشتري المصلحة
التي. والتاجر منفعة العين، والزوج المنفعة:
ممكنة.^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

1- القروض :

٢ - يأتي الفرض لغة واصطلاحاً بمعنى
الإنجاب.

يقال: فرض الله الأحكام فرضاً أي أوجبها، ولا فرق عند غير الحنفية بين الفرض والإيجاب. أما عند الحنفية فالعرض: ما ثبت بتأويل قطعي لا شبهة فيه، ويتكفر جاحده إذا كان كما علم من الدين بالضرورة. والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة كالنكاح...^(٦)

(١) التهامري ١٤٩، ١-٦، ٦٤٤م، رفيع القدير ٢/ ٣١٤.
المجلد ٤/ ٦٦١ ط ١، المجلد ٥، المجلد ٦/ ٦٦٦ ط المصنوعة

(٦) العلاج الخيري في الحياة، والمنشورات لطهرية، والمستشفى
للغزل، ١٣٩٤ هـ، رسالة بعنوان ١٤٠٨ هـ

أَيَّامِي

انتظر / مكاح.

ایثار

انظر / وثر .

ایمان

انظم الى جماعة

إيجاب

التعميم يفيد :

١- الإيجاب: لغة مصدر أوجب. يقال أوجب الأمر على الناس إيجاباً أي أكرههم به الزمان. ويقال: وجب البيع يجب وجوباً أي: لزم وثبت، والوجه إيجاباً: أكرهه الزمان^(١)

وإصلاحها: يطابق على علة معاني: منها:

راجع كتاب العرب والمهاجر في بلادنا

ب - الوجوب :

رغم تفصيل ذلك ، والخلاف فيه ، في أبواب
المعاملات المختصة وبخاصة البيع ، وانظر أيضا
مصطلح (إسمال . إشارة . عقد) .

وهو أثر الإيجاب ، فالإيجاب من أحكم به ،
والوجوب صفة الفعل المحكوم فيه ، فإلزامه الله
صار بوجبه واجبا .

ج - التدب :

شروط صحة الإيجاب في العقود :
٥ - بشرط لصحة الإيجاب في العقود شروط
أهمها : أهلية الموجب ، وتفصيل ذلك في مصطلح
(صيغة ، وعقد) .

وهو طلب انشراح الفعل لا على وجه الإلزام
به ، كصلاة التامة

مصدر الإيجاب الشرعي :

خيار الإيجاب :
٦ - يرى بعض الفقهاء - مثل الخنيفة - أن للعوجب
حق الرجوع قبل القبول ، وقال المالكية : إن
السج لم يرجع عما أوجبه فصاحبه قبل أن يجيبه
الأخر ، لا يفيد رجوعه إذا أجابه صاحبه بالقبول ،
ولا يملك أن يرجع وإن كان في المجلس
أما المشافعية والحنابلة فإنهم يرون خيار
المجلس ، وهو يقتضي جواز رجوع الموجب عن
إيجابه حتى بعد قبول المبادي الآخر ، فمن باب
أولى يصح رجوعه قبل اتصال القبول ١٠ (١)

٣ - الإيجاب الشرعي حكم شرعي لا يكون إلا من
الله تعالى ، لأنه خطاب الشرع للمكلفين بما يوجبه
عليهم . وقد يوجب الإنسان على نفسه فعل ضاعة
بالسدر فيجب عليه أداءه شرعا ، لإيجاب الله الوفاء
بالتسديد ، كأن يسد شعره صوم أيام ، أو حج
البيت ، أو صدقة معينة .
وينظر تفصيل أحكام الواجب الملحق
الأصولي .

الإيجاب في المعاملات :

٤ - يكون الإيجاب بالنقطة ، وهو الأكثر . ويكون
بالإشارة المهمة من الأيكس ومحوه في غير النكاح .
وقد يكون بالفعل كما في بيع المضافة . وقد يكون
بالتكسابة . ويكون الإيجاب بالرسالة أو الرسول ، إذ
يعتبر مجلس تبليغ الرسالة أو الرسول ، وعلمه بها
فيها ، هو مجلس الإيجاب (١)

إيجار

التعريف :

١ - الإيجار : مصدر أجبر ، وفعله الشلطي أجبر .

(١) مواهب الجليل ٢/١١٩ - وضع المطبع ١٢٨/٥ ، والمعي مع
الشرح ١/١٤ ، وشرح الروض ١/٦٠ ، والتهذيب على تنقيح
٢٢٣/٦ ، والفتح ١٣٤/٥ ط المكتبة الإسلامية ، وشرح المنهاج
وحاشية القليوبي ١٢٨/٢

(١) مقدمة ١٧/٣ - وضع المطبع ١٢٨/٥ ، وفتح ١٢٨/٥ ، وقيل
مقدمة ١٢/٢٤٥ ، ١٢/٣٧٩ ، ١٢/٤٢١ ، وقيل في حقه
١٢/٢٢٩ ، ١٢/٢٣٠ ، ١٢/٢٣٧ ، وجواهر الإكليل
٣١٨ ، ٣٣١/١

من التدي في التحريم .
وفي هذا خلاف لبعض الفقهاء ، مع اختلافهم
أيض في عدد الرضعات التي تنشر الحرمة .
والتفصيل (ر : رضاع) .
ويتخلف الفقهاء في وصول شيء لحفوف الصائم
بالإيجار مكرها ، هل يصير به مفطرا أم لا ؟
يقول الحنفية والمالكية : لو أوجر الصائم مكرها ،
أو كان نائما وصب في حلقه شيء ، كان مفطرا
بذلك ، ويجب عليه القضاء .

وعند الشافعية والحنابلة : من أوجر مكرها لم
يكن مفطرا بذلك ، لانتهاء الفعل وانقضاء منه ،
ولعموم قول النبي ﷺ : **رُفِعَ عَنْ أُمَّيْ أَخْطَا**
والتيسان وما استكرهوا عليه .^(١)

مواطن البحث :

٣ - يأتي تفصيل الإيجار بمعنى صب شيء في
الحلق في الرضع والصوم ، كما يأتي في باب
الجنائيات ، وذلك بإيجاز سم في فم إنسان .

إيداع

النظر / ودعة

يقال : أجر الشيء يؤجره إيجارا ، ويقال : أجز فلان
فلانا داره أي : عاقده عليها .
والإجارة : الإئابة وإعطاء الأجر .
وأجزت الدار أوجرها إيجارا ، فهي مؤجرة .
والاسم : الإجارة .
والتفصيل (ر : إجارة ج ١ / ٢٥٢)
والإيجار (أيضا) مصدر للفعل أوجر ، وفعله
الثلثي (وجر) ، يقال : أوجره : إذا ألقى الوجور في
حلقه .^(١)

هذا في اللغة ، ولم يخرج استعمال الفقهاء عن
ذلك ، فإنهم يستعملون الإيجار بمعنى : صب
اللبن أو الدواء أو غيره في الحلق .^(٢)
واشتهر عندهم التعبير بلفظ الإجارة بمعنى :
بيع النفعة .

الحكم الإجمالي :

٣ - جمهور الفقهاء على أن إيجار لبن امرأة في حلق
طفل رضيع فيها بين الحولين يثبت به التحريم ،
كارتضاعه من لبنها ، لأن المزشر في التحريم هو
حصول النفع باللبن وإبسات اللحم وإنشاز
العظم ، لقول النبي ﷺ : **وَلَا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَزَ**
الْعَظْمُ وَأَنْبَتَ اللَّحْمُ .^(٣) وذلك يحصل بالإيجار ،
لأنه يصل إلى الحفوف ، وبذلك يسوي الارتضاع

١ - حديث لا رضاع . أخرجه أبو داود (٤٩ / ٢) . ط
حزت حيد مجلس ، وقال ابن حجر : أبو موسى الغلابي وأبوه . قال
أبو حاتم : جهرلان (نقله ابن الجوزي ١ / ٢) . ط شركة الطباعة
القاهرة .

(٢) ابن عابدين ١ / ٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، والسنوني ١ / ٢٩٩ ، وصفي
المصنف ١ / ١٣٠ ، وكشاف الفناح ١ / ٢٧٠ .

وحديث : روى عن أبي الخطاب والسيوطي .
أخرجه المحاكم ١ / ٢٩٨ ، ط دار الكتب (نوري) ، وقال حديث
صحيح على شرط الشيخين .

(١) سابق تصرف والمصباح المنير ونسج العروس ونبه الأسيه
واللغات ملحة . أوجر .

(٢) ابن عابدين ١ / ٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ط بولاق نفقة ، ودعة
المصنف ١ / ١٦٨ ، ط المكتبة الإسلامية .

(٣) ابن عابدين ١ / ١٣٢ ، ١٣٩ ، والسنوني ١ / ٢٧٢ ، ط دار
المفكر ، والمصنف ١ / ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ط دار المعرفة ، والمصنف

١ / ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ط الرضا ، وكشاف الفناح ١ / ٢٩٦ ، ط
الرواقص .

الألفاظ ذات الصلة

١ - الوصية :

٢ - يرى اختصة والشافعية : أن الوصية أهم من الإيصاء ، فهي عندهم ، تصديق على التملك ، انضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ، وتصديق على الإيصاء ، وهو طلب شيء من غيره ليفعله بعد وفاته ، كتحصيل ديونه وتوزيع ثلثه .^(١)

وسرى المالكية وبعض الحنابلة : أن الوصية والإيصاء بمعنى واحد . فقد عرفها المالكية بأنها : عهد يوجب حقاً في ثلث مال العاقد يلزم بموته ، أو بوجبه نيابة عنه بعد موته .^(٢) وعرفها بعض الحنابلة .^(٣) بأنها الأمر بالصرف بعد الموت ، أو التبرع بالمال بعده .

فكفل من هذين التعريفين بعد أن الوصية قد تكون بالتبرع بالمال بعد الموت ، وقد تكون بإقامة الوصي غيره منكم نفسه في الأمر من الأمور بعد وفاته ، فهي شاملة لكل منهما على السواء ، فكلاهما يطلق عليه اسم الوصية

ب - الولاية :

٣ - لولاية هي : القسرة على إنشاء العترة والتصرفات النافذة من غير توقف على إحالة أحد . فإن كانت هذه العتود والتصرفات متعلقة بمن قام بها سميت الولاية ولاية قاصرة ، وإن كانت متعلقة بغيره سميت الولاية ولاية متعددة ، وهذه

إيصاء

التعريف :

١ - الإيصاء في اللغة : مصدر أوصى ، يقال : أوصى فلان بكذا يوصي إيصاء ، والاسم الوصاية (يفتح الواو وكسرهما) وهو : أن يعهد إلى غيره في القيام بأمر من الأمور سواء أكان القيام بذلك الأمر في حال حياة المطلق أم كان بعد وفاته .^(٤)

وفي المغرب : أوصى زيد لعمرك بكذا الإيصاء ، وقد وصى به توصية ، والتوصية والوصية اسمان في معنى المصدر ، ومنه : من بعد وصية يوصي بها^(٥) والوصاية مذكور مصدر الوصي . وقيل الإيصاء : طلب الشيء من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته أو بعد وفاته .^(٦)

ثماني اصطلاح الفقهاء : فالإيصاء بمعنى الوصية ، وعند بعضهم هو أحسن من ذلك ، فهو إقامة لإنسان غيره مقامه بعد وفاته في تصرف من التصرفات ، أو في تدبير شئون أولاده المصنفين ورعايتهم ، وذلك الشخص المقام يسمى الوصي . أما إقامة غيره مقامه في القيام بأمر في حال حياته ، فلا يقال له في الاصطلاح إيصاء عندهم ، وإنه يقال له وكالة .^(٧)

(١) مختار الصحاح ج ١ ص ٥٥٠

(٢) سورة النساء ١١٤

(٣) المغرب ، ومطلب الأسبوع ١٢٨/٢ ، ونس ما يدرى ٩٩٧/٥

(٤) شرح الصنع وعائفة الصادي ١٨٦/٣ ، وما يدرى فاضل على ٥١٢/٣ (ومجلس المنار المتدين)

(٥) البداية ٣٣٣/٥ ، ومنه اصطلاح ١٨٩/٦ ، وما يدرى المختار ١٧٧

(٦) الشرح الكبير ٣٧٥/١ ، والمهجة في شرح النسخة ٣٩٠/٢

(٧) الروض المربع ١٢٠/٢

وكذلك القبول، فإنه يصح بكل مايلح على الموافقة والرضى بما صدر من الموصي، سواء أكان بالتفوق كقبول أو رفض، أو اجتزأ، ونحو ذلك، لم بالفعل الدال على الرضى، كبيع شيء من الحركة بعد موت الموصي، أو شرأه شيئاً يصلح للورثة، أو قضائه الدين أو انتفائه له.^(١)

ولا يشترط في القبول أن يكون في مجلس الإيجاب، بل يمتد زمه إلى ما بعد موت الموصي، لأن الشر عقد الإيصاء لا يظهر إلا بعد موت الموصي، فكان القبول مجتداً إلى ما بعده.

وصح قبول الإيصاء في حال حياة الموصي عند الحنفية، والمالكية، والحنابلة، والشافعية في مقابل الأصح عندهم، لأن تصرف الموصي إليه يقع لمصلحة الموصي. فلورث القبول والرد على موته لم يؤمر أن يموت الموصي، ولم يستند وصيته إلى أحد، فيكون في ذلك إضرار به، وهذا بخلاف قبول الوصية بجزء من المال فإن قبول الموصي له لا يكون معسباً إلا بعد موت الموصي، لأن الاستحقاق فيها إنما هو لحق الموصي له، فتم يكن ثم ما يدعى إلى تقديم القبول على الموت.^(٢) وفي القول الأصح عند الشافعية: لا يصح القبول في الإيصاء إلا بعد موت الموصي، لأن الإيصاء مضاعف إلى الموت، فقبل الموت لم يدخل وقته، فلا يصح القبول أو الرد قبله، كما في الوصية بالمال.

الولاية المتعددة أهم من الوصاية، لأن كلا منهما يملك صاحبه التصرف بطريق النيابة عن غيره، إلا أن الولاية قد يكون مصدرها الشروع، كولاية الأب على ابنه،^(٣) وقد يكون مصدرها العقد كما في الوكالة والإيصاء، فإنه يكون بتولية صاحب الشأن في التصرف، فهو الذي يعهد إلى غيره بالنيابة عنه في بعض الأمور بعد وفاته.

ج - الوكالة :

١ - الوكالة : إنابة الشخص غير مقام نفسه في تصرف بموكل قابِل للنيابة، ليضعه في حال حياته.

فهي تشبه الإيصاء من حيث أن كلا منهما فيه تفويض للتعبير في القيام ببعض الأمور نيابة عن قوضه، إلا أن بينهما فرقاً من ناحية أن التفويض للتعبير في الإيصاء يكون بعد الموت، أما في الوكالة فإن التفويض يكون في حال الحياة.

هذا وصرف يقتصر للكلام في هذا البحث على الإيصاء بمعنى إقامته الوصي، أما ما يتعلق سائر أحكام الوصية فينبغي في مصطلح: (وصية).

ما يتعلق به عقد الإيصاء :

٥ - يتحقق عقد الإيصاء بإيجاب من الموصي، وقبول من الموصي إليه، ولا يشترط في الإيجاب أن يكون باللفظ صريحة، بل يصح بكل لفظ يدل على تفويض الأمر إلى الموصي إليه بعد موت الموصي، مثل: جعلت فلاناً وصياً، أو عهدت إليه بمال أولادي بعد وفاتي، وما أشبه ذلك.

(١) الاختيار ٦٦/٥، والرد المحتار ورد المجيب ٧٠٠/٩، وشيخ

المحقق ٢٠٦/٩، وفي المحتاج ٧٧/٣

(٢) الرضوخ لمربع ٦٤٨/٢، والفتاوى لابن قدامة ٦٤١/٩، والشرح

المكبر ١٠٥/٤

(٣) رد المحتار ٦٤٧/٩، والشرح الكبير ٣٧٥/٤، والإقناع ١٤/٤

حكم الإيصال من حيث هو :

٦ - الأصل في الإيصال إلى الغير أنه لا يصح ، وذلك لأن صحة التصرف تنوقف على الولاية عليه من صدر عنه ، ولو وصي تنتهي ولايته بالوفاة ، إلا أن الشارع أجله استثناء من هذا الأصل ، وذلك لما روي أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كان يوصي بعضهم إلى بعض ، من غير إنكار على أحد منهم في ذلك ، فاعتبر هذا إجماعاً منهم على الجواز . روى سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة قال : أوصى إلى الزبير سبعة من الصحابة ، منهم عثمان ، والمقداد ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومطيع بن الأسود . وروى عن أبي حنيفة أنه لما عبر الفسرات أوصى إلى عمر ، وروى أن ابن مسعود قد أوصى فكذب : إنه حدثني حدث الموت من مرضي هذا ، فمرجع وصيتي إلى الله سبحانه ، ثم إلى الزبير بن العوام وأمه عبد الله .

ولأن الإيصال وكالته وأمانته فأنشبه الوديعة ، والمؤكدة في الحياة ، وكلاهما جائز ، وكذلك الإيصال .^(١)

حكم الإيصال بالنسبة للموصي :

٧ - الإيصال بالنسبة للموصي يكون واجباً عليه إذا كان بره المظالم ، وقضاء الدين المجهولة ، أو التي يعجز عنها في الحال ، لأن أداءها واجب ، والإيصال هو الوسيلة لأدائه ، فيكون واجباً مثله . وكذلك الإيصال على الأولاد الصغار ومن في حكمهم إذا خيف عليهم الضياع ، لأن في هذا الإيصال حياة

لهم من الضياع ، وصيانة الصغار من الضياع واجب بلا خلاف ، حديث : «كفى ببلره إثم أن يضيع من يؤول» .^(٢)

أما الإيصال بقضاء الدين المعلوم ، ورد المظالم المعلوم ، وتنفيذ الوصايا إن كانت ، والنظر في أمر الأولاد الصغار ومن في حكمهم الذين لا يخشى عليهم الضياع ، فهو سنة أو مستحب باتفاق الفقهاء . تأسيا بالسلف الصالح في ذلك ، حيث كان يوصي بعضهم إلى بعض ،^(٣) كما تقدم .

هذا هو حكم الإيصال بالنسبة للموصي أما بالنسبة للموصي ، فإنه إذا أوصى إليه أحد جاز له قبول الوصية ، إذا كانت له قدرة على القيام بها أوصى إليه فيه ، وثق من نفسه أداءه عن الوجه المظلوب ، لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كان بعضهم يوصي إلى بعض ، فيقبلون الوصية ، فقد روي أن عبدالله بن عمر كان وصياً للرجل ، وكان البربر بن العوام وصي لسبعة من الصحابة .

وقياس مذهب أحمد^(٤) أن ترك المدخول في الوصية أولى ، لما فيه من الخطر ، وهو لا يعدل بالسلمة شيئاً ، ولذلك كان يرى ترك الالتقاط ، وترك الإحرام من قبل الميعات أفضل ، تحريماً للسلامة واجتناباً للخطر ، ويدل على ذلك ، ما روى مسلم أن النسبي رضي الله عنه قال لأبي ذر : «إني أراك

(١) حديث : «كفى ببلره إثم أن يضيع من يؤول» أخرجه مسلم (٦٦٥/٢) ط الخليلي .

(٢) معني الصحاح ٧٣/٣ ، والمغني لابن قدامة ١/٦١٤ ، وابن خلدون ١/٦١٤ ، والإقناع ١/٣٤١ ، وقليوبي وصيرة ٣/١٧٧ .

والشرح للمصنف ٢/٢٦٥ .

(٣) معني لابن قدامة ١/١١٤ .

(٤) معني المحتاج ٣/٧٣ ، ٧٤ ، والمغني لابن قدامة ١/٦١٤ .

رجوعه حتى لا يصبر مغروراً من جهته.^(١)
 وقيد الشافعية جواز رجوع الوصي عن الوصاية إذا كان بالإحصاء واجباً على الموصي بالأمانتين الوصي، أو يغلب على ظنه تلف المال الموصى برعايته، باستثناء ظالم عليه من فاسد وغيره، فإن تعين الوصي، أو غلب على ظنه تلف المال فليس له الرجوع عن الوصية.^(٢)

أما بعد موت الوصي، فليس للوصي عزل نفسه عند الحنفية والمالكية، وهو رواية عن أحمد، ذكرها ابن موسى في الإرشاد، لأن الوصي لما قبل الوصية في حياة الموصي فقد جعله يعتمد عليه فيها أوصى به إليه، فإذا رجع عن الوصية بعد موته كان تغريباً به، وهو لا يجوز.

وقال الشافعية والحنابلة: للوصي عزل نفسه بعد موت الموصي، لأن الوصاية كالوكالة من حيث أن كلاهما تعترف بالإذن، والوكيل له عزل نفسه متى شاء، فكذلك الوصي. وقد امتنع الشافعية من ذلك ما إذا وجب بالإحصاء وتعين القبول على الوصي، فلا يجوز له الرجوع عن الوصية.^(٣)

من يكون له تولية الوصي :

٩ - تولية الوصي تختلف تبعاً لاختلاف ما يتعلق الإحصاء به، فإن كان الإحصاء بتصرف معين، كقضاء الديون واقتضاءاتها، ورد المودائع واستردادها، وتنفيذ الرصايات ونحو ذلك، فالذي

ضعيفاً، وإن أحب لك ما أحب لنفسي، فلا تفرق على اثنين، ولا تولين مائتين.^(٤)
 وفي رد المحتار: أنه لا ينبغي للوصي أن يقبل الوصاية، لأنها على خطر، وعن أبي يوسف: الدخول فيها أول مرة غلط، والثانية خيانة، والثالثة سرقه.^(٥) وعن الحسن: لا يقدر الوصي أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب. وقال أبو مطيع: ما رأيت في مدة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن عمه.^(٦)

لزوم عقد الإحصاء وعدم لزومه :

٨ - الإحصاء ليس تصرفاً لازماً في حق الموصي بالتشاقق الفقهاء، فله الرجوع عنه متى شاء، أما في حق الوصي، فإن عقد الإحصاء لا يكون لازماً في حياة الوصي بالتشاقق الفقهاء، فله الرجوع عنه متى شاء، فإذا رجع كان رجوعه عزلاً لنفسه عن الإحصاء.

إلا أن الحنفية قبلوا صحة هذا الرجوع يعلم الوصي، ليتمكن من الإحصاء إلى غيره إذا شاء، فإن رجع عن الوصية بنحو علم الوصي فلا يصح

(١) حديث: «لم أر أبا خضيباً...» أخرجه مسلم (١٥٨٧٢) - ط الحلي.

(٢) رد المحتار ٦/٧٠٠.

(٣) والفتنة ترى أنه لا خلاف حديثاً بين الفقهاء في هذه المسألة، لأن من قال بالجواز بعد ذلك بالاتفاق إلى أنه سيكون أمناً عدلاً، وأما من قال إنه خلاف الأولى أو إنه مكروه، فقد بطل ذلك على أن السلامة في هذا الأمر تعرف، وأن التكرار انقلاب ألا يلزم الوصي بمن قرص عليهم، ولكن قبول محار كصحة على الأمر والمحافظة على المال بقدر الإمكان يرجع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء.

(٤) ابن علقمة ٦/٧٠٠.

(٥) الإكناح ٢/٢٦١، والغلبي وصية ٣/١٧٧.

(٦) ابن حبيب ٦/٧٠٠، والملي لابن قيس ٦/١٤١، والإجماع ٢/٢٠١، والشرح الكبير ١/٢٠١، ومواهب الجليل ١/٢٠١.

الحنفية، لأن الأب أتمامه مقام نفسه، فكان له الإيصاء كالأب، ويوافق الحنفية في ذلك المالكية، إلا أنهم قبلوا حق الوصي في الإيصاء لقبره بها إذا لم يمنعه الأب من الإيصاء إلى غيره، فإن منعه من الإيصاء إلى غيره، كان قال له: أوصيتك على أولادي، وليس لك أن توصي عليهم، فلا يجوز له الإيصاء.^(١)

وقال الخبابة والشافعية في الظاهر: ليس للوصي حق الإيصاء إلى غيره، إلا إذا جعل له الإيصاء إلى غيره، لأن الوصي يتصرف بطريق النيابة عن الموصي، فلم يكن له التصويض إلى غيره، إلا إذا أذن له في ذلك، كالوكيل، فإنه لا يجوز له توكيل غيره فيها وكل فيه، إلا إذا أذن له الموكل، فكذلك^(٢) الوصي.

والمفاسي إذا لم يوصي الأب والجد أو وصيهما لأحد أن يعين وصيا من قبله باتفاق الفقهاء، لأنه ولي من لا ولي له، كما جاء في الحديث الصحيح «السلطان ولي من لا ولي له»^(٣)، والمفاسي لا يبل أمور القاصرين بنفسه، ولكنه بكل أمرهم إلى من يعينهم من الأوصياء.^(٤)

أما الأم فليس لها تولية الوصي على أولادها عند

يكون له تولية الوصي هو صاحب الشأن في ذلك التصرف، لأن من له ولاية على تصرف من التصرفات، كان له أن ينيب عنه غيره فيه للقيام به في حال حياته بطريق الموكلة، وبعد وفاته بطريق الوصية، أما إن كان الإيصاء برعاية الأولاد الصغار ومن في حكمهم، كالمتجانبين والمتنوعين، والنظر في أسوأهم يحفظها ويتصرف فيها بها بنفسهم، فلا خلاف بين الفقهاء في أن تولية الوصي تكون للأب، لأن للأب عندهم جميعا الولاية على أولاده الصغار ومن في حكمهم في حال حياته، فيكون له الحق في إقامة خليفة عنه في الولاية عنهم بعد وفاته.

رسئل الأب في هذا الحكم الجدل عند الحنفية^(٥) والشافعية^(٦)، فله حق تولية الوصي، لأن الجد له عندهم الولاية على أولاد أولاده وإن تزلوا، فيكون له حق الإيصاء عليهم لمن شاء بعد موته كالأب.

وقال المالكية^(٧) والخبابة^(٨): ليس للجد حق تولية وصي عنه على أولاد أولاده، لأن الجدل لا ولاية له عندهم على أموال هؤلاء الأولاد، لأنه لا يذني إليهم بنفسه، وإنما يذني إليهم بالأب، فكان كالأخ والعمة، ولا ولاية لأحدهما على مال لمولود أخيه. فكذلك الجد لا ولاية له على مال أولاد أولاده.

وللوصي الأب حق الإيصاء بعده لمن شاء عند

(١) من جليلين ٧١٤/٩

(٢) سمي المصالح ٧٦/٣، وشرح المحل على الشهاج ٣٠٤/٢

(٣) الشرح المصنوع ١٧٤/٢

(٤) الروض المربع ٦١٨/٦، والمغني ٦٣٥/٦

(١) الشرح المصنوع ١٧٤/٢

(٢) سمي المصالح ٧٦/٣، والروض المربع ٦١٨/٦، والمغني لابن

شاذان ١١٢/٦

(٣) حديث: والسلطان ولي من لا ولي له، أخرجه شريك

(٤) ١-٨/٣، ط الحنفية، والمصالح ٦١٨/٦، ط مقبرة المقاصد

العتبات، وصححه ووافقه الذهبي.

(٥) الشرح المصنوع ١٧٤/٢، والشرح الكبير مع حاشية القسوي.

(٦) ١٠٢/٩، والإقناع ٥٢/٤، والمصالح وشرح المحل ٣٠٤/٢.

(٧) والمغني لابن شاذان ١١٢/٦، ٦١٨/٦، وحاشية ابن جليلين

٧٢٢/٦

شروط الوصي :

١١ - اشترط الفقهاء في الوصي إليه شروطاً لا يصح الإبصاء إلا بتوافرها، وهذه الشروط بعضها اتفق الفقهاء على اشتراطها، وبعضها اختلفوا في اشتراطه :

(١) الحقل ولتميزه، وعلى هذا لا يصح الإبصاء إلى الجنون والمعتوه والنصي غير المميز، لأنه لا ولاية لأحد من هؤلاء على نفسه وماله، فلا يكون له التصرف في شئ من غيره بالطريق الأولى .
(٢) الإسلام، إذا كان الموصى عليه مسلم، لأن الوصاية ولاية، ولا ولاية لأحد من أهل الملل على المسلم، لقول الله تبارك وتعالى : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾^(١) وقوله سبحانه : ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَا بَعْضٍ﴾^(٢) ولأن الاتفاق في الدين دعت على العناية بشدة الرعية بالتوافق فيه، كما أن الاختلاف في الدين دعت في الغالب على ترك العناية بمصالح المخالف فيه .

(٣) قدرة الموصى إليه على القيام بما وصى إليه فيه، وحسن التصرف فيه، فإن كان عاجزاً عن القيام بذلك، لم يصح تركه من أوصيه ذلك، فلا يصح الإبصاء إليه، لأنه لا مصلحة ترجى من الإبصاء إلى من كان هذا حاله .

وأما الشروط التي اختلفوا فيها فهي :

(١) البلوغ، فهو شرط في الوصي إليه عند المالكية والشافعية^(٣) وهو الصحيح عند الحنابلة^(٤)،

الحنفية^(٥) والشافعية^(٦)، واختلف^(٧) لأنه لا ولاية لها على أولادها في حال حياتها، فلا يكون لها حق إقمة خليفة عنها في حال وفاتها .

وقال المالكية : للألم الحق في الإبصاء على أولادها، إذا توافرت هذه الشروط الثلاثة :

(١) أن يكون حال الأولاد موروثاً عن الأم، فإن كان غير موروث عنها، فليس لها الإبصاء فيه .
(٢) أن يكون المال الموروث عنها قسلاً، فإن كان كثيراً فلا يكون لها الإبصاء عليه، وإعسول عليه في اختيار المال قليلاً أو كثيراً هو المعروف، فما اعتبر في عرف الناس كثيراً كان كثيراً، وما اعتبر في عرفهم قليلاً كان قليلاً .

(٣) ألا يكون للأولاد نسب، أو وصي من الأب أو القاضي، فإن وجد واحد من هؤلاء فليس للألم حق الإبصاء عليهم^(٨) .

من تكون عليه الوصاية :

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الوصاية تكون على الصغار ومن في حكمهم، وهم المحسنين والمعشوهون من الجنين، لأهم يحتاجون إلى من يرعى شؤونهم في التعليم والتأديب والتزويج إن احتاجوا إليه، وإذا كان لهم مال احتاجوا إلى من يقوم بحفظه وصيانه ومشايرته^(٩) .

(١) حاشية ابن عثيمين ٧١١/٦

(٢) نفس المصنف ٧٦١/٣، والإقناع ٣٣

(٣) الروض المربع ٢١١/٢، وشتر المجلد في شرح هنبيل ١٧/٢

(٤) الشرح الصغير ١٧١/٢

(٥) حاشية ابن عثيمين ٣١٢/٢، ٧١٤/٦، والشرح الصغير

١٧١/٢، وشرح المحلل العلي والموسم ١٧٧/٣، ونفي

الصالح ٧٣/٣، ونفي لأن قلعة ١٣٣/٦، وشتر المجلد

شرح التلخيص ١٧/٢

(٦) سورة النساء ١١١

(٧) سورة التوبة ٧١

(٨) شرح الكبير ٢٠٢/٤، والشرح الصغير ٢٧١/٢، ونفي

المصنف ٧١/٢

(٩) المعنى ١٣٦/٦

بحسب التصرف، ولا يخفى منه طليانة^(١) وبروافض الحنفية في ذلك المسألة، حيث أبه قالوا: المراد بالعدالة التي هي شرط في الوصي: الأمانة والرضى فيما يشترع فيه وبمعامه، بأن يكون حسن التصرف، حافظاً لما للصبي، ونصرف فيه بالمصلحة^(٢).

وقد روي عن أحمد مبدل على أن الوصية إلى الخاسر صحيحة، فإنه قال في رواية ابن منصور: (إذا كان (يعني الوصي) منها لم يخرج من يده، وهذا يدل على صحة الوصية إليه، ويصم الخاسر إليه أمينا^(٣)).

أما المذكورة فلها ليست شرط في الوصي، فيصح الإيصاء إلى المرأة باتفاق الفقهاء، وقد روي أن عمر رضي الله تعالى عنه وأوصى إلى ابنته حفصة، ولأن المرأة من أهل الشهادة كالرجل، فيكون أهلاً للوصية مثله^(٤).

النقطة تعتبر لتوافر الشروط في الوصي إليه:

١٢ - اختلف الفقهاء في الوقت اعتبر لتوافر الشروط المطلوبة في الوصي إليه، مذهب الشافعية في الأصح عندهم، وهو أحد وجهين عند المتأصلة إلى أن الوقت المعتبر لتحقيق الشروط في الوصي إليه أو عدم تحققها هو وقت وفاة الموصي، لأن هذا الوقت هو وقت اعتبار القيود وتغلب لإيصاء

فلا يصح الإيصاء إلى الوصي المميز، لأن غير السالم لا ولاية له على نفسه ولا على ماله، فلا تكون له الولاية على غيره وماله، كالوصي غير المميز والمميزون.

وقيل الحنفية: ملوغ الموصي إليه ليس شرطاً في صحة الإيصاء إليه، بل الشرط عندهم هو التمييز^(٥)، وعلى هذا: لو أوصى الأب أو الجد إلى الوصي العاقل كان الإيصاء صحيحاً عندهم، وللشافعي أن يخرج من الوصاية، ويعين وصياً آخر بدلاً من ذلك، لأن الوصي لا يبدل إلى التصرف، إلا نصرة قبل الإخراج، فيل ينفذ تصرفه، وقيل لا ينفذ تصرفه، وهو الصحيح، لأنه لا يمكن إزماء بالعهد فيه.

وخارج الشافعي وجهها في مذهب أحد بصحة الوصية إلى الوصي لعدلي، لأن أحمد قد نص على صحة وكالته، وعلى هذا: يعتبر أن يكون قد جاوز العشر^(٦).

(٣) العدالة، والمراد بها: الاستقامة في الدين، ونحقق بأداء الواجبات الفلانة. وعدم ارتكاب كبيرة من الكبائر، كالزنى وشرب الخمر، أو أشبه ذلك، فقد ذهب الشافعية، وهو رواية عن الإمام أحمد إلى أن الوصية إلى غير العدل - وهو الخاسر - لا تصح، لأن الوصاية ولاية والثقة، ولا ولاية ولا الثقة للخاسر^(٧).

وقيل الحنفية: العدالة ليست شرط في الوصي إليه، فيصح عندهم الإيصاء للخاسر متى كان

(١) المدوخلية ابن عابد ٧٠٠/١.

(٢) الشرح الكبير وحنابلة الترمذي ١٠٠/١، والشرح الصغير وصحبة الصاري ١٧٤/٢.

(٣) المع ١٣٨/١.

(٤) معي لمحتاج ٢٤٦/٢، والشرح الكبير وحنابلة الترمذي ١٠٠/١، والمع ١٣٧/٢.

(٥) حنابلة ابن عابد ٧٠٠/١.

(٦) المع ١٣٧/١.

(٧) معي لمحتاج ٢٤٦/٢، والمع ١٣٨/١.

عموما وتخصصها ، فإن كان الإيصاء خاصا بشيء ، كقضاء الديون أو اقتضااتها ، أو رد الودائع أو استردادها ، أو التنظر في أمر الأطفال ومن في حكمهم ، كانت سلطة الوصي مقصورة على ما أوصي إليه فيه ، لا تتعداه إلى غيره . وإن كان الإيصاء عاما ، كأن قال الموصي : أوصيت إلى فلان في كل أموري ، كانت سلطة الوصي شاملة لجميع التصرفات ، كقضاء الديون واقتضااتها ، ورد الودائع واستردادها ، وحفظ أموال الصغار والتصرف فيها ، وتزوج من احتاج إلى الزواج من أولاده . وهذا عند الملكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد من الحنفية . لأن الوصي يتصرف بالإذن من الموصي كالوكيل . فإن كان الإذن خاصا كانت سلطته مقصورة على ما أذن فيه ، وإن كان الإذن عاما كانت سلطته عامة ، وقد استثنى الشافعية من ذلك تزويج الصغير والصغيرة ، فقالوا : لا يصح الإيصاء بتزويجها ، لأن الصغير والصغيرة لا يزوجهما إلا الأب أو الجد . ولأن الوصي لا يتصرف بدخول الثمن في نسيبهم .^(١)

وقال أبو حنيفة ، وهو المتي به في المذهب : إن الإيصاء الصادر من الأب يكون عاما ، ولا يقبل التخصيص بنوع أو مكان أو زمان ، لأن الوصي قائم مقام الأب ، ولولاية الأب عامة ، فكذا من يقوم مقامه ، ولأنه لولا ذلك لاحتجنا إلى تعيين وصي آخر ، والوصي قد اختار هذا وصيا في بعض

فيكون هو المعتبر دون غيره ، وعلى هذا لو انتفت الشروط كلها أو بعضها عند الإيصاء ، ثم وجدت عند الموت ، صح الإيصاء ، ولو تحققت الشروط كلها عند الإيصاء ، ثم انتفت أو انتفى بعضها عند الموت ، فلا يصح الإيصاء .

وهذا الرأي أيضا هو رأي الحنفية والمالكية ، وإن لم نجد منه منصوبا عليه في كتبهم التي رجعنا إليها ، وذلك بناء على ما قالوه في استئذان الأب يكون الموصي له بالمال ولولا للموصي ، فإنهم نصوا على أن الوقت المعتبر لتحقق هذا الشرط لو عدم تحققه هو وقت وفاة الموصي ، لا وقت الوصية ،^(٢) وهذا يدل دلالة واضحة على أن وقت الموت هو أقبضا المعتبر عند عدم في الشروط الواجب توافرها في الموصي إليه لصحة الإيصاء .

وفي الوجه الثاني عند الحنابلة ، ومقابل الأصح عند الشافعية ، الوقت المعتبر لتحقق هذه الشروط أو عدم تحققها هو وقت الإيصاء ووقت وفاة الموصي جميعا ، أما وجه اعتبار وجودها عند الإيصاء فلاها شروط لصحة عقد الإيصاء ، فاعتبر وجودها حال وجوده ، كسائر العقود .

وأما وجه اعتبار وجودها عند الموت ، فلأن الموصي إليه إنما يتصرف بعد موت الموصي ، فاعتبر وجودها عنده ، كالإيصاء له بشيء من المال .^(٣)

سلطة الوصي :

١٣ - سلطة الوصي إنما تكون على حسب الإيصاء

(١) شرح وسائل ابن عابدين ٦/٦٤٩ ، والشرح الكبير ١٠١/٤ ، والشرح الصغير ٢/١٧٣ ، وشرح

الموسلي ١٢٨٩/٤ ، وشرح الصغير وحاشية الصافي ١/٦٩٠

(٢) للفي ١٢٩ ، وشرح السبيل شرح الغليل ١/١٦٠ ، ولفي

للحنبل ٣/٧٤١ ، وشرح الجلال ووسائله القضي

١٧٨/٣ ، والإقناع ١/٣٢

(١) الشرح الكبير ١٠١/٤ ، والشرح الصغير ٢/١٧٣ ، وشرح

جلال هذين المحل ١٢/١٧٩ ، ولفي المحتاج ٣/٧٦٠ ، ولفي

لزين لقامة ٦/١٣٩ ، وشرح السبيل شرح الغليل ١/١٦٠ ، وشرح

وحاشية ابن عابدين ٦/٧٧٩ ، ٧٨٣

سد باب التصرفات.

أب إذا كان البيع أو الشراء بين فاحش، وهو ما لا يتعين فيه النقص عدة، فإن العقد لا يكون صحيحاً.

وهذا إذا كان البيع منضولاً. أما إن كان عقاراً فلا يجوز للوصي أن يبعه، إلا إذا كان هناك مسوغ شرعي، لأن العقار محضوط بنفسه. فلا حاجة إلى بيعه إلا إذا وجد مسوغ شرعي، كأن يكون يبيع المقار خيراً من بقاءه، وذلك في الحالات الآتية:

(١) أن يرغب شخص في شراء العقار بصصف قيمته أو أكثر، فإن الوصي في هذه الحالة، يستطيع أن يشتري ما يضمن عقاراً لنفع من الذي باعه.

(٢) أن تكون ضريبة العقار وما يصرف عليه للصبية أو الزواعة تزيد على علاته.

(٣) أن يكون الصغار ومن في حكمهم في حاجة إلى النفقة، ولا سبيل إلى تدبير ذلك إلا ببيع العقار المملوك لهم، فيجوز للوصي أن يبيع ماله قدر ما يكفي للإتيان عليهم.^(١)

ومثل ذلك بيع وصي الأب أو الجد مال نفسه للموصي عليهم، أو شراء مال نفسه لهم، فإنه لا يجوز إلا إذا كان في البيع والشراء منفعة ظاهرة للموصي عليهم، كأن يبيع العقار لهم بنصف القيمة، ويشتريه منهم بنصف قيمته، وفي غير العقار: أن يبيع لهم ما يساوي خمسة عشر بعشرة، ويشتريه ما يزيد على عشرة بخمسة عشر، وهذا

أموره، فجعله وصياً في لكل أولى من غيره، لأنه رضي بتصرف هذا في البعز، ولم يرض بتصرف غيره في شيء أصلاً، وعلى هذا: لو وصى لأب إلى رجل بتفريق ثلث ماله في وجه الخير مثلاً، صار وصياً هنفاً على أولاده وتركته، ولو أوصى إلى رجل بنقصاء دينه، وإلى آخر بتفريق وصيته، كان وصياً في كل شيء عند أبي حنيفة.^(٢)

حكم عقود الوصي وتصرفاته:

١٤ - القاعدة العامة في عقود الوصي وتصرفاته: أن الوصي مقيد في تصرفه بالنظر والمصلحة له في وصايت، وعلى هذا لا يكون للوصي سلطة مباشرة التصرفات المضارة ضرراً بمصالحه، أو التصديق، أو البيع والشراء بين فاحش، وهذا باشر الوصي تصرفاً من هذه التصرفات كان تصرفه باطلاً، لا يقبل الإجازة من أحد، ويكون له سلطة مباشرة التصرفات النافعة نفعاً محضاً كضول الهبة والتصدق والرصية والوقف، والكتالة للمال. ومثل هذا: التصرفات للثأرة بين النفع والضرر كالبيع والشراء والإجازة والاستحار والقسمة والشركة، فإن للوصي أن يباشرها، إلا إذا ترتب عليها ضرر ظاهر، فإنه لا تكون صحيحة.

هذا محل القول في عقود الوصي وتصرفاته، أما تفصيل القول فيها فهو كما يأتي:

١ - يجوز للوصي أن يبيع من أموال من في وصايته، وأن يشتري لهم، ما دام أن يبيع أو الشراء محل القيمة أو يبيع بيسر، وهو ما يتعين فيه النقص عدة، لأن العيب ليس بيسر لاسد من حصول في المعاملات الدنية، فإذا لم يتدفع فيه أدى ذلك إلى

(١) تسجيل احضائر ١٩١٦/٢، ٢١٣، والاختيار لصاحب الخصم ٢١٤، والشرع وحاشية ابن عابد ١٩١٦/٢، والمهجع بشرح المحلل ٢٠٥/٢، والمهجع ٢١٤.

(٢) حاشية ابن عابد ١٩١٦/٢، الاختيار لصاحب الخصم ٢١٤/٢.

راستثمار مال الصغار ومن في حكمهم وأحب على الوصي عبد الشافعية، لقول عمر رضي الله تعالى عنه: «أبتمو في أموال الناس، لا تأكلوها الصدقة»^(١) ومتروك أو مستحب عند الحنفية والمالكية والشافعية، لأن فيه حرج أوفد لأصحاب المال، وإنشراح بحث على فعل ما فيه الخير للناس، ولم يوجب ما يدل على الوجوب، والأمراً بالتجار في قول عمر محمول على التنبه، كي قال ابن رشد.^(٢)

جـ - والوصي الإنشائي على استصدار ومن في حكمهم بحسب قلة المال وكثرته بالمعروف، فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله، ولا يوسع على صاحب المال القليل أكثر من قلة مثله.

وله أن يدفع ما يحتاجون إليه من النفقة إليهم أو إلى من يكونون في حضنته لمدة شهر، إذا علم أنهم لا يتلقونه، فإن خاف إغلاجه دفع إليهم ما يحتاجونه يوم خيروا.

ونص الحنفية على أن الوصي لا يضمن ما نفقه في انصهارات بين الميسم والبشعة وغيرهما في خلخ الخلف أو الخطية، وفي الضمانات المعتدة، وألهد بالمتعبد، وفي الأعباد - وإن كان له منه يد - وفي الخلف ضمانة خلفه للأعقاب وأخير ان، مالم يسرف فيه. وكذا المؤدبه، ومن عنده من انصهار،

على القول الفتي به في مذهب الحنفية، ومورأى الإمام أبي حنيفة.^(٣) وقال الأئمة الثلاثة، رحمهم الله، وأبو يوسف في أشهر الروايتين عنه: لا يجوز للوصي أن يبيع أو يشتري شيئاً من مال الموصى عنهم مطلقاً. وذلك لعدم وفور شفقتهم، مما يجعله يؤثر مصلحة نفسه على مصلحة من في وصايته، ولأن منهم في هذا التصرف.

ونص المالكية على أن الوصي إذا اشترى لنفسه شيئاً من مال الموصى عليهم، نظر الحاكم فيه، فإن وجد في شرائه مصلحة، بأن اشترى المبيع بقرضه أصحاه، وإن لم يجد فيه مصلحة رده.

والوصي اقتضاء الدين ممن هو عليه، وله تأخير اقتضاء الدين لحال إن كان في تأخيرها مصلحة.^(٤) ب - وله أن يدفع مال من في وصايته لمن يستثمره استثماراً شرعياً، كالقضارية والمشاركة وغيرهما من كل ما فهم فيه خير وينفعه.

كما أن له أن يقرض لا تجاريه بنفسه، في يغير جزء من الربح عند الخفية. وقال المالكية، يكره للوصي استثمار مال من في وصايته بجزء من الربح، لشلا يخفي نفسه، فإن استثمره مجاناً فلا يكره، بل هو من المعروف الذي يقصد به وجه الله.^(٥) وقال الحنفية: متى أثمر الوصي في المال بنفسه، فالربح كله ثلثهم على الصحيح.^(٦)

(١) الأثر من عمر البتواني أموال الناس، أخرجه شيخه (١٠٧/٤) ط دائرة المعارف الشافعية، وقال: إنشاده صحيح.
(٢) شرح الكبير وصناعة السبكي (١٠٤/٤)، وصاحبه الشافعي (٢١٤/٤)، والشافعي (٢٤٠/٤)، وحاشية الصوري (٣٠٤/٤)، وصاحبه الرواية (٢٢٤/٤).

(١) نيل الخلف (٢١٢/٦)، والأخير (٦٨/٤).
(٢) شرح الكبير (٤٠٥/٤)، والفتي (١٠٩/٤)، قلوب (٢٠٥/٦).
(٣) حاشية الشافعي (٢١٢/٦)، والدور وحاشية من جابره (٧٢/١).
(٤) شرح الكبير (١٠٤/٤).
(٥) الفتى (١٠٩/٤).

فإن أسرف كان ضامنا لما أسرف به ^(١)

كما نصوصوا على أن الوصي أن يقترض على التيمم ما يحتاج إليه في تعليم القرآن والأدب، إن كان أهلا لذلك، وصار الوصي مأجورا على تصرفه، فإن لم يكن أهلا لهذا التعميم فعليه أن يتخلف في تعليمه قدر ما يقرأ في صلاة ^(٢) وفي المغني ^(٣) يجوز لموصي أن يلحق الموصي بالكتب لتعليمه القرآن والكتابة، ولا يحتاج إلى إذن الحاكم، وكذلك يجوز له أن يسلحه في ساعة، إذا كانت مصلحته في ذلك.

د- وللوصي أن يجتال بدير من ي وصايته إذا كان اتصال عليه أهلا من الدين الأصلي، فإن كان أعسر منه لم يجز، لأن ولايته مقيدة بالنظر، وليس من النظر قبول احواله على الأعسر ^(٤)

هـ- ولا يجوز للموصي بالتفاني الفقهاء أن يهب شيئا من مال التصغير ومن في حكمه، ولا أن يتصدق، ولا أن يوصي شيء منه، لأنها من التصرفات لفائدة صرنا محصلا، فلا يملكها الوصي، ولا الولي ولو كان أبا

و- وكذلك لا يجوز له أن يقترض مال التصغير ويحرمه لغيره، ولا أن يقترضه لنفسه، فاق إقراره من تعطيل المال عن الاستعمال، والوصي مأمور بتنميته بقدر الإمكان، وهذا عند المنفعة والملكية ^(٥) وفان المشافعية لا يجوز الإقراض إلا بآذن

الثقافي ^(٦) وقيد احتياطة عدم جواز الإقراض بها إذا لم يكن فيه حظ للمبني، فمضى أمكن الوصي التجاوز به كتحصيل عقار له فيه الحظ لا يقرضه، وإن لم يمكن ذلك، وكان في إقراره حظ للتيمم حازر، كأن يكون للتيمم مال مثلا يربده بفله إلى بلد آخر، فيقرضه لرجل ليقتضيه بدله في البلد الآخر، يقصد حفظه من التضرر في نقله، أو يخاف عليه الملاك من نهب أو غرق أو نكد وهما، أو يكون مما ينفق بتداول مدته، أو يكون حديثه خيرا من قديمه كالحائض، فإن لم يكن فيه حظ، وإنما قصد إرفاق القرض وقضاء حاجته، فهذا غير جائز ^(٧)

النظر على الوصي، ومهمته:

١٥ - الناظر على الوصي هو الشخص الذي بعينه الوصي أو القاضي لمؤدية أعمال الوصي وتصرفاته المتعلقة بالوصاية، دون أن يشترك معه في إجراءاتها، وذلك لضمان قيام الوصي بمهمته على الوجه الأكمل، وتسميته بهذا الاسم اصطلاحا لتمييزه والملكية ^(٨) ويسميه الملكية أيضا والمشافعية: مشرفا ^(٩) أما الخبائثة بسمونة: أمينا ^(١٠)

ومهمته لمشرف أن يراقب الوصي في إدارة مال التصغير ومن في حكمه، وتصرفاته فيه وعلى الوصي أن يبيح للمشرف إلى كل ما يطلب من القيام بإصلاح عن إدارته وتصرفاته، كي يتمكن من القيام

(١) مغني ٢/٢٠٥

(٢) المغني ١/٢١٣

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٧٠٣، وحاشية قصوي ٢/٢٧٥

(٤) حاشية القصوي ١/١٠٣، وصي للحاج ٣/٧٨

(٥) المغني ١/٢١٤

(١) حاشية ابن عابدين ١/٢٢٥

(٢) نغم وحاشية ابن عابدين ١/٧٢٥

(٣) المغني ١/٢١٣

(٤) بين الفقهاء ١/٢١١

(٥) حاشية ابن عابدين ١/٢١١، وحاشية الدرر ١/٢٠٥

أما لو أوصى إلى وصيين ليتصرفا مجتمعين،
فليس أحدهما منها الانفراد بالتصرف، فلو نصرف
أحدهما بدون الآخر أو توكيل منه كان له رد تصرفه،
لأن الموصي لم يجعل ذلك إنبه، ولم يرس منظره
وحده، وهذا لا خلاف فيه بين الفقهاء. ولا في
الصورة الأولى، وهي إذا خصص لكل وصي
عملاً، فإن أبا حنيفة يقول: إن إرادته إرادة
لا تشخص بالتخصيص من الموصي، بل تكون
الموصي وصية فيه بملكه الموصي، كما تقدم في
الكلام على سلطة الموصي.

ورداً تعدد لأوصياء، وكان الإيصاء مطلقاً عن
التخصيص أو التقييد بالانفراد أو الاجتماع، بأن
قال: أوصيت إليك بالنظر في شئون طفلي مثلاً،
مطلقاً، في ذلك ثلاثة أو أربعة فأبوحيمية وتعهد
بضولان: ليس لأحد الموصيين الانفراد بالتصرف،
إلا أنها امتثالية من ذلك بعض التصرفات، عاجلاً
لكل واحد الانفراد بها لتصوره، لا ب تصرفات
عاجلة لا تحتل التأخير، أو لأنها لإرادة خذ ظا
المثل، أو لأن اجتماعي!! رأي فيها معتد، كجهيز
ليت وقضاء دينه، ورد المصوب المعين، ورد
الوديعة وتبذير الوجبة المنعينة، وشراء، لابد
لتصغير منه كالطعام والخسرة، وقبول الهبة له،
والخصومة عن الميت فيما يدعى له أو عليه، ونحو
ذلك مما يشق الاجتماع عليه، أو غير ناهية.

ومذهب الشافعية قريب مما ذهب إليه أبو حنيفة
ومحمد، فإنهم قالوا: إذا أوصى إلى اثنين ولم يجعل
لكل منهما الانفراد بالتصرف لم ينفرد أحدهما
بالتصرف، بل لابد من اجتماعهما فيه، وهذا في أمر
الأطفال وأموالهم، ونسفة الوصايا غير المعينة.

بمهمة التي عين من أجلها، وليس للشرف حق
الاشتراف في الإدارة ولا الانفراد بالتصرف، وإذا
حلا مكان الوصي كان عليه أن يرعى من الصغير
ويحفظه إلى أن يعين وصي حديث.

تعدد الأوصياء

١٦ - الإيصاء قد يكون الواحد، وقد يكون لأكثر
من واحد، فإذا كان الإيصاء لأكثر من واحد وصدر
الإيصاء في عهد واحد، بأن قال الموصي: أوصيت
إني فلان وفلان، وقيل كل منهما الوجبة صار
وصياً، وكذلك إذا حصل الإيصاء إلى كل منهما
بعهد على حدة، بأن أوصى إلى رجل، ثم أوصى
إلى رجل آخر، فإنهما يكونان وصيين، إلا إذا قال
الموصي: أخرجت الأول أو عزله، أما إذا وجدت
الوصية إليهما بعهدين من غير عز أو واحد منهما،
فإنهما يكونان وصيين، كما لو أوصى إليهما دفعة
واحدة.

فإذا تعدد الأوصياء، وجدد الموصي لكل واحد
اختصاصه، بأن عهد إلى أحد الأوصياء القيام
بشئون الأراحمي، وإلى آخر بشئون فتحة، أو
تصنع، وإلى ثالث بالنظر في أمر أطفاله، وفي هذه
الحالة يكون لكل منهم ما حصل إليه دون غيره.

وكذلك لو أوصى إلى وصيين في شيء واحد،
وجعل لكل واحد منهما التصرف منفرد، بأن
يقول: أوصيت إلى كل واحد منكما بالنظر في أمر
طفلي، ولكل منكما أن ينفرد بالتصرف، كان لكل
وصي أن ينفرد بالتصرف، لأن الموصي جعل كل
واحد منهما وصياً منفرداً، وهذا يقتضي صحة
تصرفه على الانفراد.

بالتصرف في جميع الأشياء، وحبته في ذلك: أن الوصاية من قبيل الزلابة، وهي وصف شرعي لا يتجزأ. فثبت لكل من الوصيين على وجه الكمال، كولاية الإنكاح إلى الأخوين، فإنما تثبت لكل منها على وجه الكمال، فكذلك الوصاية تثبت لكل من الوصيين على وجه الكمال، لأن كلا منهما ولاية^(١)

ولمات أحد الوصيين اللذين لم يجعل لكل منهما التصرف منفردا جعل القاضي مكانه آخره، وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة، لأن الوصي لما أوصى إلى الاثنين لم يرض بنظر الباقي عنهما وحده^(٢).

وقال المالكية: لو مات أحد الوصيين، ولم يوص قبل موته إلى صاحبه لو إلى غيره، كان للحاكم أن ينظر فيها فيه الأصلح، فإن رأى الأصلح في إبقاء الحى منها وصيا وحده لم يجعل معه وصيا آخر، وإن رأى الأصلح في جعل غيره وصيا معه جعل معه غيره^(٣).

الأجر على الوصاية :

١٧ - يجوز للوصي أن يأخذ أجرا على نظره وعمله، لأن الوصي كالوكيل، والوكيل يجوز له أخذ الأجر على عمله، فكذلك الوصي، بهذا قال الحنابلة^(١)، وبه أيضا قال المالكية، فإنهم نصوا:

وفضاء من ليس في الشركة جنسه، ولما رد الأعيان المستحقة كالقصب والودائع والأعيان الموصى بها وفضاء دين في الشركة جنسه، فلا أحدهما الاستقلال به^(٢).

وحجة أصحاب هذا الرأي أن الوصاية إنما تثبت بالتفويض من الموصي، فبراعى وصف هذا التفويض، وهو الاجتماع، لأنه وصف مفيد، إذ رأي الواحد لا يكون كراي الاثنين، والموصي ما رضى إلا براجها، بدليل اختياره لأكثر من واحد، فإنه يدل دلالة ظاهرة على أن الغرض من ذلك اجتماع رأيها واشترائها في التصرفات، حتى تكون أصح وأفع من التصرفات التي يتفرد بها وصي واحد، وإتباعا جاز اتفرد أحدهما في التصرفات المستثناة لأنها ضروريات، والغروريات مستثناة دائما^(٣).

ومضى المالكية والحنابلة: أنه ليس لأحد الوصيين الانفراد بالتصرف، وهذا في جميع الأشياء، فإن تعذر اجتماعهما فالحاكم - كما نص على ذلك الحنابلة - يقيم أمين مقام الغائب. وحببتهم في ذلك: أن الموصي قد شوك بين الوصيين في النظر، فلم يكن لأحدهما الانفراد في التصرف، كالوكيلين، فإنه ليس لأحدهما أن يتصرف بدون الآخر، فكذلك الوصيان^(٤).

وقال أبو يوسف: لكل من الوصيين أن يتفرد

(١) الدرر وحاشيته ابن عابد بن ٢٩/٧-٢٠٠، وفتح الملقاق

(٢) ٢٠٠/٦، وصفي للحاج ٣/٧٧، ٧٨، وحاشيته القلوبي ٢/١٧٩

(٣) نون الملقاق ٦/٢٠٨، ٢٠٩

(٤) الشرح الكبير وحاشيته الشافعي ٢/٤٠٣، والشرح الصغير

وحاشيته الصاوي ٢/٤٧٥، والفي ١/١٣٦

(١) نون الملقاق ٢/٢٠٨

(٢) تهي الملقاق ٦/٢٠٩، والشر وحاشيته ابن عابد بن ٦/٢٠٠،

والقاضي ٢/١٧٩، والفي ١/١٢٣

(٣) الشرح الكبير وحاشيته الشافعي ٢/٤٠٣، والشرح الصغير

وحاشيته الصاوي ٢/٤٧٥

(٤) لافي ١/١٢٣

قال، وليس في مال، آكل من ماله قال، وكل
بالعروف غير عُشرفه^(١١).

انتهاء الوصاية :

١٨ - تنتهي الوصاية بأحد الأمور الآتية

(٦) موت الوصي، أو فقدته بشرط من الشروط
الاعتبره فيه، فإن مات الوصي، أو فقد شرطاً من
الشروط الواجب توافرها لصحة الإيصاء،
كالإسلام والعقل وغيرهما انتهت وصايته باتفاق
المعقهاء، لأن هذه الشروط كلها تعتبر في الإيصاء،
تعتبر في الدوام والبقاء^(١٢).

(٧) انتهاء مدة الوصاية، فإذا أقيمت الوصاية
بمدة، كان قال الوصي، أوصيت إلى فلان لمدة
سنة، أو قال: أوصيت إلى فلان مدة نهباب ولثني
فلان، أو إلى أن يصير رشيداً، فإذا حصر أو رشد
فغير وصي، فإن الإيصاء ينتهي إذا حصر ولده، أو
صار رشيداً، لأن الإيصاء كإلزامه، والإلزام يصبح
توقيعه وتعلقها على الشرط، فكذلك الإيصاء،
ولأن الإيصاء مؤقت شرعاً لا يلزم الأوامر أو إياس
الرشد، فجاز أن يكون مؤقفاً بالشرط، وهذا
لا خلاف فيه بين المعقهاء إيصاء^(١٣).

على أن الوصي إذا طلق أجره على نظره في مال
البنيم، فعلى القاضي أن يقرر له أجره على
نظره بقدر شغله في مال البنيم وشراء نفقته، فإن
بورع عن ذلك فهو خير له، كما حصوا على أن
القاضي أن يفرض للوصي أجره على نظره، إذا كان
ذلك مبدداً للآيتم^(١٤).

وقال الشافعية: إذا كان الزاخر في أمر الطفل
اجتنباً، فله أن يأخذ من مال الطفل قدر أجره
عمله، فإن أخذ أكثر من ذلك ضمن ما أخذه، ولو
لكفايته، وإن كان أب أو جد، أو أم، يحكم
الوصية لها، فلا يأخذ من ماله شيئاً إن كان عباً،
فإن كان فقيراً فنفته على الطفل، وله أن ينفق
على نفسه من ماله بالعروف، ولا يحتاج إلى إذن
حاكم^(١٥).

أما الحنفية فالصحيح عندهم أن الوصي إن كان
وصي الميت فليس له أجر على وصيته، وإن كان
وصي القاضي، فللقاضي أن يجعل له أجر لئلا
على وصيته^(١٦).

ومع هذا فقد أجازوا للوصي أن يأكل من مال
البنيم إذا كان محتاجاً، ويركب دابته إذا ذهب في
حاجته،^(١٧) لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا
فَتَبَاكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١٨) ولما روي أن رجلاً
جاء إلى النبي ﷺ فقال: إن عندي بيتاً محله

(١) المبهجة في شرح الحجة، وحمل المعاصم المطروح من الشرح
للذكور ٣٠٩/٢

(٢) معي المحتاج ٢٨/٢

(٣) الفروع وحاشية ابن عثيمين ٦٩/٢

(٤) الإيجاز في شرح المختار ٦٩/٢

(٥) سورة النساء ٩/

(١١) حديث: وكل من مال يبيعت به مسرف ولا يخر ولا
منايل، أخرجه أبو داود ٢٩٢٠/٢ طبع تحت عهد دمشق
ونسبته (٢٠٩/٢) طبع مكتبة البازيلة، وقوله ابن حجر في
الفتح (٢٨/٢) طبع الفقه، ورواه ابن أبي حاتم (مختصر
شعر بن كثير ٢٨٩/٢)

(١٢) الفروع الكبير ٢/٢-٣، ومشرح الصغير ٢٢٤/٢، وصفي
المحتاج ٢٢/٢، والمحي ١٠/٢، والدرر وحاشية ابن
عابدين ٢٠٢/٢

(١٣) الفروع الصغير ٢٢/٢، وصفي للمحتاج ٢٢/٢، والإيجاز
٢٤/٢، ٢٤/٢، ٢٤/٢

(٣) عزل الوصي نفسه، فلعزل الوصي نفسه بعد موت الوصي وقبول الإيصاء، انتهت وصايته، وهذا عند الشافعية والحنابلة.

أما عند الحنفية والمالكية، وهو رواية عن الإمام أحمد، فإن الوصي ليس له عزل نفسه عن الإيصاء بعد موت الوصي وقبوله إياه إلا لعذر، وقد تقدم الكلام عن ذلك في حكم الإيصاء.

(٤) انتهاء العمل الذي عهد إلى الوصي القيام به، فإن كان هذا العمل هو قضاء الديون التي على الميت، أو اقتضاء ديونه التي له على غيره، لم توزع وصاياه على الوصي لهم بها، انتهت الوصاية بقطع الديون إلى أصحابها، أو بأخذها ممن كانت عليهم، أو بإعطاء الوصايا لمن أوصى لهم بها. وإن كان هذا العمل هو النظر في شئون الأولاد الصغار وأمورهم، انتهت هذه الوصاية ببلوغ الصغير عاقلاً رشيداً، بحيث يؤمن في إدارة أمواله، والتصرف فيها. ولم يحدد جمهور الفقهاء لهذا الرشد سناً معينة يحكم بزوال الوصاية عن القاصر متى بلغها. بل هو موكول إلى ظهوره بالفعل، وذلك عن طريق الاختيار والتجربة، فإذا دلت التجربة على تحقق الرشد حكم برشده، وسلمت إليه أمواله بالتحقق الفقهاء لقول الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾، ﴿فَإِنْ أَنتُمْ مِنْهُمْ رُشَدًا فَقَادِقُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾. (١)

وإذا بلغ غير رشيد وكان عاقلاً لا تكمل أهليته، ولا ترتفع الولاية أو الوصاية عن ماله،

بل تبقى أمواله تحت يد وليه أو وصيه حتى يشترده، وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتًا، وَأَذَرْتُمْ فِيهَا وَافْسَدْتُمُوهَا، وَنَمُولُوا عَنْ قَوْلِهَا مَعْرِفًا، وَابْتُلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾، فإن أنتم منهم رُشَدًا فادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، (٢) فإنه منع الأولياء والأوصياء من دفع المال إلى السفهاء، وأنما دفع المال إليهم بحصول أمرين: البلوغ والرشد. فلا يجوز أن يدفع إليهم ببلوغ، مع عدم الرشد، ونس في هذا النص ولا في غيره تحديد للرشد بسن معينة، بل هو موكول إلى ظهوره بالفعل، وذلك عن طريق الاختيار والتجربة، فإن دلت على تحقق الرشد كملت أهليته، وسلمت إليه أمواله، وإلا بقيت الولاية عليه، وبقيت أمواله تحت يد وليه أو وصيه، كما كانت قبل بلوغها طائ الزمان.

وقال أبو حنيفة: إذا بلغ الصغير غير رشيد وكان عاقلاً - كملت أهليته، وارتفعت الولاية أو الوصاية عنه، إلا أنه لا تسلم إليه أمواله، بل تبقى في يد وليه أو وصيه حتى يشترده - بالتحقق الفقهاء ببلوغه، فإذا بلغ هذه السن سلمت إليه أمواله، ولو كان مبذراً لا يحسن التصرف، لأن منع المال عنه كان على سبيل الاحتياط والتأجيل، وليس على سبيل الحجر عليه، والإنسان بعد بلوغ هذه السن، ومجاليته لأن يكون جذاً، لا يكون أهلاً للتأجيل. (٣)

(١) سورة النساء / ٦، ٥.

(٢) ﴿الْباق ٧/ ١٧٠﴾، والمعه وصاحبه من عابدين ٦/ ١١٩، ١٥٠.

والمعه الصغير ٦/ ١٣٨، والمعه ٦/ ١٠١، والمعه ٦/ ١٠١.

٢٠٢/٦

(٣) سورة النساء / ٦.

- وكذلك يتدب الإيقاظ لفصل يديه أو ثوبه من بقايا الطعام - لاسيما اللحم - لورود النبي عن النوم على تلك الخصال. قال عليه السلام : «من بات ، وفي يده عمره فاصبه شيء فلا يلومن إلا نفسه»^(١).

- وكذلك إيقاظ من نام في المحراب أو في قبلة المصلين في نصف الأول.

انظر : وفاء

- وقد يكون حراما ، كـ لو كان في إيقاظه ضرر محقق ، كالوَيْض إذا نهى لطبيب عن إيقاظه .

إيفاء

إيقاظ

التعريف :

١ - الإيقاظ في اللغة مصدر أيقظه : إذا تبعه من نومه^(١) ولا يختلف معناه في الفقه عنه في اللغة .

الحكم الإجمالي :

٢ - ترد هلى الإيقاظ الأحكام الشرعية التالية :
- ليكسوف فرضا ، إذا ترتب على نومه ترك فرض . أو كان في تركه تعريض حياته لخطر محقق .

- وقد يكون واجبا ، إذا كان يوجب على الفطن أن تركه نائما قد يعرضه لخطر ، أو يوجب على الفطن أن تركه يغتسل قرضا عليه إن نام بعد دخول الوقت .

- وقد يكون سنة ، كإيقاظ من نام بعد صلاة العصر أو بعد صلاة الفجر ، لورود اختيار بالنهي عن النوم في هذين الوقتين .^(٢)

هذا ولا بد من مراعاة القاعدة الشرعية في دفع الضرر الأكبر من تركها ، فلو كان من شأنه تركه أكبر من تركها ، لم يلزم إيقاظه .

على أنه إذا انتفى سبب عامي ، فإن الأصل تركه إيقاظه ، لأن من لم ينام ، وما ورد من اختيار تراعى فيها حال الناس ، كسبع السلام على الناس ، وتخفف الصوت لمن يصل جهرا بحضرة نائم .^(٣)

من مواضع البحث :

٣ - يذكر الفقهاء حكم الإيقاظ في كتاب الصلاة ، حين الكلام على أوقاتها ، بمناسبة التعرض لكرامة النوم قبل الصلاة خوف تضيقها بخروج الوقت .

(١) حديث ١٠٠٠ من باب : والعصرجه الترسدي (١) ١٨٩ ط

نظامي ، ومحمد بن جعفر في الفتح (٩) ٥٧٩ ط (مطبعة)

(٢) المجلس على الميع (٩) ٢٧٢ ط المدينة ، وجمهر الإكليل (١) ٣٩ ط حلب ، والسرقات على من خليل (١) ١٢٨ ط بلاق ،

والانصاف شرح المنيع (١) ٣٨٩ ط مطبعة السنة المحمدية .

وأيضا من (١) ٩٧ ط الأولى مع التصرف

(١) المصباح ومعجم من اللغة عامة : إيقاظ

(٢) حديث النوم بعد صلاة العصر ، وحديث نم النوم بعد صلاة

المصبح . أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣) ٩٨ - ٩٩ ط

المشقة ، وحكم عليها بعدم الصحة ، وذكرها كذلك ابن عراق في نزهة القلوب (٢) ٢٦٠ ط مكتبة طهطا

والإيلاء في الاصطلاح - يعرفه الحنفية - أن يحلف الزوج بالله تعالى ، أو بصفة من صفاته التي يحلف بها ، ألا يقرب زوجته أربعة أشهر أو أكثر ، أو يعادى على قربانها أمرا فيه مشقة على نفسه ، وذلك كان يقول الرجل لزوجته : والله لا أقربك أربعة أشهر ، أو سنة ، أو يقول : والله لا أقربك أبدا ، أو عدة حسبي ، أو والله لا أقربك ولا يذكر حدة ، وهذه صورة الحلف بالله تعالى ، أما صورة التحليف ، فهو أن يقول : إن قربتك فله علي صيام شهر ، أو حج ، أو إطعام عشرين مسكينا ، ونحو ذلك مما يكون فيه مشقة على النفس ، فإذا أتمم الزوج شيئا من هذا اعتبر قوله إيلاء . أما إذا امتنع الرجل من قربان زوجته بدون عذر ، فإنه لا يكون إيلاء ، ولو طالت مدة الامتناع حتى بلغت أربعة أشهر أو أكثر ، بل يعتبر سوء معاشرة ينجح فزوجته طيب الفقرة عند بعض الفقهاء ، إذا لم يكن هناك عذر يبرئ من قربانها . وكذلك لو حلف الزوج بغير الله تعالى كالنبي والولي فلا يقرب زوجته ، فإنه لا يكون إيلاء ، لأن الإيلاء مبن ، والحلف بغير الله تعالى ليس بمعينا شرعا ، لقول النبي ﷺ : ومن كان حائفا فليحلف بالله أو ليضمت^(١)

ومثل هذا لو علق الرجل على قربان زوجته أمرا ليس فيه مشقة على النفس ، كصلاة ركعتين أو إطعام مسكين ، لا يكون إيلاء . وكذلك لو كانت الحدة التي حلف على ترك قربان الزوجة فيها أقل من أربعة أشهر لا يعتبر

إيقاف

انظر - وقف

إيلاء

التعريف :

١ - الإيلاء في اللغة معناه : الحلف مطلقا ، سواء أكان على ترك قربان الزوجة أم على شيء آخر ، مأخوذة من ألى على كذا ، يولي إيلاء والية : إذا حلف على فعل شيء أو تركه .

كان الرجل في الجاهلية إذا غضب من زوجته حلف ألا يطأها سنة والستين ، أو لا يطأها أبدا ، ويحصى في يوم من غير لوم أو حرج ، وقد نقصي المرأة عمرها كالمعقة . فلا هي زوجة تسمع بحقوق الزوجة ، ولا هي مطلقة تستطيع أن تتزوج مرهل آخر ، فينبها الله من سعة .

فلما جاء الإسلام أنصف المرأة ، ووضع للإيلاء أحكاما خففت من أقصاؤه ، وحدد للمولي أربعة أشهر ، والرمه زمانا يفرجوع إلى معاشرته زوجته . وأما بالطلاق عليه

قال الله تعالى ﴿ تَلَاسِيْنَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ نَوْبَهُمْ قُرْبَعَهُ أَشْهُرًا فَإِنْ طَافُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَمَا لَهُمْ بَشْتِمْ وَأَنْ عَزِمُوا فَلْيَلْزِقِ اللَّهُ سَمْعَهُمْ أَلْيَهُمْ ۚ ۝ ١١ ۚ ﴾

(١) حديث : من كان حائفا فليحلف بالله أو ليضمت . أخرجه البخاري : في صحيحه ٥٢٠ / ١٢ ، ط السلفية ، وسلم (٣ / ١٢٦) - ط الخليلي .

إلى أن الإيلاء لا يكون إلا بالخلف على ترك قربان الزوجة أكثر من أربعة أشهر، وسأني ذكر هذه الآراء وأدلتها في الكلام عن عدة الإيلاء.

٢ - والحكمة في موقف الشيعة الإسلامية من الإيلاء هذا الموقف: أن هجر الزوجة قد يكون من وسائل تأديبها، كما إذا لمملت في شأن بيتها أو معاملة زوجها، أو غير ذلك من الأمور التي تستلزم هجرها، غلها ثوب إلى رشدها ويستقيم حالها، فيخرج الرجل في مثل هذه الحالات إلى الإيلاء، بقسوي به عزمه على ترك قربان زوجته تأديباً لها ورغبة في إصلاحها، أو لغير ذلك من الأغراض المشروعة

فلهذا لم تطل الشريعة الإسلامية الإيلاء جملة، بل أبقت مشروعا في أصله، ليمكن الالتجاء إليه عند الحاجة.

ركن الإيلاء .

٣ - ركن الإيلاء الذي يتوقف تحقق الإيلاء على وجوده هو: اللفظ، أو ما يقوم مقام اللفظ على التفصيل والخلاف المتقدم.

والذي يقوم مقام اللفظ: الكتابة المنيية، وهي الكتابة الظاهرة التي يبقى أثرها، كالكتابة على الورق ونحوه. أما الكتابة غير المنيية، وهي التي لا يبقى أثرها، كالكتابة على الهواء، أو على الماء فلا تقوم مقام اللفظ في ذلك، ولا يصح بها الإيلاء.

ومثل الكتابة في ذلك الإشارة عند العجز عن الشظن بالمسارة، كالأخرس ومن في حكمه. فإذا كان للأخرس إشارة مفهومة، يعرف المتصلون به أن

إيلاء، وذلك لقول الله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبِعُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ فإنه سبحانه ذكر للإيلاء في حكم الطلاق مدة مقصورة هي أربعة أشهر، فلا يكون الخلف على ما دونها إيلاء في حق هذا الحكم.

وقد وافق الحنفية - في أن الإيلاء يكون بالخلف بالله تعالى وبالتعلق - المالكية، والشافعية في الجديد، وأحمد من حنبل في رواية.

وخالف في ذلك الحنابلة في الرواية المشهورة، فقالوا: الإيلاء لا يكون إلا بالخلف بالله تعالى، أما تعليق الطلاق أو العتق أو المشي إلى بيت الله تعالى على قربان الزوجة فإنه لا يكون إيلاء. لأن الإيلاء قسم، والتعلق لا يسمى قسماً شرعاً ولا لغة، وهذا لا يؤمن فيه بحرف القسم، ولا بحاجب بحواسه، ولا يذكره أهل العربية في باب القسم، وعلى هذا لا يكون إيلاء. (١)

وحجة الحنفية ومن وافقهم: أن تعليق ما يشتر على النفس يمنع من قربان الزوجة خوفاً من وجوبه، فيكون إيلاء كالخلف بالله تعالى، والتعلق - وإن كان لا يسمى قسماً شرعاً ولغة - ولكنه يسمى حلفاً عرفاً. (٢)

ومذهب الحنفية أن الإيلاء يكون بالخلف على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر أو أكثر.

ومذهب الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة) (٣)

(١) بطائع المنشع ٣/ ١٧٦، والخرشي ٢/ ٢٣٠، وقترح الكبير رحمانية السبولى ٢/ ١٢٧، وفي المحتاج ٣/ ٢١٤، والمفتي لابن قدامة ٤/ ١٩٨.

(٢) المراجع السبولى.

(٣) الخرشي ٢/ ٢٣٠، وقترح الكبير ٩/ ١٣٨، وفي المحتاج ٢/ ٢٤٢، والمفتي لابن قدامة ٤/ ٣٠٠.

ولا قضاء، لأن اللفظ لا يقتل غير الإيلاء، فإرادة معنى آخر خلافه تكون إرادته محضة بدون لفظ إيلاء عليها، فلا تعتبر.

الثاني: ما يجري مجرى التصريح، وهو ما يستعمل في اجتمع عرفاً، كلفظ القربان والأعداء، وذلك كان بخلاف الرجل ألا يقرب زوجته، وبه ورد القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَلَا يَتَزَوَّجُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرُوا﴾^(١) وكذلك لو صنف ألا يحتسب منها، لأن الاعتناء بها لا يكون إلا عن الطمع عادة.

وحكم هذا النوع أنه يعتبر إيلاء في القضاء من غير نفيه، على النية، وعلى هذا لو قال الزوج لزوجته: والله لا أقربك، ثم ادعى أنه لم يقصد بهذا اللفظ المحض، لا يقبل منه هذا الادعاء في القضاء، ويقبل منه ديانته، أي فيما به وجب الله تعالى، لأن اللفظ الذي ورد في صدره يقتل الله من الذي ادعاه، وإذا كان خلاف الظاهر، فلا يراه فقد نوى معنى يحمله الله فله فتكون إرادته صحيحة، إلا أنه لما كان المعنى الذي أراد بخلاف المعنى المضاهي من ذلك اللفظ لم يقض منه ما دعاه قضاءً، وقيل منه ديانة.

الثالث: التكاثر، وهو ما يقتل الجن وغيره. وقد بطلت أدلة ما في الجراح عرفاً، كما إذا خفف الرجل: ألا تحس جلدك زوجته، أو لا يعرب فراشها، أو ألا يجمع رأسه ورأسها وساقاً. وحكم هذا النوع أنه لا يعتبر إيلاء إلا بالنية، فإذا قال الزوج: أردت ترك اجترع كان موكب، وإن قال: لم أرد ترك الحساع لم يكن موكباً، لأن هذه

لرأى بها الخلف على الامتناع من قربان لزوجته أربعة أشهر أو أكثر، صح الإيلاء بها، كما يصح طلاقه وسائر تصرفاته^(٢).

شرائط الإيلاء:

١ - شرائط الإيلاء كثيرة ومتنوعة، مما ما يشترط في ركن الإيلاء، ومما ما يشترط في المرحل والمفراة معاً، ومما ما يشترط في المرحل للمولى، ومما ما يشترط في المدة المعلوف عليها وفيما يلي بيان كل نوع منها.

أ - شرائط الركن:

يشترط في ركن الإيلاء، وهو صبيته، ثلاث شرائط:

لتشريطة لأولى:

٥ - أن يكون اللفظ صالحاً للدلالة على معنى الإيلاء، وذلك بأن تكون مادة اللفظ دالة على منح الزوج من قرء أن زوجته دالة وخضعة عرفاً، مثل قول الرجل لزوجته: والله لا أوافقك، أو لا أجامعك، وما أشبه ذلك.

وتنقسم اللفظ الصالح للدلالة على الإيلاء ثلاثة أقسام على ما هو مذهب الخنعية والماتلحة الأولى: صريح، وهو ما دل على الوعد لغة وعرفاً.

وحكم هذا النوع أنه يعتبر إيلاء متى صدر عن قصد إلى التلفظ به بدون توقف على النية، ولو قال الزوج: إنه لم يرد الإيلاء لا يعتبر قوله لا ديانة

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) العنبري: ٢٩٩.

الإبلاء المتعلق لم يحصل أخيراً به من قبل المولي في الحال، بل عند وجوده المتعلق عليه، والإبلاء المضاف محروم به في الحال، غير أن ابتداء حكمه مؤخر إلى الوقت الذي تصيف إليه، وأن التعليق والإضافة قد صدرا بإرادة حازمة في الحال.

الشرطة الثانية: صدور التعبير عن قصد:

٧- يتحقق هذا الشرط بإرادة الزوج النطق بالعبارة الدالة على الإبلاء، أو ما يقوم مقامها، فإذا أحصى مع هذه الإرادة رغبة في الإبلاء وإرباح إليه كان الإبلاء صحيحاً صادر عن رضى واختار أو صحيح، وإن وجدت الإرادة فقط، وانتفت المصلحة في الإبلاء والإرباح إليه لم يتحقق الرضى، وذلك كأن يكون الزوج مكسرها على الإبلاء من زوجته بها يده بالقتل أو الضرب الشديد أو الحبس الشديد، فيعبر عنه الإبلاء حوها من وقوع ما هدد به لو انتقم، فإن صدر التصيف من الزوج في هذه الحال يكون عن قصد وإرادة، فكس ليس عن رضى واحتساب صحيح. والإبلاء في هذه الحال - حال الإكراه - غير صحيح عند المالكية والمشافعية والحنابلة، مشددين في ذلك إلى ما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»،^(١) وإلى حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لا طلاق ولا عتق في

الائتلاف تنص في الجماع وفي غيره استعمالاً واحداً فلا يتعين الجماع إلا بالنية وسذهب المشافعية، وهو ظاهر ما قاله المالكية، أن الألفاظ في ذلك تنقسم إلى صريحة وكدية فقط.^(٢)

الشرطة الثانية:

٩- أن تكون التصيفة دالة على الإرادة الحازمة للحال، ويتحقق هذا الشرط بخلو الصيغة من كل كلبه نكاح على السرود أو النكاح. والآن تكون مشتملة على أداة من الأدوات الدالة على التأخير والابتداء، كحرف الـ «ين» أو «وف»، لأن التردد كالرفض من حيث الحكم، والتأخير وعد بإنشاء التصرف في المستقبل، وليس إنشاء له في الحال، فإذا إرادة في التصرف غير موجودة في الحال، ولا يوجد التصرف إلا بإرادة إنشائه في الحال.

فمن يقول لزوجه: والله ما أصبح نفسي من موافقتك، أو سوف أصبح نفسي من معاشرتك، لا يكون مولى لأن هذه التصيفة لا تدل على إرادة منع نفسه من الواقعة في الحال، وإنما تدل على أنه سيقبل ذلك في المستقبل.

هذا، وما ينبغي لنتبه له هنا أن اشتراط الجزم في الإرادة للحال لا ينافي حواش أن تكون الصيغة متعلقة على حصول أمر في المستقبل، أو مضافة إلى زمن مستقبل، وذلك لأن الإرادة في الإبلاء المتعلق والمضاف مقطوع بها، لا ترد فيها، غاية الأمر أن

(١) حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجه وأبو داود وأحمد وغيره من طرق كثيرة ذكرها شيخنا أبو الحسن في المحاضرات ص ٢٢٩ - ٢٣٠ م السند صحيح.

(٢) بدائع ٤/١١١، وابن عابد بن ١٢/٨١٥، والمص ٢٧/٣٩٥، ٢٦٦، والسنن مني الشرح الكبير ٢٢/٢٢٧، وشرح المباح

لرسول النبي ﷺ: «ثلاث حذهن جد، وهزلن جد: الثكائم والطلاق والرجعة»^(١) ولأن المازل فاحصد لنسب، وهو انصيفه غير ملثم لحكمه، وأن نوب الأحكام على أسبابها موكلون إلى الشارع لا إلى التصرف.

٩ - ولو أريد الزوج أن يتكلم بغير الإيلاء، فجرى على لسانه الإيلاء من غير قصد أهلاً - وهو الخطي - - فذهب الشافعية والحنابلة عدم اعتبار إيلاء المحض -، لأن التصرف إنما يعتبر إذا قصد اللفظ الذي يدل عليه وأريد حكمه الذي يترتب عليه، أو قصد اللفظ وإن لم يرد حكمه، ولخطي -، لم يقصد للفظ لئلا على الإيلاء ولا حكمه، فلا يكون الإيلاء الصادر منه معتبراً.^(٢)

وذهب الحنفية في الخطي، إلى أن إيلاء لا يعتبر ديانة، ويعتبر قضاء. ومعنى اعتباره في القضاء دون الديانة: أنه إذا لم يعلم بالإيلاء إلا المزوج، كان له أن يعاشر زوجته من غير حرج ولا كفارة عليه في ذلك، وإذا قضت مدة الإيلاء لا يقع الطلاق، وإذا سأل فقهاء عما صدر منه جاز له أن يقبضه بأن لا شيء عليه، متى حزم صدقه فيما يقول. فإذا تنازع الزوجان ورفع الأمر إلى القاضي حكم يلزم الكفارة بالتحس إذا اتصل بزوجه قبل مضي المدة، وبوفور الطلاق إذا مضت المدة بدون معاشرته. كما هو مذهب الحنفية، لأن القاضي يعني

إع لاقى^(٣) والإع لاقى. الإكراه، لأن المكره يفتق عليه أمره، ويفضل عليه رأيه وقصده، وإلى أن المكره يحصل على النطق بالعبارة بغير حق فلا يترتب عليها حكم، كتعلقه بكلمة الكفر إذا أكره عليها.^(٤)

أما عند الحنفية فإيلاء المكره معتبر، وترتب عليه آثاره التي سيأتي بيانها. لأن الإيلاء عنده من التصرفات التي تصح مع الإكراه، نصوا على ذلك في باب الأيئان والطلاق، وأن الإيلاء يمين في أول الأمر، وطلاق باعتباره الآن، فنضق عليه ما يقرر في باب الأيئان والطلاق.

وقد استندوا في ذلك إلى قياس المكره على المازل، لأن كلا منهما تصدر عنه صفة التصرف عن قصد واختيار، لكنه لا يرد حكمها، وطلاق المازل ويمينه معتبران، وكذلك المكره.^(٥)

٨ - ولو صدرت صيغة الإيلاء من الزوج، لكنه لم يرد موجهها، بل أراد اللغو والتعب - وهذا هو المازل - فإن الإيلاء يكون معتبراً عند الحنفية وأبائكية والشافعية والحنابلة وغيرهم من أهل العلم،^(٦)

(١) حديث «ولا طلاق ولا طلاق ولا طلاق» أخرجه ابن حبان (١/١٦٠ - ط إمامي) وأبو حنيفة (١/١٩٨ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه، ورده أشعري بقوله: محمد بن عبيد لم ينجح به مسلم، وقال إمامي: صحيح.

(٢) المحرشي (١/١٥٣)، والشرح الكبير (٤/٣٧٧)، ومعنى الفتح (١/٢٨٩)، والمغني لابن قدامة (١/١٨٧).

(٣) فتح القدر (٢/٣٩٠)، وصالحية ابن علقمة (١/١٥٠، ١٥٢)، والفتاوى (١/١٠٠).

(٤) البدائع (١/١٠٠)، والشرح الكبير (٢/٣٧٧)، ومعنى المحتاج (١/٢٨٨)، والمغني لابن قدامة (١/٢٤٥).

(١) سطر الأجر مع شرح نيل لأطوار (٢/٢٤٩) وحديث «ثلاث حذهن جد، وهزلن جد...» أخرجه أبو داود (٢/٦٤٤) - ذكره حبيب دعاس - وحسنه ابن حجر في التلخيص (٢/٢١٠ - ط دار المعتمد).

(٢) معني المحتاج (١/٢٨٧)، والمغني لابن قدامة (١/٢٣٥).

تصدر خاليه من التعليق على حصول أمر في المستقبل، ومن الإضافة إلى زمن مستقبل، وثارة تصدر مستقلة على التعليق على حصول أمر في المستقبل، أو الإضافة إلى زمن مستقبل.

فإذا صدرت الصيغة وكانت خالية من التعليق والإضافة، كان الإيلاء منحراً. وإن صدرت وكانت مشتملة على التعليق على حصول أمر في المستقبل، كان الإيلاء معلناً. وإن صدرت وكانت مضافة إلى زمن مستقبل، كان الإيلاء مضاعفاً.

وعلى هذا فالإيلاء انحر هو ما كانت صيغته مطلقة غير مضافة إلى زمن مستقبل، ولا مضافة على حصول أمر في المستقبل، ومن أمثلة التثنية أن يقول الرجل لزوجته: والله لا أفر بك غيبة أشهر، وهذا يعتبر إيلاء في الحال، وترتب عليه آثاره بمجرد صدوره.

والإيلاء المعلق هو ما رتب فيه الامتناع عن قران لزوجته على حصول أمر في المستقبل مادام من أدوات الشرط مثل (إن) و(إذا) و(وإن) و(أمشي) ونحوها، وذلك كان يفوت الرجل لزوجته: إن أعملت شئون البيت، أو يقول لها: لو كلمت فلاناً فوافه لا أفر بك.

وفي هذه الحال، لا يعتبر ما صدر عن الرجل إيلاء فليس فيه الشرط المعلق عليه، لأن التعليق يجعل وجود المصروف المعلق مرتبطاً بوجود الشرط المعلق عليه، ففي المثال المتقدم لا يكون الزوج مولياً قبل أن تعمل المرأة في شئون البيت، أو تكلم ذلك الشخص، فإذا أعملت شئون البيت أو كلمته صار مولياً، واحتسبت مدة الإيلاء من وقت لإعمال أو التكلم فقط، لا من وقت قول الزوج.

حكماته على الظاهر، وأنه يتولى السرائر ولو قبل في القضاء، وعمرى أن منجرى على لسانه لم يكن مقصوداً، وإنما المقصود شيء آخر لا تفتح الباب أمام المحتالين الذين يقصدون التظن بالصيغة الدالة على الإيلاء، ثم يدعون أنه سئل لأن^(١).

ويرى المالكية - كما يؤخذ من كلامهم في الضلالي - أنه إذا ثبت أن الزوج (يقصد التظن بصيغة الإيلاء، بل قصد أن يتكلم بعمر الإيلاء، فزاد لسانه، وتكلم بالصيغة الدالة على الإيلاء لا يكون إيلاء في القضاء، كما لا يكون إيلاء في البداية والختام^(٢).

ويتضح مما تقدم عدم الفرق بين الخطأ والغزل والإكراه، وهو أنه في الخطأ لا تكون العبارة التي نطق بها الزوج مقصودة أصلاً، بل المقصود عبارة أخرى، وبصدرت هذه مدلاً عنها. وفي المزول تكون العبارة مقصودة، لأنها مرضى الزوج واختياره، ولكن حكمها لا يكون مقصوداً، لأن الزوج لا يريد هذا الحكم، بل يريد شيئاً آخر هو التلهو واللعب. وفي الإكراه - تكون العبارة صادرة عن قصد واختيار، ولكنه اختيار غير سليم. لوجود لإكراه. وهو يؤثر في الإزادة، ويجعلها لا تحدرها نزع فيه وترغاج إليه، بل تختار ما يدفع الأذى والصبر.

أحوال صيغة الإيلاء :

١٠ - الصيغة التي بشئ الزوج الإيلاء بما تارة

(١) حاشية ابن عابد بن ٤٤٦/٢، ٤٥٧، والفتاوى المكية ١/ ٢٧٠.

(٢) الشرح الكبير ٢/ ٣٦٦.

أما الخنابلة فقد أوردوا من تطبيقات الإبلاء ما يدل على قبول الإبلاء للإضافة.^(١)

ب - ما يشترط في الرجل والمرأة معا:

١١ - يشترط لصحة الإبلاء في الرجل والمرأة معا قيام النكاح بينهما حقيقة أو حكما عند حصول الإبلاء أو إضافته إلى النكاح.

أما إتمام النكاح حقيقة، فيستحق بعقد الزواج الصحيح، وقيل حصول انفرة بين الرجل و زوجته، سواء ادخل الرجل زوجته أم لم يدخل.

وأما قيامه حكما، فيستحق بوجود العدة من الطلاق الرجعي، لأن المرأة بعد الطلاق الرجعي تكون زوجة من كل وجه ما دامت العدة، فتكون محلا للإبلاء، كما تكون محلا للطلاق، فلذا أتم الزوج ألا يعرب زوجته التي طلقها طلاقا رجعي مدة تستغرق أربعة أشهر فأكثر كان مولا، فإن مضت أربعة أشهر والمرأة لا تزال في العدة، بأن كانت حاملا، أو كانت غير حامل وكان طهرها بين الحيضتين بمقدار طويلا، فعند المالكية والشافعية والمثابفة يؤمر الرجل بالفيء، بأن لم ينف طلق عليه انقضاء، إن امتنع عن الطلاق، على ما سيأتي في الكلام عن أثر الإبلاء بعد انعقده. وعند الحنفية تقع عليها طلاق أخرى.^(٢)

والإبلاء المضاف هو: ما كانت صيغته مفعولة بوقت مستقبل يفصح الزوج مع نفسه من قربان زوجته عند حلول هذا الوقت، ومثاله: أن يقول الرجل لزوجته: والله لا أقربك من أول الشهر الآتي، أو يقول لها: والله لا أقربك من عد.

وفي هذه الحان، يعتبر ما صدر عن الرجل إبلاء من وقت صدور البيعة، ولكن الحكم لا يثرب عليه إلا عند وجود الوقت الذي أضيف إليه الإبلاء، لأن الإضافة لا تمنع انعقاد البيعة سيما لحكمه، ولكنها تزجر حكمه إلى الوقت الذي أضيف إليه، بقي قول المرحل لزوجته: والله لا أقربك من أول الشهر القادم يعتبر الزوج مولا من زوجته من الوقت الذي صدرت فيه هذه الصيغة، ولهذا لو كان الرجل قد حلف بالله تعالى ألا يولي من زوجته حكم بحثه في هذه، وإن لم يكن الوقت الذي أضيفت إليه البيعة، ووجب عليه كفارة بمعنى بمجرد صدور الصيغة المضافة، لكن لو انفصل بزوجته قبل مجيء الشهر الذي أضاف الإبلاء إليه لا يحكم بحشته ووجوب كفارة البيعة عليه، كما أن هذه الإبلاء لا تختص إلا من أول الشهر الذي أضاف الإبلاء إليه.

وأما صيغ تعليق الإبلاء وإضافته لأنه بيمين واليمين من التصرفات التي تقبل الإضافة والتعليق.^(٣)

ولم يشر على كلام المالكية والشافعية في قبول الإبلاء للإضافة.^(٤)

(١) كشف القناع ٢/ ٣٥٩ ط البصر، ومطالع لولي للمص ١/ ٤٩٩.
ط مكتب الإسلامي، والإبلاء ١/ ١٧٦ ط مخرات، وشهر الإبراهيم ٢/ ٢١٠ ط دار المروية.

(٢) المعالجة وفق القدير ٢/ ١١٤، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٨٤٢،
وهجد ص ١٧١/ ٢٣، والشرح للمكبر مع حاشية الشافعية
٢/ ٤١٧، وفي المحتاج ٣/ ٢١٩، والمغني لابن لقمة ١/ ٢١٣/ ٢.

(١) البائع ٢/ ١٦٥،
(٢) الروضة ١/ ٢٤٩، المحرم ١/ ٩٠.

أقربك، ثم ينزوحها فإنه يصير ملكاً، وهذا عند الخصية والمالكية الذين أجبروا بإضافة لطلاق أو تعليق على الكاح،^(١٢) وحينئذ في ذلك: أن تعليق بالشرط كالسحر عند وجود الشرط، وإثراؤه عند وجود الشرط زوفاً، فتكون محلاً للإيلاء المضاف إلى النكاح، كما تكون محلاً للطلاق.

وقال انشاقعية والمناساة: لا يصح الإيلاء المضاف إلى النكاح، لقول الله تعالى: ﴿لَتَنْفَسْنَ بِأَنْفُسِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ تَرْضَعْنَ بُرْصَةً أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ هِيَ صَبَحَتْ بِجَمَلِ الْإِيْلَاءِ مِنَ الزَّوْجَةِ، وَالْمَرْءُ الَّتِي يَصَافُ الْإِيْلَاءُ مِنْهُ إِلَى نِكَاحِهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً عِنْدَ حُصُولِ الْإِيْلَاءِ، وَلَا تَكُونُ الْإِيْلَاءُ مِنْهَا صَحِيحًا، وَلَا الْإِيْلَاءُ حَكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ، وَحَكْمُ الشَّيْءِ لَا يَتَقَدَّمُهُ، كَالطَّلَاقِ وَالْفُسْخِ، وَالْأَنْفَاءُ فَضَرَبَ طَعْلُومُ لِقَضَائِهِ الْإِضْرَارَ بِبَيْعِهِ، وَإِذَا كَانَتْ الْبَيْعُ فَبِالنِّكَاحِ لَمْ يَحْضَرْ عَدْلُ الْإِيْلَاءِ، فَتَبَيَّنَ الْمُتَعَقُّدُ بِعَيْنِ الْإِيْلَاءِ.

١٣ - والخلاف بين الفقهاء في صحة تعليق الطلاق والإيلاء بالنكاح وعدم صحته مبني على اختلافهم في التعليق وأثره في التصرف المعلق، فعند الخصية التعليق يؤخر تصرف التصرف المعلق فلا يوجد حتى يوجد المعلق عليه، فالتصرف المعلق لا وجود له عند التكلم بالبيع، وإنما يوجد عند وجود المعلق عليه.

وعند انشاقعية ومن وافقهم - التعليق لا يؤخر انعقاد التصرف مسبباً لحكمه، وإنما يرفع ترتيب

أما إذا كانت العدة من طلاق بائن، فإن المرأة في أثناءها لا تكون محلاً للإيلاء، سواء أكان ملك بينونة صغرى، أم بائناً بينونة كبرى، لأن الطلاق البائن بتزويجه يزول رابطة الزوجية، ولا يبقى من آثار الزواج شيئاً سوى العدة وما يتعلق بها من أحكام، فيحرم على المطلق قريبان المطلقة طلاقاً بائناً ولو كانت العدة قائمة، فإذا حلف الرجل ألا يقرب زوجته التي طلقها خلاف بائناً كانت بمنزلة لغو في حكم البر، حتى لو حلفت أربعة أشهر فأكثر ولم يقربها لم يقع عليها طلاق ثلث.

أما في حكم الخث فإنها معترة، ولهذا لو عقد عليها، ثم وثقها خث في بعبه، ووجبت عليه كفارة الخث في البين، لعدم الوفاء بموجبها، وهو عدم قربانها، أي أن حلفه يعمد لإيلاء، ولكنه انعقد بمبنا.

ومثثل هذا لو ذك لأمراًة أجنبية: والله لا أقربك، وأطلق في يمينه، أو قال: أؤدأ، ثم تزوجها فإنه لا يعتبر مؤدياً في حكم البر، لعدم قيام النكاح حقيقة ولا حكماً عند الخلف، حتى لو مضت أربعة أشهر بعد الزواج، ولم يقربها لا يقع عليها شيء، لأن النكاح لم يكن قائماً عند حصول البين، لكن تزوجها بعد الزواج وقبله لزمته الكفارة، لانعقاد البين في حق الخث، لأنه لا يشترط في انعقاده في حق الخث قيام النكاح، بخلاف انعقاده في حق البر، فإنه يشترط فيه قيام النكاح.^(١٣)

وأما إضافة الإيلاء إلى النكاح، فتصورته أن يقول الرجل لامرأة أجنبية: إن تزوجك فوالله لا

(١٢) المبدع ١٧١/٢، وحاشية ابن عابدين ٨١٣/٦، والشرح الكبير ٢٠٠/٢، والمغني ١٧١/٢.

(١٣) مني المحتاج ٢٤٢/٢، والمغني لابن قدامة ٢٤٢/٢.

(١٤) المبدع ٢٠٠/٢.

قد لا يكون عنده إدراك ولا تمييز فيكون كالمجنون، وقد يكون عنده إدراك وتمييز ولكنه لا يصل إلى درجة الإدراك عند الراشدين العاقلين كالصبي المميز، والصبي المميز لا يصح منه الإبلاء، وكذلك المعتوه.^(١)

ومثل المجنون في الحكم الأشخاص التالي ذكرهم:

(١) المسهرش، وهو الذي 'عزته حادثة انفصال لا يدري فيها ما يقول أو يفعل، أو يصل به الانفصال إلى درجة يفتقد معها الخلل في أقواله وأفعاله.

فإذا صدر الإبلاء من الروح، وهو في هذه الحال لا يعتبر، وإن كان يعلم ويريد، لأن هذا العلم وهذه الإرادة غير معترس، لعدم حصولهما عن إدراك صحيح، كما لا يعتبر ذلك من الصبي المميز.^(٢)

(٢) القسي عليه والشتم، فالقسي عليه في حكم المجنون، ومثله الشتم، لأنه لا إدراك عنده ولا وعي، فلا يعتد بالإبلاء الذي يصدر عنه كما لا يعتد بطلانه.

(٣) السكران، وهو الذي صغر عقله مغلوباً من تأثير المسكر، حتى صار يهذي ويخلط في كلامه، ولا يعي بعد إفاقته ما كان منه في حال سكره، وقد اتفق الفقهاء على أن إبلاء السكران لا يعتبر إذا كان سكره من طريق غير محرم، كما لو شرب المسكر للمصروفة، أو تحت ضغط الإكراه، لأن السكران لا وعي عنده ولا إدراك كالمجنون والبائم، بل أشد

الحكم عليه حتى يوجد الشرط المعلق عليه. فمنهم المتصرون بالاعتق على شرط موجود عند التكلم بالصيغة، غير أن حكمه لا يرتب عليه إلا عند وجود الشرط المعلق عليه.

وينسأ على هذا: من قال لاسرة أجنبية: إن زوجتك فانت صالئ، ثم تزوجها ومع انطلاق عند الحنية ومن معهم، لأن الشرط لصحة الطلاق أن تكون المرأة حلاً للطلاق عند وجوده، والطلاق المعلق لا يوجد في رأيهم، إلا عند تحقق الشرط، وعند تحقق الشرط تكون المرأة حلاً للطلاق، إذ هي في ذلك الوقت زوجة، فيقع عليها الطلاق.

وعند الشافعية ومن وافقهم: لا يقع الطلاق، لأن الطلاق المعلق ينقض سبأ حكمه عند التكلم به. والمرأة في ذلك الوقت لم تكن زوجة، فلم تتحقق المحالبة التي هي شرط فروع الطلاق، فلا يقع الطلاق. وأن الإبلاء كالتعلق في هذا الحكم.^(٣)

جـ - ما يشترط في المولي:

١٤ - يشترط في الرجل لكي يكون إبلاً، صحيحاً مائياً:

أولاً: البلوغ، بظهور علامات الطبعية أو بالنس، فأبلاء الصبي لا يعتد^(٤) (د: مصطلح: ينوع).

ثانياً: العقل، فلا يصح الإبلاء من المجنون والصبي الذي لا يعقل، ولا من المعتوه. لأن المعتوه

(١) التحرير مع شرح مختصر ١/١٧٨ وما بعدها.

(٢) المستدرك ٣/١٠٠، والشرح ٣/٢٩٩، ومعنى المستدرك

٣/٣٩٣، والمفاتيح لابن عديم ١/٢٧٤

(٣) حاشية ابن عديم ٢/١٥٩، والمفاتيح لابن عديم ١/٢٧٤

(٤) المفاتيح ١/٢٧٤، وحاشية ابن عديم ٢/١٥٩

وأساس هذا الاختلاف هو الاختلاف في اعتبار طلاقه وعدم اعتباره. فمن قال باعتباره طلاقه قال باعتباره إيلاؤه، ومن قال بعدم اعتباره طلاقه قال بعدم اعتباره إيلاؤه لأن الإيلاء كطلاق معلق عند بعضهم، وسبب للطلاق عند آخرين، فيكون له حكمه.^(١)

د - ما يشترط في المدّة التحلوف عليها:

١٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الإيلاء لابد له من مدة يختلف الزوج على ترك قربان زوجته فيها. لكنهم يختلفون في مقدار هذه المدّة. فقال الحنفية: إن مدة الإيلاء أربعة أشهر أو أكثر، وهو قول عطاء والثوري ورواية عن أحمد.

فلو حلف الرجل على ترك قربان زوجته أقل من أربعة أشهر لا يكون إيلاء، بل يكون بيت. فإذا حث بالوطء قبل مضي أربعة أشهر نزلت كفارة بيمين.

وعلى هذا لو حلف الزوج: ألا يوطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر كان إيلاء باتفاق الفقهاء، وكذلك لو حلف: ألا يقرب زوجته، ولم يذكر مدة أو قال: 'بدأ' فإنه يكون إيلاء بالاتفاق أيضا. أما لو حلف ألا يقرب زوجته أربعة أشهر فإنه يكون إيلاء عند الحنفية، ولا يكون إيلاء عند المالكية والشافعية والحنابلة. ولو حلف: ألا يقرب زوجته أقل من أربعة أشهر فإنه لا يكون إيلاء عند الجميع.^(٢)

خلا من النكاح، إذ إنكاح بنته بالنكاح، أما السكران فلا يثبت إلا بعد الإفاقة من السكر، فإذا لم يعتد بالإيلاء للمصادر من النكاح، فلا يعتد بالإيلاء للمصادر من السكران بالطريق الأولى.

وختلفوا فيما إذا كان السكر بطريق عزم، وذلك بأن يشرب المسكر باعتباره، وهو يعتد أنه مسكر، من غير ضروره حتى يسكر. فقال بعضهم: يعتد بإيلاؤه، وهو قول جمهور الحنفية ومالك والشافعية وأحمد في رواية عنه، لأنه لما تناول المسكر باعتباره يكون قد تسبب في زوال عقله، فيجعل مرجعا عذرية له وزجرا عن ارتكاب المحصنة.^(٣)

وقال بعضهم: لا يعتد بإيلاؤه، وهو قول رفر من الحنفية واختاره الطحاوي والكرشي، وهو أيضا قول أحمد في رواية أخرى عنه، وهو موقوف عن عثمان بن عفان وعمر بن عبد العزيز. وحنهم في ذلك: أن صحة التصرف تعتمد على القصد والإرادة الصحيحة، والسكران قد غلب السكر على عقله، فلا يكون عمده قصد ولا إرادة صحيحة، فلا يعتد بالمباراة الصادرة منه، كما لا يعتد بالمباراة الصادرة من المجنون والسفيه وإنكحهم وانغمى عليه.

والشارع لم يترك السكران بدون عذرية على مسكرو، حتى نحتاج إلى عذرية أخرى نزلها به، خصوصا إذا كانت هذه لعقوبة الأخرى لا تقتصر على الجاني، بل تتعداه إلى غيره من الزوجة والأولاد.

(١) نفس المراجع.

(٢) البدائع ١٢/١٧٩، و غداة وفيق الدرر ٣/١٨٢، وحملية ابن

عابدس ١٢/٤٨٥، والقرشي ٣/٢٤٠، ومعي المنعج

٢٤١/٢، والقي لابن فداة ٢/٢٠٠

(٣) المدّة في فتح القدير ٢٠/٢٠، والبدائع ٣/١٩٩، والقرشي

١٧٩/٢، ١٧٢/٢، ومعي المنعج ٣/٢٧٩، والقي لابن فداة

١٩٤/٢

وكذلك لو كان الشرط الذي لم يتحقق من الشرائط التي تعد دليلاً على رجل كاتب شرع أو العقل، لأنه لا اعتبار لما يصدر عن العصي قبل البلوغ، ولا ما يصدر عن الجنون وهي في حكمه.

أما لو كان من الشرائط التي تصح إلى الرجل والمرأة معاً، وهو قيام الشك في حين الإبلاء، فإن فسخه لا يعطل مفعول البمين، بل يبقى في حق الحث، فلم قال رجل لامرأة أجنبية: والله لا أطيق مدة أربعة أشهر، ثم وطئها قبل مضي أربعة أشهر، وجب عليه كفارة البمين المبة في كتب الفقه، حتى لو كان الوطء بعد العقد عليها.

لمسا في حق الطلاق، فإن فسخ الشرط يطل البمين بالنسبة له، ولهذا لا يقع الطلاق بمضي أربعة أشهر، لعدم انعقاد الإبلاء في حق الطلاق لانعدام المحللة.

ومثل هذا يفسد في حال عدم توافر شرائط المدة المحلولة عليها، فإن مفعول البمين يبقى، ولو قصص المدة التي حلف الرجل على ترك قربان الزوجة فيها عن أربعة أشهر، عند من يرى أنها لا تكون أقل من ذلك - وحتى لو وطئ - زوجته في أثناء المدة التي حلف على ترك قربانها فيها، وجبت عليه الكفارة.^(١)

أثر الإبلاء بعد انعقاده

١٦ - إذا تحقق وكس الإبلاء وتوافرت شرائطه ترتب عليه أحد أمرين:

وقد احتج الحنفية ومن وافقهم بأن الإبلاء له حكمان: أحدهما الحث إذا وطئ الرجل زوجته قبل مضي أربعة أشهر، وثانيهما: وقوع الطلاق إن لم يبطأ زواجه قبل مضي هذه المدة، وهذا يفيد أن الأربعة الأشهر هي لمدة المعترة في الإبلاء، فلا يكون الحنف على ما ذهب إليه، ثم لا يتوقف الإبلاء على الحلف على أكثر منها، ويان الإبلاء هو البمين التي تمنع قربان الزوجة خوفاً من لزوم الحث، فلم كان الحنف على ترك قربان الزوجة أقل من أربعة أشهر، لأنك الزوج بعد مضي هذه المدة أن يجامع زوجته من غير أن يلزمه الحث في بيمينه، فلا يكون هذا إبلاء.^(٢)

واحتج المالكية ومن معهم بأن المولى يوقف بعد مضي أربعة أشهر، بخبر بين الثقي (وهو الرجوع عن البمين بالفعل أو بخول) والطلاق، ولابد أن تكون المدة على ترك قربان الزوجة فيها أكثر من أربعة أشهر، وسو كانت أربعة أشهر أو أقل منها لانقضاء الإبلاء بانقضائها، ولا تصح الخطأ من غير الإبلاء.^(٣)

١٥ - إذا فقد الإبلاء، شرطاً من الشرائط التي تقدم بيباب، فهل يكون للبمين مفعول الذي وضعت لإفلاته شرعاً؟

ذلك يتوقف على الشرط الذي لم يتحقق، فإن كان من شرائط الصيغة ترتب على فقد عدم اعتبار البمين أصلاً، بحيث لا يترتب على مخالفة موطنها أخذت وجوب الكفارة أو لزوم ما رتب عليه.

(١) المذاهب ١: ٣٦١، وقد أخرج القمي ١: ١٩٤، والقدر العذر مع حاشية ابن عثيمين ١: ٨٥، ومعي لمع ٣: ٣٤٤.

(٢) المذاهب ١: ٣٦١، ومعي ١: ٣٠٠، وصحاح ٣: ٣٦٨.

على علاقة الزوجية ، وهذه الحقة بقائها لها هو عائب على طبع إنسان ، فإن البعد عن الزوجة مثل هذا الزمن فيه تشويق للزوج ولها ، حبسه ذلك على وزن حاله معها وزناً صحيحاً ، فإن لم تأنر نفسه بالبعد عنها ، ولم يأنر به سهل عليه فراغها ، وإذا عاد إلى معاشرتها نادماً على رسائه مصراً على حسن معاشرتها ، وإذا لم يأنر ذلك المرأة فإن هجرها من وسائل تأديتها ، فقد تكون سباً في تصرف الزوج عنها بغيره في شأن رتبتها ، أو بمعاملتها براء معاملة زوج البغرة منها ، فإذا هجرها هذه المرأة كان هذا ربحاً عاماً فوطئ منها .^(١)

وسب الخلاف بين الجمهور وبين الجمعية يرجع إلى اختلافهم في مراد من الترتيب الذي تدل عليه الآية ، في قولهم نصلي : «تتبعون من نأثمهم نأثمهم أربعة أشهر فإن دأبوا بأن لم تغور رحيم»^(٢) أي الترتيب الحقيقي وهو الترتيب الحرمان ، أي أن رمى المطلقة بغيره - أو الطلاق عتقت مضي الأحول المفرد ، وهو الأربعة أشهر - أو هو الترتيب التذكيري لا الترمي ، فنصب ترتيب الفصل على المحمل ، وعليه يكون المعنى ، بعد الإيلاء خلال الأسبوع المصروب لا بعد ، فإذا قضى الأجل بغيره في دفعه فوقع الفراق بغيره ؟ فالأول قال الجمهور ، والثاني قال لخصبة . فمعنى الآية معنى رأي الجمعية : أن لا يزوج الدين يخلصون على ترك وطء زوجاتهم انقضاء أربعة أشهر ، فإن دأبوا بيل مضي هذه المدة ، وعادوا إلى وطئهم ، فإن ذلك يكون نوبة منهم عن ذلك

أولها : بترتيب عليه في حالة إصرار الزوج على عدم فراق زوجته التي أنى منها ، حتى نقضي أرحمة أشهر من تاريخ الإيلاء .
وثانيها : بترتيب عليه في حالة عفته في اليمن التي حنفها .^(٣)

أ - حالة الإصرار :

١٧ - إذا أصر الزوج على ترك فراق زوجته التي حلف ألا يفرقها كان أصره هذا داعياً إلى الفقرة بينه وبين زوجته ، لأن في هذا الامتناع إصراراً بالزوجة ، فعليه له من هذا الغش ، يكون لها الحوز في مطالبتها بالمودة إلى معاشرتها ، فإن لم يجد إلى معاشرتها حتى مضت أربعة أشهر فهل يقع الطلاق بمجرد مضتها ؟

يرى المالكية والشافعية والخاتمة أن الطلاق لا يقع ببعض أربعة أشهر ، بل للزوجة أن ترفع الأمر إلى القاضي ، فيكسر الزوج بالقيء ، أي الرجوع عن موجب بيعته ، فإن أمى المعنى ، أموه بتطليها ، فإن لم يطلق طلقها عليه القاضي .^(٤)

ويرى فيها الخفية أن الطلاق يقع بمجرد مضي أربعة أشهر ، ولا يتوقف على رفع الأمر إلى القاضي ، ولا حكم منه بتطليها . وذلك حواء للزوج على الإصرار بزوجته وبذلكها بعد حنفها انشراح .

والحكم الشرعي في إمهاله هذه المدة المحفوظة

(١) البدائع ١٢٠/٣

(٢) حاشية الكرمي ١٣٨/١٠ ، شرح الكرمي حاشية نسوي

(٣) ١٣٦/١ ، وهي المحتاج ٣١٨/٣ ، ومذهب ، وهي لا بد

١٣٨/٢ ، ومذهب ،

(٤) البدائع ١٢٠/٣

(٥) سورة البقرة ٢٢٨

نوع الطلاق الذي يقع نتيجة للإيلاء :

١٨ - إذا وقع الطلاق نتيجة للإيلاء، سواء أكان وضوعه بمضي المدة عند من يقول بذلك من الغفهاء، أم كان وقوعه بإيقاع الزوج، بناء على أمر القاضي له بالطلاق، أو بإيقاع القاضي عند امتناع الزوج من الطلاق عند من لا يقول بوقوع الطلاق بمضي المدة من الغفهاء، فإنه يكون طلاقاً باتاً عند الحقيقة، وهو المخصوص عن أحمد في فرقة الحاكم^(١)، لأنه طلاق لدفع الضرر عن الزوجة، ولا يندفع الضرر عنها إلا بالطلاق البائن، إذ لو كان رجعياً لاستطاع الزوج إعلانها فلا تنخلص من الضرر. ولأن القول بوقوع الطلاق رجعياً يؤدي إلى العبث، لأن الزوج إذا امتنع عن التقي والتطليق يقدم إلى القاضي ليطلق عليه، ثم إذا طلق عليه القاضي بإرجعها تلقياً، فيكون ما فعله لقاضي عبثاً، والعيب لا يجوز.

وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية أخرى : إن الطلاق الواقع بالإيلاء طلاق رجعي ما دامت المرأة قد دخل بها الزوج قبل ذلك، لأنه طلاق لامرأة مدخول بها من غير عرض ولا استيفاء عدد، فيكون رجعياً كالطلاق في غير الإيلاء.

وتم يشترط الشافعية والحنابلة ثبت لصحة الرجعة من المولي، إلا أنهم قالوا : إنه إذا أرتجعها - وقد بليت مدة الإيلاء - ضربت له مدة أخرى، فإن لم ينفه طلق عليه لقاضي لرفع الضرر عن المرأة.

واشترط المالكية لصحة الرجعة انحلال الحيض عنه في العدة بالموطأ فيها، أو تكبير ما يكبر، أو

الذنب الذي ارتكبه، والذي يترتب عليه الإصرار بزواجهم وإيقاع الأذى بهن، والله يفكره لهم بالكفارة عنه، وإن أصرروا على تنقيته بينهم وهجر زوجاتهم، فلم يفسروهن حتى انقضت المدة المذكورة، وهي أربعة أشهر، فإن ذلك يكون إصراراً مبيهاً على الطلاق، فيكون إيلاؤهم طلاقاً، فتطلق منهم زوجاتهم بمجرد انقضاء هذه المدة من غير حاجة إلى تطليق مبه أو من القاضي، جزاء لهم على ضرر زوجاتهم.

ومعنى الآية على رأي الجمهور : أن الأزواج الذين يخلفون على ترك قربان زوجاتهم يسهنون أربعة أشهر، فإن قاموا ورجعوا عما منعوا أنفسهم منه بعد مضي هذه المدة فإن الله غفور رحيم لما حدث منهم من البين والعزم على ذلك الضرر، وإن عزموا على الطلاق بعد انقضاء المدة فإن الله سميع لك يقع منهم من الطلاق، عليهم بها بصدور عنهم من غير أوشرة، فيجوزهم عليه.

وما استدل به لذهب الجمهور ما رواه الدارقطني في سننه عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : سألت أبا عبد الله عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن رجل يولي من امرأته قالوا : وليس عليه شيء حتى تقضي أربعة أشهر، فيرقت، فإن فاء وإلا طلق^(٢).

(١) سنن أبي حنيفة مع شرح بيل الأوطار ١/٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢،

إلا إذا كان بالجساع، لأنه هو المحلوف على تركه، أما لو كان النبيء بالقول - كما سيأتي - فلا يترتب عليه إخلته، بل تبقى اليمين قائمة متعقدة حتى يوجد الجساع، فإن حصل منه قبل مضي المدة التي حلف الزوج على ترك وطء زوجته فيها حدث وانحلت اليمين، ومن هذا يبين أن النبيء يكون وجوبه ميباً في انحلال الإيلاء، وارتفاعه، وإن كان بالفعل انحل الإيلاء، وارتفع في حق الطلاق والحدث جميعاً، وإن كان بالقول انحل الإيلاء في حق الطلاق، وبقي في حق الحدث، حتى لو ورد الجساع في الزمن المحلوف على تركه فيه وجبت الكفارة وانحل الإيلاء بالنسبة لحدث أيضاً.

انحلال الإيلاء

لانحلال الإيلاء سبيلان: النبيء، والطلاق.

حالة النبيء :

٢٠ - النبيء - كما تقدم - هو أن يرجع الزوج إلى معاشرته الزوجة التي آلى منها، بحيث تعود الحيلة الزوجية بينها إلى ما كانت عليه قبل الإيلاء. والنفيء طريقان: إحداهما أصلية، والأخرى استثنائية.

أما الأصلية: فهي النبيء بالفعل، وأما الاستثنائية: فهي النبيء بالقول.

أ - الطريق الأصلية في النبيء: النبيء بالفعل :

٣١ - المراد بالفعل الذي يكون فيشاً وتحل به الإيلاء: إنشأ هو الجساع، ولا خلاف في هذا لأحد من الفقهاء.

بتعجيل الحدث في العدة، فإذا لم ينحل الإيلاء بوجه من هذه الوجوه فإن الرجعة تكون باطلة لا أثر لها. (١)

ب - حالة الحدث لو النبيء :

١٩ - المقصود بالحدث عدم الوقاء بموجب اليمين، وهو ذلك الرقاء المكروه الذي يتحقق باشتاع الزوج من وطء زوجته التي آلى منها قبل أن تمضي المدة التي حلف ألا يقربها فيها، فإذا كانت المدة التي حلف ألا يقرب زوجته فيها أكثر من أربعة أشهر، كخمسة أشهر (مثلاً) ثم قريباً قبل أن تمضي هذه المدة، كان حدثاً في يمينه، حيث أنه لم يعمل بمقتضاها، وهو الامتناع من قربان الزوجة مدة خمسة أشهر. والحدث في اليمين وإن كان غير مرغوب فيه شرعاً، لكنه في الإيلاء مستحب، لأن فيه رجوعاً عن زيادة الزوجة والإضرار بها، فهو ما ينطبق عليه قول النبي ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْبِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» (٢).

أما النبيء فمعتاده في الأصل: الرجوع، ولذلك يسمى انقضاء الذي يكون بعد الزوال فيها، لأنه رجوع من المنعزل إلى المشرق، والمراد منه هنا: رجوع الزوج إلى جماع زوجته الذي منع نفسه منه باليمين عند القدرة عليه، لو التزم به عند العجز عنه. ووجود النبيء لا يترتب عليه الحدث في اليمين

(١) مفتي الحاج ١٣٤٩/٣، والحرشي ٢٣٨/٢، ٢٤١، والنفيء لابن قدامة ٢/٣٣١

(٢) حديث: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها... أخرجه مسلم (١٩٧٢/٣) ط الحلي.

بـ الطريق الاستثنائية في الفقه: الفقه بالقول:
٢٣ - إذا ألقى الرجل من زوجته كان الواجب شرعاً
عليه أن يفيء إليها بالفعل، فإن لم يقدر على
الفقه، بالفعل لزمه انفيء، بالقول: كأن يقول:
فئت إلى زوجتي فلانة، أو رجعت عما قلت، أو
مضى فموتت جماعة، وما أشبه ذلك من كل ما يدل
على رجوعه عما منع نفسه منه باليمين.

والحكمة في تشريع الفقه بالقول: أن الزوج لما
أذى زوجته بالامتناع عن فرمانها هو مجزى عن
الرجوع، وكان في إعلانه النود به إرضاء لها لزمه
هذا الرجوع، ولأن انقصود بالفقشة ترك الإضرار
الذي قصده الزوج بالإبلاء، وهذا يتحقق بظهور
عزمه على العود إلى معاشرتها عند القدرة.^(١)

شروط صحة الفقه بالقول:

٢٤ - لا يصح الفقه بالقول إلا إذا نواظرت فيه
الشروط الآتية:

التشريطة الأولى: المعجز عن الجماع، فإن كان
الزوج قادراً على الجماع لا يصح ما الفقه،
بالقول، لأن الفقه بالجماع هو الأصل، إذ به يتدفع
انظلم عن الزوجة حقيقة، والفقه بالقول خلف
عنه، ولا عبرة بالخلف مع القدرة على الأصل،
كالتيمس مع الموصود.

والمعجز نوعان: معجز حقيقي ومعجز حكمي
والمعجز الحقيقي، مثل أن يكون أحد الزوجين
مرضياً مرضاً يتعذر معه الجماع، أو تكون المرأة
صغيرة لا يجامع مثلاً، أو تكون رققاء، وهي أنثى
يكون بها تسد موضع الجماع من القرح، بحيث

قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من
أهل العلم على أن الفقه بالجماع ولا يكون ما دون
الجماع قبلاً.

وينبغي على الفقه بالفعل انحلال الإبلاء،
ولزوم مقتضي اليمين، لأنه بالجماع يتحقق
الحث، واليمين لا يفيى بعد اخنث، إذ الخنث
يقضي بقض اليمين، والشيء لا يفيى مع وجود
ما يقضه.^(٢)

٢٥ - فإن كانت اليمين قسماً بالله تعالى أو بصفة من
صداقه التي يحلف بها، كعزة الله وعظمته وجلاله
وكبريائه، لزمه كفارة يمين في قول أكثر أهل
العلم، وعد بعض العلماء لا يجب عليه الكفارة،
وإن كانت اليمين بتعظيم شيء على قربان
الزوجة لزمه ما التزمه من ذلك، فإن كان المعلق
على قربان طلاقاً أو عتقاً وقع الطلاق والعتق
وحدث حصول الفقه، لأن الطلاق والعتق متى على
حصوله على حصول أمر في المستقبل ووحد المعلق
عليه موقع الطلاق وثبت العتق بمجرد وجوده، كما
هو مذهب الفقهاء.

وإن كان المعلق على قربان صلاة أو صياماً أو
حجاً أو صدقة، فإما أن يعين لأدائه وقتاً أو لا يعين.
فإن عين لأدائه وقتاً كان يقول: إن قرأت زوجتي
مدة خمسة أشهر فعلي صلاة مائة ركعة في يوم كذا
(مثلاً) لزمه، لصلاة في الوقت الذي عينه، وإن لم
يعين للأداء وقتاً وجب عليه فعل ما التزمه في أي
وقت أراد، ولا إثم عليه في التأخير، وإن كان
المفضل الأداء في أول وقت يمكنه لأدائه فيه خوفاً
من انتهاء الأجل قبل أن يؤدي ما وجب عليه.

(١) البدائع ١/٣٠٣، والشرح الكبير مع حاشية الترمذيين
٤٤٨/٢، وصحیح المحتج ٣/٣٥٠، والفقه لابن باديس ٢/٢٢٧

(٢) البدائع ٤/١٧٣، ١/١٧٨، والمغني ١/١٧٧

الحضي في صحة النفي، بالقول بدلا من النفي بالفعل.

وحجة القائلين بعدم الانتقال: أن الزوج قادر على الجماع حقيقة، والامتناع عنه إيجابا سبب منه، فلا يسقط حلف واحد عليه. وأيضا: فإن الزوج هو الشك باختباره في إزمه بطريق محطور فلا يستحق التخفيف^(١).

المشرطة الثانية: دوام المعجز عن الجماع إلى أن تخضي مدة الإسلام، فلو كان السروج عاجزا عن الجماع في مبدأ الأمر، ثم قدر عليه في مدة بطل النفي، فالقول: وانتقل إلى النفي، بالجماع، حتى لو ترك الزوجية ولم يقربها إلى أن مضت أربعة أشهر بكت منه عند الحنفية. وذلك لما سق من أن النفي باللسان يذن عن النفي بالجماع، ومن قدر على الأحسن قبل حصول انقضاء يابك بض حكمه اليك، كالجماع إذا قدر على ثمة قبل أداء الصلاة.

وإذا لم يترك الرجل من زوجته وهو صحيح، ثم مرض، فإن مضت عليه مدة وهو صحيح يمكنه الجماع فيها، فلا يصح فيه القول، لأنه كان قادرا على الجماع مدة الصحة، فإذا لم يجتمع مع القدرة عليه يكون قد فرط في إفاء حتى زوجته، فلا يعتبر من مرض الحادث. أما إذا لم تكن مضت عليه مدة وهو صحيح يمكنه الجماع فيها، يذن فيه القول يكون صحيحا، لأنه إذا لم يقرب على الجماع في مدة الصحة لغرضه، لم يكن مضطرا في ترك الجماع، فكان معذورا.

لا يستطيع جماعها، أو يكون الزوج مجربا: وهو الذي استوصل منه عضو التناسل، أو يكون عينا: وهو من لا يقدر على الجماع مع وجود عضو التناسل لصعف أو كبر من أو مرض، أو يكون أحدا الزوجين مجربا جميعا يجوز دون الوصول إلى الجماع، أو يكون بينهما مسافة لا يقدر على قطعها في مدة الإسلام^(٢).

والعجز الحكمي، هو عندما يكون المانع عن الجماع شرعيا، كأن تكون امرأة حائضا عند انقضاء مدة الترمي (هذا عند الفقهاء الذين يقولون بالنفي بعد انقضاء مدة الإسلام) أو يكون الزوج مجربا بالجماع وقت الإسلام من زوجته، وبينه وبين التحلل من الإحرام أربعة أشهر (وهذا عند الفقهاء الذين يقولون: النفي لا يكون إلا في مدة الإسلام).

فإن كان المعجز حقيقيا انتقل النفي من الفعل إلى القول بالانقضاء، وإن كان المعجز حكما انتقل النفي من الفعل إلى القول أيضا عند المالكية والحابلة وفي قول مرجوح للشافعية. ولا ينتقل عند الجمهور حنفية ومالكية والشافعية. وصريح الشافعية بأنه يطالب بالطلاق^(٣).

وحجة القائلين بالانتقال: أن المعجز الحكمي كالمعجز الحقيقي في أصول الشريعة، كما في الخلوة بالزوجة، فإنه يستوي فيها المانع الحقيقي والمانع الشرعي في أشنع من صحة الخلوة، وكذلك النفي في الإسلام، يضم فيه المعجز الحكمي مقام المعجز

(١) حاشية ابن عابد: ١٩/٢٠٦.

(٢) الباقع ١٦/١٧٢، والحرثي على مختصر خليل ٣/٣٦٩، ومضى

استنتاج ٣/٣٥٠، والمضي لابن قدامة ١٧/٣٦٨.

(٣) مع الطبر ٣/٦٦٩، والمضي ١٧/٣٦٨.

وقت النفي :

٢٥ - نقدم أن المولى يلزمه شرعا أن يرفع الضرر عن الزوجة التي آلى منها، وطريق رفع الضرر عنها يكون بالنفي، والنفي له طريقان، أحدهما أصلية وهي : الفعل، وثانيتهما استثنائية وهي : القول. وسواء أكان النفي بالفعل أم بالقول فإن له وقتا تختلف آراء الفقهاء فيه على الوجه الآتي :

يرى الحنفية أن النفي يكون في مدة الإبلاء، وهي الأربعة الأشهر. فإن حصل النفي فيها، وكسأن النفي بالفعل، حث الزوج في بيعته، وانحسل الإبلاء بالنسبة للطلاق، حتى ترمضت أربعة أشهر لا تبين الزوجة.

وإن حصل النفي بالقول انحل الإبلاء في حق الطلاق، وبقي في حق الحث، حتى لو فاء الزوج بالقول في المدة، ثم قدر على الجلاء بعد المدة وجامعها، لزمت الكفارة، لأن وجوب الكفارة معلق بالحث، والحث هو فعل المحلوف عليه، وانحلول عليه هو الجلاء. فلا يحصل الحث بدونه.

وإن لم يحصل النفي في مدة الإبلاء بالفعل ولا بالقول، وقع الطلاق بضميتها عند الحنفية كما تقدم.

ويرى المالكية والشافعية والحنابلة : أن النفي يكون قبل مضي الأربعة الأشهر، ويكون بعدها، ولا أنه إن حصل النفي، فبطل مضي هذه المدة فالحكم كما سبق في الكلام على مدح الحنفية، وإن حصل النفي بعد مضيتها ارتفع الإبلاء في حق الطلاق وفي حق الحث جميعا. وكذا إن حلت مدة في بيعته ففاء بعد مضيتها.

هذا ما صرح به الحنفية،^(١) وهو ما يفهم من عبارات المذهب الأخرى.

المشرقة الثالثة : قيام النكاح وقت النفي، بالقول، وذلك بأن يكون النفي، حث قيام الزوجية، وقبل حصول الطلاق المبائن من الزوج. لما لو آلى الرجل من زوجته، ثم أوقع عليها طلاقا بانثا، وفاء بالقول لم يكن ذلك فيث، وبقي الإبلاء، لأن النفي بالقول حال قيام النكاح إنما يرفع الإبلاء في حق حكم الطلاق، لإيفاء حق الزوجة بهذا النفي، والمطلقة بانثا ليس لها الحق في الجلاء، حتى يكون الرجل مضرا بها بالامتناع عن جامعها، ووضع الطلاق بالإبلاء كان لهذا السبب، ولم يوجد، فلا يقع عليها طلاق مضي المدة، لكن يبقى الإبلاء، لأنه لم يوجد ما يرفعه وهو الحث، ولهذا الموتروجها ومضت مدة الإبلاء بعد الزواج من غير في، وقع عليها الطلاق عند الحنفية، وأمر بالنفي إليها أو طلاقها عند الجمهور، وهذا بخلاف النفي بالفعل، فإنه يصح بعد زوال النكاح وثبوت السنونة بسببه آخر، فالخلع أو انطلاق على مثل، فإنه بالنفي بالفعل - وإن كان محرما - يبطل الإبلاء، لأنه إذا وطئها حث في بيعته، وبالحث تنحل البين ويبطل الإبلاء، ولكن لا ترجع المرأة إلى عصته، ويعتبر أنها بالوطء في عده السنونة.^(٢)

(١) المدائع ٥/ ١٧٦، ونسخ التذكار ٢/ ١٩٥، وأمر وحاشية ابن عابدن ٢/ ٨٥٢، والسنونة ٢/ ١٣٧، والنهي ٢/ ٣٢٨.

(٢) عبد الله ٢/ ١٢٠، ١٢٩.

والإطلاق إن لم يقء عند مالك والشافعي في قوله
لوافق أبي حنيفة وصاحبه .

أب عند أحمد والشافعي (في أحد أقواله)
فللزوجة أن ترفع الأمر إلى القاضي ، والقاضي
يذهب الزوج ، فإما أن يقيء أو يطلق ، فإن لم يفعل
طلق عليه القاضي

وعند زفر من الحنفية يقع عليها طلاق بان
بعض أربعة أشهر من وقت زواجها به من غير
وقاع .

وحجة الأولين : أن الحبل الثابت بالزواج الأول
قد زان بالكلية بالطلاق الثلاث ، والحل الحاصل
بالزواج الثاني حل جديد ، وهذا يملك فيه الزوج
ثلاث طلقات ، فصار إبلاء في الزواج الأول
كإبلاؤه من امرأة أجنبية .

وحجة الآخرين : أن اليمين صدرت مطلقه
غير مقيدة بالحل الذي كان قائما وقت صدورها ،
وعلى هذا تزوج اليمين عندما يتحقق حل المرأة
للرجل ، بلا فرق بين الحل الذي كان موجودا عند
صدورها ، وبين الحل الذي وجد بعد زوال الحن
الأول . فلذا عادت المرأة إلى الزوج الذي آلى عنها

صلى عليه أنه ممنوع من جماع امرأتها ، على
بمينه ، فثبت له حكم الإبلاء كما لو لم يطلق .^(١)
أما الإبلاء في حق الحن . فإنه باق بعد الطلاق
الثلاث عند هؤلاء الفقهاء جميعا . وعلى هذا لو
آلى الرجل من زوجته إبلاء مطلقا عن التبريد
بمسدة ، أو مزيدا ولم يجامعها ، ثم طلقها ثلاثا ،
وعادت إليه بعد أن تزوجت رجلا آخر ، ثم جامعها
حنث في بمينه ، ولزمته كفارة اليمين إن كانت

أما إن كان اللفي ، قبل مضيقها ، فإن الزوج
حنث في بمينه ، ولزمته كفارة اليمين إن كان اليمين
نفسا ، وطلوه ما لزمته إن لم يكن اليمين قسدا ، عند
من يرى صحة الإبلاء في حالتي القسم والتعلق .
ومنا الاختلاف بين الفقهاء في ذلك يرجع إلى
اختلافهم في فهم قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ
مِنْ نِسَائِهِمْ نَفْسًا رُبْعًا شَهْرًا فَإِذَا فَعَلُوا فَإِنَّ اللَّهَ
غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . هل الفينة مطلوبة خارج الأربعة
الأشهر أو فيها ؟ وقد بنا ذلك فيما تقدم .

حالة الطلاق :

أولا : الطلاق الثلاث :

٢٦ - إذا ألى الرجل من زوجته ، وكان الإبلاء
مطلقا عن التبريد بمسدة ، أو كان مزيدا ، ولم
يجامعها ، بل طلقها في مدة لإبلاء ثلاثا بكلمة
واحدة ، أو طلقها طلقة واحدة . وكانت المكمله
لثلاث - ارتفع الإبلاء في حق الطلاق عند
أبي حنيفة وصاحبه ، ومالك ، وهو أظهر أقوال
ثلاثة للإمام الشافعي^(٢)

وقال أحد زفر من الحنفية ، والشافعي في قول
ثان من أقواله الثلاث ، لا يرتفع إبلاء بالطلاق
الثلاث . وعلى هذا لو تزوجت المرأة رجلا آخر ، ثم
عادت إلى الزوج الأول أبوي منها ، ومضت أربعة
أشهر من وقت زواجها به ولم يجامعها ، لا يقع عليها
شيء ، عند أبي حنيفة وصاحبه ، ولا يطالب باللفي .

(١) البدائع ١/٢٧٨ ، والمدة وقع التعبير ١/٢٨٨ ، وحاشية ابن
عبدين ١/٨٦٨ ، والحاشية ١/٢٨٦ ، وتشرح الكبير
حاشية المدبري ١/٣٧٨ ، ٣٧٦ ، وفي المحتاج ١/٢٩٣

(٢) المراجع حاشية ، والتي لابن قدامة ٧/٣٣٠

فإن لم يفء أو يطلق طلق عليه القاضي ، وهذا
تفسير امرأة بثة يسونة كبرى ، وبقي الإيلاء في
حق اخنت ماتفق الفقهاء . وكذلك في حق الطلاق
عند أحمد وزفر من الخلفية ، ويحل الإيلاء في حق
الطلاق عند أبي حنيفة وصاحبيه ومالك على
ما تقدم .

ولو أبان الزوج زوجته التي ألى منها إيلاء مطلقا
أو مزا بها دون الثلاث ، ونزوجه برجل آخر ،
ودخل بها ، ثم عدلت إلى الأول عاد حكم الإيلاء
من غير خلاف بين الجمهور من الفقهاء كما تقدم .
لما لا اختلاف بينهم فيها تعود به إلى الزوج الأول :
عند أبي حنيفة وأبي يوسف تعود ثلاث
تعلقات ، وهـ . مالك والشافعي وأحمد في إحدى
الروايتين عنه تعود إليه بما بقي . وهو قول محمد بن
الحسن من الخلفية .^(١)

وهذا الخلاف مبني على أن الزوج الثاني هل
يهدم الطلقة والطلقاتين كما يهدم الثلاث ، أو
لا يهدم إلا الثلاث ؟

فعد الأولين يهدم الطلقة وتطلقين كما يهدم
الثلاث ، وعند الآخرين لا يهدم إلا الثلاث .

وحجة الفريق الأول : أن الزوج الثاني إذا هدم
الطلاق الثلاث ، وأنشأ حلا كعلا ، فأولى أن يهدم
ما دون الثلاث ، ويكمل إخل النقص .

وحجة الفريق الثاني : أن الحل الأول لا يزول
إلا بانطلاق الثلاث ، فإذا طلق الرجل زوجته
واحدة أو اثنتين لم تحرم عليه ، وحل له المتزوج بها ،

اليمين قسم ، ولزمه ما علقه على جاعها إن لم تكس
ليده يمينها ، لأن اليمين إذا كانت لها مائة فإنها
تبقي ما بقيت هذه المدة ، ولا تطل إلا بالحدث ،
وهو فعل المحرم عليه قبل مضي مدة اليمين ، أو
بمضي هذه المدة بدون حدث .

وإن كانت اليمين معلقة لم تقيد بمدة ، لو
ذكرت فيها كلمة لأبد ، فإنها لا تطل إلا بالحدث .
وهو فعل الشيء المحرم على تركه (وهو في الإيلاء
الجماع) فإذا لم يوجد اخنت فاليمين باقية .^(٢)

ثانيا : بقاء الإيلاء بعد البيونة بما دون الثلاث :
٢٧ - إذا ألى الرجل من زوجته ، وكان الإيلاء
مؤبدا أو مطلقا على التوقيت ، بأن قال : والله لا
أقرب زوجتي أبدا ، أو قال : والله لا أقرب زوجتي ولم
بذكر وقتا ، ثم أبانها بما دون الثلاث ، ونزوجه بعد
ذلك ، كان الإيلاء باقيا عند الفقهاء جميعا ، ما عدا
الشافعي في أحد أقواله الثلاثة ، فإن الإيلاء ينتهي
عنده بالطلاق البائن بما دون الثلاث ، كما ينتهي
بإطلاق الثلاث .

وساء على رأي الجمهور من الفقهاء في بقاء
الإيلاء بعد البيونة بما دون الثلاث ، لو مضت
أربعة أشهر من وقت الزواج ولم يجمعا ، وقعت
طلقة بالثمة عند الحنفية . وعند المالكية والخانكارية ومن
وافقهم : يؤسر بالغيء ، فإن أبي ولم يطلق ، طلق
عليه القاضي . وكذلك لو تزوجه بعدما وقع عليها
الطلاق الثاني ، ومضت أربعة أشهر لم يقر بها فيها
منذ تزوجه ، وقعت عليها طلقة نائبة صد أئمة
الحنفية . أما عند غيرهم فيؤمر بالغيء أو الطلاق ،

(١) فتح بقدير ١/٢٠٩ ، وفيه تاريخ ١٢٧٣ ، ١٢٧٨ ، وبداية

المنهاج لابن رشد ٢/٧٢ ، والمحشي ١/١٨١ ، وفيه كتاب

٢/٢٩٣ ، والمحلي لابن قدامة ١/٢٩١

(٢) الباقع ١/٢٧٩ ، والمراجع ص ١٤٦ .

هلوتزوجت مغيره ودخل بها ثم عادت إليه بعد ذلك. عادت إليه بالحل الأول. فلا يملك ما فيها إلا ما بقي من الإطلاق الذي كان ثباته في ذلك الحل.

مستمر، وقد يكون غير مستمر وعلى هذا
والعذاب الخفى من الألم، وكل عذاب ألم، وليس
كل ألم عذاباً.

ب - الوحم

٣- الألف: يرفعك من غيرك والرفع ماضية أنت نفسك، لو رفعك من غيرك من الألف وعلى هذا فالرفع نعم من الألف^{١١}

أغنياء لا يملأ

امطرد : وعده

2 - أ- ينقسم الإعلام باعتبار عمله إلى قسمين :
إعلام حسيدي ، وهو الواقع على حرة من أجزاء
الندى ، كالإعلام الحاصل من الخبر ، أو من قطع
اليد في الخبر ، ويحوي ذلك

وإيلاهم عسى ، وهو الواقع على لسان لا على
البدن ، كالإخاءة والخلق والروح وبغير ذلك

وَيُؤْتِي مِنَ الْأَمْوَالِ لِمَا يُحِبُّ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ
سَمِيعٌ

ب - ويقيم الإعلام أيضا باعتباره مصدرا لثقافة:

إِذَا مَدَّ صَادِرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى كَالْأَمْرِاسِ،
وَحَوَّهَا.

وإيلاهم صادر عن العدد عددًا ثم خطأ.
ولكل من الألبين أحكامه في الشريعة كما
مجانم

ایک

ایلاہ

انظر . استيلاء، أم الشوك

ایلام

النعمان

١ - الإيلام هو: الإيجاعي، والال: لوجه^(١)

الألفاظ ذات الصلة

آ- الثمن:

٣ - العذاب : هو الألم المنعرج ، والألم قد يكون

١٤٦٠ المجلد الثاني

7. ملخص العرب ملاد: انا

(١) المردود لأبى ملال المستمري، ص ٢٣٤، طبع دار الأفاق
بيروت.

ولقوليه **﴿ولا ضرر ولا ضرار﴾** ^(١) كما يجب
التفصيص أو التوضيح الحالي أو التعزير، يجب
إخالف، وتمصيله في الجاهل والتعزير.

٧ - وقد يكون موجب الإيلام الضمان وحده، أو مع
التعزير كما في حالات الجنابة خطأ على النفس
وما دونها، على ما فصله المفتاء في كتاب
الجاهليات وقد ضمن عمر إخراج رجلين يلزمين
درهما فقد دري بأن رجلاً كان يقص شارب
عمر من الخطايا، فأسرعه عمر، فضرط الرجل،
فقال عمر: إن لم يرد هذا، ولكن استغفله لك.
فأعطاه أربعين درهما قال الراوي وأحسبه قال:
وشاة أو عاقاة؟ ^(٢)

٨ - الإيلام الذي يجعل وسيلة للإصلاح عندما
يجب بإيجاب الله تعالى، كالمحدود، أو عندما
يرجع لدى ولي الأمر جدواه في الإصلاح،
كالثمة، والتأديب، لا يجوز تخفيف هذا النوع من
الإيلام، وقد نص المفتاء على وجوب نزع الحشو
والفسر عن المحدود في الحد والتعزير، ليصل الألم
إلى جنده. ^(٣)

(١) حديث: «لا ضرر ولا ضرار». رواه ابن ماجه (١/١٦١) ط
الحسين، ورواه عن ابن عباس. وهو صحيح بطريقه بعض القدير
١٣٤١/٦ = ١٣٢٢ ط المكتبة التيماريق

(٢) ذكر ابن عسوى الخطايا أنه حسن إخراج رجل يلزمين
درهما. أخرجه ابن حزم من طريق عبد الوزاري عن بصير عن
إسماعيل بن أبيه. قال محمد بن عبد الله بن عيسى بن علي
إسماعيل هذا الحديث حسن. وفي نسخة رجل مجهول لا يدري من
هو مصنف (عبد الوزاري) ١٣٤١/٦. والمعلق لابن حزم
١٣٤٩/١٠.

(٣) حاشية ابن عثيمين ١/ ١٧٠

الانثار المفترية على الإيلام :

أ - الإيلام الصادر عن الله تعالى.

٥ - قد ينزل الله تعالى محض عباده بالإيلام الجسدية
كالأمراض والأقسام، أو بالإيلام النفسية كالأحزان
والهموم. وقد نزل على الإنسان إذا نزل به شيء من
ذلك إلا الضرر، عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام
«غلبنا لأمر المؤمن، إن أمره كله له خير، وليس
ذلك لأمره إلا للمؤمن، إن أصابه ضرر، شكر،
فكان خيراً له، وإن أصابه ضرر، ضحك، فكل
خيراً له» ^(١) لأن في هذا الضحك على الاستسلام،
تكفير المصيبة، وإعلاء للكرامات، قال عليه
الصلاة والسلام، قبحا رواه أبو سعيد الخدري
وأبو هريرة: أنبأ سمع رسول الله **﴿يقول﴾**
«ما يهيب المؤمن من رعب ولا نصيب ولا نهم
ولا حزن، حتى الهم يجمع، إلا كفر الله به
سبباته» ^(٢) ولا ينال هذا الأخذ بالإيلام التي
وضعها الله تعالى لينفع هذا البلاء أو يبعد،
كالدواء والدعاء والرقية.

ب - الإيلام الصادر عن العباد :

٦ - إذا كان الإيلام صادراً عن العبد، فإنه إذا كان
مصلحة اعتداء، بقصد منه الإضرار بنفسه أم جسدياً
فإن في هذا الإيلام إساءة فيجب اجتنابه لقوله
تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم إن الله لا يحب المقتولين» ^(٣)

(١) حديث صحيح لأمر المؤمنين - أخرجه مسلم (١/٣٩٥) ط
الحسين

(٢) حديث: «ما يهيب المؤمن من رعب ولا نصيب ولا نهم» - أخرجه
البيهقي (المص) ٦٠٣/١٠ ط المصنف: (١/٩٩٤) ط
الحسين

(٣) سورة المائدة (١٠٩)

والمتأخرين، سواء أضحى في مفهوم الإيماء، الإشارة
مطلقاً أو الخفية
وأجاز الغزالي نسبة الإيماء، إشارة^(١)

إيماء

ب - الدلالة :

١ - الدلالة أن يكون الشيء يحالفاً يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر، وقيل : كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء آخر، والأول يسمى الدال، والثاني
يسمى المدلول^(٢)

والدلالة المعطية إما على تمام ما وضع له
اللفظ، أو على جزئه، أو على خارج عنه لا يتم له،
كدلالة لفظ «السقف» على الحائط أو السجدة أو
الظل، ومن هذه الدلالة الالتزامية الإيماء، لأنه
دلالة اللفظ غير الموضوع للتعليل على
التعليل^(٣)

التعريف :

١ - الإيماء لغة : الإشارة باليد أو بالرأس أو بالعين أو
بالحاجب. وقال الشربيني : الإيماء لغة : هو الإشارة
الخفية، وسواء أكانت الإشارة حسية أم معنوية^(٤)
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك.

٢ - والإيماء في اصطلاح الأصوليين : دلالة النص
على التعليل بالقرينة، لا بصراحه اللفظ^(٥)

الاقطاعات الفصل :

أ - الإشارة :

٣ - الإشارة لغة أعم من الإيماء، عند من يرى أن
الإيماء إشارة خفية، أما من يرى أنه مطلق الإشارة
فهي مترادفان.

وفي الاصطلاح عند الأصوليين : الإشارة دلالة
اللفظ على معنى لم يمتنع الكلام لأجله. نحو دلالة
قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ
وَكِسْفُهُنَّ﴾^(٦) على أن النسب يثبت للأب، وأن
الأب لا يشاركه أحد في النفقة على الولد، فالإيماء
عندهم أنص من الإيماء عند غيرهم من الفقهاء

الحكم الإجمالي :

أولاً - عند الفقهاء :

• المصلي المناجز عن الركوع أو السجدة فرص أو
خوف أو نحوهما، يصلي بالإيماء، ويجعل سجدة
أحفظ من ركوعه. ويذكر الفقهاء أحكام ذلك في
أبواب صلاة المريض، وأبواب صلاة الخوف^(٧)

(١) شرح مسلم الشيبوت (١/١٠٧، ١١٣ ط بولاق، والمصنف
١٢٨٨/١، ١٢٩٠

(٢) تعريفات إعرابي.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون (٢/٤٨٩)، والمصنف (١/٣٠)

(٤) النظر مثلاً : الأخير (١/٢٦، ٣٦ ط دار المعرفة بيروت، وجماعة

مكة قبل (١/٤٤، ٤٦، ٦٠٠، ٦٥٥)، والبيهقي على شرح المصنف

(١/١٢٤، ٣٠٦ ط جيس انجلي، والمصنف لابن خزيمة (١/٢٣٢

(٥) ٦٠٠/٢ ط الرياض.

(٦) تاج المروس، والمصنف.

(٧) تقرير على شرح جمع الجوامع وحاشية البيان (٢/٢٦٦

(٣) سورة بقره (٢٣٢/٢)

أرأيت لو كان على أمك دينٌ أكنت قاضيه؟
القضا الله فانه أحق بالوفاء. (١)

سألت عن دين الله فذكر نظيره، وهو دين
الإنسي. فبه على التعليل به، ولا تزم العبث.
فهم منه أن نظيره - وهو دين الله - كذلك علة لمثل
ذلك الحكم، وهو وجوب القضاء.

مراتب الإيهام :

٩ - أ - قد يذكر الحكم والوصف كل منهما صريحا،
نحو قول النبي ﷺ : لا يقضي القاضي وهو
غضبان (٢) فهذا إيهام إلى أن الغضب علة عدم
جواز الحكم، ومثل : أكرم العناء وأهن الجهال فهو
إيهام إلى أن علة الإكرام التحمل، وعلة الإهانة
الجهل. فهذا النوع إيهام بالانتماء.

ب - وقد يذكر الوصف صريحا والحكم مستنبط،
نحو ﴿وأحل الله البيع﴾ (٣) فالوصف إحلال البيع،
والحكم الصحة، أو يذكر الحكم والوصف
مستنبط، نحو: حرمت الخمر، ولا تذكر الشدة
المطهرة، وهي الوصف. فقد اختلف في هذين
التعوين فقبل : هما من الإيهام، وقيل : لا لعدم
الاقتران بين الحكم والوصف لفظا. (٤)

(١) حديث : إن لمي نذرت أن تصوم . أخرجه البخاري (فتح
الباري ٦٤ / ١ ط السلفية).

(٢) حديث : لا يقضي القاضي وهو غضبان، أخرجه البخاري
(الفتح ١٣ / ١٣٦ - ط السلفية) ومسلم (١٢٤٣ / ٢ - ط
المطبعة) واللفظ البخاري.

(٣) سورة البقرة / ٢٧٤

(٤) كتاب اصطلاحات الفنون ١ / ١١٣١، وشرح مسلم الحديث
٢٩٩ / ٢٩٨ - ط بولاق، وفتح المنصور ٢ / ٢٨٩ - ط
بولاق، وحاشية الفضلاني على شرح المعتمد على ابن الجارود
٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ نشر الخدمة الإسلامية بالبحر - ليبيا، وشرح
مع الجوامع حاشية الباني ١ / ٢٦٦ - ٢٧٠ ط مصطفى الحلبي
١٣٥٦ هـ.

سهيان والمرآجل سهم (١) ومثل القاتل لا يبرأ (٢)
وقد ثبت من الذين بالضرورة توديت العصبية
وغيرهم من أصحاب المفروض.

(٢) وإما بصيغة النافية، نحو ﴿ولا تقربوا من
حتى يظهرن﴾ (٣)

(٣) وإما بصيغة الشرط، نحو وإذا اختلفت
هذه الأصناف فيعوا كيف شئتم إذا كان بدا يده
ناب الجواز باختلاف الجنس. (٤)

(٤) أو بصيغة استدراك، نحو ﴿لا يؤخذكم
الله باللغو في أيمانكم، ولكن يؤخذكم بها عقدتم
الأيمان﴾ (٥) فدل على أن الاتماد علة للكفارة.

(٥) أو بصيغة استثناء، نحو قوله تعالى :
﴿نصف ما فرغتم إلا أن يغفون﴾ (٦) يفيد عليه
العفو لسقوط المطالبة بالمهر.

الإيهام يذكر النظر :

٨ - قد يكون الإيهام إلى العلة يذكر نظير لمحل
السؤال.

ومثله قول النبي ﷺ لاسرأة من جهينة، وقد
سألته : إن أمي نذرت أن تصوم فلم تصح حتى
ماتت، أفأصوم عنها؟ قال : نعم حجي عنها،

(١) حديث : قلت لرسول الله ﷺ والمرآجل سهم، أخرجه البخاري
بلفظ وكلم رسول الله ﷺ ففرس سهم والمرآجل سهم (فتح
الباري ٨٤ / ٧ ط السلفية).

(٢) حديث : القاتل لا يبرأ، أخرجه ابن ماجه ١ / ٨٨٣ ط المحلى
والطحاوي (٢٦ / ٢٢٠ - ط دائرة المعارف الشيعية) والدار :
إسحاق بن عبيد لا يصح به، إلا أن شواهد كثيرة.

(٣) سورة البقرة / ٢٢٢

(٤) حديث : إذا اختلفت هذه الأصناف ليعزأ أخرجه
مسلم (١٢١١ / ٣ - ط المحلى).

(٥) سورة البقرة / ٢٢٥

(٦) سورة البقرة / ٢٢٧

لاقتلوا هؤلاء، أو لا تفعل ما أمرت به

وأما إن كان يحدث في مواجهة غيره، فإنه يدل على حث نفسه طاهراً، وقد يكون هذا الظاهر موافقاً للحقيقة، بأن يكون عذراً على الوفاء، وقد يكون مخالفاً لها، بأن يكون عذراً على عدم الوفاء. وقول القائل: تعطلت أو لا تفعل يدل على حث المخاطب على الفعل أو الترك، ويكون بمثابة الأمر إن كان من أعلى لأدنى، ولدهاء إن كان من أدنى لأعلى، والأشهر إن كان بين اثنين. ثم إنه قد يكون حقيقياً، وقد يكون ظاهرياً فقط بقصد المجاملة أو غيرها. هـ - هذا، وتقدم اليد بين على المستقل إلى معنى برؤوسيتين حث.

(فيمين الزم) هي ما كانت على النبي، نحو: والله لا فعلت كذا، بمعنى لا أفعل كذا، وسميت يمين بر لأن الخطاب بالزحين حلفه، ويستمر على الزم ما لم يفعل (ومعين الحث) ما كانت على الإنشآت، نحو: والله لا أفعل كذا، وإنها سميت يمين حث لأن الحالف لو استمر على حالته حتى مضى الوقت أو حصل اليأس حث^(١١)

(ثاني)

تقسيم اليمين بحسب صيغتها العامة

٦ - القسم الأول: القسم المجزئ بالصيغة الأصلية لليمين، ويكون بذكر اسم الله تعالى، مثل (والله) (والرحمن) أو صفة له مثل (وعزة الله) (وجلاله)

قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بالله إسمائكم وما هم بمسلمين، ولكنهم يؤمرون﴾^(١٢)

فهذا من المنافقين حلف على أنهم من المؤمنين، وهم كاذبون فيه، وما حلفهم على الكذب إلا أنهم يخافون غضب المؤسسين عليهم. وإن كان الحالف بما متعمداً صدقها، غير أنه أخطأ في اعتقاده، نكر غموساً ولا صادقة، وإنها تكون (نحو) علم، بعض الأقوال

ومن أمثلتها أن يقول إنسان: والله إن الشمس طلعت، بناء على إشارة الساعة والتعظيم، ثم يبين أنها لم تكل طلعت، وأنه أخطأ النظر، أو كان بالساعة خلل، أو بالتعظيم خطأ.

٧ - القسم الثاني: اليمين المنكدة للإنشاء، وإنشاء إما حث أو منع، والمقصود بالحث: حث الحالف نفسه أو غيره على فعل شيء، في المستقبل، والمقصود بالمنع: حث الحالف نفسه أو غيره على ترك شيء في المستقبل.

مثال الحث: والله لأفعلن كذا، أو لنفعلن كذا، أو ليفعلن فلان كذا.

ومثال المنع: والله لا أفعلن كذا، أو لا تفعلن كذا، أو لا يفعلن فلان كذا.^(١٣)

وهذه اليمين تسمى (منعقدة) أو (معهودة) متى تمت شرطها، وسيأتي بيانها.

ومما هو جدير بالملاحظة أن قول الفاضل لأفعلن، أو لا أفعلن يدل على حث نفسه على الفعل أو الترك حقيقة إن كان يتحدث في خلوه، نحو: والله لأصوم غداً، أو لأشرب الخمر، أو

(١١) سورة التوبة / ٥٦

(١٢) بضم اللام في الأصل الثلاثة، لأن داء تامة وليست خاصة

(١٣) أقرب للشك مع شرح القسم وحاشية الصلوي / ١٠٣٣

وكيفان الناس في الجاهلية يغلغفون بالله وسعجوداتهم كاللوات والعزى، وبما يعظمونه من الخلوقات عما لا يعبدون كالآباء والأمهات والكمبة، وبما يعبدونه من الأتلاق كالأمانة.

وفي صدر الإسلام بطل تعظيمهم للأصنام ونحوها مما كانوا يعبدونه من دون الله، فبطل حلفهم بها إلا ما كان بين لسان، واستمر حلفهم بما يحبونه ويعظمونه من الخلوقات، فبهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك وأمرهم بالانقصار على الحلف بالله تعالى، وسباني بيان ذلك كله تفصيلا.

٧- القسم الثاني: التعليق، ويمكن تحصيل الغاية العامة من اليمين - وهي تأكيد الخبر أو الحدث أو المنع - بطريق آخر، وهو ترتيب التكلم جزاء مكرها له في حالة مخالفة الواقع أو تخلف المقصود.

ولهذا الجزاء أنواع كثيرة بحسب العادة، لكن لم يمتد الفقهاء منها إلا ستة أنواع وهي: التكفر، والطلاق، والظهار، والحرام، والعنق، والزام القرية.

وأمثلها: إن فعلت كذا، أو: إن لم أفعل كذا، أو: إن لم يكن الأمر كما قلت فهو يريء من الإسلام. أو: قاسرائه طالق، أو: قاسرائه عليه كظهر أمه، أو: فحلل الله عليه حرام، أو: فبذره حره، أو فعليه حجة. (١)

(١) يلاحظ أن نصير يظهر الغالب جريا على ما اعتاده المؤرخون في كتبهم الفقهية، حررا من إشاعة الحكاية بغير التكلم. ولأن الشيطان قد يوسوس للمحاكي فيرى ما يجهل به في المنع، ومن أراد معرفة ما يقوله الحلف فعليه أن يستبدل بغيره المذهب بغير التكلم، ولهذا الحققة لا إلهة إلا الله.

وقد يكون العريق المحصل للغاية ترتيب جزاء محسوب للمخاطب على فعل أمر محسوب للتكلم، كما لو قال إنسان لعبد: إن بشرني (٢) فانت حر، فهذا الجزاء محسوب للمخاطب من حيث كونه تخلصا من الرق، وإن كان شافا على التكلم من حيث كونه إزالة للعالم، غير أنه يستسهل لما فيه من مكافأة على فعل ما يجهل ويشكر الله عز وجل على ذلك.

والجزء المحبوب لا يتصور كونه ظاهرا ولا كفرا، فهو منحصر في العنق والزام القرية والطلاق والحرام، كتطبيق ضرة المخاطبة وتضمنها.

وسباني تفصيل ذلك كله.

التعليق بصورة القسم :

٨- قد يعدل الحالف عن أداء الشرط والجملة الشرطية، وبأن يبالجزاء بدون الأداء، ويذكر بعده جملة شبيهة بجواب القسم، فيقول: هو يهودي ليفعلن كذا، أو لا يفعلن كذا، أو امرأته طالق لا يفعلن كذا، أو ليفعلن كذا، فاجملة التي بلىء الكلام بها جراه لشرط محذوف، تدل عليه الجملة المذكورة بعده، وسباني بيان ذلك.

الجواب الإنشائي يضمن الخبر :

٩- القسم حينما يكون إنشائيا للحدث أو المنع، فالحلف عليه لا يمكن أن يكون حلفا على الإنشاء المحض، فإن هذا الإنشاء يحصل معناه بمجرد انطق به، فلا يحتاج إلى حلف. فإن الذي يحتاج

(٢) البشارة: الإخبار بشيء لم يعلم به للتكتم من قبل.

معناه الإيجاب، ولأن الشهادة وردت في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا: نَشْهَدُ بِكَ لِرُسُوقِ إِيْمِهِ، وَإِنَّا بِقَدَمِ إِسْكَ لِرُسُوقِهِ، وَاللَّهُ بِشَهَادَاتِ الْمُنَافِقِينَ لَكَادِبُونَ. أَفَتَحْكُمُونَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جُنَّةً فَصَدَّقْنَا بِمِنْ سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّمَا سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١) فالآية الثانية أفادت أن شهادتهم يمين.

ويؤخذ من هذا أن الشهادة والعزم من مرادفات اليمين عرفاً، وأفاد أيضاً أن الذمة كالعهد والميثاق، فمن قال: علي ذمة الله لأفعلن كان يمين.

١١ - وقد ابن عباسين أنه لو نذر الإنسان صوماً كان قال: لله علي أن أصوم، فإن لم يتوشش، أو نوى النذر ولم يحظر اليمين بيانه، أو نوى النذر ونفى اليمين كان نذراً فقط. وإن نوى اليمين ومعنى النذر كان يميناً فقط. ومعنى الكفارة إن نذر. وإن نوى ما معاً، أو نوى اليمين ونه يحظر بيانه النذر كان نذراً ويميناً، حتى لو نذر قضى وكفر عن يمينه.

ويؤخذ من هذا أن صيغة النذر تكون يميناً بالنية عند الحنفية، فتكون من قبيل التكبيرة، بخلاف الألفاظ السابقة، فظاهر كلامهم أنها صريحة عندهم، وإن كان بعضها كنية عند غيرهم كما سيأتي. وسيأتي الخلاف في النذر المبهم مثل علي نذر. وسيأتي أيضاً أن الكفارة ولائحة المضامين لله كالعهد عند الشافعية، فقد قالوا: من قال: علي عهد الله، أو ميثاقه، أو ذمته، أو كفارته، أو أمانيه لأفعلن كذا، أو لا أفعلن كذا، كان قوله ذمته يميناً بالنية.

١٢ - هذا ما في كتب الفقه: وقد يجد الباحث في

إلى الخلف. هو الأمر الذي يحس تخلفه. وهو الوفاء بمصروف الجملة الإنسانية.

فمن حلف فقال: والله لأقضيتك حقك غداً، وقد حث نفسه على القضاء، وهذا الحث قد حصل بمجرد التعلق، فهو غير محتاج إلى القسم من حيث ذاته، فالقسم إذن إنما هو على الحث المستتب للأثر: وهو حصول القف، بالتفعل في غداً، وهذا المعنى خبري، ولهذا لم ينفذ حقه فكان حاشاً.

فمن قال: لأقضيتك حقك. ثبت معنيين: (أحدهما) إنشائي، وهو حث نفسه على القضاء، وهذا هو المعنى الصريح. (ثانيهما) خبري، وهو الإخبار بأن هذا القضاء سيحصل في الغد، وهذا المعنى لمحني، واليمين إنما أتى بها من أجل هذا المعنى الضمني ولهذا لا يصح في اللغة العربية أن يجاب القسم بفعل الأمر، ولا بفعل النهي، فلا يقال: والله فم، لم لا أقم.

مرادفات اليمين:

١٠ - قال الكمال: أسماء هذا المعنى التوكيدي ستة: الحلف والقسم والعهد والميثاق والإبلاء واليمين.^(٢)

فاليمين مرادفة للألفاظ الخمسة التي ذكرت معها.

وهناك ألفاظ أخرى، فقد أفاد صاحب البدائع أنه لو قال إنسان: أشهد أو أعزم أو شهدت أو عزمت بالله لأفعلن كذا، كان يميناً، لأن العزم

(١) سورة المنافق ١٠، ١١

(٢) فتح الباري ٣/١١

ذلك كله أربع مرات ، ويزيد بعد الرابعة عليه لغة الله إن كان من الكاذبين ^(١)

وأعلن المرأة زوجها إذا تصدقه أن تقول بعد أهله ياها: أشهد بالله أن زوجي هذا من الكاذبين بسبب دهاقي به من القرني ، وتزيد لأشأت لغة الحمل أو الوسوسة: وإن هذا المولدة منه وتكرر ذلك كله أربع مرات ، وتزيد بعد الرابعة - وعليها غضب الله إن كان من الصادقين ^(٢)

ويعان نخاعكم بين الزوجين هو: أن يحصروها ، ويأسروا الزوج حلاعة زوجته إن كان مصرا على فذلها ، ويس مع أربعة شهود عدول ، ولا تعترف الزوجية بها فله ، ثم يأسر الزوجة بعد انتهاء الزوج من الحلاعة ، أو تلاعته ، فإذا لأغته فوق بنهما ، ومعلوم أن قول كل من الزوج والك زوجة : أشهد بالله معناه أقسم بالله ، فعنى هذا يكون الإنسان بسا حاسة لها أحكام تحصها ، وتفصلها (ز: نعان)

ج - القسامة :

١٥ - القسامة في اللغة لها معان : منها : التمين ، وفي الشرع - أن يقسم شخص من أولياء القتل على استحقاقهم دية قتلهم ، إذا وجدوه قتيلا بين قوم ، ولم يعرف قاتله ، فإن لم يكتسبوا الحصين رحلا أقسم المرحضون حصين يميناً ، فإن امتنعوا وطلبوا الزحين من المتهمين دية القضي عليهم ، فأقسموا بها عني نفى القتل عنهم ، فإن حلف المدعون

(١) يلاحظ أن الزوج يأتي بهسيري لتكلم بطول وعلي ، بتدبير ثناء بدل أهله ، ويظنون وكنت ، بدل وكنت .

(٢) يلاحظ هنا أيضاً أن امرأة تأتي بفسخ الحكم بغير علم ، على ذلك وعليها وأما وكان ، فهي كما هي

كس اللغة أقضا أخرى كقتل . ففي العاموس الحبط : حمل : حلف . وهو من باب مصر . وسؤ عهد من لسان العرب أن (حمل) (والأصل) (والحمل) معاه حلف ، ويقال : نقنته بتشديد القاء ، أي : حلفته

أيهان خاصة

١ - الإيلاء

١٣ - هو أن يخلف الزوج على الامتناع من وطء زوجته بطلب أو مدة أربعة أشهر ، ثم إن كان الخلف بالله تعالى لم تخلف الطلاق أو العتق أو نحوهما . وهذا الإيلاء أحكام خاصة مأخوذة من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ بَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَوْ حِسْبَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَادُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ^(١) وتتمتعيتها (ز: إيلاء) .

ب - اللعان :

١٤ - اللعان في اللغة : مصدر لأغنى ، بمعنى شتم ، فإذا شتم انسان ، فشتم كل منها ، لا حصر بالدهاء عليه ، بأن يلعه الله ، قبل لها تلاعته ، ولأغنى كل منها صاحبه .

واللعان في الشرع لا يكون إلا أمام القاضي ، وهو قول الزوج لأمراته مشيراً إليها : أشهد بالله أني من انصافين عياديت به زوجتي هذه من الزنى . وإذا كانت حاملاً أو ولدت ولداً واعتقد أنه ليس منه زاد : وأن هذا الحمل أو الولد ليس مني . وتكرر

حلف الناس على بيعهم لعبد الملك بن مروان بالطلاق والعنق واليمين بانه وصدقة المال . فذكرت هذه الأيهان الأربعة أيهان البيعة القديمة المتدعة .

ثم أحدثت المتخلفون من الأمراء عن الخلفاء والملوك وغيرهم أيهانا كثيرة ، تختلف فيها عاداتهم ، ومن أحدث ذلك فعله إثم ما توثب على هذه الأيهان من الشر

فإذا حلف إنسان ما يمان البيعة ، بأن قال : حلف أيهان البيعة ، أو أيهان البيعة بلومني إن فعلت كذا أو إن لم أفعل كذا مثلاً .

فلكانكية اختلّفوا ، فقال أبو بكر بن العربي : أجمع المتأخرون على أنه عنت فيها بالطلاق لجميع نكاته ، والعنق لجميع عبيده ، وإن لم يكن له وحق فعله عتق رقبة واحدة ، والمشي إلى مكة ، والجميع وليس من أقصى المغرب ، والذي عتق بذلك جميع أموره ، وصيام شهرين متتابعين . قاله : جل الأندلسيين قالوا : إن كن امرأة له تطلق ثلاثاً ثلاثاً ، وقال القرويون : إنما تطلق واحدة واحدة ، والزمه بعضهم صوم سنة إذا كان معتاداً للحلف بذلك

وقال الشافعي وأصحابه : إن لم يذكر في لفظه طلاقها أو عتاقها أو حجها أو صدقتها لم يلزمه شيء ، سواء أواه أم لم ينوه ، إلا أن يوي طلاقها أو عتاقها ، فاختلف أصحابه ، فقال المرافيون : يلزمه الطلاق والعنق ، فإن اليمين بها تنعقد بالكتابة مع اليد ، وقال صاحب السنة : لا يلزمه ذلك وإن نواه ما لم يتلفظه ، لأن الصريح لم يوجد ، والكتابة إنما يترتب عليها الحكم فيما يتضمن الإيقاع ، فلما الالتزام فلا .

منحسروا الدية ، وإن حلف بالله وإن لم يلزمهم لدية . على خلافه وتفصيل ينظر في (تسليمه)

و- اليمين المطلقة .

١٦ - هي ايمين التي غفلت بالزمان ، والمكان ، وزيادة الأسماء ، والصفات ، وبحضور جمع .

فالتعظيم بالزمان هو : أن يكون الحلف بعد العصر ، وعصر . لحظة أولى من غيره . والتعظيم بالمكان : أن يكون الحلف عند ممر المسجد الجامع من جهة المشرق ، وكونه على النهر لومي . أما التعليل في مكة ، فهو أن يكون بين الركن الأسود والمقام

والتعظيم بالزمان والمكان يكون في الزمان والمكان وبعض الدعاوى .

والتعظيم بزيادة الأسماء والصفات محذور . وأما تعطيل الغالب ادرك المهلث الذي يعلم السر والكني ، ومحذور . والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي بعث من الرما يعلم من العالمة .

وهذا التعظيم يكون في بعض الدعاوى .

والتعظيم بحضور جمع هو : أن يحضر الحلف جماعة من أعيان البلدة وصلحاتها ، أقلهم أربعة . وهذا التعظيم يكون في اللعن .

والتعظيم بالتكرار هو : تكرار اليمين خمسين مرة .

وهذا يكون في القسامة . وتفصيل ذلك كله (ر) لعان وقسامة ومغوى .

هـ - أيهان البيعة :

١٧ - مما أحدثه الخجاج بن يوسف الثقفي ، أن

به . ولو حلف بها وأطلق بأن لم يتوكلها ولا بعضها لم يلزمه شيء ، لأنه لم يتوكلها بمجتملة فلم تكن يميناً .^(١٦)

ز - أيمان الإثبات والإنتكار :

١٩ - يذكر الفقهاء في مبحث المدعى أيماناً للإثبات والإنتكار .

(مها) : اليمين المتصصة ، ويصح تسميتها باليمين المختصة ، وهي التي تنضم إلى شهادة شاهد واحد ، أو شهادة امرأتين لإثبات الحقوق المالية .

(وأنب) : يمين التكرير كسر الكاف ، أو يمين المدعى عليه ، وصورتها : أن يدعي إنسان على غيره شيء ، ولا يجديته ، فيبين له القاضي أن له الحق في طلب اليمين من المدعى عليه مادام منكروا ، فبأسره القاضي أن يحلف ، فإذا حلف سقطت الدعوى .

(ومنها) : يمين الرد ، وصورتها : أن يعتنع المدعى عليه في الخيلة السابق ذكرها عن اليمين ، فبردها القاضي على المدعى ، فيحلف على دعواه ، ويستحق ما ادعاه .

(ومنها) : يمين الاستظهار ، وصورتها : أن يترك الميت أصولاً في أيدي الورثة ، فيدعي إنسان حقاً على هذا الميت ، فعند بعض الفقهاء لا تثبت الدعوى في مواجهة الورثة باليعة فقط ، بل لابد من ضم اليمين من المدعي . وقد تجب يمين الاستظهار في مسائل أخرى .

وأيمان كل ما سبق تفصيلاً (ز) : إثبات ودعوى) .

واعتباطة المختلفوا ، فقال أبو القاسم الخزرجي : إن نواها لزمتها ، سواء أعرفها أم لم يعرفها . وقال أكثر الأصحاب ومنهم صاحب المغني : إن لم يعرفها لم تعتقد بيمينه شيء ، مما فيها ،^(١٧) وفي غلبة المشهور يلزم بأيمان اليمين . وهي يمين ريثها الحجاج تضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعنق وصدقة الملك . ما فيها إن عرفها ونواها ، وإلا فلفظ .^(١٨)

و - أيمان المسلمين .

١٨ - جاء في كتب المالكية : أن هذه العبارة تشمل ستة أشياء ، وهي : اليمين بالله تعالى ، والطلاق البتة لجميع الزوجات ، وعقن من يملك من العبيد والإماء ، والتصدق بثلاث الدال ، والمشي بجمع ، وصوم عام .

وهذا المشمول للستة إنما يكون عند تعارف الخلف بها ، فإن تورف الخلف بعضها لم يشمل ما سواه .^(١٩)

وذهب الشافعية إلى تحريم تحليف القاضي بالطلاق أو العنق أو الفجر . قال الشافعي : ومتى بلغ الإمام أن قاضياً يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله عن الحكم ، لأنه جاهل .

وقال الحنابلة : يلزم بالخلف بأيمان المسلمين ظهاراً وطلاقاً وعتاقاً ونذراً ويمين بالله تعالى مع التنية . كما لو حلف بكل منها على انفراد . ولو حلف بأيمان المسلمين على تنية بعض ما ذكر تدين حلفه

(١٦) مجمع الفتاوى لابن تيمية ١٤٣/٢٥ ، ١٤٤ ، وإسلام النورس ٨٨ ، ٨٩/٣

(١٧) مطالب أولي النهى ٣٧٤/٦

(١٨) الشرح الصغير بمشقة المسلكي ٣٣٩/٦

(١٩) مطالب أولي النهى ٣٧٤/٦ ، وفيهحتاج ٤٧٢/١

إنشاء اليمين وشروطها

٢٠ - تقدم أن اليمين تنقسم من حيث صيغتها إلى قسمين، ومن هنا حتى تقسيم الكلام إلى قسمين.

إنشاء القسم وشروطه

٢١ - معلوم أن الإنسان إذا قال: "قسم بالله لأفعلن" كذا، فهذه الصيغة تحتوي على جنتين، الأولى: اجتهاد الكونه من فعل القسم وفعله التضمير، وحرف القسم وهو الياء، والقسم به وهو مدحول الياء.

وثانيتها: الجملة المقسم عليها.

وتفصيل الكلام على الوجه الآتي.

أ- فعل القسم :

٢٢ - ذهب الحنفية إلى أن فعل القسم إذا ذكر بصيغة المضارع أو الماضي، كأنقست أو حلفت، أو حذفت وذكر مكانه المصدر نحو: قسم أو حنفا بالله، أو لم يذكر نحو: الله أو بالله كان ذلك كله يميناً عند الإطلاق^(١).

وعند المالكية إذا قال: "حلف أو أقسم" أو شهد أو أعزم، وقال بعد كل واحد منهما بالله، فهي يمين. وقول المالكي: عزمت عليك بالله ليس يمين، بخلاف: عزمت بالله، أو: أعزم بالله كما تقدم.

والغرض هو أن التصريح بكلمة (عليك) جعله غير يمين بخلاف (أقسم) فلها إذا زيد بعدها كلمة عليك لم يخرجها عن كونها يميناً، لأن (أقسم) صريح في اليمين.

(١) البذائع ٥٣.

وقوله الشخص يعلم الله ليس يمين، فإن كان كاذباً فعليه إثم الكذب، ولا يكون كافراً بذلك، ولا بقوله: أشهد، الله إلا أن قصد أنه عر وجعل يخفى عليه الواقع، ولا يكون القسم أيضاً بقوله: الله رابع، أو حفيظ، أو حاشا لله،^(٢) أو معاذ الله.^(٣)

وقال الشافعية: من قال نذيره: انيت، أو أقسمت، أو قسم عليك بالله، أو أسألك بالله لتفعلن كذا، أو لا تفعلن كذا، أو قال: بالله تفعلن كذا، أو لا تفعلن كذا، فإما أن يريد يمين نفسه أو لا:

فإن أراد يمين نفسه يمين، لصلاحيه اللفظ بما مع اشتغاره على ألسنة حمة الشرع.

وإن لم يرد يمين نفسه، بل أراد الشهادة، أو يمين المخاطب، أو أطلق لم تكن يميناً.

فإن قال: والله، أو حلفت عليك، الله كان يميناً عند الإطلاق، لعدم اشتغاره في الشهادة أو يمين المخاطب.

وإن قال: كيت، أو أقسمت، أو أقسم بالله، ولم يقل عليك كان يميناً عند الإطلاق أيضاً.^(٤)

وقال الحنابلة: إذا قال أقسمت، أو قسم، أو شهدت، أو أشهد، أو حلفت، أو حلف، أو عزمت، أو أعزم، أو ألت، أو أولي، أو قسم، أو حلفاً، أو ألية، أو شهادته، أو يميناً، أو عزيمته، وأتبع كلاماً من هذه الألفاظ بقوله (بالله) مثلاً كانت

(١) في القاموس وحاشاه معاذ الله.

(٢) الشرح قصير مدنية الصاري ٣٣٦/١، ٣٣٠.

(٣) تهذيب المنهاج ٩/١٩٩، والنهضة بمدنية الصاري ٢١١/٨.

(٤) البجيري في صحيح الطلاب ٣١٦/٤.

وإذا وجب حذف الفعل وجب حذف الفاعل
أيضا، نحو قسمي

ويقوم مقام ماء القسم حرره، أي أرى، وهي
ماء والحمرة واللام

أما الحاء فتساخا: هذا الله، يفتح الماء بمدة
ومقصورة مع قطع همزة لفظ الحلالة ووجهها، وإذا
وصلت حذفت

وأما الحمره فتساخا: الله، بمدة ومقصورة مع
وصل همزة لفظ اجلالة، وذلك بأن تحذف.

وأما اللام، فقد أخذ صاحب اللانح. أن من
قال (س) سلام الحريدين الماء كانه صيغ يمينيا.
ولان: هـ جل سلام إلا في قسم متضمن معنى
التعجب، كقول ابن عباس رضي الله عنهما:
«دخل آدم الجنة فظلم ما غرت الشمس حتى
خرج»^(١)

وفي معنى التنبه والتعجب، ويشرحه مايفيد أن
للام تستعمل للتقسم والتعجب معا، وتختص
لفظ الحلالة.

هذا ما قاله الخفية وبحره بقية المذاهب.^(٢)

حذف حرف القسم :

٣٥ - إن لم يذكر أحادف شيئا من أحرف القسم،
من قال: الله لأفعلن كذا مثلا، كان يمينيا مضمرا
حاجة إلى التية سواء أكنسر الحاء على ميل الجر
بالحرف المحذوف، أم فتحه على ميل نزع

يمينيا، سواء أوى بها إنشاء اليمين أم أطلق، فإن
نوى بالتفصيل الماضي إخبارا عن يمين مصت، أو
بالمضارع وهذا يمين مستقل، أو نوى قوله:
عزمت وأعزم وعزيمة: قصدت أو أقصد أو قصد،
لم يكن يمينيا بغيره من ذلك.

٣٣ - وليس من اليمين قوله: أستعين بالله،
وأعظم بالله، وأتوكل على الله، وعلم الله،
وعز الله، وتبارك الله، والحمد لله، وسبحان الله،
وبحو ذلك ولو نوى اليمين، لأنها لا تحتل اليمين
شرعا ولا لغة ولا عرفا

ولو قال: أسألك بالله لتفعلن لم تكن الصيغة
يمينيا إن أطلق أو قصده السؤال أو الإكراه، وأنتوعد،
بخلاف ما لو قصد اليمين فإنها تكون يمينيا.^(٣)

ب- حروف القسم :

٣٤ - هي: الياء، والواو، والنساء. أما الياء، فهي
الأصل، ولهذا يجوز أن يذكر قبلها فعل القسم،
وأن يحذف، ويجوز أن تدخل على الظاهر والمضمر،
نحو: أقسم بك يارب لأفعلن كذا، وتليها الواو،
وهي تدخل على الظاهر فقط، ويحذف معها فعل
القسم وجوبا، وتليها الفاء، ولا تدخل إلا على
لفظ اجلالة، كما في قوله تعالى حكمة من نبيه
إبراهيم عليه السلام ﴿وَرَفَعُوا لِيَاقِينُ
أَصْنَانَكُمْ﴾^(٤) ورسمي دخلت على (رس) بحرف
توس، وبدر الكعبة، ويجب معها حذف فعل
القسم أيضا.

(١) فتح القدير بأسفل الحاشية ١٦/٤

(٢) سائبا ابن عابد بن علي المر العطار ٥٨/٣، والبلقيع ٢/٤

والشرح الصغير ١/٣٢٨، ونبذة المتاج بشرح هشامطلي

١٦٨/٨، ومطالع أولي النهى ١/٣٦٠ - ٣٦٢

(٣) مطالب أولي النهى ١/٣٦٠ - ٣٦١

(٤) سورة الأنبياء ٥٤

وحدثت نوحته بجميع اللغات، أو على الذات
التي هي صفة من صفاته تعالى، سواء أكان مختصا
به كسبحه، ورت العالمين، وخالق السموات
والأرض، والاول بلا بداية، والآخر بلا نهاية،
والذي نفسي بيده، والذي بعث الأنبياء بالحق،
والمالك يوم الدين. أو كان مشتركا بينه وبين غيره
كالرحيم والعظيم والظاهر والرب والمولى والرازق
والخالق والنفوس واليه، فهذه الأسماء قد نطقت
على غيره تعالى، قال تعالى في وصف الرسول
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُولُوا لِلرَّحْمَنِ عِزًّا﴾^(١) وقال عمر بن الخطاب
حكاية ما قاله خديجة لعلينا عليه السلام وصف
لملكة سبأ ﴿وَقَالَ سُبْحَانَكَ﴾^(٢) وقال سبحانه في
وصف أهل المدينة الذين آمنوا على المخل
بشعرها ﴿وَعَذَّابًا عَلَىٰ مَرْدُودَاتِهِ﴾^(٣) ومعنى
المردود: المتبع، والمردود مع الساكن، وقال تعالى
حكاية عن قول يوسف عليه السلام لأحد صاحبيه
في السجن ﴿ذَكَرْتُ عَبْدَ رَبِّكَ﴾^(٤) وقال عمر بن الخطاب
حكاية عن علي بن أبي طالب هو مولاه وحريه وصالح
المؤمنين ﴿وَقَالَ عَلِيٌّ شَاهُ غَاطِطَاتٍ يَفْضَحُونَ
الْكَرَامَاتِ﴾^(٥) وإذا خُصِرَ انقسمت ألقابنا في التمام
والساكن فأبرزت منه ﴿وَقَالَ سُبْحَانَكَ غَاطِطَاتٍ يَفْضَحُونَ
الْكَرَامَاتِ﴾^(٦)

الخاضعة، أم صمها على سبيل الرفع بالابتداء،
ويكون الخج محذوفا بتقديره فسمي أو اسماءه،
أم سكتها بحرف الوصل بحرف الوصل
ويضاف الخبر عن حذف الحرف خاص بنقطة
اختلافه، فلا يجوز في العربية أن يقال: الرحمن
لأعني كذا بكسر الهمزة، فكذا قيل: لكن التراجع
أنه يجوز وإن كان قلبا، وأما ما كان قائما لا
يجمع انعقاد الجرس
هذا مذهب الخبيث والمثبكي.

وهذا المشافهة: لو قيل: الله، حذف حرف
القسم لم يكن شيئا إلا باللفظ، سواء أحر الاسم أم
صمها أم رفعه أم سكتها
وقال الحنابلة: يصح قسم بغير حروفه، نحو:
الله لأفعلن، حرا وضمما، فإذا وقع يميز أيضا إلا
إذا كان التراجع بحرف العربية ولم يتم اليمين، فلا
يكون شيئا لأنه إما مبتدأ أو منقطع^(٧) بخلاف
من لا يعرف العربية، فلو وقع كان شيئا لأن اللفظ
لا يضر^(٨)

ج - اللفظ الدال على القسم به

٢٦ - اللفظ الدال على القسم به: هو المدخل على
حرف القسم، بشرط أن يكون شيئا لله تعالى أو
صفة له

والمقصود بالاسم: ما دل على الذات المنصفة
بجميع صفات الكمال، وهو لفظ الحلالة (الله)

(١) لعله يريد أن غير المتبادر عن

(٢) السماع ٥/٢، وحديث ابن عباس عن النضر المصنف ٥/٢،
والشرح لصاحب المحلى المصنف ٣٣٨/٢، ونبأ الصالح

١٦٨/٢، ومطالع لولي في ٢٠٢/٢

(١) سورة نورة ١٦٨/٢

(٢) سورة نورة ١٦٨/٢

(٣) سورة نورة ١٦٨/٢

(٤) سورة نورة ١٦٨/٢

(٥) سورة نورة ١٦٨/٢

(٦) سورة نورة ١٦٨/٢

الحلف بها، وسواء في الصفة كونها صفة ذات وكونها صفة فعل.

وقال الشافعية: تتعقد اليمين باسم الله تعالى وصفته الذاتية المختصة، وأما المشتركة فإن اليمين تتعقد بها ما لم يرد بها غير صفته تعالى. وأما صفة الفعل ففي الاعتقاد بها خلاف.

وقال الشافعية والحنابلة: تتعقد اليمين باسم الله تعالى المختص به إن أراد الله تعالى أو أطلق، فإن أراد غيره لم يقبل طاعها ولا باطلها عندهم. وتعتقد أيضا باسمه الذي يغلب إطلاقه عليه، ولا يطلق على غيره إلا مقيد كالرب، وهذا إن أراد الله تعالى أو أطلق، فإن أراد غيره قبل طاعها وباطلها عندهم جميعا. وتعتقد أيضا بالاسم المشترك الذي لا يغلب إطلاقه على الله تعالى كالحلي والسميع، وكذا باللفظ الذي يشمله وإن لم يكن اسم له تعالى كاشي، تكن بشرط في اعتقادها هذا السمع أن يريد الحائض الله تعالى، فإن أراد غيره، أو أطلق لم تتعقد به.

وتم يفصل في الخسالة في ذلك، بل قالوا: إن لصفة الصفات تتعقد اليمين بها، أما غير الصفات - كأن يقال: والعرة - فلا تتعقد بها إلا بإضافة صفته تعالى.

٢٩ - وأما الاسم الذي لا بعد من أسمائه، ولا يصح إطلاقه عليه فلا تتعقد به اليمين، ولو أريد به الله تعالى، ومثل له الشافعية بقول بعض الموم (والجناب الرجوع) فالجناب للإنسان فناء داره، وهو مستحيل في حق الله تعالى، والنية لا تؤثر مع الاستحالة.

وأما صفة الفعل، فقد صرح الشافعية بعدم

تعلق من الضمين كقوله الطير يذئ^(١)، وقال تعالى حكيمه عن قول إحدى المراتين لأبيها عن موسى عليه السلام: «إن غير من مستأجرت القوي الأمين»^(٢) وقال سبحانه وتعالى: «وأنفيا سيدها لدي الباب»^(٣).

٢٧ - (والمقصود بالصفة): اللفظ الدال على معنى تصح نسبة إلى الله تعالى، سواء أكان صفة ذات أم صفة فعل.

وصفة الذات هي: التي تصعد سبحانه وتعالى بها لا يحددها كوجوده.

وصفة الفعل هي: التي ينصف الله عز وجل بها ويضدها باعتبار ما يتعلق به، كرحمته وعذابه.

٢٨ - ولا تتعقد اليمين بكل اسم له تعالى أو صفة له على الإطلاق، بل ذلك مقيد بشرائط مفعلة تختلف فيها المذاهب.

فالخلفية لهم في ذلك أقوال، أرجحها: أن الاسم يجوز الإقسام به، سواء أكان مختصا أم مشترك، وسواء أكان الخلف به متعارفا أم لا، وسواء أنوي به الله تعالى أم لا. تكن لو نوي بالاسم المشترك غير الله لم يكن يمينا، وإذا كان الاسم غير وارد في الكتاب أو السنة لم يكن يمينا إلا إذا تصورت الحلف به، أو نوي به الله تعالى. وأما الصفة فلا يصح الإقسام بها إلا إذا كانت مختصة بصفته تعالى، سواء أكان الخلف بها متعارفا أم لا، أو كانت مشتركة بين صفته تعالى وغيرها وتعرف

(١) سورة المائدة / ١٠٠

(٢) سورة القصص / ٢٦

(٣) سورة يوسف / ٢٠

انتمتاد اليمين بها، وسكت الخبيلة عنها، وأطلقوا
انتمتاد اليمين بصفته تعالى المضافة إليه، وهذا هو
ذلك أنها تنعقد عندهم بصفته الفعلية. (١)

الحلف بالقرآن والحق

١. الحلف بالقرآن أو المصحف :

٣٠- المعتمد في مذهب الحنمية : أن الحلف بالقرآن
يعني، لأن القرآن كلام الله تعالى الذي هو صفته
الذاتية، وقد تعارف الناس الحلف به، والأيمان
ينفي على العرف

أما الحلف بالمصحف، فإن قال الحالف : أقسم
بما في هذا المصحف فإنه يكون يمينا أما لو قال :
أقسم بالمصحف، فإنه لا يكون يمينا، لأن
المصحف ليس صفة لله تعالى إذ هو المورق
والجلد، فإن أراد ما فيه كان يمينا لمعرف. (٢)

وقال المالكية : ينعقد القسم بالقرآن
وبالمصحف، وسورة البقرة أو غيرها، وبأية
الكريمي أو غيرها بالنسبة وبالإنجيل وبالزبور،
لأن كل ذلك يرجع إلى كلامه تعالى الذي هو صفة
ذاتية. لكن لو أودع بالمصحف القشور وشورق
يكن يمينا. (٣)

وقال الشافعية : تنعقد اليمين بكلام الله
والسورة والإنجيل ما لم يرد الله لفظ، وبالقرآن

وبالمصحف ما لم يرد به ورقه وحده، لأنه عند
الإطلاق لا ينصرف عرفا إلا ما فيه من القرآن. (٤)
وقال الحنابلة، الحلف بكلام الله تعالى
وبالمصحف والقرآن والسورة والإنجيل والزبور
يعني، وكذا الحلف بسورة أو آية. (٥)

ب. - اخلف بالحق، أو حق الله
٣١- لا شك أن الحق من أسماه تعالى "الوزنة في
الكتاب الكريم والسنة المطهرة"، غير أنه ليس من
الأسماء المختصة به، وقد مثل به الشافعية للأسماء
التي تنصرف عند الإصلاق إلى الله تعالى،
ولا تنصرف إلى غيره إلا بالقييد، فعلى هذا من
قال : ولحق لأعلن كذا، إن أراد الله تعالى أو
أطلق كان يمينا بخلاف، وإن أراد العدل أو أراد
شيئا من الحقوق التي تكون للإنسان على
الإنسان قبله ذلك، طاهر وباطل.

٣٢- وأما (حق) المضاف إلى الله تعالى، أو إلى
اسم أو صفة من لأسماء والصفات التي تنعقد
لغيره فهي خلاف.

فالحنفية نقوا عن أي حنيفة ومحمد وإحدى
الروايتين عن أبي يوسف أن من قال : (وحق الله) لم
يكن يمينا. ووجهه صاحب البدائع بأن حقه تعالى
هو أعطاهات والعبادات، فليس اسما ولا صفة لله
عز وجل

وعن أبي يوسف في رواية أخرى أنه يعني، لأن
الحق من صفاته تعالى، وهو حقيقة، فكان الحالف
قال : والله لحق، والحلف به متعارف. وحار

(١) بدائع ٦/٣٠٣، وابن عاصم ٤/٥٢، وحاشية صاري على
الشرح الصغير ١٩/٣٦٩، ٢٠/٣٢٠، وصاحبة المحتاج ١٨/٦٦١،
١٩/١٦٤، ومطلب أولي الأمر ١٩/٣٥٨ - ٣٦٠

(٢) فتح القدير ١٠/١٠٣، وحاشية ابن عاصم ١٣/٥٩، وتبدائع
٩/٨٠٣

(٣) الشرح الصغير بحاشية صاري ١٦/٣٢٩ - ٣٣٠

(٤) مبداء المحتاج ١٨/٦٦١

(٥) مطلب أولي الأمر ١٩/٣٦١

اللفظ الدال على المقسم عليه

٣٤ - اللفظ الدال على المقسم عليه هو الجملة التي يريد الحالف تحقيق مقصود من إثبات أو نفي ، وتسمى جواب القسم

ويكفي في العربية تأكيد الإثبات باللام مع نون التوكيد إن كان الفعل مضارعاً ،^(١) واللام مع قد إن كان ماضياً .^(٢) يقال : والله لأفعلن كذا ، أو لقد فعلت كذا ، وأما النفي فلا يتركب فيه التحن ، بل يقال : والله لا أفعلن كذا ، أو ما فعلت كذا .^(٣)

فإن ورد فعل ماضٍ لم يثبت كس فيه لام ولا نون توكيد أعذر عنه بحرف محذوف ، كما في قوله تعالى ﴿ تَاللّٰهِ لَآ أَفْعَلُ نَحْنُ نُذَكِّرُ سَوْفَآ ﴾^(٤) أي : لا نقدر .

وعنى هذا لو قال إنسان : والله أكلم فلان اليوم ، كان حالفاً عن نفي تكليمه ، فيجوز إذا كلمه ، لأن الفعل لا يمكن فيه لام ولا نون توكيد بحدوث نفيه (لا) النافية .

هذا إذا لم يتعارف الناس حلفه ، فإن تعارفوا أن مثل ذلك يكون إنساناً كان حالفاً على الإثبات وإن كان خطأ في اللغة العربية .

هكذا يؤخذ من كتب الحنفية والخليفة .

١ - ١٩٩ : ٨ ، ومضحة حاشية ضروري ٩ : ١١١ ، ومطالع كوال الص ١٠٦ : ٣٦

(١) هذا إذا كان مضارعاً ، فإن كان ماضياً لم يثبت لام ولا نون توكيد نحو : أقسم بالله لا أفعلن كذا

(٢) وقد يؤخذ باللام وحدها نحو : أقسم بالله فعلت كذا

(٣) بل قيل : لا فعلت كذا الماضي بمعنى المضارع ، أي لنفعلن في المستقبل

(٤) سورة يوسف ٨٢

صاحب الاختيار هذه السردية ، ونسعه بن نجيم في البحر الرائق .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : يعقد القسم بحق الله ، ومرجعه إلى العظمة والأسوهية . فإن قصد الحالف به الحق الذي على العباد من التكليف والعبادة فليس يمين .^(١)

حذف القسم به

٣٣ - إذا لم يذكر الحالف المقسم به بل قال أقسم ، أو أسلف ، أو أشهد ، أو أعزم لأفعلن كذا ، أو أثبت لا أفعلن كذا ، كان يميناً عند أبي حنيفة وماتية . وقال المالكية : لو حذف الحالف قوله (بأنه) بعد قوله لحلف أو أقسم أو أشهد كان يميناً إن نواه . أي : متى الحلف بالله . بخلاف ما لو حذف بعد قوله أعزم فإنه لا يكون يميناً وإن نواه

والفرق بين هذا الفعل والأفعال الثلاثة السابقة ، أن المزمع معناه الأصل المقصد والأصنام ، فلا يكون معنى القسم إلا إذا ذكر بعده القسم به ، بأن يقول (سأله) ، مثلاً ، بخلاف الأفعال الثلاثة السابقة ، فإنها موصوغة للقسم فيكمي فيها أن ينوي القسم به عند حذفه .

وقال الشافعية : لو حذف التكليم المحذوف به لم تكن القسيعة يميناً ولو نوى اليمين بالله قصوا ، ذكر فعل القسم لم حذفه .

وقال الحنابلة : لو حذف الحالف قوله (بأنه) مثلاً بعد نطقه بالفعل أو الاسم الدال على القسم ، نحو قسمي ، لم تكن القسيعة يميناً ، إلا إذا نوى الحلف بالله .^(٢)

(١) الرجوع السابقة في جميع المقامات

(٢) الإتيان ١٣٠ ، وشرح الصم ١٩ : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، روضة المحتاج ٥

الحناية^(١) مسبقا بالواو أيضا مع تصريح بعضهم بأن نونه مضمومة وأنه حنذا.

ومعلوم أن الجملة قسم فقط، فلا يترك عليها حكم إلا إذا جيء بعدها بجملة خبرية. مثل لأفعلن كذا.

جاء علي نذر، أو نذر لله :

٣٨- قال الحنفي: إذا قال قائل علي نذر، أو نذر لله لأفعلن كذا، أو لا أفعل كذا، كان ذلك يمينا، فإذا لم يوق بها ذكره كان عليه كفارة يعين.

ولو قال: علي نذر، أو نذر لله، ولم يزد على ذلك، فإن نوى بالنذر قرعة من حج أو عمرة أو غيرها لم يمتعه، وإن لم يوشع كان نذرا تكفارة اليمين، كأنه قال: علي نذر لله أن أؤدي كفارة يمين، فيكون حكمه حكم اليمين التي حدث فيها صاحبها، لقوله ﷺ: (النذر يمين، وكفارته كفارة اليمين)^(٢) هذا مذهب الحنفية^(٣).

وقال المالكية: يلزم كفاية في النذر المهم، وله أربع صور (الأولى) علي نذر (الثانية) لله علي نذر (الثالثة) إن فعلت كذا أو إن شئني الله مريض ففعلت نذر (الرابعة) إن فعلت كذا أو إن شئني الله مريض ففعلت نذر. ففي الصورتين الأولىين

ولا نفل أنه محل خلاف، فإنه من الوجه بمكان^(٤).

الصحيح الحالية من أداة القسم والمقسم به ٣٥- قد يأتي الحالف بصيغ حالية من أداة القسم ومن قسم الله تعالى وصفته، أو خالية من الأداة وحده، ونعتبر عند بعض الفقهاء أيها كاليمين بالله تعالى.

أ- لعمر الله :

٣٦- إذا قيل: لعمر الله لأفعلن كذا، كان هذا قسما مكونا من مبتدأ مذكور وخبر مقدر، والتقدير: لعمر الله قسمي، أو يميني، أو أحلف به. وهي في قوة قولك: وعمر الله، أي بقاءه، هذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة^(٥).

وقال الشافعية: إن هذه الصيغة كتابية، لأن العمر يطلق على الحياة والبقاء، ويطلق أيضا على الدين وهو العبادات، فيحتمل أن يكون معناه: وحياة الله وبقاءه، أو دينه، فيكون يعينا على الاحتمالين الأولين دون الثالث، فلا بد من التيقن^(٦).

ب- وأمين الله :

٣٧- جاء هذا الاسم في كتب الحنفية والمالكية وغيرهم مسبوقا بالواو وظاهر أن الواو لتقسم، ويكون إقسامًا بركته تعالى أو قوته، وجاء في كتب

(١) ابن عابدين هي الدر المختار ٤/٢٢٣. والتمهيد للزحري ٢٠٢/٢.

(٢) البهجة ٩/٢٣، وابن عابدين ٤٤/٣، ومطلب نوري الهي ٣٩٠/٢، والخطاب ٣٧١/٢.

(٣) نهاية المحتاج ١٦٩/٨.

(٤) البهجة ٩/٢٣، وابن عابدين ٤٤/٢، والتمهيد للزحري ٢٠٢/٢.

٣٦٩، ٣٣٠/١.

(١) مطلب نوري الهي ٢٠٢/٢.

(٢) حديث (الشرع بين...)، رواه أحمد في مسند (١٤٩/٨) والطبري في التكميل من حديث ابن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ وقال الحافظ العراقي إنه حديث حسن (فيهي المعبر شرح المجمع الصغير ٢/٢٩٨).

(٣) البدائع ٧/٢٣، وحنابلة ابن عابدين على الدر المختار ٤٤/٢٣.

الأيمن عند أبي حنيفة والصاحبين ، وقال زفر : لو قال : عليّ يمين ولم يضعه الله تعالى ، لم يكن يميناً عند الإطلاق .

ووجهه : أن اليمين بمحمل أن يكون بغير الله ، فلا تعتبر الصيغة يميناً بالله إلا بالنية .

وسئل لامي حنيفة والصاحبين بأن إطلاق اليمين يتصرف إلى اليمين بالله تعالى ، إذ هي الجائزة شرعاً ، هذا إذا ذكر لمحرف عليه .

فإن لم يذكر ، بل قال : الحالف : عليّ يمين ، أو يمين الله ، ولم يزد على ذلك ، وأراد إنشاء الالتزام لا الإختيار بالترام سابق ، فعليه كفارة يمين ، لأن هذه الصيغة تعتبر من صيغ النذر ، وقد سبق أن انظر المطلق الذي لم يذكر فيه المندوب يعتبر نذراً للكفارة ، فيكون حكمه حكم اليمين .

وقال المالكية : إن التزام اليمين له أربع صيغ كالنذر الجهم ، وأمثتها : عليّ يمين ، والله عليّ يمين ، وإن شئى الله مريضى لو كلمت زيداً فعلى يمين ، إن شئى الله مريضى أو إن كلمت زيداً فعلى عليّ يمين .

ولا يخفى أن المقصود موجب اليمين ، فالكلام على حذف مضاف كما يقول الحنفية .

وقال الشافعية : إن قول القائل : عليّ يمين ، لا يعتبر يميناً سواء كان مطلقاً أو معلقاً ، لأنه التزام لليمين أي الحلف ، وليس ذلك قرينة كالصلاة والصيام فهو لغو .

وقال الحنابلة : من قال : عليّ يمين إن فعلت كذا ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها أنه لغو ، كما يقول الشافعية . والثاني : أنه كناية فلا يكون يميناً إلا

تلزم الكفارة بمجرد التلفظ ، وفي المصورتين الآخرتين تلزم الكفارة بحصول المعلق عليه سواء أكان المقصد الامتناع أم الشكر .^(١)

وقال الشافعية : من قال : عليّ نذر ، وإن شئى الله مريضى فعلى نذر ، لزمته قرينة غير معينة ، وله أن يختار ما شاء من القرب ، كتسبيح وتكبير وصلاة وحضور . ومن قال : إن كلمت زيداً فعلى نذر أو فعلى عليّ نذر ، يميز بين القرينة وبين كفارة يمين ، فإن اختار القرينة فله اختيار ما شاء من القرب ، وإن اختار كفارة اليمين كفريراً يجب في اليمين التي حنت صاحبها فيها .

ومن قال : إن كلمت زيداً فعلى كفارة نذر ، كان عليه عند الحنث كفارة يمين ، والصيغة في جميع هذه الأمثلة صيغة نذر وليس صيغة يمين ، إلا الصيغة التي فيها (إن كلمت زيداً . . . الخ) فيجوز تسميتها يميناً ، لأنها من نذر اللجاج والغضب .^(٢)

وقال الحنابلة : من قال : عليّ نذر إن فعلت كذا ، وفعله ، فعليه كفارة يمين في الأرجح ، وقيل : لا كفارة عليه ، ولعل : إن نوى اليمين فعليه الكفارة وإلا فلا ، وكسوفان : أنه عليّ نذر ولم يعلقه بشيء ، فعليه كفارة يمين أيضاً في الأرجح .^(٣)

د - عليّ يمين ، أو يمين الله :

٣٩ - قال الحنفية : إذا قال : عليّ يمين ، أو يمين الله لأفعلن كذا ، أولاً أفعل كذا ، فهاتان الصيغتان من

(١) قرب للملك ٣٣٢/١

(٢) مهذب للحج ٢٠٨/٨ ، ٢٠٩

(٣) مغيب لولي المص ٣٧٢/٩ ، والإيضاح ٣٨٤/١١ ، ٣٦ ، ١١٩

بالنية، والثالث وهو الأرجح أنه يعين بغير حاجة إلى نية.^(١)

هـ - عليّ عهد الله، أو ميثاقه، أو قسمه :

١٠ - قال الخنفيّة: إذا قيل: عليّ عهد الله أو عهد الله أو ميثاق الله لا أقبل كذا مثلاً، فهذه الصيغة من الأيمان، لأن الأيمان بالله تعالى هي عهد الله على تحقيق الشيء أو نفيه، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(٢) فجعل العهد يميناً، والذمة هي العهد، ومن ذلك تسمية الذين تؤخذ منهم الجزية من الكفارة بأهل الذمة، أي أهل العهد، وللعهد والميثاق من الأسماء المترادفة، وإذا فنالكلام على حذف مصنف، والتقدير: عليّ موجب عهد الله وميثاقه وقسمه.

فإن لم يذكر اسم الله تعالى، أو لم يذكر الملعوف عليه فالحكم كما سبق في عليّ يمينه.^(٣)
وقال المالكية والحنابلة: من صيغ اليمين الصريحة: عليّ عهد الله لا أقبل، أو لأقعلن كذا مثلاً فتجب بالحث كفارة (إذا نوى اليمين، أو أطلق، فإن لم ينو اليمين بل أريد بالعهد التكليف التي عهد بها الله تعالى إلى العباد لم تكن يميناً). وزاد المالكية: أن قول القائل: أعاهد الله، ليس يمين على الأصح، لأن المعاهدة من صفات

الإنسان لا من صفات الله، وكذا قوله: لك عليّ عهد، أو أعطيك عهداً.

وقال الشافعية: من كتابات اليمين: عليّ عهد الله أو ميثاقه أو قسمه أو لعناته أو كذابه لأقعلن كذا أو لا أقعل كذا فلا تكون يميناً إلا بالنية، لأنها تحصل بغير اليمين احتيالا ظاهراً.^(٤)

و - عليّ كفارة يمين :

١١ - قال الخنفيّة: إن القائل: عليّ يمين، مقصوده: عليّ موجب يمين وهو الكفارة.

فقرأ قال: عليّ كفارة يمين، يكون حكمه حكم من قال: عني يمين، وقد سبق (ر: ق/ ٣٩).

وقال المالكية: قول القائل: عليّ كفارة، كقوله: عليّ نذر، وله صيغ أربع كصيغ النذر. ويؤخذ من هذا أن من قال: عليّ كفارة يمين، حكمه هو هذا الحكم بعينه (ر: ق/ ٣٩).

وقال الشافعية: من قال: عليّ كفارة يمين فعليه الكفارة من حين النطق عند عدم التعليق. فإن علق بالشفاء ونحوه مما يجبه، أو بتكليم زيد ونحوه مما يكرهه، فعليه كفارة اليمين بحصول المعلق منه.^(٥)

وقال الحنابلة: من قال: عليّ يمين إن فعلت كذا، ثم فعله فعليه كفارة يمين على التراجع كما سبق.

ويؤخذ من ذلك أن من قال: عليّ كفارة يمين

(١) البدائع ٩/٣٣، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ٤/٥٥،

وحرر المسالك ١/٣٣٦ - ٣٣٧، وبإية الجناح ٨/٢٠٩،

والمختار ٣٨/١١، ومطلب أولي المص ١٦/٣٧٤

(٢) سورة الشعراء ٩٦/١

(٣) البدائع ٩/٣٣، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ٤/٥٣

(٤) للشرح الصغير بحاشية الصاوي ١/٣٧٤، ٣٣٠، ومطالع

لحمي المص ١/٣٧٤، وبإية الجناح ٨/١٩٩

(٥) التراجع للمصنف، وبإية المختار ٢٠٨/٨

وسواء أكانت العين المذكورة من المباحات أم لا ،
كان قال : هذه الخمر على حرم ، أو شرب هذه
الخمر على حرم .

فكل صبغة من هذه الصبغ تعتبر سماء ، لكن
إذا كانت العين محرمة من قبل ، أو مملوكة لغريم لم
تكن الصبغة يميناً إلا بالية ، بأن ينوي إنشاء
التحريم . فإن دوى الإخبار بأن الخمر حرام عليه
شرعاً ، أو بأن ثوب فلان حرم عليه شرعاً ، لم تكن
الصبغة يميناً ، وكذا إن أطلق ، لأن التباين من
المعارة هو الإخبار .

ثم إن تحريم العين لا معنى له إلا بتحريم الفعل
المقصود منها ، كما في تحريم الشرع لها في نحو قوله
تعالى : ﴿ خُرُتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ ^(١) وقوله
﴿ خُرُتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَحُمُ الْيَحْتَرِي ﴾ ^(٢) .
وقوله ﷺ : « كل مسكر حرام » ^(٣) فتحريم
الأمهات ونحوها يتصرف إلى الزواج ، وتحريم
الميتة ونحوها والمسكر يتصرف كله إلى التناول بأكمله
أو شربه .

٤٥ - وفيما يلي أمثلة لتضيغ التحريم التي تعتبر
أيهاناً ، مع بيان ما يقع به حث في كل منها :

(١) لو قال : هذا الطعام أو المشرك أو الشرب أو
الدار على حرام ، حثت بأكمله الطعام ، وإنفاق
المال ، وليس الشرب ، وسكنى الدار ، وعليه

إن فعلت كذا ، ثم فعله ، وجبت عليه كفارة اليمين
على الأرجح عندهم .

٤٦ - علي كفارة نذر :

٤٦ - سبق حكم المقاتل : عني ملو .

ويؤخذ منه أن من قال : علي كفارة بذرت
عليه كفارة يمين عند الحنيفة والمالكية والشافعية
واحتمالة ، وقد صرح الشافعية بمقتضى ذلك ،
فقالوا . من قال : علي كفارة نذر ، وجبت عليه كفارة
يمين متجزة في الصبغة المتجزة ، ومعلقة في الصبغة
المعلقة ^(١) .

ح - علي كفارة :

٤٣ - سبق أن المالكية يوجبون كفارة يمين عني من
قال : علي كفارة من غير أن يضيف التكفارة إلى
يمين أو النذر أو غيرها .

ولم نجد في المذاهب الأخرى حكم هذه الصبغة
عند الإطلاق ، ولا شك أن حكمها عند البنية هو
وحوب ما نوى مما يصدق عليه اسم الكفارة

ط - تحريم العين أو الفعل :

٤٤ - ذهب الحنفية إلى أن تحريم الإنسان العيين أو
الفعل على نفسه يفهم مقام الخلف بالله تعالى ،
وذلك كان يقول : هذا التوب على حرام ، أو ليسي
لهذا الشرب على حرام ، سواء أكانت العين التي
نسب التحريم إليها أو ألقى الفعل المضاف لها مملوكة
له أم لا ، كأن قال متحدثاً عن طعام غيره : هذا
الطعام عني حرام ، أو أكل هذا الطعام على حرام ،

(١) سورة النساء / ٢٤

(٢) سورة النحل / ٣٢

(٣) حديث . « كل مسكر حرام » أخرجه مسلم ١٠٣١ / ١٠٣١ ، ط
المطبع . من حديث أبي حمزة ، وأخرجه البخاري ١٠١٠ / ١٠١٠ ، ط
المنبع . ط الصنفية بلفظ : « كل شارب مسكر فهو حرام » من
حديث عائشة

(١) مائة الحاج ٢٠٨ / ٢٠٨

وبمن قال: إن فعلت كذا فزوجتي علي حرام، أو ففني أحرام، يلزمه بثّ طلاق المدخول بها ثلاثاً. عالم ينو أقل من الثلاث فيلزمه منسوى. أما غير المدخول بها فيلزمه طائفة واحدة ما لم ينو أكثر. هذا هو مشهور المذهب، وقيل: يلزمه في اندخول بها واحدة بآثمة كغير المدخول بها ما لم ينو أكثر، وقيل: يلزمه في غير المدخول بها ثلاث كالمدخول بها ما لم ينو أقل. وسر قال: كل حلال علي حرام، فإن اشترى الزوجة لم يلزمه شيء، إلا لزمه فيها ما ذكر.

وقال الشافعية: لو قال إنسان لزوجته: أنت علي حرام، أو حرمتك، ونوى طلاقاً واحداً أو متعدداً أو ظهاراً وبيع، ولو نوى تحريم عينا أو وطنها أو فرجها أو رأسها أو لم ينو شيئاً أصلاً، وأطلق ذلك، أو أقره كره، ولم تحرم الزوجة عليه، ويلزمه كفارة بعين، وليس ذلك بعين، لأنه ليس إقساماً بالله تعالى ولا تعظيماً للطلاق أو نحوه.

ويشترط في لزوم الكفارة ألا تكون زوجته محرمة بحج أو عسرة، وألا تكون معدة من وطء، شيعة، فإن كانت كذلك لم تجب الكفارة على المعتمد. ولو حرم غير الزوجة كالشرب والطعام والصدقة والأخ لم تلزمه كفارة.^(١)

وقال الحنابلة: من حرم حلالاً منى للزوجة لم يحرم عليه شرعاً، ثم إذا عتبه فقي وجوب الكفارة قولان، أرجحهما: الوجوب، ويستوي في التحريم

الكفارة، ولا يبحث بحسب شيء من ذلك، ولا بالتصدق به.

(٢) لو قالت امرأة لزوجها: أنت علي حرام، أو حرمتك علي نفسي، حثت بعطاولته في الجماع، وحثت أيضاً بذكره إياه عليه بناء على أن الحث لا يشترط فيه الإختيار.

(٣) لو قال لقوم: كلامكم علي حرام، حثت بتكليمه لواحد منهم، ولا يتوقف الحث على تكليم جميعهم، ومثل ذلك ما لسر قال: كلام الفقراء، أو كلام أهل هذه القرية، أو أكل هذا الرغيف علي حرام، فإنه يبحث بكلام واحد، وأكل لقصة، بحلاف ما لو قال: والله لا أكلمكم، أو لا أكلم الفقراء، أو أهل هذه القرية، أو لا أكل هذا الرغيف، فإنه لا يبحث إلا بتكليم الجميع وأكل جميع الرغيف.

(٤) لو قال: هذه الدنانير علي حرام حثت إن اشترى بها شيئاً، لأن العرف يقتضي تحريم الاستمتاع بها لنفسه، بأن يشتري ما يأكله أو يلبسه مثلاً، ولا يبحث ببيتها ولا بالتصدق بها. واستظهر ابن عابدين: أنه لا يبحث لو قضى بها دينه، ثم قال: شامل.

(٥) لو قال: كل حل علي حرام، أو حلال الله أو حلال المسلمين علي حرام، كذا يميناً على نوله الطعام والشراب إلا أن ينوي غير ذلك، وهذا مستحسن.

وفان المالكية: تحريم الحلال في غير الزوجة لغو لا يقتضي شيئاً، إلا إذا حرم الأمة فلو بعثها، فإنها تعش، فمن قال: أخدم أو ألدنم أو أضح علي حرام إن فعلت كذا، ففعله، فلا شيء عليه،

(١) أبو حامد: ١٣/٦٣، والشرح الصغير بحاشية صاوي عليه ٣٣٠/١، والشرح الكبير ١٣٥/٢، وأسر الطائفة مع حاشية الشهاب زملي مل: ٢٩٢/٣، ٢٩٣.

تجيزه وتعليقه بشرط، ومثال النجس: ما أحل الله
علي حرام، ولا روج في، وكسي علي حرام، وهذا
الطعام علي كالميتة أو كالدم أو كالحم الحنكريس،
ومثال المعلق: إن أكلت من هذا الطعام فهو علي
حرام، وإنسلم بجرم عليه ما حرمه علي نفسه لأن
الله عز وجل سعى المنحريم بعيت حيث قال:
﴿وَمَا يَأْتِيهِمُ الشَّيْءُ لَمْ نَحْرُمِ﴾ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ فَمَضَىٰ مَرْضَاتُ (١)
أَزَوَّاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ. قد فرض الله عليكم تحلية
(إبراهيم) (١)

والنهي عن لا تحرم الحلال، وإنه لا يوجب الكفارة
بالحل. وهذه الآية أيضا دليل على وجوب
الكفارة.

وأما تحريم الزوجة مهورها، سواء أنوى به الظهار أو الطلاق أو التبعين أم لم ينو شيئاً على التراجع.

وسؤال: ما أحل الله علي من أهل ومال فهو حرام - وكان له زوجة - كان ذلك ظهاراً وتحريمها للمال، وتحريمه كفارة الظهار عليها.^(١٧)

لِيَامِ الْمُصَدِّقِ بِكَلِمَةِ نَعَمْ مَقَامِ الْيَمِينِ

٤٩ - الصحيح من مذهب الحنفية أن من عرض عليه اليمين فقال: نعم كان حائقا، ولو قال رجل: لأفعلنك عهد الله إن فعلت كذا فقال: نعم.

(٩) الترحيمات مصمم مسي وملازمه تذكير لم يوفق على إلقاء من خلف على الحرد المولود بالقاء. وتكتب مسموعة على لغة من خلف بالقاء. وتلفظان نصيبان. وإن كانت الأوزن أكثر تسليلاً. وقد كتبت هنا معنيته لأنه يجب عليها إلقاء.

١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م

(٢٦) خطاب أولي المي ١٦، ٢٧٤، ٥ - ١٤

والخالف انجب، ولا يمين على الميتدى، ولو نواه،
 لأن قوله: عليك صريح في التزام اليمين على
 انجاب، فلا يمكن أن يكون يعينا على
 الميتدى، بخلاف ما إذا قال: والله لتعلمن، وقال
 الآخر: نعم، فإنه إذا توى الميتدى التحليف
 والجب الخلف، كان الخلف هو المجيب وحده،
 وإذا توى كل منهما الخلف يصير كل منهما حادفا. ^(١١)
 وقال الشافعية: لو قيل لرجل: حلفت
 زوجتك، أو أطلعت زوجتك، استخبراه فقال:
 نعم، كان إقرارا، وإن كان الانسحاب الإنشاء كان
 تطليقا صريحا، وإن جهل الحال حل على
 الاستخبار. ^(١٢)

هذا ما قلناه في المطلق، ويقاس عليه ما لو قال إنسان لأخيه: حلفت، أو حلفت بالله لا تكلم زيداً فقال: نعم. ففي ذلك تفصيل: فإن كان للاستخيار كان إقراراً محتملاً للصدق والكذب، فيبحث بالكثيرين إن كان صادقاً، ولا يبحث به إن كان كاذباً.

وإن كان الاتهام الإثبات كان حلقاً صريحاً،
وإن جعل حال الشك حول على الاسترخاء،
فيكون الجواب إقراراً بأنه أصلاً، ولم يشر
للمذاهب الأخرى غير نص في هذا.

الحلف بغير الله تعالى بحرف القسم
وما يقوم مقامه:

٤٧ - علم بما تقدم أن صحيفة اليمين يعرف القسم

(١) حطبة ابن هاجدين هني السبع المنصور ٩٥٣ هـ ، ٩٦٠ هـ ، وتطهير

البروفيسور

[٢٩] لوجير الطغرائي، ١٩/٦٩، وأسنن المعتز، ١٣/٣٣٨، ٣٣٩.

بعضهم : أن الحلف بمنذر لأتباع عليهم الصلاة والسلام نجب بالحنث فيه ككفارة أيضا ، لكن الأشهر في مذهبهم أنه لا كفارة بالحنث في الحنف بنين ومنذر الأتباع عليهم الصلاة والسلام .

ولا خلاف بين الفقهاء أيضا في أن الحلف بغير الله منهي عنه ، لكن في مرتبة هذا المنهي اختلاف ، ولحنابلة قالوا : إنه حرام إلا الحلف بالأمانة ، فإن بعضهم نكح بالكراهة ، وحنفية قالوا مكروه تحريما ، والمعتمد عند المالكية والشافعية أنه تنزيها .^(١)

وصرح الشافعية أنه إن كان بسبق اللسان من غير قصد فلا كراهة ، وعلمه بعمل حديث الصحيحين في قصة الأعرابي - الذي نكح لا يزيد على هذا ولا أنقص - أن رسول الله ﷺ قال : «أفح وأيه إن صدق» .^(٢)

شروط القسم

يشترط في انعقاد القسم وبقائه شرائط ، وهي ثلاثة أنواع :

(أولا)

الشروط التي ترجع إلى المخالف

يشترط في انعقاد القسم وبقائه شرائط في المخالف .

٥٩ - (الأولى) البلوغ . (والثانية) العقل .

وهاتان شريطان في أصل الانعقاد ، فلا تنعقد

(ومنها) ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «من حلف منكم فقال في حلفه : باللات ، فليقل : لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليصدق» .^(١)

٤٩ - وورد عن الصحابة رضي الله عنهم استنكار الحلف بغير الله تعالى .

فمن ذلك ما رواه الحجاج بن المتهال بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : «لأن أحلف بالله كاذبا أحب إلي من أن أحلف بغير الله صادقا» وما رواه عبد الوزاري بسنده عن وبرة قال : قال ابن مسعود أو ابن عمر : «لأن أحلف بالله كاذبا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقا» ، وما رواه عبد الرزاق بسنده عن ابن الزبير رضي الله عنه : «أن عمر قال له - وقد سمعه يحلف بالكعبة - لو أعلم أني فكرت فيها قبل أن تحنث لعاقبتك ، أحلف بالله قائم أو أبرأ» .^(٢)

لحر الحلف بغير الله .

٥٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحلف بغير الله تعالى لا نجب بالحنث فيه كفارة ، إلا ما روي عن أكثر الحنابلة من وجوب الكفارة على من حنث في الحلف برسول الله ﷺ ، لأنه أحد شطري الشهادتين اللتين يصير بهما الكافر مسلما ، وعن

(١) حديث : «من حلف منكم فقال في حلفه : وأخرجه مسلم (٣١) ١٢٨٧ - ١٢٨٨ ط الحنفية

(٢) ذكره صف الأثر الثلاثة ابن حزم في المحلى مستدلا بها على تحريم الحلف بغير الله في خمس ما استدل من الحديث ر . والمولى ٤٩٩/٤

(١) ابن حبان ١٩٠/٤ ، والبدائع ٨٠/٤ ، وضع التذخير ٨٠/٤ ، والشرح لصغير ٣٣٠/٤ ، وأسن المطالب ٥٩٩/٤ ، ومطلب أولي طلب ٣٤٤/٦ (٢) أسن المطالب ٢٤٢/٤

يرجع بالإسلام بعد ذلك^(١).
وقال الشافعية والحنابلة^(٢): لا يشرط الإسلام
في انعقاد اليمين ولا مقادتها، فالكافر الملتزم
بالحكم - وهو الذي المرتد - توحف بالله تعالى
عني أصراً، ثم حنث وهو كافر، تلزمه الكفارة عند
الشافعية والحنابلة، لكن إذا عجز عن الكفارة
المالية لم يكفر بالمصوم إلا إن أسلم. وهذا الحكم إنما
هو في الذمي، وأما المرتد فلا يكفر في حال ردته، لا
المال ولا بالصوم، من تنظر، فإذا أسلم كفر، لأن
ماله في حال الردة موقوف، فلا يمكن من أنصرف
فيه.

ومن حلف حال كفره ثم أسلم وحنث، فلا
كفارة عليه عند الحنفية والمالكية. وعليه الكفارة
عند الشافعية والحنابلة إن كان حين الحلف ملتزماً
بالحكم

٥٣ - (الشريعة الإسلامية) التلطف باليمين، فلا
يكفي كلام النفس عند الجمهور خلافاً لبعض
المالكية.

ولا بد من إظهار الصوت بحيث يسمع نفسه إن
كان صحيح السمع، ولم يكن هناك مانع من
السمع كلفظ وسد أذن.

واشترط الإسماع ولو تقديراً هو رأي الجمهور،
الذي يرون أن قراءة الصائغ في الصلاة يشترط في
صحتها ذلك.

وقال المالكية والكرخي من الحنفية: لا شرط
الإسماع، وإنما يشترط أن يأتي بالحرّوف مع تحريك
اللسان ولو لم يسمعها هو ولا من يصح أنه يقرب

بمعنى الصبي - ولو عجزاً - ولا المحنون والمعنوه
والسكران - غير المتعدي سكره - والتائم والعمى
عليه. لأنها تصرف إيجاب، وهذا ليس من أهل
الإيجاب.

ولا خلاف في هكّين الشريطين إجمالا^(٣).
إسما الخلاف في السكران المتعدي سكره،
والصبي إذا حنث بعد بلوغه. أما السكران
المتعدي، فالجمهور يرون صحة يمينه إن كانت
صریحة تغليظاً عليه. وأبو ثور والمزني وزفر
والطحاوي والكرخي ومحمد بن مسلمة وغيرهم
يرون عدم انعقاد يمينه كالكراخ غير المتعدي،
وتفصيل ذلك في (الحج).

وأما الصبي فالجمهور يرون أن يمينه لا تنعقد،
وأنه لو حنث - ولو بعد البلوغ - لم تلزمه كفارة، وعن
طاووس أن يمينه معققة، فإن حنث بعد بلوغه لزمته
الكفارة^(٤).

وحجّة الجمهور قوله **﴿﴾**: «رفع القلم عن
ثلاثة: عن التائم حتى يستيقظ، وعن المحنون
حتى يفارق، وعن الصبي حتى يبلغ»^(٥).

٥٢ - (الشريعة الثالثة) الإسلام. وإلى هذا ذهب
الحنفية والمالكية. فلا تنعقد اليمين بالله تعالى من
الكافر ولو نفاً، وإذا انعقدت بيمين المسلم بطلت
بالكفر، سواء أكان الكفر قبل الحنث أم بعده، ولا

(١) طهطا ١٠٠/٣، والشرح لصغير بحاشية طهطا ٣٢٥/١.

(٢) بداية المحتاج ١٦٦/٨، ومطلب أولي البص ٣٦٧/٩.

(٣) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١١١/٢.

(٤) حديث، راجع القلم عن ثلاثة - وأخرج أبو داود ٥٦٠/١.

(٥) عزت حجة دهنش، والحكم ٥٩/٩، ط دائرة المعارف

الشيعة، وصححه ووافقه العمى.

(١) البدائع ١٠٠/٤، والشرح الكبير بحاشية الدرر ٣٠٧/٤.

(٢) بداية المحتاج ١٦٦/٨، والمطلب أولي البص ٣٦٧/٩.

على البعس: أو أوى الخلف وصحت يمينه^(١١)
لأن الإكراه لا يغير اللفظ، وإنما يغير به التصريح
كتسمية، وهذا لا ينافي قوله لا يفسد، بل يكون معصفاً
عنه، فإن إلغاء كلام المكره لا يوجد له إلا أنه بما
قصد دفع الأذى عن نفسه، وبما يقصد استعانة
بعضه في معصية، فهذا قصد استعانة في معصية كان
هدأ ثم لا يرد لا تدعو إليه الضرورة.
وقد استأنس به لا يلزم المكروه التورية وإن
فكر عليه.

والثورية هي أن يطق الإنسان معطاهم ظاهر
في معنى وسر مدته معنى آخر يتبدله ذلك اللفظ،
ولكنه خلاف ظاهره^(١٢).

عدم شرط الجحد في الحائض:

٥٥ - أخذ بكسر الجيم - في التفسيرات القولية
مذهب: أن يطق الإنسان باللفظ واجب مأثراً، سواء
أكان مستحضراً هذا الرسم أم غافلاً عنه، فمن
نطق باللفظ المصريح بأمر ما معناه، أو غافلاً عن هذه
السببة، مريداً أثره أو غافلاً عن هذه الإرادة يقال له
جائز، فإن أراد تحريم المذهب عن الأثر من غير تأويل
ولا إكراه، غرضه له الحب أو مزاحاة كان هذا لا،

فمع عدم اعتدال السج وعدم المراجع.

١١ - وإن الجمعية والساقية والخاتمة قد صرحوا
بأن إشارة الأحرار بالبعس تقوم مقام التطهر.
وقال الشافعية: إن الكفاية لم يكتف بالتحريح
تعتبر كفاية، لأنها تخدم في السج، وبحرمة الغلغلة
والجلدة وغيرها، وبأن إشارة الأحرار من احتضار
بعضها لبعض فهي كفاية تحتج بالثبوت، وإن
فهمها كل إنسان فهي صريحة^(١٣).

الطوعية والعمد في الحائض:

٥٤ - لا يشترط عند الحديث الطوعية - أي الإختيار
في الحائض، ولا العمد - أي القصد - فصح
عندهم حين المكره والمخطيء، وهو من أراد غير
حفظ مصلحته في الحبيب، كمن أراد أن
يقول: استغفر الله، فذا: والله لا أكره الماء.
لأن من التصرفات التي لا تدخل الفسخ فلا يؤثر
فيها الإكراه والخطأ، كالأطباء والمثاقين والمثاقين
للتصرفات التي لا تدخل الفسخ.

وقال المالكية والشافعية والخاتمة: تشترط
الطوعية والعمد، فلا نعتقد بين المكره ولا
المخطيء^(١٤)، غير أن الشافعية يقتضون في المكره

(١١) البدائع ١/ ١٠١، وأما المعذور حائضه من صديقه عليه
١٠٩/ ٥٠٠، والشرح الصغير ٣٣٩/ ١، وموافقات الخليل
للمعتمد ٣/ ٢٦١، وأسس المعتمد ٢٣٧/ ٢، ومطالع تولى
الهي ٢٤٧/ ٢.

(١٢) لا يبيح الحب إليه أن يبرئ النساء نوحاً أحدهما غلبه
حرارة بالهوس، كمن يطق في حديثه أن يقول لا والله، ومن
أداه من غير قصد.

تقريباً: تحول النساء والفتاة من لفظ غير الحبيب برد العن
في لفظ البدر، ونوع الأول لا يسمى خطأ، وهو صحيح،
وأما عند المالكية، وسبب تسمية والشافعية.

(١٣) والحائض لغوا، فلا يقع عدمه، غير أن الحنفية يوجبونه في
المسفل - ونوع الثاني يسمى خطأ، وهو واقع عند الحنفية،
غلاماً للزانية والفتاة وهو مرم.

(١٤) البدائع ٣/ ١١١، والشرح الصغير حاشية ابن عابدين ١١/ ١١٠،
والشرح الصغير حاشية الصاوي ١١/ ٣٣٥، (١٤)،
والشرح الكبير حاشية المسوفي ١١/ ١١٧، ومجلة المحتاج
١١٤/ ١١٤، ومطالع تولى الهي ٢٤٧/ ٢٤٧.

(١٥) أسس المحتاج شرح ووضح الطائفة ٣/ ٢٨٠، ٢٨٢.

أثر التأويل في اليمين :

٥٧ - صرح المالكية والشافعية بأن التأويل الذي تنقطع به جملة اليمين عن جملة المحلوف عليه يقتل - وبعبارة المالكية : لو قال أردت بقولي : بالله - وثقت أو اعتصمت بالله ، ثم ابتدأت قولي : لأفعلن ، ولم أقصد اليمين صدق ديناً بلا يمين .^(١) وبعبارة الشافعية : إذا قال : والله لأفعلن كذا ، ثم قال : أردت والله المستعان ، أو قال : بالله وقال : أردت وثقت أو استعنت بالله ، ثم استأنفت فقلت : لأفعلن كذا من غير قسم يقتل طاهراً وباطلاً . وإذا تأول نحو هذا التأويل في الطلاق والإبلا : لا يقتل طاهراً لتعذر خبر الخبر به .^(٢)

ومما ينبغي التنبيه له أن التأويل لا يختص بهذه المذاهب ، فلتصحيح لكتب المذاهب الأخرى نجد تأويلات مقبولة عندهم ، ولا شك أن التأويل إنما يقتل إذا لم يكن هناك مستحلف ذو حق ، وكان التأويل غير خارج عما يحتمل اللفظ .

(ثانياً)

الشروط التي ترجع إلى المحلوف عليه

يشترط في انعقاد اليمين بالله وبقائها منعقدة أربع شرائط ترجع إلى المحلوف عليه ، وهو مضمون الجملة الثانية التي تسمى جواب القسم . ٥٨ - (الشريعة الأولى) : أن يكون المحلوف عليه أمراً مستقبلاً .

والقول لا أثر له في التصرفات الفعلية الصريحة التي لا تحتل النسخ ، فمن حلف بصيغة صريحة لأفعلن أو لم أفعلن انعقدت يمين لقوله ﷺ : ثلاث جدهن جد ، وهن ثلثن جد التكاح والطلاق والزجعة .^(١) ويقاس على ما في الحديث سائر التصرفات الصريحة التي لا تحتل القسح - ومنها صيغة اليمين الصريحة ، وأما الكتابة فمعموم أنه يشترط فيها النية ، ومعلوم أن التأويل لا نية له .

قصد المعنى والمعلم به :

٥٩ - صرح الشافعية بأن الإنفاط الصريحة يشترط فيها : العلم بالمعنى ، والكتابة يشترط فيها : قصد المعنى . ذكروا هذا في الطلاق^(٢) وليس خاصاً به كما هو ظاهر . فيؤخذ منه أن يشترط في اليمين إذا كانت بلفظ صريح : أن يعلم المتكلم معناها ، فلم حلف أم حصب بلفظ عربي صريح كوالله لأصومن غداه بناء على تفسير إنسان له ، من غير أن يعلم معناه لم ينعقد . ولو قال إنسان : أشهد بالله لأفعلن كذا لم ينعقد إلا إذا قصد معنى اليمين ، لأنه كتابة عند الشافعية كما سبق .

واشترط النية في الكتابة لا يختلف فيه أحد . وأما العلم بالمعنى فقد صرح الحنفية بعدم اشتراطه في الطلاق بالنسبة للقضاء ، ومقتضاه أنهم يشترطونه في اليمين الصريحة ديناً ، لأنه مصدق فيها بينه وبين الله تعالى .

(١) حديث ثلاث جدهن جد . أخرجه أبو داود (٩١٤/٢) . ط عزت حميد ديباس ، والترمذي (٤٨٩/٢) ط المحلى ، من حديث أبي هريرة . وصححه ابن حجر في الطحطاوي (٣/١١٠) ط (دور النشر) .

(٢) أمس الطلاق شرح روضه غلاب ٢٨١/٣

(١) الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ١٢٧/٢

(٢) عمدة المحتاج ١٩١/٨

إذا قال إسحاق : والله لأشربن ماء هذا الكوز ، أو قال : والله لأشربن ماء هذا الكوز اليوم ، وكان الكوز حاليًا من الماء ، عند الخلف ، فالشرب الذي هو المعلوم عليه مستحيل وجوده عند الخلف عقلاً ، فلا يعقد اليمين عند أبي حنيفة ومحمد وزفر إن كان الخلف عند خلع لا يعلم خلو الكوز من الماء ، وأما إن كان يعم ذلك فاليمين متعقده عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف ، وغير معقدة عند زفر ، وهي رواية عن أبي حنيفة .
هذا ما فاده صاحب الدائع .

وقال الحنابلة في هذه المسألة : تعقد وعليه الكفارة في خلاف ^(١)

٦٠ - (الشريعة الثالثة) : أن يكون المخلوف عليه متصور الوجود حقيقة بعد الحلف ، إن كانت اليمين مقيدة بوقت محصور ، وهذه الشريعة إنما تشترط لبقاء اليمين بالله متعقدة عند أبي حنيفة ومحمد وزفر ، فلم توجد هذه الشريعة بطلت اليه بين يده ، انعقادها ، وخالف أبو يوسف في هذه الشريعة أيضاً .

وسمى هذه الاشتراط وعلمه في الشريعة الثانية ، ومفهوم هذه الشريعة يتضح بالمثل الآتي :
إذا قال إسحاق والله لأشربن ماء هذا الكوز اليوم لو قال والله لأشربن ماء هذا الكوز ، ولم يقيد بوقت ، وكان في الكوز ماء وقت الحلف ، فصبه الخلف أو صبه غيره أو انصب بنفسه في النهار ، ففي صورة التقيد باليوم بطل بعد انعقادها ، لأن الشرب المخلوف عليه صار مستحيلًا بعد الحلف في

وهذه شريعة لاتعقد اليمين بالله تعالى عند الحنابلة والحنابلة ، خلافاً للشافعية الذين يقولون بالتعقد اليمين المأمور عنى ماض وحاضر ، كنسوله : والله لا أقوت ، ومستقبل كقوله : والله لأصعدن السماء ، والملكبة الذين يقولون بالتعقد المأمور عنى حاضراً ومستقبلاً .

وعما ينبغي التنبه أن الحنابلة يشترطون الاستقبال في كل ما فيه كفارة ، كالخلف ، تعلوق الكفر أو القرعة أو الظهار ، يختلف المطلق والمعلق ^(٢)

٥٩ - (الشريعة الثانية) : أن يكون المخلوف عليه متصور الوجود حقيقة عند الحلف ، أي ليس مستحيلًا عقلاً ، وهذه شريعة لاتعقد اليمين بالله عند أبي حنيفة ومحمد وزفر .

ورجح أكثر أهلها : أن اليمين إنما تعقد لتحقيق السر ، قال من أحب خسر أو وعد بوعده يؤكد به باليمين لتحقيق الصدق ، فكان المقصود هو السر ، ثم تجب الكفارة ونحوها حلفاً به ، فإذا لم يتصور الأصل ، وهو السر ، لم يوجد الخلف ، وهو الكفارة - فلا تعقد اليمين

وه يشترط أبو يوسف هذه الشريعة لأنه لا يتم من استعانة الأصل عقلاً عدم الخلف ومفهوم هذه الشريعة : أن المخلوف عليه إذا كان مستحيل وجوده عقلاً عند الحلف ، لم تعقد اليمين عند أبي حنيفة ومحمد وزفر .

لكن هذا المفهوم ليس عنى إطلاقه ، بل به تفصيل يعلم من الكلام على المثال الآتي .

(١) البدائع ١٢/٥٩ ، ومخرج نسبه بعلية المصنوع ٢٨١/٢٩ ، وسلسلة ابن عديمين على إبداء المختار ١٠٠/٢٩ ، وتكملة مختار ٢٢٦/٢٩

(٢) البدائع ١٢/٥٩ ، ومخرج نسبه بعلية المصنوع ٢٨١/٢٩ ، وسلسلة ابن عديمين على إبداء المختار ١٠٠/٢٩ ، وتكملة مختار ٢٢٦/٢٩

الحلف على فعل غير الحالف .
٦٢ - المذهب عند الحنابلة أن من حلف على غيره وهو غائب : والله ليفعلن كذا ، أو على حاضر : والله لنفعلن كذا ، فلم يطقه ، حنت الحالف والكفارة عليه ، لا على من أحتمه .^(٦١)

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية بين الحلف على من يطقه ، والحلف على من لا يطقه كذلك . فقال : من حلف على غيره يظن أنه يطقه فلم يفعل ، فلا كفارة لأنه لغو ، بخلاف من حلف على غيره في غير هذه الحالة ، فإنه إذا لم يطقه حنت الحالف ووجبت الكفارة عليه .

{ثالث}

شروط ترجع إلى الصيغة

٦٣ - يشترط لانعقاد البين بالله تعالى شرطان ترجعان إلى صيغتها

{الأول} : عدم الفصل بين المحلوف به والمحلوف عليه سكوت وضحو ، فلو أخذه الوالي وقال : قل : بالله ، فقال مثله ، ثم قال : لأتينا يوم الجمعة فقال الرجل مثله ، لا يحنث بعدم إتيانه ، للفصل بانتظار ما يقول ، ولو قال : علي عهد الله ورسوله لأفعلن كذا ، لا يصح ، للفصل بما ليس بعيا ، وهو قوله : وعهد رسوله .^(٦٢)

{الثاني} : خلوها عن الاستثناء ، والمقصود به التعليل بمشيئة الله أو استثنائه ، أو نحوه ذلك مما لا يتصور معه الحنث ، نحر أن يقول الحالف : إن

السوق الذي قيد به ، وفي صورة الإطلاقي تبقى منعقدة . فحنث بانقضاء أو الانقضاء ، ونحوه عليه الكفارة .^(٦٣)

٦٤ - {الشريطة الرابعة} : أن يكون المحلوف عليه متصور الوجود عادة عند الحلف . أي ليس مستحيلا عادة . وهذه شريطة لانعقاد البين بالله عند زفر ، بخلاف أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف . فلو قال : والله لأصعدن السماء ، فهو والله لأصعدن السماء ، أو : والله لأصعدن هذا الحجر ذهبا ، لم تنعقد البين عند زفر ، سواء أقيمه بوقت مخصوص كان قال : اليوم أو غدا ، أو لم يقيدها ، وقال أبو حنيفة ومحمد : إنها تنعقد ، لأن المحلوف عليه جائز عقلا ، وفان أبو يوسف : إنها تنعقد أيضا ، لأن المحلوف عليه أمر مستقل .

وتوجيه قول زفر : أن المستحيل عادة يلحق بالمستحيل حثفا ، فإذا لم تنعقد البين في الثاني لم تنعقد في الأول .

وتوجيه قول أبي حنيفة ومحمد : أن الحكم بالانعقاد في هذه الصورة به اعتبار الحقيقة ، والحكم بعدم الانعقاد فيه اعتبار العادة ، ولا شك أن اعتبار الحقيقة أولى .

وتوجيه قول أبي يوسف : أن الحالف جمل الفصل شرطا للبر ، فيكون عدمه موجبا للحنث ، سواء أكان ذلك الفعل ممكنا عقلا وعادة ، كقوله : والله لأفعلن هذا الكتاب ، أم مستحيلا عقلا وعادة كقوله : والله لأشربن ماء هذا الكوز ، ولا ماء فيه ، أم مستحيلا عادة لا عقلا كقوله : والله لأحولن هذا الحجر ذهبا .^(٦٤)

(٦١) - مطالب أولي السير ٢٦٨/٦

(٦٢) - عقوبة ابن عابد ٢٦٣

(٦٣) ابن علقمة ١٠٠ - ١٠١ - وشذذ ١٢/٢

(٦٤) شذذ ١٢/٢ - ١٢٠

منها وإنه - تكسر همزة - وقد تزداد بعدها - ما ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا لَنُؤْتِيكَ بِبَعْضِ الَّذِي نَعِدُّهُمْ أَوْ تُؤْتِيكَ فَايَا يَرْجِعُونَ ﴾^(٦٧)

ومنها وإداه - وقد تزداد بعدها : ما ، ومنها ومنه ووساء ومهساء ومهشاه وكهشاه - وامتنى - وقد تزداد بعدها : ما ، وأمين - وقد تزداد بعدها : ما أيضا .

٦٧ - وقد يقسم مقام هذه الأدوات أدوات أخرى وإن لم تعد في اللغة من أدوات التعليل ، ومنها : كل وكفى وباء ونحوه .

جملة الشرط

٦٨ - جملة الشرط هي التي تدخل عليها أداة الشرط ، وهي جملة فعلية ماضية أو مضارع ، وهي الاستغناء في الحائسين ، فإن أراد التكلم التعليل على أمر مضى أدخل على الفعل جملة الكون

وبماض ذلك أن قول القائل : إن خرجت ، أو - إن خرجي بعد التعليل على خروجي المستقبل . فإذا خالف الرجل مع امرأته ، فدعى أنها خرجت بالأمس ، فقالت : لم أخرج - فأراد تعليل طلاقها على هذا الخروج الماضي ، فإنه يأتي بفعل الكون فيقول : إن كنت خرجت بالأمس فأنت طالق

جملة الجزاء

٦٩ - هي الجملة التي يأتي بها التكلم عقب جملة الشرط ، جملة مضمونة متوقفا على مضمون جملة الشرط ، وقد يأتي الجزاء قبل جملة الشرط والأداة .

شاء الله تعالى ، أو لا أن يشاء الله ، أو ماشاء الله ، أو لا أن يسدولي عبر هذه ، ليس غير ذلك من الألفاظ التي ياتي بها ، فإن أتى بشيء من ذلك بشرطه لم تعد ليمن .^(٦٨)

صيغة اليعين التعيينية

٦٤ - ال التعيين في اللغة : مصدر على شيء ، بالتشديد وعليه : شيء به ووضعه عليه وجعله متبعا .

وفي الاصطلاح : ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى ، والجملة التي ربط مضمونها هي جملة الجزاء ، والتي ربط هذا المضمون بمضمونها هي جملة الشرط

نعم مثل : إن دخلت الدار فانت طالق ، ربط التكلم حصول مضمون الجزاء - وهو الطلاق - بحصول مضمون الشرط - وهو دخولها الدار - ووقته عليه ، فلا يقع إلا بوقوعه

وليس كل تعليل سببا ، وإن اليعين حليقة أو مجازا تعليلات مخصوصة تذكر فيها يأتي .

أ - أجزاء الصيغة

٦٥ - معلوم أنه لو فارق انسان - إن فعلت كذا قاسمائي طلاق مثلا ، فهذه صيغة تعليل شعري على : أداة شرط ، فجملة شرطية ، فجملة جزائية .

والحديث عن هذه الثلاثة كماليلي

أداة الشرط :

٦٦ - ذكر أهل النحو واللغة أدوات كثيرة للشرط

(٦٧) سورة طه ٧٧

(٦٨) ص ١٣ ، حاشية ابن عثيمين ٢٣ - ٦٠٠

تعليق الطلاق :

٧١ - قال الحنفية : تعليق الطلاق يعتبر ميمناً ، سواء أكان المقصود به الحث ، نحو : إن لم تدخل الدار فانت طالق ، أو المنع نحو : إن دخلت الدار فانت طالق ، أو تحفيظ الخبر نحو : إن لم يكن الأمر كما قلته فضلاته طالق : أو غير ذلك نحو : إذا جاء الغد قلت طالق .^(١) وهذه الصورة الأخيرة محل نزاع بين هؤلاء وبين من يوافقهم في تسمية تعليق الطلاق ميمناً كالمالكية والشافعية والحنابلة ، فهم لا يسمونه ميمناً ، لأنه لا يقصد به ما يقصد باليمين من تأكيد الحث والمنع والخبر ، فإن هيء الغد ليس داخلها في مقدوره ، ولا مقدورها فيها لا يستطيعان منه .

٧٢ - وقد اختلف الفقهاء في تعليق الطلاق عند تحقق شرائط الطلاق الشرعية من ناحيتين .

(أولاهما) أنه يقع عند وقوع ما علق عليه أولاً يقع .

(ثانيها) أنه يسمى ميمناً أولاً يسمى .
أما الناحية الأولى فنخلصها أن لفظة ميمناً في وقوع انطلاق المعلق وعدم وقوعه قولان :

- هذا ، وإن تعليق الحرام كمنجزة ، ولائك أن تنجزه ، يعتبر ميمناً كاليمين بالله عند الحنفية . فتعلقه ليس زائداً على ما روي ، وإنما تعليق الطلاق قد سمي ميمناً في بعض كتب الفقه ، ومن ذلك قول علي بن الحكي في فتنه ، برأس طقت . أي الرمة . صلا وسبها ورمة وسبها تقدم ونفرا وكفرا وميمناً بالله لم يبق قر طهر . فشرح الكبير للفرج مع حاشية القدوسي ٢٠٧/١ .
وأدعى الحنابلة الفقه في أيمان المسلمين كما سبق وتعالى مطلب

أولي الميم ٣٧٢/١

(١) الجعاني ٢٢/٢

وفي هذه الحالة تكون جزاء مقدماً عند بعض النحاة ، ودليل الجزاء عند بعضهم ، والجزاء عند هؤلاء يكون مقدراً بعد الشرط .

٢ - أقسام اليمين التعليقية :

٧٠ - قسم صاحب اليدائع اليمين إلى يمين بالله ويمين بخبره . وفي أثناء كلامه على اليمين بالله ألق بها تعليق الكفر ، ثم قسم اليمين بخبر الله إلى ما كانت بحرف القسم كالخلف بالأنبياء وغيرهم ، وما كان بالتعليق ، وحصر التعليق في الطلاق والعناق والزمان الغربية .^(٢)

وهذا تبين أن التعليقات التي تعتبر أيماناً عند الحنفية مخصصة في أربعة ، وهي : تعليق الطلاق ، وتعليق العناق ، وتعليق التزام الضربة ، وتعليق الكفر ، وأما أفراد تعليق الكفر . عن التعليقات الثلاثة لمخالفت إياها في الحكم . فإن حكمها عند الحنفية تحقق الجزاء ، إن كانت طلاقاً أو قضاء ، والتخفيف بين الجزاء وكفارة اليمين إن كان الجزاء التزام قربة ، بخلاف تعليق الكفر ، فليس حكمه تحقق الجزاء وهو الكفر عند تحقق الشرط ، بل حكمه عدمه هو الكفارة كاليمين بالله تعالى .

وفي مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وإسلام المسوقين لأبن القيم ما يفيد : أن تعليق الظهار وتعليق الحرام كلاهما يمين .^(٣) وبهذا تكون التعليقات التي تسمى عند بعض الفقهاء أيماناً منحصرة في هذه البنية .

(١) اليدائع ٢/٢ ، ٨ ، ٢٦ . قد سادح بعض الناس لمسمى مضمون جملة الشرط مخلوقاً عليه وهذا التسامح قد يؤدي إلى أخطاء فاحشة .

(٢) إلهام المؤمن ٢/٢ ، ٨٤ . ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢١٢/٢٥

"لا يخلط، ثم علق طلاقاً على وجه اليمين، حيث عند من يسمى هذا التعلين يميناً، ولم بحث عند من لا يسميه يميناً.

تعلين التزام القرية :

٧٣ - قال الحنفية : تعلين التزام القرية يسمى يميناً، سواء أقصد به مايقصد بالأيهان أم لا. (١)
فلو قال : إن كلمت فلاناً، أو : إن لم أكظم فلاناً، أو : إن لم يكن الأمر كما قلته فعلي حجة أو عمرة أو صيام أو صلاة، فهذا كله يسمى نذراً، ويسمى أيضاً يميناً، وهو جار مجرى اليمين، فإنه في المثال الأول : يؤكد منع نفسه من تكليم فلان، وفي المثال الثاني : يؤكد حث نفسه على تكليمه. وفي المثال الثالث، يؤكد الخبر الذي يناقض مضمون الشرط العلق عليه.

ولو قال : إذا جاء مصداق فعلي عمرة فهو نذر أيضاً، ويسمى يميناً عند الحنفية.

٧٤ - وقد اختلف الفقهاء في تعلين التزام القرية من ناحيتين :

أما الناحية الأولى : فخلاصتها أن النذر إما أن يكون جارياً مجرى اليمين أولاً،

فإن كان جارياً مجرى اليمين - ويسمى نذر اللجاج والغضب - فيه ثلاثة أقوال للفقهاء :

(الأول) أن القاتل يجرى عند وقوع الشرط بين الإتيان بالشزيم وبين كفارة اليمين، وهذا القول هو آخر القولين عند الإمام أبي حنيفة، وهو الراجح عند الحنفية.

(القول الأول) أنه يقع إذا تحقق ما علق عليه، سواء أكان جارياً مجرى اليمين أم لا، وفي هذا ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

(القول الثاني) التفريق بين ما جرى مجرى اليمين وما لم يجر مجرى.

فالأول لا يقع وإن وقع ما علق عليه، والثاني يقع عند وقوع ما علق عليه، وهذا رأي ابن تيمية وابن القيم جميعاً من ما روي عن الصحابة من الوضوء وعذمه. وهل تحب كفارة اليمين فيها جرى مجرى اليمين أو لا تحب؟

اختار ابن تيمية ومن القيم وجوب الكفارة. لأنها يمين متعقدة يشملها قول تعالى : ﴿وَلَكِنْ بَرِّئْ مِنْكُمْ يَا غَفْلَتُمْ أَلَيْسَ﴾ (٢)

وليفصل ذلك (ر : طلاق)

وأما الناحية الثانية فخلاصتها : أن من قال بالتوفع - وهم الجمهور - اختلفوا في تسميته يميناً، والحنفية يجعلونه يميناً متى كان تعليقاً بحض، وإن لم يقصد به ما يقصد باليمين كما تقدم، وكذا يقولون في تعلين العلق والتزام القرية.

والمالكية والشافعية والحنابلة يقولون جميعاً إن تعلين الطلاق يسمى يميناً على الراجح عند أكثرهم، ومن لم يسمعه يميناً منهم لا يخالف من يسميه يميناً إلا في التسمية، وهذا لو حلف إنسان

(١) سورة المائدة / ٨٩

وارجع لها إلى إعلام الموقعين ١/٢٦ - ١/٢٧ وهو المال الشافعي

(٢) فبدل ٢٩/٣، وضع للمع ٣/١

وهو أيضا أرجح الأقوال عند الشافعي .
وبه قال أحمد .

وهو قول أكثر أهل العلم من أهل مكة والمدينة
والصيرة والكوفة وقضاء الخليل .

(الثاني) أن القائل يلزمه عند وقوع الشطب
ما التزمه ، وهو قول مالك وأحد أقوال الشافعي .

(الثالث) أن القائل يلزمه عند وقوع الشطب
كفارة يمين ، ويعلم ما التزمه ، وهذا أحد الأقوال
للشافعي .

وإن لم يكن جاريا بجرى اليمين ترم الوفاء به
بشرائط مخصوصة فيها خلاف بين الفقهاء .^(١)

وتفصيل ذلك في مصطلح : (نذر) .

٧٥ - أما الناحية الثانية : فخلاصتها أن النذر
المعلق الذي لا يجري بجرى اليمين يسمى الحنفة
يمينا ، كما سموا الإطلاق المعلق يميناً وإن لم يقصد
به ما قصد باليمين ، ولما غير الحنفة فلم يثر على
أن أحداً منهم ممن مالم يجر بجرى الأيمان يميناً ،
وما جرى بجرى الأيمان - وهو اللجاج يسمى - يميناً
عند من قال بوجوب الكفارة أو بالتخيير بين
ما التزمه وبين الكفارة .

والفائزون بوجوب ما التزمه مختلفون : فمنهم من
يسميه يميناً كإبى هرقة من المالكية ، ومنهم من لا
يسميه يميناً .

تعليق الكفر :

٧٦ - قال الحنفي : إن تعليق الكفر على مالا يريد

(١) حاشية ابن عابدين ١/٢٠٦ ، حاشية الصلوي على بدنة السالك
١/ (٣٦١ ، ٣٦٨) ، حاشية المحتاج بحاشية الشروني ١/ ٢٧٣ ،
والفي بأعلى النسخ الكبير ١/ ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٣٢٢ ، ومجموع فتاوى
شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٣/٣٥

الإنسان قصد تأكيد الميع منه أو ألحقت على تنقيضه
أو الإخبار بتنقيضه يعتد يميناً شرعية ملحقة باليمين
بالله تعالى .

وهذا الذي قاله الحنفي يروى عن عطاء وطاوس
والحسن والشعبي والثوري والأوزاعي وإسحاق ،
ويروى أيضا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .
حكى ذلك كنه ابن قدامة في المغني ، وحكاه
ابن تيمية في فتاويه عن أكثر أهل العلم ، وهو
إحدى روايتين عن أحمد ، وهي الرواية الراجعة
عند أكثر الحنابلة .

وقال المالكية والشافعية : إنه ليس يمين .
وافقه أحمد في إحدى الروايتين . وهو أيضا قول
الليث وأبي نوري وابن المنذر ، وحكاه ابن المنذر عن
ابن عباس رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله
عنه وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار .^(١) وهذه
الحكاية تختلف حكاية صاحب المغني عن عطاء
فلعل له قولين . وكذلك حكايته عن جمهور فقهاء
الأمصار تختلف عن حكاية ابن تيمية القول الأول
عن أكثر أهل العلم .

أمثلة الكفر المعلق على الشرط :

٧٧ - منها : أن يجبر الإنسان عن نفسه أنه إن فعل
كذا ، أو إن لم يفعل كذا أو إن حصل كذا ، أو إن لم
يحصل كذا ، أو إن لم يكن الأمر كذا ، فهو يهودي أو

(١) حاشية فتح ١/ ٨٠ ، ٢١ ، وابن عابدين على الفتاوى المعاصرة ٢/ ٥٥ ،
٥٦ ، والشرح لصغير للدرر بحاشية الصلوي ١/ ٣٣٠ ، وحاشية
المحتاج بحاشية الشروني ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ ، وبهاية الفتاوى
١/ ١٩٩ ، والمغني بأعلى النسخ الكبير ١/ ١٩٨ ، ٢٠١ ،
ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٥٤/٣٥ ، وفي الأوطار ١/ ٢٤٢ ،
والإحصاء في سيرة التراجع عن الخلاف من كتب الحنابلة
١/ ٣١ ، ٣٣

تعليق الظهار :

٧٩ - الظهار - كقول الفرجي لامراته : أنت عليّ كظهر أبي - يشبه القسم من حيث أنه قول بنسجوب الامتناع عن شيء ، ويقتضي الكفارة غير أنها أعظم من كفارة القسم ، ومن هنا سمى بعض العلماء الظهار عينا ، وقد نقل ابن تيمية عن أصحاب الحنابلة كالفاضل أبي يعلى وغيره أن من قال : إيمان أسلمعين تفرمني إن فعلت كذا لزمه ما يسمعه في الإيمان بالله واليوم الآخر والطلاق والعنق والظهار .^(١)

تعليق الحرام

٨٠ - سبق الكلام على تحريم المعنى أو الفعل ، وأنه بعد حين عند بعض الفقهاء وإن كان منجرا . كما سبق أن قول الترجي : الحرام يزمني لأفعلن كذا ، بعد ضللا أو طهارا أو عتقا أو عيب .
وإنما كان ، فتعني حرام يقال فيه ما قيل في تعليق المطلق والظهار ، فلا حاجة للإطالة به . ومن أمثله أن يقول : إن فعلت كذا أو إن لم أفعل كذا أو إن كان الأمر كذا أو إن لم يكن الأمر كذا فزوجني عليّ حرام .

هذه أمثلة لتعليق المبرج .

وأما التعليق المقدر فمن أمثله : عليّ الحرام ، أو الحرام يزمني ، أو زوجني عليّ حرام لأفعلن كذا أو لا أفعل كذا ، أو لقد كان كذا أو لم يكن كذا .
وقد نقل ابن القيم في قول الغزالي أنت عليّ حرام وقوله : ما أحل الله عليّ حرام . وقوله : أنت عليّ

مصري أو مجوسي ، أو كافر أو شرير أو كفار أو مرتد ، أو بري ، من الله أو من رسول الله أو من القرآن أو كلام الله أو الذكوة أو نصفه ، أو بري ، مما في المصحف ، أو بري ، مما في هذا الكتاب إذا كان في المنقش شيء من القرآن ولو أنسخه ، أو بري ، من المؤمنين أو من الصلاة أو الصيام أو الحج . ومنها : أن يجبر عن نفسه أنه يحد الصليب ، أو يستحل الخمر أو الرني إن لم يفعل كذا .^(٢)

ويستدل من قال إنه ليس بميثاق ليس خلفا باسم الله تعالى ولا صفته ، فلا يكون ميثاق ، كما لو قال : عصيت الله تعالى قبلما أمرني إن فعلت كذا ، أو إن لم أفعل كذا ، وفي لو حلف بالذكوة أو بأية .

٧٨ - ويستدل من قال أنه يمين بها بأن : أ - روي عن الزهري عن حنيفة بن زيد عن أبيه عن النبي ﷺ أنه سئل عن الرجل يقول : هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بري ، من الإسلام في اليمين بخلف بها بحث في هذه الأشياء ؟ فقال : عليه كفارة يمين .^(٣)

ب - إن الحالف بذاتك لا وسط مالا يريد به بالكفر كان رابعا لنفسه بالإيمان بالله ، فكان مثل الحالف بالله ، لأنه برسط الشيء المنكوف عليه بإيمانه بالله تعالى .^(٤)

(١) التواضع المبدية

(٢) لعن (١) ١٩٩ . وستره أو حرجة بين روي بن خلف هو أحد الفقهاء السبعة وهو ثقة . وزكري بن يحيى روي عنه ثقة أيضا ذكر الطاهر أن مسند أبي بكر الشافعي صحيح بين صحاح المعنى في قد يكون في عهد ليعن من روي في هذا الحديث صحيح . إسناده أو أحد ذكره غير هذا للجلال

(٣) ماوى ابن تيمية ١٢٥ / ٧٧٥ . وقد نقل في بيان ذلك توضيحه .

لغزالي

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢٥ / ٧٧٥

كالهيئة والدم ولحم الخنزير خمسة عشر مذهباً، ويكفي هنا الإشارة إليها. وقد سبق بيان المذاهب فيها.

ثم نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية اختيار مذهب فوق الخمسة عشرة، وهو أنه إن أوقع التحريم كان ظاهراً وترغى به الطلاق، وإن حلف به كان يميناً مكفرة؛ فإنه إذا أوقعه كان قد أتى منكراً من القسوة وزوراً، وكان أولى بكفارة الظاهر من شبه امرأته بالمحرمة، وإذا حلف كان يميناً من الأيمان، كما لو حلف بالتزام العتق والخلج والصدقة^(١) وأصح في الاستدال على ذلك.

شروط اليمين التعليقية -

٨١ - بشرط في اليمين التعليقية شروط بعضها يرجع إلى منشئ التعليق، وبعضها يرجع إلى جملة الشرط، وبعضها إلى جملة الجزاء.

شروط منشئ التعليق (وهو الخالف) :

٨٢ - بشرط فيه شروط مفصلة في الخالف بالله تعالى.

ما يشترط في جملة الشرط :

٨٣ - بشرط لصحة التعليق شروط تتعلق بالجملة الشرطية، وهي مفصلة في المواضع التي يعتبر تعليقاً يميناً، ونشير هنا إليها إجمالاً وهي :

(الشرطة الأولى) : أن يكون مفكوك فعلها معلوماً ممكن الوجود، فنلاحظ نحر : إذا كانت النساء فوقنا فامرأتي طالق، يعتبر تنجيلاً لا تعليقاً، والمستحيل نحر : إن دخل الجمل في سم الحياط

فروجي كذا، يعتبر لغوا لعدم تصور الحدث.^(٢)

٨٤ - (الشرطة الثانية) : الإتيان بجملة الشرط، فهو أنشئ مادة الشرط ولم يأت بالجمعة - ولا تنيل عليها - كان الكلام قسواً، ومثاله أن يقول : أنت طالق إن أويتول بعد جملة الطلاق « إن كان » أو « إن لم يكن »، أو « لا » أو « لولا »، ففي كل هذه الأمثلة يكون الكلام لغوا عند أبي يوسف، وهو المضي به عند الختية كما في النور المختار، وقال عماد : تطلق للحال.

٨٥ - (الشرطة الثالثة) : زملها بجملة الجزاء، فلو قال : إن دخلت الدار، ثم سكت، ولو سكر النفس بلا نفس وبلا ضرورة، أو تكلم كلاماً أجنباً لم قال : فانت طالق، لم يصح التعليق، بل يكون طلاقاً منجزاً.

٨٦ - (الشرطة الرابعة) : ألا يقصد التكلم بالإتيان بها المجازاة، فإن قصدها كانت جملة الجزاء تنجزاً لا تعليقاً.

مثال ذلك أن تنسب امرأة إلى زوجها أنه فاسق، فيقول لها : إن كنت كما قلت فانت كذا، فيتجزأ الطلاق، سواء أكان كما قالت أم لا، لأنه في الغالب لا يريد إلا إيداءها بالطلاق المجزأ عقوبة لها على شتمه.

فإن قال : قصدت التعليق، لم يقبل قضاء، بل يدين عفى ما أنشئ به أهل بخاري من الختية.

٨٧ - (الشرطة الخامسة) : أن يكون مستقبلاً إثباتاً أو نفيًا، وهذه الشرطة إنما تشترط في تعليق الكفر لا في تعليق الطلاق ونحوه. ثم إن الذين

(١) أراد هذه الشرطة صاحب الدر المختار ١٩٣/٢ ذبولان

ويشترط في جملة الجزاء شريطة ثانية وهي ألا يذكر فيها استثناء نحو إن شاء الله ، أو لا إن شاء الله ، فمن قال : إن فعلت كذا فأت طالق إن شاء الله ، أو قال : أت طالق إن شاء الله إن فعلت كذا ، أو قال : أت طالق إن فعلت كذا إن شاء الله بطل تعليقه .

وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية وحالف المالكية والحنابلة ، فقالوا : لا يصح التعليل بالمشبهة بها لا ككفره فيه ، ومثل له المالكية بالطلاق والعتاق والتزام العربية ، ومثل له الحنابلة بالطلاق والعتاق فقط ، لأن التزام العربية بقصد اليمين ينرم فيه ما التزمه عند المالكية ، ويحرم فيه عند الحنابلة بين ما التزمه وبين كفارة اليمين ، فعنى هذا يصح الامتناء عند المالكية في : الخلف بالله معاني ، والظهار ، وقول القائل : علي نذر أو علي يمين أو علي كفارة وعند حنابلة في : الخلف بالله ، والظهار ، وفي تعليق السب ب قصد الخلف ، وتعليل الكفر

وهذا المغرب من المالكية والحنابلة هو أشهر القولين عن مالك ، وحديث الروابيتين عن أحمد .

وقد رجح ابن نجيم الرواية الأخرى الموافقة لقول الجمهور ، فقال : هذا القول هو الصواب المأثور عن أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين كسعيد بن المسيب والحنبل .^(١)

لكن جرى صاحب المنهاج وغيره على اختصاصه أشبه بما يكفر عنه^(٢) فتكون الرواية

يشترطونها في تعليل الكفر إما هم الذين يشترطونها في اليمين بالله تعالى

والخلاصة أن تعليل الطلاق ونحوه يصح في الماضي كما يصح في المستقبل ، لأنه لا يعتبر غموساً عند مخالفة الواقع ، بخلاف تعليل الكفر ، فمن قال : إن كان الأمر على خلاف ما ظننت ، أو : إن لم يكن الأمر كما ظننت ، أو : إن كان الأمر على ما قال فلان فعد رائي كذا ، أو فعلي سبم شهر ، أو فهو يهودي ، فإن كان ما أظنه ممياً في الواقع ، أو ما يظنه تاباً في الواقع طلقت امرأته في الصورة الأولى ، وتغير بين ما التزمه من العتاق وبين كفارة اليمين في الصورة الثانية ، ولم يلزمه في الصورة الأخيرة كفارة يمين عند من يقول بعدم كفارة اليمين الغموس وسيأتي ذلك

ما يشترط في جملة الجزاء :

٨٨ - ليس كل تعليل يصلح أن يكون مميهاً شرعاً ، وإسماً للذي يصلح ما كان جرماً واحداً من ستة ، وهي : الطلاق والعتاق والتزام القرية والكفر والظهار والحرام .

يشترط في جملة الجزاء : أن يكون مفسوفاً واحداً في هذه البنية ، وقد صرح الحنفية بالأربعة الأول فقط ، ولم يدكروا تعليل الظهار ، ولا تعليل الحرام ، لكنهم حملوا تحريم الخلال في حكم اليمين بالله تعالى ، وهو يشمل التبع والمعتق ، فلم يبق حارماً عن كلامهم سوى تعليل الظهار .^(٣)

(١) مجموع فتاوى ابن نجيم ٢/٢٥٠ ، ٢٧٢ ، وشرح الكفر للردمحي ص ٣٩١ ، ٣٩٢ .
(٢) مطالب كولي التمس ١٩/٢٩٩

(٣) مجموع فتاوى ابن نجيم ٢/٢٥٠ ، ٢٧٢ ، وشرح الكفر للردمحي ص ٣٩١ ، ٣٩٢ .

الأولى هي الراحة عند متأخري المناجاة

معنى الاستثناء :

٩١ - المراد بالاستثناء هنا هو التعليق بمشيئة الله تعالى أو نحوه مما يعطل الحكم ، كما لو قال قائل : سأفعل كذا إن شاء الله .
وتسما سمي هذا التعليق استثناءا لمشيئة بالاستثناء اتصل في صرف اللفظ السابق عن ظاهره .

وبعضهم سمي هذا التعليق (استثناء تعطيل) لأن يعطل العقد أو الوعد أو غيرهما .

والفقه ، يذكرون هذا الاستثناء في الأيمان حينما يقررون : إن من شرائط صحة الإيمان عدم الاستثناء فإنهم لا يريدون إلا الاستثناء ، بمعنى التعليق بمشيئة الله تعالى ونحوه ، فإنه هو الذي لو وجد يبطئ حكم الإيمان .

والضابط الذي يجمع سر الاستثناء بالمشيئة : كل لفظ لا يتصور معه الخت في الإيمان ، كما لو قال الخالف عقب حلفه : إن شاء الله ، أو إلا إن يشاء الله ، أو ما شاء الله ، أو إلا أن يبدو لي غير هذا ، أو إن أعانني الله ، أو يسر الله ، أو قل : بحول الله وبمحمدة الله أو بشيبره .

التعليق بالاستطاعة :

٩٢ - نوقال الخالف : والله لأفعلن كذا إن استطعت أو : لأفعلن كذا إلا ألا أستطيع ، فإن أراد بها الاستطاعة الخاصة بالفعل المحلوف عليه لم بحث أبدا لأنها مقارنة للفعل ، فلا توجد م لم يوجد الفعل .

وإن أراد الاستطاعة العامة ، وهي سلامة

التعليق الذي لا يعد مبيها شرعا :

٨٩ - لما كانت التعليقات الستة السابقة إنما تعد أيمانا في بعض النصوص ، وما عداها من التعليقات لا يعد مبيها أصلا كان التعليق الذي لا يعد مبيها نوعين .

أحدهما : عالم يقصد به الحث ولا المبع ولا تحفيق الخبر ، وقد خالف الخنبة في ذلك فعدوه مبيها ، والشرط أن يكون تعليقه تعليقا محصا .
وثانيهما : كل تعليق من الستة اختلف فيه شريطة من شرائط صحة التعليق

تعليق غير الستة :

٩٠ - كل تعليق لغير الستة لا يعد مبيها شرعا وإن كان اقتضاه يقصد به تأكيد الحمل على شيء أو المنع عنه أو الخبر .

ومن أمثلة ذلك أن يقول : إن فعلت كذا ، فأنا بريء من الشفاعة ، لأن إنكار الشفاعة بدعة ، وليس كفرا ، أو يقول : فصلاتي وصليتي لهذا الكافر قاصدا أن لو أجبها ينتقل إلى هذا الكافر ، فهذا القول ليس كفرا ، فإن قصد به أن صلاته وصيامه عبادة لهذا الكافر ، أي : أنه عبده كانت مبيها لأن هذا كفر .

ومن الأمثلة : إن فعلت كذا فعليه غضب الله أو مسخطه أو لعنته ، أو فهو زان أو سارق أو شارب محر أو أكل ربا . فليس شيء من ذلك مبيها شرعا .
هذه مختف عليه بين الفقهاء .^(١)

(١) قدر المحقق بحالته ابن عابدين ٥٩٢/٥٢٠ ، وحاشية نصايي على الشرح الصوري للمذير ٢٢١/١ ، ونفني بأعلى الشرح الكبير ٢٠١/١٦

الآلات والأسباب والخوارج والأعضاء. فإن كانت له هذه الاستطاعة فلم يجعل سنت، والآن لم يثبت. وهذا لأن لفظ الاستطاعة يحتمل كلا من المعنيين.

قال الله تعالى في شأن المشركين: ﴿أولئك لم يكونوا متعتزين في الأرض وما كان لهم من دول الله من أولياء، يَغْشَاكَ هُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطْعِمُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾^(١) وقد عز وجل حاكيا خطاب الحضرموس عليها السلام ﴿فإن إنك لم تستطع معي صبرا﴾^(٢) والمراد في الآية الاستطاعة المقارة للفعل، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وقد على الناس جميع البيت من استطاع إليه سبيلا﴾^(٣) وقال جل شأنه ﴿والذين يظاهرون من نساءهم ثم يهتدون لما قالوا فتخرجهم زوجة من قبل أن يمسوا، ذلكم نوعظرون به، والله بما تعملون حبير. فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتامسا، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا. ذلك لبؤسوا بالله ورسوله، وذلك حدود الله. ولئن كنائير من عذاب البئس﴾^(٤) والمراد بالاستطاعة في الموضعين سلامة الأحياء والآلات

فإن لم يكن له تبة وجب أن يجعل على المعنى الثاني. وهو سلامة الأسباب. لأن هذا هو الذي يراد في العرف والعادة، فيصرف إليه اللفظ عند الإطلاق^(٥)

أثر الاستثناء وما يؤثر فيه.

٩٣ - والاستثناء المتصل بالإلاه وهو ما متى وجدت شرائطه فساد التخصيص في اليمين القسبية والتعليقية، وفي غير اليمين أيضا، ومن أمثلة ذلك: والله لا أكل ممنا إلا في الشتاء، وإن أكلته في غير الشتاء فنسائي طوائق إلا فلانة، أو عبيدي أحرار إلا فلانة، وإن كلمت زيدا فعلي المشي إلى مكة إلا أن يكلمني ابتداء.

ومن أمثلتها أيضا قول القائل: لفلان علي عشرة دنانير إلا ثلاثة، وأنت طائق ثلاثا إلا اثنين كما سبق.

والاستثناء يسمى تعليق المشية ونحوه يفيد إبطال الكلام الذي قبله، سواء أكان يعينا قسمية أم يعينا تعليقية أم غيرهما، وإلى هذا ذهب الجمهور.

وذهب مالك في أشهر القولين، وأحمد في إحدى الروايتين - وهي أرجحها - إلى أنه لا يفيد الإبطال، إلا في اليمين بالله تعالى وما في معناها مما فيه كفارة، فالطلاق والعنق لا يطلان بتعليق المشية، سواء أكانا متعزيين أم متعلقين، فمن قال: أنت طائق إن شاء الله، أو إذا طلعت الشمس فأنت طائق إن شاء الله، أو إن خرجت من الدار فأنت طائق إن شاء الله، فسح طلاقه منجرا في المثال الأول، ويقع عند طلوع الشمس في المثال الثاني، وعند خروجهما من الدار في المثال الثالث، وأما تعليق التزام القسوة بقصد اليمين فعند المالكية يلزمه فيه ما التزمه، فلا يصح تعليقه بالمشية فلا يطل اليمين به، وعند الحنابلة تحب فيه الكفارة فيصح عندهم تعليقه بالمشية. وهناك قول

(١) سورة هود: ٤٠

(٢) سورة التكهف: ٦٧

(٣) سورة آل عمران: ٩٧

(٤) سورة المائدة: ٣١، ٣٢

(٥) القيد ١٥٨٣. وحاشية ابن عابدين ١٠٠

منية تكفي في الاستثناء بالإلا والخواتم قبل انتهاء
الشرط باليمين ، وكذلك استثناء بالإلا سائر
التخصيصات كشرط ، والصفة ، والغاية ، ومثال
الشرط : وإله لا أكلم زيدا إن لم يأتي ، ومثال
الصفة : لا أكلم وهو مركب ، لأن المراد بالصفة
ما يشمل الحال ، ومثال الغاية : لا أكلمه حتى
تغرب الشمس .

وتفصيله في (استثناء وظلال) .

٩٦ - وقال الحنابلة : بشرط نطق غير المظلوم
الحلف ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا
« من حلف على يمين فقال : إن شاء الله فلا جئت
عليه »^(١) ومعروف أن قوله ﷺ فقال . . . يدل على
اشتراط النطق باللسان ، لأن القول هو اللفظ ،
وأما المظلوم فحلف تفكيكه تبه ، لأن يمينه غير
منعقدة ، ولأنه بمنزلة المتأول .^(٢)

٩٧ - (الشرطة الثانية) : أن يصل المتكلم
الاستثناء بالكلام السابق ، فلو فصل عنه سكوت
كثير بنفي عن ، أو بكلام أجسي لم يصح
الاستثناء ، فلا يخصص ما قبله إن كان استثناء بنحو
إلا ، ولا يلغيه إن كان بنحو المشية .

ومن الأعداء : التنفس والسعال والجهش
والعطاس وشغل اللسان وماك إنسان قم التكلم ،
فالفصل بالسكوت هذه الأعداء كلها لا يضر .

ثالث ذهب إليه ابن تيمية في فتاواه ، وهو : أن
المشية تزيد الإبطال في كل ما كان حلفا سواء كان
قسما بالله أم تعليقاً للطلاق وغيره ، ولا تزيد
الإبطال فيها ليس حلفا كتجيز للطلاق والعاق
والنزام القرية وتعليقها بغير قصد الحلف كتعليقها
على طلوع الشمس .

٩٨ - هذا ويمكن الاستدلال على ما ذهب إليه
الجمهور بقوله ﷺ : « من حلف على يمين فقال :
إن شاء الله فلا جئت عليه »^(٣) لقوله ﷺ : « من
حلفه . . . » ويشمل فالحالف بالصفة التسمية وبالصفة
التعليقية ،^(٤) ويقاس عليه كل عقد وكل حق .

شروط صحة الاستثناء :

٩٩ - بشرط لصحة الاستثناء شرائط :

(الشرطة الأولى) : الدلالة عليه باللفظ أو
ما يفهم مقامه من كتابة أو إشارة أخرى - كما تقدم
في شرائط الحالف - ثم إن كان باللفظ وجب
الإسراع ولو بالقصود عند الجمهور ، خلافاً لما ذكره
والكفرخي من الحنفية .

ثم اشتراط الدلالة باللفظ وما يفهم مقامه يخرج
به ما لو نوى الاستثناء من غير أن يدل عليه ، فلا
تكفي النية في الاستثناء ، لكن قال المالكية : إن

(١) حديث . « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله . . . »
أخرجه الترمذي (١٠٨٤) ط المطبعي ، من حديث أبي هريرة ،
ونقل عن البخاري أنه مضموع من حديث أحمد بن حنبل
(١٥٨٧) - الطبع - ط المطبعة

(٢) لأنهم يسلطون على الله أن قال : إن شاء أو يشية الله .
تبركا لا يخل بيمينه . ولا يخل تعليقه الطلاق والعاق وما
منها .

(٣) الحديث سبق ترجمه ٩٦ / ٢

(٤) مطبوع أولي المص ٣٧٠ / ١ ، والمثل بأعني التبرج الكبير

٣٧٠ / ١ - ٣٧٠ / ٢ ، وحاشية القسري ٣٧٠ / ٢

والمراد بالسكوت الكثير ما كان يغمر النفس
بغير نفس ، على ما أهله الكمال بن الهيثم ،

والمراد بالكلام الأجنبي ما لم يند معنى جديداً،
كما لو قال: "كنت طائفي ثلاثاً وثلاثين" إلا واحدة إن شاء
الله، فهذا المصطلح لقصوره لأن الثلاث هي أكثر
انطلاقاً فلا يصح الاستثناء.^(١)

٩٨ - وهذه الشريعة إجمالا (وهي عدم انفصال بلا
عذر) منفرقة عليهما بين عامة أهل العلم، وإنها
الخلاف في: القامض من سكوت أو كلام، متى يعمد
مانعا من الاستثناء ومتى لا يعمد؟ والتفاصيل التي
سبق ذكرها هي التي نص عليها الحنفية، وفي كتب
المذاهب الأخرى تفاصيل يطول الكلام عليها،
فلنأجزم في مواضعها من كتب لغته. ^(١)

وقد روي عن بعض الصحابة والتابعين عدم اشتراط هذه الشريطة، فقد أخرج ابن جرير والطبراني وابن المنذر وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يرى الاستبراء ولو بعد سنة ويقرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا هِيَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادْكُرُوا رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ (١) وهو رواية عن الإمام أحمد، وأخرج ابن المنذر عن سعيد بن جبير في رجل حلف ونسي أن يستثنى، قال: له نسياء إلى شهر، وأخرج ابن أبي حاتم عن

(١) الجداول ١٣، ١٤، والمقرر المنشور مع حاشية ابن هاجين ١/٢٠٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤.

(٢) حاشية ابن عابد بن علي المرغفل ١/٣٠١، والشرح الكبير للدميري ١/١٩٩-١٤٠، والشرح لصاحب المقدم ١/٣٢١، ولنسي للطلاب ٢/٢٩٦، ١/١٤١، ومطلب أدبي التمهيد ٣٩٩/٦.

(٤) سورة الكهف / ٧٣ - ٨٤

طريق عمرو بن دينار عن عطاء أنه قال : من حلف
عني يمين فله اثني عشر حطباً ^(١) قال : وكذا
طاووس بقول : مادام في مجلسه ، وانخرج ابن
أبي حاتم أيضاً عن إبراهيم النخعي قال : بمسئتي
مادام في كلامه .

وعما يؤيد اشتراط عدم الفصل أنه لو صح جواز الفصل وعدم تأثيره في الأحكام، ولا سيما إلى الضابطة المفروضة عن ابن عباس، لما تقوى إقرار ولا خلاف ولا عتاق، ولم يعلم صدق ولا كذب. وأيضا لو صح هذا لأقر الله نبيه أيوب عليه السلام بالاستثناء رفعا للحنث، فإنه أقر مؤنة بما أرسده سبحانه إليه بقوله تعالى: **وَوَعَدُ يَدِكْ خِشْفًا فَاحْضَرْتَهُ وَلَا تَنْتَهِ** (١)

٩٩- (الشريعة الثالثة) القصد: وهذه الشريعة ذكرها المالكية وعنفوا بها: قصد اللفظ مع قصد معناه، وخارج بذلك أمران.

أحدهما: أن يجري التلفظ على لسان الخائف
من غير قصد، فلا يعتبر الاشتاء، بل لا خصصا،
ولا الاستثناء بالشيء مطلقا.

ثانيهما: ما لو قصد التبرك بذكر المشيئة، أو قصد الإخبار بأن هذا الأمر يحصل بمشيئة الله تعالى، ففي هذه الحال لا ينطبق النيهين، بل ينفي منعقد، وكذا لو لم يقصد شيئا، بأن قصد مجرد النطق بنقطة الاستثناء بنوعه من غير أن ينوي تخصيص النيهين وحدهما.

وقد اتفق المالكية على أن قصد الاستثناء إن

(٦) أي من ضمن مقدّم الرهن الطّي مُطَبّ له الرهن.

11. *Phragmites* [7]

و"نظر روح الحسني" ١٤٠٠، ص ٢٢٠.

والذي يتصفح كتب المذاهب الأخرى يجد أنه ما من مذهب إلا يرى أصحابه، ثم الميم تكون على نية المستحلف في بعض العصور. ويبقى ذلك، فيمكن التعبير عن هذه الشريطة بأن يقال: يشترط في صحة الاستثناء ألا يكون على خلاف نية المستحلف. في الصور التي يجب فيها مراعاة نيته.

أحكام اليمين

١٠١ - تقدم أن اليمين إما أن تكون قسمية، وإما أن تكون تعييفية. ولكل منها أحكام.

أحكام اليمين القسمية :

أحكام اليمين القسمية تختلف باختلاف أنواعها، وفيما يلي بيان هذه الأنواع ثم بيان أحكامها.

أنواع اليمين القسمية :

قسم احدىة اليمين، الله تعالى وما لحقها كتعليق الكفر - من حيث التكذيب وعدمه - إلى ثلاثة أنواع، وهي : اليمين العموس، واليمين اللغو، واليمين المحققة.

١٠٢ - فاليمين للعموس، هي الكاذبة عمدًا في انقضي أرائها، أو الامتناع، سواء أكانت على النفي أم على الإثبات كأن يقول: والله ما فعلت كذا، وهو يعلم أنه فعله، أو والله لقد فعلت كذا، وهو يعلم أنه لم يفعله، أو: والله ما حدث علي دين، وهو يعلم أن للمخاطب دينًا عليه، أو: والله لا أموت أبدًا.

كان مع اليمين من لوف أو في أنشائها صبح الاستثناء، فإن كان بعد الفراغ من التعليق باليمين صبح على المشهور، فعليه لو حلف، فذكره إنسان قاتلاً: قل إن شاء الله أو لا أن يشاء الله أو نحو ذلك، فعليه عبر فصل، ولم يكن في نيته من قبل، فإنه يصبغ، ولم يذكر الحنفية هذه الشريطة.

والتشافية والحسابة شرطوا المقصد مع العلم بالمعنى، وشرطوا كون المقصد قبل الفراغ من اليمين، وقالوا: لو لم يقصد الاستثناء إلا بعد الفراغ من اليمين لم يصبغ، لأنه يلزم عليه رفع اليمين بعد انعقادها، وقالوا أيضًا: يصبغ تقديم الاستثناء وتوسيطه. (١)

١٠٣ - (الشريطة الرابعة). أن يكون حلفه في غير توثق محض.

وهذه الشريطة نص عليها المالكية. وإيضاحها: أنه يشترط في صحة الاستثناء أن يكون الحلف الذي ذكر معه الاستثناء في غير توثق محض، كما لو شرط عليه في عقد نكاح ألا يضر زوجته في عشرة، أو لا يخرجها من بلدها، وكان يشترط عليه في بيع أن يأتي بالشئ في وقت كذا، وطلب منه يمين على ذلك، فحلف واستثنى سرًا، يفده الاستثناء عند سحون وأصح وابن قلدز، لأن اليمين على نية المستحلف عند هؤلاء، وهذا هو المشهور عند المالكية، خلافا لما قاله ابن القاسم في التعنية من أنه يضع الاستثناء فيها ذكر، فلا تلزمه الكفارة، لكن يجرم عليه منعه حق العير. (٢)

(١) المغني والشرح للفقهاء ١١/ ١٢٨، ٢٢٩.

(٢) كبريت المسالك مع بغية المالك وحاشيته ١/ ٣٢١، وشرح الكبير بمحاضرة المصنف ٢/ ١١٩، ١٢٠.

وكان يقول : إن كنت فعلت كذا ، أو إن لم أكن فعلته . أو إن كان لك علي دين ، أو إن مت قاتلاً يهودي أو نصراني .

هذا تعريفها عند الحنفية .

وذهب المالكية إلى أن القسم هو الحلف بالله مع شك من الحالف في المحلوف عليه ، أو مع ظن غير قوي ، أو مع تعدد الكذب ، سواء كان على ماضٍ نحو : والله صافلت كذا ، أو لم يفعل زيد كذا ، مع شكه في عدم الفعل . أو ظنه عدمه ظناً غير قوي ، أو جزمه بأنه قد فعل ، أم كان على حاضر نحو : والله إن زيدا لمتطلق أرمي ، وهو جازم بعدم ذلك ، أو متردد في وجوده على سبيل الشك أو الظن غير القوي ، أم كان على مستقبل نحو : والله لأنتك غداً ، أو لأقصينك حقت غداً وهو جازم بعدم ذلك ، أو متردد في حصوله على سبيل الشك أو الظن غير القوي .^(١)

وقال الشافعية والحنابلة إن القسم هو المحلوف على ماضٍ مع كذب صاحبه وعلمه بالحال .^(٢)

والحنفية والشافعية والحنابلة لا يوافقون المالكية على التوسع في تفسير القسم .

١٠٣ - واليمين المنعوتة : اختلقوا في تفسيرها أيضاً ، فقال الحنفية : هي اليمين الزكائية خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال ، وهي : إن تجر إنسان من انساني أو عن الحائن على الظن أن الضرب به كما أخيره وهو بخلافه ، سواء أكان ذلك في النفي أم

في الإثبات ، وسواء أكانت إنساناً بالله تعالى أم تعليقاً للكفر ، كقوله : والله ما كلمت زيدا ، وفي ظنه أنه لم يكلمه ، والواقع أنه كلمه .

هكذا روي عن محمد ، وهو الذي اختصر عليه أصحاب الثنون من الحنفية

وروي محمد عن أبي حنيفة أن المنعوت ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله ، أي من غير قصد اليمين .

والمتحقق أنه يعتبر عند الحنفية نوعاً آخر من المنعوت ، فيكون المنعوت عندهم نوعين وكلاهما في الماضي والحاضر دون المستقبل .

وقال المالكية : إن المنعوت هو الحلف بالله على شيء يعتقد على سبيل الجزم أو الظن القوي فيظهر خلافه سواء أكان المحلوف عليه إثباتاً أم نفيًا ، وسواء أكان ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً .^(٣) ويلاحظ أنهم مثلوا بالمستقبل بما لو قال : والله لأفعلن كذا مع الجزم أو الظن القوي بفعله ثم لم يفعله .

وقال الشافعية : اليمين المنعوت هي التي يسبق اللسان إلى لفظها بلا قصد لمعناها ، كقولهم لا والله وبلى والله في نحو صلة كلام أو غضب سواء أكان ذلك في الماضي أم الحال أم المستقبل . وهم يخالفون الحنفية في هذا الأخير ، وهو ما كان في المستقبل .^(٤)

(١) الشرح الصغير بحاشية الصلبي ٢٣١/١

(٢) أمسي الطالب ٢٤١/١ ، ومجلة المصباح ٢١٦/٨ ، بداية النجاش

١٦٩/٨ - ١٧٠ ، عابدي على النجاش ٢١٦/٨ ، والهاجري

على ابن قاسم ٢٢١/٩

(١) الشرح الصغير بحاشية الصلبي ٢٣٠/١

(٢) أمسي الطالب ٢٤٠/٨ ، ومطالب لوني قاضي ٢٨٨/١

لأطلس: إن القرآن الكريم قد دل على عدم
الاستحادة في يمين النفر، وذلك بعم الإثم
والكفارة، فلا يجبان، والنسجحة الرجوع في معرفة
معنى اللغو إلى اللغة العربية، وأهل عصره رحمه الله
أعترف الناس بمصانف كتاب الله تعالى، لأنهم مع
كونهم من أهل اللغة قد كانوا من أهل الشرع ومن
المسلمين للرسول ﷺ والخاضعين في أيام
النزول، فإذا صح عن أحدهم تفسير لم يعارضه
ما يرجح عليه أو يساويه وجب الرجوع إليه، وإن لم
يوافق ما نقله أئمة اللغة في معنى ذلك للفظ، لأنه
يمكن أن يكون المعنى الذي نقله إليه شرعياً لا
لغوياً، والشرعي مقدم على اللغوي كما نقرر في
الأصول، فكان الحق فيها نحن بصده، هو أن
الغرماء كانت عاتية رضي الله عنها. ^(١)
ثبت أن اليمين الملقوهي التي لا يقصدها
الخالف، وإن كانت على مستقبل.

وأيضاً أن الله تعالى قابل اليمين اللغو باليمين
المكسوة بالقلب بقوله عز وجل: ﴿لَا يُؤْنِفْكُمْ
الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤنّفكم بما كنتم
قولونكم﴾. ^(٢)

والمكسوة هي النقص، فكانت غير المقصودة
داعلة في قسم اللغو بلا فصل بين ما فيه وحال
ومستقبله تحفيظاً للمقابلة.

ورجحه قول الحنفية ومن وافقهم: أن الله عز وجل
قابل للغو بالمعقودة، وفرفق بينها بالواحدة وتفرقه،
فوجب أن تكون السلفو غير المعقودة تحفيظاً

وذهب الحنابلة إلى أن لغو اليمين كما يقول
الشافعية، والمفهوم أيضاً في أن من حلف على
عاقب كاذباً جاهلاً صدق نفسه، أو طائفاً صدق
نفسه، فبين خلافه لا تتعد يمينه، ويؤخذ من
هذا أن ما يمينه الحنفية وغيرهم لغواً وافتهم
الشافعية على حكمه، وإن لم يسموه لغواً. ونقل
صاحب غاية المنتهى عن الشيخ تقي الدين أن من
حلف على مستقبل طائفاً صدق نفسه فبين خلافه
لا تتعد يمينه، وكذا من حلف على غيره طائفاً أنه
يطيعه فلم يفعل فلا كفارة فيه أيضاً، لأنه لغو، ثم
قال: والمذهب خلافه. ^(٣)

ثم من هؤلاء من يوجب الكفارة، لقوله تعالى
في هذه الآية ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ
أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَغْلِيَكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ
رَبِيَّةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْكُمْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، ذَلِكَ كَفَّارَةُ
أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾. ^(٤) أي حلفتم وحسنتم.

ومنهم من لا يوجب الكفارة لما يأتي في بيان
حكم اليمين بالله تعالى.

١٠٤ - ووجه قول الشافعية ومن وافقهم: ثابت
عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أنزلت هذه
الآية - لا يؤنّفكم الله باللغو في أيمانكم - في قول
الرجل: لا والله ويلي والله ^(٥) ومعلوم أن السيدة
عائشة رضي الله عنها شهدت التزويج وقد جازت
بأن الآية نزلت في هذا المعنى، قال الشوكاني في نيل

(١) مطابقي كوفي ص ٣٩٧/٦ - ٣٩٨

(٢) سورة البقرة ٨٩

(٣) ثبت عائشة أخرج البخاري (٣٧٥/٨) - الفتح - ٥
الشافعية.

(٤) نيل الأوطار ٢٣٦/٨

(٥) سورة البقرة ٢٢٥

وأيضاً إنه خاص بالماضي والخاضع ليكون النوعان متساويين.

١٠٦ - واليمين المقنونة : وهي اليمين على أمر في المستقبل غير مستحيل عقلاً، سواء أكان نفيًا أم إثباتاً، نحو: والله لا أفعل كذا أو والله لأفعلن كذا. هذا قول الحنفية.^(١)

وأما الماتكة أن اليمين المتعقبة هي : ما لم تكن غموساً ولا لغواً.^(٢)

ومن ثَمَّ لم في معنى الغموس واللغو عندهم لم يجد ميسم منعقدة سوى الحلف بالله على ما طابق الواقع من ماضٍ أو حاضر، أو ما يطابقه من مستقبل، لأن ما عدا ذلك إما غموس وإما لغو، لكن يلحق بالمتعقبة الغموس واللغو في المستقبل، وكذا الغموس في الحاضر كما سيأتي في الأحكام.

وأما الشافعية أن كل يمين لا تعد لغواً عندهم فهي منعقدة، فيدخل فيها الغموس، كما يدخل فيها الحلف على المستقبل الممكن. وبيان ذلك أن اليمين إن كان للتلفظ بها غير مقصود كانت لغواً، سواء أكانت في الماضي أم في الحاضر أم في المستقبل، وإن كان التلفظ بها مقصوداً، وكانت اختياراً جينياً على اليقين أو الظن أو الجهل، وتبين خلافها كانت لغواً أيضاً، ما لم يجرم الحالف بأن الشيء حلف عليه هو الواقع، فحينئذ تكون منعقدة ويبحث فيها.

وإن كانت اختياراً جينياً على اعتقاد مخالفة الواقع يقينا أو ظناً فهي غموس، وهي منعقدة أيضاً. وإن كانت للبحث أو المنع وكان الحنوف عليه يمكن فإنها

للمسابقة. واليمين على المستقبل مقنونة سواء أكانت مقصودة أم لا، فلا تكون لغواً.^(٣)

١٠٥ - وأيضاً اللغوي اللغة : اسم للشيء الذي لا حقيقة له، قال الله تعالى : ﴿لَا يَسْتَعْمِلُونَ فِيهَا لُغْوَاً﴾^(١) أي باطلاً، وقال عز وجل خبراً عن الكثرة : ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا - لَا تُلْهِمُوا هَذَا الْقُرْآنَ وَالْقُرْآنُ مِنْ عِنْدِ﴾^(٢) وذلك يتحقق في الحلف على شيء من الخلف إن الأمر كما حلف عليه، والحقيقة محالاه، وكذا ما يجري على المنس من غير قصد لكن في الماضي أو الحاضر.^(٣) فهو مالا حقيقة له.

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : اللغو أن يحلف الرجل على شيء براء حفا وليس بحق.^(٤)

وبه نهي أن المراد من قول عائشة رضي الله عنها : أن اللغو في الأيمان قول الرجل لا والله وبلى والله، إنما أراد به التمسك لا التفسير،

١٠٦ هكذا في البدائع ١٠٦، ولدي هذا لا دليل على كون اليمين المنعقدة تشمل غير المقصود، وقد يجب أن المقصود هو من صلت على السر، فيمكن الحالف من السر والحنث فيها، قلنا كانت هي مقصوداً، يتبدى من الحالف ما لم يقر بها، بخلاف الماتكة واختارها الحلبي.

(٢) سورة الزلزاله / ٢٥

(٣) سورة فصلت / ١٦

(١) قوله لكن في الماضي وأما كذا في البدائع ويجري له المعقبة والغواب للجليل

(٢) الآخر رواه ابن جرير نظير في تفسيره ٢٨٦/١، وروي ابن جرير أيضاً التلاوة عن أبي هريرة وسليمان بن يسار والحسن البصري، ومفسد وابن أبي نجيب وإبراهيم النخعي وأبي مالك وقتادة وزائدة بن أبي القيس ويحيى بن أبي سمينة وابن أبي خلداه ومكحول، رحمهم الله

(١) البدائع ٢/ ٢٨٦، والفر المختار ١٢/ ١٩٠

(٢) القرب المسالك مع شرحه وسلسلة الفتاوى ٢٣/ ٢١

تعالى ، حتى قال الشيخ أبو منصور المبرقعي ، كان
لغيره من عبيد أن يعتمد الحلف بالله تعالى على
الكذب بكفر ، لأن اليمين به عز وجل جعلت
لشعبه ، والمتعمد لليمين به على الكذب
يستخف به ، لكنه لا يكفر ، لأنه ليس غرضه لجراة
على الله والاستخفاف به ، وإنما غرضه الوصول
إلى ما يريد من تصديق السامع له .

وتشير هذا ما يروى أن رجلاً سأل أبا حنيفة
قائلاً : إن العاصي بطبع الشيطان ، ومن أطاع
الشيطان فقد كفر ، فكيف لا يكفر العاصي ؟
فقال : إن ما فعله العاصي هو في طاعته طاعة
لشيطان ، ولكنه لا يقصد هذه الطاعة فلا يكفر .
لأن الكفر عمل القلب ، وإنما يعد مؤمناً عاصياً
فقط .

ثم إنه لا يلزم من كونها من الكبائر أن تكون
جميعها منسوبة في الإثم ، فالكبائر تختلف درجاتها
حسب تفاوت آثارها السيئة ، فالخلف الذي يترتب
عليه سفك دم بريء ، أو أكل المال بغير حق أو
نحوهما ، أشد حرجاً من الحلف الذي لا يترتب
عليه شيء من ذلك .

١٠٩ - وقد ثبت عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة في ذم
اليمين الغموس وبيان أنها من الكبائر والترهيب من
الإقدام عليها .

منها ما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه أن النبي ﷺ قال : « من حلف على مال
أمريء مسلم بغير حق لئبي الله وهو عليه
قضاء »^(١) قال عبد الله : ثم قرأ علينا رسول الله

تكون منعقدة أيضاً . وأما إذا كان واجباً فإنها صادقة
قطعا ولا تعد يمينا . وإن كان مستحيلاً فهي كاذبة
قطعا وتكون منعقدة وحاشية^(٢) .

وقال الحنابلة : إن اليمين صبي المستقبل إذا كان
التلفظ بها مقصوداً ، وكان الحالف مختاراً ، وكانت
على ممكن أو على إثبات مستحيل أو نفي واجب ،
لكن الشيخ نفي الدين « خرج منها من حلف على
مستقبل طائفاً صدق فيه فتبين بخلافه ، ومن حلف
على غيره طائفاً أنه يطيعه فلم يطمه »^(٣) .

١٠٧ - ونسج اليمين إلى الأنواع الثلاثة التي
أسلمها الكذب وعلمه هو اصطلاح الحنفية
والشافعية وموافقهم لا يقسمون اليمين إلى
الأنواع الثلاثة ، وإنما يقسمونها - من حيث القصد
وعدمه - إلى قسمين فقط ، وهما : اللغو والعقوبة .
فالفقهاء التي لم تقصد ، وكذا التي قصدت وكانت
إعباراً عن الظن ، والمعسودة هي التي قصدت
وكانت للنحل أو النع ، أو كانت للإخبار صدفاً أو
كذبا عبثاً .

أحكام الأيمان المسبية :

حكم اليمين الغموس :

اليمين الغموس لها حكمان : حكم الإثبات بها ،
والحكم المترتب على تمامها .
ويروى ذلك فيما يلي :

حكم الإثبات بها :

١٠٨ - الإثبات باليمين الغموس حرام ، ومن الكبائر
بلا خلاف ، لما فيه من الجسارة العظيمة على الله

(١) حديث : « من حلف ... لمعجزة البخاري والفتح ٢/ ٢٣٩ »
ط المسئلة ، وصلة (٨٥ / ١) نشر دار الأمل

(١) أسنى المطالب ٢/ ٢٤١
(٢) مطالب أولي النهى ٢/ ٢٦٨

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من انقطع عن امرئ مسلم بيمينته فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة، فقال رجل: وإن كان شيئا يسيرا بارسول الله، قال: وإن كان قضيبا من أراك» (١).

الترخيص في اليمين الغموس للضرورة:

١١٠ - إن حرمة اليمين الغموس هي الأصل، فإذا عرض ما يخرجها عن الحرمة لم تكن حراما، ويدل على هذا

(القول) قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُّبُهُ مَطْلُوعٌ﴾ بالإيذان ولكن من شَرَحَ بالكفر ضيقا فغلبهم فغصب من الله وهم عذاب عظيم» (٢).

فإذا كان الإكراه يبيح كلمة الكفر فلا بد لليمين الغموس أولى.

(ثانيا) آيات الاضطراب إلى أكل الميت وما شاكلها، كقول تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣).
فهذا أباحت الضرورة تناول المحرمات أباحت النظر بها هو محرم.

١١١ - واليك نصوص بعض المذاهب في بيان ما يخرج به اليمين الغموس عن الحرمة.

(أ) قال الشافعي في أقرب المسالك وشرحه، والصارفي في حاشيته ما خلاصته: لا يقع المطلق على من أكره على الطلاق ولو ترك التنوير مع

مصادقه من كتاب الله عز وجل: ﴿وَإِنْ لَدَيْكَ بَيِّنَاتٌ بِقَوْلِ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ لَمْ يَكُن لَكُمْ بَيِّنَةٌ إِنْ كُنْتُمْ إِذًا عَادِلِينَ﴾ (٤).

وعن الثعلبي عن جابر رضي الله عنه قال: «جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ، فقالا: انقضينا بارسول الله إن هذا قد غلبني على أرض كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي وأرضها ليس له فيها حق، فقال النبي ﷺ للحضرمي: ألك بينة؟ قال: لا، قال:

فلنك بيمينه، قال: بارسول الله: إن الرجل عاجز لا يسألني على ما حلف عليه، وليس يتورع عن شيء، فقال: ليس لك منه إلا بيمينه، فانتطلق ليخلف، فقال رسول الله ﷺ لما أدرس: (٥) لكن حلف على ما لا يكفه قلنا لنبين الله وهو عنه معرض» (٦).

وقال الرسول ﷺ فيما رواه عنه عبد الله بن أنيس رضي الله عنه: «من أكره الكفار: الإشرار بالله، وعشوق المؤمنين، واليمين الغموس، والذي نفسي بيده لا يخلف رجل على مثل جناح بعوضة إلا كانت كفا في قلبه يوم القيامة» (٧).

(١) سورة آل عمران ٧٧.

(٢) الطاهر بن العجل في أثناء الدعوى كان مستظلا للنبي ﷺ مستنداً لقلبه، فمنا توجهت عليه اليمين أدرك، فكانت عند المنبر غلظا لليمين ونفسا واليمين المعلقة كما سبق.

(٣) حديث، ليس لك منه... وأخرج مسلم (٨٩/١) شرح دار الأمان.

(٤) حديث، ومن أكره الكفار: الإشرار بالله... وأخرج الترمذي (٤٨١/١) شرح مصنف أبي حنيفة، والمالك (٢٩٦/٤) شرح دار الكتاب العربي والمطبعة، وقال: صحيح الإسناد ولا يخرجه.

(١) حديث: «من انقطع عن امرئ مسلم... وأخرجه مسلم (٤٨/١) شرح دار الأمان.

(٢) سورة النحل ١٠٦.

(٣) سورة البقرة ١٧٢.

واجب لئلا ينجا العصوم واجب، وقد تعين في
اليمين فيجب، وكذلك إنجاء منه، مثل: أن
توجه عليه أبيان القسامة في دعوى القتل عليه وهو
بري،^(١)

الحكم المقرَّب على تمامها:

١١٧ - في الحكم المترتب على تمام الخمس ثلاثة
أولاً.

الرأي الأول: أنه لا كفارة عليها سواء أكانت
على ماض أم حاضرة، وكل ما يجب إنما هو التوبة،
ورد المحقون إلى أهلها إن كان هناك حقوق، وهذا
مذهب الحنفية.^(٢)

الرأي الثاني: أن فيها الكفارة، وهذا مذهب
الشافعية،^(٣) ويلاحظ أنهم في تعريف الخمس
خصوها بملك غني، لكن من المعلوم أن إيجاب
الكفارة في الحلف على الماضي يستلزم إيجابها في
الحلف على الحاضر والمستقبل، لأنهم قالوا: إن
كل ما عدا المفقود.

الرأي الثالث: التفصيل، وقد أوضحه للملكية
بناء على توسعهم في معناه، فقالوا: من حلف
على ما هو متردد فيه أو معتقد خلافه فلا كفارة عليه
إن كان ماض، سواء أكان موافقاً للواقع أم مخالفاً،
وعليه الكفارة إن كان حاضراً أو مستقبلاً وكان في
الحالين مخالفاً للواقع.^(٤)

والى التفصيل ذهب الحنابلة أيضاً، حيث

معرفة بها، ولا على من أكره على فعل ما علق
عليه الإطلاق. وتذهب أو وجب الحلف ليسلم الغير
من القتل يحلفه وإن حنت هو، وذلك فيها إذا قال
ظالم: إن لم تطلق زوجتك، أو إن لم تحلف بالطلاق
قتلت فلاناً، قال ابن رشد: إن لم يحلف لم يكن
عليه حرج، أي لا يثم عليه ولا ضمان، ومثل
الطلاق: النكاح والإقرار باليمين.^(٥)

(ب) قال النووي: الكذب واجب إن كان
المقصود واجباً، فإذا اختفى مسلم من ظالم، وسأل
عنه وجب الكذب بإختفائه، وكذلك لو كان عنده أو
عند غيره وثيقة، وسأل عنها ظالم يريد أخذها وجب
عليه الكذب بإختفائها، حتى لو أخبره بوثيقة عنده
فأخذها الظالم قهراً وجب ضمها على المدَّوع
الخبر، ولو استحلَّه عنها لزمه أن يحلف، ويوري
في يمينه، فإن حلف ولم يؤثِّر حث على الأصل،
وقيل: لا يثبت.^(٦)

(ج) وقيل مروق الدين بن قدامة: من الأبيان
ماهي واجبة، وهي التي ينجي بها إنساناً محصوماً
منهلكة، كما روي عن سويد بن حنظلة قال:
خرجنا نريد النبي ﷺ ومعنا وائل بن حجر، فأخذنا
عذله، فنخرج القوم أن يحلفوا، فنحلف أنا أنه
أخي، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «صنعت، المسلم أخو للمسلم»^(٧) فهذا مثله

(١) الشرح الصغير بغنية الصلوي ٤٥٠/١ - ٤٥١.

(٢) الأفكار القانونية ص ٣٣٩ - ٣٣٧.

(٣) حديث مسند الإمام أحمد، أخرجه أبو داود.

(٤) طهرت عبداً، وأخرج الحاكم (٤٠٠/٢) في

في الكتاب العربي وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجه

(١) الغني على شرح فكير ١١٦/١ - ١١٧.

(٢) فتح هديم ٣/٤.

(٣) أسنى المطالب ١١٠/١ - ١١١.

(٤) الشرح الصغير بغنية الصلوي ٣٤٠/١ - ٣٤١.

عليها إلا عند الحث فيها، فهي محتاجة في تطبيق الآيتين عليها إلى تقدير، بأن يقال: إن المعنى: ولكن يؤخذكم بالحث فيها كسبت قلوبكم، وبالحث في آياتكم المعقودة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَارَةٌ لِّمَا تَكْفُمُ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ (١) معناه: إذا حلقتهم وحشمت.

١١٤ - واستدل الحنفية ومن وافقهم على عدم وجوب الكفارة في البين الضموس بما يأتي:
أولاً: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا عَاقِبَةَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَكْفُلُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢).
ثانياً: ما رواه الأشعث بن قيس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كل منهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من حلف على يمين ضبر يقتطع بها ماله امرئ مسلم هو فيها فاجر لعن الله وهو عليه غضبان» (٣).

ووجه الاستدلال بالآية والحديث وما معناهما: أن هذه النصوص أثبتت أن حكم الضموس العذاب في الآخرة، فمن أوجب الكفارة فقد زاد على النصوم.
ثالثاً: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَيْسَ لَهُ

انفصروا في تعريف الضموس على ما كنت على الماضي، وشرطوا في كفارة اليمين أن تكون على مستقبل» (١).

فيؤخذ من مجموع كلامهم أن الحلف على الكذب عهد لا كفارة فيه إن كان على ماض أو حاضره وفيه الكفارة إن كان على مستقبل.

١١٣ - احتج القائلون بوجوب الكفارة في الضموس بأنها مكسوبة مدفوعة، إذ الكسب فعل القلب، والعقد العزم، ولأنه إن من أقدم على الحلف بالله تعالى فلهذا متعمدا فهو فاعل بقلبه وعزم ومصمم، فهو مؤاخذ. وقد أجمل الله عز وجل المؤاخذه في سورة البقرة فقال: ﴿لَا يُوَٰدُّكُمْ اللَّهُ بِالَّذِي كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ﴾ (٢) ولا يُوَٰدُّكُمْ اللَّهُ بِالَّذِي كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ وَلَكِنْ يُوَٰدُّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ (٣) وفصلها في سورة المائدة، فقال: ﴿لَا يُوَٰدُّكُمْ اللَّهُ بِالَّذِي كُنْتُمْ تُكْفِرُونَ وَلَكِنْ يُوَٰدُّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾ (٤) فكفارتهم إطفاء حشرة ساكنة...» (٥).

على أن اليمين الضموس أحق بالتكفير من مائتة الآيات المعقودة، لأن ظاهر الآيتين يطبق عليها من غير تقدير، فإن الله عز وجل جعل المؤاخذه في سورة البقرة على الكسب بالقلب، وفي سورة المائدة على تعقيد الآيات وإرادتها، وهذا منطبق أعظم انطباقاً على اليمين الضموس، لأنها حادثة من حين إرادتها والنطق بها، فأنشأه مقارنة لها بخلافه منكر الآيات المعقودة، فإنه لا مؤاخذه

(١) مختلف لرقب الس ٣٩٨/٩

(٢) سورة البقرة ٢٢٥

(٣) سورة المائدة ٨٩

(١) سورة المائدة ٨٩

(٢) سورة آل عمران ٣٧

(٣) حديث: من حلف على يمين صبر... أخرجه البخاري

(٤) (٩١٦/٨) ط السلفية، وسلم (٨٦/١) ط دار الأمان.

وزعم (صبر) بفتح هاء وسكون لاء منه الذين على

نارهم ويحبر حالها عليها، وقسم حصيرة أيضا: لأن هذا

يحبر صليبا أي يحبس حتى يؤذيها (ر) حبس للسير

(٩١٠/٩).

عصاة: الشرك بالله عز وجل، وقتل النفس بغير حق، وصمت مؤمن، والفرار من الحزف، ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق.^(١)

حكم اليمين اللغو :

١١٥ - سبق بيان اختلاف المذاهب في تفسير يمين النفسوة فمن فسروها باليمين على الاعتقاد أو باليمين غير المقصودة ذهبوا إلى أنها لا إثم فيها من حث ذاتها ولا كفارة لها.

لكن لما فسرها المالكية بمعنى شامل للمستقبل قالوا: إنها تكفر إذا كانت على مستقبل وحث فيها، كما لو حلف: أن يفعل كذا، أو ألا يفعل كذا غدا، وهو معتقد أن ما حلف على فعله سيحصل، وما حلف على عدم فعله لن يحصل، فوقع خلاف ما اعتقده^(٢) وهم لا يخالفون الحنفية في ذلك، غير أن الحنفية لا يسمون الحلف على المستقبل لغوا كما تقدم.

ومن فسروها باليمين على المضي المختلف، هل تكفر باختر أو لا تكفر؟ فبينهم من قال: لا كفارة لها، لقوله تعالى: ﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْتِكُمْ﴾ لأن أفراد أن الله عز وجل لا يأخذ من حلف على المنهية إذا لم يتخذ ما حلف عليه، وإذا لم يتخذ أن التنفيذ حرام، واجتنابه واجب، فإذا اجتنبه فقد أدى ما عليه، فلا بطلان بكفارة، وماهم من قال: يجب على الحالف الحث،

وإذا حث وجبت عليه الكفارة، لأن قوله تعالى: ﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْتِكُمْ﴾ يراد به أن الله عز وجل لا يأخذ من حلف على المنهية إذا حث ولم يهت، فلا يعاقبه على هذا الحث، بل يوجب عليه، ويأمره به، فإذا حث وجب عليه التكفير، عملا بقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّأَيْتِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ فإن المراد به: أن ما ذكر هو كفارة الأيهان مطلق لغوا ومعقود.

وهذا كله في اليمين بالله تعالى، وأما اليمين بغيره فسيأتي الكلام على اللغو فيها.

أحكام اليمين المعقودة.

اليمين المعقودة لها ثلاثة أحكام: حكم الإتيان بها، وحكم السر والعلن فيها، والحكم المترتب على أتيان الحث ووبائها كإيائ:

أ - حكم الإتيان بها :

١١٦ - قال الحنفية والمالكية: إن الأصل في اليمين بالله تعالى الإباحة، وإكثار منها مذموم. وهذا هو الحكم الأصلي لليمين، فلا ينافي أنه قد تعرض ليمين أمور يخرجها عن هذا الحكم، كما في المذاهب الأثرية التي ذكرت الأحكام تخصيصا. وقال المشافعية: الأصل في اليمين التكرار إلا في طاعة، أو لحاجة دينية، أو في دعوى عند حاكم، أو في ترك واجب على النعين أو فعل حرام^(٣) وهذا

(١) حديث: «من لم يترك كفارة... وأحرمه أحمد (٢/٣٩١، ٣٩١ ط المكتب الإسلامي) وقال السيوطي: إسناده حسن (لمنه القدر ١٥٨/٢).

(٢) الشرح الصغير بحاشية الصغرى ٣٣١/١.

(٣) حاشية ابن حنبلين على الدر المختار ١٦/٢، وبإضافة المعهود ٣٩٦/١، وتفسير القرطبي ٩٧/٣، والنسفة بعاشة نشرولي ٣٩٦/١، وبإضافة المحتاج ١٧٠/٨، والهيومي على مسج الطلاب ٢٢٠/٤.

إجعل توضيحه فيها يل:

الأصل في اليمين الكراهة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُخْلِصُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾^(١) وقوله عز وجل: ﴿وَاخْفِظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾^(٢) ولحديث: (أما الخلف جئت أوندع)^(٣).

وقد يظن: إن الآية الأولى يحتمل أن يكون معناها: لا تجعلوا الخلف بالله حاجزا لما حلقتكم على تركه من أنواع الخير بناء على أن العرصة معناها: الحاجز والمنع، والآيات معناها: الأمور التي حلقتكم على تركها. ويحتمل أن يكون معناها: لا تجعلوا الله نصيبا لأيمانكم فتبدلوه بكثرة الخلف به في كل حق وباطل، لأن في ذلك نوع جورا على الله تعالى.

فالآية الأولى لا تدل على حكم الخلف، وعلى الاحتمال الثاني تدل على كراهة الإكثار، لا كراهة أصل الخلف.

والآية الثانية: يحتمل أن يكون معناها طلب حفظ الأيمان المحلوقه عن الحث، إذا كان الوفاء بها لا مانع منه، فتدلل على كراهة الحث أو حرمة، ولا شأن لها بالإقدام على الخلف، ويحتمل أن يكون معناها طلب حفظ الأيمان التي في القلوب

عن الإظهار، فيكون المطلوب ترك الأيمان حذرا عما يرتب عليها من الحث والكفارة، وعلى هذا يكون الإقدام على اليمين مكروها إلا لعارض يخرجه عن الكراهة إلى حكم آخر.

والحديث المتقدم يعد الأيمان السابقين ضعيف الإسناد كما يؤخذ من قبض القدير، وعلى فرض صحته فالخبر فيه إنما يصح فيمن يكثر الخلف من غير مبالاة، فيقع في بعض الأحيان في الحث، وفي بعضها يأتي بما خلف عليه كرهه له مستقلا إياه، ناعما على ما كان منه من الخلف.

١١٧ - ومذهب الحنابلة شبيه بمذهب الحنفية، إذ الأصل عندهم الإباحة، إلا أنهم فصلوا، فقالوا: تنقسم اليمين إلى واجبة، وسدوية، ومباحة، ومكروهة، وحرام.

فتجب لإنهاء معصوم من مهنكة، ولو نفسه، كأيمان قسامة توجهت على بريء من دعوى قتل. وتنسب لمصلحة، كإزالة حقد وإصلاح بين متخاصمين ودفع شر وهو صادق فيها.

وتباح على فعل مباح أو تركه، كمن حلف لا يأكل سمكا مثلا أو ليأكله، وكالحلف على الخبر بشي هو صادق فيه، أو يظن أنه صادق.

وشكره على فعل مكروه، كمن حلف ليصليين وهو حالف^(٤) أو ليأكلن يهلا نيتا^(٥) ومنه الخلف في

(١) سورة البقرة / ١٦١

(٢) سورة المائدة / ٨٩

(٣) حديث: (أما الخلف جئت أوندع قال الشافعي أخرجه ابن ماجة / ١١ / ١٩٨٠) وأبو يعلى كلاما من حديث يشار به كدام من محمد بن زيد عن ابن عمر رضي الله عنهما عنهما قال قال علي بن أبي طالب صعد أبروة وقهر ذر لحيظ نظير / ٦ / ٤٦٠

(٤) حالفن: هو الذي يجرس البول. وإنما قرئت صلوات الله الحسوس

(٥) أي: يكثر البول بوزن الفعل. هو الذي لا يضحك بطنه أو شي. وقد تبدل الحضر بهاء وسدع في الياء التي قبلها فقال: لي يكثر فلو لم تشدد الياء.

البيع والشراء، لقوله ﷺ: «الحلف منفقة للسلعة»^(١)، أو على ترك مندوب كحلفه لا يضل الضمحي.

وحرّم على فعل عزم، كشرب طهر، أو على ترك
الأواجب، كمن حلف لا يصوم رمضان وهو صحيح
صحيح.

ثم إن إباحتها على فعل مباح أو تركه مالم
تكره، فالتكرار خلاف السنة، فإن الفرط فيه كره،
لقول تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِي خِلَافِ بُرْهَانٍ﴾^(١٧) وهو
ذم له بقضاي كراهة الإكثار.^(١٨)
وهذا التقسيم لا يأبى المذاهب الأخرى.

ب - حكم البر والخير لها :

١٩٨٨ - البمين المنعزفة إيمان فكري على نسل
واجب أترك معصية أو عكسها. أو فعل ما
أولى أترك ما تركه أولى أو عكسها. لو فعل ما
استوى طرفاه لو تركه.

فأقيم على فعل واجب أو ترك معصية، كواحدة
لأصليين الظهر اليوم، أو لا أسرق الليلة، يجب البر
فيها ويحرم الخسث، ولا خلاف في ذلك كما لا
يخفى.

واليمين على فعل معصية أو ترك واجب، كواؤه لأشرف الطلبة أو لأصلي الظهر اليوم يحرم البر فيها وبحسب الحديث، ومظاهر أنه لا خلاف في ذلك أيضاً.

(١) جنيت: (المخلف متغدة للسلطة . . . اخرجوه ليعبأري (الصحاح
١٣٦٤/١) ومسلم (١٣٦٩/٢) في معنى قبلي الخلفي (د. فاضل
الفرنجي ١٣٧٢/١)

(٢٥) سورة الفلق ١-٥

(٣) مطالب فريق العمل (١٩٩٤، ٢٠٠٧)

لكن ينبغي التنبه إلى أن الحلف على المعصية المطلقة عن التوفيق يلزمه فيها العزم على الحدث، لأن الحدث فيها إنما يكون بالموت ونحوه.

والهين على قمل ما فعله أولى، وعلى تركه
مشاركه أولى - كراهة لأصليين سنة الصبح أولاً
النصف في الصلاة - يطلب البر فيها وهو أولى من
الحديث.

هكذا عبر الحنيفة الضامى بالأزلية، وبحث
الكامل بن ابيهم في ذلك بأن قوله تعالى :
﴿يا حنيفة اياك انتم﴾^(١) يدل على وجوب البر
وعدم جواز الحث، ووجه ذلك ان عابدين
وغيره. وقال الشافعية والحنابلة: من البر ويكره
الحث في هذه الحالة.

والبحرين على ترك ما فعله اولى، او غسل ما تركه
اولى - كراهه لا اصل منه الصبح اول الاغتسل في
الصلاة - يطلب الحنث فيها وهو اولى من الجرم
هذا مذموم الخطية -

وقال الشافعية والحنابلة: يسر الحديث في هذه الحالة ويكره البهر.

واليمين على فعل ما استوى طرفاه أو على تركه
- كقوله لأتقدين هذا اليوم أو لا أتقدين هذا اليوم -
يطلب النبر فيها، وهو أولى من الحث. هكذا قال
الحنفية القدامى، ومقتضى بحث الكمال وجوب
النبر وحكم جواز الحث.

وقال الشافعية: البر أفضل، عالم يتأذى بذلك صديقه، كمن حلف لا يأكل كذا هو كان صديقه يتلوى من تركه أكله إياه، فينعكس الحكم ويكون الخيبت أفضل.

(٤) صورة للكلية /

ج - ومن حلف على غيره أن يفعل مكرها أو يترك مندوبا فلا يبرأ، بل بجنه نذبا، لأن طاعة الله مقدمة على طاعة المخلوق.

د - ومن حلف على غيره أن يفعل مندوبا لم يبرأ، أو يترك مكرها أو يباح فهذا يطلب يبرأه على سبيل الاستحباب، وهو المقصود بحدوث الأمر بإسراء القسم السدي رواه الشيخان عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بجمع أنفسنا بعبادة الرحمن، وإتيان الجنات، وتشميت الناس، وإبرار القسم، أو القسم»^(١) ونصر المصنف، وجابة الداعي، وإشلاء السلام^(٢).

وظاهر الأمر الوجوب، لكن إقراره بما هو متفق على عدم وجوبه، كإشلاء السلام - قرينة صارفة عن الوجوب.

وبما يدل على عدم الوجوب أيضا أن النبي ﷺ لم يبرأ قسم أبي بكر رضي الله عنه، فقد روى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما حديثا طويلا يشتمل على رؤسا قصدا أبو بكر رضي الله

ومقصود الشافعية بالأفضلية الأولى، وهي الاستحباب غير المؤكد، ويقال قد بانها خلاف الأولى أو خلاف الأفضل، وهو أفضل من المكره وقال الحاشية: يجزئ بين البر والخلف، والبر أولى، فذهبهم كذهب الشافعية^(٣).

الحلف على الغير واستحباب إبرار القسم :

١١٩ - قد يخلف الإنسان على فعل أو ترك منسوب إلى إله، نحو: والله لأفعلن أو لأفعلن، وهذا هو الغالب، وقد يخلف على فعل أو ترك منسوب إلى غيره، كقوله: والله لتفعلن أو لا تفعلن، وقوله: والله ليفعلن فلان كذا أو لا يفعله. وأحكام البر واخذت السابق ذكرها إنما هي فيمن حلف على فعل نفسه أو تركها.

وأما من حلف على فعل غيره أو تركه مخاطبا كان أو غائبا، فإنه يتفق حكم التحيث والإبرار فيه مع حكم الحث والبر السابقين في بعض الصور ويختلف في بعضها.

أ - فمن حلف على غيره أن يفعل واجبا أو يترك معصية وجب إبراره، لأن الإبرار في هذه الحالة إنما هو قيام بما أوجبه الله أو انتهاء عما حرمه الله عليه.

ب - ومن حلف على غيره أن يفعل معصية أو يترك واجبا لم يجز إبراره، بل يجب تحثيته، لحدوث طاعة لأحد في معصية الله تبارك وتعالى^(٤).

(١) حاشية ابن عثيمين على الدر المختار ١٢/٣، رتبة المصالح ١٨، ١٧، ١٦، وحاشية الجبرمي على صحيح الطهطا ١٦، ١٧، ١٨، ومطلب تليق للنبي ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧.

(٢) حاشية، ولا طاعة لأحد - وأخرج أحمد (٦٦/٨)، قال: حدثني في جميع الفرائد ٢٦٦/٨١ رواه أحمد في مسنده وأحكام في السنن لم يثبت حديث بين الحاشيتين - ورجال.

- محمد راجع الصحيح دو فقه القديم ٢٢٩/١٦، ورواه البخاري في صحيحه بلفظ: ولا طاعة في المعصية - إنما طاعة في المروءة، (الفتح ١٣/٢٣٢) ط نسخة.

(٣) المقسم بضم الميم وكسر السين هو الحلف، ويرد في بعض المم وفتح السين على أنه معصم مبني كالمدخل والخرج والعام، بمعنى الإبدال والإعراج والإفاداة، فالمقسم على هذا معصم الإثم - بكر المصنف - ر مطلق لأحد مع شرحه على الأوطار (٢٤١) ج.

(٤) حديث، وأمرنا رسول الله ﷺ . . . أخرجه البخاري (الفتح ١١٩/٣) ط نسخة، ومسلم (١٦٢٨/٣) ط حاشي البستاني الحاشية، والنظ له.

عنه، وجاء في هذا الحديث أنه قال لرسول الله ﷺ: يا بني أنت وأمي: أصبحت أم أخطأت؟ فقال: أصبحت بعضاً وأخطأت بعضاً. قال: والله لتحدثني بالذي أخطأت. قال: لا تقسم^(١) فقله ﷺ ولا تقسم معاً، لا تكرر القسم الذي أتيت به، لأنني أجيت، ولعل هذا الصنيع من رسول الله ﷺ ليأتى لجواز، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يفعل خلاف التحسين إلا بقصد بيان الجواز، وهو يدل على أن الأمر في الحديث السابق ليس للوجوب، بل للاستحباب^(٢).

ج - الحكم المترتب على البر والخش: -

١٢٠ - اليمين المقودة، إذ برفيها الخائف لم تلزمه كفارة كما لا يخفى، وإذا ثبت - بأن نفي ما أثبتته أو ثبت ما نفى - لزومه التكفارة، سواء أكان خالفاً على فعل معصية أو ترك واجب أم لا، وسواء أكان كاذباً عمداً أو غفلاً أم لا، وسواء أكان قاصداً للحلف أم لا.

هذا مذهب الحنفية ومن وافقهم، فهم يوجبون التكفارة على من حلف في اليمين بالله تعالى على أمر مستحيل ليس مستحيلاً عقلاً عند أبي حنيفة ومحمد، وليس مستحيلاً عادة أيضاً عند (غيره) سواء أكان الخائف قاصداً أم غير قاصد، وكذا من حلف بتعليق الكفر.

(١) حديث: وأصبحت بخاً - والخرجة البخاري (الفتح ١١/١٤١) ط السلفية، وسنن (١/١٧٧٧، ١٧٧٨) ط حسبي الخبي

(٢) نهاية المحتاج ١/١٦٩، ونجدة المحتاج بحاشية الشروني ١/٣٦٤، والفتاوى على المفسر الكبير ١/٢١١، ومطالع أول التي ٣٧٢٦ - ٣٧٨

١٢١ - والمالكية يخافون الحنيفة في أمور: أحدها: أنهم يوجبون الكفارة في الغموس إذا كانت على أمر حاضر ومستقبل، والحنفية لا يوجبون الكفارة فيها إلا إذا كانت على أمر مستقبل ممكن عقلاً.

ثانيها: أنهم يوجبون الكفارة في الحلف على المستقبل المستحيل عقلاً إن كان عقلاً باستحالته أو متردداً فيها، والحنفية لا يوجبونها مطلقاً.

ثالثها: أنهم ينقصون في اليمين غير المقصودة، فيقولون: من أراد لفظ بكلمة فطلق باليمين بدلها خطأ تساهل لم تعتد، ومن أراد التخصي بشيء فطلق معه باليمين زيادة غير قصد كانت كاليمين المقصودة، فيكفرها إن كانت مستقبلية مطلقاً، وكذا إن كانت غموساً حاضرة، والحنفية لم تر لهم تفصيلاً في غير المقصودة، فقد أطلقوا القول بعدم اشتراط القصد.

رابعها: أنهم لا يقسمون بالكفارة في تعليق الكفر، والحنفية يجعلونه كتابة عن اليمين بالله تعالى، فيوجبون الكفارة فيه إن كان على أمر مستقبل غير مستحيل عقلاً.

وليس المقصود بالكتابة أنها تحتاج إلى إثنية، وإنما المقصود أنها لفظ أطلق وأريد لازم معناه، كما يقول عليها البلاغة.

١٢٢ - والشافعية يخالفون في أمور:

أحدها: أنهم يوجبون الكفارة في الغموس على ماضٍ، ويترجم من ذلك إيجابها في الغموس على حاضر ومستقبل، فإن الغموس عندهم متعلقة مطلقاً.

ثانيها: أنهم يوجبون الكفارة في الخلف على

١٢٤ - أما الماضي : فاحتمية والمالكية والختمانية ومن وافقهم لا يعتبرون اليمين عليه معقودة أصلاً ، فلا حثت فيها بالكذب عمداً أو خطأً .

وأما الشافعية ومن وافقهم فيعتبرون اليمين عليه معقودة إذا كان الحالف كاذباً عمداً ، وحينئذ يكون الحث مقارناً للانعقاد ، ونحو المكافأة من حين تمام الإتيان بها .

١٢٥ - وأما الحاضر فهو كالماضي ، إلا أن المالكية مشفقون مع الغريمين الثاني القائل بالانعقاد اليمين عليه إن كان الحالف كاذباً عمداً ، ثم إنهم توسعوا ففرضوا إلى الكذب العميد ما تردّد فيه التكلم ، بأن حلف على ما يظنه ظناً ضعيفاً ، أو يشك فيه ، أو بظن يقضيه ظناً ضعيفاً ، وسبق ذلك في تعريف الغموس وحكمها .

١٢٦ - وأما المستقبل : فاليمين عليه إن وجدت فيها شرائط الانعقاد ، غلباً أن تكون على نفي أو إثبات ، وكل منها إما مطلق وإما مقيد بوقت .

أما اليمين على النفي المطلق : فالحث فيها يتحقق بثبوت ما حلف على نفيه ، سواء أكان ذلك ، عقب اليمين أم بعده بزمان قصير أو طويل ، وهل يمنع الحثت نسيان أو خطأ في الاعتقاد ، أو خطأ لسني أو جسون أو إعرابه أو إكراهه ؟ وهل يثبت بالبعث إذا كان المحذوف عليه ذا أجزاء أو لا يثبت إلا بالجمع ؟ كل ذلك محل خلاف يعلم مما يأتي في شرائط الحث .

١٢٧ - وأما اليمين على العي المؤقت : فالحث فيها يتحقق بحصول الصد في الوقت ، لا بحصوله قبله أو بعد تأخره . وفي السيال ونحو الخلاف الذي سبق الإشارة إليه .

المستقبل عملاً ، حاضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً ، إلا إن كانت اليمين غير مفصولة ، أو كان جاهلاً بالاستحالة .

ثالثها : أنهم يقولون . إن اليمين غير المقصودة تحث لغواً مطلقاً ، سواء أكان معنى عدم الفساد خطأ اللسان ، أم كان معناه سبق اللسان إلى النطق بها ، فلا كفارة فيها ولو على مستقبل .

ويقولون فيمن حلف على غير الواقع ، حذراً بمخالفته للواقع : لا تتعقد بيمينه ، سواء أكان المحذوف عليه حاضراً أم حاضراً أم مستقبلاً ، إلا إذا قصد أن المحذوف عليه هو كذا حلف عليه في الواقع ونفس الأمر ، فنجد فيه الكفارة حينئذ .

وبعضهم لا يوجبون الكفارة في تعليق الكفر مطلقاً .

ونقل ابن قدامة عن قوم من فقهاء السلف ، أن من حلف على معصية فالكفارة ترك المعصية ، ومعنى هذا : أن اليمين على المعصية تتعقد ويجب الحث ، وليس فيها الكفارة المعهودة .^(١)

١٢٣ - أما معناه فهو : مخالفة المحذوف عليه ، وذلك بثبوت ما حلف على عدمه ، أو عدم ما حلف على ثبوته .

وأما ما يتحقق به فيختلف باختلاف المحذوف عليه ، وإليك البيان

المحذوف عليه إما ماضٍ أو حاضر أو مستقبل

(١) المنع مع شرح الكبير ١/ ١٧٣

فيها يتحقق باليأس من الضر في الوقت، إن كان الحالف والمخوف عليه قائلين، كأن قال: والله لأأكلن هذا المرغيف اليوم، فخرت الشمس وهو حي والمرغيف موجود ولم يأكله. وإن مات الحالف في الوقت ولم يفتحن الحلو فله لم يفتح حلفا بالشرع ولا يعضي الوقت بعده عند الحنفية جميعا، لأنهم يرون أن الحلف إنما يقع في آخر الحزاء لوقت في اليمين المؤقتة، وحالف ميت في هذا الجرم الأخير، ولا يوصف الميت بالحلف، وتحت عند غيرهم على تعصيل يعلم من شرط الحلف.

وإن فات محل المخوف عليه في الوقت، كأن أكل المرغيف إنسان آخر، ولم يمت الحالف، لم يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد ورفعه أنه يشترط أن يكون المكان البر، خلافا لابي يوسف، حيث قال بالحلف في هذه الحالة؛ لأنه لا يشترط هذه الشريطة، واختلفت الرواية عنه في وقت الحلف. فروي عنه أنه لا يحنث إلا آخر الوقت، وروى عنه أنه يحنث في الحال - أي حال فوات محل المخوف عليه - وهذه الرواية الثانية هي الصحيحة عنه.

وفي المذهب الأخرى تفصيل من فوات محل اختيار الحالف، وفوته بغير اختياره. وبين حصول الفوت أول الوقت، أو بعد أوله، مع التفريط أو عدمه، وكل ذا يعلم من لشرائط الآية.

١٣٠ - وما ينبغي للتمسك إليه أن المؤقتة إذا لم يبدأ وقتها من حين الحلف فبات الحالف، وأوقات محل قبل بدء الوقت فلا حنث في التصورتين، وحالف الحالبة في الثابة، فقالوا بالحلف فيها، وذلك كما لو قال: والله لأشربن ماء هذا الكوب غدا، فبات هو أو شرب الماء إنسان آخر قبل فجر الغد، فإنه لا بعد

١٢٨ - ولما اليمين على لإثبات المطلق. فالحنث فيها يتحقق باليأس من الضر، إما بحوث الحالف قبل أن يفعل ما حلف على معناه، وإما بفوت محل المخوف عليه، كما لو قال: والله لألصق هذا الثوب، فأحرقه هو أو غيره. (١)

هذا مذهب الحنابلة، وقصص غيرهم في فوت المحل بين ما كان باختيار الحالف وما كان بغير اختياره، فيما كان باختياره يحنث به، وما كان بغير اختياره فيه تفصيل يعلم من شرائط الحلف.

ومذهب المالكية إلى أن الحنث في هذه الحالة - وهي الحلف على الإثبات المطلق - يحصل أيضا بالعزم على الفصد، وذلك بأن يتوهم عدم الإتيان بالمخوف ماذام حيا. وهذا الحلف عزم لا يروى بالرجوع عن العزم على قول ابن المواز وابن شماس وابن أخاصب والقرافي. وهو مذهب حنابل في مختصره والديمير في أقرب مسائله واعتمده الباقون؛ بخلاف للمالكيين بالتفصيل بين الإطلاق وغيره، حيث ذهبوا إلى أن الحلف بالإطلاق على الإثبات المطلق يحنث فيه بالعزم على الفوات، والحلف بالتمتع وبالقربة وإنه تعالى لا يحنث الحالف بها بالعزم المذكور إلا إذا استمر عليه، فإن رجع عن عزمه رجعت اليمين كما كانت، ولم يحنث إلا بالفوات. وهذا الذي ذهب إليه المالكية لم يوافقهم عليه أحد من أهل المذاهب الأخرى.

١٢٩ - وأما اليمين على الإثبات المؤقت: فالحنث

(١) ومن أكلة فوت المحل: وهو متى صدق حلفه في وقت لا محالة به بعد ذلك. ومن أكلة أيضا: ما لو حلف ليطلق، ثم لا صعب، لأنها صارت باتما بالتمتع، فلا يمكن الرجوع إطلاقا عليها.

حدثنا في المطالين عند الأكثرين.

وقا ينفي التنبه له أيضا. أن الوقف في اليمين المؤقتة يشمل التوقيت نصا، والتوقيت دلالة؛ كما لم قبل لإنسان: تدخل دار فلان اليوم؟ فقال: والله لأدعنها، أو والله لا أدخلها، فالحلف عليه مؤقت بالموم دلالة، فوقعه جوابا عن السؤال فالحتم ي على قيد التوقيت باليوم، وهذا من معنى العود، وصيغتي بآنها والخلاف فيها.

شواهد الحث:

١٣١ - الجمهور المتقدمون بأن الحث هو اليب الوحيد، أو ثاني اليمين للكثرة، أو شرطية، لم يصرحوا بشرائط الحث، وإنما ذكروا أمورا يختلف الرأي فيها، إذا كان الحث فعلا أو تركا، ومن هذه الأمور: العهد والطوعية والتذكير والتعلم.

وفد سبق أن الحثية لا يشترطون في الحلف الطوعية ولا العهد، وهم لا يشترطونها في الحث أيضا، وكذلك لا يشترطون فيه التذكير ولا التعلم، فمن حلف أو حث خطأ^(١) أو مكرها وجبت عليه الكفارة. وكذا من حلف ألا يفعل شيئا ففعله وهو ذاهل أو ساء أو ناس^(٢) أو مجنون أو مضى عليه فعليه الكفارة.

فإن لم يفعل المحلف عليه، بل فعله به غيره قهرا محسه لم يحنث، كما لو حلف ألا يشرب هذا

الماء، فصبه إنسان في حلقه فهدرا، لأنه في هذه الحالة ليس شاربيا، فم يفعل ما حلف على الامتناع منه.

ومن أمثلة أيمان في الحث: ما لو قال إنسان: والله لأحلف، ثم حلف ناسبا لهذه اليمين، فثبت عليه كفاؤه بهذا الحلف الثاني من حيث كونه حدثا في اليمين الأولى، ثم إذا حث في هذه اليمين الثانية وجبت عليه كفاؤه أخرى على عقول بعدم تدخل الكفارات^(٣) وسبب الخلاف في ذلك.

وقال المالكية: إن اليمين إما يمين بر، نحو والله لأفعل كذا، وإما يمين حنث، نحو والله لأفعلن كذا.

١٣٢ - أما يمين البر، فيحنث فيها بفعل ما حلف على تركه - وكذا بفعل بعضه إن كان ذا أجزاء - عسدا أو نسيانا أو خطأ قليا، بمعنى اعتقاد أنه غير المحلف عليه، وإنما بحث ب إذا لم يقيد بيمينه باتعمده أو تعلمه، فإن قيد بالعمد، بأن قال: لا أفعله عسدا، لم يحنث بالخطأ، وإن قيد بالتعلم، بأن قال: لا أفعله عائلا، أو لا أفعله مالم أفسد لم يحنث بنسيان.

ولا يحنث في يمين البر بالخطأ النسياني، كما لو حلف: لا يذكر فلانا، ثم سبق نسيانه بذكر اسمه، وكذا لا يحنث فيها بالإكراه على فعل ما حلف على الامتناع منه، وذلك بقيد منه.

أ - ألا يعلم أنه يكره على الفعل.

ب - ألا يكون غيره يأكراهه له.

ج - ألا يكون الإكراه شرعيا.

(١) المراء بالمتعلم، من أراد شيئا فسأل عنه غيره، كما لو أراد أن يقول: أصلي الله، فقال: والله لا أترب الله كما تقدم (٢) المراد بالناسي: من نسي، عز نعتة. وكذلك الناسي والفعل والفاعل، لكن لرب بعضهم بين الناسي والناسي. بأن نسي يلهو وتكره نكره. والناسي بخلافه.

(٣) حاشية ابن عاصم ١٩/٧

د - لا يفعل ثانياً موقعا بعد زوال الإكراه.

هـ - ألا يكون الخلف على شخص بأنه لا يفعل كذا ، والخالف هو إنكراهه على فعله .

و - ألا يقول في يمينه : لا أفعل طائعا ولا منكرا .

فإن وحده واحد من هذه اليمينتين حلت بالإكراه ووجبت الكفارة .

١٣٣ - وأما بيمين الحنت : فيبحث فيها بالإكراه على ترك المخلوف عليه حتى يغتفر ، كما قرأ قال .

وأما لأدخلي ذريرتي غدا ، منع من دخولها بالإكراه حتى غرت شمس الغد ، فإن بحث .

ويؤخذ من هذا : أنه بحث أيضا بالترك ناسيا ومغظا ، بأن لم يتذكر الخلف من الغد ، أو تذكره ودخله ، والأخرى يعتقد أنها الدار المأهولة ، عبيد ، ولم يتبين له الحال حتى مضى الغد .

وإذا كانت المخلوف عليه في يمين الحنت بهانه ، فإما أن يكون المانع شرعيا أو عاديا أو غفليا .

١٣٤ - فإن كان المانع شرعيا حلت بالمفوت مطلقا ، سواء أتقدم المانع على الحنف ولم يعلم به أم لا ، أو بعده ، وسواء أفرط فيه حتى مات أم لا ، وسواء أكانت اليمين مؤقته أم لا .

مثال ذلك : لو حلف أن يباشر زوجته غدا فطرأ أخضر ، وتبين أنه كان موجودا قبل الخلف ولم يعلم به ، فبحث عند مالك وأصبح خلافا لابن القاسم ، فإن لم يقيد بالغد لم يثبت ، بل يتطرق حتى يظهر فيلشرها .

١٣٥ - وإن كان المانع عاديا ، وإن تقدم على اليمين ولم يعلم به فبحث لم يثبت مطلقا ، أنت أم لا ، فطرأ أم لا ، وإن تأخر حنت مطلقا ، خلافا

لأشهب حيث قال بعدم الحنت .

مثال ذلك : أن يحد ، فتبحث هذا الكثر ، أو

لبس هذا الثوب ، أو ليأكلن هذا الطعام ، فترك

المخلوف عليه أو غصب ، أو منع الخلف من الفعل

بالإكراه ، أو نذر أنه سوف قبل اليمين أو غصب ولم

يكن يعلم بذلك عند الحلف .

ومحل الحنت من المانع الشرعي والمانع العادي ،

إذ أطلق الخلف اليمين فلم يفد بإمكان الفعل

ولا بعدمه ، أو قيد بالإطلاق ، كما قال : لأفعلن

كذا وسكت ، ولأفعلن كذا قدرت عليه أم لا ،

فإن قيد بالإمكان فلا حنت ، بأن قال : لأفعله إن

أمكن ، أو عالم يصنع مانع

١٣٦ - وإن كان المانع عانيا ، فإن تقدم ولا يمكن قد

علم به لم يثبت مطلقا كما في النسخ العادي ، وإن

تأخر حتما أن تكون اليمين مؤقته أو غير مؤقته .

فإن كانت مؤقته ، وسات المخلوف عليه قبل

ضيغ الوقت ، لم يثبت إن حصل المانع عقب

اليمين ، وكذا إن تأخر ولم يكن قد فرط ، فإن تأخر

مع التفريط حنت .

مثال ذلك : ما حلف ليدبح هذا الخم أو

ليلبس هذا الثوب ، هات الخم أو احرق الثوب

ويقال قد أطلق ليمين ، أو أعت بقوله هذا اليوم ،

أو هذا الشهر مثلا .

ومسألة تقدم المانع : أن يكون عائيا عن المنزل

مثلا ، فيقول : والله لأدبح الخم الذي بالمنزل ،

أو لألبس الثوب الذي في الخزانة ، ثم يتبين له بعد

الخلف موت الخم أو احتراق الثوب قبل أن

يحلف .

١٣٧

١٣٧ : الشرح الصغير ١٣٤/١٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، الشرح الكبير ج ١

الدوسلي ١٣٤/٢ ، ١٣٥

بالقواو بحو: لا أكلتم زيدا وعمرا، أولا أكل النعم
والنعب، أو لأكلتم زيدا وعمرا، أو لأكلتم النعم
والنعب، فإن الحث والتبر يتعلق بهما فلا بحث في
المثاليين الأولين، ولا ير في المثاليين الآخرين إلا
فعل المجموع ولو منفردا

١٣٧ - ويستثنى في حادثة النفي ما لو ذكر حرف
النفي، كمن قال: والله لا أكلتم زيدا ولا عمرا. فإنه
يبحث بتكليم أحدهما، وتنفى النفي، فيبحث حثا
ثانيا بتكليم الثاني

وإن قال: لا أكلتم أحدهما أو واحدا منهما
وأطلق، بحث بتكلام واحد وانحلت النفيين.
وإن قال: لا أكل هذه الرمانة فأكلتها إلا حبة لم
يبحث، أو قال: لا أكل هذه الرمانة، فأكلتها إلا حبة
لم ير. وخرج بالحنة: القشر ونحوه مما لا يؤكل من
الرمانة عادة. (١)

والحنطة يوافزون ثلث نعبية في كل ماسيق،
بعد تقويت السير، فقد قالوا: نوحض إسمان
ليتسرس هذا الماء غدًا، فنحن قبل الغد أو فيه
حدث، ولا بحث بجنونه أو إكراهه قبل التمدد مع
استمرار ذلك إلى خروج الغد، ولا بحث بقضا
بعوته قبل الغد

ولسرحلف ليسر من هذا الماء اليوم أو أطلق،
فتلف قبل مضي وقت يسع الشرب لم يثبت.
بخلاف ما سئل من بعد مضي ذلك الوقت فإنه
يبحث، وقيل: يثبت في الحاليين. (٢)

وقال لثانوية: لا بحث من حلف المصروف
عليه داهلا راسيا أو مكهرا أو مفهوا، ولا تحل
التميز في جمع هذه الصور، ولا بحث ابصار إن
تعذر البر بغير اختياره

ومن أمثلة الجهل: ما لو حلف لا يسلم على
زيد، فسلم عليه في ظلمة وهو لا يعرف أنه زيد،
وما لو حلف لا يدخل على بكر، فدخل داراهو
فيها ولم يعلم أنه فيها.
وأمثلة التيسار والإكراه ظاهرة.

ومثال تفهم: ما لو حلف: لا يدخل دار خالد،
فدخل وأدخل قهرا، ويحقق به من حل غير أمره
وإن منع، فإنه لا يسمى داهلا، بخلاف من حل
بأمره فإنه يثبت لأنه يسمى داهلا، كما لو ركب دابة
ودخل بها.

ومن صور تعذر البر بغير اختياره، ما لو قال: والله
لا أكل هذا الطعام غدا، فتلف الطعام بغير اختيار
الحالف، أو مات الحالف قبل مضي الغد، فإنه لا
يبحث: بخلاف ما سئل بغير اختياره: فإنه يثبت،
وفي وقت حثه خلاف، فقيل: هو وقت التلف،
وقيل: هو غروب شمس الغد، والراجح أن الحث
يتحقق ببعض زمن إمكان الأكل من فجر الغد.

ومن صور القوت بغير اختياره: ما لو تلف في
الغد بغير اختياره، أو مات في الغد قبل التمكن من
أكله. (٣)

وقالوا أيضا: لو حلف لا يأكل هذين الرغيفين،
أو لا يلبس هذين الثوبين، أو ليفعل ذلك، تعلق
الحث والتبر بالمجموع ولو منفردا، وكذا لو عطف

(١) الوجيز ٢١٩/٢ - ٢٢٢، وشرح القروض ١٥٤/١، ١٥٥.

١٣٨، ١٣٩، ٢٢٢

(٢) مطالب أولي النهى ٣٩٩/٢، ٣٩٩

(٣) الوجيز لمعالي ٢١٩/٢ - ٢٢٢، وشرح القروض ٢٦٨/٤

بيان الكفارة -

واحدة؟ أو لا تتداخل فيجب عليه تكلل بحن

كفارة؟

فإن الكفارات تعد خل على أحد القولين عند الحنفية وحمد الأئمة عند الحنابلة، ولا تتداخل عند المالكية ولا الشافعية. وتفصيل ذلك في (الكفارات).

ومثل الخلف بالله الخلف بالذنوب، ومثله أيضاً الخلف بالطلاق عند ابن تيمية، كما لو قال: إن فعلت كذا فالت طالق، فاصداً النع، أو يلزمي الطلاق إن فعلت كذا^(١).

أحكام اليمين التعينية

حكم تعليق التكفر

١٤٠ - متى بيان خلاف في أن تعليق التكفر على ما لا يرفقه إلا لسان يعتبر يميناً أو لا يعتبر.

فالقاتلون بعدم اعتباره يميناً لا يرتبون على الخنث فيه كفارة، فيسوي عندهم أن يرفقه وأن يحث، لكنهم يذكرون حكم الإقدام عليه.

والقاتلون باعتباره يميناً يجعلونه في معنى اليمين بالله تعالى وفي البدائع ماحلاصه: أن الخلف بأمره التكفر يمين استباحته، لأنه متعارف بين الناس، فلاهم يحملون بهذه الألفاظ من عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير تكبر^(٢)، ولو لم يكن ذلك حلف شرعياً، لعرفوه، لأن الخلف من الله تعالى معصية، فدل تعارفهم على أنهم جعلوا ذلك كناية عن الخلف بالله عز وجل وإن لم يحلف

١٣٨ - كفارة اليمين بالله تعالى إذا حث فيه وهي منعقدة فذكرها طه عز وجل في كتابه العزيز حيث، قال: ﴿لَا يَزَالُ أَحْسَنُ اللَّهُ لِلنَّاسِ فِي أَنْبَاءِهِمْ وَلَكِنْ يُوْخِذْكُمْ بِمَا عَقَلْتُمْ فَأَنْتُمْ إِعْلَامُ غَشْوَةٍ مَسْكِينٍ مِنْ رُسُلٍ مَا تَطْمَعُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارُهُ أَلَيْسَ بِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٣).

فقد بينت الآية الكريمة أن كفارة ليمين منعقدة وجبة على التحجير ابتداءً، والترتيب انتهاءً، فاحلف إذا حث وجب عليه حدى خمصال ثلاث. إطعم عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، فهذا عجز عن الثلاث وجب عليه صيام ثلاثة أيام.

ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك، لأنه نص قولي قاطع، غير أن في التفاصيل اختلافات مشوّهة الاجتهاد، وموضع بحثها (الكفارات).

هل تعدد الكفارة بتعدد اليمين؟

١٣٩ - لا خلاف في أن من حلف يميناً فحنث فيها ولدى ماوجب عليه من الكفارة أنه لو حلف بيمين أخرى وحنث فيها تجب عليه كفارة أخرى، ولا تلغى الكفارة الأولى عن كفارة الخنث في هذه اليمين الثانية.

وإنما الخلاف فيس سلف إيهان وحنث فيها، ثم أراد التكفير، هل تتداخل الكفارات فتجوز كفارة

(١) الإحصاء ٤١/١٩ - ٤٢.

(٢) في هذا الكلام نظر داهم لنيل

(٣) سورة المائدة ٨٩.

وجه الثانية .

وأما من علق الكفر بقصد اليقين فالأصل فيه أنه لا يكفر، سواء اعلقه على حاضر أم مستقبل، وسواء أكان كاذباً أم لم يكن، لأنه إنما يقصد النسخ من الشرط لو احدث على تقيضه لم الإيجاب بتقيضه - وإن لم يكن حقا - ترويحاً لكذبه . فمن قال : إن كلمت فلانة ، أو إن لم أكلمها فهو

بريء من الإسلام ، فمقصوده منسوخ نفسه من التكنيم في الصورة الأولى أوحث نفسه عليه في الصورة الثانية حذراً من الكفر، فلا يكون راضياً بالكفر، ومن قال : إن لم أكن اشتريت هذا بدينار فهو يهودي ، وأراد بهذا حثي الخاطب على تصديق ما ادعاه وكان كاذباً عمداً لا يكون راضياً بالكفر، لأنه إنما أراد ترويح كذبه بتعليق الكفر على تقيضه .

هذا هو الأصل، ولكن قد يكون المتكلم جاهلاً، فيعتقد أن الخلف بصيغة الكفر كفر، أو يعتقد أنه يكفر بإدماه على ما حلف على تركه أو إجماعه عما حلف على فعله .

ففي الصورة الأولى يعتبر كافراً بمجرد الخلف لأنه تكلم بما يعتقد كفرًا، فكان راضياً بالكفر حالاً .

وفي صورتين الثانية والثالثة يكفر بالإقدام على ما حلف على تركه والإجماع عما حلف على فعله، لأنه عمل عملاً يعتقد كفرًا، فكان راضياً بالكفر، ولا يكفر بمجرد النطق باليمين في مائتين الصورتين إلا إذا كان حين النطق عازماً على الحث، لأن العزم على الكفر كفر^(١) .

١٤٢ - وصحوة القول أن الحلف بالكفر لا يحد

وقد أتى إبراهيم الحلبي باختلاصه : يمكن تقرير وجه الثانية، بأن يقال مقصود الحلف هذه الصيغة الامتناع عن الشرط، وهو يستلزم النفي عن الكفر بالله تعالى، وهي تستلزم تعظيم الله، كائن قال : والله العظيم لا أفعل كذا^(٢) .

وتساء على ذلك يكون كاليقين بالله تعالى في شرائط انعقاده وبشأنه، وفي تقيضه إلى غموس ولغو ومنعقد، وفي أحكام الإقدام عليه والبر والحث فيه وما يترتب على الحث . غير أنه لما كان فيه نسبة الكفر إلى التكلم معلقة على شرط أمكن القول بأنه تارة يحكم عليه بالكفر، وتارة لا، وإذا حكم عليه بالكفر عند النطق، يمكن منعقداً عند الحثية، لأنهم يشترطون الإسلام في انعقاد اليمين بالله تعالى فكذلك يشترطونه في انعقاد تعليق الكفر، وإذا حكم عليه بالكفر ببشوة الشرط بعد الحلف بطل عندهم بعد انعقاده، كما بطل اليمين بالله بعد انعقادها إذا كفر قائلها، وقد تقدم ذلك .

حكم الإقدام عليه :

١٤١ - معنوم أن من نطق بكلمة الكفر متجسرة يكون كافراً حالاً متى توفرت شرائط الردة، ومن علقها على أمر غير قصد اليمين يكون كافراً في الحال أيضاً وإن كان ما علقها عليه مستقبلاً، لأن الرغص بالكفر ولو في المستقبل ارتداد عن الإسلام في الحال، وذلك كأن يقول إنسان : إذا كان الغد فهو يهودي، أو إذا شفاء الله على يد هذا النصراني فهو نصراني .

الذي يقصد به الإيعان عائد، ولا يكفر به إذا قصد تعييد نفسه عن المخطوف عليه أو أطلق، فإن قصد حقيفة لتعطيل، أو قصد الرضى بالكفر كفر من فوره، دون توقف على حصول المعلق عليه، إذ الرضى بالكفر كفر، ثم إن كفر وجبت عليه التوبة والعبرة إلى الإسلام بالنطق بالشهادتين، وإن لم يكفر وجبت عليه التوبة أيضاً، ويدب له أن يستغفر الله عز وجل كأن يقول: استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه. ويدب له أن ينطق بالشهادتين.

ومن باب أو عاب وتعذرت محاطيته، وكان قد علق الكفر ولم يعرف قصده، فمقتضى كلام لا ذكر للتبوي أنه لا يحكم بكفره، وهذا هو الراجح محللنا لما اعتمد الأسنوي من الحكم يكفره إذا لم تكن هناك توبة تصرفه عن الكفر^(١)

وعند الحنفية: يحرم الإقدام على اليمين بالكفر، سواء أكان بصورة التعلق نحو: إن فعل كذا فهو يهودي، أم بصورة القسم نحو: هو يهودي ليعني كذا. وإن قصد أنه يكفر عند وجود الشرط كفر منجواً^(٢).

حكم البر والحدث فيه :

١٤٤ - إذا قصد بتعني الكفر تأكيد خبر، فإن كان صادفاً كان الحالف براء، وإن كان كاذباً كان

كفراً، ولا إذا كان قائلاً اضمياً بالكفر. وهذا هو الأصح عند الحنفية في الغموس وغيرها، ويقابله رأيان في الغموس - أي الحلف، على الكذب الممد

أحدهما: أنه لا يكفر وإن اعتقد الكفر

ثانيهما: أنه يكفر وإن لم يعتقد الكفر.

روحه الأول: أنه لا يلزم من اعتقاد الكفر الرضى به، حكم من إسان يقصد عسى ما يعتقد كسر النوى ديسوي، وقوله مطلق بالأسنوي. والخالف غرضه ترويح كذبه أو إظهار لمتناعه، فهو حينما ينطق بما يعتقد كفراً إنما يأتي به صورة محضة خالية من الرضى بالكفر

ووجه الثاني: أن الحالف لما علق الكفر بأمر محقق كان تنجيذاً في العسى، كأنه قال ابتداءً: هو كافر، ويؤيد ذلك ما ثبت في الصحيحين أنه لا قال: ومن حلف على بعين بماء غير الإسلام كاذباً منعداً فهو كافر^(٣).

حكم الإقدام على تعليق الكفر في بقية المذاهب: ١٤٣ - قال الشافعية: يحرم تعني الكفر بقصد الحلف، ولا يرتد من فعل الحلف عليه، ولزب إلى الله مطلقاً، سواء فعله أم لم يفعله، لأنه ارتكب ذنباً.

فإن قصد الإخبار عن نفسه بالكفر كان ودة، ولو كان ذلك هزلاً^(٤) وقال الشافعية: يحرم تعليق الكفر

(١) حديث: «من حلف على يمين بطلاة...» والسرجه البخاري (الفتح ٥٣٧/١) ومسلم (١٠٤/١) ط حسان الحلي، وقيل: لا.

(٢) الشرح المفصل ومناجاة الصلوي عليه (٣٢٠/١). والشرح الكبير جعانة المسولي ١٢٨/٢

(١) تحفة المحتاج بفتح المحتاج ٢١٤/٨، وجملة المحتاج ١١٩/٨
(٢) مطابق لأمر الله ٣٧١/٨، ٣٧٢، والمضي بأمر الشرع تكوير ١١٩/٢ - ٢٠١

وليس لقرينة التعليقات هذه الصلصة، فهي تخالف اليمين بالله تعالى في أمور:

الأمر الأول: أنه تباعدت من قبيل الخلف بغير الله، فيطبق عليه حديث النبي عن الخلف بغير الله، بخلاف تطبيق الكفر فقد قرر الحنفية أنه كناية عن اليمين بالله تعالى، فلا يكون منها عنه لذاته، فكيف فرروا أيضا أن يمين الطلاق والعناق إذا كانت للاستيناف جازت على الأصح كما تقدم. الأمر الثاني: أنها لا تنقسم عند الحنفية والمالكية إلى غموس ولغو ومنعقدة، بل تعتبر كلها منعقدة، سواء أقصدها بها تأكيد خبر أم تأكيد حدث أو منع، فمن حلف بالطلاق ونحوه كاذبا منعقدة وقم طلاقه، وكذا من كان معتقدا أنه صادق وكان غطنا في اعتقاده^(١١) لأن الطلاق والعناق والتزام الفسرية يستوي فيها المزل والجلد، لحديث: «ثلاث جدع جدع جدع وهزل جدع، النكاح والطلاق والرجعة»^(١٢) وبقياس بالطلاق والعناق والتزام الفسرية، فإذا كان هزل هذه الثلاثة جدا، فلا كذب في الخلف بها يكون جدا أيضا، وكان القياس أن تكون اليمين بالله تعالى كذلك، لأن هزلها جدها كما سبق، لكن لم يلحق فيها الغموس واللغو بانفرد لأدلة أخرجهما.

الأمر الثالث: أن هذه التعليقات يقع جزلها عند الجمهور بوقوع الشرط، فتعلق الطلاق يقع به الطلاق عند تحقق ماعلق عليه، وكذا تعليق العناق، ولما تعليق التزام القرينة فيخير الحالف به

الحالف حائثا، وأثر في الصورة الأولى، والحدث في الصورة الثانية مطلقان لقيام اليمين، فلا حكم لها سوى حكم الإقدام.

وأما يكون للبر والحدث حكم مستقل إذا كان المقصود تأكيد الحدث أو المنع، فهذا حيث لا يكونان متطابقين.

والخلاصة: أن تعليق الكفر بقصد اليمين إن كان صادقا أو غموسا لم يلزموا فليس المزم في الأول واختلف في الأخيرين حكم سوى حكم الإقدام على التعليق.

وإن كان منعقدا، فحكم البر واختلف فيه هو حكم البر والحدث في اليمين بالله تعالى المتعقدة، وقد سبق بيانه واختلاف الفقهاء فيه تفصيلا.

ما يترتب على الحدث فيه.

١٤٥ - سبق أن الفقهاء اختلفوا في تعليق الكفر بقصد اليمين، أهو يمين شرعية أم لا؟ فمن قال: إنه ليس يمين قال: لا تجب الكفارة بالحدث فيه، ومن قال: إنه يمين قال: إنها تجب الكفارة بالحدث فيه إن كان منعقدا، فإن كان لغوا لم تجب فيه كفارة، وإن كان غموسا ففيه الخلاف الذي في اليمين الغموس بالله تعالى.

أحكام تعليق الطلاق والمظهار والحرام والتزام القرينة:

مطابقة بينها وبين اليمين بالله تعالى:

١٤٦ - سبق أن تعليق الكفر في معنى اليمين بالله تعالى، وأنه بناء على ذلك يعتبر فيه ما يعتبر فيها من شرائط وأقسام وأحكام.

(١١) قلت مع ١٤/٢، وأدلة المالكية ١/٢٣ - ٢٣١.

(١٢) حديث ١٠، ثلاث حديثين حديث ١٠، سبق لمحمد - (١) ٥٥.

الحثت مقارن تسليم الإتيان بها، وليس له حكم سوى حكم الإقدام عليها.

بين ما التزمه وبين كفارة اليمين، وهناك أقوال غير ذلك سبق بيانها.

حكم الإقدام عليه :

وإن قصد بشي، من تأكيد الحث أو المنع، فحكم السر والحث فيها هو حكم الحث والسر في اليمين بالله تعالى المنعقة، فيختلف باختلاف المحلوف عليه وما يؤدي إليه، وقد سبق بيانه وبين اختلاف فيه. كما سبق حكم الإبرار إن كان حلفاً على الغير.

١٤٧ - يرى الخنيزي أن الحلف بغير الله تعالى لا يجوز^(١) ويدخل في ذلك عندهم الإقسام بغير الله تعالى، نحو «والله»، كما يدخل الخلف بالطلاق ونحوه من التعليلات، لكنهم استثنوا من ذلك تعليق الكفر، فقد جعلوه كناية عن اليمين بالله تعالى كما تقدم، واستثنا أيضاً تعليق الطلاق والعاقبة بقصد الاستيناف، فلجأوه لثبته الحاجة إليه خصوصاً في زماننا هذا^(٢) كما تقدم.

ما يترتب على الحث فيه :

١٤٩ - يرى الجمهور أن الحث في هذه التعليلات يترتب عليه حصول الجزاء، إلا تعليق النذر انضمية، فإن عند الحث بتحقيق انشروط بتخير الحالف بين ما التزمه وبين كفارة اليمين.

ومصرح الحنابلة بكراهة الحلف بالطلاق والعق،^(٣) ولمعرفة باقي المذهب في ذلك يرجع إليها في مواضع هذه التصرفات من كتب الفقه.

انحلال اليمين .

حكم السر والحث فيه :

اليمين إما مؤكدة لمخير الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وإما مؤكدة للحث أو المنع.

١٥٠ - فالمراد كدّة للخبر : إن كان ماضياً أو حاضراً فهي متحللة من حين انطلق بها، سواء أكانت صادقة أم غموساً أم لغواً، لأن السر والحث والإلقاء يقتضي كل منها انحلال اليمين.

١٤٨ - إذا قصد بشي من هذه التعليلات تأكيد غير، وكان صادقا في الواقع، لم يتصور فيها حث، لأنها مبرورة حين انطلق بها، وليس لسر فيها حكم سوى حكم الإقدام عليها.

وإن كان كاذباً في الواقع لم يتصور فيها سر، لأن

وإن كان مستقبلاً صدقاً يقينا فهي متحللة أيضاً من حين انطلق بها، نحو : والله لأموتن، أو ليمتن الله الخلاق، لأنها ملزمة من حين انطلق بها، ولا يتوقف برها على حصول لحوث والبحث.

وإن كان مستقبلاً كذباً عمداً، فقول الغافل : والله لأشربن ماء هذا الكون، وهو يعلم أنه لا ماء

(١) حر صاحب البدائع بكلمة «نحو» وأمر ابن عابدين بكلمة «عظورة» (البدائع ٨/٢٠٠) وابن عابدين ٤٥٠/٢ ولاظهار أن المقصود تكراهة التصريح به.

(٢) فلقصود زماننا الأولي، ولعل هذه الحاجة قد زالت في زمان كتابة هذا القوسوم بالموسوعة، فقد شاع رأي من نسبة بعض ونوع الطلاق الذي يقتضيه به الغير.

(٣) مطالب لولي الله ٣٦١/٢.

الشرب، لحصول الصراخ من الماء قبله، فلا بحث، وهذا يعلم التحلل بعينه من حين خراغ الكوز، وغير الحنفية يرون أن هوات النحل إذا كان يغير اختيار الخائف وقتل ثمكته من البر يحل بيمينه، كما لو انصب الكوز عقب اليمين من غير اختياره، أو أخذ إنسان فشربه ولم يتعكر من أصله منه.

الرابع: البر في اليمين، بأن يفعل كل ما حلف على فعله، أو يستمر على ترك كل ما حلف على تركه

الخامس: الحث، فإن اليمين إذا سقطت، ثم حصل الحث بوقوع ما حلف على فنيه، أو باليأس من وقوع ما حلف على نبوته، فهذا الحث تحلل به اليمين.

السادس: انعزم على الحث في اليمين على الإتيان المطلق، وهذا عند المالكية، فلو قال: والله لأتزوجن، ثم عزم على عدم الزواج حول حياته، فمن حين لعزم تنحل اليمين، ويحذر حاشا، ونج عليه التكفارة. ولو رجع عن عزمه لم ترجع اليمين.

السبع: البيوتة في الحلف بالطلاق، فمن قل لامرأته: إن فعلت كذا فأت طالق، ثم باتت منه بخلع أو بانهضاء العدة في طلاق رجعي، أو بإكراه الطلاق ثلاثا، أو بغير ذلك، ثم عادت إليه بنكاح جديد لم يعد التطليق لانحلاله بالبيوتة.

جملع الأيمان

الأمر الذي ترفع في ألفاظ الأيمان:

١٥٢ - معلوم أن اللفظ الذي يأتي به الحالف يشتمل على نفي أو إيجاب، وحروف لها معان لغوية

فيه، فهي عموم، وقد سبق الخلاف في انعقادها: فمن قال بالنعقادها يقول: إن أحث قارن الانعقاد فوجبت الكفارة، وأصلحت، ومن قال بعدم انعقادها قال: إنما لا حاجة بها إلى الانحلال كما يخفى.

وإن كان مستقبلا كذا خطأ، بأن كان الحالف يعتقد صدقا، فتحكمها عند الشافعية وأس تبعية حكم النذر، فهي محللة من حين انعقادها، أو غير مصدقة أصلا، وعند غيرهم حكمهم حكم اليمين على الحث وأنتع وسأني قريب

١٥١ - والمؤكدة للحث أو الانتع تحلل بأمور:

الأول: الردة - والعياذ بالله تعالى - وهي نحل اليمين بالله تعالى وسأني ميثاقها من تحريم الحلال وتعليق الكفر بقصد اليمين، وإني أدرك عند الحنفية والمالكية، فإنهم يشترطون في بقاء انعقاد اليمين الإسلام، كما يشترطونه في أصل الاعتقاد، فالردة عندهم ينحل الاعتقاد، سواء أكانت قبل الحث أم بعده، ولا يرجع الاعتقاد بالرجوع إلى الإسلام.

الثاني: ذكر الاستثناء بالشيئة بشرط نطقه المنفردة. فمن حلف ولم يخص به الاستثناء انعقدت بعينه، فإذا وصل بها الاستثناء انحلت، وهذا مذهب الحنفية والمالكية، وخالف الشافعية والحنابلة فقالوا: لا بد من قصد الاستثناء قبل خراغ اليمين، ثم وصل الاستثناء، ففي هذه الحالة يكون الاستثناء مانعا من انعقاد اليمين.

الثالث: هوات المحل في اليمين عن الإتيان المؤقت، نحو: والله لأشرب ماء هذا الكوز اليوم، فإذا صبه الحالف أو غيره، انحلت اليمين عند الحنفية، لأن المر لا يجب إلا آخر اليوم - أي الوقت المتصل غروب الشمس - وفي هذا الوقت لا يمكن

أو حرفية، وأنها ثلثة تكون مفيدة بقيود لفظية، وثلثة تقوم القرائن على تقييدها، وقد يقصد الخالف معنى يحتمله لفظه لو لا يحتمله، وكل هذا يختلف بالمر والحسب تبعاً لاختلافه.

وقد اختلف الفقهاء فيما يجب مراعاته عند اختلاف اللغة والعرف والنية والسياق وغير ذلك، وفيما يلي بيان القواعد التي تتبع مرتبة مع بيان اختلاف المذاهب فيها.

القاعدة الأولى: مراعاة نية المستحلف :

١٥٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «وبينك على ما يصدقك عليه صاحبك»^(١) والمعنى يمينك التي تحلفها، محمولة على المعنى الذي لو نويته، وكنت صادقاً، لا اعتد خصمك أنك صادق فيها، وهو المعنى الذي يحظر به ما حين استحلافه إياك، وهو في الغالب يكون متفقاً مع ظاهر اللفظ، ومقتضي هذا أن التوربة بين يدي المستحلف لا تنزع الخالف، بل تكون بيمينه عموماً تضمه في الإثم.

وهذا متفق عليه بين أكثر الفقهاء، غير أن أهم تفصيلات وشرائط يانها فيما يلي:

١٥٤ - مذهب الحنفية: يحكي الكسري أن للمذهب كون اليمين بالله تعالى على نية الخالف إن كان مظلوماً، فإن كان ظالماً فعلى نية المستحلف، لكن لفرق القدوري بين اليمين على الماضي وعلى

المستقبل، فقال: إذا كانت اليمين على ما مضى ففيها التفصيل السابق، لأن المؤاخذه عليها إن كانت كاذبة إتبا هي بالإثم، كالظلم إذا نوى بها ما يجرها عن الكذب، صحت نيته فلم يأنم، لأنه لم يظلم بها أحداً، بخلاف الظالم إذا نوى بيمينه ما يجرها عن الكذب فإن نيته باطلة، وتكون بيمينه على نية المستحلف فتكون كاذبة ظاهراً وباطناً، ويأنم لأنه ظلم بها غيره.

وإذا كانت على مستقبل فهي على نية الخالف من غير تفصيل، لأنها حيث عُد، والعقد على نية العاقد.^(٢)

واليسين بالطلاق ونحوه تعتبر فيها نية الخالف، ظالماً كان أو مظلوماً، إذا لم ينو خلاف الظاهر، فلا تطلق زوجته لا قضاء ولا دهانة، لكنه يأنم. إن كان ظالماً - إثم الغموس، فلو نوى خلاف الظاهر - كما لو نوى الطلاق عن وثائق - اعتبرت نيته ويانة لا قضاء، فيحكم القاضي عليه برفع الطلاق سواء أكان ظالماً أم مظلوماً.

وقال الخفاف: تعتبر نيته قضاء إن كان مظلوماً.^(٣)

١٥٥ - مذهب المالكية: اختلف المالكية في هذه المسألة، فقال سحنون وأصبغ وابن الوائلي: إن اليمين على نية المستحلف.

وقال ابن القاسم: إنها على نية الخالف، فينفع الاستثناء، فلا تلزمه كفارة، ولكن يحرم ذلك على

(١) البغائع ٢٠ / ٢١.

وقد يقال: إن اليمين على المستقبل يحسب فيها أن يكون

الخالف ظالماً ومظلوماً فلم لم ينفصل فيها

(٢) حاشية ابن علقين على الدر المنثور ٢٩ / ٣.

(٣) حديث: «وبينك على ما يصدقك عليه صاحبك...» لمرجه

مسلم (١٢٧٢ / ٣) في معنى الخلفي، وهو صديقي (١٣٦١ / ٣) ط

مصطفى الخلفي، وابن ماجه (١٣٨٦ / ١٦) في معنى الخلفي (١٣٨٦ / ١٦) ط

في الدر المنثور (١٣٨٦ / ١٦)

ماله بغير إذنه، وينسوي أنه لم يأخذه بغير استحقاق، فيبسه في هذه الحالة تكون على نيته القبيحة، لا على نية القاضي المطلقة، ولا يكتم ذلك.

الشرطة الرابعة: أن يكون الاستحلاف بالله تعالى لا بالطلاق ونحوه، لكن إذا كان المستحلف يرى جواز التحليف بالطلاق كالقاضي، كانت اليمين على نيته لا على نية الخالف.^(١)

١٥٧ - مذهب الحنابلة: يرجع في اليمين إلى نية الخالف فهي مناهة ابتداء، إلا إذا كان الخالف ضالماً، ويستحلف حق عليه، فهذا ينصرف بعبه إلى ظاهر اللفظ الذي عباه المستحلف.^(٢)

القاعدة الثانية: مراعاة نية الخالف:

إذا لم يكن مستحلف أصلاً، أو كان مستحلف ولكن عدت شرطته من الشرائط التي يشترط عليها الرجوع إلى نية المستحلف، ووعيت نية الخالف التي يحتملها اللفظ، وفيها يلي بيان أقوال الفقهاء في ذلك:

١٥٨ - مذهب الحنيفة: الأصل عندهم أن التكلام ينصرف إلى العرف إذا لم يكن للخالف نية، فإن كانت له نية شيء واللفظ يحتمله اعتدلت اليمين باعتبارها، فمن حلف لا يدخل بيتاً فدخل المسجد لا يحث إذا لم يتوه، لأن المسجد لا يعتبر في العرف بيتاً، وإن كان الله في كتابه قد سماه بيتاً.^(٣)

١٥٩ - مذهب المالكية: إن لم نجح مراعاة نية المستحلف وجبت مراعاة نية الخالف، فهي

من حيث أنه منع حق غيره، وهذا الذي قاله ابن القاسم خلاف المشهور. ثم إن القائلين بأنها على نية المستحلف اعتنوا في كونها على نية المحلوف له عند عدم استحلافه، فذهب جنيد إلى أنها لا تكون على نيته، وذهب الصاوي في حاشيته على الشرح الصغير إلى أنها تكون على نيته، وسبق في شرائط صحة الاستثناء بيان موضع تكون فيه اليمين على نية المستحلف أو المحلوف له عندهم.

١٥٦ - مذهب الشافعية: اليمين تكون على نية المستحلف بشرائط:

الشرطة الأولى: أن يكون المستحلف من يصح أداء الشهادة عنده القاضي والمحكم والإمام، فإن لم يكن كذلك كانت على نية الخالف، ولحق ابن عبد السلام الخصم بالقاضي، عملاً بحديث: «يُحْبَبُ عَلَى عَابِدٍ أَنْ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»^(٤) أي خصمك.

الشرطة الثانية: أن يستحلفه القاضي ونحوه بطلب من الخصم، فإن استحلفه بلا طلب منه كانت اليمين على نية الخالف.

الشرطة الثالثة: ألا يكون الخالف عتقاً فيما سواه على خلاف نية المستحلف، فإن ادعى زيد أن عمراً أخذ من ماله كذا بغير إذنه وسأل زده، وكان عمرو قد أخذ من دين له عليه، فأجاب بغير الاستحقاق، فقال زيد للقاضي: حنفته أنه لم يأخذ من مالي شيئاً بغير إذني، وكان القاضي يرى إيجابته لذلك، فيجوز لعمرو أن يحلف أنه لم يأخذ شيئاً من

(١) أسرار المطالب ١/١٤١ - ١٤٢.

(٢) معارف أبي العز ٦/٢٧٨.

(٣) فتح هجر ٢/١٠٤.

(٤) حديث «يُحْبَبُ عَلَى عَابِدٍ أَنْ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ» ... وندم لخرجه: ف ١٥٢.

وكل يسأله في بيعه أو امره بضربه ، وقال : إني كنت أردت الامتناع عن تكليمه وضربه بنفسي .

الحالة الثالثة : أن تكون نية بعيدة عن ظاهر اللفظ ، كقولته : إن دخلت دار فلان فزوجني طالق ، إذا ادعى أنه أولاد زوجته الميتة ، ثم دخل الدار . استنادا إلى هذه النية لم يقبل منه ما ادعاه لا في القضاء ولا في الفتوى ، إلا إذا كانت هناك قرينة دالة على هذه الدعوى .^(١)

١٦٠ - مذهب الشافعية : في أمسي المطلق : من حلف على شيء ولم يتعلق به حق آدمي ، فقال : أردت مدة شهر فقط ونحوه مما يخصص اليمين قبل منه ظاهرا وباطنا ، لأنه أمين في حقوق الله تعالى لا في حق آدمي كطلاق وإيلاء ، فلا يقبل قوله ظاهرا ويدين فيها بينه وبين الله تعالى ، أو حلف : لا يكلم أعتداً . وقال : أردت زيدا مثلاً لم يحنث بغيره عملاً بينه .

ثم انلفظ لخاص لا بعصم بالنية ، مثل أن يمين عليه رجل يا نال منه ، فحلف لا يشرب له ماء من عطش لم يحنث بغيره ، من طعام وثياب وصاء من غير عطش وغير هذا ، وإن نواه وكانت المنازعة بينهما نفثضي مائوه ، لأن عقاد اليمين على الماء من عطش خاصة ، لأنها تؤثر البية إذا احتمل اللفظ ما يورى مجبهة وتحوز بها .

وقد يصرف اللفظ إلى الجار بانية ، كذا أدخل دار زيد ، ونوى مسكنه دون ملكه ، فيقبل في غير حق آدمي . كان حلف بالله لا في حق آدمي ، كان حلف بطلاق .^(٢)

لخصص العام وتقييد المطلق وبين الماحل . ثم إن أنية المخصصة والمقيدة لها ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : أن تكون مساوية لظاهر اللفظ ، بأن يحصل اللفظ لإدعائه وعدم إدعائه على السواء بلا ترجيح لأحدهما على الآخر . كحلفه لزوجته : إن تزوج في حياتها فتلني يسروجهما طلق أو فعليه المشي إلى مكة ، فتزوج بعد طلاقها ، وقال : كنت نويت إني إن تزوجت عيبها في حياتها وهي في عصمي ، وهي الآن ليست في عصمي .

ففي هذه الحالة يصدق في اليمين بالله تعالى أو المطلق أو التزام غرة في كل من الفتوى والقضاء . ومن ذلك ما لو حلف : لا يأكل لحمي ، فأكل لحم طير . وقال : كنت أردت لحم غير الطير ، فإنه يصدق مطلقاً أيضاً .

الحالة الثانية : أن تكون نية مقاربة لظاهر اللفظ ، وإن كان أرجح منها ، كحلفه لا يأكل لحماً أو سمناً إذا ادعى أنه نوى لحم البقر وسمن النضان ، فأكل لحم النضان وسمن البقر ، ففي هذه الحالة يصدق في حلفه بالله ، ويتعلق القضية ما عدا المطلق ، إذا رجع أمره للقاضي وأقيمت عليه المينة ، فإنه يحكم بالطلاق ، ومثل أنية الإقرار ويقبل منه ما ادعاه في الفتوى مطلقاً ، فلا بعد حائناً في جميع ألياته .

ومن ذلك ما لو حلف : لا يكلم فلانا فكلمه ، وقال : إني كنت نويت ألا أكلمه شهراً أو لا أكلمه في المسجد ، وقد كلمته بعد شهر أو في غير المسجد ، فيقبل في الفتوى مطلقاً ، ويقبل في القضاء في غير الحلف بالطلاق .

وكيف كانت لو حلف : ألا يبيع أو ألا يضربه ، ثم

(١) بدوي ١٣٨/١ - ١١١

(٢) أمسي المطلق ٢٤٥

١٦٦ - مذهب الخنابلة: إذا لم يكن المستحلف عليه عقيدة نصية، ولكن ذلك الحلال على تقييده بشيء، فإن ذلك العقيد يراعى في اليمين استحساناً عند أبي حنيفة، وهو الرابع.

مثال ذلك: أن يخرج اليمين جواباً لكلام مقيد، أو يشاء على الأمر مقيد، ولكن الخائف لا يذكر في يمينه هذا المقيد نصاً، كما لو قال: إن شاء الله تعالى، فممنوع، ثم قال: والله لا أتعدى، فلم يتعد معه، ثم دجع إلى منزله فتعدى، فإنه لا يبحث لأنه كلامه خرج جواباً لتطلب، فيصرف إلى المطلوب، وهو العداء المدعوا إليه، فكانه قال: والله لا أتعدى الخداء الذي دعوتني إليه.

وقال زفر: يبحث، لأنه منع نفسه عن التعدي عاماً، فهو صرف لبعض دون بعض كان ذلك تخصيصاً بنوع محصور، وإذا هو القياس^(١).

١٦٣ - مذهب المالكية: إن لم يوجد مستحلف ذو حق، ولم يكن لنحوه نية صريحة، أو كان له نية صريحة ولكنه لم يضبطها، روعي بساط يمينه في التعميم والتخصيص والتحديد، والبساط هو السبب الحامل على اليمين، ومثله كل سيق وإن لم يكن شيئاً، ويعتبر البساط قرينة على إثنية وإن لم تكن صريحة ولا متباعدة، وعلامته صحة تقييد اليمين بقوله مادام هذا الشيء، موجودة.

ومن أمثله: ما لو حلف لا يشترى خيلاً، أو لا يبيع في السوق، إذا كان الحامل على الحلف زحمة أو وجود ظالم، فيمينه تقييد بذلك، فلا تبحث بشراء اللحم ولا بالبيع في السوق إذا انتفت الزحمة

١٦٦ - مذهب الخنابلة: إن لم يكن مستحلف، أو كان مستحلف ولم يكن الخائف ظناً رجع إلى نية هو - سواء أكان مظلوماً أم لا - وإنها يرجع إلى نية إن احتملها لفظه، كأن يدوي بالسقف والشاء السماء، وبالفراش والسباط الأرض، وبالذئب الدليل، وبالأخوة أخوة الإسلام.

ثم إن كان الاحتمال بعيداً لم يقبل قضاء، وإنما يقبل ديانة، وإن كان قريباً أو متوسطاً قبل قضاء وديانة.

فإن لم يتمصل أصلاً لم تنصرف يمينه إليه، بل تنصرف إلى ظاهر اللفظ، وذلك كأن يقول: والله لا أكل، وينوي عدم القيام دون عدم الأكل.

ومن أمثلة إثنية المحتملة استحالة قريباً: ما لو نوى التخصيص، كان يحلف: لا يدعسل دار زيد، وينوي تخصيص ذلك باليوم، فيقبل منه حكماً، فلا تبحث بالدخول في يوم آخر، ولو كان حلقه بالطلاق^(٢).

القاعدة الثالثة: مراعاة قرينة الضرر أو الباطل، أو السبب:

إذا عرفت نية المستحلف المحررة ونية الخائف، وكانت اليمين عامة أو مطلقة في الظاهر، لكن كان سببها الذي أثارها خاصاً أو مقيداً كان ذلك مقتضياً تخصيص اليمين أو تقييدها.

وهذا السبب يسمى عند المالكية بساط يمين، وعند الخنابلة السبب المهيض لليمين، ويعبر الخنابلة عن هذه اليمين بيمين الضرر. وفيها يلي أقوال الفقهاء في ذلك:

(١) حديث ١٢/٣

(٢) مطلب قرني المص ٣٧٨ - ٣٨١

الذي أشارها خاصا أو مقيدا - لم يكن ذلك مقتضيا لمحصص اليمين أو تقيدها عندهم .

١٦٥ - مذهب الحنابلة : إن لم يوجد مستحلف ذو حق ، ولم ينو الحالف ما يوافق فذهب اللفظ أو لمخصصه ، أو يكون اللفظ مجاز فيه ، وجب إلى السبب لمهج لليمين لأنه يدل على النية ، وإن كان القائل عاهلا عنها ، فمن حلف : ليقضين زيدا حقه عدا فقتله قبله لم يحث ، إذا كان سبب يميت أمرا يدعو إلى التعجيل وقطع المطلق - وإنما يحث بالتأخير عن غدا ، فإن كان السبب مانعا من التعجيل حمله على التأخير إلى غدا فقتله قبل حثت ، وفي هذه الصورة لا يحث بالتأخير عن غدا ، فإن لم يكن سبب يدعو إلى التعجيل أو التأخير حثت بها عند الإطلاق عن النية ، وأما إذا نوى التعجيل أو التأخير فإنه يعمل بنية كما تقدم ، فعند نية التعجيل يحث بالتأخير دون للتقدم ، وعند التأخير يكون الحكم عكس ذلك .

ومن حلف على شيء ، لا يبيعه إلا براءة ، وكان الحاصل له على الحلف عدم رهائه بأقل من مائة ، حثت بيبعه بأقل منها ، ولم يحث بيبعه بأكثر إلا إذا كان قد نوى المائة بيبع لا أكثر ولا أقل .

ومن حلف لا يبيعه براءة ، وكان العمل له على الحلف أنه يستقل المائة ، حثت بيبعه بها ، وكذا يحث بيبعه بأقل منها ما لم ينو تعين المائة ، ولا يحث بيبعه بأكثر من المائة ما لم ينو تعينها .

ومن دعى لعداء ، فحلف لا يتغدى ، لم يحث بغداه آخر عند الإحلاق ، لأن السبب الحامل على الحلف هو عدم إرادته لهذا العداء لليمين ، وإنما يحث بالعداء الآخر إذا نوى للعموم ، فإن النية

والظالم ، سواء أكان حلفه بلفظ لم بتعليق الإطلاق ونحوه ، وسنوى في ذلك القضاء واتقيا ، لكن لا بد في القضاء من إقامة بينة على وجود الجباط .

ومن الأمثلة أيضا : ما نوى كان خادم المسجد يؤذيه ، فحلف لا يدخله ، فإن معناه أنه لا يدخله مادام هذا الخادم فيه ، وكذا لو كان فاسق بمكان فقتل إنسان تزوجته : إن دخلت هذا المكان فانت طالق ، وكان وجود هذا الفاسق الحاصل على الحلف ، فإن الحلف يفيد بوجوبه - فإن زال فدخلت امرأته المكان لم تطلق .

ومن ذلك : ما نوى إنسان على آخر ، فحلف لا يأكل له طعاما ، فإنه يقتضي ألا يتطعم به بشيء ، فيه الشك . سواء أكان طعاما أم كسوة أو غيرهما ، فهذا تعميم لليمين بالجباط .

فإن لم يكن السبب الحاصل على اليمين داعيا إلى مخالفة الظاهر لم يكن بساطعا ، كما لو حلف إنسان : لا يكلم فلانا أو لا يدخل داره ، وكان السبب في ذلك أنه شتمه أو تشاجر معه ، فهذا السبب لا يدعو إلى مخالفة الظاهر ، وهو الامتناع من التكليم ومن دخول الدار أبدا .^(١)

١٦٦ - مذهب الشافعية : يتضح من الإجماع على كتب المذهب الشافعي أن المعصية - بعد نية المستحلف ونية الحالف - هو ذم اللفظ ، بقطع النظر عن السبب الحامل على اليمين ، فلو كانت اليمين عامة أو مطلقة في الظاهر - لكن كان سببها

(١) النسخ الصغير بحاشية الصغرى ٣٣٧/١ - ٣٤١ ، والنسخ الكبير بحاشية الكبرى ١٣٨/٢ - ١٤١ .

المتألف للظاهر تقدم على السبب المحض كمن علم غمار

ومن حلف لا يشرب لفلان ماء من عطش، وكذا السبب عدم زعمه بيمينه حيث يأكل خبزه واستعاره ذلك، وما حائل ذلك من كل مائة منة تزيد على شرب الماء من العطش، بخلاف ما هو أقل منة من شرب الله كقعوده في صوة ناره. وهذا كنه عند الإطلاق عن الية، فإن نوى ظاهر ليعطى عمل به.

ومن حلف لا يدخل بلد، وكان السبب ظلمه راد يهسا، أو حلف لا رأي مكررا إلا رعبه إلى التزلي، وكان السبب ظلم الرائي ذلك منه، ثم زان الظلم في المثال الأول، وعصرت السواني في المثال الثاني، لم تبحث مدغول الملك بعد زول الظلم، ولا ترك دفع الشكر إلى السواني بعد عرله، فإن عاد الظلم أو عاد السواني لمحكم حيث بمحاصرة ما حلف عليه، ويسوي في هذا الحكم ما لو أطلق الحائض لفظه عن تلبية، وما لو نوى انتظيمة دوام انوصف الحامل على الجنب.

١٦٦ - هذا وإذا تعارضت الية والسبب، وكان أحدهما موافقا لظاهر اللفظ، والثاني أهم منه عمل بالرائي، فمن حلف لا يأوي مع امرأته ما دار فلان نورا جفاهها، وكان السبب الحامل على الجنب هو عدم ملازمة اضدار عمل بالنسب، فلا بحث باجتماعه معها في دار أخرى، وإن كان ذلك مخالفا لبيته، فإن كان نورا عدم الاجتماع معها في الدار بخصوصها، وكان السبب حمله على الجنب بدعو إلى الجفاء العام لمحكم كمن سعى عملا بالنية الموافقة للظاهر، وإن كان ذلك مخالفا

للسبب، فإن وجدت الية ولا سبب، أو كان السبب يدعو إلى الجفاء ولا الية، أو اتفقت معاني الجفاء حيث لا اجتماع معها مظنة، وإن اتفقت في تخصيص الية لم بحث مع هذا.

الفائدة الرابعة: مراعاة العرف القلبي والقولي والشرعي والمعنى القلبي:

١٦٧ - من تصح كتيب السداه وجد عباراتها في هذا الموضوع تختلف

فأختصية يذكران مراعاة العرف فالتلف، ولا يقسمون العرف إلى قلبي وقولي وشرعي، ولعلهم اكتسروا أن الكلمة إذا أطلقت لم تراعهم أعراف تختلف، لأنها قد يكون للجمهور فيها هو انفعي فقط أو القولي فقط أو الشرعي فقط، فلا حاجة لترتيبها

والمالكة ذكر بعضهم العرف القلبي وقدمه على القولي، وأخفله بعضهم، ومنهم من قدم الشرعي على اللغوي، ومنهم من عكس.

والشاعية لم يفصلوا في العرف ثم إنهم نارة يقدرون العرف على اللغة فمزارة يعكسون.

والخاتمة قسموا المعنى الشرعي، وأبعوه بالعرفي فاللغوي، وقد يقسموا العرفي إلى قلبي وقولي

أ - مذهب الخليفة :

١٦٨ - الأصل في الألفاظ التي يأت بها الخائف أن يراعي فيها معنى المرددات في اللغة، وإن يراعي المعنى السركبي من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد، بأنوقت أو غيره من القيود، ومعاني الحروف التي فيها كالووالفالف، وهم ذابو.

﴿وَاللهُ جَسَلٌ لَكُمْ الْأَرْضُ بِسَاطِطٍ﴾^(١) وكذا من حلف ألا يمس وشاء، فس جسيلا لا يجث، وإن سبه الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿وَالْجِبَالُ أَوْتَادُ﴾^(٢) وكذا من حلف لا يركب دابة فركب إنسانا لا يجث، لأنه لا يسمى دابة في العرف، وإن كان يسمى دابة في اللغة.^(٣)

وهذا كله حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر، كما لو حلف: لا يبيع قدامه في دار فلان، فإنه صار مجازا عن الدخول مطلقا، ففي هذا لا يعتبر اللفظ أصلا، حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يجث، لأن المعنى الأصلي والعرفي للفظ قد هجر، وصار المراد به معنى آخر، ومثله: لا أكل من هذه الشجرة - وهي من الأشجار التي لا تتروم نجر العلة بأكل شيء منها - فهذه العبارة تنصرف إلى الانتفاع بها، فلا يجث بشئ من شيء منها ومضنه وإبتلاعه.^(٤)

ب - مذهب المالكية :

١٦٩ - إذا لم يوجد مستحلف فوجئ، ولم ينسأ الخائف نية معتبرة، ولم يكن لليمين بساط وإن على مخالفة الظاهر، فالعتمد اعتبار العرف الفعلي، كما لو حلف: لا يأكل خبزا، وكان أهل بلده لا يأكلون

وإنما يراعى المعنى اللغوي إذا لم يكن كلام الناس بخلافه، فإن كان كلام الناس بخلافه وجب حمل اللفظ على ما تعارفه الناس، فيكون حقيقته عينية.

ومن أدلة تقديم المعنى العرفي على اللغوي الأصل في مروي أن رجلا جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: إن صاحبنا ثمانيت ولوصي يسدنة، أفتجزى عنه البقرة؟ فقال: «من صاحبكم؟» فقال من بني رباح، فقال: «متى اقتنته بنو رباح البقرة؟ إنها البقرة للأزد، وذهب وتم صاحبكم إلى الإبل»^(٥)

فهذا الأمر أصل أصيل في حل الكلام المطلق على ما يؤوله الناس، ولأنك إن إرادة الناس تذهب إلى المعنى العرفي، فسيأله معنى لغوي ومعنى عرفي، فالظاهر عند إطلاق اللفظ إرادة المعنى العرفي، ولهذا لو قال الغريم لغريمه: والله لأجرتك في الشوك، لم يرد به حقيقته اللغوية عاتة، وإنما يريد شدة المظل، فلا يجث بعدم جره في الشوك، وإنما يجث بإعطائه الدين من غير محاطة.

ولو حلف: ألا يجلس في سراج، فجلس في الشمس لم يجث، وإن كان الله سبحانه وتعالى سماها سراجا في قوله: ﴿وَيَجْعَلُ الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾^(٦) وكذا لا يجث من جلس على الأرض، وكان قد حلف ألا يجلس على بساط، وإن كان الله عز وجل سمي الأرض بساطا في قوله:

(١) يعني أنه لم ينظر إلى ما حكى عن طعن هذه الرواية إلا الإبل.

(٢) سورة نوح ١٦٩

(١) سورة نوح ١٦٩

(٢) سورة نوح ١٦٩

(٣) فتح القدير ٣٠٣

(٤) حاشية ابن عابدين على ظر المختار ٧٣٣

وله كلف في هذا الموضع وساقا سباحا (روح الانتفاص) وطع الانتفاص على توصف الأيسن سببها على الانتفاص لا على الأعراف (وحت على مر استعماله إرد الزيادة على الصلابة المذكورة هنا).

ج - مذهب الشافعية :

١٧٠ - الأصل عندهم أن يتبع المعنى اللغوي عند ظهوره وتسموله، ثم يتبع الصرف إذا كان مطروفاً وكسائر الحقيفة بعيدة، مثل لا أكل من هذه الشجرة، فإنه يحتمل على التمر لا الورد، ولو حلف: لا يأكل الرأس، حمل على رؤوس النعم، وهي القروايل وأغتم، لأنها هي المتعارفة، حتى إن اختص بعضها بيلد الحالف، بخلاف رأس الطير والحيوان والظني ونحوها فلا تحمل اليمين على شيء منها، إلا إذا جرت العادة ببعضها في بلد الحالف، لأنها لا تفهم من اللفظ عند إخلاله. (١)

د - مذهب الحنابلة :

١٧١ - إن عدت لنية والنسب رجع في اليمين إلى ما نسبته لاسم شرعاً فمردافه، فاليمن على الصلاة والزكاة والصوم والخراج والعمره والوضوء والبيع ونحوها من كل ماله معنى شرعي ومعنى لغوي تحتمل على معنى شرعي عند الإطلاق، وتحمل على الصحيح دون الفساد، فيها عدا الطبع والعمره.

ولو قيد حالف بجهه بها لا يصح شرعاً، كأن حلف لا يبيع الخمر، ففصل، حيث بصورة ذلك انعقد السيد لتعدد الصحيح. ومن حلف على التراوية والظنية والنداء ونحو ذلك، لم يشتر مجاز حتى غلب على حقيقته، بحيث لا يعرفها أكثر الناس، فهذا حلف على كسبه لما معان عربية وهي التي اشتهرت، ومعان لغوية وهي التي صارت كالجهولة. فالترامية في

إلا خبر المسح، فأكث الفصح عندهم عرف فعلي، فهو مختص بالخبر الذي حلف على عدم أكته، فلا يثبت بأكل خبز المدرة.

فإن لم يذكر عرف معي اعتبر العرف اللغوي. كما لو كان عرف قوم استعمال لفظ النداء في الحمار وحده، ولفظ الثوب فيما ليس من جهة الرأس ومسلط في العنق، لحلف حالف مبهم: إلا بشرتي دابة لو ثوباً، فلا يثبت بشراء فرس ولا عرصة.

فإن لم يذكر عرف فعلي ولا قولي اعتبر العرف الشرعي، فمن حلف: لا يصلي في هذا الوقت، أو لا يصوم عدداً، أو لا يتوضأ الآن، أو لا يتيمم حيث بالشريعة من ذلك دون اللغوي، فلا يثبت بالعداء، ولا بأحد لادة على النبي ﷺ، مع أنها بعبارة صلاة في اللغة، ولا يثبت بالإسك عن الطعام وشرب من غير نية، وإن كان يسمى صياماً في اللغة، ولا بفصل اثنين إلى اثنين، مع أنه يسمى وصوفاً في اللغة، ولا يقصده إساقا والمذهب إليه مع أنه يسمى تيمم في اللغة.

فإن لم يوجد ما يدل على مخالفة الظاهر اللغوي، من نية أو بساط أو عرف معي أو قولي أو شرعي، حلت التيمم على الظاهر اللغوي، فمن حلف لا يركب دابة أو لا يلبس ثوباً، وليس له نية، ولا لأهل بقاء حروف في دابة معينة أو ثوب معين، حيث يركبونه التمساح ويسمى الثوب، لأن ذلك هو المدلول اللغوي. (٢)

(١) شرح تحقيق مجلة الفتاوى ١٦٣٧ - ١٦٤٠، والشرح الكبير بحاشية الدمشقي ١٦٣٧ - ١٦٤٠.

وسواء أكان حلياً أم رابياً أم جمعداً، ويبحث بالحرم
كلين الحنزيرة والأسان، ولا يبحث بأكل الزبد أو
النمن أو الكشكش أو انصل^(١) أو الجين أو الأنط
وتحو عما يعمل من اللين ويختص باسم^(٢).

إيمان

التعريف :

١- الإيمان مصدر آمن، وآمن أصله من الأمن
ضد الخوف.

يقال : آمن فلان بعدو يؤمسه إيمناً، فهو
مؤمن، ومن هذا يأتي الإيمان بمعنى : جعل
الإنسان في مأمن مما يخاف، جاء في اللسان : قرئ
في سورة براءة ﴿إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَ﴾^(٣) من قرأه بكسر
الالف معناه : أنهم إن أعزروا وأمروا لمسلمين لم يغوا
وغدروا، والإيمان هنا : الإجارة

والغالب أن يكون الإيمان لغة بمعنى التصديق
ضد التكذيب^(٤)، يقال : آمن بالشئ، إذا صدق
به، وآمن فلان إذا صدقه فيه يقول : ففي تنزيل
﴿وَمَا نَبَأَ بِمَقْصُودٍ مِنَّا وَلَوْ كُنَّا حَادِقِينَ﴾^(٥) وفيه
﴿وَأَن لَّمْ تُوَفِّوهُ لِي فَاغْتَبِئْ لَوْ﴾^(٦)
والإيمان في الاصطلاح يختلف فيه :

(١) الحصل والمصداق ما كان من الألف إذا طبع ثم حصر، والألف مر
هاليز المعجم

(٢) مقابل لولي كس ١٩/٢٨٩، ٣٩٠

(٣) سورة البقرة ١٧٢

(٤) لسان المعجم، وشرح المفاتيح السبعة من ١: ٥١، دار الطائفة

العلماء باستنبول ١٣٠٦هـ

(٥) سورة يونس ١٧٢

(٦) سورة المدثر ٢٩

اللغة : اسم لما يستقي حبيبه من الحيوانات،
واشتهرت في المزاولة، وهي وعاء يحمل فيه الماء في
السفر كالقربة ونحوها. والظنية في اللغة : اسم
للمائة التي يظفر عليها، ثم اشتهرت في المرأة في
افروج. والذابة في اللغة اسم لما دب وبرز،
واشتهرت في ذوات الأربع من خيل وبغال وحمار،
ويراعى في الحالف عليها المعنى العربي لا انلقوي.
ومن حلف : لا يأكل لحم أو شحم أو رأساً أو
يضاً أو لبناً أو ذكر نحو ذلك من الأسهاء الملعوبة،
وهي التي لم يغلب مجازها على حقيقتها، يراعى في
بمعناه المعنى اللغوي، فيبحث الحالف على ترك
أكل اللحم بأكل سمك وطعم خنزير ونحوه، ولا
يسرق اللحم، ولا بالغ والشحم والكبد والكلى
وانصران والطحال والقلب والألية والدماغ
والفانصة والكراع وخم الرأس واللسان، لأن
مطلق اللحم لا يتناول شيئاً من ذلك، فإن نوى
الامتناع من تناول الدسم حث بذلك كله.

ويبحث الحالف على ترك أكل الشحم بجميع
الشحوم، حتى شحم الفمور والجنب والألية
والسان، لأن الشحم ما يذوب من الحيوان بالحرارة
لا باللحم الأحمر ولا الكبد والطحال والرأس
والكلى والقلب والفانصة ونحوها
والحالف على الامتناع من أكل الزموس بحث
بجميع السرووس : رأس الطير ورأس النمسك
ورأس الجراد.

والحالف على الامتناع من أكل البيض بحث
بكل بيض، حتى بيض السمك والجراد.

والحالف على الامتناع من أكل اللبن بحث
بكل ما يسمى لبناً، حتى لبن الغنمية والأدمية،

الفرق بين الإسلام والإيمان :

٢ - الإسلام لغة : الاستسلام ، وشرعا : النطق بالشهادتين والعمل بالفرعيات ، فالإيمان أخص من الإسلام ، إذ يؤخذ في معنى الإيمان - مع النطق والمعمل - التصديق ، والإحسان أخص من الإيمان . فكل عمن مؤمن ، وكل مؤمن مسلم ، ولا عكس .

قال الأزهري في تفسير قوله الله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۚ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ۚ وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ۚ وَلَمَّا دَخَلُوا الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ (١) قال : الإسلام إظهار الخضوع والقبول لما أتى به النبي ﷺ وبه يحتمل الدم . فإنه كان مع ذلك إظهار اعتقاد وتصديق بالقلب فذلك هو الإيمان ، الذي يقال للمصرّوف به هو مؤمن مسلم .

فلما من أظهر قبول الشريعة واستسلم ، تدفع المكروه ، فهو في الظاهر مسلم ، وبساطته غير مصدق ، فذلك الذي يقول : أسلمت . وحكمه في الظاهر حكم المسلمين . (٢)

وفي المعنائد السلفية وشرحها أن الإيمان والإسلام شيء واحد ، أو أن أحدهما لا يتفك عن الآخر . (٣)

فصل : هو تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله ، مع إظهار الخضوع والقبول لما أتى به . فهو اعتقاد بالجنان ، وقول بالناس ، وعمل بالأركان .

والمراد بالاعتقاد : الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر ، على ما ورد في حديث جبريل عليه السلام .

والمراد بقول اللسان : الشطق بالشهادتين . والمراد بالمعمل بالفرعيات : فعلها وكفها تبعاً للأمر والنهي .

قال ابن حجر المصغلي : هذا قول السلف ، وهو أيضاً قول المعتزلة ، إلا أن المعتزلة جعلوا الأعمال شرطاً في صحة الإيمان ، والسلف جعلوها شرطاً في كماله .

وقيل : الإيمان هو التصديق بقلب والناس فقط ، وهو قول بعض الفقهاء بناء على أن هذا هو الوضع الغفوي للفظ (الإيمان) وأن الأصل عدم الظن . وليست الأعمال عندهم داخلة في معنى الإيمان ، فإنما وجد لدى الإنسان الإيمان وجد كاملاً ، وإن زال زلة دفعة واحدة .

أساعلى قول السلف المتقدم ، فإن الإيمان درجات بحسب قوة التصديق لوضوح الأدلة وجودة الفهم . ويزيد الإيمان بالمعادات ، ويتفصل بالخاصة ، ويتفاضل بالناس فيه .

ولمستشهد لهم بقول الله تعالى ﴿ قَالُوا آمَنُوا ۚ فَلَوْلَهُمْ إِيْمَانًا ﴾ (٤) وقول النبي ﷺ في حديث الشفاعة يخرج من الناس من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان .

(١) سورة التوبة / ١٢١

(٢) وانظر لما مضى من هذه المسألة فتح هباري (١٩/٥) ، ٥٤٧ -

- ٧٥ ط السلفية ، وكتاب الإيمان لأبي عبد الله القاسم بن سلام

ومن ٧١ ط الطبعة المعنوية ، مع كتاب الإيمان

لأبي شيعة ، وكتاب الإيمان لابن تيمية (ص ٢٤١ - ٢٤٢) .

وشرح العقائد السلفية (ص ١٥٦ وما بعدها) .

وحديث : يخرج من النار من كان ... أخرجه البخاري

ومن حديث الشفاعة (الفتح ٣/ ١٧٢ ، ١٧٩ ط السلفية) .

وسلم (١٨٣٦/٥ ط المطبعي)

(١) صورة المجلدات / ٦٤

(٢) الفتاوى العربية مادة (أ) .

(٣) شرح العقائد السلفية ص ١٩٠

الصلاة والزكاة والصوم والجهاد حيث وجبت، فأما
تجب ظاهراً على المسلمين.

من أجل ذلك، وأن مباحث لفظه منصبه على
أصور الظاهرة، فإن الغفهاء يستعملون غالباً في
بيانهم للأحكام الشرعية لفظ (الإسلام)، ويعملونه
متعلق الأحكام، دون لفظ (الإيمان).

ولذلك ينظر ما يتعلق بذلك في موضعه (ر):
(إسلام).

■ وإذا وجدت المردة - بارتكاب أحد المفكرات
اختياراً - أبطلت الإسلام والإيمان ظاهراً وخرج
صليبه منه إلى الكفر اتفاقاً (ر: ردة).

٦ - أما الفسق والمعاصي فلا يخرج بها المؤمن من
الإيمان على قوله أهل السنة. وعند الخوارج يخرج
بها من الإيمان ويدخل في الكفر. وعند المعتزلة
يخرج من الإيمان، ولا يدخل الكفر، بل هو في
منزلة بين المنزلتين. ^(١)

٧ - وفي حكم الاستثناء في إيمان، بأن يقول
الإنسان: أنا مؤمن إن شاء الله اختلاف، والخليفة
أنه خلاف لفظي، لأنه لو قصد حقيقة التعليق
لا يكون مؤمناً بالإجماع، ولو قصد التبرك
والتأنيب، باستلزام الأمر والتفويض إلى الله سبحانه
وتعالى تبركاً، فلا يمكن القول بأنه غير مؤمن. ^(٢)

شعب الإيمان :

٨ - الإيمان أصل تنشأ عنه لأعمال الصالحة وتبني

ويرى بعض العلماء أن الإيمان والإسلام إذا انفرد
أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل
عليه الآخر بانفراده. وإن قرن بينهما تغايراً، على
وزان ما قولوه في (المفقير) و(المسكين) ^(٣).

الحكم الإجمالي :

٣ - الإيمان واجب، بل هو أعظم الفرائض. ولا
يعتبر التصديق إلا مع التلطف بالشهادتين من
الظاهر ^(٤). والامتناع من التنفط - مع القدرة عليه -
مناف للإيمان.

وقد اختلف في جواز التمسيد في الإيمان. على
قولين. ^(٥)

٤ - والإيمان شرط في قبول العبادات، لقول
الله تعالى ﴿مَنْ فَعَلَ صَالِحًا مِنْ ذِكْرِنَا نُنَزِّلُ لَهُ كُتُوبًا وَمِنْهَا حِسَابٌ أَعْلَىٰ وَنُزُلًا مِمَّا يَنْزِلُ الْغَيْثُ الْمُبَارَكُ فِيهِ حَيَاتٌ وَبُخْرٌ وَمِنْهَا شَرَابٌ طَهُرٌ﴾ ^(٦) وقوله
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَصْحَابُ الْفِجَارِ أَكْثَرُ مِنْ أَكْثَرِ مَا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٧) وقوله
﴿الظَّالِمُ أَهْلُ عَذَابٍ مِنْهُمَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُبِينٌ﴾ ^(٨) ونحوهما
من الآيات.

أما صحة الأعمال ظاهراً وجريان الأحكام
على الشخص، كانتحقق الميراث والصلاة عليه
ونحو ذلك، فيشترط لها الإسلام فقط، إذ
التصديق والاعتقاد أمر باطن لا تنعش به الأحكام
الظاهرة.

وقد يكون الإسلام شرط وجوب، كوجوب

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٣/ ٩١٧.

(٢) شرح جمع الجوامع ١/ ١١٧.

(٣) المجلد نفسه ١/ ١٠٣.

(٤) سورة النحل ٩٧.

(٥) سورة النور ٣٩.

(٦) كتاب الإيمان لابن تيمية ص ٩٨٠. وجميع الجوامع وشرح
وحاشية الباقى ٢/ ٤١٨.

ص ١١١.

(٧) إيمان أبي حنيفة ص ٦٧. وشرح العقائد النسبية ص ١٠٦.

وعند أصحاب الأصول وبعض الفقهاء: الوهم هو إدراك الظرف المرجح.^(١٢)
والحس بطلق الإيهام ويريد به الظن.^(١٣)

الألفاظ ذات الصلة:

الغش:

٢ - العثر: من يكتم الباطن عن المشتري عينا في الباطن لو اطلع عليه لما اشتراه بذلك الثمن.^(١٤)
التدليس:

٣ - التدليس: العلم بالعيب وكتمان.^(١٥)

الغرر:

٤ - الغرر: ما يكون محمول العاقبة، ولا ينوي أن يكون أم لا.^(١٦)

الحكم الإجمالي:

٥ - إيهام الشيء والرحلة من تدليس الإسناد عند المحدثين، وهو مكروه، لكن لا يعتبر مباحا للمرجع الزاوي.

إيهام الشيء: تقول من عاصر الزهري مثلاً ولم يلقه: قال الزهري، موها أي مولعا في الوهم، أي الذهن - أنه سمعه.

وإيهام الرحلة تحران يقال: حدثنا وراه المنبر، موها جيحسون، والمراد نهر مصر، كأن يكون

(١٢) جمع الخصوم ٢/ ٣٠٠، والمصنف في علمي الصلاح ص ٢١٤ ط دار الإيتام.

(١٣) حوام الإكليل ١/ ٤٠١، والمصري ٢/ ٦٩٩ نشر دار الفكر.

(١٤) نهاية المحتاج ٢/ ٦٩ ط الحلبي.

(١٥) إعرابي ١/ ٤٤، ١٨٠، ورواه الإكليل ٢/ ٤٠١.

(١٦) تنبيهات المسري ١/ ٦٤، وعلوي ٢/ ٦٦١، والفروق للفراقي ٢/ ٢٦٠.

عليه. كما تنبي فروع الشجرة على أصلها وتتفرع منه، وقد جاء في الحديث الصحيح والإيمان بضغ وستون، أو ضغ وستون شعبة. أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها باطة الأني عن الطريق. والحياء شعبة من الإيمان.^(١٧) وقد ذكر الله تعالى منها جملة في أول سورة (المؤمنون). ويتبع بعض العلماء باقي العدد من الكتاب والسنة.^(١٨) وإتمام هذا المصطلح نرجع كتب العقائد والتوحيد.

إيهام

التمريف:

١ - الإيهام لغة: يضاع الشيء في الظن.^(١٩) واصطلاحاً: الإيهام في الوهم.^(٢٠) إلا أن الغضاه والأصوليين يختلفون في معنى الوهم، فهو عند أغلب الفقهاء مرادف للشك، فالتك عدم مو الفرد بين وجود الشيء وعدمه، سواء أكان الطرفين في التردد سواء، أم كان أحدهما راجحاً.^(٢١)

(١٩) حديث: الإيمان بضغ وستون شعبة. - قصصه من ١٢/ ٦٣ ط الحلبي.

(٢٠) ظهر ضغ الطري في شرح كتب (الإيهام) من صحيح طيخاري ١/ ٥٢، وأصابع لسان العرب للإيهام في اللغة في يونس بالله، وخصص لسان الإيهام للبهام اختصاراً، أبو جعفر المصري ٥ التنزيل ٢٣٥٤، والمصنف في شعب الإيهام للحلبي بيروت دار الفكر.

(٢١) لسان العرب المحيط مادة: وهم.

(٢٢) جمع: الجوامع ٢/ ٣٠٠ ط مصطفى الحلبي، والمجموع ١/ ١٨٨.

(٢٣) ط المستنسخة، والمصري ٢/ ٣١١ ط دار صادر، والمطري

(٢٤) ط الرياض

(٢٥) تراجم السابعة.

وقال صلوات الله وسلامه عليه: «لا يأوى الضالة إلا ضالاً»^(١) أي يأخذها ويضمها إليه وهكذا.^(٢)

الحكم العام ومواطن البحث -

٢ - حيثما كان الإيواء لغاية مشروعة كان الإيواء مشروعاً، ما لم يتم على منعه دليل، كإيواء الجنين، وإيواء المشرود، وإيواء الضيف، وإيواء الفار من الظالم، وإيواء اللقطة التي لا تستطيع أن تفتح بنفسها.

وحيثما كان الإيواء لغاية غير مشروعة، فهو غير مشروع كإيواء الجاسوس والجاني^(٣) لقول النبي ﷺ في المدينة «من أخذت فيها خدياً أو أوى تحدياً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(٤)

٣ - وإيواء العين المسروقة من قبل مالكها شرط لقطع سارقها، وهو الذي يسميه الفقهاء بالحرز، لقوله ﷺ: «لا تقطع اليد في ثمر معلق، فإذا ضمه الجرمين قطعت في ثمن المجرم، ولا تقطع في خربة الجبل، فإذا أوى المرائع قطعت في ثمن النجس»^(٥)

١ - مستدرك النسخ عن أبي حمزة، حنية بن عمار - قال يشرح هذا ... ولله بحال وبه ضعف، وحديثه حسن إذا شاء الله. (المجمع ٤٨/٦ - ط القدسي).

(٢) حديث: «لا يأوى الضال إلا ضالاً...» أخرجه ابن ماجه (١٢/٢) - ط الخليل، وأما في صحيح مسلم (١٢/٣) - ط الخليل.

(٣) جمع بحر الأثر للشيخ الكبير أبي، والبناء في حرب أخيه، والفلق في حرب أخيه مائة: وأوى.

(٤) حديث القاري ٩٢/١٥

(٥) حديث: «من أخذت فيها خدياً...» أخرجه البخاري (الفتح ٨٦/٢ - ط السطحي)، وأما (٩٦/٢) - ط الخليل.

(٥) ط الخليل ٦٥٨/٨ وحديث: «لا تقطع اليد في ثمر معلق...» أخرجه -

بالجيزة، لأن ذلك من المعارض لا كذب فيه.^(٦)
وعند الفقهاء: إيذاء النافع المشتري سلامة للبيع المبيع منه عنه، ويرجع الخيار للمشتري في الجملة^(٧) على خلاف وتفصيل موطنه خيار العيب.

إيواء

التعريف:

١ - الإيواء لغة: مصدر أوى - وهو قصد - ضم الإنسان غيره إلى مكان يقيم ويأمن فيه، كقوله تعالى: «فعلما دخلوا على يوسف أوى إليه أبوه»^(٨) ومجرده أوى، وهو لازم. وقد يستعمل متعلباً، يقال: أوى إلى فلان إذا التجأ وانضم إليه. والمأوى لكل حيوان سكنه.^(٩)

وهو في الشريعة كذلك، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «لأنصار: وأسألكم لربي عز وجل أن تقبضوه ولا تتركوا به شيئاً، وأسألكم لأنفسى وأصحابي أن تروا...»^(١٠) أي تضمونا إليكم،

(١) جمع المصاحف ١٦٥/٢ - وقواتع الرحمة يشرح مسلم طيبون ٦١٩/٢ ط دار صادر.

(٢) تفصيل على التبع يعلني عليه ويصير ٢٤١/٢، وجواهر الإكليل ٥٢/٢، وأمثلي ١٥٧/١

(٣) سورة يوسف ٢١/٢

(٤) لسان العرب، والمغرب، عاقلاً وأوى.

(٥) حديث: «أسألكم لربي عز وجل أن تقبضوه...» أخرجه أحمد

(٦) ١١٩ - ١٢٠ - ط البنية وقال المحمدي: والله أحد حكماء مرسلنا، ورجاله رجال الصحيح، وقد ذكر الإمام أحمد عنه

وفان الطرزي : من نسوها بالأيام فقد أبعد .^(١)

الألفاظ ذمت الصلة :

الأيام السود :

٢ - الأيام السود أو أيام الليل السود : هي الثامن والعشرون وتاليه ، باعتبار أن القمر في هذه الليالي يكون في غم المحاق .^(٢)

الحكم الإجمالي :

٣ - يستحب صوم الأيام البيض من كل شهر ، لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك ، ومنها ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر »^(٣)

وعن ملحان المكي قال : « كان رسول الله ﷺ بأمرنا أن نصوم البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ، وقال : « هر كهيئة الشهر »^(٤) وهذا ينطبق على كل شهر العام عدا شهر ذي الحجة ، فلا يصلم فيه اليوم الثالث عشر ، لأنه من أيام التشرى التي ورد النبي عن صومها .

والأوجه كما يقول الشافعية أن يصلم السادس عشر من ذي الحجة . وصوم هذه الأيام مستحب عند الحنفية والشافعية والحنابلة .^(٥)

كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب السركة . (ر)
سركة .

٤ - وإيواء البيع إلى المشتري - بمعنى نقله ومنه إلى المشتري - في المتفولات شرط عند البعض ، لجواز بيع المشتري له ، لقول ابن عمر : لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يتاعون جزاء - يعني الطعام - بضربون أن يبيعوه في مكانهم حتى يزروه إلى رحلهم .^(٦)

الأيام البيض

التعريف :

١ - الأيام البيض هي : اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر عربي . وسببت بيضا لا يخاص قبالها بالفقر ، لأنه يطلع فيها من أوجها إلى شرفها . ولذلك قال ابن مري : « الصواب أن يقال : أيام البيض ، بالإضافة لأن البيض من صفة الليالي - أي أيام الليالي البيض - .

١ - فتاوى (١ / ٨٤ ، ٨٥ - ط مكتبة التمام) وإسناده حسن ، (التلخيص) ج ٢ / ٢٩ - ط شركة الطباعة العتية المتحدة .

والجسرين : هو موضع تحف السور وسنن الترمذي بشرح للسيوطي (٨ / ٨٥)

والذين : هو قبر (سلمان العرب)

وحريصة الجبل هي : القلة ما جرس بتليل والحقائق في غريب الحديث .

(١) حديث ابن عمر . بقصد وليت التماسي في عهد رسول الله ﷺ . أخرجه البخاري (الفتح ١ / ٣٢٧) ط سلسلة وسلم

ج ١ - ١٦٦٦ - ط الحلبي والنفذ للبحراني

(١) لسان العرب ، والمغرب . والمصباح للزمخشر : ويصلي .

(٢) مني المحتاج (١ / ٤٧٧) ط مصطفى الحلبي .

(٣) حديث : « من صام من كل شهر ثلاثة أيام . . . » أخرجه ابن ماجه (١ / ١٥١) ط الحلبي وصححه ابن خزيمة (١ / ٣٠١) ط مكتب الإسلامي .

(٤) حديث ملخص : « كان يكره أن يصوم البيض . . . » أخرجه أبو داود (١ / ٨٢١) ط عزت صيد مطبع وصححه البخاري كما في مختصر سنن أبي داود (٣ / ٣٣٠ - نشر دار السركة)

(٥) يطلق الشافعية ٧٩ / ٣ ط لؤلؤ ، وسبابة المحتاج (٣ / ٢٠٢) ط المكتبة الإسلامية ، والنفذ (٢ / ١٧٧)

الأيام البيض ٣، أيام التشريق ١ - ٤

ب - الأيام المعلومات :

٣ - الأيام المعلومات الواردة في قوله تعالى : ﴿وَيَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾^(١) هي العشر الأوائل من ذي الحجة ، على ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة ، وفي قول عند الحنفية .

وقيل : هي أيام التشريق ، وقيل : هي يوم النحر ويومان بعده ، وهو رأي المالكية . وقد روي نافع عن ابن عمر : أن الأيام المعدودات والأيام المعلومات مجتمعة أربعة أيام : يوم النحر وثلاثة بعده ، فيوم النحر معلوم غير معدود ، واليومان بعده معلومان معدودان ، واليوم الرابع معدود لا معلوم .

وقيل : هي يوم عرفة والنحر والحادي عشر ،^(٢)

ج - أيام النحر :

٤ - أيام النحر ثلاثة : العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة ، وذلك هو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة ، لما روي عن عمر وعلي وابن عباس وابن عمر وأنس وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا : أيام النحر ثلاثة . وذهب الشافعية إلى أن أيام النحر أربعة : يوم النحر وأيام التشريق لما روي جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ : «كل أيام التشريق ذبائح»^(٣)

وكان مالك يسمي أول يومه ، وحادي عشره ، وحادي عشرينه . وكره المالكية كونها الثلاثة لأيام البيض ، مخافة اعتقاد وجوبها وقرارها من التحنيط . وهذا إذا قصد صومها بعينها ، وأما إن كان على سبيل الاتفاق فلا كراهة^(٤)

أيام التشريق

التعريف :

١ - أيام التشريق - عند اللغويين وانقياء - ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، قيل : سميت بذلك لأن لحوم الأصنام تشرق فيها ، أي تنفذ في الشمس^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الأيام المعدودات :

٢ - الأيام المعدودات هي الواردة في قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾^(٦) وهي أيام التشريق الثلاثة كما ذكر اللغويون والفقهاء^(٧)

(١) الترمذي ١٧٢/١ ط دار الفكر ، ومع الجليل ٢٩١/١ ط النجف .

(٢) لسان العرب والمصباح وشبر والمغرب معناه «شرق» ، ومعني النجاشي ٥٠٥/١ ط حقيق المجلس ، راجع القدير ٤٨/٣ ط دار إحياء التراث العربي ، والكنز ٣٧٩/٢ ط الرباعي ، ومعه الإراءات ٣١ - ٢٨

(٣) سورة البقرة ١٠٣/١

(٤) لسان العرب والمصباح والتبر ، والمص ٢٩٤/١ ط الرباعي ، ومعني النجاشي ٥٠٥/١ ، والمصباح ٦٩/١ ط أول شركة المطبوعات المشبية ، والكنز ٣٧٩/١

(٥) سورة الحج ١٩٨/١

(٦) معني المصباح ٤٠٥/١ ، والمجمع ٣٨١/٨ ، والمص ٣٩٩/٢ ، والبدائع ١٩٥/٢ ، والقرطبي ٢/٢ ط دار الكتب المصرية ، ومكي ٤٢٢/١

(٧) حديث : «كل أيام التشريق ذبائح» أخرجه أحمد بن حنبل وابن حبان في صحيحه والبيهقي في حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه ، وذكر اختلاف في إسناده ، ورواه ابن مهدي من حديث أبي هريرة في إسناده معوية بن يحيى التميمي وهو

أيام التشريق ٥ - ٧

وقد روي ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبه قال
عطاء والحسن والأوزاعي وابن المنذر^(١).

والثانية ، فيطيل القيام وتضرع ، ويرمي الثالثة ولا
يقف عندها^(٢).

د - أيام منى :

٥ - أيام منى هي أيام التشريق الثلاثة ، وهي
الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي
الحجة ، وتسمى أيام منى وأيام التشريق وأيام رمي
الجبار والأيام المأجورات ، كل هذه الأسماء واقعة
عليها^(٣).

والفقهاء يصرون بأيام منى ثارة ، وبأيام
التشريق ثارة أخرى .

ب - ذبح الهدي والأضحية في أيام التشريق :

ما يتعلق بأيام التشريق :

أ - رمي الجبار في أيام التشريق :

٦ - أيام رمي الجبار أربعة : يوم النحر ، وثلاثة أيام
التشريق ، فأيام التشريق هي وقت رمي باقي
الجبار بعد يوم النحر ، يرمي الحجاج كل يوم بعد
الزوال إحدى وعشرين حصاة لثلاث جمرات ، كل
جمرة سبع حصيات ، والأصل في هذا ما رواه
السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : وأفاض
رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم
رجع إلى منى ، فمكث بها ليالي أيام التشريق ،
يرمي الجمرة إذا زالت الشمس ، كل جمرة بسبع
حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ويحذف عند الأولى

٧ - وقت ذبح الأضحية والهدي ثلاثة أيام : يوم
الأضحية ، وهو اليوم العاشر من ذي الحجة
واحد عشر والثاني عشر ، فدخل اليوم الأول
والتالي من أيام التشريق . وهذا عند الحنفية
والحنابلة وهو المأخوذ عند المالكية ، وقد روي ذلك
عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، ورواه
الأئمة عن ابن عمر وابن عباس ، ولأن النبي ﷺ

(١) حديث : قالت عائشة رضي الله عنها : وأفاض رسول الله ﷺ
الصبرحة أحمد (٩٠/٦ ط فستة) وأبو ذر (هون المصنف)
٢٢٧/٦ ط المنذرة ، وقيل شوب الأرطوط معني شرح السنة
(٢٢٤/٢) إسماعيل صبيح لولا عنة ابن إسحاق ، لكن يشهد له
حديث ابن عمر عند البخاري (فتح الباري ٢/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ ط
المصنف).

(٢) حديث : من ترك نسكاً لم عليه دم . . . رواه مالك في الموطأ
(٢١٩/١ ط المحلى) موقوفاً من حديث جده بن عباس يعلق
« من نسي من نسكه شيئا لم تركه لله في عباده » . وأخرجه
ابن حزم مراراً وأحمد بالقبلة (الطهحيص خير ٢/ ٢٢٩).

(٣) المحلى ٤٥١/٢ - ٤٥٤ ، والمصنف ٢٦٧/٢ ، وسداتج الصنائع
١٢٩/٢ ، مصنف ابن عديم ١١٠/٢ ، وضع الجليل
١٩٨/١ ، والكنز ١٠١/٢ ، والمذهب ٢٣٧/١

« ضعيف » مستند أحمد بن حنبل ٨٢/١ ط الهبة ، ونيل
الأوطار ٢٦٩/٥ ط دار المحلى

(١) شهر الإرمدة ٨٠/٢ ، والكنز ١٢٢/١ ، والأضحية ١٩/٥
ط دار المعرفة ، والمصنف ١٣٢/٢ ، والمذهب ٢٤١/١

(٢) الكافي ٣٧٦/١ ، والموطأ ١٠٢ ، والمذهب ٢٣٧/١ - ٢٣٨ ،
ومصنف الإرمدة ١٠٦/٢ ، ١٠٨ ، وفتح الباري ١٥٩/٢

أيام التشريق ٨

«وقت العمرة لسنة كلها، إلا يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق»^(١) ومثل هذا لا يعرف إلا بالتوقيف.

وهذه الشافعية والحنابلة إلى جواز الإحرام بالعمرة في أيام التشريق، ولا يكره ذلك لعدم النهي عنه^(٢).

وهذه احتلية إلى أن النحر بالحج إذا أُهْلَ بعمرة في أيام التشريق لزمته، وبمقتضاها، لأنه قد أدى ركن الحج من كل وجه، والعمرة مكروهة في هذه الأيام، فلهذا يلزم نفعها، فإن رفضها فعمل دم لقطعها، وحرمة مكانها، وإن مضى عليها أجزاء، لأن الكراهة لعن في غيرها، وهو كونه مشغولاً في هذه الأيام بأداء بقية أعين الحج، فيوجب تخليص الوقت له تعطيها، وعليه دم لجمعه بينها.^(٣)

وعند المالكية يميز الإحرام بالعمرة في أي وقت من السنة، إلا لحرم بحج مفرداً، فيمنع إحرامه بالعمرة، ولا يتعقد، ولا يجب قصاصها، إلى أن يتحلل من جميع أفعال الحج، وذلك يرمي اليوم الرابع لغبر استعجل، ومضي قدره لمن تعجل، وهو قد زعمه عقب زوال الرابع، فإن أحرم بالعمرة قبل غروب اليوم الرابع صح إحرامه، لكن لا يفعل شيئاً من أفعال العمرة إلا بعد غروب الشمس، فإن فعل قبله شيئاً فلا يعتد به على المذهب.^(٤)

فمن عن الأكل من النسك فوق ثلاث^(٥) وغير جائز أن يكون الذبح مشروطاً في وقت يحرم فيه الأكل، ثم نسخ تحريم الأكل بقي وقت الذبح بحاله.

وقد ورد عن بعض أهل المدينة إجازة الأصحبة في اليوم الرابع.

وعند الشافعية ينهى وقت ذبح الأصحية والهدي إلى آخر أيام التشريق، وهو الأصح، كما نطع به العراقيون. وقد روي عن جابر بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: «كل أيام التشريق ذبح»^(٦) وروي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: «النحر يوم الأصحبة وثلاثة أيام بعده» وبه قال الحسن وعطاء والأوزاعي وابن المنذر.^(٧)

جـ - الإحرام بالعمرة في أيام التشريق :

٨ - يكره الإحرام بالعمرة في أيام التشريق، لما روت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: (١)

(١) حديث: «أن النبي ﷺ من عن الأكل من النسك فوق ثلاث، أخرجه البخاري من حديث مسلم بن الأكوفه مرفوعاً بلفظ: «من ضمن منكم فلا يصحب من بعد ثلاثة وبني في بيته من شيء، عليا كان الصائم ليلته». قالوا: يا رسول الله تعال كما فعلنا الصائم الماضي؟ قال: «كلوا واطعموا وادعوا». فإن طغى الصائم كان يتكلم جهده فلو أن أن تهينوا فيها... (فتح الباري ٢٨/١ ط السنية)

(٢) حديث: «كل أيام لشرى نبح...» (سبق ترجمه ٤/٤)
(٣) القلي ١٣/ ١٣٢، والبيهقي ١٥/ ١٥٤، والشمسوني ١٦/ ١٦٠، وكمال ١٠/ ١٠٢، والمجموع ١٨/ ٣٨٠، ١٩/ ٣٩٠ والمذهب ٢٤/ ٢

(٤) الأثر من السيدة عائشة. «وقت العمرة لسنة كلها إلا يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق». أخرجه البيهقي مرفوعاً بلفظ: «دخلت العمرة في السنة كلها إلا في أربعة أيام: يوم عرفة...»

- يوم النحر، ويومان بعد ذلك، ع. والنسك الكبرى للبيهقي ٢٤/ ٢٨٠

(١) بدائع الصنائع ٢٢٧/ ٢

(٢) مشي الإجازات ٧٢/ ٢، والمذهب ٢١٧/ ١

(٣) أمية ١٢٩/ ١ - ١٨٠

(٤) منج الجليل ١٤٦/ ١، والشمسوني ٢٢/ ٢

٥ - صلاة عيد الأضحي أيام التشريق :

٩ - صلاة عيد الأضحي تكون في اليوم الأول من أيام النحر، فإذا تركت في اليوم الأول، فإنه يجوز أن تصلي في اليوم الأول والثاني من أيام التشريق، وهما الثاني والثالث من أيام النحر، وسواء تركت بعدد أم بغير عدد، إلا أنها إذا تركت بغير عدد فإن ذلك مكروه. ولتحققهم الاستدعاء، وتكون أداء في هذه الأيام، وإنها جاز الأداء في هذه الأيام استدلالاً بالأضحية، فإنها جازة في اليوم الثاني والثالث، فكذلك صلاة العيد، لأنها معروفة بوقت الأضحية فتقيد بأيامها.

وهذا بالنسبة للجماعة، أما المنفرد إذا فإنه صلاة العيد فلا قضاء عليه، هذا مذهب الحنفية. ومثله الشافعية والحنابلة، إلا أنهم يجوزون صلاتها في كل أيام التشريق وفيها بعد أيام التشريق، ويعتبرونها قضاء لا أداء. وعند المالكية قال في الدعوة : من فاتته صلاة العيد مع الإمام يستحب له أن يصليها من غير إيجاب، وقال ابن حبيب : إن فاتت صلاة العيد جماعة، فأولادها أن يصلوها بجماعتهم فلا بأس أن يجمعوها مع نفر من أهلها، قال سحنون : لا أرى أن يجمعوا، وإن أحبوا صلوا إذاذا. (١٧)

هـ - الصوم في أيام التشريق :

١٠ - من الأيام التي هي عن الصيام فيها أيام التشريق، فهي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه

(١٧) البدائع (٢٧٦/١)، وصحيفة الطحاوي (٢٩٣) ط دار الإحياء - دمشق، وسنن الإبراهيم (٣٠٦/١) والمغني (٢٩٠/٢) ومغني المحتاج (٣١٥/١) والمطلب (٩٧/١)

قال : «أيام من أيام أكل وشرب وذكر لله» (١٨) إلا أنه يجوز للمستمع أو القارئ الذي لم يجد أهله أن يصوم هذه الأيام. لما روي عن ابن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم أنها قالت : «لم يرخص في أيام التشريق أن يفصم إلا لمن لم يجد أهله» (١٩) وهذا عند الحنابلة والمالكية، وفي الغديهم عند الشافعية، وروي عن الإمام أحمد أنه لا يجوز صيام أيام التشريق عن أهله.

وعند الحنفية، وفي الجديد عند الشافعية : لا يجوز صومها لتبني الوارد في ذلك.

ومن نفر صوم سنة لم يدخل في نفيه أيام التشريق، وأقسط ولا قضاء عليه، لأنه مستحب للغطر ولا يتناولها البذر.

وهذا عند الحنابلة والشافعية والمالكية، وهو قول زهر ورواية أبي يوسف وابن المبارك عن أبي حنيفة، وروي محمد عن أبي حنيفة أنه يصح نفيه في هذه الأيام، لكن الأفضل أن يغطر فيها ويصوم في أيام أخر، ولو صام في هذه الأيام يكون صياماً لكنه يخرج عن البذر.

وروي عن الإمام مالك أنه يجوز صوم اليوم الثالث من أيام التشريق من نفر. (٢٠)

(١٨) حديث : «أيام من أيام أكل وشرب وذكر لله لم يرخص مسلم من حديث كتب رضي الله عنه من قوله يلفظ : «أيام من أيام أكل وشرب» وإنما زعمه أبو بكر، فهي في رواية أبي الليث (صحيح مسلم ٨٠٠/٢) صحيح المغني.

(١٩) الأثر من ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أنها قالت : «لم يرخص في أيام التشريق أن يفصم إلا لمن لم يجد أهله» (المعتمد على الحديث من حديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم (فتح الباري ٢١٦/١ ط الشافعية).

(٢٠) مشتمل لإرادة (١) (٤٦١/٢)، (٤٥٢/٢)، والمغني (٢٧٩/٢)، والحنابلة (١٥٥/١)، ومذاهب الفتن (١٠٠/٢) - (١٧٣/٢).

وعند الحنفية، وفي قول لمشافعية، ورواية عن الإمام أحمد: أن الميت يعني ليالي أيام التشريق سنة وليس بواجب، لأن النبي ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة من أجل سقايته^(١) ولو كان ذلك واجبا لم يكن للعباس أن يترك الواجب لأجل السقاية، ولا كان النبي ﷺ يرخص له في ذلك، وفعل النبي ﷺ عمولا على السنة توفيقا بين المدللين^(٢).

ومن ترك الميت يعني ليلة أو أكثر من ليالي أيام التشريق فعند الجمهور عليه دم لتركه الواجب، وعند الغائلين بأن الميت سنة فقد أباه لتركه السنة ولا شيء عليه.

والميت يعني ليالي أيام التشريق كلها إنما هو بالنسبة لغير التعجيل، أما من تعجل فليس عليه سوى ميتتين فقط، ولا إثم عليه في ترك ميت الليلة الثالثة فلا يله الكريمة.

ورخص في ترك الميت يعني للسقاية والرعاة، لحديث ابن عمر أن العباس استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليلتي منى من أجل سقايته فأذن له^(٣)، وحديث مالك: رخص النبي ﷺ لرعاة الإبل في الكبتونة أن يرموا يوم النحر، ثم يجمعوا رمي يومين

والمطلة في الحج في أيام التشريق :

١١ - يستحب أن يحطب الإمام في اليوم الثاني من أيام التشريق عطلة يعلم الناس فيها حكم التعجيل والتأخير وتوديعهم، كما روي عن رجلين من بني بكر قالوا: درأينا رسول الله ﷺ يحطب بين أواسط أيام التشريق ونحن عند راحته^(٤). وهذا عند الشافعية والحنابلة.

وعند المالكية والحنفية - غير زفر - تكون العطلة في اليوم الأول من أيام التشريق، وهو ثاني أيام النحر^(٥).

١٢ - الميت يعني ليالي أيام التشريق :

١٢ - الميت يعني ليالي أيام التشريق واجب عند جمهور الفقهاء، لأن النبي ﷺ فعل ذلك، قلت السئلة عائشة رضي الله عنها: أفأض رسول الله من آخر يوم حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق^(٦)، وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنها: ألم يرخص النبي ﷺ لأحد أن يبيت بمكة إلا للعباس من أجل سقايته^(٧)، وروى الأثرم عن ابن عمر قال: «لا يبيت أحد من الحاج إلا بمنى، وكان يبيت رجالا لا يدعون أحدا يبيت وراء العقبة»^(٨).

١ - والتهذيب ١/ ١٩٦، ٢٥١، وفتح الجليل ١/ ٥١٤، وحنبل السعدي ١/ ٥٢١، والكنز ١/ ٢٤٩.

(٢) حديث دروي من رجلين... أخرجه أبو داود وصححه ابن عمر والشمس والحاظ في النسخ، ورواه رجال الصحيح (حسن الترمذ ٢/ ٢٤٢ ط الهند).

(٣) في ٢/ ٤٥٦، والتهذيب ١/ ٣٣٨، والكنز ١/ ٤١٦، والتهذيب ١٤٢/ ١.

(٤) حديث عائشة رضي الله عنها (سبق تحريمه ١/ ٦).

(٥) في ١/ ٤١٩، وتنبيه الزايعات ٢/ ٦٧، والتهذيب ١/ ٢٣٨.

وسج الجليل ١/ ٤٩٤، والشمس ١/ ١٨٦.

التحر كما يقول المالكية وبعض الشافعية، أو من فجر يوم عرفة كما يقول الحنابلة وعلماء الحنفية في ظاهر الرواية وفي قول للشافعية.

وأما بالنسبة للحتم فتعد الحنابلة وأبي يوسف ومحمد من الحنفية، وفي قول للشافعية والمالكية يكون إلى عصر آخر أيام التشريق، والمعتمد عند المالكية، وفي قول للشافعية يكون إلى صبح آخر أيام التشريق. وقال ابن بشير من المالكية: يكون إلى ظهر آخر أيام التشريق.

والتكبير في هذه الأيام يكون عقب الصلوات المفروضة، ولا يكون بعد النافلة، إلا في قول للشافعية.

وما قلت من الصلوات في أيام التشريق فقصي فيها فات يكبر خلفها، وهذا عند الحنابلة والحنفية وفي رجه عند الشافعية.

أما إن قصي في غيرها فلا يكبر خلفها بانقلاب. وما قلت من الصلوات في غير أيام التشريق فقصي فيها، فتعد الحنابلة يكبر خلفها.

ولا تكبير خلف مفضية مطلقا عند المالكية. وصلة التكبير مران يقول: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد. وهذا عند الحنفية والحنابلة.

وعند المالكية والشافعية يكبر ثلاثا في الأول. (١) وفي موضوع التكبير تفصيلات أخرى تنظر في: (تكبير - عيد).

بعد يوم التحرم، فبرمونه في أحداهما (٢) قال مالك: ظننت أنه قال: في يوم منها، ثم يرمون يوم انقصر. وألسريش، ومن له مال يخاف عليه ونحوه، كضربه من السخاة والرعاة، وفي رواية ابن قانع عن الإمام مالك: أن من ترك الحيت يعني لضرورة، كخوفه على متاعه عليه هدي، وإن لم يأثم. (٣) وتقصي ذلك في مصطلح (حج، رومي).

ج - التكبير في أيام التشريق:

١٣ - التكبير في أيام التشريق مشروع لقوله تعالى: ﴿وذكروا الله في أيام معدودات﴾ (٤) والمراد أيام التشريق، وهذا باتفاق الفقهاء، عدا أبا حنيفة فإنه لا تكبير عنده في أيام التشريق.

ومع اتفاق الفقهاء على مشروعية التكبير في أيام التشريق، فإنهم يختلفون في حكمه، فعند الحنابلة والشافعية وبعض الحنفية حوسنة الواجبة التي هي على ذلك.

وهو مندوب عند المالكية، والصحيح عند الحنفية أنه واجب، للأمر به في قوله تعالى: ﴿وذكروا الله في أيام معدودات﴾.

كذلك اختلف الفقهاء في وقت التكبير، فيالنسبة للبدء فإنه باتفاق الفقهاء يكون قبل بداية أيام التشريق، مع اختلافهم في كونه من ظهر يوم

(١) حديث مالك: «ومضى النبي ﷺ» أخرجه ترمذي ورواه:

هذا حديث حسن صحيح (مختار الأحكام) ٢٩/٤ ط الشافعية

(٢) منج الميراث ٤٩٠/١، ولاختلاف ٢٧٦/١، ومضى الإرادات

٦٧/٢، والمذهب ٢٣٨/١، وبدائع فضائح ٦٤٩/١

(٣) سورة البقرة ٢٠٣

(٤) منج الإرادات ٣١٠/١، والنهي ٣٩٣/٢، والمذهب

١٢٨/١، ومنج الميراث ٢٨٠/١، والمذهب ٢٨٠/١، والنهي ٢٠١/١،

والبدائع ١٩٧/١، وابن عابدين ٥٨٨/١ ط ثالثة، والمذهب

اشتهر التعبير عندهم بأيام التشريق أكثر من غيره. (١)

أيام منى

التعريف :

١ - أيام منى أربعة هي : يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وهي الحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر من ذي الحجة . وقد أطلق عليها هذا الاسم بمعرفة الحجاج إلى منى بعد طواف الإفاضة في اليوم العاشر من ذي الحجة ، والبيت بها ليالي هذا الأيام الثلاثة .

ونكبا أنه يطلق على هذه الأيام أيام منى ، فإنه يطلق عليها كذلك أيام الرمي ، وأيام التشريق ، وأيام رمي الجمل ، والأيام المملوكة . كل هذه الأسماء واقعة عليها ، ويعبر بها الفقهاء . إلا أنه

الحكم الإجمالي :

٢ - لأيام منى أحكام تتعلق بها ، كانت بمعنى في هذه الأيام ، ورمي الجمل فيها .

وقد ذكر تفصيل هذه الأحكام في مصطلح أيام التشريق ، نظرا لشهرة هذه الأيام بها . (ر : أيام ، تشريق) .

أيم

انظر : تكاح



(١) اجم. الكافي ٣٧٩/١ ط القماني ، ومنتقى الإرادات ٦٦/٣ - ٦٧ ط دار الفكر ، ومغني الصالح ١٥٩/٢ ط أولي ، ومغني المحتاج ٥٠٦/١ ط المجلس

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء السابع

من جُوزج : هو عبد الملك بن عبد العزيز : تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن جرير الطبري : هو محمد بن جرير : تقدمت
ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ابن الحاجب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حبيب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر الهيثمي : تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن رشد : هو أبو الوليد محمد بن أحمد : تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير : هو عبد الله بن الزبير : تقدمت ترجمته في
ج ١ ص ٣٥٩

ابن زُؤب (٣١٧ - ٣٨٦ هـ)

هو محمد بن يحيى بن زُؤب، أبوسيدو القرطبي
المالكي، فقيه، من كبار الفضة وخطباء الناس
بالأندلس، سمع من قاسم بن أصبغ ومحمد بن دليم،
وتفقه عنه الثوري وأبي إبراهيم بن مسرة، وبه تفقه
جماعة منهم أسر الحنفية وابن ميثاق وأبوسيدو
عبد الرحمن بن حويصل، وكان المنصور بن أبي عامر
يعظمه ويحبه معه.

من تصانيفه : «الخصائص» في فقه المالكية، والرد
على ابن عمرته.

٤١

الألمدي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم الحلبي : هو إبراهيم بن محمد الحلبي :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

ابن أبي حاتم : هو عبد الرحمن بن محمد : تقدمت
ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن بشر (كان حيا ٥٢٦ هـ) :

هو إبراهيم بن عبد الصمد بن بشر، أبو الطاهر،
السرغيني، المالكي، فقيه، عالم، وذكر ابن عرجون في
الديباج : أنه كان إماما عالمًا مقنيا حافظا للمذهب،
إماما في أصول الفقه والعربية والحديث، وذكر في شأن
كتابه التبيين : أن من أحاط به علم ترقى عن درجة
التفصيل أخذ عن الإمام السيوبي وغيره، وتفق عليه
أبو الحسن النخعي وغيره.

من تصانيفه : «الأموار البديعة إلى أموال الشريعة»
«الفتاوى» «تراجم الأئمة» و«المذهب على
المذهب».

[شجرة النور الزكية ص ١٢٦]، والديباج المذهب
٨٧، ومعجم المؤلفين ٤٨/١.]

ابن تيسية : تقي الدين : تقدمت ترجمته في ج ١ ص
٣٢٦

[السليج المذهب ٢٦٨، وشجرة النور الزكية ١٠٠. وشذرات الذهب ١٠١/٣، والأعلام ٣٦٠/٧].

ابن عرفة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١
ابن عطية : هو عبدالحق بن غالب : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠١

ابن زيد : له جليل بن زيد : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

ابن حمر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٣

ابن سيرين : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

ابن شماس : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شقلا (؟ - ٣٦٩ هـ)

هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شقلا أبو إسحاق، البزار، شيخ الحنابلة، سمع من أبي بكر الشافعي، ولقي بكرو أحمد بن آدم السوراني وابن الصواف. وروى عنه أبو حفص العكبري، وأحمد بن عثمان الكيشي، وعبد العزيز غلام الزجاج.

وكانت لأبي إسحاق بن شقلا حلقتان إحداهما بجامع المنصور، والحلقة الثانية بجامع القصر [شذرات الذهب ٦٨/٣، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى ١٢٨/٦].

ابن عابدين : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٢٠

ابن عباس : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد السلام المالكي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن كثير (٧٠١ - ٧٧١ هـ)

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، أبو القاسم، البصري ثم الشافعي،

ابن العربي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

المعروف بأبي كثير. معسر، محدث، فقيه، حافظ.
قال السمعاني وابن حبيب: كان قديم العلماء واغصافاً،
صعدة أهل المعاني والألفاظ، واسع جمع وصف
وغيره وألف. وكان له اطلاع عظيم في الحديث
والتفسير والتاريخ، واشتهر بالقبض والتحرير، وانتهت
إليه ريادة العلم في التاريخ والحديث والتفسير.

من تصانيفه: «شرح تنبيه أبي إسحاق
الشيرازي»، «البداية والنهاية»، و«شرح صحيح
البخاري»: و«تفسير القرآن العظيم»، و«الاجتهاد في
طلب الجهاد»، و«الباعث الخفي إلى معرفة علوم
الحديث». وجامع المسند، جمع فيه أسانيد الكتب
السة والمسانيد الأربعة.

[تذكرة الذهب ٢٢٩/٦، والجوم الزاهرة
١١٢٣/١١، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٦، والبداية
والنهاية ١٢٥/١٢].

ابن ليابة: هو محمد بن عمر بن ليابة. تقدمت ترجمته
في ج ١ ص ٣٣٣

ابن المبارك: هو عبدالله بن المبارك. تقدمت ترجمته في
ج ٢ ص ٤٠٢

ابن مسعود: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن النضر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن منصور (٧٣٦ هـ)

هو محمد بن منصور بن علي بن هذيلة، أبو عبد الله،
اشعري التلمساني. فقيه، كوفي، مؤرخ، من
القبيلة، وفي القضاء ببلسان، ثم قلده سلطاناً مع

القضاء كساسة السمر. وأزله فوق منزله ووزرائه. وكان
أصيل الرأي، مصيب العقل مدركاً لسلطانه بالخبر.
من تصانيفه: «شرح رسالة لمحمد بن جبرين
غيب» و«تاريخ بلسان».

[تاريخ قصة الأندلس ١٣٤، والأعلام ٣٣٢/٧،
ومعجم المؤلفين ٥٢/١٢].

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم. تقدمت ترجمته في ج
١ ص ٣٣٤

ابن المهزم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو بكر الصديق: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر بن العربي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو ثور: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر: هو أحمد بن عبد النحاس - (و. النحاس)

أبو حفص الكوفي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حيد الساعدي (٩ - ٦٠ وقيل: بضع وخمسين)

هو عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن بن عمرو بن
النضر السعدي الأنصاري، وهو مشهور
بكنته، واختفى في اسمه، فقال ابن الأثير الجزري في
أسد الغابة مثلاً عن أحمد بن حنبل: إن اسمه
عبد الرحمن. وقيل: المثلث بن سعد. ملحق له صحبة،
من فقهاء أصحاب أبي حنيفة. روى عنه جابر بن
عبد الله، وعيسى بن سهل، وعروة بن الزبير،
وخارجة بن زيد بن ثابت وغيرهم. وله حديث في

وصفه هيئة صلاة رسول الله ﷺ. ووقع له في (مسند
بقي) سنة وعشرون حديثاً.

الأسد العانة ٣/٢٤٩، والإصابة ٤/٤٦، ومير
النبلاء ٢/١٨١. وخرج ولطفيين ٥/٢٣٧.

أبو حنيفة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو داود : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو ذر : هو جندب بن جندب : تقدمت ترجمته في ج ٢
ص ٤٠٢

أبو سعيد الخدري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سلمة بن عبد الرحمن : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص
٤٠٤

أبو سعيد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سعيد بن الجراح : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

أبو علي الجبائي : هو محمد بن عبد الوهاب : تقدمت
ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

أبو القاسم الخزازي : هو عمر بن الحسين : تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢١٨

أبو قتادة : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٥

أبو مطيع (٥ - ١٩٩ هـ)

هو أخوكم من عبدالله بن مسلمة بن عبد الرحمن،
أبو مطيع، القاضي البجلي، قفي، كان قاضياً ببلخ

سنة عشر سنة. وصحب أبا حنيفة، وكان مشهوراً
بالفقه مدوحاً فيه، وهو راوي كتب الفقه الأكبر عن
أبي حنيفة. وروى عن ابن عوف وهشام بن حسان
ومالك بن أنس وغيرهم. وعنه أحمد بن منيع
وعلاء بن أسلم النخعي وجماعة. ومن تفرداته أنه كان
يقول بفرعية النسيئة الثلاث في الزكوى
والسجود.

[تضارعات انذهب ١/٣٥٧، والجهوه لمفيدة
١/٣٦٥، ومثشع بلخ ١/٦٦، وتاريخ بغداد
٢٢٢/٨]

أبو منصور المازيني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص
٣٦٨

ابن المواز : هو محمد بن إبراهيم المالكي : تقدمت
ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

أبو موسى الأشعري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يعلى القاضي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

أبو يوسف : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الأثرم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أسامة بن زيد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

إسحاق بن راهويه : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أشهب : هو أشهب بن عبد العزيز . تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

أساء بنت أبي بكر الصديق . تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أصمغ : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

إسحاق بن عيسى (١٠٦ - ١٨٢ هـ)

هو إسحاق بن عيسى بن سليم ، أبو عبد الله ، النعماني . عالم الفقه والحديث ، له تصانيف كثيرة . وكان عتقاً نبيلاً جواداً . روى عن محمد بن - أو الأختام - رصفوان بن عمرو ، وعبد الرحمن بن جابر بن غفر ، والأوزاعي وغيرهم . وروى عنه محمد بن إسحاق والشوري والأعمش وأشبث بن سعد ومعتز بن سليمان وغيرهم . قال عبد الله بن أحمد : قال أبي لداود بن عمرو وابن

أسمع : كم كان يجمع ؟ يعني إسحاق . قال : لم يكن كثيراً . قال : كان يجمع عشرة آلاف . فقال أبي : هذا كان مثل وكيع .

[تهذيب التهذيب ٣/٢١٦ ، وتذكرة الحفاظ ١/٢٣٣ ، والأعلام ١/٣١٨]

الأشعث بن قيس (٢٣ ق هـ - ٤٠ هـ)

هو الأشعث بن قيس بن معدي كرب ، أبو محمد ، الكندي . أمير كندة في الجاهلية والإسلام ، كاتب إقامته في حضرموت . روى عن أبيه ، وعنه أبو وائل والثوري وقيس بن أبي حازم وعبد الرحمن بن مسعود وغيرهم ، وقد على النبي ﷺ سبعين رجلاً من كندة ، وشهد البرموك والغمامة وفدائن . وقال ابن مسعود : كان ارتد ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر فزوجوه ، فمعه لم فردة . وروى له البخاري ومسلم تسعة أحداث .

[الإصابة ١/٥١ ، وأسد الغابة ١/١٨٦ ، وتهذيب التهذيب ١/٣٥٩ ، والأعلام ١/٣٣٣]

ب

البخاري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٣

بديل بن ورقاء الخزاعي (؟ - ؟)

هو بديل بن ورقاء بن عمرو بن ربيعة الخزاعي . قال ابن السكيت : له صحبة ، سكن مكة . وقال ابن إسحاق : إن قريش يوم فتح مكة لجئوا إلى داود بن ورقاء الخزاعي ، وفارمولا رافع ، وشهد بديل وأبوه عبد الله حياً بالطفلف وثبوك ، وكان من كبار مدعة الفتوح ، وقيل : أسلم قبل الفتح . وروى عنه حبيبة بنت شريك جده عيسى بن مسعود ، وأنه عنه حبيبة بديل .

وفي الإصابة مثلاً عن ابن مندة : أنه مات قبل النبي ﷺ . وقيل : إنه قتل بصفين . وقال ابن حجر : المقتول بصفين أنه عبد الله .

[الإصابة ١/١٤٦ ، وأسد الغابة ١/٢٠٣ ، والاصحاح ١/١٥٠]

البراء بن عازب : نقلت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥
 (ملحق) تراجم الفقهاء
 حمزة أبي أسيد

اليزار : هو أحمد بن عمرو : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٦
 الجصاص : هو أحمد بن علي . تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ح

الحسن بن زهاد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧
 الحسن البصري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحكم : هو الحكم بن عمرو : تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٠

حمزة بن أبي أسيد (؟ - ؟)

هو حمزة بن أبي أسيد مالك بن ربيعة، أبو مالك، السعدي المدني الأنصاري. ذكر ابن حجر في الإصابة نقلاً عن الإسماعيلي والمطيب أنه صحابي. روى عن النبي ﷺ حديث خروج النبي ﷺ إلى جنازة بالضيح فإذا ثقب مضرس فراعبه بالهزول فذكر الحديث، روى عن أبيه والحداد بن زهاد، ومنه إسناده مالك ويحيى ومحمد بن المنصور وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد عن أبيه عن ابن الغسيل: نولي في زمن الوليد بن عبد الملك، والله أعلم.

[تعذيب التهذيب ٣/٢٦، والإصابة ١/٣٥٣].

ت

التهالوي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٠٧

ث

الثودي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

جابر بن عبد الله : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الجوي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الحميدى (٩ - ٢١٩ هـ)

هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن أسامة أبو بكر.
الحميدى، الأسدي، نكفي، محدث، فقيه، حافظ.
روى عن ابن عيينة وإبراهيم بن سعد، ومحمد بن
إدريس الشافعي وغيرهم. وروى عنه البخاري (٧٥)
حديثاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي
وغيرهم. وذكره ابن حبان في الثقات فقال: صاحب
سنة، وفاضل ودين، وقيل ابن عدي: ذهب مع
الشافعي إلى مصر، ولزمه ثم رجع إلى مكة وأقرب
بها، وكان من غير الناس، وقال الحاكم: ثقة
من تصانيفه: (المسند في أحد عشر جزءاً،
وكتاب الدلائل).

[تصديق التهذيب ٢١٥/٥، البداية والنهاية
١٨٢/١٠، والأعلام ٢١٩/٤، ومجمع المؤلفين
١/٥٢٦].

د

الدردير: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ر

الرهوني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الزبير بن العوام: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الزجاج: هو إبراهيم بن محمد، تقدمت ترجمته في
ج ٣ ص ٢٥٦

الزوكشي: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

زيد بن ثابت: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

خ

الخرقي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخصال: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطيب الشريبي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

الخلال: هو أحمد بن محمد، تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٣٤٩

خليل: هو خليل بن إسحاق، تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٣٤٩

س

محققون : هو عبد السلام بن سعيد . تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٤٩٢

السجاري (٨٣١ - ٩٠٢ هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان ، أبو الجوز السجاري ، الخافق شمس الدين ، سجاري الأصل قهري النوا . فقيه ، مقري ، محدث ، مؤرخ ، مشرك في شرائع حفظ وطب طب و التفسير وأصول الفقه ، والفتن . حفظ القرآن الكريم وهو صغير وحفظ كثيرا من الثور ، و قد نهى عن واحد بالإفتاء وأخذ درس والإسلام . وتحدث عنه عن الفصالح المبرح حسن الأزهري . وعبد من أحمد النحوي القسري ، ولجلال بن الملقن وابن أسد وغيرهم من الأئمة .

من تصانيفه : والقول تدبير في أحكام الصلاة على حية تشفيه . ، والفتاوى في شرح الهداية ، و الجواهر المجموع ، والمقام الحسنة ، والصور اللامع في أعيان القرن التاسع . [الطب واللامع ٢/٨ ، مشرقات الدم ١٥/٨ ، والأعلام ٦٦/٧ ، ومعجم المؤلفين ١٥٠/١٠] .

البرخسي : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤
سعد بن أبي وقاص : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤

سعد بن جلي (٩١٥ - ٩٢٥ هـ)

هو ، عبد الله بن عيسى بن أسير حاتم القروي ، المشهور بسعد بن جلي . فقيه ، معبر ، مفتي لندبر الرومية . رشاعا على طب العلم والمعرفة ، وتحدث عن حسن محمد بن فرعون . وحيد القروي ، وشي ابن أبي بكر الميرغني صاحب الهداية ومحمد ابن أبي صاحب الهداية وغيره . وصار مدرسا بدارس قسطنطينية وأدوره وبرما

من تصانيفه : وحاشية على الهداية شرح الهداية ، في فروع لفقه الحنفي ، وحاشية على تفسير البصري ، وورماثل .
أله وثد ابهية ٧٨ ، والفتاوى الشهابية ٢٩٥ ، ومعجم المؤلفين ٢١٦/٤] .

سعيد بن جبير : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤
سعيد بن المسبب . تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن منصور (٩٢٧ - ٩٢٧ هـ)

هو سعيد بن منصور بن شعبة ، أبو عثمان ، الحراني نيسابوري ، ويقال النطاشاني ثم النطاشي ، ثم الفكي النيسابوري . لإسم الحافظ روى عن مالك ومحمد بن زيد وداد بن عبد الرحمن وابن عيسى وغيرهم . وعنه مسلم وأبو داود والبيهقي بواسطة يحيى بن موسى وأحمد بن حنبل وغيرهم . وقال أبو جعفر : ثقة من النضر الأثبات ممن جمع وصنف . وكان محمد بن عبد الرحيم إذا حدث عنه فأنى عليه ، وذكره ابن حبان في الثقات

الشيخ خليل : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

ودكر محمد بن أحمد الذهبي في سير اعلام النبلاء له كتاب السنن .

الشيخ علبش : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

[تهذيب التهذيب ٨٩/١، وميزان الاعتدال ١٥٩/٢، وسير اعلام النبلاء ٥٨٦/١٠].

سفيان الثوري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

ص

الصاحبان : تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

ش

صاحب البدائع . و : الكاساني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الشافعي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

صاحب الدر المختار : ر : المحمدي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

الشافعي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب غاية النظم - هو عمر بن يوسف المقدسي ، من تصانيفه : توقيف الفريقين على خلود أهل الدين .

الشافعي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب المغني : هو عبدالله بن قدامة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

شريك : هو شريك بن عبدالله النخعي . تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٩

صاحب المنهاج : هو محمد بن أحمد بن النجار : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٥

الشمسي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صالح بن الإمام أحمد : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٠

الشوكاني : هو محمد بن علي الشوكاني : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخان : تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

الصابي : هو أحمد بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

الشيخ تقي الدين ابن تيمية : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

عبد الرحمن بن عثم (؟ - ٢٨ هـ)

هو عبد الرحمن بن غنم بن كرز الأشعري، غنفت في صحبته، قال البخاري له صحة، وقال ابن يونس: كان ممن قدم على رسول الله ﷺ من اليمن في السفينة. روى عن النبي ﷺ وعن حمير وعشوان وعلي ومعاذ وأبي عبيدة بن الجراح وأبي هريرة وعباد بن منصور وغيرهم، وعنه ابنه محمد وعطية بن قيس وأبو سلام الأسود وصفيان بن سليم وغيرهم. شيخ أهل فلسطين، وفقه الشام في عصره.

وعنه حمير بن الحطاب رضي الله عنه إني الشام ليقفه أهلها، وكان كبير القدر، قال أبو سهر الغساني: هو راسر التابعين. وقيل: هو مذي ثقة فيه التابعون بالشام.

[الإصابة ٢/٤٩٧، وشيخوذة المذهب ١/٨٤، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٥١، وتهذيب التهذيب ١/٢٥٠، والأعلام ٤/٩٥]

عبد الرزاق (١٢٩ - ٢١١ هـ)

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع، أسويكي، الصنعائي، الحسبي، البصري، محدث، حافظ، فقيه، روى عن أبيه وعمه وهب ومعمّر وعبيد الله بن عمر النعمري وعكرمة بن عمار والأوزاعي ومالك وغيرهم، وعنه ابن عبيدة ومعتز بن سليمان ووكيع وأحمد وإسحاق والبخاري. قال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحمداً الحسن حديثاً من عبد الرزاق؟ قال: لا. وقد أبو زرعة الدمشقي: عبد الرزاق أحمد من ثلث حديثه. وكان ينفذ نحرًا من سبعة عشر ألف حديث.

من تصانيفه: (الجامع الكبير) و(السنن) في الفقه، و(تفسير القرآن) و(المصنف).

ض

الضحاك: هو الضحاك بن ليس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ط

طائوس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ع

عائشة: تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الرحمن بن مهدي: تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٢

عبد الرحمن بن عوف: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد الله بن أحمد بن حنبل

(ملاحق) تراجم الفقهاء

علي بن حرب

[تهذيب التهذيب ٢/٣١١، وشذرات الذهب ٢/٢٧، ومجموع المؤلفين ٥/٢١٩، والأعلام ٤/١٢٩].

[أسد الغابة ٣/٢٣٥، والأصنام ٣/٩٤٩، والإصابة ٢/٢٣٦، وتهذيب التهذيب ٥/٣٢٣].

عبد الله بن أحمد بن حنبل : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

عبد الله بن عمر : ر . ابن عمر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن المبارك : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٤

عبد الله بن أنس (؟ - ٥٤ هـ، وقيل سنة ٨٠)

هو عبد الله بن أنس، أبو يحيى، الفصاحي، الجهمي، لشدة حليف الأصم، روى عن النبي ﷺ وعن عمرو بن أسامة بن ثعلبة وغيرهم، وعنه إمام مسلمة وعبد الله وعطية وعنه رواد كبار من عبد الله وغيرهم. هو من أئمة الشجعان، شهد الحجة وأحدًا من بعده، وهو الذي بعث النبي ﷺ إلى خالد بن سبيح الخزرجي فقتله، ويقال : إنه توفي بالشام.

[الإصابة ٢/٢٧٨، وأسد الغابة ٣/٧٥، وتهذيب التهذيب ٥/١٢٩، والأعلام ٤/١٩٩]

عبد الله بن الزبير : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

علي بن أبي طالب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن حرب (١٧٠ - ٢١٥ هـ)

هو علي بن حرب من عمدة من علي بن حبان، أبو الحسن، الأنصاري الموصل. من رجال الحديث المصنفين فيه، أدب، شاعر، ورى عن أبيه وأبي عبيدة والقسيم بن يزيد الجرمي وعبد الله بن داود وغيرهم، وعنه ابن أبي حاتم وأبو حنبل، قال ابن السعدي : ثقة صدوق، وكان الخطيب : كان ثقة شجاعاً.

[تهذيب التهذيب ٧/٢٩٤، وشذرات الذهب ٥/٢٨٠، والأعلام ٥/٢٧٨]

عبد الله بن عكيم (؟ - ٩٠)

هو عبد الله بن عكيم، أبو سعيد، الجهمي النكفي، اختلف في سماعه من النبي ﷺ، قال : قرى عينا كتاب رسول الله ﷺ، ونحن نكره سميته، وأما فتقوا من الجنة بأهلب ولا نكتبه، ورى عن أبي بكر وعمر وعثمان وحذيفة رضي الله عنهم وغيرهم، وعنه زيد بن وهب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وأبو عيسى بن عبد الرحمن وغيرهم. قال البخاري : كثر من أسس ﷺ ولا يعرف له سماع صحيح، قال ابن حبان

- علي بن المديني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦١
 عمرو بن الخطاب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٢
 عمرو بن عبد العزيز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٢
 عمران بن حصين : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٢
 عمرو بن دينار (٤٦ - ١٢٦ هـ)
 هو عمرو بن دينار أبو محمد، الجهمي، المكي،
 فقيه، كان مفي أهل مكة. روى عن أبي عباس وابن
 عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر بن عبد الله
 وجابر بن يزيد وغيرهم. وضع فتاوة وابن جريج وجعفر
 الصادق ومالك وشعبة وغيرهم، قال شعبة: ما رأيت
 أثبت في الحديث من عمرو بن دينار. وقال عبد الله بن
 أبي نجيع: ما رأيت أحدا قط أفقه من عمرو بن دينار
 لأعطاه ولا بجاهدا ولا طامسا. قال ابن المديني: له
 حسنة حديث.

[تهذيب التهذيب ١٨/٨، سير أعلام النبلاء
 ٣٠٠/٥، والأعلام ٢٤٥/٥].

عمرو بن شعيب : تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٣٢

ك

- الكاساني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦
 الكوعمي : هو عبيد الله بن الحسين : تقدمت ترجمته في
 ج ١ ص ٢٦٦

ل

اللبث بن سعد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٨

م

مالك : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

غ

الغزالي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٣

ق

القاضي أبو يعلى : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٤

الملاوي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

فاصلاً عائلته فضل ورواية وصنوى، وذكره ابن حبان في الثقات.

[مذهب التهذيب ١٩٣/٩، وسير أعلام النبلاء ١٩/٩، وندرات المذهب ٣٢٩/١].

عجاهد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد الدين ابن تيمية (٥٩٠ - ٦٥٣ هـ)

هو عبد السلام بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي بن تيمية. أبو البركات، مجد الدين الحنالي الخليل. فقيه، محدث، مفسر، أصولي، نحوي، معزى. سمع من ابن سكيبة وابن الأختصر وابن طبر ز وغيرهم، وثقته على أبي بكر بن غيبة والفخر الساجي وغيرهما. وكان فرد زمانه في معرفة المذهب الحنفي، وهو جده الإمام ابن تيمية. من تصانيفه: «تفسير القرآن العظيم»، و«المنهاج في أحاديث الأحكام» و«المحبر» و«متهي القاسية في شرح الهداية» و«الرجوة في المقراءات».

[ندرات المذهب ٢٥٧/٥، والبشيرة والنبأ ١٣/١٨٥، والأعلام ١٢٩/٤، ومعجم المؤلفين ٢٢١/٥].

محمد بن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

محمد بن شهاب : هو الزمري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

مرعي الكرمي (٦ - ١٠٣٣ هـ)

هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن محمد الكرمي المقدسي الحنفي. محدث فقيه. مؤرخ، أديب، وأخذ عن الشيخ محمد المودودي وعن القاضي يحيى المساري وأحمد النخعي وغيرهم. وهو أحد أكثر علماء الحاشية معاصرة. واشتغل بالإفتاء والتدريس والتحقيق والتصنيف.

من تصانيفه : «غاية المنتهى في الجمع بين الإفتاء والمنتهى» : (دليل الطالب)، و«فائد المرجحان في التامخ والشروح من القرآن»، و«توقيف الترييقين على خلود أهل الدارين».

[علاصة الأنس ٣٥٨/١، والأعلام ٨٨/٨، ومعجم المؤلفين ٢١٨/١٢].

المروزي : هو إبراهيم بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

المزني : هو إسحاق بن يحيى المزني. تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسروني : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

مسلم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

محمد بن الحسن : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

محمد بن سلمة (٩ - ١٩٢ هـ)

هو محمد بن سلمة بن عبد الله، أبو عبد الله، الحنالي فقيه، محدث حبان وفقيهها. روى عن هشام بن حسان والفرير بن حرب ومحمد بن إسحاق وغيرهم. و«أحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد النخيل وعمر بن خالد وغيرهم.

قال النسائي : ثقة، وقال ابن سعد : كان ثقة

مطيع بن الأسود (؟ - توفي في خلافة عثمان)

هو مطيع بن الأسود بن حارثة بن قسلة القرشي المملوكي. كان اسمه العاصم، صباه رسول الله ﷺ مطيعاً، روى عن النبي ﷺ. وروى عنه ابنه عبدالله وعيسى بن طلحة بن عبدالله وغيرهم، وهو من المؤلفة قلوبهم وحسن سلاخه، ولم يترك من (عصاة) قريش الإسلام فأسلم غيره.

الإحصاء ٤٢٥/٣، وأسد الناسة ٤١٥/٤، ومهذب التهذيب ١٠/١٨١.

النسخي. ر. : إبراهيم النخعي. تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٥

النسائي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

الكنوزي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

هـ

هشام بن هروة (٦١ - ٦٤٦ هـ)

هو هشام بن هروة بن الربيع بن العوام، أبو لمير، القرشي الأسدي. تابعي، من أئمة الحديث، من علمه، والدببة، روى عن أبيه وعنه عبدالله بن الزبير وأخوه عبدالله وعثمان وابن عمه عبد بن عبدالله بن الربيع وغيرهم. وعنه أيوب السخيتي وعبدالله بن عمرو ومعدو وابن جريح وابن يمحاض وهشام بن حسان وغيرهم. قال عثمان الدلاوي: قلت لابن معين: هشام أحب إليك من أمه أو الزهري؟ قال: كلاهما ولم يفضل. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث.

[تهذيب التهذيب ١١/٤٩، وميزان الاعتدال ٣٠١/٤، بالإعلام ٩/٨٥]

و

واثل بن حجير (؟ - نحو ٥٠ هـ)

هو واثل بن حجير بن سعد بن مسروق بن وثن،

معاذ بن جبل : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧١

المقداد بن الأسود : هو المقداد بن عمرو الكندي تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ن

النحاس (؟ - ٢٣٨ هـ)

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر، الحرادي، المصري، المعروف بأبي جعفر النحاس، مفسر، فقيه، نحوي، لغوي، أديب، وسجع الكثير وحديث، كان من نظراء قطوبة وأبي الأثيري. من تصانيفه: تفسير القرآن، ودواعراب القرآن، ودواسخ القرآن ومنسوخه، ومعاني القرآن، وتفسير أبيات مسبوكة.

[البداية والنهاية ١١/٢٢٢، والنجوم الزاهرة ٣٠٠/٣، وشذرات الذهب ٢/٢٤٦، ومعجم المؤلفين ٢٠/٨٢]

ابو حنيفة، المصنف في القضاة، صحابي، روى عن النبي ﷺ، وعنه ابنه علقمة وعبد الجبار وكنيب بن شهاب، وغيرهم. قال أبو نعيم الأصبهاني: قدم على النبي ﷺ فأنزله وأصغته معه على المنبر وأقطعته القطائع وكتب له عهداء، وقال: هذا وائل بن حجر سيد الأقبال جدهم حيا لله ولرسوله، وكان رسول الله ﷺ قد بشر أصحابه بتقدمه قبل أن يصل بأبهم، وكان أبوه من ملوك حضرموت، وذكره ابن سعد فيمن نزل الكوفة من الصحابة.

[الإصابة ٦٢٨/٣، وأسد القباة ٦٥٩/٤، وتلخيص التهذيب ١٠٨/١١، والأعلام ١١٧/٩].

ي

يحيى بن سعيد الأنصاري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

٣٧٤

يحيى بن معين: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

يونس بن أبي إسحاق (؟ - ١٥٩ هـ)

هو يونس بن أبي إسحاق عسرو بن عبد الله، أبو إسرائيل، الحمداني السبيعي الكوفي، محدث الكوفة، كان أحد العلماء الصالحين، يعد في صفات التابعين. روى عن أبيه وأبي موسى الأشعري ومحمد الشعبي والحسن البصري وغيرهم. وعنه ابنه عيسى والشوري وابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم. قال عبد الرحمن بن مهدي: لم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، لا يحتج به. وقال النسائي: ليس به بأس.

[تهذيب التهذيب ٤٣٣/١١، وميزان الاعتدال ٤٨٢/٤، وأعلام النبلاء ٢٦/٧، وشعرات الأذهب ٦٤٧/١].



فهرس تفصیلی

| الصفحة | المسؤول | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ٦ - ٥ | إنشاء | ٣ - ١ |
| ٥ | التعريف | ١ |
| ٥ | أنواعه | ٢ |
| ٦ | اشتغال الذمة | |
| | انظر : ذمة | |
| ٩ - ٦ | أنصاب | ٨ - ١ |
| ٦ | التعريف | ١ |
| | الإكفاط ذات الصلة : الأصنام والأوثان الخشبية | ٢ |
| ٧ | أنصاب الحرم | ٤ |
| ٧ | حكم الذبح على النصب | ٥ |
| ٨ | حكم صنعها وبيعها واقتنائها | ٦ |
| ٩ | حكم ضمان إتلاف الأنصاب ونحوها | ٨ |
| ١٠ - ٩ | إنصاف | ٤ - ١ |
| ٩ | التعريف | ١ |
| ٩ | الإكفاط ذات الصلة : الاستماع - السماع | ٢ |
| ١٠ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٤ |
| ١١ - ١٠ | انضباط | ٦ - ١ |
| ١٠ | التعريف | ١ |
| ١٠ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| | لعنة للانضباط عند الفقهاء | |
| | أولاً - انضباط المسلم فيه | ٣ |
| | ثانياً - الانضباط في النقصان | ٤ |
| | ثالثاً - الانضباط في العين المدعاة | ٥ |
| | من مواطن البحث | ٦ |
| | إنظار | |
| ١١ | انظر : إيمان | |
| ١٢ - ١٣ | أنعام | ٢ - ١ |
| ١٢ | التعريف | ١ |
| ١٢ | الأحكام المتعلقة بالأنعام ومواطن البحث | ٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ١٣ | أتمرالي | ٢-١ |
| ١٣ | التعريف | ١ |
| ١٣ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ١٤ - ١٩ | انعقاد | ٤-١ |
| ١٤ | التعريف | ١ |
| ١٤ | الألفاظ ذات الصلة : الصلة | ٢ |
| ١٤ | ما يتحقق به الانعقاد | ٣ |
| ١٦ | مواطن البحث | ٤ |
| ١٩ | انعكاس | ٣-١ |
| ١٦ | التعريف | ١ |
| ١٦ | مواطن البحث | ٣ |
| ١٧ - ١٨ | أنف | ٧-١ |
| ١٧ | التعريف | ١ |
| ١٧ | ما يتعلق به من الأحكام | ٢-٢ |
| ١٨ | مواطن البحث | ٧ |
| | إنفاق | |
| ١٨ | انظر : نفقة | |
| ١٨ - ١٩ | أنفال | ٩-١ |
| ١٨ | التعريف | ١ |
| ١٩ | الألفاظ ذات الصلة : الرضخ | ٨ |
| ١٩ | الحكم الإجمالي | ٩ |
| ١٩ - ٢٤ | انفراد | ١٣-١ |
| ١٩ | التعريف | ١ |
| ٢٠ | الألفاظ ذات الصلة : الاستبدال - الاستقلال - الاشتراك | ٤-٢ |
| ٢٠ | أحكام الانفراد: | |
| ٢٠ | الانفراد في الصلوة | ٥ |
| ٢٠ - ٢٤ | الانفراد في التصرفات | ١٣-٦ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ٢٤ - ٤٠ | انقضاء | ٢٥ - ١ |
| ٢٤ | التعريف | ١ |
| ٢٤ | الألفاظ ذات الصلة : الإقالة - الانتهاء - البطلان - | ٢ - ٧ |
| | الفساد - الفسخ | |
| ٢٧ | ما يرد عليه الانقضاء | ٨ |
| ٢٧ | أسباب الانقضاء | ٩ |
| ٢٧ | الأسباب الاختيارية : الفسخ - الإقالة | ١٠ - ١١ |
| ٢٨ | أسباب الانقضاء غير الاختيارية | |
| ٢٨ | أولاً : تلف العقود عليه | ١٢ |
| ٢٨ | ثانياً : موت أحد التعاقدين أو كليهما | ١٥ |
| ٣٠ | انقضاء العقود اللازمة | ١٦ |
| ٣١ | الانقضاء بالموت في العقود غير اللازمة | ١٧ |
| ٣٢ | أثر الموت في الفسخ عقد الكفالة | ١٨ |
| ٣٢ | أثر الموت في انقضاء عقد الرهن | ١٩ |
| ٣٣ | أثر تقبر الألفية في انقضاء العقود | ٢٠ |
| ٣٤ | أثر تعلق أو تقصر تنفيذ العقد | ٢٣ |
| ٣٥ | أثر الاستحقاق في الفسخ | ٢٤ |
| ٣٥ | ثالثاً - الغصب | ٢٥ |
| ٣٦ | الانقضاء في الجزء وأثره في الكل | ٢٧ |
| ٤٠ - ٤٧ | آثار الانقضاء | ٢٨ |
| ٤٠ - ٤١ | انقضاء | ٩ - ١ |
| ٤٠ | التعريف | ١ |
| ٤٠ | الألفاظ ذات الصلة : البيئونة | ٢ |
| ٤٠ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٣ - ٦ |
| ٤١ | انقضاء السقط | ٧ |
| ٤١ - ٤٢ | انقضاء | ١ - ٤ |
| ٤٢ | التعريف | ١ |
| ٤٢ | الأحكام التي تتعلق به | |
| ٤٢ | أولاً : حكم التصرف في انقضاء الوفاء | ٢ |

| الصفحة | العنوان | ال فقرات |
|---------|---|----------|
| ٤٢ | ثانيا : حكم نفع الأمانة لقائمة | ٢ |
| ٤٢ | ما يقيمه الإنسان في مطلق نفسه | ٣ |
| ٤٢ | مدى يقيمه الإنسان في مطلق غيره | ٤ |
| ٤٤ | مواطن البحث | ٥ |
| ٤٤ | المفروض | ٣- ١ |
| ٤٤ | التعريف | ١ |
| ٤٤ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٤٥ - ٤٩ | انقضاء | ١٥ - ١ |
| ٤٥ | التعريف | ١ |
| ٤٥ | الانقضاء ذات الصلة - انتهاء | ٣- ٢ |
| ٤٥ | الحكم الإجمالي : | |
| ٤٥ | أسباب الانقضاء وآثاره | ٤ |
| ٤٥ | أولا - العقود | |
| ٤٥ | انتهاء المقصود من العقد : عقد الإجارة - عقد الوكالة | ٥ |
| ٤٦ | فساد العقد | ٦ |
| | إنهاء صاحب الحق حقه : | ٧ |
| ٤٦ | أ - انعقد لجائزة غير اللازمة | ٧ |
| ٤٧ | ب - الإقالة | ٧ |
| ٤٧ | ج - عقد النكاح | ٧ |
| ٤٧ | د - العقود الموقوفة | ٧ |
| ٤٧ | استحالة التمييز | ٨ |
| ٤٧ | ثانيا - العدة | ٩ |
| ٤٧ | ثالثا - الحضانة والنفقة | ١٠ |
| ٤٨ | رابعا - الإيلاء | ١١ |
| ٤٨ | خامسا - المسح على الخفين | ١٢ |
| ٤٧ | سادسا - صلاة المسافر | ١٣ |
| ٤٩ | سابعا - انقضاء الأجل | ١٤ |
| ٤٩ | الاختلاف في الانقضاء | ١٥ |

| الصفحة | الموضوع | القررات |
|---------|--|---------|
| ١٩ - ٥١ | انقطاع | ١ - ٥ |
| ١٩ | التعريف | ١ |
| ٥٠ | الألفاظ ذات الصلة: الانقراض | ٢ |
| ٥٠ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ٥٠ | انقطاع الاقتداء بنية المغارة | ٤ |
| ٥١ | مواطن البحث | ٥ |
| | انقلاب المعين | |
| ٥١ | انظر: تحويل | |
| ٥١ - ٦٢ | إنكار | ١ - ٢٨ |
| ٥١ | بالتعريف | ١ |
| | أولاً - الإنكار (بمعنى الجحد) | |
| ٥٢ | المقارنة بينه وبين الجحد والجحد | ٢ |
| ٥٢ | الألفاظ ذات الصلة: النفي - النكول - الرجوع - الاستنكار | ٣ - ٦ |
| ٥٢ | الأحكام الشرعية المتعلقة بالإنكار في الدعوى | ٧ |
| ٥٣ | عليه يتحقق الإنكار: | ٨ |
| ٥٣ | أولاً - المنطق | ٨ |
| ٥٣ | ثانياً - الامتناع من الإقرار والإنكار | ٩ |
| ٥٣ | ثالثاً - السكوت | ١٠ |
| ٥٤ | غية للدعي عليه بعد إنكاره | ١٣ |
| ٥٤ | حكم المنكر | ١٤ |
| ٥٥ | شرط استخلاص المنكر | ١٥ |
| ٥٥ | المواضع التي يستخلف فيها المنكر والتي لا يستخلف فيها | ١٦ |
| ٥٦ | حكم الإنكار كذبا | ١٧ |
| ٥٧ | جحد من عليه الحق كذبا إن كان الآخر جاحدا لحقه | ١٨ |
| ٥٨ | تعريض الفاضل بالإنكار في الحنفية | ١٩ |
| ٥٨ | الصبيان بعد إنكار الحق | ٢٠ |
| ٥٩ | قطع منكر العارية | |
| ٥٩ | الإنكار بعد الإقرار: | ٢١ |
| ٥٩ | أ - الإنكار بعد الإقرار بما هو حق له | ٢٢ |
| ٦٠ | ب - الإنكار بعد الإقرار بما هو حق لغيره | ٢٣ |

| الصفحة | الموضوع | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٦٠ | أثر جحود العفو في إبطال حها | ٢٤ |
| ٦١ | أثر إنكار الزهدة في حصول التوبة منها | ٢٥ |
| ٦١ | المصلحة مع الإنكار | ٢٦ |
| ٦١ | إنكار شيء من أمور الدين | ٢٧ |
| ٦٢ | ثانياً - الإنكار في المنكرات | ٢٨ |
| ٧٠ - ٦٣ | إنهاء | ١٨ - ١ |
| ٦٣ | لتعريف | ١ |
| ٦٣ | الألفاظ ذات الصلة : التثمين والاستثمار - التجارة - الاكتساب | ١ - ٢ |
| ٦٥ | الزيادة - الكثرة - التمثيل - الغلبة - الاختار | |
| ٦٥ | أولاً - الإتياء (بمعنى زيادة المال) | |
| ٦٥ | حكم إنهاء المال | ١٠ |
| ٦٥ | حكم الإتياء بالنسبة لملك الرقبة والتصرف - مشروعيته | ١١ |
| ٦٦ | حكممة الشرعية | ١٢ |
| ٦٦ | إنهاء المال بحسب نية الشخص | ١٣ |
| ٦٧ | حكم الإتياء بالنسبة لمن يملك التصرف دون الرقبة | ١٤ |
| ٦٨ | حكم الإتياء بالنسبة لمن يملك الرقبة دون التصرف | ١٤ |
| ٦٨ | حكم الإتياء بالنسبة لمن لا يملك الرقبة ولا التصرف | ١٥ |
| ٦٨ | وسائل الإتياء : ما يجوز منها وما لا يجوز | ١٦ |
| ٦٩ | ما يتعلق بالإنهاء من أحكام | ١٧ |
| ٦٩ | ثانياً - الإتياء (بمعنى تغيب الصيد بعد زيمه) | ١٨ |
| ٧٠ - ٧١ | انحواج | ٤ - ١ |
| ٧٠ | لتعريف | ١ |
| ٧٠ | الألفاظ ذات الصلة : البرتايج - الرقم | ٢ |
| ٧١ | الحكم الإجمالي | ٤ |
| ٧١ - ٧٢ | إنهاء | ١ |
| ٧١ | لتعريف | ١ |
| ٧٢ - ٩٥ | أنوثة | ٣٢ - ١ |
| ٧٢ | لتعريف | ١ |
| ٧٢ | الألفاظ ذات الصلة : الخنولة | ٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|--|---------|
| ٧٢ | تحكام الأئمة : أنش الادمي | |
| ٧٣ | أولا - تكريم الإسلام للأش | ٣ |
| ٧٤ | حس استيفائها عند ولادتها | ٢ |
| ٧٥ | الحق فيها | ١ |
| ٧٦ | تسميتها باسم حسن | ٥ |
| ٧٧ | لها نصيب في الميراث | ٩ |
| ٧٨ | رعاية طقوسها وعدم عصيها المذكور عليها | ٧ |
| ٧٩ | إكرام الأش حين يكون زوجة | ٨ |
| ٨٠ | ثانيا - الحقوق التي تتساوى فيها مع الرجل | |
| ٨١ | أ - حق التعيين | ٩ |
| ٨٢ | ب - أميتها للمكاتب الشرعية | ١١ |
| ٨٣ | ج - احترام إرادتها | ١٢ |
| ٨٤ | د - نصيبها المالية | ١٣ |
| ٨٥ | هـ - حق العمل | ١٤ |
| ٨٦ | ثالثا - الأحكام التي تتعلق بالأش | ١٧ |
| ٨٧ | مول الأئمة الرضوية التي تم تاكل اللحم | ١٦ |
| ٨٨ | ليس للأش | ١٨ |
| ٨٩ | حصان الفطرة دائمة للأش | ١٩ |
| ٩٠ | عورة الأئمة | ٢٠ |
| ٩١ | انقراض الوضوء بلمس الأئمة | ٢١ |
| ٩٢ | حكم دخول المرأة المحرمات العامة | ٢٢ |
| ٩٣ | المحافظة على مظاهر الأئمة | ٢٣ |
| ٩٤ | وجوب الشدة وعدم الاختلاط بالرجال الأجانب | ٢٤ |
| ٩٥ | الأحكام التي تخص النساء بالنسبة للعبادة | ٢٥ |
| ٩٦ | هيئتها في الصلاة | ٢٦ |
| ٩٧ | الحج | ٢٧ |
| ٩٨ | الخروج من المنزل | ٢٨ |
| ٩٩ | الطفرع بالعادات | ٢٩ |
| ١٠٠ | ما يتعلق بالأش من أحكام الولايات | ٣٠ |
| ١٠١ | ما يتعلق بالمرأة من أحكام المقتاتات | ٣١ |

| الصفحة | المصنوع | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| | أهل الخيون | |
| ٩٤ | أ - زكاة الإبل | ٣٢ |
| ٩٤ | ب - في الأصحية | ٣٢ |
| ٩٥ | ج - الديرة | ٣٢ |
| ٩٥ - ٩٨ | إهاب | ١٤ - ١ |
| ٩٥ | التعريف | ١ |
| ٩٥ | الأحكام المتعلقة بالإهاب | |
| ٩٤ | أ - حلد المذكى ذكاة شرعية | ٢ |
| ٩٦ | ب - إهاب الميتة | ٣ |
| ٩٧ | ذبح الخيون غير المأكول من أهل هابه | ١٦ |
| ٩٧ | سج الخيون من أهل هابه | ١٢ |
| ٩٨ | سلخ إهاب الذبيحة | ١٣ |
| ٩٨ | بيع إهاب الأصحية وما في معناه | ١٤ |
| ٩٩ - ١٠٠ | إعانة | ٥ - ١ |
| ٩٩ | التعريف | ١ |
| ٩٩ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ١٠٠ | مواضع البحث | ٥ |
| | إعانة | |
| ١٠٠ | انظر : هذبة | |
| | أهل | |
| ١٠٠ | انظر : آل | |
| ١٠٠ - ١٠٤ | أهل الأهواء | ١١ - ١ |
| ١٠٠ | التعريف | ١ |
| ١٠١ | الأنقاط ذات الصلة : المتدعة - الملاحدة | ٢ |
| ١٠١ | مسطرة أهل الأهواء وكشف شبههم | ١ |
| ١٠١ | محرر أهل الأهواء | ٥ |
| ١٠١ | توبة أهل الأهواء | ٦ |
| ١٠٢ | عقوبة أهل الأهواء | ٨ |
| ١٠٢ | شهادة أهل الأهواء | ٩ |

| الصفحة | العنوان | التقديرات |
|-----------|---|-----------|
| ١٠٣ | رواية أهل الأهواء لأحدث | ١٠ |
| ١٠٤ | إدانة أهل الأهواء | ١١ |
| ١٠٤ | أهل البيت | |
| ١٠٤ | نظر : ن | |
| ١٠٤ - ١١٥ | أهل الحرب | ٢٤ - ١ |
| ١٠٤ | التعريف | ١ |
| ١٠٤ | الاعتناء ذات الصلة : أهل لدمه - أهل الجني - أهل العهد - المسكون | ٢ ٥ |
| ١٠٥ | انقلاب الذمي للعهد أو المستأنس حربيا | ٦ |
| ١٠٦ | انقلاب خروبي دما | ٧ |
| ١٠٦ | انقلاب المستأنس إلى خروبي | ٨ |
| ١٠٦ | انقلاب الخروبي إلى مستأنس | ٩ |
| ١٠٦ | دخول الخروبي بلاد المسلمين بغير إذن | ١٠ |
| ١٠٨ | دواء أهل الحرب وأموالهم | ١١ |
| ١٠٨ | ثولا - قبل المسلم أو الذمي حربيا | ٢ |
| ١٠٨ | ثالب - حصول المسلم أو الذمي على شيء من مال الخروبي بمعاملة محرمة | ١٣ |
| ١١٠ | ثالثا - اختلاف ممتلكات أهل الحرب | |
| ١١٠ | أ - في حالة الأمان أو العهد | ١٤ |
| ١١٠ | ب - في حالة عدم العهد والأمان | ١٥ |
| ١١١ | عملا ما يفتح أهل الحرب ويغويهم | |
| ١١١ | أ - الوصية لأهل الحرب | ١٦ |
| ١١١ | ب - الوقف على أهل الحرب | ١٧ |
| ١١٢ | ج - الصدقة على أهل الحرب | ١٨ |
| ١١٢ | د - نوازل الذمي والخروبي | ١٩ |
| ١١٢ | هـ - لوث المسلم الخروبي ، والخروبي المسلم | ٢٠ |
| ١١٢ | و - الانحياز مع أهل الحرب | ٢١ |
| ١١٤ | كتاب المسلم الخروبي الكفاية | ٢٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١١٤ | التعفة على الزوجة والأقارب الحريين | |
| ١١٤ | أولاً - نفقة الزوجة الحرة | ٢٣ |
| ١١٤ | ثانياً - نفقة الأقارب الحريين | ٢٤ |
| ١١٥ - ١١٧ | أهل الخل والعقد | ٧ - ١ |
| ١١٥ | التعريف | ١ |
| ١١٥ | الأنفاط ذات الصلة : أهل الاحبار - أهل الشررى | ٢ |
| ١١٦ | صفات أهل الخل والعقد | ٤ |
| ١١٦ | تعيين أهل الاحبار من أهل الخل والعقد | ٥ |
| ١١٦ | أعمال أهل الخل والعقد | ٦ |
| ١١٧ | عدد من تتحدد بهم الإمامة من أهل الخل والعقد | ٧ |
| ١١٧ | أهل الحرة | |
| ١١٧ | انظر : حبرة | |
| ١١٧ | أهل الخطبة | |
| ١١٧ | انظر أهل المحلة | |
| ١١٨ - ١٢٠ | أهل الديوان | ٦ - ١ |
| ١١٨ | التعريف | ١ |
| ١١٨ | أول من وضع الديوان ، وسبب وضعه | ٢ |
| ١١٨ | أصناف أهل الديوان | ٣ |
| ١١٩ | القول انصباط في المصدرف | ٤ |
| ١١٩ | التفاضيل في انعطاف من أهل الديوان | ٥ |
| ١١٩ | علاقة أهل الديوان بالمعاطلة | ٦ |
| ١٢٠ - ١٢٩ | أهل الذمة | ٤٤ - ١ |
| ١٢٠ | التعريف | ١ |
| ١٢١ | الأنفاط ذات الصلة : أهل الكتاب - أهل الأمان - أهل الحرب | ٢ |
| ١٢١ | ما يكون به غير المسلم ذمياً | ٥ |
| ١٢١ | أولاً - عقد الذمة | ٦ |
| ١٢٢ | من يتولى إبرام العقد | ٧ |
| ١٢٢ | من يصح له عقد الذمة | ٨ |
| ١٢٣ | شروط عقد الذمة | ٩ |

| الصفحة | العنوان | المقررات |
|--------|---|----------|
| ١٢٤ | ثانيا - حصون الذمة بالقرائن : | |
| ١٢٤ | أ - الإقامة في دار الاسلام | ١٢ |
| ١٢٥ | ب - زواج الحرة من المسلم أو المذمي | ١٣ |
| ١٢٥ | شراء الأراضي الخارجية | ١٤ |
| ١٢٦ | ثالثا - صير ورثة ذميا بالتمية | ١٥ |
| ١٢٦ | ٤ - الأولاد الصغار والزوجة | ١٦ |
| ١٢٦ | ب - اللقطة | ١٧ |
| ١٢٧ | رابعا - الذمة بالغلة ونمط | ١٨ |
| ١٢٧ | حقوق أهل الذمة | |
| ١٢٧ | أولا - حماية الدولة لهم | ٢٠ |
| ١٢٨ | ثانيا - حق الإقامة والتغل | ٢١ |
| ١٢٨ | ثالثا - عدم التعرض لهم في عقيدتهم وعبادتهم | ٢٣ |
| ١٢٩ | أ - معابد أهل الذمة | ٢٤ |
| ١٣٠ | ب - إجراء عيادتهم | ٢٥ |
| ١٣١ | واما - اختيار العمل | ٢٦ |
| ١٣١ | المعاملات المالية لأهل الذمة | ٢٧ |
| ١٣١ | أ - المعاملة بالخير والختير | ٢٨ |
| ١٣٢ | ب - ضمان الإنفاق | ٢٩ |
| ١٣٢ | ج - استجلاء الذمي مسلما للخدمة | ٣٠ |
| ١٣٢ | د - وكالة الذمي في تكاثف السلطة | ٣١ |
| ١٣٣ | هـ - عدم تكوين الذمي من شراء المصحف وكتب الحديث | ٣٢ |
| ١٣٣ | و - شهادة أهل الذمة | ٣٣ |
| ١٣٣ | أنكحة أهل الذمة وما يتعلق بها | ٣٤ |
| ١٣٤ | واجبات أهل الذمة المالية | ٣٥ |
| ١٣٤ | أ - الجزية | ٣٥ |
| ١٣٤ | ب - الخراج | ٣٥ |
| ١٣٤ | ج - العشور | ٣٥ |
| ١٣٤ | ما يمنع منه أهل الذمة | ٣٦ |
| ١٣٥ | جرائم أهل الذمة وعقوباتهم | |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|---------------------------------------|---------|
| ١٣٥ | أولاً - ما يختص بأهل الذمة في الحدود | ٣٧ |
| ١٣٦ | ثانياً - ما يختص بأهل الذمة في القصاص | ٣٨ |
| ١٣٧ | ثالثاً - التعزيرات | ٣٩ |
| ١٣٧ | خضوع أهل الذمة لولاية القضاء العامة | ٤٠ |
| ١٣٨ | ما يعض به عهد أهل الذمة | ٤٢ |
| ١٣٩ | حكم من نقض العهد معهم | ٤٤ |

أهل الشورى

| | | |
|-----------|--|--------|
| ١٣٩ | تنظر : مشورة | |
| ١٤٠ - ١٤١ | أهل الكتاب | ١٧ - ١ |
| ١٤٠ | التعريف | ١ |
| ١٤٠ | الألفاظ ذات الصلة : ابتكار - أهل الذمة | ٢ |
| ١٤١ | اتفاقيات بين أهل الكتاب | ٤ |
| ١٤٢ | عقد الذمة لأهل الكتاب | ٥ |
| ١٤٢ | درج أهل الكتاب | ٦ |
| ١٤٣ | نكاح نساء أهل الكتاب | ٧ |
| ١٤٣ | استعانة أمية أهل الكتاب | ٨ |
| ١٤٣ | دية أهل الكتاب | ٩ |
| ١٤٤ | مجاهدة أهل الكتاب | ١٠ |
| ١٤٤ | الاستعانة بأهل الكتاب في القتال | ١١ |
| ١٤٥ | الأحكام المشتركة بين أهل الكتاب والمشركون | ١٣ |
| ١٤٦ | ولاية أهل الكتاب على المسلمين | ١٤ |
| ١٤٦ | مطلان زواج أهل الكتاب بالمسلمات والمكذوبات | ١٦ |
| ١٤٦ | العدل بين الزوجات المسلمات والكتابيات | ١٧ |
| ١٤٦ | حكم التماس مع أهل الكتاب | ١٧ |
| ١٤٧ - ١٤٨ | أهل المحلة | ٣ - ١ |
| ١٤٧ | تعريف | ١ |
| ١٤٧ | الألفاظ ذات الصلة : العاقلة - الغيبة - أهل الخطأ - | ٢ |
| | أهل السمكة | |
| ١٤٨ | أحكام أهل المحلة | ٣ |

| الصفحة | العنوان | الصفحات |
|-----------|--------------------------------------|---------|
| ١٤٩ - ١٥٠ | أهل النسب | ٣ - ١ |
| ١٤٩ | التعريف | ١ |
| ١٤٩ | الحكمم لإجمالي | ٢ |
| ١٥٠ | مواطن البحث | ٣ |
| ١٥٠ - ١٥١ | إعلان | ٦ - ١ |
| ١٥٠ | التعريف | ١ |
| ١٥٠ | صلته بالأسنهلان | ٢ |
| ١٥٠ | الحكمم الإجمالي | ٣ |
| ١٥١ | مواطن البحث | ٦ |
| ١٥١ - ١٦٧ | أهلية | ١٣ - ١ |
| ١٥١ | التعريف | ١ |
| ١٥٢ | الالفاظ ذات الصلة : التكليف - القدوة | ٢ |
| ١٥٢ | مراط : لأهلية ومجملها | ٤ |
| ١٥٢ | أقسام الأهلية وأنواعها | ٥ |
| ١٥٢ | أولاً - أهلية الوجوب | ٦ |
| ١٥٣ | أنواع أهلية الوجوب | ٧ |
| ١٥٣ | ثانياً - أهلية الأداء | ٨ |
| ١٥٣ | أنواع أهلية الأداء | ٩ |
| ١٥٤ | أمر الأهلية في التصرفات | ١٠ |
| ١٥٤ | المراحل التي يمر بها الإنسان | ١١ |
| ١٥٥ | المرحلة الأولى - الطفولة | ١٢ |
| ١٥٦ | المرحلة الثانية - الطفولة | ١٤ |
| ١٥٦ | أولاً - حقوق العباد | ١٥ |
| ١٥٦ | ثانياً - حقوق الله تعالى | ١٦ |
| ١٥٦ | ثالثاً - النواهي والأحكام | ١٧ |
| ١٥٧ | المرحلة الثالثة - التمييز | ١٨ |
| ١٥٨ | تصرفات العصي التمييز | ١٩ |
| ١٥٨ | ١ - حقوق الله تعالى | ٢٠ |

| المصنعة | العنوان | الصفحات |
|-----------|--|---------|
| ١٥٩ | ب - حقوق العباد | ٢١ |
| ١٦٠ | المرحلة الرابعة - البلوغ | ٢٣ |
| ١٦٠ | المرحلة الخامسة - الرشد | ٢٤ |
| ١٦١ | عوارض الأهلية | ٢٥ |
| ١٦١ | أنواع عوارض الأهلية | ٢٦ |
| ١٦١ | العوارض المساوية | |
| ١٦١ | أولاً - الجنون | ٢٧ |
| ١٦٢ | ثانياً - الغته | ٢٨ |
| ١٦٢ | ثالثاً - السبيل | ٢٩ |
| ١٦٢ | رابعاً - النوم | ٣٠ |
| ١٦٣ | خامساً - الإغماء | ٣١ |
| ١٦٣ | سادساً - الرق | ٣٢ |
| ١٦٣ | سابعاً - المرض | ٣٣ |
| ١٦٤ | ثامناً - الخوص والفلس | ٣٤ |
| ١٦٤ | تاسعاً - الموت | ٣٥ |
| ١٦٤ | العوارض المكتسبة | ٣٦ |
| ١٦٤ | أولاً - العوارض المكتسبة (من الإنسان نفسه) | ٣٦ |
| ١٦٤ | أ - المجنون | ٣٧ |
| ١٦٥ | ب - المسكر | ٣٨ |
| ١٦٥ | ج - الممزق | ٣٩ |
| ١٦٥ | د - السف | ٤٠ |
| ١٦٥ | هـ - السفر | ٤١ |
| ١٦٦ | و - الخطأ | ٤٢ |
| ١٦٦ | ثانياً - العوارض المكتسبة (من غير الإنسان) : الإكراه | ٤٣ |
| ١٦٩ - ١٦٧ | إجمال | ٣ - ١ |
| ١٦٧ | التعريف | ١ |
| ١٦٧ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٢ |
| ١٦٨ | إجمال الكلام أولاً من جماله | ٣ |

| الصفحة | المصنوع | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١٦٩ | انظر : مقادير | أوزان |
| ١٦٩ | انظر : مقادير | أوصى |
| ١٦٩ | انظر صفة | أوصاف |
| ١٧٠ - ١٩٠ | أوقات الصلاة | ١ - ٤١ |
| ١٧٠ | التعريف | ١ |
| ١٧٠ | انقسام الصلوات التي لها وقت معين | ٢ |
| ١٧٠ | أصل مشروعية هذه الأوقات | ٣ |
| ١٧١ | عدد أوقات الصلوات المفروضة | ٤ |
| | مبدأ كل وقت ونهايته | |
| ١٧١ | مبدأ وقت الصبح ونهايته | ٥ |
| ١٧٢ | مبدأ وقت الظهر ونهايته | ٨ |
| ١٧٢ | مبدأ وقت العصر ونهايته | ٩ |
| ١٧٤ | مبدأ وقت المغرب ونهايته | ١١ |
| ١٧٤ | مبدأ وقت العشاء ونهايته | ١٢ |
| ١٧٦ | انقسام الوقت إلى موسم ومضيق ، وبيان وقت الوجوب ووجوب الأداء | ١٤ |
| | الأوقات المستحبة للصلوات المفروضة | |
| ١٧٦ | وقت الصبح المستحب | ١٥ |
| ١٧٧ | وقت الظهر المستحب | ١٦ |
| ١٧٨ | وقت العصر المستحب | ١٧ |
| ١٧٨ | وقت المغرب المستحب | ١٨ |
| ١٧٨ | وقت العشاء المستحب | ١٩ |
| ١٧٨ | أوقات الصلوات الواجبة والمستنبة | ٢٠ |

| الصفحة | المسرد | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ١٨٠ | أوقات الكراهة | |
| ١٨٠ | أولا - أوقات الكراهة لأمر في نفس الوقت | |
| ١٨٠ | عدد أوقات الكراهة | ٢٣ |
| ١٨٢ | ثانيا - أوقات الكراهة لأمر في غير الوقت | |
| ١٨٢ | الوقت الأول - قبل صلاة الصبح | ٢٧ |
| ١٨٣ | الوقت الثاني - بعد صلاة الصبح | ٢٨ |
| ١٨٣ | الوقت الثالث - بعد صلاة العصر | ٢٩ |
| ١٨٣ | الوقت الرابع - قبل صلاة المغرب | ٣٠ |
| ١٨٤ | الوقت الخامس - عند خروج الخطيب حتى يفرغ من صلاته | ٣١ |
| ١٨٤ | الوقت السادس - عند الإقامة | ٣٢ |
| ١٨٥ | الوقت السابع - قبل صلاة العبد ومبداها | ٣٣ |
| ١٨٥ | الوقت الثامن - بين الصلاتين المجموعتين في كل من عرفة ومزدلفة | ٣٤ |
| ١٨٦ | الوقت التاسع - عند ضيق التكبيرة | ٣٥ |
| | حكم الصلاة في غير وقتها | |
| ١٨٦ | تأخير الصلاة بلا عذر | ٣٦ |
| ١٨٨ | من لم يجد بعض الأوقات الخمسة | ٤١ |
| | أوقات الكراهية | |
| ١٩٠ | انظر: أوقات الصلاة | |
| | أوقات | |
| ١٩٠ | انظر: أوقات الصلاة | |
| ١٩٠ - ١٩٤ | أوقاص | ٩ - ١ |
| ١٩٠ | التعريف | ١ |
| ١٩١ | الاتفاظ ذات الصلة : الاشتاق - العفو | ٢ |
| ١٩١ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | |
| ١٩١ | أوقاص الإابل | ٤ |
| ١٩٢ | أوقاص البقر | ٥ |
| ١٩٢ | أوقاص الغنم | ٦ |

| الصفحة | الموضوع | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١٩٣ | زكاة أوقاف الإبل | ٧ |
| ١٩٣ | زكاة أوقاف الغنم | ٨ |
| ١٩٤ | زكاة أوقاف الماشية | ٩ |
| | أوقاف | |
| ١٩٤ | انظر : وقف | |
| | أوقية | |
| ١٩٤ | انظر : مقادير | |
| ١٩٤ - ١٩٦ | أولية | ٧ - ١ |
| ١٩٤ | التعريف | ١ |
| ١٩٥ | الحكم الإجمالي | |
| ١٩٥ | أولاً - إطلاق الأولوية على التندب الخفيف | ٢ |
| ١٩٥ | ثانياً - إطلاق خلاف الأولوية على ترك المدرب | ٣ |
| ١٩٥ | ثالثاً - الدلالة والقبحى | ٤ |
| ١٩٥ | رابعاً - قياس الأولى | ٥ |
| ١٩٦ | خامساً - من الفاظ الأولوية (لا بأس) | ٦ |
| ١٩٦ | من مواضع البحث. | ٧ |
| | أولياء | |
| ١٩٦ | انظر : ولاية | |
| ١٩٦ - ٢٠١ | إيائس | ١٣ - ١ |
| ١٩٦ | التعريف | ١ |
| ١٩٦ | لولا - الإيائس بمعنى انقطاع الحيض | ٢ |
| ١٩٧ | الانقضاءات انصتة : القعود - العقر والعقم - امتداد الطهر | ٣ - ٥ |
| ١٩٧ | سن الإيائس | ٩ |
| ١٩٩ | اشتراط انقطاع الدم مدة قبل الحكم بالإيائس | ٧ |
| ١٩٩ | إيائس من لم تحض | ٨ |
| ١٩٩ | السنة والبدعة في تطليق الأيسة | ٩ |
| ١٩٩ | مدة طلاق الأيسة | ١٠ |
| ١٩٩ | من تلحق حكم الأيسة من النساء | ١١ |

| الصفحة | الموضوع | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ٢٠٠ | أحكام الباس والنظر ونحوهما بالنسبة للإيصة | ١٢ |
| ٢٠٠ | ثانيها - الإيصال بمعنى انقطاع الرجاء | ١٣ |
| | أبواب | |
| ٢٠٢ | انظر : نكاح | |
| | إشهاد | |
| ٢٠٢ | انظر : وئر | |
| | إشهاد | |
| ٢٠٢ | نظر : أمانة | |
| ٢٠٢ - ٢٠٣ | إيجاب | ١ - ١ |
| ٢٠٢ | التعريف | ١ |
| ٢٠٣ | الألفاظ ذات الصلة : الفرض - الوجوب - التنب | ٢ |
| ٢٠٣ | مصنوع الإيجاب الشرعي | ٣ |
| ٢٠٣ | الإيجاب في المعاملات | ٤ |
| ٢٠٣ | شروط صحة الإيجاب في العقود | ٥ |
| ٢٠٣ | غير الإيجاب | ٦ |
| ٢٠٣ - ٢٠٤ | إيجار | ٣ - ١ |
| ٢٠٣ | التعريف | ١ |
| ٢٠٤ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٠٤ | مواطن البحث | ٣ |
| | إيداع | |
| ٢٠٤ | انظر : ودعة | |
| ٢٠٥ - ٢١٩ | إيصاء | ١٨ - ١ |
| ٢٠٥ | التعريف | ١ |
| ٢٠٦ | الألفاظ ذات الصلة : الوصية - الولاية - الوكيل | ٢ |
| ٢٠٦ | ما يتحقق به عقد الإيصاء | ٥ |
| ٢٠٧ | حكم الإيصاء من حيث هو | ٦ |
| ٢٠٧ | حكم الإيصاء بالنسبة للموصي | ٧ |
| ٢٠٨ | لزوم عقد الإيصاء وعدم لزومه | ٨ |
| ٢٠٨ | من يكون له تولية الوصي | ٩ |

| الصفحة | المصنوع | القرارات |
|-----------|---|----------|
| ٢١٠ | من تكون عليه الوصاية | ١٠ |
| ٢١٠ | شروط الوصي | ١١ |
| ٢١١ | الوقت المعتبر لتوافر انشروط في الوصي له | ١٢ |
| ٢١٢ | سلطة الوصي | ١٣ |
| ٢١٣ | حكم عقود الوصي وتصرفاته | ١٤ |
| ٢١٥ | التناظر على الوصي ومهمته | ١٥ |
| ٢١٦ | تعهد الأوصياء | ١٦ |
| ٢١٧ | الأمر على الوصاية | ١٧ |
| ٢١٨ | انتهاء الوصاية | ١٨ |
| ٢٢٠ | انظر : وفاة | إلغاء |
| ٢٢٠ | التعريف | ١ - ٣ |
| ٢٢٠ | الحكم الإجمالي | ١ |
| ٢٢٠ | من مواطن البحث | ٢ |
| | | ٣ |
| ٢٢١ | انظر : وقف | إيقاف |
| ٢٢١ - ٢٤٠ | إيلاء | ١ - ٢٧ |
| ٢٢١ | التعريف | ١ |
| ٢٢٢ | ركن الإيلاء | ٣ |
| ٢٢٢ | شرائط الإيلاء | ٤ |
| ٢٢٣ | أ - شرائط الركن | ٥ |
| ٢٢٦ | أحوال صيغة الإيلاء | ١٠ |
| ٢٢٧ | ب - ما يشترط في المرحل والمرأة معا | ١١ |
| ٢٢٩ | ج - ما يشترط في المولي | ١٣ |
| ٢٣٠ | د - ما يشترط في الملة المدخول عندها | ١٤ |

| الصفحة | الموضوع | القصص |
|-----------|---|-------|
| ٢٣١ | أ - حالة الإصرار | ١٦ |
| ٢٣٢ | نوع الطلاق الذي يقع نتيجة للإيلاء | ١٧ |
| ٢٣٣ | ب - حالة الخت أو النفي | ١٨ |
| ٢٣٤ | إنحلال الإيلاء : | ١٩ |
| ٢٣٤ | حالة النفي : | ٢٠ |
| ٢٣٤ | أ - الطريق الأصلية في النفي : النفي - بالفعل | ٢١ |
| ٢٣٥ | ب - الطريق الاستثنائية في النفي : انفي - بالقول | ٢٣ |
| ٢٣٥ | شروط صحة النفي - بالقول | ٢٤ |
| ٢٣٦ | وقت النفي | ٢٥ |
| ٢٣٨ | حالة الطلاق | |
| ٢٣٨ | أولاً - الطلاق الثلاث | ٢٦ |
| ٢٣٩ | ثانياً - بقاء الإيلاء بعد البيّنونة بثلاث | ٢٧ |
| | إيلاج | |
| ٢٤٠ | انظر : وطء | |
| | إيلاد | |
| ٢٤٠ | انظر : استيلاد ، أم الولد | |
| ٢٤٠ - ٢٤١ | إيلاء | ٨ - ١ |
| ٢٤٠ | التعريف | ١ |
| ٢٤٠ | الالفاظ ذات الصلة : العذاب - الرجوع | ٢ |
| ٢٤٠ | نوع الإيلاء | ٤ |
| ٢٤١ | الاثبات والمقربة على الإيلاء | |
| ٢٤١ | أ - الإيلاء الصادر عن الله تعالى | ٥ |
| ٢٤١ | ب - الإيلاء الصادر عن العباد | ٦ |
| ٢٤٢ - ٢٤٤ | إيلاء | ٩ - ١ |
| ٢٤٢ | التعريف | ١ |
| ٢٤٢ | الالفاظ ذات الصلة : الإثارة - الدلالة | ٣ |

| الصفحة | المصنف | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٢٤٢ | الحكم الإجمالي | |
| ٢٤٢ | أولاً - عند الفقهاء | ٥ |
| ٢٤٣ | ثانياً - عند الأصوليين | ٦ |
| ٢٤٣ | أنواع الإيلاء | ٧ |
| ٢٤٤ | الإيلاء بذكر الصغير | ٨ |
| ٢٤٤ | مواهب الإيلاء | ٩ |
| ٢٤٥ - ٢٤٦ | أيهان | ١٧ - ٩ |
| ٢٤٥ | التعريف | ١ |
| ٢٤٥ | حكمة التشريع | ٢ |
| ٢٤٥ | تقسيمات اليمين | ٣ |
| ٢٤٥ | أولاً - تقسيم اليمين بحسب عاينها العامة | ٣ |
| ٢٤٦ | ثانياً - تقسيم اليمين بحسب صيغتها العامة | ٦ |
| ٢٤٧ | اشتمال على ضرورة القسم | ٨ |
| ٢٤٧ | الجواب الإنشائي يتضمن المخبر | ٩ |
| ٢٤٨ | مرادفات ليمين | ١٠ |
| ٢٤٩ | أيهان خاصة | ١٣ - ١٩ |
| ٢٤٩ | أ - الإيلاء | ١٣ |
| ٢٤٩ | ب - التلعان | ١٤ |
| ٢٤٩ | ج - التسمية | ١٥ |
| ٢٥٠ | د - اليمين المغلطة | ١٦ |
| ٢٥٠ | هـ - أيها البعذ | ١٧ |
| ٢٥١ | و - أيها المسلم | ١٨ |
| ٢٥١ | ز - أيهان الإتيان والإسكار | ١٩ |
| ٢٥٢ | إنشاء ليمين وشروطها | ٢٠ |
| ٢٥٢ | إنشاء القسم وشروطه | ٢١ |
| ٢٥٢ | أ - فعل القسم | ٢٢ |
| ٢٥٣ | ب - حروف القسم | ٢٤ |
| ٢٥٣ | حذف حرف القسم | ٢٥ |
| ٢٥٤ | ج - اللفظ العادل على القسم به | ٢٦ |

| المصنف | الموضوع | الصفحة |
|--------|---|---------|
| ٢٥٦ | الحلف بالقرآن والحق | |
| ٢٥٦ | أ- الحلف بالقرآن أو النص | ٣١ |
| ٢٥٦ | ب- الحلف بالحق، أو حق الله | ٣١ |
| ٢٥٧ | حذف القسم به | ٣٣ |
| ٢٥٧ | اللفظ الذال على القسم عليه | ٣٤ |
| ٢٥٨ | الصيغة الخالية من أداة القسم والقسم به | ٣٥ |
| ٢٥٨ | ١- نعم الله | ٣٦ |
| ٢٥٨ | ب- وأمين الله | ٣٧ |
| ٢٥٨ | ج- علي نذر الله، أو نذر الله | ٣٨ |
| ٢٥٩ | د- علي يمين، أو يمين الله | ٣٩ |
| ٢٦٠ | هـ- علي عهد الله، أو ميثاقه، أو ذمته | ٤٠ |
| ٢٦٠ | و- علي كفارة يمين | ٤١ |
| ٢٦١ | ز- علي كفارة نذر | ٤١ |
| ٢٦١ | ح- علي كفارة | ٤٣ |
| ٢٦١ | ط- تحريم العين أو الفعل | ٤٤ |
| ٢٦٣ | قيام التصديق بكلمة نعم مقام اليمين | ٤٦ |
| ٢٦٣ | الحلف بنذر الله تعالى يحرف القسم وما يقوم مقامه | ٤٧ |
| ٣٦٥ | أثر الحلف بغير الله | ٥٠ |
| ٣٦٥ | شروط القسم | ٥١ - ٦٩ |
| ٣٦٥ | أولاً - الشروط التي ترجع إلى الخائف | ٥١ |
| ٣٦٧ | الطوعية والصدق في الخائف | ٥٤ |
| ٣٦٧ | عدم اشتراط الجلد في الخائف | ٥٥ |
| ٣٦٨ | قصده المعنى والعلم به | ٥٦ |
| ٣٦٨ | أثر التلويح في اليمين | ٥٧ |
| ٣٦٨ | ثانياً - الشروط التي ترجع إلى المحلوف عليه | ٥٨ |
| ٣٧٠ | الخلف على فعل غير الخائف | ٦٢ |
| ٣٧٠ | ثالثاً - شروط ترجع إلى الصيغة | ٦٣ |
| ٣٧١ | صيغة اليمين التعليلية | ٦٤ |
| ٣٧١ | أجزاء الصيغة: أداة الشرط - جملة الشرط - جملة الجزاء | ٦٥ - ٦٩ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|------------------------------------|---------|
| ٢٧٢ | تعليق الطلاق | ٧٠ |
| ٢٧٣ | تعليق الزنا القربة | ٧١ |
| ٢٧٤ | تعليق الكفر | ٧٣ |
| ٢٧٥ | أهلة الكفر المعلن على الشرط | ٧٦ |
| ٢٧٥ | تعليق الظهار | ٧٧ |
| ٢٧٥ | تعليق الحرام | ٧٩ |
| ٢٧٦ | شرائط اليمين الدائمية | ٨٠ |
| ٢٧٦ | شرائط مشي، التعذيب وهو اعانف | ٨١ |
| ٢٧٦ | ما يشترط في حلة الشرط | ٨٢ |
| ٢٧٧ | ما يشترط في حله الجزاء | ٨٤ |
| ٢٧٨ | التعنيق الذي لا يعد بيميناً سريعاً | ٨٨ |
| ٢٧٨ | تعليق غير العتة | ٨٩ |
| ٢٧٨ | معي الاستثناء | ٩٠ |
| ٢٧٨ | التعليق بالاستطاعة | ٩١ |
| ٢٧٩ | أثر الاستثناء وما يؤول إليه | ٩٢ |
| ٢٨٠ | شرائط صحة الاستثناء | ٩٣ |
| ٢٨١ | | ٩٥ |
| ٢٨٢ | أحكام اليمين | ١٠١ |
| ٢٨٢ | أوضاع اليمين القسمية: | ١٠٢ |
| ٢٨٢ | اليمين العموس | ١٠٢ |
| ٢٨٣ | اليمين الملعون | ١٠٣ |
| ٢٨٥ | اليمين الملعونة | ١٠٦ |
| ٢٨٦ | أحكام الأيمان القسمية | |
| ٢٨٦ | حكم اليمين العموس | |
| ٢٨٦ | حكم الأيمان بها | ١٠٨ |
| ٢٨٧ | الترخيص في اليمين العموس للضرورة | ١١٠ |
| ٢٨٨ | الحكم المترتب على ثامها | ١١٢ |
| ٢٩٠ | حكم اليمين الملعون | ١١٥ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|--|---------|
| ٢٩٠ | احكام البين المعقودة | |
| ٢٩٠ | أ - حكم الإتيان بها | ١١٦ |
| ٢٩٢ | ب - حكم الرد واحتث فيها | ١١٨ |
| ٢٩٣ | الحلف على الغير واستحبابه وإقرار القسم | ١١٩ |
| ٢٩٤ | ج - احكام القترت - على الرد والحلف | ١٢٠ |
| ٢٩٥ | احتث في البين ، معناه وما يتحقق به | ١٢٢ |
| ٢٩٧ | شرائط احتث | ١٢١ |
| ٣٠٠ | بيان الكفارة | ١٢٨ |
| ٣٠٠ | هل تعدد الكفارة بتعدد البين | ١٢٩ |
| ٣٠٠ | احكام البين التعليقية | |
| ٣٠٠ | حكم تعليق الكفر | ١٤٠ |
| ٣٠١ | حكم الإقدام عليه | ١٤١ |
| ٣٠٢ | حكم الإقدام على تعليق الكفر في محبة المذاهب | ١٤٣ |
| ٣٠٢ | حكم الرد والحلف فيه | ١٤٤ |
| ٣٠٣ | ما يترتب على الحث فيه | ١٤٥ |
| ٣٠٣ | احكام تعليق الطلاق والظهار والحرام والزنا المقربة | |
| ٣٠٣ | مقارنة بينها وبين البين - الله تعالى | ١٤٦ |
| ٣٠٤ | حكم الإقدام على - الحلف بالتمليك | ١٤٧ |
| ٣٠٤ | حكم الرد والحلف في التشيع | ١٤٨ |
| ٣٠٤ | ما يترتب على الحث فيه | ١٤٩ |
| ٣٠٤ | تعديلان البين | ١٥٠ |
| ٣٠٥ | جملع الآيات | |
| ٣٠٥ | الأمور التي نزع في الفاظ البين | ١٥٢ |
| ٣٠٦ | القاعدة الأولى - مراعاة نية المستحلف | ١٥٣ |
| ٣٠٧ | القاعدة الثانية - مراعاة نية المخالف | ١٥٨ |
| ٣٠٩ | القاعدة الثالثة - مراعاة قرينة القصور والبساطة أو لب | ١٦٢ |
| ٣١١ | القاعدة الرابعة - مراعاة الحرف الفعلي والحولي والشرعي والمعنى اللغوي | ١٦٧ |

| الصفحة | العنوان | المفردات |
|-----------|--|----------|
| ٣١٤ - ٣١٧ | إيمان | ١ - ٨ |
| ٣١٤ | التعريف | ١ |
| ٣١٥ | الفرد بين الإسلام والإيمان | ٢ |
| ٣١٦ | الحكم الإجمالي | ٣ - ٧ |
| ٣١٦ | شعب الإيمان | ٨ |
| ٣١٧ - ٣١٨ | إيمان | ١ - ٥ |
| ٣١٧ | التعريف | ١ |
| ٣١٧ | الانتماء ذات الصلة : النفس - التخليص - العز | ٢ - ٤ |
| ٣١٧ | الحكم الإجمالي | ٥ |
| ٣١٨ - ٣١٩ | إيمان | ١ - ٤ |
| ٣١٨ | التعريف | ١ |
| ٣١٨ | الحكم العام ومواضع البحث | ٢ |
| ٣١٩ - ٣٢٠ | الأيام البيض | ١ - ٣ |
| ٣١٩ | التعريف | ١ |
| ٣١٩ | الانتماء ذات الصلة : لأيام السود | ٢ |
| ٣١٩ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ٣٢٠ - ٣٢٥ | أيام التشريق | ١ - ١٣ |
| ٣٢٠ | التعريف | ١ |
| ٣٢٠ | لألفاظ ذات الصلة : الأيام المعدودات - الأيام | ٢ - ٥ |
| ٣٢١ | المعلومات - أيام النحر - أيام منى | |
| ٣٢١ | ما يتعلق بأيام التشريق | |
| ٣٢١ | أ- رمي الجمل في أيام التشريق | ٦ |
| ٣٢١ | ب- ذبح الهدي والأضحية في أيام التشريق | ٧ |
| ٣٢٢ | ج- الإحرام بالعمرة في أيام التشريق | ٨ |
| ٣٢٣ | د- صلاة عيد الأضحية أيام التشريق | ٩ |
| ٣٢٣ | هـ- الصوم في أيام التشريق | ١٠ |
| ٣٢٤ | و- احتفلة في الحج أيام التشريق | ١١ |

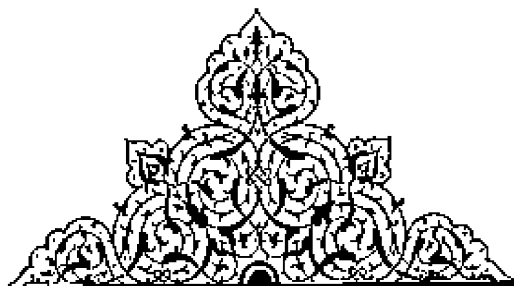
| الصفحة | العنوان | المقررات |
|--------|--|----------|
| ٣٢٤ | ز- الميت بمعنى ليالي أيام التشريق | ١٢ |
| ٣٢٥ | ح- التكبير في أيام التشريق | ١٣ |
| ٣٢٦ | أيام منى | ٢-١ |
| ٣٢٦ | التعريف | ١ |
| ٣٢٦ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٣٢٦ | انظر: نكاح | أبج |
| ٣٢٨ | تراجيم الأعلام (الواردة أصلهم في الجزء السابع) | |
| ٣٤٧ | فهرس الجزء السابع | |



تصويبات

وردت في هذا الجزء ، للأمانة ، أخطاء طباعية لم تتمكن من تلافيها
تشير إليها هنا ليسم تصويبها :

| الصفحة | الرمود الم. طر | الخطا | الصواب |
|--------|----------------|-----------------------|----------------------|
| ٧٨ | ١ | واذربوهم عليها | واذربوهم عنها |
| ٨٩ | ٢ | وتلصق مرفقها بركبتها. | وتلصق مرفقها ببدنها. |



تم بحمد الله الجزء السابع من الموسوعة
ويليه الجزء الثامن وأوله بحث « بشر »

